

33

مكتبة

مطالعة كتاب

تأليف: ...

المجلد

الطبعة الأولى

العدد



شرح

قطر الندى وركب الصلوة

تصنيف أبي محمد عبد الله بن محمد بن هاشم الأنصاري

المتوفى في سنة ٧٦١ هـ من الهجرة



ومعه كتاب

« سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى »

تأليف

محمد بن عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

دار الفکر

60/09

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعريضة يقال له
ابن هشام أنحى من سيبويه » .

« إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بعلو قدره في صناعة النحو ،
وكان يَنحُو في طريقته مَنحَاة أهل الموصل الذين اقتَفَوْا أثر ابن جنى ،
واتبعوا مُصْطَلَحَ تعليمه ؛ فأتى من ذلك شيء عجيب دالٌّ على قوة
ما كتبه وَأَطْلَاعِهِ » .

ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على جزيل نعمائه ، وأشكره شكراً للعرف بِمَنِّهِ وآلائه ، وأصلى
واسلم على صفوة أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأوليائه .

وبعد ، فهذا كتاب « نرح قطر الندى ، وَبَلِّ الصدى » أحد تصانيف
الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ،
الأنصاري ، المصري ، المتوفى في ذى القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة ، وهو أحد
كتب العربية التي أولمت بها منذ الصغر ، وأحد الكتب التي كان لها في نشأتها
الدمية أجل الأثر ؛ فإله يعلم أني انتفعت به في زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثر
جيد واضح في ميولي وتزعاتي العلمية ، وأنتى مازلت أجد في نفسي آثار هذا
الانتفاع القديم مَهْدَةً إلى اليوم ، وإن من علام صدق هذه الدعوى ومطابقتها
للحقيقة الواقعة أنك قلماً رأيت أمراً من ذوى الرأي والمكانة سَبَقَتْ له
بالكتاب معرفة إلا وجدته كثير الإطراء له ، والثناء عليه ، والإشادة بذكره ،
ووجدته — مع شديد الأسف — يحمل على تَحْمِيلَةِ الشادين عنه وَعَدْمِ عن
الانتفاع به ، بما شوه للناشرون من محاسنه حتى ظهر للناس في مَرَأَى بَلْفِتُ
العيون عنه ، وَيُجَافِي النفوس عن الطمأنينة إليه ، وهذا — مع الألم الشديد —
أمر لا يختص كتاباً من كتب أسلافنا ، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة ،
بل لك لا تقع عينك — إلا في القليل النادر — على كتاب من كتبهم قد عُفِيَ
نَافِثُهُ بإخراجه على وجه يسرك إذا نظرت إليه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

لذلك لم أجد بداً من القيام على هذا الكتاب : بِضَبْطِ معناه وأمثله وشواهد
من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي ، ثم بشرح أبياته شرحاً وَسَطاً

بين الوجيز الخلق والبسيط الملم ، مع إعراب الآيات إعراباً كاملاً ، وأدباً ذلك كله بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول ؛ إذ كان قصدي أن يتفهمه المبتدئون في علم العربية ومن في حكمهم ، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العمل الرغبة في أن أضع لبنة في إصلاح الجامع الأزهر بإصلاح ما يمكنه إصلاحاً من الكتب التي تدرس فيه ، فقد والله ، ساءني كما ساء كل محب للأزهر أن يضرَب المثل في رداءة الطبع ، واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية ، فيقال « هذه طبعة أزهرية » ولا يكون للكتاب عيبٌ يزدر به بعض القراء من أجله إلا أن حروفه صغيرة ، أو أن ورقه أصفر ، أو نحو ذلك .

ورأيت — مع ذلك — كثيراً من أبنائنا من طلبة العلم في الأزهر يجأرون بالشكوى من كتب الدراسة ، من غير أن يكون لذلك سبب في نظري غير رداءة الطبع وسوء الإخراج .

وقد جئت من ذلك كله — والحمد لله وحده — بما تقرُّ بين أعين المطلعين عليه ، وترتاح له قلوب المصنفين من أهل العلم ، وسميت هذه التحقيقات « سبيل الهدى » بتحقيق شرح قطر الندى .

فإن كنت قد بلغت ما أردت ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع بالكتاب ؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها ، وإن تكن الأخرى فإله الأمر من قبل ومن بعد ، والله وحده المسئول أن يحسن جزاءنا ، إنه السميع الجيب .

وأهتبل هذه الفرصة فأضرعُ إلى الله تعالى أن يتعمد برحمته ورضوانه والدي الذي دفعني إلى الحرص على تلقى العلم وتحصيله ، ولم يدخر وسماً في تحريضي على أن أجعل ذلك أبلغ وكدي ، وأجمل ما أقضي الوقت فيه ، وعلى أستاذي وشيخي الذي تلقيت عليه هذا الكتاب فانتفعت بعلمه وخلقه وتدينه ، رضی الله عنهما ، وأجزل نوابهما !

هذا ، وقد اتفق أن تَفِدَّتْ جميعُ نسخ الكتاب ، وودعت إلى المكتبة التجارية الكبرى في إعادة طبعة ، فانغممت هذه الفرصة لأزيد في شرحي على الكتاب زياداتٍ علمية هامة ، ولأجود ضبطة وتحقيقه ، وأنا أرجو أن يكتب الله تعالى هذا العمل في سجل الحسان ، إنه ولي ذلك .

وفي هذه الطبعة الثالثة عشرة زدت في تحقيقاتي زيادات كثيرة ذات بال ، رأيت أن تكون بين يدي طلبة العلم على طارف النمام ؛ إذ كانت عمالا يُسْتَفْتَى عنها ، وكانت العبارات الدالة عليها في كتب القوم فوق متناولهم .

والله وحده وليّ الجزاء ، ومنه المعونة ما

بخدمتي الذين يمدونني

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب

« قطر الندى ، وَبَلِّ الصدى » وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وَشَأَى من تَقَدَّمه ، وَأَعْمَأ من بَأَى بعده ، الذي لا يُشَقُّ خُبَارُه في سَعَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح الوَرِعُ ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري .

ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد) .

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيان ديوان زُهَيد بن أبي سلمى المزني ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وَحَدَّثَ عن ابن جماعة بالشاطبية ، وَتَفَقَّه على مذهب الشافعي ، ثم تحبيل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وَتَصَدَّرَ لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات المعجبية ، والتحقيق الهارع ، والاطلاع المفرد ، والافتقار على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسَهَّباً وَمُوجَزاً ؛ وكان — مع ذلك كله — متواضعاً ، برأ ، دَمَّتْ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنجى من سيبويه » .

وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بعلو قدره في صناعة

النحو ، وكان يَنْحُو في طريقه مَنَعَاة أهل الموصل الذين اَفْتَقَرُوا اثر ابن جنى واتبوا مصطلح تعليمه ، فأى من ذلك بشئ . مجيب دال على قوة ملكته وإطلاجه ، اه .

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، ونظامك من روحه علام الإخلاص والرغبة عن الشهرة ، وذيرع الصيت ، ونحن نذكر لك ما اطلعنا عليه أو بآثنا علمه صرتنا على حروف اللعجم ، ونذكر على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود أو نذكر لك الذى حدثت به إن لم نعلم وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب ، عن قواعد الإعراب . طبع في الأستانة وفي مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأهرى .

(٢) الألفاظ ، وهو كتاب في مسائل نحوية صنفه نخرانة السلطان الملك الكامل ، طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك . طبع صرارا ، وشرحه الشيخ خالد ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز مطبوع ، وثان متوسط مطبوع أيضا ، وثالث مبسوط طبع أخيرا بمد تعديل فيه .

(٤) التذكرة : ذكر السيوطى أنه كتاب في خمسة عشر مجلدا ، ولم نطلع على شئ منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل : ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير : ذكره السيوطى ، ويوجد في مكتبة باريس .

(٧) الجامع الكبير : ذكره السيوطى .

(٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا »

و « أيضا » و « علم جرا » . وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتي

برلين وليدن ، وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي المطبوع في المهند .

(٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن : موجودة في مكتبة برلين .

(١٠) رفع الخصاصه ، عن قراء الخلاصة : ذكره السيوطي ، وذكر أنه يقع في أربعة مجلدات .

(١١) الروضة الأدبية ، في شواهد علوم العربية : يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللّمع لابن جني .

(١٢) شذور الذهب ، في معرفة كلام العرب : طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(١٣) شرح البردة : ذكره السيوطي ، وربما كان هو شرح قصيدة « بانث سعاد » الآتي ذكره ، لأن من العلماء من يسميها « البردة » بسبب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجاز كعب بن زهير قائلها ببردته .

(١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً .

(١٥) شرح الشواهد الصغرى : ذكره للسيوطي أيضاً ، ولاندرى أهو كتاب الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر ؟ .

(١٦) شرح الشواهد الكبرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولاندرى حقيقة حاله .

(١٧) شرح قصيدة « بانث سعاد » : طبع مراراً .

(١٨) شرح القصيدة اللغزية ، في المسائل النحوية ، يوجد في مكتبة ليدن .

(١٩) شرح « قطر الندى ، وبل الصدى » الآتي ذكره : طبع مراراً ، وهو هذا الذي تقدمه اليوم .

(٢٠) شرح اللامعة لأبي حيان : ذكره السيوطي .

(٢١) عمدة الطالب ، في تحقيق صرف ابن الحاجب : ذكره السيوطي ، وذكر أنه في مجلدين .

(٢٢) فَوْحُ الشَّذَا ، في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا » في مسألة كذا ، تصنيف أبي حنبلان : يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي .

(٢٣) نَظَرُ النَّدَى ، وبل الصدى ، طبع مراراً ، وهو متن هذا الشرح ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى : ذكره السيوطي .

(٢٥) القواعد الكبرى : ذكره السيوطي .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف » من الكشاف ، وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفرية ، في النحو : ذكره السيوطي .

(٢٨) معنى اللبيب ، عن كُتُبِ الأعراب : طبع في طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد وافر ، ولنا عليه شرح مبسوط ، لم يطبع إلى اليوم .

(٢٩) موقد الأذهان ، وموقف الوسنان ، تعرّض فيه الكثير من مشكلات النحو ، ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي برلين وباريس .



وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة - وقيل : ليلة الخميس - الخامس من

ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٢٦٠ من الميلاد)

وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه « كشف الظنون » أنه توفي في سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة ، وهو مالم أجده لأحد سواه .
رضي الله تعالى عنه وأرضاه (١) ١١

(١) تجد لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى ١ - ترجمة في الدرر الكامنة لابن حجر ٣١٨/٢ وفي بغية الوعاة للسيوطي ٢٩٣ وفي حسن المحاضرة له أيضاً ١/٢٤٧ وفي المهمل الصافي ، وفي المنهج الأحمد للعليمي ٢٥٥ ، وفي دائرة المعارف الإسلامية ١/٢٩٥ وفي مواضع متفرقة من كشف الظنون .

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة : منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أبوب المعافري الذي هذب سيرة النبي صلى الله عليه وسلم التي صنفها ابن إسحاق ، وقد توفي ابن هشام هذا بمصر في عام ٢١٣ ، وقيل : في عام ٢١٨ هـ ، وله ترجمة في وفيات الأعيان لابن خلكان (الترجمة رقم ٢٥٣ بتحقيقنا) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن هشام بن إبراهيم ابن خلف ، اللخمي ، السبتي ، النحوي ، أحد أعيان القرن السادس . وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ص ١٩ ، وفي ابن خلكان (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا) ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الحضراوى ، ويعرف بابن البرذعي أيضاً ، وكان رأساً في العربية وتوفي بتونس في سنة ٦٤٦ هـ . وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ص ١١٥

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف جماعة : منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن المتوفى في عام ٨٦٦ من الهجرة ، وله ترجمة في الضوء اللامع للسخاوى ٧/٢٩١ ومنهم محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، وهو ابن الحفيد السابق ، وله ترجمة في الضوء اللامع أيضاً ٩٢/١ ، وكانت وفاته في سنة ٩٠٧ .

بِسْمِ اَبِي الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، جال المتصدرين ، وتاج القراء ،
تذكرة أبي عمرو ، وسيبويه ، والقراء : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله
ابن هشام الأنصاري ، فتح الله في قبره ۱۱

الحمد لله رفيع الدرجات لمن انحفض لجلاله ، وقامح البركات لمن انصب
لشكر إفضاله ، والصلاة والسلام على من مدت عليه النصاحة روقها (۱) ،
وشدت به البلاغة نطاقها (۲) ، البعوث بالآيات الباهرة والحجج ، المنزل عليه
قرآن عربي غير ذي هوج ، وعلى آله الهادين ، وأصحابه الذين شادوا الدين ،
ونشرفوا بكرمه .

وبعد ، فهذه نكت حرزتها على مقدمتي السمتة بـ « قطر الندى ، وبل
الصدى » رامة لحجاسها ، كاشفة لبقابها ، مكلة لشواهدا ، ممتمة لقوائدها ،
كافية لمن اقتصر عليها ، وافية ببغية من ججع (۳) من طلاب علم العربية إليها .

والله المستول أن ينفع بها كما نفع بأصلها ، وأن يذلل لنا طرق الخيرات
وسبلها ؛ إنه جواد كريم ، رؤوف رحيم ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه
توكلت وإليه أنيب (۴) .

(۱) الرواق - بكسر الراء ، بزنة الكتاب - أصله بيت كالفسطاط ، وقيل : هو سقف
في مقدم البيت .

(۲) النطاق - بكسر النون - ما يبعد به الوسط كالحزام ، وقيل : شقة تلبسها المرأة
وتشد وسطها عليها فتربل الأعلى على الأسفل إلى الأرض ، وليس له حجرة ولا ينفق
(الموضع المتسع منه) ولا ساقان ، وجمعه نطق بزنة كتب .

(۳) البغية : الحاجة والطلب ، وجنع : مال . (۴) أنيب : أرجع .

ص - الكلمة قول مفرد .

ش - تُطلقُ الكلمةُ في اللغةِ على الجُمْلِ المفيدةِ (١) ، كقوله تعالى : (كَلِمًا
لَهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) (٢) إشارة إلى قوله : (رَبُّ أَرْجَمُونَ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا
فِيهَا تَرَكْتُ) (٣) ، وفي الاصطلاح على القول المفرد .

والمرادُ بالقول : اللفظُ الدالُّ على معنى : كرجُل ، وفرَس .

والمرادُ باللفظ : الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف (٤) : سواء دلَّ على معنى :

كزيد ، أم لم يدل كديز - مقلوب زيد -

وقد تبين أن كل قول لفظ ولا ينعكس (٥) .

والمرادُ بالمفرد : ما لا يدلُّ جزءُه على جزءٍ معناه ، وذلك نحو : « زيد » ؛ فإن

أجزائه - وهي : الزاي ، والياء ، والدال - إذا أفردت لا تدلُّ على شيء

مما يدلُّ هو عليه ، بخلاف قولك « غلامٌ زيدٌ » فإن كلاماً من أجزاءه - وهما : الغلام ،

وزيد - دلَّ على جزءٍ معناه ؛ فهذا يسمى مركباً ، لا مفرداً .

(١) في نسخة د على الجملة المفيدة .

(٢) من الآيتين ١٠٠ و ٩٩ من سورة المؤمنين ، ونظير هذه الآية قوله تعالى (وتمت
كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين) وقوله سبحانه (وجعل كلمة الله هي العليا ،
وكلمة الذين كفروا السفلى) وإطلاق لفظ الكلمة على الجملة أو الجمل بجاز مرسل علاقته
الجزئية والكلمية .

(٣) يقال للحروف التي تتألف الكلمة منها « حروف المبانى » وهي بخلاف حروف
المعاني ؛ فإنها تطلق على ما يقابل الأسماء والأفعال ، كحروف الجر ، وحروف العطف ،
وحروف النداء ، وحروف الاستثناء ، وحروف النفي ، وحروف التثنية ، ونحو ذلك ،
أي الحروف التي لكل واحد منها معنى ، ولهذا تجدهم يقولون في تقسيم الكلمة « وهي اسم
وفعل وحرف جاء لمعنى ، أي دل على معنى .

(٤) يعني أنه ليس كل لفظ قولاً ؛ لأن ما لا يدل على معنى كديز يسمى لفظاً ،

ولا يسمى قولاً .

فإن كانت هي والاشتراطات في الحكمة الوضع ، كما اشتراط من فان : الكلمة
لفظ وتسمى بمعنى مورد ؟

فإن إنما احتسبوا إلى ذلك لأخذهم للفظ جنساً للكلمة ، واللفظ ينقسم إلى
وصوح ، ومثقال ، ومثقال ، والاشتراط من المهمل بذكر الوضع ، ولما أخذت
القول حكمة ، وهو من باب الضوع^(١) - أغناى ذلك من اشتراط الوضع :

فإن كانت : مراداً من اللفظ إلى القول ؟

فإن لأن اللفظ جنس بعيد ، لا إطلاقه على المهمل والمثقل ، كما ذكرنا ،
والقول ليس مراداً : لا اختصاصه بالمثقل ، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود
يعود إلى أصل النظر .

• • •

من وهي : أتم ، وفعل ، وحرف .

ش : لما ذكرت حد الكلمة ، بينت أنها جنس تحت ثلاثة أنواع :
الاسم ، والفعل ، والحرف . والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة
الاستقراء^(٢) : فإن علماء هذا الفن تنبؤوا كلام العرب ، فلم يجدوا إلا ثلاثة

(١) قد يقال ، إن القول قد يطلق على رأى وقد يطلق على الاعتقاد أيضاً ، فالجواب
أن إطلاق القول على اللفظ الموضوع لإطلاق حقيق ، وأما إطلاقه على رأى أو على
الاعتقاد فهو إطلاق مجازى ، والآراء التي تذكر في التعريفات إنما تحمل على معانيها
الحقيقية .

(٢) وأيضاً الحكمة إما ألا تدل على معنى في نفسها بل يكون معناها في غيرها ، وإما
أن تدل على معنى في نفسها ، والأول الحرف ، والثاني إما أن يكون اللفظ مراداً عن معناها ،
وإما لا ، الأول الفعل والثاني الاسم . والدليل الذي ذكره للجواب على انحصار الكلمات
الأنواع الثلاثة استقرائى ، فيسمى الحصر بالنسبة إليه استقرائى ، والدليل الذى
ذكرناه لذلك عقل ، وعليه يسمى الحصر والحصر العقل .

أنواع ، ولو كان (١) ثم نوع رابع لعزوا على شيء منه .

• • •

ص - فأما الأسمُ فيعرفُ : بأن كالأرجلِ ، وبالتنوينِ كرجلٍ ، وبالحديثِ
عنه كغاء ضربتُ .

ش - لما بينتُ ما انحصرتُ فيه أنواعُ للكلمةِ الثلاثة ، شرعتُ في بيان
ما يميز به كلُّ واحدٍ منها عن قسيميه ؛ لقم فائدة ما ذكرته ، فذكرت للاسم
ثلاثَ علاماتٍ (٢) :

(١) علامة من أوله ، وهي الألف واللام (٣) ، كالفرس ، والغلام .

(٢) وعلامة من آخره ، وهي التنوين ، وهو « نونٌ زائدةٌ ، ساكنةٌ ، تآحقُ
الآخرَ لفظاً ، لا خطاً ، لغير توكيدٍ » نحو : « زيدٌ ، ورجلٌ ، وصهٍ ، وحيدٌ ،
ومسلماتٍ » فهذه وما أشبهها أسماءٌ ؛ بدليل وجود التنوين في آخرها .

(٣) وعلامة معنوية ، وهي الحديثُ عنه كـ « مقامُ زيدٌ » ، فزيدٌ : اسمٌ ؛
لأنك حدثتَ عنه بالقيام ، وهذه العلامة أنفعُ للعلامات المذكورة للاسم ، وبها

(١) في نسخة « فلو كان ، بالغاء مكان الوار .

(٢) فإن قلت : كان الأولى في تمييز كل واحد عن أخويه أن يذكر تعريفه ويحده
بالحد الذي اصطلح النحاة عليه ، لأن الحد أتم فائدة وأشد تحقيقاً ؛ لكونه مطرداً منعكساً .
فالجواب عن ذلك أنه قصد التسهيل على المبتدئين ، فذكر لهم ما لا يكاد يخفى على أحد
منهم وهو العلامات .

(٣) كان الأولى أن يعبر بدل قوله « أل ، أو » بالالف واللام ، بأن يقول « بأداة
التعريف ، فإن كلمة أداة التعريف أكثر شمولاً ، لأن النحاة يختلفون في أداة التعريف ؛
فمنهم من يقول : الألف واللام جميعهما هما أداة التعريف ، ومنهم من يقول : أداة التعريف
هي اللام وحدها ، وأيضا فإن أداة التعريف عند حمير هي « أم » ، وسيأتي في كلامه بيان أن
الجزية مثل أل ، ولو قال « بأداة التعريف ، اشمل ذلك كله .

استُغْدِلَ عَلَى اسْمِهَا لِقَاءِ فِي « ضَرَبْتُ » ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا قَبْلَ « أَل » وَلَا يَلْحَقُهَا التَّنْوِينُ ، وَلَا غَيْرَهَا مِنَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي تُذَكِّرُ لِلْأَسْمِ ، سِوَى الْحَدِيثِ عَنْهَا قَط .

• • •

ص - وَهُوَ ضَرْبَانِ : مُعْرَبٌ ، وَهُوَ : مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ . كَزَيْدٍ ، وَمَتِينِي ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ : كَهَذَا ، فِي لُزُومِ الْكُسْرِ ، وَكَذَلِكَ حَدَامٍ ، وَأَمْسٍ ، فِي أَلْفَةِ الْجَبَّازِيِّينَ ، وَكَأَحَدِ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ ، وَكَقَبِيلٍ وَبَيْدٍ وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الْفَتْحِ ، إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَتَوَيَّ مَعْنَاهُ ، وَكَكَمْنٍ وَكَمٍّ فِي لُزُومِ الشُّكُونِ ، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ .

ش - لَمَّا فَرَّغْتُ مِنْ تَعْرِيفِ الْأَسْمِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ عِلْمَاتِهِ عَقَّبْتُ ذَلِكَ بِبَيَانِ انْتِسَابِهِ إِلَى مُعْرَبٍ ، وَمَتِينِي ، وَقَدَّمْتُ الْمُعْرَبَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَأَخَّرْتُ الْمَبْنِيَّ لِأَنَّهُ الْفَرْعُ .

وَذَكَرْتُ أَنَّ الْمُعْرَبَ (١) هُوَ « مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَامِلِ » كَزَيْدٍ ، نَقُولُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ » ، وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا » وَ « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، أَلَا تَرَى أَنَّ آخِرَ « زَيْدٍ » تَغَيَّرَ بِالضَّمِّ ، وَالْفَتْحِ « وَالْكَسْرِ » ، بِسَبَبِ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنَ « جَاءَنِي » ، وَ « رَأَيْتُ » ، وَ « جَاءَنِي » ، وَ « رَأَيْتُ » ، فَلَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي غَيْرِ الْآخِرِ

(١) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَفْهَمَ بَيَانُ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ عَلَى بَيَانِ الْمُعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ ، لِأَنَّ الْمُعْرَبَ مَا خُوذَ وَمَشْتَقٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالْمَبْنِيُّ مَا خُوذَ وَمَشْتَقٌ مِنَ الْبِنَاءِ ، وَمَعْرِفَةُ الْمَشْتَقِ مَتَوَقِّفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ مَا مِنْهُ الْإِسْتِقْفَاقُ ، وَالْإِعْرَابُ يُطْلَقُ فِي اللَّغَةِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ مَعَانٍ : الْبَيَانُ ، وَالتَّغْيِيرُ ، وَالتَّحْسِينُ ، وَمِنْ الْأَوَّلِ نَقُولُ « أَعْرَبَ فُلَانٌ عَمَّا فِي نَفْسِهِ » ، أَيْ أَبَانَ ، وَمِنْ الثَّانِي نَقُولُ « عَرَبَتْ مَعْدَةَ الْبَعِيرِ » ، أَيْ فَسَدَتْ ، وَ « أَعْرَبْتُهَا أَنَا » ، أَيْ أَفْسَدْتُهَا ، وَمِنْ الثَّلَاثِ نَقُولُ « جَارِيَةٌ عَرُوبٌ » ، أَوْ « عَرُوبَةٌ » ، أَيْ حَسَنَاءٌ ، وَالْإِعْرَابُ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ « أَثَرُ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ أَوْ مَا نَزَلَ مِنْزِلَةَ آخِرِهَا » ، وَسَنَذَكُرُ تَعْرِيفَ الْبِنَاءِ فِيهَا بِلٍ قَرِيبًا عِنْدَ ذِكْرِ الْمَبْنِيِّ .

لم يكن إعراباً ، كقولك في « فلَسِ » إذا صغرت « فليس » ، وإذا كسرت^(١) « أفلس » ، وفلوس » ، وكذا لو كان التغير في الآخر ، ولكنه ليس بسبب العوامل ، كقولك : « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » ؛ فإنه يجوز أن تقول : « حَيْثُ » بالضم ، و « حَيْثُ » بالفتح ، و « حَيْثُ » بالكسر ، إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل ، ألا ترى أن العامل واحد ، وهو « جَلَسَ » وقد وُجِدَ معه التغير المذكور ؟

ولما فرغنا من ذكر المعرب ذكرنا المبني^(٢) ، وأنه « الذي يلزم طريقة واحدة ، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه » ، ثم قسمته إلى أربعة أقسام : مبني على الكسر ، ومبني على الفتح ، ومبني على الضم ، ومبني على السكون .

ثم قسمت المبني على الكسر إلى قسمين :

(١) قسم مُتَّفِقٌ عليه ، وهو « هَوْلَاءُ » فإن جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال .

(٢) وقسم مُخْتَلَفٌ فيه ، وهو « حَذَامِ » ، وقَطَامِ » ، ونحوها من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن « فَعَالٍ » ، و « أَمْسِ » إذا أرذت به اليوم الذي قبل يومك .
فأما باب « حَذَامِ » ونحوه : فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مُطْلَقاً^(٣) ؛

(١) كسرتة : يعني جمعته جمع تكسير .

(٢) وأما البناء فمعناه لغة : وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت ، ومعناه في اصطلاح النحاة : ما جاء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب : من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تحاصفاً من ساكنين .

(٣) يريد من الإطلاق هنا أن يقول : سواء كان آخر الاسم الذي على هذه الزنة راء كالأمثلة التي ذكرها المؤلف (في ص ١٩) ومثل « جِمار » ، اسم للضبع ، و « ظفار » ، اسم للبدن ، و « نوار » ، اسم لامرأة الفرزدق الشاعر ، أم لم يكن آخره راء مثل « حذام » ، =

(٢ - شرح قطر الندى)

فيقولون : جاء نبي حذام ، ورأيت حذام ، ومررت بحذام ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

١ - فَنَوْلًا الْمَزْمَجَاتُ مِنَ الْغِيَالِي لَمَّا تَرَكَ الْفَطَا طَيْبَ الْغَنَامِ
إِذَا قَاتَ حَذَامٌ فَصَدَّأَوْهَا فَإِنَّ النَّوْلَ مَا قَاتَ حَذَامِ

= وفطام ، ورقاش ، وقطاف - أسماء نساء ، ومثل ، دراب ، اسم به ، ومثل ، سجاح ، اسم للكتابة التي ادعت النبوة ، و ، سكاب ، اسم لفرس ، وفيها يقول الشاعر :

أَيَّتَ اللَّذَنَ إِنْ سَكَّابِ عَاتِقُ نَفِيسٌ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ

١ - البيتان قيل : إنهما لذي اسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية . والصواب كان اللذان (مادة رقتش) أنهما للجم بن صعب والدحية وعجل ، وحذام امرأة وفيها قولهما ، والبيت الثاني مرشواهد ابن عفيف (رقم ١٦) واستشهد به الأشموني في باب ما لا ينصرف ، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨١) وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٢٨) والشده قبلهم ابن جوي في الخصائص (٥٦٩/١) .

الغفة : المزمجات ، جمع مزجمة ، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج ، وهو الإفلاق ، الهطا ، طائر يشبه الحمام ، المنام ، النوم ، قالت ، فعل ماض من القول ، حنام ، اسم امرأة الشاعر كما عرفت ، صدقها ، السبوحا للصدق ، ولا ترموها بالكذب .

المعنى : هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول ، فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا أنه القول المعتد به الذي لا يصبغ خلافه فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول .

الإعراب : ، إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان ، عافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب ، قالت ، قال : فعل ماض ، والناء علامة التانيث حرف لا محل له من الإعراب ، حذام ، فاعل بقال . مبنى على الكسر في محل رفع ، والجملة من العمل وفاعله في محل جري إضافة إذا إليها ، فصدقها ، الفاء واقعة في جواب إذا ، صدقوا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، ووار الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، وما : مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية ، وكانت الجملة لا محل لها لأن إذا شرطية .

فذكرها في البيت مرتين مكسورة ، مع أنها فاعل .

وافترقت بنو تميم فرقتين ؛ فبعضهم يُعربُ ذلك كله : بالضم رفعاً (١) ، وبالفتح نصباً وجراً ؛ فيقولُ « جاءَتني حَذَامُ » بالضم ، و « رأيتُ حَذَامَ » ومَرَرْتُ بِحَذَامَ » بالفتح ، وأكثرهم يفصلُ بين ما كان آخره راءً - كَوَبَارٍ : اسم لقبيلة ، وحَضَارٍ : اسم الكوكب ، وسَفَارٍ : اسم الماء - فيبنيه على الكسر ، كالحجازيين (٢) وما ليس آخره راءً - كحَذَامٍ ، وقَطَامٍ - فيُمرِّبه إعراباً

= عامة جزماً « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب والقول ، اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبني على السكون في محل رفع « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « حذام » فاعل قال ، مبني على الكسر في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعاث ضمير محذوف منصوب بقال ، وتقدير الكلام : فإن القول هو الذي قالته حذام .

الشاهد فيه : قوله « حذام » في الموضعين ؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية ، وهي فاعل في الموضعين جميعاً ، ونحن نعلم أن الفاعل لا يبد من أن يكون مرفوعاً ، فلما لم يكن مهنا مرفوعاً في اللفظ جزمنا بأنه مرفوع في المحل ، وهذا معنى كونه مبنيًا ، وهذه لغة الحجازيين ؛ وخالفهم بنو تميم ، وتفصيل مقالهم في الشرح .

(١) وعلى هذه اللة ورد قول الفرزدق ، وهو شاعر من بني تميم :

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكَسَمِيِّ لَمَّا غَدَتُ مِنِّي مُطَلَّقَةً نَوَارُ

وَلَوْ أَنِّي مَلَكَتُ يَدِي وَتَفَيْتُ لَكَانَ إِلَيَّ لِلتَّقْدِيرِ الْخِيَارُ

الشاهد في قوله « نوار » فإنه جاء به مرفوعاً بالضم الظاهرة لكونه فاعل « غدت » بدليل القافية في البيت الثاني .

(٢) من ذلك قول الفرزدق ممام بن غالب - وهو من شواهد كتاب شذور الذهب للذوائف (ش ٣٩) ، واستشهد به أيضاً صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان :
مَتَى مَا تَرَدَّ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَدْيِهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمَعُورًا =

ملا ينصرف (١)

وأما « أمس » إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر ؛ فيقولون : « مَضَى أَمْسٍ ، وَاغْتَكَّتْ أَمْسٍ ، وَاوْرَأَيْتَهُ مَذْ أَمْسٍ ، بالكسر في الأحوال الثلاثة ، قال الشاعر :

٢ - مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُشْرِى

= وإذا تأملت في هذا الشاهد وفي الشاهد الذي ذكرناه قريباً ونسبناه إلى المرزوق أيضاً ، تبين لك أمران ، الأول أن بني تميم يحشون بما آخروه راء مبنياً على الكسر أحياناً كهذا الشاهد ، ومعرّباً لإعراب مالا ينصرف أحياناً أخرى ، والثاني أن المرزوق قد استعمل في شعره هاتين اللفتين ، وكل منهما لغة امرئق من قبيلته .

(١) والمانع له من الصرف العلية والمعدل عن فاعلة عند سيوبه . والعلية والتأنيث عند المرزوق .

٢ - هذه الآيات لنسج بن الأقرن ، أو لأسقف نجران ، وقد استشهد المؤلف في التوضيح بالخط الأخير من هذه الآيات في باب مالا ينصرف (رقم ٤٨٤) وذكر الآيات كلها في كتابه شذور الذهب (ش ٤١) وذكر البيتين ابن منظور في لسان العرب (أم س) .

اللفظة : « البقاء » أراد به الدوام والخلود ، وليس ، هو الزعفران ، بفصل فضائه ، أراد بقضائه الفاصل . أى : القاطع ، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

المعنى : إن الخلود في هذه الدنيا تمتنع غير ممكن لأحد ، والدليل على امتناعه ما نشاهد من تقلبات الأحوال ، فالشمس - وهي كوكب عظيم جداً - ليست بياقية على حالة واحدة ، بل يعترها التغير والافول ، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرب فيها ، ثم ألا تراها تطلع حراء صافية ، ثم تغرب صفراء تتبعه الزعفران في الصفرة .

ثم يقول : أنا أعلم ما يحصل في وفق الحاضر لأنني مشاهد له ، وقد احتال على أن أعمل شيئاً ، ولكن ما حدث أمس مني ومن غيري لا يمكن لي أن أردّه ، لأنه قد ذهب وانقطع ، ومن لا حيلة له كيف يأمل الخلود ؟

الإعراب : « منع » فعل ماض ، « البقاء » مفعول به مقدم على الفعل ، « من حيث لا تُشْرِى »

وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس
اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفضل قضائه أمس

= بالفتحة الظاهرة ، تقلب ، فاعل منع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وتقلب مضاف
و الشمس ، مضاف إليه ، وطلوعها ، الواو حرف عطف ، وطلوع . معطوف على
تقلب ، والمعطوف على الرفع مرفوع ، وطلوع مضاف وها : مضاف إليه ، مبنى على
السكون في محل جر ، حرف جر ، حيث ، ظرف مكان مبنى على الضم في محل
جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع ، لا ، نافية ، تسمى ، فعل مضارع تام ، مرفوع
بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هي يعود إلى الشمس ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها ، وطلوعها ،
الواو حرف عطف ، وطلوع : معطوف أيضاً على تقلب ، وطلوع مضاف وها : مضاف
إليه ، حمراء ، حال من ضمير المؤنث المجرور محلاً بإضافة طلوع إليه ، صافية ، صفة لحمراء
أو حال ثان ، وغروبها ، الواو عاطفة ، وغروب : معطوف على تقلب ، وغروب مضاف
وها : مضاف إليه ، صفراء ، حال من ها ، المجرور محلاً بإضافة غروب إليها
كالورس ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان ، أو صفة لصفراء ، اليوم ، بالرفع
مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، أو بالنصب على الظرفية الزمانية
و أعلم ، فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
أنا ، ما ، اسم موصول : مفعول به لأعلم ، مبنى على السكون في محل نصب ، يجيء ،
فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يعود إلى اليوم ، به ، جار ومجرور متعلق بيجيء ، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها
من الإعراب صلة الموصول وهو ما ، وجملة أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو
اليوم إذا قرأته بالرفع ، وهو أجود ، بل هو الصحيح الجائز .

الشاهد فيه : قوله ، أمس ، في آخر الأبيات ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة
الآخر . بدليل قوافي الأبيات كلها ، وهي فاعل لمضى ، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنية
على الكسر في محل رفع ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً : إما لفظاً ، أو تقديراً ،
وإما محلاً .

وبناء ، أمس ، على الكسر هو لغة أهل الحجاز ، وقد قرر النحاة - بعد استقرار =

فأمس في البيت فاملّ لَمَفَى ، وهو مكسور كما ترى .

وافترقت بنونيم فرقتين :

(١) فمنهم من أمر به : بالضم رفعا ، وبالفتحة مطلقا^(١) ، قال : مَضَى أَمْسٌ ،

بالضم ، واءتسكنت أَمْسٌ ، وما رأيتُ مُذْ أَمْسٌ ، بالفتح ، قال الشاعر :

٣ - أَقْدَرَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسًا عَجَازًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمًّا

يَا كَلَانَ مَا فِي رَحَاهِنَ هَمًّا لَا تَرِكَ اللهُ أَهْنُ ضِرْمًا

وَلَا أَقِينِ الدَّهْرَ إِلَّا تَمًّا

١ - كلام أهل الحجاز وتنبع استعمالهم - أنهم لا يبنون أمس على الكسر إلا إذا أريد به

معين ، ولم يصف ، ولم يعرف بأل ، ولم يكسر ، ولم يصغر ، وإن فقد شرطاً من هذه الشروط الخمسة أعربوه ، وسر بنائه عندم أنه تضمن معنى حرف وهو ال ، المعرفة .

(١) هو حينئذ معرب إعراب ما لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلية والعدل

عن الأمس المعرف بأل .

٢ - هذه الآيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، وقد أورد سيويه البيت الأول

منها (ج ٢ ص ٤٤) ، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم الذي لا ينصرف ، وذكر هذه الآيات كلها أبو زيد في نوادره ، وذكر الأعمى في شرح شواهد كتاب سيويه الثاني ، ووردى المؤلف الآيات الأربعة الأولى في كتاب الشذور (ش ٤٢) .

الأمه ، عجائز ، جمع عجوز ، وهي المرأة الطامنة في السن ، السعال ، بفتح السين

- جمع سحلاة - بكسر السين وسكون العين - وهي الغول ، وقيل : ساحرة الجن وهما ،

الهمس : الخفاء وعدم الظهور ، لا ترك الله لمن هربا ، يدعو عليهم بذهاب أضرارهم ،

وقوله ، ولا أقين الدهر - إلخ ، دعاء طيبين أيضاً .

المعنى : يذكر أنه رأى شيئاً عجيباً في اليوم الذي قبل يومه ، وقد بين هذا العجب بأنه

خمس لساء عجائز يشبهن الفيلان ، وبأكلن ما في رحاهن من الطعام أكلاً خفياً ، ثم دعا

عليهن بأن يقطع الله جميع أضرارهن .

الإعراب : ه اند ، اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد

= رأيت - إرخ ، قد : حرف تحقيق « رأيت » فعل وفاعل « عجباً » مفعول به لرأى ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : لقد رأيت شيئاً عجباً ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « مذ » ، حرف جر « أمسا » مجرور بمذ ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلية والعدل عن الأمس ، والجار والمجرور متعلق برأى « عجزاً » صرفة للضرورة ، وهو بدل من قوله عجباً ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « مثل » صفة لعجزاً ، ومثل مضاف و « السعالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « نحسا » بدل من عجزاً أو صفة له ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يأكل » فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لعجزاً « ما » اسم موصول : مفعول به ليأكل ، مبنى على السكون فى محل نصب « فى » حرف جر « رحلن » رحل : مجرور بنون ، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وهو ما « همسا » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : يأكل أكلا همسا - أى خفياً - ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « لا » حرف نفي دال على الدعاء « ترك » فعل ماضى « الله » فاعل بترك « لهن » جار ومجرور متعلق بترك « ضرسا » مفعول به لترك .

الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإنه أتى بكلمة « أمس » مفتوحة بدليل قوافى بقية الآيات ، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو « مذ » ، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب .

والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاءوا بها فى حالة الرفع مرفوعة بالضممة الظاهرة مثل قول للشاعر :

أَفْتَصِمُ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ وَتَنَامَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

فإن قوله « أمس » مرفوع بالضممة ، بدليل القافية فى آخر المصراع الأول ، وهو فاعل لقوله « تضمن » ، ولو كان مبيناً للزم حالة واحدة فى جميع مواقع الإعراب .

(٢) ومنهم من أمر به بالضمه رفعا ، وبناءه على الكسر نصبا وجرا .
وزعم الزجاجي أن من العرب من بيني « أمس » على الفتح ، وأنشد عليه
قوله : • مَذَا أَمْسًا • [٣] وهو وهم ، والصواب ما قدمناه من أنه مُعَرَّبٌ غيرٌ
منصرفٍ ، وزعم بعضهم أن « أمسا »^(١) في البيت فعلٌ ماضٍ ، وقاعده مستر ،
والتقدير : « مَذَا أَمْسِي الْمَسَاءَ » .

•••

ولما قرَّرتُ من ذكر المبنى على الكسر ، ذكرتُ للمبنى على الفتح ،
ومثله بأحد عشر وأخواته^(٢) ، قول « جاءني أحد عشر رجلاً » ،
ورأيتُ أحد عشر رجلاً ، ومَرَرْتُ بِأَحَدِ عَشْرٍ رَجُلًا ، بفتح الكلمتين
في الأحوال الثلاثة ، وكذا قول في أخواته ، إلا « اثني عشر » قلبت
للكلمة الأولى منه تعرب : بالالف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، تقول :

(١) كان صوابه حينئذ أن يكتب « أمسى » بالياء ، لأن الألف الراجعة على الثلاث
تكتب ياء .

(٢) أخوات « أحد عشر » هي : « اثنا عشر » ، و « ثلاث عشرة » ، إلى « تسع عشرة » ،
وكل هذه الأعداد المركبة مبنية الصدر والعجز ، إلا « اثني عشر » ، فإن عجز هذا المركب
وهو « عشر » مبنى على الفتح ، وأما صدره - وهو اثنا في المذكر واثنتا في المؤنث - فهو
معرب كأعراب المثنى : بالالف رفعا . وبالياء نصبا وجرا ، تقول : « عندي اثنا عشر
كتابا » ، ونقول : « اشتريت اثني عشر كتابا » ، أما بناء ما بنى منها فلتضمنه معنى حرف من
حروف المعاني وهو واو العطف ، لأن قولك : « واحد عشر » ، في معنى قولك « أحد وعشر »
لخفت الواو لقصد مزج الاسمين معا وجعلهما اسما واحدا ، وكان البناء على حركة ليعلم
أن لهذا المركب أصلا في الإعراب وذلك قبل مزجه ، وكانت الحركة فتحة للخفة ، وهكذا
يسأل في كل اسم مبنى على حركة : لماذا بنى مع أن الأصل في الاسم الإعراب ؟ ولماذا بنى
على حركة مع أن الأصل في البناء أن يكون على السكون ؟ ولماذا كانت الحركة مخصوصة
الفتحة أو الضمة أو الكسرة ؟

« جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَزَتْ بِإِثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا » .

وإنما لم أستثن هذا من إطلاق قولي « وأخوانه » لأنني سأذكر - فيما بعد - أن « اثنين ، واثنين » يُعْرَبَانِ إعرابَ الثني مطلقاً ، وإن رُكِّبَا .

ولما فرغنا من ذكر المبنى على الفتح ذكرتُ المبنى على الضم ، ومثله يقبل ، وبعده ، وأشرتُ إلى أن لهما أربع حالات :

(١) إحداها : أن يكونا مضافين ؛ فيُعْرَبَانِ نصباً على الظرفية ، أو خفضاً بمن^(١) ، تقول : « جئتكَ قبلَ زيدٍ وبعده » فتنصبهما على الظرفية ، و « من قبله ، ومن بعده » ، فتخفضهما بمن ، قال الله تعالى : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)^(٢) (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ)^(٣) ، وقال الله تعالى : (أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)^(٤) (مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى)^(٥) .

(٢) الحالة الثانية : أن يُحذف المضافُ إليه ، وَيُنوَى ثبوتُ لفظه ؛ فيعربان الإعرابَ المذكور^(١) ، ولا يُنوَّانِ لنية الإضافة ، وذلك كقوله :

(١) إنما أعربا في الحالة الأولى - وهي إضافتهما لفظاً - لأن الإضافة من خصائص الأسماء ؛ فهي تعارض سبب البناء . والاصل في الاسم الإعراب كما أنيأتك ، وأعربا في الحالة الثانية ، لأن اللفظ المحذوف منوَى فهو كالوجود ، وسيأتي (في ص ٢٩ و ٣١) بقية لهذا الكلام .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الحج .

(٣) من الآية ٦ من سورة الجاثية .

(٤) من الآية ٧ من سورة التوبة .

(٥) من الآية ٤٣ من سورة القصص .

٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ

فَمَا قَطَعَتْ مَوْلَى عَلَيْكَ الْمَوَاطِفُ

٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين ، مع كثرة استشهاد العلماء به ، وهو من شواهد ابن عقيل (ش ٢٢٢) واستشهد به الاشموني في باب الإضافة (رقم ٦٤٢) واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه ، أوضح المالك ، (٣٤٤) .

الغنة : نادى ، فعل ماض من النداء ، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك ، مولى ، المولى عدة معان تقرب من المشرين ، فيطلق على السيد ، ويطلق على العبد ، ويطلق على ابن العم ، ويطلق على الحليف الناصر ، ويطلق على غير ذلك ، قرابة ، مصدر بمعنى القرب .

المعنى : وصف شديدة من الشدائد قد وقعت فأذهمت كل واحد من أقربائه وذوي نصرته .

الإعراب : ، ومن ، الواو حرف عطف ، من : حرف جر ، قبل ، مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتي ، وهو منقدم على عامله ، نادى ، فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره المصدر ، كل ، فاعل نادى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف ، مولى ، مضاف إليه ، ويروى مولى منونا وغير منون ، فإن كان منونا فهو مجرور بكسرة مقدره على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، وعلى ذلك يلزم أن يكون قوله ، قرابة ، مفعولا به لنادى منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وإن كان مولى ، غير منون فمولى مجرور بكسرة مقدره على الألف الموجودة في اللفظ منع من ظهورها النحدر ، وهو على هذا مضاف و ، قرابة ، مضاف إليه ، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذورا لعدم تعلق الفرض بذكره . أى نادى كل مولى قرابة من ينجده ، مثلا ، فاء ، الفاء حرف عطف ، وما : نافية وعطف ، عطف : فعل ماض ، والفاء علامة التانيث ، مولى ، أمر به بعضهم بدلا من ضمير الغائب الذي هو الهاء في قوله ، عليه ، الآتي ، ويلزم عليه تقديم البدل على المبدل منه وذلك نادى كل النذرة ، فلا يسوغ الذهاب إليه إلا إن تعين ، وليس يتعين هنا ، وأمر به بعضهم

الرواية بمقتضى « قبيل » بغير تنوين ، أى : ومن قبل ذلك ، حذف « ذلك » من اللفظ ، وَقَدَّرَهُ ثَابِتًا ، وقرأ الجحدري ، والعقيلي : (لِّلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) (١) ، بالتحذف بغير تنوين ، أى : من قبيل الغلب ومن بعده ، حذف المضاف إليه ، وَقَدَّرَ وَجُودَهُ ثَابِتًا .

(٣) الحالة الثالثة : أن يُقْطَعَا عن الإضافة لفظاً ، ولا يُنْوَى المضاف إليه ؛ فيمر بان أيضاً الإعراب المذكور ، ولكنهما يُقَوَّنَانِ ؛ لأنهما حينئذ اسمان تامان ، كسائر الأسماء المنكرات ؛ فنقول : « جئتك قبلاً وبعداً ، ومن قبل ومن بعد » قال الشاعر :

هـ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

= حالا من ضمير الغائب ، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، وهذا مع كونه أخف من سابقه ، وله شواهد مسموعة - محل اختلاف بين العلماء ، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم ؛ فإنه يجوز أن يكون قوله « مولى » مفعولاً به لمطقت تقدم على الفاعل ، وقوله « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله عطفت ، و « العواطف » فاعل عطفت ، وهذا الإعراب خير من سابقه .

الشاهد فيه : قوله « من قبل » ، فإن الرواية بجر « قبل » بدون تنوين ، وذلك لأنه حذف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، وأصل الكلام : ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت ، واسم الإشارة هو المضاف إليه الذى حذفه من الكلام مع أنه يقصده ، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت .

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

هـ - لسب قوم هذا البيت لعبد الله بن بعرب ، والصواب أنه يزيد بن الصعق ، وأن صحة روايته هكذا :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ

وهو كذلك فى بعض نسخ الشرح ، وفى شرح ابن عقيل (٢٣٣) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته ، وقد أهدى الأشموني فى باب الإضافة (٦٤٣) كما أشده =

= كسارح ، وقد أئسد المضاف صدره في باب الإضافة من كتاب ، أوضح المسالك ، (رقم ٢٤٥) وأئسده كذلك في كتابه شذير الذهب (رقم ٤٦) .

الغنة : ، ساغ لي الشراب ، سهل مروره في حلق ، ، وحلا مذاقه ، وطاب لي شربه . أغص ، بفتح همزة المضارعة ، والغين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومة في لغة قليلة ، وهو من الغصص - بفتح الغين والصاد - والغصص هو وقوف الطعام واعتراضه في الحلق . الماء الحميم ، كما هي الرواية الصحيحة - هو الماء البارد ، والفرات - كما في الرواية الأخرى - هو أتديد العذوبة ، ومنه قوله تعالى : (وما يتوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج) من الآية ١٢ من سورة قاطر .

المعنى : يقول : إنه - بعد أن أدرك ثأره ونال في عدوه ما كان يفتنى - طاب له الشراب ، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يشبه .

الإعراب : ، فساغ ، الفاء حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لي ، جار ومجرور متعلق بساغ ، الشراب ، فاعل ساغ ، وكنت ، الواو واو الحال ، وكان فعل ماض ناقص ، وناء المتكلم اسمه مبنى على الضم في محل رفع ، قبلا ، ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والمامل فيه نصب كان ، أكاد ، فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، أغص ، فعل مضارع مرفوع بالضم الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجلة الفعل وفاعله في محل نصب ضمير أكاد ، وجلة أكاد واسمه وخبره في محل نصب ضمير كان ، وجلة كان واسمه وخبره في محل نصب على الحال ، وقوله : ، بالماء ، جار ومجرور متعلق بأغص ، الحميم ، صفة للماء ، وصفة المجرور مجرورة .

الشاهد فيه : قوله ، قبلا ، فإن الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التثوين ، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لافظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نوه ، وذلك لأن المتوى كالتأنيب .

وقرأ بعضهم : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِهِ) بالخفض والتنوين .

(٤) الحالة الرابعة : أَنْ يُحذفُ المضافُ إليه ، وَيُنَوَى معناه دون لفظه ، فَيُبْنِيَانِ

حينئذٍ على الضم^(١) ، كقراءة السبعة : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِهِ) .

وقولي « وَأَخَوَاتِهِمَا » أردت به أسماء الجهات الست^(٢) ، وَأَوَّلُ ، وَدُونُ ،

وَنَحْوُهُنَّ^(٣) ، قال الشاعر :

= وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف ، فكذا يمتنع تنوين المضاف مع نية المضاف إليه .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب لبعض بني عقيل من غير تعيين :

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدَ شَمُوَةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا حَلَى لَذَّةِ خَمْرًا

(١) إنما بنيت هذه الألفاظ عند حذف المضاف إليه ونية معناه لأنها أشبهت الحرف

في الاحتياج إلى ذلك المحذوف كما بنيت الأسماء الموصولة لاحتياجها احتياجاً متأسلاً إلى

الصلة ، فإن قلت : فلماذا لم تبن مع ذكر هذا المضاف إليه مع أن الموصولات تبنى مع ذكر

الصلة ؟ فإن جواب هذا السؤال أن الإضافة من خصائص الأسماء كما قدمنا لك ، فإذا ذكر

المضاف إليه أو حذف لكنه كان منورياً بلفظه فقد أبعد ذلك شبهة بالحرف ، وإذا حذف

المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه صار اسماً تاماً ، وزال الاحتياج الذي هو سبب البناء

(٢) هي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال ، وما بمعنى أحدهما كالكاف ، وقدام .

(٣) مما بنى على الضم وألحق بهذه الظروف لفظ « غير » الواقعة بعد « ليس » في نحو

قولك : « قبضت عشرة قروش ليس غير » ومن العلماء من يلحق « لا » النافية بليس في

نحو « قبضت عشرة لا غير » ومنهم من أنكروا صحة ذلك واقتصر على ليس ، فإن قلت :

فكيف تعرب « ليس غير » في هذا المثال ؟ قلت : ليس فعل ماض ناقص ، وغير :

يجوز أن يكون اسم مبني على الضم في محل رفع ، والخبر محذوف ، وتقدير الكلام

على هذا : ليس غير العشرة مقبوضاً ، كما يجوز أن يكون « غير » خبر ليس مبني على

الضم في محل نصب ، واسمها محذوف ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : ليس المقبوض

عشرة .

٦ - لميزك ما أدري وإني لأوجل ظل أينا تعدو المنيّة أول

٦ - اليبع لمن بن أوس ، من كلمة مذكورة في أمالي القفال (ج ٢ ص ٢١٨) وفي ديوان الغنّة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وزهر الآداب (٧٣٧ بتحقيقنا) وقد استشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٣٩) ، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (٣٤٨) وفي كتابه شعور الذهب (رقم ٤٥) .

الفة : هـ عمرك ، أي حياتك ، ما أدري ، ما أعلم ، أو أجل ، أخاف ، تعدو ، تجترى ، فذهب إليه وتسطو ، ويروى تعدو - بالعين المعجمة - أي : تجتث في وقت الغنّة ، المنيّة ، الموت .

المعنى : مهول لصاحبه : أقسم لك بحياتك إني لا أعلم - مع أتى خائف - من الذي ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه ، يريد أن مدة الحياة قصيرة ، والمرء في كل لحظة عرضة للموت ، فلا يحسن أن تقضى حياته في الهجران والقطيعة .

الإعراب : هـ لعمرك ، اللام حرف ابتداء ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، و عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و عمر مضاف و ضمير المخاطب الذي هو الكاف مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، و خبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمرك قسمي ، ما ، نافية ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، أدري ، فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وإني ، الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، و ياء المتكلم اسمها ، مبنى على السكون في محل نصب ، لأوجل ، اللام لام الابتداء ، وهي اللام المزحلقة ، وأوجل : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب على الحال ، ويجوز أن يكون أوجل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجلا أي خوفاً ، فهو خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة ، هل ، حرف جر ، أينا ، اسم استفهام مجرور بهل ، وأي مضاف و ، نا ، ضمير مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآن ، و تعدو ، فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، المنيّة ، قاعل تعدو ، أول ، ظرف زمان ، مبنى على الضم في محل نصب ، والعامل فيه قوله : تعدو .

وقال آخر :

٧ - إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمِنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

= الشاهد فيه : قوله « أول » ، فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم ، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه ؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى : (لله الأسر من قبل ومن بعد) وفي قول أبي النجم يصف فرسا :

* أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ *

وكما يروى في قول العرب : « ابدأ بذا من أول » بضم اللام ؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه .

فإن قلت : ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه ؟ وما معنى نية لفظه ؟

فالجواب : أنك حين تحذف المضاف إليه وأنت تنويه إما أن تلاحظ لفظه المميز الدال عليه ، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته ، وحينئذ تكون قد حذف المضاف إليه ونويت لفظه ، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه ، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه ، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ أي لفظ ، وحينئذ تكون قد حذف المضاف إليه ونويت معناه .

فإن قلت : فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضى إعراب المضاف ، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه ؟

فالجواب عن ذلك : أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة ، بسبب كون المضاف إليه غير موجود في الكلام وغير مقصود بلفظ معين ، فأما نية لفظ المضاف إليه فتقوية ، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم على ما ذكرناه فيما مضى ، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة - بحسب الظاهر - يقتضى بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف في الاحتياج راعيناً هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه ؛ لضعف الإضافة حينئذ عن أن تعارض سبب البناء ، وراعيناً جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه ، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد .

٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أو من » أصله أو من - بهمزة مضمومة هي همزة المضارعة ضمت للبناء =

للجهول ، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة - فقلبت الهمزة الثانية واوا ؛ لأن كل هزتين اجتمعا في أول كلمة وثانيتها ساكنة قلبت الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى ، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفا نحو آمن وآثر وآدم ، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية نحو إيمان وإيثار وإيلاف ، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واوا نحو أوثر وأومن وأولف ووراء ، كلمة بمعنى خلف ، ويكون معناها ما استر عنك ولم تقاهده هناك .

المعنى : لاخير في المودة التي بيننا (مثلا) إذا كنت لا تجدني أهلا لأن تأمنق على شرك وسائر شؤونك ، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش .

الإعراب : إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بخوابه ، أنا ، نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، على الراجع عند جمهور البصريين ، وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذا معنى قولنا ، خافض لشرطه ، وقوله ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب ، أومن ، فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستر لا محل عمل لها مفسرة ؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد إذا ، عليك ، جار ومجرور متعلق بقوله أومن ، ولم ، الواو عاطفة ، لم : حرف جزم ونفي وقلب ، يكن ، فعل مضارع مجزوم بلم ، لقاءك ، لقاء : اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة ، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة ، ولقاء مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، إلا ، أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ، من ، حرف جر ، وراء ، ظرف مكان مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن ، فإذا جعلك قوله ، لقاء ، قاعلا يمكن على تقدير كونها تامة كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل ، وراء ، تأكيداً للأول .

الشاهد فيه : قوله ، من وراء وراء ، حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر ؛ فدل ذلك على أنها مبنية على الضم ، وإنما بنيت لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه لا لفظه ، وقد قدمنا لك السر في البناء في هذه الحالة .

ولما فرغت من ذكر المبنى على الضم ، ذكرت المبنى على السكون ، ومثلت له بمن ، وكم ، تقول : جاءني من قام ، ورأيت من قام ، ومررت بمن قام ، فتجد « من » ملازمة للسكون في الأحوال الثلاثة ، وكذا تقول : « كم مالك ، وكم عبداً ملكت ، وبكم درهم اشتريت » فـ « كم » في المثال الأول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وعلى الخبرية عند الأخفش ، وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها ، وفي الثالث في موضع خفض بالباء ، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى (١) .

ولما ذكرت المبنى على السكون متأخراً خشيت من وهم من يقوم أنه خلاف الأصل ؛ فدفت هذا الوهم بقولي : « وهو أصل البناء » .

ص — وأما الفعل فثلاثة أقسام :

(١) ماضٍ ، ويُعرفُ بقاء التانيث الساكنة ، وبنائوه على الفتح ، كضرب ، إلا مع واء الجماعة ، فيضم كضربوا ، أو الضمير المرفوع المتحرك ، فيسكن

(١) لا فرق في « من » بين أن تكون موصولة ، أو استفهامية ، أو شرطية ، أو نكرة موصوفة ، فهي مبنية على السكون في جميع هذه الأحوال ، كما لا فرق في « كم » بين أن تكون استفهامية ، أو خبرية . وستعرف في باب التمييز فرق ما بين كم الخبرية والاستفهامية . وإنما بنى « من » ، وكم ، لشبههما بالحرف في المعنى أو نحوه . فإن من الاستفهامية أشبهت في المعنى همزة الاستفهام ، ومن الشرطية أشبهت إن الشرطية في المعنى . ومن الموصولة أشبهت الحرف في الافتقار إلى جملة كسائر الموصولات ، وأما « كم » ، الخبرية فقد أشبهت في المعنى « رب » ، فإنها تدل على التكثير ، ومن العلماء من ذكر أنها أشبهت حرفاً كان يجب أن يوضع لكن العرب لم يسموها ، كما قالوا في بناء اسم الإشارة .

كَضَرَبْتُ ، وَمِنَهُ : « نَيْمٌ ، وَبَيْسٌ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ » فِي الْأَصَحِّ .

(٢) وَأَمْرٌ : وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ ، مَعَ قَبُولِهِ بَاءَ الْمُخَاطَبَةِ ، وَيُنَاوَهُ عَلَى الشُّكُونِ كَأَضْرِبُ ، إِلَّا الْمُعْقَلُ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ : كَأَفْرُزُ وَأَخْشَ وَأَرْمُ ، وَنَحْوَهُمَا ، وَقُوهُوا ، وَقُوِي ، فَعَلَى حَذْفِ الثَّوْنِ ، وَمِنَهُ : « هَلْمٌ » فِي لَفْظِ تَيْمٍ ، وَ« هَاتِ » ، وَ« تَمَالَ » فِي الْأَصَحِّ .

(٣) وَمُضَارِعٌ ، وَيُعْرَفُ بِلَمْ ، وَافْتِتَاوَهُ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ « تَأْتِ » ، نَحْوُ : تَقُومُ ، وَأَقُومُ ، وَتَقُومُ ، وَتَقُومُ ، وَبِضْمٍ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيَةً رُبَاعِيَةً ، « يَدْخُرُجٌ ، وَيُكْرِمُ » وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَ« يَضْرِبُ » ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، وَيُسْكُنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ السُّوْةِ ، نَحْوُ (يَتَرَبَّصُنَّ ، إِلَّا أَنْ يَنْفُوتَ) وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ أَنْظَاً وَتَقْدِيرًا ، نَحْوُ (لَيَنْبِذَنَّ) وَيُعْرَبُ فِيهَا هَذَا ذَلِكَ ، نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ (وَلَا تَنْبِمَانُ ، لَتُتَبَلُونَ ، فَإِنَّمَا تَرِينَ ، وَلَا يَصُدُّنَكَ) .

ش - لما فرغنا من ذكر علامات الاسم وبيان انقسامه إلى منرب ومبني ، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور ، ومفتوح ، ومضموم ، وموقوف ؛ مررنا في ذكر الفعل ، فذكرنا أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام (١) : ماضٍ ،

(١) كان الواجب على المؤلف أن يذكر تعريف الفعل قبل أن يذكر أقسامه ، فإن مرتبة التعريف متقدمة على مرتبة التقسيم ، لأن التعريف يقصد به بيان حقيقة المعرف ، والفعل معناه في اللغة الحدث ، وفي اصطلاح النحاة هو كلمة دللت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة ، فقولنا كلمة جنس في التعريف يشمل الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف ، وقولنا دللت على معنى في نفسها ، معناه أن هذا المعنى يفهم من نفس الكلمة من غير حاجة إلى الضمائم شيء آخر معها ، وبه يخرج الحرف ، فإن للحرف معنى كما أنبأناك ، ولكن هذا المعنى لا يظهر إلا إذا انضم له فعل واسم ، مثلا ، وخذ ذلك مثلا ، من ، الجارة فإنها تدل على الابتداء لكن لا يظهر إلا إذا قلت ، ذهبت من البيت ، وقولنا واقترنت بأحد الأزمنة ، يخرج الاسم ، لأنه لا دلالة له على الزمان وضما .

ومضارع، وأمر، وذكرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه، وحكمه الثابت له: من بناء، وإعراب.

وبدأت من ذلك بالماضي، فذكرت أن علامته: أن يقبل تاء التانيث الساكنة، كقام وقعد، تقول: «قامت، وقعدت»، وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثلنا، وقد يخرج عنه إلى الضم؛ وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كقولك: «قاموا، وقعدوا»^(١) أو إلى السكون، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك: «قامت، وقعدت، وقمنا، وقعدنا، والنسوة قمن وقعدن».

وتلخص عن ذلك أن له ثلاث حالات: الضم، والفتح، والسكون، وقد بينت ذلك

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصت عليه «ونبتت» على أن الأصح فعليته، وهو أربع كلمات: نعم، ونم، ونمسي، ونمسي، وليس.

فأما «نم، ونمسي» فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنها انتماء واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم - وقد بشرت - : «والله ما هي بنعم الولد»^(٢)، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير - : «نم السير على نمس العير».

(١) وهن العلماء من ذهب إلى أن الماضي المسند إلى واو الجماعة مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، والمسند لضمير الرفع المتحرك مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لكن الذي ذكره المؤلف أيسر على المتدئين.

(٢) إذا قلت «نعم الرجل محمد»، فأعرابه على مذهب البصريين هكذا: «نعم» =

وأما « لير » فذهب الفارسي في الحَلَبِيَّاتِ إلى أنها حرف تني بمنزلة « ما »
النافية ، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير .

وأما « مى » فذهب الكوفيون إلى أنها حرف تَرَجَّ بمنزلة « كَلَّ » ونههم
على ذلك ابن السراج .

والمصحيح أن الأربعة أفعال ، بدليل اتصال ناء التانيث الساكنة بين ،
كقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَهَا وَنَمَتَ ، وَمَنْ
اتَّسَلَ فَافْتَلُ أفضَلُ » ، والمعنى : من تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِالرَّخْصَةِ أَخَذَ ،

فعل ماضٍ دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الرجل ، فاعل
مرفوع بالضمة الظاهرة ، والخلة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم ، و زيد ،
مبتدأ مؤخر ، وفيه أعراب أخرى على مذهبهم .

وإعرابه على مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا : « نعم » مبتدأ ، وهو اسم
بمعنى الممدوح مبنى على الفتح في محل رفع ، الرجل ، بدل من نعم أو عطف بيان عليه مرفوع
بالضمة الظاهرة ، زيد ، خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون « الولد » في قوله « ما هي بنعم الولد » وكذا
« العير » في قول الآخر « على بنس العير » مخفوضين ، على أن يكون « الولد » بدلا
أو عطف بيان من « نعم » المخفوض محلا بالباء ، و « العير » بدلا أو عطف بيان من « بنس »
المخفوض محلا بعلی ، لكن الرواية وردت في السكمتين بالرفع .

وتخرج ذلك على أن « ما » نافية مهملة « هي » مبتدأ « بنعم » الباء حرف جر زائد
« نعم » اسم بمعنى الممدوح ، وهو خبر المبتدأ مبنى على الفتح ، وله محلان : أحدهما جر
بالنظر إلى الباء ، وثانيهما رفع بالنظر إلى الخبرية « الولد » بدل أو عطف بيان على « نعم »
بالنظر إلى محله الثاني ، أو الباء أصلية و « نعم » في محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق
بمخروف خبر المبتدأ الذي هو قوله « هي » ، و « الولد » نعت مقطوع ، فهو خبر مبتدأ
مخروف ، وفي إعراب أمثال الثاني على هذا .

ونعمت الرخصة الضوء ، وتقول: «بئس المرأة حمالة الحطب، وليست هندٌ مُفْلِحةٌ، وَعَسَتْ هَندٌ [أن] تزورنا» .

وأما ما استدل به الكوفيون فتوؤل على حذف الموصوف وصفه ، وإقامة معمول الصفة مقامها ، والتقدير: ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نِعَمَ الولدِ ، ونعم السيرُ على غيرِ مَقُولٍ فيه بئس العيرُ ، فحرف الجرُّ في الحقيقة إنما دخل على اسمٍ محذوف كما بينا ، وكما قال الآخر :

٨ - وَاللَّهِ مَا كَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ [وَلَا تُخَالِطِ الْإِيَّانِ جَانِبُهُ]

٨ - لم أجد أحداً من استشهد بهذا البيت لسبه إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من العلماء ، منهم الأشموني في باب نعم وبئس (رقم ٧٤٤) .
اللغة : واليان ، بفتح اللام - مصدر لان ، مثل اللين ، تقول : لان يلائن وليانا ، هذا هو المعروف المذكور في معاجم اللغة ، لكن قال العلامة السجاعي : واليان بكسر أوله بمعنى اللين ، ولم أجد لذلك وجهاً ، إلا أن يحمل على أنه جملة مصدر لائنه ، وهو بعيد كل البعد ، واليان واللين : السهولة ونعمة العيش والرخاء ، وقد روى صدر البيت كما في الأشموني :

* عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ *

المعنى : يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش ، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه .

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، أي : أقسم والله ، وقوله « ما ليلي ، ما » : نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين ، وهي مهمة عند بني تميم « ليل » اسم « ما » على لغة الحجازيين ، ومبتدأ على لغة بني تميم وعلى كل حال هو مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منعه من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل نصب ، وياء حرف جر زائد ، وهي داخلة على مقدر ليس مذكوراً في الكلام ، =

أى بليلى مقول فيه نام صاحبه .

= والتقدير : ما ليل بليلى نام صاحبه . وليل المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ ، وهو منصوب على الأول ومرفوع على الثاني ، وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، صاحبه ، صاحب : فاعل نام . مرفوع بالضمه الظاهرة ، وصاحب مضاف والماء ضمير الغالب مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، ووجه الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع لعل ليل المحذوف ، وقيل : هذه الجملة في محل نصب مقول لقول محذوف ؛ وهذا القول المحذوف هو الذي يكون تعاليل المحذوف ، وأصل الكلام على هذا : والله ما ليل بليلى مقول فيه نام صاحبه . ولا ، الواو عاطفة ، لازائدة لتأكيد النفي ، مخالط ، معطوف على محل قوله ، بليلى نام صاحبه ، : إن جعلت عليها نصبا نصبت ، وإن جعلت عليها رفعاً رفعت ، ويجوز جره على أن يكون تعاليل المحذوف تبعاً لفظه ، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملة ، نام صاحبه ، ومخالط اسم فاعل من مخالط ، وهو مضاف ، والبيان ، مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله جاب من ، جانبه ، فاعل بمخالط ، وجاب مضاف والماء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله ، بنام ، فإن الباء حرف جر ، ونام فعل ماض ، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين ، فلا يختلف أحد في أن الباء حرف جر ، كما لا يختلف أحد في أن ، نام ، فعل ماض ، ومن المتفق عليه بينهما أيضاً أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعاً على الفعل ، وإذا كان ذلك كذلك فقد اتفقوا على أن هذه الباء داخلة في التقدير على اسم ، كما قررنا في الإعراب .

وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن ، نعم ، اسم بدليل دخول حرف الجر عليها وطريق الإبطال أن يقال : لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً ، لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت ، وذلك أن كلمة ، نام ، فعل بالإجماع من الفريقين كما قلنا ، وقد دخلت عليها في اللفظ بـاء الجر ، فلم يدل دخولها على خروج الكلمة من الفعلية إل الاسمية ، فيكون دخول الباء على ، نعم ، في قول القائل وما هي بنعم الولد ، ودخول ، على ، على ، بنس ، في قول الآخر ، على بنس المسبح ،

ولما فرغت من ذكر علامات الماضي ، وحكمه ، وبيان ما اختلف فيه منه تبيئت
بالكلام على فعل الأمر :

فذكرت أن علامته التي يعرف بها مرتبة من مجموع شيئين ، وهما دلالته على
الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة ، وذلك نحو « قم » فإنه دالٌّ على طلب القيام ، ويقبل
ياء المخاطبة ، تقول إذا أمرت المرأة « قومي » وكذلك : « اقمذ ، واقمدي ، وأذهب
وأذهبي » قال الله تعالى : (فَكُلِي وَأَشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا)^(١) .

فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة — نحو « صه » بمعنى اسكت ،
و « مه » بمعنى اكفف — أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب — نحو « أنت
يا هند تقومين وتأكلين » — لم يكن فعل أمر .

ثم بيئت أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون ، كضرب ، وأذهب ،
وقد يبني على حذف آخره ، وذلك إن كان معتلاً ، نحو : اغز ، واخش ، وارم ،
وقد يبني على حذف النون ، وذلك إذا كان مسنداً لألف اثنين ، نحو « قوما » ؛ أو

= غير دال على اسمية نعم وبئس ، ويبقى أن دليلنا على فعليتهما دخول علامة الأفعال
عليهما كياء التانيث في نحو « فيها ونعمت » ، وفي نحو « بدست المرأة حالة الخطب » .

فإن قلت : فلماذا أولت دليل الكوفيين وزعمت أن مدخول حرف الجر محذوف ،
ولم لم تؤول دليل البصريين ؟

فالجواب عن ذلك أنني وجدت دخول تاء التانيث على هذه الأفعال مطرداً في الكلام
فلم أجرو على تأويله ، ووجدت دخول حرف الجر غير مطرد في الكلام ، كما وجدت
حرف الجر يدخل في اللفظ على ما ليس باسم باتفاق الفريقين ، ووجدت الفريقين يؤولون
هذا كما في هذا الشاهد فلذلك جررت على تأويل دليل الكوفيين .

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

واو جمع ، نحو « فوموا » أو باء مخاطبة نحو « قومي » .

فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضاً ، كما أن نداءى ثلاثة أحوال .

...

ولا كان بعضُ كلمات الأمر مختلفاً فيه : هل هو فعلٌ أو اسمٌ ؟ تَبَيَّنَتْ عليه ، كما فعلتُ مثل ذلك في الفعل الماضي ، وهو ثلاثة : هَلَمْ ، وَهَاتِ ، وَتَعَالَ .
فأما هَلَمْ فاختصت فيها العربُ على لغتين :

إحداهما : أن تلزم طريقةً واحدةً ، ولا يختلف لفظها بحسب مَنْ هي مُسَدَّةٌ إليه ، فتقول : هَلَمْ يَا زَيْدُ ، وَهَلَمْ يَا زَيْدَانَ ، وَهَلَمْ يَا زَيْدُونَ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدُ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدَانَ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدَاتُ ، وهي افةُ أهل الحجاز ، وسها جاء التنزيل قال الله تعالى (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا)^(١) أي اتعوا إلينا ، وقال تعالى : (قُلْ هَلْ أَسْأَلُكُمْ)^(٢) أي : أخصيروا شهداءكم . وهي عندم اسمُ فعل ، لا فعلُ أمرٍ ، لأنها وإن كانت دالة على الطلب ، لكنها لا تقبل بياء المخاطبة .

والثانية : أن تلحقها الضمائر البارزة ، بحسب مَنْ هي مُسَدَّةٌ إليه ، فتقول : هَلَمْ ، وَهَلُمَّ ، وَهَلُّوا^(٣) ، وَهَلْمُنْ ، بالفك وسكون اللام ، وَهَلْمِي [وهي لفة بني تميم] وهي عند هؤلاء فعلُ أمرٍ ، لدالاتها على الطلب وقبولها بياء المخاطبة .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب ، وهلم في هذه الآية الكريمة غير متعد إلى المفعول بنفسه ، ومعناه أقبل .

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام ، وهلم في هذه الآية الكريمة متعد إلى المفعول بنفسه ، ومعناه أخصر .

(٣) وفي صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي مات فيه : « هلوا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده » .

وقد تبين بما استشهدتُ به من الآيتين أن « هَلَمْ » تستعملُ قاصرة ومتممة .
وأما « هَاتِ » و « تَعَالَى » فعدُّها جماعةً من النحويين في أسماء الأفعال ،
والصوابُ أنهما فعلاً أصراً ، بدليل أنهما دالَّانِ على الطلب ، وتلحقهما ياء المخاطبة
تقول : « هَاتِي » و « تَعَالِي » .

واعلم أن آخر « هَاتِ » مكسورٌ أبداً ، إلا إذا كان لجماعة المذكَّرين فإنه
يضم ؛ فتقول : هَاتِ يَا زَيْدُ ، وَهَاتِي يَا هِنْدُ ، وَهَاتِيَا يَا زَيْدَانِ ، أَوْ يَا هِنْدَانِ ،
وَهَاتِيْنَ يَا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بكسر التاء^(١) ، وتقول : هَاتُوا يَا قَوْمُ ، بضمها قال
الله تعالى : (قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ)^(٢) .

وأن آخر « تَعَالَى » مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء ، تقول : تَعَالَى
يَا زَيْدُ ، وَتَعَالَى يَا هِنْدُ ، وَتَعَالِيَا يَا زَيْدَانِ^(٣) وَتَعَالُوا يَا زَيْدُونَ ، وَتَعَالِيْنَ يَا هِنْدَاتُ ،
كل ذلك بالفتح ، قال الله تعالى : (قُلْ تَعَالُوا أَتْلُ)^(٤) ، وقال تعالى : (فَتَعَالَى
أُمَّةً مِّنْكُمْ)^(٥) وَمَنْ نَّمَّ لَحْنُوا مَن قَالَ :

بكسر اللام

* تَعَالَى أُنَا سَمَكِ الْهُومِ تَعَالِي * *

— ٩ —

(١) وبناء « هَاتِ » أو « تَعَالَى » على حذف حرف العلة وهو الياء في « هَاتِ »
والآلف في « تَعَالَى » ، وبناء « هَاتِيَا » أو « تَعَالِيَا » على حذف النون ، وألف الاثنين
فاعل مبني على السكون في محل رفع ، ونظيره - في البناء على حذف النون - « هَاتِي » أو
« تَعَالَى » - يا هند ، و « هَاتُوا » أو « تَعَالُوا » - يا زيدون ، فتفطن لذلك ، والله يوفقك .

(٢) من الآية ١١١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٢٤ من سورة الأنبياء ، ومن الآية

٦٤ من سورة النمل . (٣) وتقول « تَعَالِيَا يَا هِنْدَانِ » أيضاً .

(٤) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام (٥) من الآية ٢٨ من سورة الأحزاب

— هذا عجز بيت لابي فراس الحمداني ، ابن عم سيف الدولة الحمداني بمدوح =

= المتنبى ، من كلة قولها وهو أسير في بلاد الروم . وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله :

أقولُ وقد ناحتُ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ أبا جَارِئًا ، لَوْ تَشْعُرِينَ بِحَالِي
مَعَاذَ الْهَوَى مَا ذُقْتُ طَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكَ الْمُهْمُومُ بِبِئَالِ
أبا جَارِئًا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالَى الخ

وقد لبس العلامة الأمير في حاشيته على شذور الذهب البيت لأبي نواس ، وهو انتقال نظر ، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس ؛ وقد ذكر جارا لله الرخشي بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشاف .

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع ، ولكنه لا يستشهد بغيره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاءوا بعدما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن ، فإنه ولد في سنة (٢٢٠) من الهجرة ، وتوفي سنة (٣٥٧) ، ولم يذكر المؤلف ولا الرخشي هذا البيت على أنه شاهد للسأنة . وإنما ذكره الرخشي على سبيل التمثيل . وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ ؛ فلا اعتراض عليهما ، وقد ذكره المؤلف أيضاً في كتابه الشذور (رقم ٦) لمثل ما ذكره هنا .

الغنة : ناحت ، بكث ، وبكاه الحمام : تغريده ، لو تشعرين بحالي ، يريد لو كنت تجددين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ماسمع أحد صوتك ، معاذ الهوى ، أى : أهد ذبا الهوى معاذاً : أى ألجأ إليه لجوءاً ، طارقه اننوى : النوى : البعد والفراق ، وطارقه : أى يطرق منه ويحدث .

المعز : يصف حاله في بعده عن أهله وخلائه ، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً ، ويبت ما يلقى من آلام الشوق . ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه ، ففكها إليها مابه ؛ وقال : إنك تغردين لائلك لا تشعرين بمثل شعورى . فأنت طليقترا أنا أسير ، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صبي وذوى قرباى ، ثم طلب إليها أن تحضر إليه لكي تقاسمه ما يجده من آلام .

وَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ عِلَامَاتِ الْأَمْرِ وَحِكْمِهِ ، وَبَيَانِ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنْهُ
ثَلَّثْتُ بِالْمِضَارِعِ ؛ فَذَكَرْتُ أَنَّ عِلَامَتَهُ أَنْ يَصْلُحَ دُخُولُ « لَمْ » عَلَيْهِ ، نَحْوِ

الإعراب : « تعالى » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل
مبني على السكون في محل رفع « أقاسمك » أقاسم : فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر ،
وعلاوة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير
المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقسام ، مبني على الكسر في محل نصب « المهموم » مفعول
ثانٍ لأقسام ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعالى » مثل تعالى السابق في الإعراب ، وهو
تأكيد له .

التمثيل به : محل التمثيل بهذا البيت قوله « تعالى » حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة
اللام ؛ بدليل قوافي بقية الأبيات . والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في
كل حال من أحوالها ، سواء أسندت إلى الضمير المستتر ، أم إلى الضمير البارز لواحدة ،
أو لاثنتين ، أو لجمع ؛ فيسكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب ، ومن يخالف
لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحقاً . ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن في
هذا البيت .

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه ، ولكن هذا الذي ذكره الشارح غير مسلم به ،
وذلك لأن العلماء قد نصوا في هذه الكلمة على أن للعرب في استعمالها وجهين :

الوجه الأول : التزام فتح لامها في كل الأحوال ؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن
غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالالف ، مثل تغاضى ونزكى ، كما ذكره المؤلف .

والوجه الثاني : أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد المذكر أو الاثنتين ، أو جمع
النسوة . ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة ، ويضعوا اللام إذا أسند إلى جماعة
المذكور ، حكوا أن أهل الحجاز يقولون « تعالى » بكسر اللام ، وقرأ الحسن في الآية ٦١
من سورة النساء (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون
عنك صدوداً) بضم اللام ، وهي من القراءات الشاذة .

وهذا الوجه الثاني أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول ، ولكن لا يلزم من كونه
فليلاً أن يكون المتكلم به لاحقاً ، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لاحقاً ، ولكنه جار
على لغة ضعيفة قليلة الاستعمال .

(لَمْ يَلِدْهُ وَلَمْ يُوَلِّدْهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (١) ؛ وذكرتُ أنه لا بد أن يكون في أوله حرف من حروف « نابت » - وهي : النون ، والألف ، والياء ، والتاء - نحو « نَقُومُ » ، « وَأَقُومُ » ، « وَيَقُومُ » ، « وَتَقُومُ » ، ونسى هذه الأربعة « أَحْرُفَ المضارعة » (٢) .

وإنما ذكرتُ هذه الأحرفَ باطناً وتمهيداً للحكم الذي بعدها ، لا لأحرفَ بها الفعل المضارع ؛ لأننا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي ، نحو « أَكْرَمْتُ زَيْدًا » ، و « تَمَلَّمتُ المسألة » ، و « نَزَجْتُ الدَّوَاءَ » ، إذا جمعت فيه نَزَجِيًّا ، و « يَرِنَاتُ الشَّيْبُ » ، إذا حَضَبْتَهُ بِالرِّينَاءِ ، وهو الحِنَاءُ ؛ وإنما العُمْدَةُ في تعريف المضارع دخول « لَمْ » عليه .

ولما فرغنا من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه ؛ فذكرتُ [أن] له حكمين : حكماً باعتبار أوله ، وحكماً باعتبار آخره .

(١) الآيتان ٣ و ٤ من سورة الإخلاص ، ومثل « لَمْ » في الدلالة على أن ما دخلت عليه فعل مضارع جميع الجوازم والنواصب ، إلا أن المؤلف رحمه الله قد ابن ذلك في قوله في الألفية : « فعل مضارع يلي لم كيشم » .

(٢) يشترط في هذه الحروف الأربعة الألف والنون والياء والتاء - لكي تكون دالة على أن ما بدىء بها فعل مضارع - شرطان ، الأول : أن تكون زائدة ، فلو كانت أصلية لم تدل على أن مدخولها فعل مضارع ، لأنها تكون في أول الفعل الماضي ، نحو « أَكَلُ » وأخذ وأمر ، ونحو « نَفَعُ » و « نَقِمُ » و « نَمَسُ » ، ونحو « يَفْعُ » و « يَنْسُ » ، ونحو « تَبِعُ » و « تَجِرُ » و « تَخَذُ » ، والشرط الثاني : أن تكون الألف دالة على المتكلم نحو « أَكْتُبُ » ، والنون دالة على المتكلم ومعه غيره نحو « نَكْتُبُ » أو على المتكلم المعظم نفسه لكونه مضافاً في حقيقة الأمر أو لكونه يدعى العظمة نحو « نَكْتُبُ » ، والياء دالة على الغائب المذكر مفرداً كان أو غيره ظاهراً أو غيره - نحو « يَكْتُبُ زَيْدٌ » و « يَكْتُبُ » ، وكذلك المثني والجمع ، أو على جمع الغائبات نحو « يَكْتُبُ » المندوات ، والتاء دالة على المخاطب - مفرداً أو مثني أو جماعاً - نحو « تَكْتُبُ يَا زَيْدُ » و « تَكْتُبَانِ يَا زَيْدَانِ » و « تَكْتُبُونَ يَا زَيْدُونَ » ، أو على الغائبة نحو « تَكْتُبُ هُنَا » أو الغائبتين نحو « تَكْتُبَانِ هُنَا » .

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يُضَمُّ تارة ، ويفتح أخرى ، فيضمُّ إن كان الماضي أربعة أحرف ، سواء كانت كلها أصولاً ، نحو : « دَخَرَجَ يُدَخِرُجُ » أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً ، نحو : « أكرمَ بُكرِمُ » فإن الهمزة فيه زائدة ؛ لأن أصله كَرِمٌ ، ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة ، أو أكثر منها ؛ فالأول نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ » و « ذَهَبَ يَذْهَبُ » و « دَخَلَ يَدْخُلُ » ، والثاني نحو : « انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ » و « اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ » .

وأما حكمه باعتبار آخره فإنه تارة يُبْنَى على السكون ، وتارة يُبْنَى على الفتح ، وتارة يُعْرَبُ ؛ فهذه ثلاث حالاتٍ لآخره ، كما كان لآخر الماضي ثلاث حالاتٍ ، ولآخر الأمر ثلاث حالاتٍ .

فأما بناؤه على السكون فمشرطٌ بأن يتصل به نونُ الإناثِ ، نحو : « النسوةُ يَقْتُنَنَّ » ، و « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ » (١) ، و « الْمَطْلُقاتُ يَتَرَبَّصْنَ » (٢) ، ومنه : (إلا أن يَمْفُونَ) (٣) ؛ لأن الواو أصلية ، وهي واوُ عَفَا يَمْفُو ، والفعل مبنيٌّ على السكون لاتصاله بالنون ، والنونُ فاعلٌ مضمَرٌ ، عائدٌ على المطلقات ، ووزنه : يَفْعُلَنَّ ، وليس هذا كَيَمْفُونَ في قولك : « الرَّجَالُ يَمْفُونَ » لأن تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكورين كالواو في قولك : « يَقُومُونَ » ، وواو الفعل حذفت ، والنون علامة الرفع ، ووزنه : يَفْعُمُونَ ، وهذا يقال فيه : « إلا أن يَمْفُوا » بحذف نونه ، كما تقول : « إلا أن يَقُومُوا » وسيأتي شرح ذلك كله (٤) .

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

(٤) إنما بني الفعل المضارع عند اتصاله بنون الإناث رجوعاً إلى الأصل في الأفعال وهو البناء ، لأن شبهه بالاسم الذي كان سبب إعرابه قد عارضه ما هو من خصائص الأفعال وهو لحاق هذه النون التي لا تتصل إلا بالفعل ، وإنما كان بناؤه مع هذه النون على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون .

وأما بناؤه على الفتح فشروط أن تباثيرة نون التوكيد انظما وتقديرا ، نحو
(كَلَّا لَيَلْبَدَنَّ)^(١) ، واحترزتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى : (وَلَا تَقْبَلَنَّ
سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَمْلَهُونَ)^(٢) ، (لَتَقْبَلُونَ فِي أُمُورِكُمْ)^(٣) ، (فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ
أَحَدًا)^(٤) ؛ فإن الألف في الأول ، والواو في الثاني ، والياء في الثالث ؛ فاصلة بين
الفعل والنون ، فهو مُعْرَبٌ ، لا مَبْنِيٌّ^(٥) .

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقَدَّرًا كان الفعلُ أيضا مُعْرَبًا ، وذلك
كقوله تعالى : (وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ)^(٦) ، و (لَتَسْمُنَّ)^(٧) منه ؛
غير أن نُونَ الرَّفْعِ حُذِفَتْ نَحْفِيْفًا لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ ، ثم التقي ساكنان^(٨) أصله
قبل دخول الجازم « يَصُدُّوْنَكَ » : فلما دخل الجازم — وهو « لا » الناهية —

ثم إذا دخل عليه والحالة هذه عامل نصب نحو المقصرات في واجباتهن لن يظعن ،
فهو مبني على السكون في محل نصب ، وإن اتصل به عامل جزم نحو « إن لم تقمن بواجبن
فلا خير فيكن » فهو مبني على السكون في محل جزم . . .

(١) من الآية ٤ من سورة الحمزة (٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس
(٣) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران (٤) من الآية ٢٦ من سورة صريم
(٥) ذكر قوم أن علة بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد لفظا وتقديرا هي أن
الفعل ركب مع النون مثل تركيب خمسة عشر فأخذ حكم هذا المركب ، والصواب أن علة
البناء في هذه الحالة قصدت إلى دفع الإلباس لأنه لو أعرب بالضمه قبل النون لالتبس المسند
إلى الواحد المذكر بالمسند إلى الجمع ، ولو جعل الإعراب على نفس النون لكان فيه جعل
الإعراب على ما يشبه التنوين وهو بما لا يجوز .

(٦) من الآية ٨٧ من سورة القصص (٧) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران .
(٨) أي حذفت واو الجماعة لتخلص من التقاء الساكنين . وإنما آثروا حذف الواو
ولم يحذفوا النون لما ذكره المؤلف ، وهو شيان ؛ أحدهما : أن الواو حرف معتل ، والمعتل
أولى بالحذف من الصحيح ، وثانيهما : أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف ، وهو
الضمة التي من قبلها ، فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها ، وإذا دار الأمر
بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف
ما يبقى في اللفظ دليل عليه .

جُذِفَتِ النون ؛ فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ، فحذفت الواو ؛ لاعتلالهما ،
 ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة ، وَتُدْرَرُ الفِعلُ مُعْرَبًا — وإن كانت
 النون مُبَاشِرَةً لِآخِرِهِ لَفْظًا — لكونها منفصلة عنه تقديراً ، وقد أشرت إلى
 ذلك كله ممثلاً (١) .

وأما إعرابه فقيا عدا هذين الموضعين ، نحو « يَقُومُ زَيْدٌ » و « أَنْ يَقُومَ
 زَيْدٌ » و « لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » .

(١) هنا شيان أحب أن أنبهك إليهما ، الأول : أن المؤلف لم يذكر في نون النسوة
 مثل ما ذكره في نون التوكيد أنها قد تكون مباشرة لفظاً وتقديراً فيبنى الفعل ، وقد تفصل
 من الفعل لفظاً وتقديراً فيعرب ، وذلك لأنه لا يفصل بين الفعل ونون النسوة أصلاً ،
 والأمر الثاني : أن القول ببناء المضارع إذا باشرت نون التوكيد لفظاً وتقديراً وبإعرابه
 إذا فصل بينهما لفظاً أو تقديراً هو قول الجمهور ، وهو الذي ارتضاه المحققون من النحاة ،
 وذهب الأخفش والزجاج وأبو علي الفارسي إلى أنه مبني في الحالين متى اقترنت به نون
 التوكيد ، نعى سواء أباشرت هذه النون أم فصل بينهما فاصل ملفوظ به كالف الاثنين أو
 مقدر كواو الجماعة وياء المخاطبة ، وزعم هؤلاء أن نون التوكيد من خصائص الفعل ، فإذا
 اقترنت به فقد أكدت أنه فعل ، والأصل في الفعل البناء ، ورد ذلك ابن مالك بما حاصله
 أن كثيراً من الأشياء من خصائص الأفعال مثل الجوازم ، والسين في نحو سيقوم وسوف
 في نحو سوف يقوم ، وهذه الأشياء تنصل بالفعل المضارع ولا تزيل عنه الإعراب ، فلو
 كان اقتران ما هو من خصائص الفعل به يعيده إلى حكمه الأصلي وهو البناء لاعادته هذه
 الأشياء إليه . وذهب جماعة إلى أن المضارع المقترن بنون التوكيد معرب كحال قبل اقترانه
 بها ، وذهب قوم إلى أنه لا معرب ولا مبني مثل ما قاله جماعة في المضاف إلى ياء المتكلم ،
 ولاتنس أن الصواب في هذه المسألة هو رأى الجمهور الذى يفصل بين النون المباشرة له
 لفظاً وتقديراً والمنفصلة منه لفظاً أو تقديراً ، فيكون مبنيًا مع المباشرة لفظاً وتقديراً نحو
 لا تملمن في واجبك ، ومعرباً مع المنفصلة لفظاً نحو قوله تعالى (فاستقموا ولا تتبعه) ومع
 المنفصلة تقديراً نحو قوله سبحانه (فأما ترين من البشر أحداً) والمباشرة لفظاً وتقديراً في
 المسند للواحد ، والمنفصلة لفظاً في المسند للاثنين ، والمنفصلة تقديراً في المسند للواحدة

ص - وأما الحرف فيُعرَّفُ : بِأَن لَّا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ .
وَالفِعْلِ ، نَحْوُ : هَلْ ، وَبَلْ ، وَلَيْسَ مِنْهُمَا ، وَإِذَا مَا ، بَلْ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ ،
وَلَمَّا الرَّابِطَةُ فِي الْأَصَحِّ .

ش - لما فرغت من القول في الاسم والفعل ، فررحت في ذكر الحرف ،
فذكرت أنه يُعرَّفُ بِأَن لَّا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ ، وَلَا عَلَامَاتِ
الْفِعْلِ ، نَحْوُ هَلْ ، وَبَلْ ، فَإِنَّمَا لَا يَقْبَلَانِ شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ ،
وَلَا شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتِ الْأَفْعَالِ ، فَانضَى أَن يَكُونَا اسْمَيْنِ ، وَأَن يَكُونَا فِعْلَيْنِ ،
وَتَمَّيَّنَ أَن يَكُونَا حَرْفَيْنِ ؛ إِذ لَيْسَ لَهَا إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ ، وَقَدْ انضَى اثْنَانِ ، فَتَمَّيَّنَ الثَّلَاثُ .
ولما كان من الحُرُوفِ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ : هَلْ هُوَ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ ؟ نَصَّصْتُ
عَلَيْهِ كَمَا فَعَلْتُ فِي الْمَاضِي وَفِعْلِ الْأَسْمَاءِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ : إِذَا مَا ، وَمَهْمَا ، وَمَا الْمَصْدَرِيَّةُ ،
وَلَمَّا الرَّابِطَةُ .

فأما « إِذَا مَا » فاختلاف فيه سيبويه وَغَيْرُهُ ، فَقَالَ سيبويه : إِنَّهَا حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ
« إِنْ » الشَّرْطِيَّةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : « إِذَا مَا نَقَمُ أَقْمُ » فمعناه : إِنْ نَقَمُ أَقْمُ ،
وقال المبرد ، وابن السراج ، والفارسي : إِنَّهَا ظَرْفٌ زَمَانٌ ، وَإِنَّ الْمَعْنَى فِي الثَّلَاثِ :
مَتَى نَقَمُ أَقْمُ ، وَاحْتَجَّجُوا بِأَنَّهُ قَبْلُ دُخُولِ « مَا » كَانَتْ أَسْمَاءً ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ
التَّغْيِيرِ ، وَأَجِيبُ بِأَنِ التَّغْيِيرَ قَدْ تَحَقَّقَ قَطْعًا ، بِدَائِلِ أَنَّهَا كَانَتْ لِلْمَاضِي ، فَصَارَتْ
لِلْمَعْقُولِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا تُزْرَعُ مِنْهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى الْبَيِّنَةُ ، وَفِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ^(١)
لَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمُخْتَصَرُ .

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به الصار سيبويه ؛ وذلك
لأن خروج الكلمة من دلالاتها على زمان إلى دلالاتها على زمان آخر لا يلزم منه -

وأما « مَمَّما » فزعم الجمهور أنها اسم ، بدليل قوله تعالى يا (مَمَّما تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ)^(١) ، فالهاء من « به » عائدة عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف^(٢) ، واستدلوا على ذلك بقول زهير :

١٠ - وَمَمَّما تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

= خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسما أو فعلا ؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي ، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل . والفعل المضارع دال على الحال أو الاستقبال ، ومتى دخلت عليه لم النافية دل على الماضي ، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلا مضارعاً أو الثاني فعلا ماضياً ، مثلاً .

(١) من الآية ١٣٢ من سورة الاعراف .

(٢) ظاهر كلام المؤلف أن القائل بأنها حرف يقول : إنها حرف في كل كلام وردت هي فيه ، ولهذا استدل على بطلان ذلك بمجيئها اسماً في بعض الاستعمالات كآية الكريمة ، واستدل لكونها اسماً في الآية بعود الضمير عليها ، لكن من العلماء من زعم أن الذين يقولون إنها حرف لا يرون أنها في كل كلام تجيء فيه تكون حرفاً ، بل هم يرون أنها قد تكون حرفاً في كلام ما ، مثل ما ذكره في بيت زهير ، وهذا لا ينافي أنها تكون اسماً في كلام آخر مثل الآية الكريمة .

١٠ - هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني . من معلقته المشهورة التي أولها :

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْثَانَةَ الدَّرَاجِ فَأَلْمَتَتْكُمْ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه معنى اللبيب في مباحث « ههما » (رقم ٥٣٩) والأشعوني في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩) .

اللغة والرواية : « أم أوفى » كنية امرأة « دمنة » بكسر الدال وسكون الميم - هي كل ما بقي في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم « لم تكلم » أصله لم تشكلم ، حذف إحدى التامين ، والمراد أنها لم تخبر عن تركوها أين منازلهم الآن ، وكيف =

(٤ - شرح قطر الندى)

أحوالهم ، و . غاية الدراج ، والمثلث ، اسما مكانين ، وخلق ، أي : خصة ، وجمية ،
وطبيعة ، و . خالها ، أي : ظننا وحسبها :

معنى بيت القاعد : يقول : إن كل خصة من خصال الإلسان مهما اصطنع من المحاولات
لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أحواله ، وقد يما قالوا : ما فيك يظهر على
فمك . ومن كتم الناس سره فضح الله سره .

الإعراب : في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء . نب على بيانه معرفة
النسب في استنماد المواضع منها . ونحن نعرفه لك على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسمون ،
أن نعرفه لك على ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وحينئذ يتضح الأمر غاية الانضاح ،
وقول :

قال السهيلي : ه . هما ، حرف شرط جازم يحزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني
جوابه وجزاؤه ، منى على السكون لا محل له من الإعراب ، تكن ، فعل مضارع ناقص
يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط مجزوم بهما ، وعلامة جزمه السكون ، عند ،
طرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن مقدم على اسمه ، وعند مضاف و ، امرى ،
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، من ، حرف جر زائد ، خليفة ، اسم تكن ،
مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد
، وإن ، الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل
الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، خالها ، خال : فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم ،
وهو فعل الشرط ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرى ، وما :
مفعول أول لحال مبنى على السكون في محل نصب ، تخنى ، فعل مضارع مرفوع لتجرده
من الناصب والجارم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ،
وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خليفة ، وجملة الفعل والفاعل في محل
نصب مفعول ثان لحال ، على الناس ، جار ومجرور متعلق بتخنى ، وجواب الشرط الذي هو
إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما ، واسترفه ، والتقدير : إن خالها تخنى
على الناس فليست تخنى عليهم ، والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة

= الشرط تقديره مع الممطوف . إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم ، وقوله : « تعلم » فعل مضارع مبنى للجهول جواب الشرط الذي هو مهما ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لاجل الروى .

وتقدير البيت على هذا الإعراب : إن تكن خليقة هند امرىء تعلم ، إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم فليست تخفى .

وقال الجمهور . « مهما » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « تكن » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « هو » يعود إلى « مهما » وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى « مهما » لأن لفظها مذكر ، والمراد منها ههنا الخليقة فهي مفسرة بمؤنث ، فجاء تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار ، وقوله : « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر « تكن » وعند مضاف و « امرىء » مضاف إليه « من خليقة » بيان لمهما ؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأى سيديويه أو من ضميرها المستكن في تكن عند الجمهور ، وإعراب الشطر الثاني كإعراب السهيلي السابق ، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا : أيما صفة تكن هي عند امرىء حال كونها كائنة من خليقة إن خالها لا تخفى - إلخ .

وأجاز الجمهور أيضاً أن تعرب « مهما » اسم شرط جازم خبر مقدم لتكن ، مبنى على السكون في محل نصب . و « تكن » فعل الشرط و « من » زائدة ، و « خليقة » اسم تكن ، و « عند » ظرف متعلق بتكن ، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا : أي شيء تكون الخليقة عند امرىء إن خالها لا تخفى على الناس . إلخ .

الشاهد فيه : قوله « مهما » حيث ذهب السهيلي ، وتبعه ابن يسعون ، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب ، وزعم أنه لا يجوز أن تكون هنا اسماً ، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسماً ، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً لأنها لو كانت اسماً لكانت إمامبتداً مثل « من » الشرطية في قولك « من بقم =

وَتَقْرِيرِ الْإِبِلِ أَنَّهُمَا أَغْرَبًا « خَلِيقَةٌ » اسْمًا لَعَكَنَ ، وَ « مِينَ » زَائِلَةٌ ؛
فَتَمِينُ حُلُوِّ الْفَعْلِ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَكُونُ « مَهْمَا » لَا تَوْضِيحَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ؛
إِذَا لَا يَلِيْقُ بِهَا هَمْزٌ لَوْ كَانَ لَهَا مَحَلٌّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَالْإِبْتِدَاءُ هُنَا مُعْتَرِفٌ ،
لَعَدَمِ رَابِطٍ يَرْبِطُ الْجُمْلَةَ بِوَقْعَةِ خَيْرًا لَهُ ، وَإِذَا ثَبِتَ أَنْ لَا تَوْضِيحَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ؛
تَمِينُ كَوْسِهَا حَرْفٌ (١) .

بِأَنَّهُ أَفْعَلٌ مَعَهُ ، وَإِمَامًا مَفْعُولًا مَقْدَمًا مِثْلَ « مَا » الشَّرْطِيَّةِ فِي قَوْلِكَ « مَا تَدَخَّرَ يَنْفَعُكَ » وَرَحْمَا
أَنْ « سِمْمَا » فِي هَذَا الْبَيْتِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا ؛ فَأَمَّا عَدَمُ
جَوَازِ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً فَلِأَنَّ مَحَلَّ جَوَازِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ يَعُودُ إِلَيْهَا
كَالضَّمِيرِ الدَّدِ فِي « يَقُمُ » الْعَائِدِ إِلَى « مِنْ » فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ، وَرَحْمَا أَنْ « تَكُنَ » لَيْسَ فِيهَا
ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى مَهْمَا ؛ لِأَنَّ اسْمَ تَكُنَ هُوَ خَلِيفَةُ الْمَجْرُورِ لِمَطَّأِ بَيْنِ الْوَائِدَةِ ، وَأَمَّا عَدَمُ جَوَازِ
أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا ، فَلِأَنَّ مَحَلَّ جَوَازِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ مُتَعَدِّيًا وَلَمْ يَنْصَبْ مَفْعُولَهُ مِثْلَ
« تَدَخَّرَ » فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ ؛ فَإِنَّهُ فِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ ، تَقُولُ « يَدَخَّرُ عَلَى الْمَالِ » وَهُوَ
لَمْ يَنْصَبْ مَفْعُولًا فِي الْمَثَالِ ؛ فَلِهَذَا جَازَ اعْتِبَارُ « مَا » فِي مَحَلِّ لَنْصَبِ مَفْعُولًا بِهِ لِتَدَخَّرَ ، وَفِي
الْبَيْتِ تَرَى أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ — وَهُوَ تَكُنَ — لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ ، وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي أَسْمَاءِ
الشَّرْطِ غَيْرِ الظَّرُوفِ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ الْإِعْرَابِيَيْنِ ، وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ هُنَا وَاحِدٌ
مِنْ هَذَيْنِ الْإِعْرَابِيَيْنِ لَزِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ اسْمًا ، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ اسْمًا فَهِيَ حَرْفٌ .

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ كَلَامَهُمَا بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّا جَعَلْنَاهَا مُبْتَدَأً ، وَجَعَلْنَا فِي تَكُنَ ضَمِيرًا يَعُودُ
إِلَيْهَا ، فَقَوْلُهُمَا « إِنْ جَعَلْتَ مَهْمَا مُبْتَدَأً فَلَيْسَ فِي تَكُنَ ضَمِيرٌ ، فَاسِدٌ ، وَأَيْضًا فَإِنَّا أَهْرَبْنَاهَا فِي
الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ خَيْرًا لِتَكُنَ ؛ فَلَهَا حِينْتِذُ مِثْلُ « كَيْفَمَا » فِي قَوْلِكَ « كَيْفَمَا تَكُنَ أَكُنَ » ، فَقَوْلُهُمَا
« وَلَيْسَ لِأَسْمَاءِ الشَّرْطِ غَيْرِ الظَّرُوفِ سِوَى هَذَيْنِ الْإِعْرَابِيَيْنِ ، غَيْرُ مُسَلِّمٌ ؛ فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ كُلَّهُ ،
وَاللَّهُ يَنْفَعُكَ بِهِ » فَإِنِّي أَوْضَحْتُ لَكَ غَايَةَ الْإِبْضَاحِ .

(١) الْمُرَادُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَفْرُودَ الْمُبْنِيَّ إِذَا كَانَ اسْمًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ
الْإِعْرَابِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ كَانَ حَرْفًا ، وَ « مَهْمَا » لَفْظٌ مَفْرُودٌ مُبْنِيٌّ ،
وَقَدْ ثَبِتَ عِنْدَهُ هُؤُلَاءُ أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ فَكَانَ حَرْفًا ، وَالرَّدُّ عَلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ —

والتحقيق أن اسم « تسكن » مستتر ، و « مِنْ خَلِيقَةٍ » تفسير لمهما ، كما أن (مِنْ آيَةٍ) تفسير لـ « ما » في قوله تعالى : (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ)^(١) ، و « مَهْمَا » مبتدأ ، والجملة خبر .

وأما « ما » المصدرية ؛ فهي التي تُسَبِّكُ مع ما بعدها بِمَصْدَرٍ ، نحو قوله تعالى : (وَذُورًا مَّا عَنَيْتُمْ)^(٢) ، أي وَذُورًا عَنَيْتُمْ ، وقول الشاعر :

١١ - يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا
أي : يَسْرُ الْمَرْءُ ذَهَابُ اللَّيَالِي .

= معروف بما قررناه في بيان الاستشهاد بالبيت . فإننا بينا أن لها محلا من الإعراب ، وهو الرفع إن جعلت مبتدأ ، والنصب إن جعلت خبر تسكن .

(١) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران .

١١ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين .

اللغة : « ذهاب » بفتح الذال المعجمة - مصدر ذهب ، تقول : ذهب يذهب - مثل منع يمنع - ذهابا ، مثل جمال ، وذهوبا ، مثل قعود ، ومذهبا ، مثل مقعد ، فهو ذاهب وذهوب - بفتح الذال - إذا سار أو مر .

المعنى : إن المرء يفرح بمرور الأيام ، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله ؛ فكلمة مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته .

الإعراب : « يسر » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « المرء » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى لا يعمل شيئاً غير السبك ؛ مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الليالي » فاعل ذهب ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، و « ما » المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر ، والتقدير : يسر ذهاب الليالي المرء وكان ، الواو عاطفة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب =

وقد اختلف فيها ؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة « أن » المصدرية ،
 وذهب لأحفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة « الذي » واقع على
 مالا يعقل ، وهو الحدث ، والمعنى : ودوا الذي قَتَلْتُمُوهُ ، أى : العنت الذى

« دهاين ذهب : اسم كان مرهوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وذماب مضاف
 ومن ضمير عائد إلى الياء مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر ، له ، اللام حرف
 جر ، والهاء ضمير يعود إلى المرء . مبنى على الضم فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق
 بذهب الاتى ، دهايا ، خبر كان . منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما » ، فيها عند الجمهور حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر ، وزعم
 الأحفش وابن السراج أن « ما » اسم موصول بمعنى الذى ، والجملة التى بعده لا محل لها من
 الإعراب صفة . فبنى على : فأنى العائد على الموصول ؛ لأن كل موصول اسمى لا بد له من صلة
 ويؤيد ذلك : فقالا : العائد ضمير محذوف ، قلنا لها : دعوى الحذف باطلة من وجهين :

الوجه الأول : أنه إذا كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد ؛ لأن العائد لا يكون حذفه
 واجباً ، ولو كان محذوفاً جوارراً لكان من اللازم أن يذكر فى بعض التراكيب ، ولكن
 لا يشاهد لإظهاره فى تركيب من التراكيب أصلاً ؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن تبحثوا بشاهد من
 كلام العرب المحجج بسلامتهم فيه ذكر العائد على « ما » هذه . ولا سبيل إلى هذا الدليل ،
 هذا ذلك على طلاق دعوى الحذف بنوعيه .

الوجه الثانى : أنه بتصور الحذف إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً متعدياً نحو « أعجبت
 ما اشترت » فإنك تستطيع أن تقدر أعجبتى الذى اشتريته ، أما إذا كان الواقع بعد « ما »
 فعلاً فاصراً مثل ذهب فى بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو « لا أصحبك ما زيد صديقك » فإنه
 لا سبيل إلى ادعاء الحذف فى هذين الموضعين ، لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف ؛ فإن
 زعمت أن المحذوف فى بيت الشاهد تقديره : يسر المرء الذى ذهب به اليالى ، فهو تقدير لا يترك
 عليه أحد . لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً . ولم
 تجعله مفعولاً به ، وحذف العائد المجرور له شروط لم تتحقق فى هذا المثال . فإن زعمت أن
 العائد ضمير محذوف منصوب بذهب كما ذكر المؤلف كنت قد نصبت المفعول بالفعل
 اللازم . وهو غير سديد ولا مرضى ، فانهم ذلك كله ، واحرص عليه .

عَدَّتْهُمُوهُ ، ويسرُّ المرءُ الذي ذهبهُ الليالي ، أى : الذهبُ الذى ذهبهُ الليالي ، وَبَرِدُ
[على] هذا القول أنه لم يسج : « أجبني ما قمتُه وما تمدتُه » ولو صح ما ذكر لجاز
ذلك ؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً ، لا محذوفاً .

وأما « لَمَّا » فإنها فى العربية على ثلاثة أقسام :

(١) نافية بمنزلة « لم » نحو : (لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ)^(١) أى : لم يقض ما أمره .

(٢) وإيجابية بمنزلة « إلا » نحو قولهم : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا ، أى :

إِلَّا فَعَلْتَ كَذَا ، أى ما أطلب منك إِلَّا فَعَلْتَ كَذَا .

وهى فى هذين القسمين حرف باتفاق .

(٣) والثالث : أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، نحو : « لَمَّا

جاءنى أكرمته » فإنها رَبطت وجود الإكرام بوجود الجيء ، واختلف فى هذه ،

فقال سيبويه : إنها حرف وجود لوجود ، وقال الفارسي وجماعة : إنها ظرف

بمعنى حين ، وَرُدُّ بقوله تعالى : (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ)^(٢) الآية ،

وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلها النصب ؛ وذلك

العامل إما « قَضَيْنَا » أو « دَأَهُمْ » إذ ليس معنا سواهما ، وكونُ العامل « قَضَيْنَا »

مردوداً بأن القائلين بأنها أسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه

لا يعمل فى المضاف ، وكونُ العامل « دَأَهُمْ » مردوداً بأن « ما » النافية لا يعمل

ما بعدها فيما قبلها^(٣) ، وإذا بطل أن يكون لها عامل تميز أن لا موضع لها من

الإعراب ، وذلك يقتضى الحرفية .

(١) من الآية ٢٣ من سورة عبس . (٢) من الآية ١٤ من سورة سبأ .

(٣) مثل « ما » النافية إذا الفجائية فقد أجيبت « لَمَّا » بجملة مصدرية إذا الفجائية

نحو قوله تعالى : (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) ولا يعمل ما بعد إذا الفجائية

فما قبلها .

ص - وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْدِيَّةٌ .

ش - - لما فرغنا من ذكر علامات الحرف ، ويبان ما اختلف فيه منه ، ذكرت حكمه ، وانه مبني لا حظ لشيء من كلماته في الإعراب (١) .

• • •

ص - وَالْكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ .

ش - - لما أقيمت القول في الكامة وأقسامها الثلاثة ؛ فرغنا في تفسير الكلام ؛ ذكرت أنه عبارة عن « اللفظ المفيد »

(١) الحروف على ستة أنواع ، وذلك لأنها إما أن تكون مشتركة بين الأسماء والأفعال بمعنى أنها تدخل على كل واحد من النوعين ، وإما أن تكون مختصة بالأسماء بمعنى أنها تدخل عليها ولا تدخل على الأفعال ، وإما أن تكون مختصة بالأفعال ، وعلى كل حال من هذه الأحوال الثلاثة إما أن تكون عامة وإما أن تكون غير عامة .

النوع الأول : الحرف المشترك بين النوعين ، وهو مهمل غير عامل ، وذلك نحو : هل .

النوع الثاني : الحرف المشترك بين النوعين وهو - مع ذلك - يعمل ، وذلك مثل لا وما الدافيين ، فإنهما يدخلان على الاسم وعلى الفعل ، وهما يعملان في الأسماء عمل ليس ، فيرفعان الاسم وينصبان الخبر ، وذلك نحو قولك : لا أحد غير من الله ، ونحو قوله تعالى (ما هذا بشرا) وقوله سبحانه (ما هن أمهاتهم) .

الثالث : الحرف المختص بالاسم وهو عامل ، وذلك مثل حروف الجر ، ومثل إن وأخواتها .

الرابع : الحرف المختص بالاسم ، وهو مهمل غير عامل ، وذلك مثل ال المعرفة ، ولم تعمل لأنها نزلت من الاسم منزلة جزئية .

الخامس : الحرف المختص بالفعل وهو عامل كالنواصب والجوازم .

السادس : حرف مختص بالفعل وهو غير عامل ، وذلك مثل قد والسين وسوف .

والأصل أن الحرف المشترك لا يعمل ، وأن الحرف المختص بالاسم يعمل بالجر ، وأن الحرف المختص بالفعل يعمل بالجرم ، وكل ما خرج عن هذه الأصول إنما خرج بالضرورة .

ونعني باللفظ : الصوت المشتمل على بعض الحروف ، أو ما هو في قوة ذلك ،
فالأول نحو : « رَجُلٌ » و « فَرَسٌ » . والثاني : كالضمير المستتر في نحو « أُضْرِبُ » ،
و « أَذْهَبُ » المُقَدَّرُ بقولك « أنت » .

ونعني بالمفيد ما يصحُّ الاكتفاء به ، فنحو « قام زيدٌ » كلام ، لأنه لفظ يصحُّ
الاكتفاء به ، وإذا كُتِبَ « زَيْدٌ قَائِمٌ » مثلاً ، فليس بكلام ، لأنه وإن صحَّ الاكتفاء
به [لكه] ليس بلفظ ، وكذلك إذا أُشْرِتَ إلى أحدٍ بالقيام أو القعود فليس بكلام
لأنه ليس بلفظ .

ص - وَأَقْلُ اثْتِلَاْفِهِ مِنْ اَسْمَائِنِ ، كـ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، أَوْ فِعْلٍ وَأَسْمٍ ، كـ « قَامَ
زَيْدٌ » .

ش - صُورُ تَأْلِيفِ الكَلَامِ سِتٌّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنْ اَسْمَائِنِ ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ
وَاسْمٍ ، أَوْ مِنْ جَمْعَتَيْنِ ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمَائِنِ ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَثَلَاثَةِ اَسْمَاءٍ ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ
وَأَرْبَعَةِ اَسْمَاءٍ .

(١) أما اثتلافه من اسمين ، فله أربع صور ؛ إحداها : أن يكونا مبتدأ وخبراً نحو
« زَيْدٌ قَائِمٌ » ، الثانية : أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سَدَّ مَسَدَ الخَبَرِ ، نحو : « أَقَائِمٌ
الزَيْدَانِ » ؟ وإِنَّمَا جاز ذلك لأنه في قوة قولك : « أَيَقُومُ الزَيْدَانِ » ؟ وذلك كلامٌ
تَامٌ ، لا حاجة له إلى شيء ، فكذلك هذا ، الثالثة : أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل
سَدَّ مَسَدَ الخَبَرِ ، نحو « أَمْضَرُوبُ الزَيْدَانِ » ، الرابعة : أن يكونا اسمَ فعلٍ وفاعله ؛
نحو « هَيْبَاتِ العَقِيقِ » فهيبات : اسم فعل ، وهو بمعنى بَعْدَ ، والعقيق : فاعل به .

(٢) وأما اثتلافه من فعلٍ واسمٍ فله صورتان ؛ إحداها : أن يكون الاسم
فاعلاً ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » ، والثانية : أن يكون الاسمُ نائباً عن الفاعل نحو :
« ضَرِبَ زَيْدٌ » .

(٣) وأما اختلافه من الملتصين فله صورتان أيضاً ؛ إحداهما : جملة الشرط والجزاء ، نحو : « إن قام زيد قمتُ » ، والثانية : جملة القسم وجوابه ، نحو : « أخلفت بالله لزيتاً قائم » .

(٤) وأما اختلافه من فعل واسمين فنحو : « كان زيداً قائماً » .

(٥) وأما اختلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو : « علمتُ زيداً فاضلاً » .

(٦) وأما اختلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو : « أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً » .

فهذه صور التأليف ، وأقل اختلافه من اسمين ، أو من فعل واسم ، كما ذكرت ومما سرت تحتها -- من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام -- هو مراد النحويين ، وعناية بعضهم بقرائنه لا يكون إلا من اسمين ، أو من فعل واسم .

• • •

ص - فاضل أنواع الإعراب أربعة : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، فِي أُنْتُمْ وَفِعْلٍ ؛ نحو : « زيدٌ يقومُ » و « إن زيداً لن يقومَ » . وَجَرٌّ فِي أُنْتُمْ ، نحو : « بزيتٍ » وَجَرْمٌ فِي فِعْلٍ ، نحو : « لم يقم » ، فَيُرْفَعُ بِضَمِّهِ ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحِهِ ، وَيَجْرَمُ بِكَسْرِهِ ، وَيَجْرَمُ بِحَذْفِ حَرَكَتِهِ .

ش - الإعراب : أثر ظاهرٌ ، أو مُقَدَّرٌ ، يجابهُ العاملُ في آخر الكلمة ؛ فالظاهر كالذي في آخر « زيد » في قولك : « جاء زيدٌ » و « رأيتُ زيداً » و « مررتُ بزيتٍ » . وَالْمُقَدَّرُ كالذي في آخر « الفتي » في قولك : « جاء الفتي » و « رأيتُ الفتي » و « مررتُ بالفتي » فإنك تُقَدِّرُ الضمة في الأول ، والفتحة في الثاني ، والكسرة في الثالث ؛ لتعذر الحركة فيها ؛ وذلك للقدر هو الإعراب .

والإعراب جنس تحت أربعة أنواع : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجرم .

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال ؛ وهو الرفع والنصب ، تقول : « زيدٌ يقومُ » و « إنَّ زَيْدًا لِنِ يَقومُ » وقسم يختصُّ به الأسماء وهو الجرُّ ، تقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » وقسم يختصُّ به الأفعال وهو الجزم ، تقول : « لَمْ يَقُمْ » .

ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ تدلُّ عليها ، وهي ضربان : علاماتٌ أصولٌ ، وعلاماتٌ فروعٌ .

فالعلاماتُ الأصولُ أربعة : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجرُّ ، وحذف الحركة للجزم ، وقد مُثِلت كلُّها .

والعلاماتُ الفروعُ منحصرة في سبعة أبواب : خمسة في الأسماء^(١) واثنان في الأفعال^(٢) ، وسنمُرُّ بك هذه الأبواب مفصلةً باباً باباً .

ص — إلا الأسماء الستة ؛ وهي أبوه ، وأخوه ، وأخوها ، وهنوه ، وفوه ، وذو مال ؛ فتُرفعُ بالواو ، وتُنصبُ بالالف ، وتجرُّ بالياء .

ش — هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل ، وهو بابُ الأسماء الستة المُعقَّلة المضافة ، وهي : أبوه ، وأخوه ، وأخوها ، وهنوه ، وفوه ، وذو مال .

فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتُنصبُ بالالف نيابة عن الفتحة ، وتجرُّ بالياء نيابة عن الكسرة . تقول : « جاءني أبوه » و « رأيتُ أباهُ » و « مرَّرتُ بأبيه » وكذلك القولُ في الباقي .

وشرطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور :

(١) هي : الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم في حالة النصب ، والاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر .

(٢) وهما الأفعال الخمسة ، والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم .

أحدها أن تكون مُفْرَدَةً ؛ فلو كانت مُثَنَّةً أُعْرِبَتْ بِالْألفِ رَفْعًا ، وبالياء جَرًّا ونَصْبًا ، كما تُعْرَبُ كلُّ ثَنِيَّةٍ ؛ تقول : « جَاءَنِي أَبُوَانِ » و « رَأَيْتُ لُجَبَوَيْنِ » و « مَرَرْتُ بِأَبَوَيْنِ »^(١) وإن كانت مجموعة جمع تكسیر أُعْرِبَتْ بالحركات على الأصل كقولك : « جَاءَنِي آبَاؤُكَ » و « رَأَيْتُ آبَاءَكَ » و « مَرَرْتُ بِآبَائِكَ »^(٢) ، وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أُعْرِبَتْ بالواو رَفْعًا وبالياء جَرًّا ونَصْبًا . تقول : « جَاءَنِي أَبُوَانِ » و « رَأَيْتُ أَبِيينَ » و « مَرَرْتُ بِأَبِيينَ » ولم يجمع منها هذا الجمع إلا لأبٍ والأخ والحم^(٣) .

الثاني : أن تكون مُكْتَبَرَةً ؛ فلو صُفِّرَتْ أُعْرِبَتْ بالحركات نحو : « جَاءَنِي أَبِيُّكَ » و « رَأَيْتُ أَبِيُّكَ » و « مَرَرْتُ بِأَبِيُّكَ » .

الثالث : أن تكون مُصَافَةً ؛ فلو كانت مفردة غير مُصَافَةٍ أُعْرِبَتْ أيضًا بالحركات ، نحو : « هذا أَبٌ » و « رَأَيْتُ أَبًا » و « مَرَرْتُ بِأَبٍ »^(٤) .

(١) ومنه قوله تعالى : (ورفع أبويه على العرش) وقوله : (وبتم نعمته عليك وعل آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل) .

(٢) ومنه قوله جل ذكره : (آباؤكم وأبناؤكم) وقوله تعالى قلت : (قل إن كان آباؤكم) .

(٣) ومنه قول الشاعر ، وهو زياد بن واصل السلي ، وألغده سيويه (٢ - ١٠١) .

هَذَا تَبَيَّنَ أَضْوَانًا بَكِينٍ وَقَدَبْنَا بِالْأَبِينَا

وقول الآخر ، وهو عقيل بن خلف المرى :

وَكَانَ أَبُو فِزَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ وَكَذْتُ لَهُمْ كَثِيرًا بَنِي الْأَخِينَا

(٤) ومنه قوله سبحانه : (إن له آبا) وقوله سبحانه : (وله أخ) وقوله جلت كلمته :

(إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) ومن ذلك قول الشاعر ، وقد أشده ابن منظور في لسان العرب :

هِيَ مَا كُنْتِي وَزَنُّهُمُ أَنِّي لَسَا قَمٌ

ولهذا الشرط الأخير شرط ، وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم^(١) فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضاً بالحركات ، لكنها تكون مُقدَّرة ، تقول : « هذا أبي » و « مررتُ بأبي » فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة ، والحركات مُقدَّرة فيه ، كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء ، نحو : « أبي » و « أخى » و « حمى » و « غلامى »^(٢) .

(١) هنا شيان أحب أن أنبهك إليهما ، الأول أن كلمة « ذو » ملازمة للإضافة فلا تقع في كلام ما أن تكون منقطعة عن الإضافة كما يقع في باقي هذه الأسماء ، نحو : الأب والآخر والحلم ، وتضاف « ذو » إلى اسم جنس ظاهر ، والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة ، فيدخل فيه المصدر نحو « ذو فضل » و « ذو علم » وأسماء الأعيان ومثامها وجمعها نحو « ذو ذهب » و « ذو فضة » ويخرج المشتقات فلا تقول « ذو عالم » ولا يضاف إلى الضمير ، وأما قول الشاعر :

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوه

فإنه شاذ . والأمر الثاني : أن « ذو » فقد تضاف إلى العلم نحو « أنا الله ذو بكة » وبكة : علم يطلق على مكة المكرمة ، وقد يأتي مضافاً إلى جملة نحو « اذهب بذي تسلم » أى اذهب في وقت صاحب سلامة ، فالباء ظرفية بمعنى « في » و « ذى » صفة لاسم زمان محذوف .

(٢) الفصح في استعمال هذه الأسماء مضافة إلى ياء المتكلم أن تأتي بها محذوفة اللامات فتقول « أب ، أخ ، حم » ثم تضيفها إلى ياء المتكلم فتقول : « أبي ، أخى ، حمى » ، قال تعالى : (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة) ، وقد أتى بها بعض شعراء العرب بعد أن رد لامها المحذوفة — وأصلها واو — ثم لما أضافها للياء قلب الواو ياء — لاجتماع الواو والياء في كلمة واحدة وسبق إحداهما بالسكون — وأدغمها في ياء المتكلم ، وذلك مثل قول الشاعر :

فَلَا وَأَبِي لَا أَنْسَاكَ حَتَّى يُنْسَى الْوَالِدُ الصَّبُّ الْخَفِينَا
ونحو قول الآخر :

• وَأَبِي مَالِكٌ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ •

وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وذهب المبرد وابن مالك وفاقا للكوفيين إلى أنه جائز من غير ضرورة .

واحتضنتُ من اختراط هذه الشروط لسكوني لفظتُ بها مفردةً مكبرةً ، مضافة
لأى غير ياء المتكلم .

وإما قلت : « وَحَوْهَا » ، فَأَضَفْتُ الهمَّ إلى ضمير المؤنث ؛ لأبين أن الهم أقاربُ
زوج نيرة ، كأيها ، ونعمه ، وابن عمه ، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة .

و « أفن » قيل : اسم بيكنى به عن أسماء الأحناس ، كرجل وفرس ، وغير ذلك ،
وقيل : مما يستقبح التصريح به ، وقيل : من العراج خاصة (١) .

• • •

ص - والأفصح استعمل لهن كقدي .

ش - إذا استعمل الفن غير مضاف كان بالإجماع منقوصاً ، أى : محذوف
اللام . . . بالحركات كما تر أخواته ، تقول : « هَذَا هَنٌّ » و « رَأَيْتُ هَنًّا »
و « مَرَرْتُ بِهِنِ » كما تقول : « يُعْجِبُنِي غَدٌّ » و « أُصُومُ غَدًّا »
و « اعْتَكَفْتُ فِي غَدِي » (٢) .

وإذا استعمل مضافاً لجمهور العرب نسبه له كذلك ؛ فتقول : « جَاءَ هُنْكَ »
و « رَأَيْتُ هُنْكَ » و « مَرَرْتُ بِهِنِكَ » كما يفعلون في غَدِكَ ، وبعضهم يجزئ به
بجزى أب واخ ؛ فيعربه بالحروف الثلاثة ، فيقول : « هَذَا هُنُوكِ »

(١) بنى أن للعرب في إعراب هذه الأسماء لغتين أخريين .

إحداهما تسمى لغة القصر ، وهي أن تلومها الألف في الأحوال الثلاثة ، فتقول :
جاء أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك .

وثانيتها أن تعربها بالحركات الثلاثة فتقول : جاء أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك ،
وتسمى هذه لغة القصر .

(٢) كذا ، وليس هذا التمثيل بمستقيم ، والدقيق أن تقول : اعتكف في غدي . بفعل
مضارع ؛ لأنه هو الصالح للمستقبل .

و « زَأَيْتُ هُنَاكَ » ، و « مَرَرْتُ بِهَيْبِكَ » ، وهى لغة قليلة ، وذكرها سيبويه ، ولم يطلع عليها الفراء ، ولا الزجاج ، فاستقطاه من عدة هذه الأسماء وعداها خمسة .

ص - والمثنى كـ « الزيدان » ؛ فيرفع بالالف ، وجمع المذكر السالم ، كـ « الزيدون » فيرفع بالواو ، ويجران وينصبان بالياء ، و « كلاً » و « كلنا » مع الضمير كالمثنى ، وكذا « اثنان » ، و« اثنان » مطلقاً ، وإن رُكبا ، و « أولو » و « عشرون » وأخواته ، و « عالمون » و « أهلون » و « وابلون » و « أرضون » و « سنون » و « بابه » ، و « بنون » و « عليون » وشبهه - كالجمع .

ش - الباب الثانى والباب الثالث مما خرج عن الأصل : المثنى كـ « الزيدان » و « العمران » وجمع المذكر السالم كـ « الزيدون » و « العمرون »^(١) .

(١) المثنى : اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة على مفردة ، نحو : « الزيدان ، والعمران ، والبكران ، والأصل أن تقول : زيد وزيد ، وعمرو وعمرو ، وبكر وبكر ، كما قال الزجاج بن يوسف الثقفى وقد مات ابه محمد وأخوه محمد : محمد ومحمد فى يوم واحد ، ثم كره العرب التكرار ، فاستعاضوا منه بزيادة الألف والنون أو الياء والنون على الاسم المفرد للدلالة على اثنين من لفظ واحد .

وخرج ما دل على اثنين من غير زيادة نحو زوج وشفع ، كما خرج ما دل على اثنين وفيه زيادة لكن ليس له واحد من لفظه نحو قولك : اثنين ، واثنين ، فلا يسمى واحد من هذين مثنى ، بل الأول مفرد ، والثانى ملحق بالمثنى .

ويشترط فى كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط : الأزل : أن يكون مفردا فلا يثنى المثنى ولا جمع المذكر السالم ، والثانى : أن يكون معربا ، فلا يثنى المبني ، وأما هذان ، =

أما المثني فإنه يرفع بالالف نيابة عن الضمة ، وَيُجْرُ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ نيابة عن الكسرة والفتحة ؛ تقول : « جَاءَنِي الزُّيْدَانِ » ، و « رَأَيْتُ الزُّيْدَيْنِ » ، و « مَرَرْتُ بِالزُّيْدَيْنِ » .

وحملوا عليه في ذلك أربعة ألقاب : تعطين بشرط ، وتظنين بغير شرط .

فاللفظان اللذان بشرط : « كَلَا » و « كَلْنَا » و « مَرَرْتُهُمَا » أن يكونا مضافين إلى الضمير ؛ تقول : « جَاءَنِي كِلَاهُمَا » ، و « رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا » ، و « مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا » ؛ فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالالف على كل حال ؛ تقول : « جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ » و « رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ » و « مَرَرْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ » ، فيكون إعرابها حينئذٍ بحركات مُقَدَّرَةٌ في الألف ؛ لأنها مقصوران كَأَنْتِي وَالْعَصَا ، وكذا القول في كَلْنَا ، تقول : « كِلَانَاهُمَا » رَفَاً ، و « كِلَاتَيْهِمَا » جِرّاً وَنَصَباً ، و « كِلْنَا أُخْتَيْكَ » بالالف في الأحوال كلها .

واللفظان اللذان بغير شرط : « اثْنَانِ » و « اثْنَتَانِ » ؛ تقول : « جَاءَنِي اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ » ، و « رَأَيْتُ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ » ، و « مَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ » فتعربهما إعراب المثني ، وإن كانا غير مضافين ، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير ، نحو : « أَتَيْنَاكُمْ » أو لظاهر نحو : « أَتَيْنَا أَخَوَيْكَ »

== وهاتان من أسماء الإشارة . وه الأذان ، وه اللتان ، من الموصولات فهي عند الجمهور ألقاب موضوعة على هذا الوجه ، والثالث : عدم التركيب فلا يثنى المركب الإسنادي كتاباً شراً ، ولا المركب المزجي كمد يكرب ، خلافاً للكوفيين ، والرابع : أن يكون منكراً ؛ فلا يثنى العلم إلا إذا نكر ، ولهذا تقترن بمتناه الألف واللام مثل ، الزيدان ، ، والخامس : أن يكون له ثن في الوجود ، والسادس : أن يتفق اللفظان ، والسابع : أن يتفق معنى كل واحد من الاثنين ، فثنية الشمس والقمر لا تجوز إلا على أحد وجهين : الأول : أن تغلب أحدهما على الآخر ، والثاني أن تريد المطالع المتعددة لكل منهما ، والشرط الثامن : ألا يستخرج من اللفظين

فأنا مركبين مع العشرة ، نحو : « جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ » و « رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ »
و « مَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ » (١) .

وأما جمع المذكر السالم (٢) فإنه يرفع بالواو ، ويجر وينصب بالياء ، تقول « جَاءَنِي
بَدُونٌ » و « رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ » و « مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ » .
وَحَمَلُوا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْفَاظًا :

(١) منها « أُولُو » قال الله تعالى : (وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ

(١) وة - بقي عليه مما يلحق بالمثني : ما سمي به مما أصله مثني نحو حسنين ومحمد بن وسبعين ،
قد كان من الحق عليه أن يذكره ، كما ذكر في الملحق بجمع المذكر السالم ما سمي به ، وكما
ذكر في جمع المؤنث السالم ما سمي به ، وهذا النوع يعرب في اللغة الفصحى كإعراب المثني :
بالالف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ، وفيه لغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات
على النون كالممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

وقد جاء على هذه اللغة قول تميم بن أبي بن مقبل :

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانَ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ الْمَلَوَانَ

الشاهد فيه : قوله « بالسبعان » فإنه في الأصل مثني سبع ، ثم سمي به مكان معين ، وأنت
ترى أنه في موضع الجر ، وقد جاء به الشاعر بالألف وأعربه بالكسرة الظاهرة على النون
كلامه المختوم بألف ونون وهو مفرد نحو سليمان وعفان وشيطان ، وإنما جره بالكسرة
لأنه على بال .

(٢) جمع المذكر السالم : اسم دل على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مفردة بزيادة في
آخره ، نحو « الزيدين ، والبكرين ، والأصل أن تقول : زيد وزيد وزيد ، وبكر وبكر
وبكر ، ثلاث مرات على الأقل ، ولكنهم استثقلوا التكرار واستطالوه فقد يكون المراد
عشرة أفراد أو عشرين ، فعدلوا عن التكرار إلى زيادة في آخره . وخرج جمع المؤنث
السالم فإنه دل على أكثر من اثنتين ، كما خرج جمع التكسير فإنه لم يسلم فيه بناء مفردة .
ويشترط في كل اسم يراد جمعه جمع مذكر سالماً جميع ما شرطناه فيما يراد تثنيته ، ويراد
بأنه أن يكون هذا المفرد إما علماً لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ، وإما صفة لمذكر عاقل
إما من تاء التأنيث لكنها قابلة لها .

أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ (١) ، فأولو : فاعل ، وعلامة رفعه الواو ، وأولي : مفعول
وعلمة نصبه الياء ، وقال تعالى : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ) (٢) ، فهذا
مجرور ، وعلامة جره الياء .

(٢) ومنها « عِشْرُونَ » وأخوانه إلى التسعين ، تقول : « جَاءَنِي عِشْرُونَ »
و « رَأَيْتُ عِشْرِينَ » و « مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ » وكذلك تقول في الباقي .

(٣) ومنها « أَهْلُونَ » قال الله تعالى : (شَقَّعْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا) (٣) (مِنْ)
أَوْسَطِ مَا نَطْمَعُونَ أَهْلِيكُمْ) (٤) (إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا) (٥) الأول فاعل ، والثاني
مفعول ، والثالث مجرور .

(٤) ومنها « وَأَبَاؤُنَ » وهو جمع لوابل ، وهو المطر الغزير .

(٥) ومنها « أَرْضُونَ » بتعريك راء ، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر .
(٦) ومنها « سِينُونَ » وبابه ، وهو كل [اسم] ثلاثي حذفت لامه وهوض
عنها هاء التانيث ولم يُكْتَسِرْ ، ألا ترى أن سِنَّةً أصلها سَنَوٌ أو سَنَّةٌ ؛ بدليل قولهم
في الجمع بالالف والهاء « سَنَوَاتٌ » أو « سَنَمَاتٌ » فلما حذفوا من المفرد اللام ،
وهي الواو أو الهاء ، وهَوَضُوا عنها هاء التانيث ، أرادوا في جمع التكسير أن
يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم ، أعني مختوماً بالواو والنون رفعاً ، وبالياء
والنون جرّاً وانصباً ؛ ليكون ذلك جبراً لما فاته من حذف اللام ، وكذلك
القول في نظائره ، وهي : مِصَّةٌ وَعِضُونَ ، وَعِزَّةٌ وَهَزُونَ ، وَثَبَّةٌ وَثَبُونَ ،

(٢) من الآية ٢١ من سورة الزمر

(١) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ٨٩ من سورة المائدة

(٣) من الآية ١١ من سورة الفتح

(٥) من الآية ١٢ من سورة الفتح

(٦) قد جاء جمع الأرض بفتح الراء في الحديث « من غصب قيد شهر من أرض طوقه

من سبع أرضين يوم القيامة ، وجاء بسكون الراء في قول الشاعر :

أَنْذَرْتُ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذَا قَامَ مِنْ بَيْنِ سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَابِهَا

وَقُلَّةٌ وَقُلُونِ ، ونحو ذلك ، قال الله تعالى : (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) ^(١) ، (عَنِ الْيَمِينِ وَاعْنِ الشَّمَالِ يَزِينِ) ^(٢) .

(٧) ومما حُجِلَ على جمع المذكر السالم في الإعراب « بنون » .

(٨) وكذلك « عليون » وما أشبهه مما سمي به من الجموع ، ألا ترى أن عليين في الأصل جمع لعلّيّ ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسمى به أعلى الجنة ، وأعرِبَ هذا الإعراب نظراً إلى أصله ، قال الله تعالى : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِيَاءِ لَفِي عِلِّيِّينَ ، وَمَا أُذْرَاكَ مَا لِمِثُونِ) ^(٣) .

فعلى ذلك إذا سميت رجلاً بـ « زيدون » قلت : « هذا زيدون » و « رأيتُ زيدين » و « مررتُ بزَيدَين » فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً ^(٤) .

(١) من الآية ٩١ من سورة الحجر

(٢) من الآية ٣٧ من سورة المعارج

(٣) الآيتان ١٨ و ١٩ من سورة المطففين

(٤) هذه أفصح لغات العرب في إعراب ما سمي به بما أصله جمع مذكر سالم . ومن العرب من يلزمه الياء ويعربه بحركات ظاهرة على النون بعد الياء ، فكأنه اسم مفرد آخره ياء ونون مثل غسلين ويقطين : فيأتي به في حالة الرفع بضمة على النون ، وفي حالة النصب بفتحة على النون ، وفي حالة الجر بكسرة على النون ، وينوبه في الأحوال كلها ما لم يكن أعجمياً ، فإن كان أعجمياً مثل قنسرين أعربه مثل إعراب الاسم الذي لا ينصرف للعلمية والمعجمة فيمنع تنوينه ويجره بالفتحة ، ومن العلماء من أجرى هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به ، ويخرج على هذه اللغة ما ورد في حديث الدعاء على أهل مكة اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ، بنصب سنين الأول على النون وكسر سنين الثاني على النون ، ولولا ذلك لم ينون الأول ولم يثبت النون في الثاني مع الإضافة ، ويخرج على هذه اللغة أيضاً قول الشاعر :

رَبِّ حَتَّى عَرَنْدَسِ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابِ =

ص - وَهْ أُولَاتُ ۚ وَمَا جِئِعَ بِأَلْفٍ وَتَاهَ مَزِيدَتَيْنِ ، وَمَا تُجْمَعُ بِهِ مِنْهُمَا ،
فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) وَ (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) .

ش - الباب ابع مما خرج من الأصل : ما جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاهَ مَزِيدَتَيْنِ
كـ « مِهْدَاتٍ » وَ « زَيْنَاتٍ » ؛ فَإِنَّهُ يَنْصَبُ بِالْكَسْرِ نَهَابَةً مِنَ الْفَتْحَةِ ، تَقُولُ :
« رَأَيْتُ الْمِهْدَاتِ وَالزَّيْنَاتِ » ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) (١) ،
وَ (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ) (٢) .

فَمَا فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فَإِنَّهُ عَلَى الْأَصْلِ ، تَقُولُ : « جَاءَتِ الْمِهْدَاتُ » فَتَرْفَعُهُ بِالضَّمَّةِ ،
وَ « مَرَرْتُ بِالْمِهْدَاتِ » فَتَجْعَلُهُ بِالْكَسْرِ .

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَسْمُومًا بِهَذَا الْجَمْعِ مُؤْتَاً بِأَلْفٍ كـ « مِهْدٍ وَهْدَاتٍ » أَوْ بِالتَّاءِ
كـ « طَلْحَةٍ وَطَلْحَاتٍ » ، أَوْ بِالتَّاءِ وَالْمَعْنَى جَمِيعاً كـ « نَاطِلَةٌ وَنَاطِلَاتٌ » ، أَوْ بِالْأَلْفِ
الْمَقْصُورَةِ كـ « حُنْبَلِيٍّ وَحُنْبَلِيَّاتٍ » أَوْ الْمُدَوْدَةِ كـ « صَخْرَاءَ وَصَخْرَاوَاتٍ » أَوْ يَكُونُ
مُسَمَّاهُ مَذْكَراً كـ « إِصْطَبَلٌ وَإِصْطَبَلَاتٌ » وَ « سَحَامٌ وَسَحَامَاتٌ » .

== يَنْصَبُ « ضَارِبِينَ » بِفَتْحَةٍ عَلَى النُّونِ ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لِحُذْفِ النُّونِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ .
وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَأْتِي بِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا ، وَيَجْعَلُ الْإِعْرَابَ بِمَحْرَكَاتِ
ظَاهِرَةٍ عَلَى النُّونِ كَمَا لَوْ كَانَ اسْمًا مَفْرُداً مَخْتوماً بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، مِثْلَ زَيْتُونَ وَعَرَبُونَ
وَمَفْتُونَ ، وَعَلَيْهَا جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

طَالَ نَيْلِي وَبَيْتُ كَالْمَجْنُونِ وَاعْتَرَتْنِي الْهُومُ بِالْمَاطِرُونَ

وَقَوْلِ الْآخِرِ ، وَيُنْسَبُ إِلَى يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ :

وَلَمَّا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

الشَّاهِدُ فِيهِمَا : قَوْلُهُمَا بِالْمَاطِرُونَ ، فَإِنَّ أَصْلَهُ جَمْعُ « مَاطِرٍ » ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ مَكَانٌ مَعِينٌ ، وَقَدْ
جَاءَ بِهِ مَجْرُوراً بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ عَلَى النُّونِ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٥٤ مِنْ سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٥٣ مِنْ سُورَةِ الصَّافَاتِ

« وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سَلِمَتْ بِنْيَةٌ واحدة كـ « ضَخْمَةٌ وَضَخْمَاتٌ »
أو تَعَبِرَتْ كـ « سَجْدَةٌ وَسَجْدَاتٌ » و « حُبْلَى وَحُبْلِيَّاتٌ » و « صَحْرَاءُ
وَصَحْرَاوَاتٌ » ألا ترى أن الأول محرّكٌ وَسَطُهُ ، والثاني قَلِبَتْ ألفه ياء ، والثالث
قَلِبَتْ همزته واوا ، ولذلك عَدَلْتُ عن قول أكثرهم : جمع المؤنث السالم ، إلى أن
قلت : الجمع بالالف والتاء^(١) ؛ لأعمُّ جمعَ المؤنث وجمعَ المذكر^(٢) ، وما سلم فيه
المفرد وما تغير .

وَقَيَّدْتُ الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو : « يَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ » و « مَيْتٌ
وَأَمْوَاتٌ » فإن التاء فيهما أصلية ؛ فينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول :
« بَسَكَنْتُ أَبْيَانًا » و « حَضَرْتُ أَمْوَانًا » قال الله تعالى : (وَكُنْتُمْ أَمْوَانًا
فَأَحْيَاكُمْ)^(٣) ، وكذلك نحو : « قُضَاةٌ » و « غُرَاةٌ » فإن التاء فيهما وإن
كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية ؛ لأنها منقلبة عن أصل ، ألا ترى أن
الأصل قُضِيَّةٌ وَغُرُوَّةٌ ؛ لأنها من قَضَيْتُ صَوَّغَرَوْتُ ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح
ماقبلهما قلبتا ألفين ؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول : « رَأَيْتُ
قُضَاةً وَغُرَاةً »^(٤) .

(١) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك ، وذلك قوله
في الخلاصة (الألفية) :

وَمَا بِتَاءٍ وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا

(٢) جمع المؤنث هنا هو الذي مفردة مؤنث بالمعنى وحده كزَيْنَبٍ أو مع التاء كفاطمة
وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفردة مؤنث بالتاء وحدها كحَمْرَةٍ وَطَلْحَةَ ، أو ما كان نحو
حامٍ وإصطبل .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة البقرة

(٤) اعلم أنه قد دل استقراء كلام العرب على أنهم يجمعون بالالف والتاء خمسة أنواع
من الأسماء :

ص - وَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ ، فَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ : « بِأَفْضَلِ مِثْنَةٍ » ، لِأَنَّ مَعَ أَنْ نَحْوُ : « بِالْأَفْضَلِ » أَوْ الْإِضَافَةِ نَحْوُ : « بِأَفْضَلِكُمْ » .

ش - الْبَابُ الْخَامِسُ مِمَّا خَرَجَ مِنَ الْأَصْلِ : مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَهُوَ مَا فِيهِ عِلْتَانٌ فَرَعِيَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ نَسَعٌ ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا :

فَالأولُ كـ « فَاطِمَةٌ » فَإِنَّ فِيهِ التَّعْرِيفَ وَالتَّأْنِيثَ ، وَهِيَ عِلْتَانٌ فَرَعِيَّتَانِ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالتَّذْكِيرِ .

وَالثَّانِي نَحْوُ : « مَسَاجِدَ » وَ « مَصَابِيحَ » ؛ فَإِنَّهُمَا جَمْعَانِ ، وَالْجَمْعُ فَرَعٌ عَنِ التَّنْكِيرِ ، وَصِيغَتُهُمَا صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجَمْعِ ، وَهَذَا أَنَّ مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ وَقَفَّتِ الْجُمُوعُ عِنْدَهُمَا ، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِمَا فَلَا تَتَجَاوَزُهُمَا ؛ فَلَا يَجْمَعُانِ سِوَةَ أُخْرَى ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْجُمُوعِ فَإِنَّهُ قَدْ يَجْمَعُ ، تَقُولُ : كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ كَفَلْسٍ

الاول : مَا كَانَ مَحْتَمًا بِنَاءِ التَّأْنِيثِ ، نَحْوُ فَاطِمَةَ وَتَمْرَةَ وَبِنْتٍ ؛ تَقُولُ فِيهِنَّ : فَاطِمَاتٌ وَتَمْرَاتٌ وَبَنَاتٌ .

الثاني : عِلْمُ الْمُؤَنَّثِ الَّذِي لَا تَأْتِي فِيهِ ، نَحْوُ دَعْدٍ وَجَمَلٍ وَزَيْنَبٍ ، تَقُولُ فِيهِنَّ : دَعْدَاتٌ وَجَمَلَاتٌ وَزَيْنَبَاتٌ ، وَيَسْتَثْنِي مِنْ هَذَا النَّوْعِ حَذَامٌ وَبَابُهُ نَحْوُ قَطَامٍ وَسَفَارٍ ، فَلَا يَجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مُؤَنَّثًا .

الثالث : صِفَةُ الْمَذْكَرِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ . نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِذْ كَرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ) وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) أَيْ دُرُوعًا سَابِغَاتٍ ، وَقَوْلُهُ (وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ) .
الرابع : مَصْفَرُ الْمَذْكَرِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ ، نَحْوُ دَرِيهِمَاتٍ ، وَفَلِيسَاتٍ ، وَدِينِيرَاتٍ ، فِي جَمْعِ مَصْفَرٍ دَرِيهِمٍ وَفَلِيسٍ وَدِينِيرٍ ، بِخِلَافِ مَصْفَرِ الْمَوَاتِكِ ، وَمَصْفَرِ الْمَذْكَرِ الْعَاقِلِ فَلَا يَجْمَعُانِ هَذَا الْجَمْعَ .

الخامس : اِسْمُ جِنْسٍ مُؤَنَّثٌ بِالْأَلِفِ الْمُقْصُورَةِ نَحْوُ حَبْلِي وَحَبْلِيَّاتٍ ، أَوْ الْأَلْفِ الْمُدَوَّدَةِ نَحْوُ صَهْرَاءَ وَصَهْرَاوَاتٍ .

وَأَفْلَسَ ، ثم تقول : أَكَلِبٌ وَأَكَابٌ ، ولا يجوز في « أكلاب » أن يجمع بعدُ ، وكذا أُعْرِبٌ وَأَعَارِبٌ ؛ فلا يجوز في أَعَارِبَ أن يُجْمَعَ كما يُجْمَعُ أَكَلِبَ عَلَى أَكَلِبٍ وَأَصَالٌ عَلَى أَصَائِلَ ، فكان الجمع قد تكرر فيهما ، فنزل لذلك منزلة جمعين .

وكذلك « صَحْرَاءُ » و « حُبْلَى » فإن فيهما التانيث وهو فرع عن الازدكار ، وهو تانيث لازم ، مُنْزَلٌ لِزَوْمِهِ مَنْزِلَةَ تَأْنِيثِ ثَانٍ ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى .

وحكمه أن يُجْرَى بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةَ عَنِ الْكُسْرَةِ ، حلوا جرّه على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق . تقول : « مَرَزَتْ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ » فبفتحها كما تفتحها إذا قلت : « رَأَيْتُ فَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ » قال الله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ)^(١) ، وقال تعالى : (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ)^(٢) .

ويستثنى من ذلك صورتان : إحداهما : أن تدخل عليه « أل »^(٣) ، والثانية أن يضاف ، فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل ، فالأولى نحو : (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)^(٤) ، والثانية نحو : (فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)^(٥) ، وتمثيل

(١) من الآية ١٦٣ من سورة النساء (٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ

(٣) ومثل أل في هذا الحكم دام ، الحيرية المعرفة ، فإن الاسم الممنوع من الصرف لو اقترن بها جر بالكسرة ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

أَنْ شِمْتَ مِنْ تَجْدٍ بَرِيْقًا تَأَلَّقَا تَبِيْتُ بِلَيْلٍ أَمَارْمَدٍ اعْتَادَ أَوْلَقَا

الشاهد فيه قوله : دامارمد ، أى الارمد ، وأرمد : وصف على وزن الفعل ، ومعناه الذى أصابه الرمد ، وهو وجع العين ، فأصله ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل كأحر وأبيض ، فلما لحقته أم المعرفة الحيرية انصرف لجر بالكسرة الظاهرة .

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة (٥) من الآية ٤ من سورة التين

في الأصل بقولى بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله : « مَرَزْتُ بِمُشَايِنَا » .
فإن الأعلام لا تضاف حتى تُنَكَّر ، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحدُ
الذيين المذمومين له من الصرف ، وهو العلمية ، فدخل في باب ما ينصرف ، وليس
الكلام فيه ، بخلاف « أَفْضَلُ » ؛ فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل ،
وهما موجودان فيه أضغثة أم لم تُضَفْهُ ، وكذلك تمثيل بالأفضل أولى من تمثيل
بعضهم بقوله :

١٢ - رَأَيْتُ الْوَالِدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُهَارِكًا

[شَدِيدًا بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَامِلَةً]

١٢ - هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ، وميادة :
اسم أمه ، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم ، والبيت من قصيدة له يمدح
فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من
النحاة ، منهم المؤلف في كتابه « أوضح المسالك » (رقم ١٩) وقد أشده فيه مراراً
(- ١ ص ٦٢ و ١٥٨ بتحقيقنا) ومنهم الأشموني (رقم ٢٥) وذكره السيوطي في تاريخ
الخلفاء (ص ٩٨) .

اللفظة : « أَعْيَاءُ الْخِلَافَةِ » الأعياء : جمع عبء - بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة -
وهو الحمل الذي يشغل عليك ، ويروى في مكانه « بأحناء الخليفة » والأحناء : جمع حنو
- بوزن عبء - وهو ناحية الشيء ، و « كَامِلَةً » أصل الكامل ما بين الكتفين ، ويكنى بشدة
الكامل عن القوة وعظيم التحمل ، هاهنا الأمور .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقية ، قوى على تحمل مهام
الخليفة ، عظيم الاضطلاع بأهوالها ، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة ، يديرها
ويهيمن عليها .

الإعراب : « رأيت » فعل ماضٍ وفاعله ، ورأى ههنا يجوز أن تكون بصرية
فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، ويجوز أن تكون عليية تحتاج إلى مفعولين يكور
أصاهما مبتدأ وخبراً ، الوليد ، مفعول به رأى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ابن ميادة

== نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و «الزيد» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، «مباركا» مفعول ثان لرأى إذا جعلتها عليه ، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية «شديداً» معطوف على قوله مباركا بحرف عطف محذوف «بأعباء» الباء حرف جر ، وأعباء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشديد ، وأعباء مضاف و «الخلاقة» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «كامله» كاهل : فاعل بشديد ، لأن شديداً صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، مرفوع بالضم الظاهرة ، وكامل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «الزيد» فإن «أل» في هذه الكلمة تحمل أمرين ؛ الأمر الأول . أن تكون للتعريف ، والأمر الثاني : أن تكون زائدة .

فأما الأمر الأول . فإنه يتأتى إذا كان الشاعر - قبل أن يدخل «أل» عليه - قد قصد التنكيره فصار شائماً شيوع رجل ونحوه من النكرات ، ثم أدخل بعد ذلك «أل» للدلالة على التعريف ، فصار كالرجل ونحوه بما دخلت عليه أل لقصد التعريف ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في «زيد» علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل ، لأن العملية قد زالت عند قصد التنكير ، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف ، فلا يصح التثليل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه .

والأمر الثاني : أن تكون «أل» قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت عليه «أل» للبحر الأصل ، وإذا كانت «أل» زائدة كانت العملية باقية ، فيكون فيه العلتان العملية ووزن الفعل ؛ فيكون ممنوعاً من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول «أل» عليه .

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إرشاد هذا البيت في هذا الموضع .

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعض كتبه منها «أوضح المسالك» على أن «أل» في «الزيد» زائدة ضرورية ، وصرح بأن قصد التنكير الذي ==

لأنه يَحْتَمَلُ أن يكون قَدَرًا في « يزيد » الشَّيْخَ فصار نكرة ، ثم أدخل عليه « آل » لتعريف ؛ فعل هذا ليس فيه إلا وَزْنُ للفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون باقياً على عَالِيَتِهِ و « آل » زائدة فيه كما زعم مَنْ مَثَّلَ به .

•••

ص - وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ ، وَهِيَ : تَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، بِأَلْيَاءِ وَالنَّاءِ فِيهَا ، وَتَفْعَلِينَ ؛ فَتَرْفَعُ بَثُوتِ النُّونِ ، وَتَجَزِّمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا ، نَحْوُ : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَإِنْ تَفْعَلُوا) .

ش - الباب السادس مما خرج عن الأصل : الأمثلة الخمسة .

وهي : كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثني نحو : « يَقُومَانِ » للفائتين و « يَقُومُونَ » للعاهلين ، أو واو الجمع ، نحو : « يَقُومُونَ » للفائتين ، و « يَقُومُونَ » للعاهلين ، أو ياء المخاطبة نحو : « تَقُومِينَ » (١) .

وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بثبوت النون نيابة عن الضمة (٢) ،

ذكره ههنا بما لا تقوم عليه حجة ظاهرة ؛ فلا عمل - مع هذا الكلام - لتفضيل تمثله لثبوت من الصرف الذي يجر بالكسرة بسبب دخول آل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت ، من قبل أن الوجه الآخر الذي جعل احتماله سبباً للتفضيل ليس ، ما يصح التعويل عليه ، كما ذكر هو نفسه في غير هذا الكتاب .

(١) قد رأيت أن المضارع المسند لآف الاثني يكون مبدوءاً بياء المضارعة أو بتاء المضارعة . وأن المضارع المسند لواو الجماعة يكون مبدوءاً أيضاً بآياء أو بالناء ، وأن المضارع المسند لياء المخاطبة لا يكون مبدوءاً إلا بتاء المضارعة . ومزمننا كانت هذه الأفعال المضارعة المسندة إلى ضمائر الرفع المتصلة خمسة أنواع ، ومن هنا سموا بالافعال الخمسة ، (٢) قد تحذف النون التي ترفع بثبوتها الأفعال الخمسة ، وهي في هذا الحذف على ضربين .
الأول : جائز في الشر والنظم .

والثاني : شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر .

أما الجائز ففي حالة واحدة ، وهي أن يكون الفعل ناصباً لياء المتكلم وفيها نون

وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة ، تقول : « أَنْتُمْ تَقُومُونَ » و « لَمْ تَقُومُوا » و « أَنْ تَقُومُوا » رَفَعَتِ الْأُولَى نَحْوَهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، وَجَعَلَتْ عِلْمَهُ رَفْعِ الدُّنَى ، وَجَزَمَتْ الثَّانِي بِلَمْ ، وَنَصَبَتْ الثَّلَاثَ بِلَنْ ، وَجَعَلَتْ عِلْمَهُ النَّصْبِ وَالْجَزْمِ حَذْفَ النُّونِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (نَبَأٌ لَمْ تَفْعَلُوا وَإِنْ تَفْعَلُوا)^(١) الْأُولَى جَازِمٌ وَمَجْزُومٌ ، وَالثَّانِي نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ ، وَعِلْمُهُ الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ الْحَذْفُ .

ص - وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْقَلُ الْآخِرُ ؛ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ ، نَحْوُ : « لَمْ يَغْزُ » و « لَمْ يَخْشَ » و « لَمْ يَرْمِ » .

ش - هَذَا الْبَابُ السَّابِعُ مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ ، وَهُوَ الْفِعْلُ [الْمُضَارِعُ] الْمُعْقَلُ الْآخِرُ ، نَحْوُ : « يَغْزُو » و « يَخْشَى » و « يَرْمِي » .

= الْوَقَايَةُ فَتَجْتَمِعُ نُونَانِ ، أُولَاهُمَا نُونُ الرَّفْعِ ، وَالثَّانِيَةُ نُونُ الْوَقَايَةِ ، نَحْوُ تَضْرِبَانِي وَتَضْرِبُونِي فَإِنَّ لِلْعَرَبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ ، إِحْدَاهَا أَنْ يَجِيئُوا بِالزُّنُونِ عَلَى أَصْلَاهُمَا ، وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَتَعْدَانِي) وَقَوْلُهُ (لَمْ تُوذُونِي) وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ أَنْ يَدْغَمُوا إِحْدَى النُّونَيْنِ فِي الْآخِرَى ، وَقَدْ قَرِئَ بِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَعْيُرَانِي) وَفِي قَوْلِهِ (أُنْحَاجُونِي) وَاللُّغَةُ الثَّلَاثَةُ حَذْفُ إِحْدَى النُّونَيْنِ .

وَأَمَّا الَّذِي لَا يَسُوغُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ فَعِنْدَ وُجُودِ نُونِ الرَّفْعِ وَحَدِّهَا ، وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ .

أَبِيْتُ أُسْرِي وَتَبِيَّتِي تَدُلُّكِي شَمْرَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِي

الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ . وَتَبِيَّتَيْنِ تَدُلُّكَيْنِ ، لَكِنَّهُ حَذْفُ نُونِ الرَّفْعِ ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْخَمَّاسِيِّ ، وَسِيَّاتِي مَشْرُوحَاتِي فِي آخِرِ هَذَا الْكِتَابِ مَعَ ذِكْرِ نَظَائِرِهِ .

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ

كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ « يَجِدُونِي » ، لِحَذْفِ نُونِ الرَّفْعِ ضَرُورَةً .

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

فإنه يجرم بحذف آخره ؛ فيحذف الحرف من حذف الحركة ، تقول :
« لَمْ يَنْزُ ، و لَمْ يَخْشَ ، و لَمْ يَرْزَمْ » (١) .

•••

ص - فصل : تُقَدَّرُ جَمِيعُ الحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ : فُلَايِ وَالْفَتَى ، وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُورًا ، وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ فِي نَحْوِ : الْقَاضِي مَقْصُورًا ، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : يَخْشَى ، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ : يَدْعُو وَيَقْفِي ، وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : « إِنْ الْقَاضِي أَنْ يَقْفِي وَأَنْ يَدْعُو » .

ش - علامة الإعراب على ضربين : ظاهرة ، وهي الأصل ، وقد تقدمت أمثها ، وندرة ؛ وهذا الفصل موقوف لذكرها .
فالذي يُقَدَّرُ فِيهِ الإِعْرَابُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ :

(١) أحدها : ما يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ جَمِيعًا ؛ لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة لذاته ، وذلك الاسم المقصور ، وهو « الذي آخره أَلِفٌ لَازِمَةٌ » نحو : « الْفَتَى » تقول : « جَاءَ الْفَتَى » و « رَأَيْتُ الْفَتَى » و « مَرَرْتُ بِالْفَتَى » فتقدر في الأول ضمة ، وفي الثاني فتحة ، وفي الثالث كسرة ، وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة لذاتها .

(١) قد ورد الفعل المضارع الممثل الآخر في حالة الجزم ولم يحذف منه حرف العلة ، ومن ذلك قول الشاعر .

أَلَمْ يَأْنِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بِمَا لَأَقْتُ لِبُؤْنِ بَنِي زِيَادِ

فقال : يأنيك ، ببقاء الياء مع تقدم لم ، ومن ذلك قول الآخر .

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَاقِي وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِي

فقال : ترضاهما ، ببقاء الألف مع تقدم لا الناهية ، ومن ذلك قول الآخر .

هَوَتْ زَبَانَ نَمِّ جِثَّتْ مُقَدِّرًا مِنْ هَجْرِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُرْ لَمْ تَقْدَمِ

(٢) الثانى : ما يُقَدَّرُ فيه حَرَكَاتُ الإعرابِ جَمِيعُهَا ، لا لِكَوْنِ الحَرْفِ الآخِرِ منه لا يقبلُ الحَرَكَةَ لذاته ، بل لأجل ما اتصل به ، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياء المتكلم ، نحو : « غُلَامِي » و « أُخِي » و « أَبِي » ، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة ، فاشتغالُ آخِرِ الاسمِ الذى قبلها بكسرة المناسبة مَنَعَ من ظهور حركات الإعراب فيه .

(٣) الثالث : ما يُقَدَّرُ فيه الضمة والكسرة فقط للاستئصال ، وهو الاسم المنقوص ، ونَعْنَى به الاسم الذى آخرُهُ ياء مكسور ما قبلها « كَالْقَاضِي » و « الدَّاعِي » .

(٤) الرابع : ما تُقَدَّرُ فيه الضمة والفتحة للتعذر ، وهو الفعلُ المعتلُّ بالألف ، نحو : « يَخْشَى » تقول : « يَخْشَى زَيْدٌ » و « لَنْ يَخْشَى عَمْرُو » فَيُقَدَّرُ فى الأول الضمة ، وفى الثانى الفتحة : لتعذرِ ظهور الحركة على الألف .

(٥) الخامس : ما تُقَدَّرُ فيه الضمة فقط ، وهو الفعلُ [المضارع] المعتلُّ بالواو^(١) ، نحو : « زَيْدٌ يَدْعُو » وبالياء نحو : « زَيْدٌ يَرْمِي » .

وتظهر الفتحة خلفها ، على الياء فى الأسماء والأفعال ، وعلى الواو فى الأفعال^(٢) ، كقولك : « إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَقْضِيَّ ، وَلَنْ يَدْعُو » قال الله تعالى : (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ)^(٣) (لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا)^(٤) (لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا)^(٥) .

(١) ليس فى كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها ، فلا جرم لم يذكر المؤلف الواو إلا فى الأفعال .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الاحقاف .

(٣) من الآية ٣١ من سورة هود .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الكهف .

ص - فضل : يرفع المضارع خالياً من ناصب وجازم ، نحو :
« يَقُومُ زَيْدٌ » .

ش - أجمع النحويون على أن تفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم
كان مرفوعاً^(١) ، كقولك : « يَقُومُ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَمْرٌو » ، وإنما اختلفوا
في تعيين ارفع له ، ما هو ؟ فقال القرّاء وأصحابه : رَافِعُهُ نَفْسُ تَجْرُدِهِ من
الناصب والجازم ، وقال الكسائي : حُرُوفُ الْمُضَارِعَةِ ، وقال ثعلب : مُضَارَعَتُهُ
الاسم ، وقال البصريون : حُلُولُهُ محلّ الاسم ، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو :
« أَنْ رَوَى دَلَمًا وَأَمَّا » امتنع رَفَعُهُ ، لأن الاسم لا يقع بعدها ، فليس حينئذٍ حالاً
محلّ الاسم

وأصح الأقوال الأول ، وهو الذي يجرى على أَلِيَّةِ الْمُعْرَبِينَ ، يقولون :
مرفوع تجرّده من الناصب والجازم .

ويفيد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه ، وقول ثعلب أن
المضارعة إما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع
الإعراب إلى عامل يقتضيه ، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً
دائماً ، ولا قائل به .

(١) قد ورد الفعل المضارع في مسوق ظاهراً بناصب ولا جازم وهو مجزوم ، فن
ذلك قول الشاعر ، ويذهب إل دل بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا
ونظير ذلك قول امرئ القيس .

فَالْيَوْمَ أَتَرَبُّ غَيْرَ مُتَحَقِّبٍ إِذَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ
ذئيل : البيتان ضروره . وقيل : الأول على تقدير لام الارس ، أى لتقدر نفسك كل
نفس ، وأما الثانى فإن الرواية الصحيحة فيه ، فالיום أسقى بالبناء للجهول ، وأسقى مرفوع
بضمه مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر .

وَيَرُدُّ قَوْلَ الْبَصْرِيِّينَ ارْتِفَاعُهُ فِي نَحْوِ « هَلَّا يَقُومُ » لِأَنَّ الْأِسْمَ لَا يَقَعُ بَعْدَ حُرُوفِ التَّحْضِيضِ (١).

ص - وَيُنْصَبُ بِإِنَّ ، نَحْوُ « أَنْ تَبْرَحَ » .

ش - لما انتقض الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع ثبني بالكلام على الحالة التي يُنْصَبُ فيها ، وذلك إذا دخل عليه حرف من حُرُوفِ أَرْبَعَةٍ ، وهى : أَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ ، وَأَنْ ؛ وبدأ بالكلام على « أَنْ » لأنها مُلَازِمَةٌ لِلنَّصْبِ ، بخلاف للبواقي ، وَخَتَمَ بالكلام على « أَنْ » لطول الكلام عليها .

و « لَنْ » حرفٌ يفيد النفي والاستقبال ، بالاتفاق (٢) ، ولا يقتضى تأييداً خلافاً للزمخشري في أمودجه (٣) ، ولا تأكيداً ، خلافاً له في كشافه ، بل قوالك « لَنْ أَقُومَ »

(١) قد أجيب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابت في الفعل المضارع قبل دخول حرف التحضيض عليه ، فلما دخل حرف التحضيض لم يغير ما كان ، لأن أثر العامل لا يزاله إلا عامل آخر ، وحرف التحضيض غير عامل ، ونظير هذا المثال حرف التنفيس في نحو « سَيَقُومُ » وهو وارد أيضاً على كلام البصريين ، ومدفوع بما ذكرناه .

(٢) معنى ذلك أن انتفاء الحدث الذي يدل عليه الفعل الذي بعدها حاصل في الزمان المستقبل . فإذا قلت : « لن أحضر لزيارتك » ، كان معنى ذلك . ينتقى حضورى لزيارتك في الزمان المستقبل .

(٣) مما رده على الزمخشري في قوله إن « لن » تفيد تأييد النفي أنها لو كانت تفيد ذلك لما كان يحسن ذكر لفظ الأبد بعدها ؛ إذ يكون ذكره بعدها تكراراً ، لكن ذكر الأبد بعدها واقع في فصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : (ولن يتمنوه أبداً) وفي قوله جللت كلمته . (ولن تغلخوا إذن أبداً) وأما إفادة التأييد في نحو قوله تعالى : (لن يخلقوا ذباباً) وفي نحو قوله سبحانه : (لن يخالف الله وعده) فليس مما دلت عليه « لن » ، بل من دليل خارج .

مُحْتَمِلٌ لِأَن تَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَقُومُ أَبَدًا ، وَأَنَّكَ لَا تَقُومُ فِي بَعْضِ أَرْزِمِنَةَ السُّقْبَلِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِكَ « لَا أَقُومُ » فِي عَدَمِ إِفَادَةِ التَّأَكِيدِ

وَلَا تَقَعُ « أَنْ » لِلدَّعَاءِ خِلَافًا لِابْنِ السَّرَّاجِ ^(١) ، وَلَا حُجَّةٌ لَهُ فِيمَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى . (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ) ^(٢) ، مَدْعِيًا أَنْ مَعْنَاهُ فَاجْعَلْنِي لَا أَكُونُ ، لِإِمْكَانِ حَمَلِهَا عَلَى النِّفْيِ الْمُحْضِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُعَاهَدَةً مِنْهُ فَهُوَ سَبْعَانَهُ وَتَعَالَى إِلَّا يُظَاهَرُ مُجْرِمًا جِزَاءً لِنُكْلِ اللِّعْمَةِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَيْهِ ، وَلَا هِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ « لَا أَنْ » فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا ، وَالْأَلْفُ لِاتِّفَاقِ السَّاكِنَيْنِ ، خِلَافًا لِلتَّعْيِيلِ ، وَلَا أَصْلًا « لَا » فَأُبْدِلَتْ [الْأَلْفُ] نُونًا ، خِلَافًا لِلقَرَاءِ .

• • •

ص - وَبِكَيْ الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَ (لِكَيْلًا تَأْتُوا) .

ش - النَّاصِبُ الثَّانِي « كَيْ » وَإِنَّمَا تَكُونُ نَاصِبَةً إِذَا كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً بِمَنْزِلَةِ أَنْ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ : لَفْظًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (لِكَيْلًا

(١) ذهب المؤلف في كتابه معنى اليبس إلى أن « لن » تأتي للدعاء - ومعنى ذلك أن الفعل الذي بعدها للدعاء - واستدل على ذلك بقول الشاعر :

أَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَأَزِلَّتْ أَعْيُنُكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وجه الاستدلال أن الفعل المعطوف بـ « ثم » للدعاء ، فوجب أن يكون المعطوف عليه - وهو قوله « لن تزالوا » - للدعاء أيضاً ، وهذا ظاهر على قول من قال : إن توافق المعطوف عليه والمعطوف في الإثاء والخبر واجب ، فأما من أجاز تخالفهما في ذلك فالأحسن عنده التوافق ، فيكون حمل « لكن » على الدعاء في هذا البيت عند هذا الفريق من العلماء أحسن من حملها على الخبر ، ولكنه ليس بلازم ، فلا يكون البيت دليلاً لاحتماله وجهاً آخر .

(٢) من الآية ١٧ من سورة القصص .

تَأْتُونَ^(۱) (إِكْتِيَالًا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ)^(۲) أو تقديراً نحو : « جئتُك كى تُسْكِرِمَنِي » إذا قَدَّرْتَ أَنْ الْأَصْلَ لِكى ، وَأَنْتَ حَذَفْتَ اللَّامَ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِذِيَّتِهَا ؛ فَإِنْ لَمْ تَقْدِرِ اللَّامَ كَانَتْ كى حَرْفَ جَرٍ ، بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْلِيلِ ، وَكَانَتْ « أَنْ » مَضْمُورَةً بَعْدَهَا إِضْمَارًا لِأَزْمَا^(۳) .

ص - وَبِإِذْنٍ مُصَدَّرَةً وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ ، نَحْوُ :
« إِذْنًا أُكْرِمَكَ » وَ : * إِذْنًا وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ * .

ش - النَّاصِبُ الثَّلَاثُ « إِذْنٌ » وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ عِنْدَ سَيِّبُوِيهِ^(۱)

(۱) من الآية ۲۳ من سورة الحديد .

(۲) من الآية ۳۷ من سورة الاحزاب .

(۳) ربما جاءت د كى ، مختصرة من كيف ، فالمضارع الذى يقع بعدها حينئذ مرفوع ؛ لاذلم يتصل به ناصب ولا جازم ، وذلك نحو قول الشاعر :

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُنِيرْتُمْ قَتْلًا كَرِيمًا ، وَلَطَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرِمًا
أى : كيف تجنحون .

(۴) إذا قائل لك قائل : « أزورك غدا ، فقلت له : « إذن أكرمك ، فقد أجبتك بهذا الكلام ، وجعلت إكرامك له عند مجيئه جزاء له ، وعلى هذا لا تقع « إذن » فى كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضى الجواب ، بل لابد أن يكون هناك ما يقتضى الجواب إما لفظاً كما مثلنا ، وإما تقديراً ، وهل هى مقتضية للجواب وللجزاء معا فى كل كلام تقع فيه؟ ذهب الشلوين إلى أنها تدل عليهما فى كل كلام ، وتكلف فى تخريج بعض الأمثلة بيان ما خفى من الجزاء فيه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن دلالة « إذن » على الجواب والجزاء معا فى غالب الأمثلة ، وقد تمتحن عنده للجواب ، فإذا قال لك قائل : « إني أحبك ، فقلت له : « إذن أصدقك ، أو قلت له : « إذن أظنك صادقاً ، فقد أجبتك بهذا الكلام ، واسكنه =

(٦ - شرح قطر الندى)

وقال الثلوثين . هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي : في الأكثر ؛ وقد
تتمَّحَضُ الجواب ؛ بدليل أنه يقال : « أَجِيبَكَ » فنقول : « إِنْ أَعْطَيْتَكَ صَادِقًا »
إذ لا مجازاة بها هنا .

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط :

الأول : أن تكون واقعة في صدر الكلام ، فلو قلت : « زَيْدٌ إِذْنٌ » ، قلت :
« أَكْرَمُهُ » بالرفع .

الثاني : أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبِلًا ، فلو حَدَّثْتُكَ شخص بحدث قلت :
« إِذْنٌ تَصَدَّقُ » رَفَعْتُ ، لأن المراد به الحال .

الثالث : أن لا يفتصَحَ بينهما بفعلٍ غير القسم ، نحو : « إِذْنٌ أَكْرَمَكَ » ،
و « إِذْنٌ رَافِعٌ أَكْرَمَكَ » ، وقال الشاعر :

١٣ - إِذْنٌ وَاللَّهِ كَرِيمُهُمْ بِحَرْبٍ نَسِيبُ الْوَيْلِ مِنَ قَبْلِ النَّسِيبِ

= لا يكون جزاء . وبيان ذلك أن تصديق المتكلم أو ظن صدقه واقع في الحال « والجزء
لا يكون في الحال » وهذا بيان ما ذكره المؤلف رضي الله عنه .

١٣ - لسبب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه ، واستبعد هذه
النسبة جماعة من المحققين ؛ لما فيه من الحشو الذي لا حاجة إليه ولا محل له ، وقد بحثت
ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون
معه سابق أو لاحق . ولم يذكر من قيل في شأنه ، والبيت قد استشهد به المؤلف في « أوضح
المسالك » (رقم ٤٩٦) وفي « شذور الذهب » (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشموني أيضاً في
نواصب المضارع .

الغنة : « بحرب » كلة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث ؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً ،
نقول : « الحرب قد وضعت أوزارها » هذا هو الغالب في استعمالها ، وقد تذكر إذا أولت
بالقتال ، فيعود الضمير عليها مذكراً ، نسيب ، يروي بالناء الفوقية على أن الحرب مؤنثة ،
ويروي بالياء التحتية على أن الحرب مذكر لتأويله بالقتال كقولنا ، وعلى كل حال هو مضارع
شاب : أي صيره أشيب ، طرف المضارعة مضموم ، ومن وواه يفتح حرف المضارعة

ولو قلت : « إِذَنْ يَا زَيْدُ » قلت : « أَكْرِمُكَ » بالرفع ، وكذا إذا قلت : « إِذَنْ فِي الدَّائِرَةِ أَكْرِمُكَ » و « إِذَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَكْرِمُكَ » كل ذلك بالرفع (١) .

= ورفع « الطفل » على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف ، وادعاء الحذف خلاف الأصل « المشيب » بفتح الميم وكسر الشين - اسم زمان من « شاب رأسه » إذا صار شعره أبيض ، أى : قبل زمان الشيب .

المعنى : تهدد قوما من أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيدهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة العجائب ، حتى إن الطفل ليثيب رأسه من أهوالها وعظيم لاوائها .

الإعراب : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء ونصب « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أقسم والله « نرهم » نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به لنرى ، مبنى على السكون في محل نصب « بحرب » الياء حرف جر ، و« حرب » مجرور بالياء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بنرى « تشيب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الحرب « الطفل » مفعول به لتشيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة . والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب « من قبل » جار ومجرور متعلق بتشيب ، وقبل مضاف و « المشيب » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إِذَنْ وَالله نرهم » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو نرى ، بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله : والله .

(١) ذكر المؤلف هنا أن الفصل بالنداء ، أو بالجار والمجرور ، أو بالظرف - يضر ،

مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل ، وهذا محل خلاف بين العلماء ، =

مر - وبأن الصدريّة ، ظاهرة نحو : (أن يفتر لي) ما لم تستبق بيظ
 نحو : (علم أن سيكون منكم رضى) فإن سبقت بظن فوجهان ، نحو :
 (وقبوا أن لا تكون فتنة) ، ومضمرّة جوازاً بعد عاطب متبوق
 باسم خالص ، نحو : • وليس عبادة وتفرّ عيني • وبعد اللام نحو : (لعين
 للناس) ، إلا في نحو : (لئلا يعلم) ، (لئلا يكون للناس) فتظهر لا غير ،
 ونحو : (وما كان الله ليهديهم) فتضمر لا غير ، كما ضمّارها بعد « حتى » إذا
 كان مستقبلاً ، نحو : (حتى يرجع إلينا موسى) وبعد أو التي بمعنى إلى نحو :
 • لأنتن من الصنّب أو أدرك المنى • أو التي بمعنى إلا نحو :

وكنت إذا غمزت فناة قوم كتمرت كموبيها أو تستقيماً

و بعد فاء التبيين أو وإر المعية مشبوقتين بتنى تخصر أو طلب بالفعل نحو :
 (لا يلقى عليهم فيموتوا) (ويعلم الصابرين) (ولا تطغوا فيه فيجل)
 و لا تأكل السمك وتشرب لبن .

ش - الناصب الرابع « أن » وهي أمّ الباب ، وإنما أخرت في الذكر لما
 قدمناه ، ولأصالتها في النصب حملت ظاهرة ومضمرّة ، بخلاف بقية النواصب ؛
 فلا تعمل إلا ظاهرة ، مثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى : (والذي أطع أن يفتر لي
 خبيثي)^(١) (يريد الله أن يخفف عنكم)^(٢) .

يجب فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا بضر ، ويبقى مع الفصل
 بأحدهما لإذن عملها في الفعل فتنبه .

واعلم أن الإفاء ، إذن ، مع استيفاء الشروط لغة حكاه عيسى بن عمر ، وتلقاها علماء
 البصرة بالقبول ، لكنها - مع ذلك - نادرة جداً ، وأنكر هذه اللغة البكسائي والقراء ،
 فلم يجر واحد منهما الإفاء إذا استوفت الشروط المذكورة .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء . (٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

وقيدت « أن » بالمصدرية احترازاً من المفسرة والزائدة ؛ فإنهما لا ينصبان المضارع .

فالمفسرة هي : المسبوقة بجملة فيها معنى للقولِ دون حروفه (١) ، نحو : « كتبت إليه أن يفعل كذا » إذا أردت به معنى أى .

والزائدة هي : الواقعة بين القسم وأو ، نحو : « أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمه » (٢) .

(١) يشترط في « أن » المفسرة ثلاثة شروط ؛ الأول — وهو الذى ذكره المؤلف — أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به ؛ فلو جمعت بجملة مشتملة على صريح القول لم نحتاج إلى تفسير ، لأن صريح القول غير محتاج للتفسير ، فتكون الجملة بعده مفعولاً به ولا يؤتى بأن ، والثانى : أن تتأخر عنها جملة ، فلو أنك جمعت بجملة مشتملة على مفرد يحتاج إلى التفسير ثم أردت أن تفسر هذا المفرد بمفرد لم تأت بأن المفسرة ، بل تجيء بأى ، فتقول مثلاً : « اشتريت عسجداً أى ذبياً ، والثالث : ألا يدخل عليها حرف جر ، لفظاً أو تقديراً ، فإن تقدم عليها حرف جر فى اللفظ نحو « كتبت إليه بأن قم ، أو فى التقدير نحو أن تقول : « كتبت إليه أن قم ، وأنت تنوى الباء — كانت أن حينئذ مصدرية . لا مفسرة .

والأكثر أن تكون « أن » المفسرة مفسرة لمفعول به محذوف ، نحو قوله تعالى : (وناديناه أن يا إبراهيم) ، ونحو قولك : « كتبت إليه أن يفعل ، برفع « يفعل » ، وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً ، نحو قوله تعالى : (إذ أوحينا إلى أمك ما يوحي أن افذفيه فى التابوت فاقدفيه فى اليم) الآيتان ٣٨ و ٣٩ من سورة طه .

(٢) ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَتَمُّ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْمٌ
هذا ، وقد زيدت « أن » فى مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا ؛ فنها بين الكاف التى هى حرف جر ومجرورها ، كما فى نحو قول الشاعر .

* كَانُ ظَبْيِيَّةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ *

فيمر رواه بحر ظبية ، وسيأتى البيت مشروحاً (رقم : ٦) ومنها الواقعة بعد « لما » الوقتية كما فى قوله سبحانه وتعالى : (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً) .

واشترطت أن لا تُسَبِّقَ المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً ، ولا بظن في أحد الوجهين ؛
احترازاً عن الخففة من الثقيلة .

وبالحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات :

إحداها : أن يقدم عليها ما يدل على العلم^(١) ؛ فهذه مخففة من الثقيلة لا غير .

ويجب فيها بعدها أمران : أحدهما : رفعة ؛ والثاني : فصله منها بحرف من حروف
أربعة ، وهي : [حرف التنفيس ، وحرف النفي ، وقد ، ولو ؛ فالأول نحو : (عَمَّ
أَنْ سَيَكُونُ)^(٢) ، والثاني نحو : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)^(٣) ،
والثالث نحو : « هَلِيتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » ، والرابع نحو : (أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ
لَهَدَى النَّاسَ سُبُلًا كَثِيرًا)^(٤) ، وذلك لأن قبله (أَفَلَمْ يَنبَأِ الَّذِينَ آمَنُوا) ومعناه - فيما
قاله المفسرون - أفلم يعلم ، وهي لغة النخع وهو وزن ، قال سحيم :

(١) المراد أن يكون ما تقدم عليها دالاً على اليقين ، سواء أكان من لفظ العلم أم
لم يكن من لفظه نحو رأى وتحقق وتيقن وتبين . وكذلك ظن ، إذا أريد به اليقين نحو
ظننت أن سيقوم خالد ، إذا أردت به معنى أيقنت ، فإن كان العلم المتقدم لا يقصد به
اليقين ، بل يقصد به الظن ، جاز أن تكون مصدرية ناصبة للضارع ، وجاز أن تكون
مخففة من الثقيلة ، ولهذا قرئ في قوله تعالى : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ) برفع
و يرجع ، على أن ، أن ، السابقة مخففة من الثقيلة ، وبالنصب على أنها مصدرية
ناصبة للضارع .

هذا التفصيل هو الراجح الذي يقرره جمهور النحاة ، وعليه جرى ابن هشام هنا ، ومن
أجله صار لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات : حالة تعين فيها لأن تكون مخففة
من الثقيلة ، وحالة تعين فيها لأن تكون ناصبة للضارع ، وحالة يجوز فيها الأمران ، ومن
العلماء من لم يعص هذا التفصيل .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) من الآية ٨٠ من سورة طه .

(٤) من الآية ٢١ من سورة الرعد .

١٤ - أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي
أَلَمْ تَهَاسُّوا أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ زَهْدَمٌ

١٤ - قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل الليثي ، وتبعهم على ذلك المؤلف ، وقد أنكر جماعة هذه النسبة ، وقالوا : يجب أن يكون قائل هذا البيت بعض أولاد سحيم ، لا سحياً نفسه ، وذلك لأنه يقول في آخره : أنى ابن فارس زهدم ، وزهدم : اسم فارس سحيم ، وروى جماعة آخرون البيت هكذا : أنى ابن قائل زهدم ، ليتخلصوا من هذا الإشكال . وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس ، وقد راجعت ديوان سحيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت ، بل لم أجد له كلمة على هذا الروى .

اللفظة : « الشعب » بكسر الشين وسكون العين - هو الطريق مطلقاً ، وقيل : هو الطريق في الجبل خاصة « يأسروننى » فعل مضارع من الأسر ، أى : يأخذوننى أسيراً ، ويروى في مكانه « ييسروننى » على أنه من الميسر ، قالوا : وكان سحيم قد وقع أسيراً في يد قوم ، فاستقسموا عليه بالقداح ليأخذه من يخرج له « تياسوا » تعلقوا . وقد روى في مكانه « تعلقوا » ، فذلك دليل على أنها بمعنى واحد ، كما استدل المؤلف على أن ييأس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ : (أفلم يبين الذين آمنوا) في قوله سبحانه وتعالى : (أفلم ييأس الذين آمنوا) .

المعنى : يقول : لئنى حين وقعت فى أيدى هؤلاء القوم وصرت معهم فى الشعب ورأيتهم يستقسمون علىّ ، قلت لهم : ألم تعلقوا أننى ابن ذلك الرجل الفارس المشهور ، يخوفهم بأبيه ويتهددم بأنه لا يمكن أن يبقيه فى أيديهم أسيراً ، بل لا بد أن يغير عليهم ويستنقذه من أيديهم .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « لهم » اللام حرف جر ، وهم : ضمير الغائبين ، مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول ، « بالشعب » جار ومجرور متعلق بأقول أيضاً ، إذ ، ظرف للزمان الماضى ، مبنى على السكون فى محل نصب بأقول ، « يأسروننى » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون الثانية نون الوقاية ، والياء ضمير

أى : ألم تعلموا ، ويُؤَيِّدُهُ قِراءَةُ ابنِ عباسٍ : (أَفَلَمْ يَتَّبِعِينَ) ، وعن الفراء
إنكار كون يئأس بمعلم يعلم ، وهو ضئيف .

الثانية : أن يتقدم عليها ظن^(١) ، فيجوز أن تكون مخففة من التثنية ،

= المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وقاعه ومفعوله في
محل جر بإضافة إذ إليها ، ألم ، الهزمة للاستفهام التوبيخى . ولم : حرف نفي وجزم وقلب ،
و يئأسوا ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى
على السكون في محل رفع ، أنى ، أن : حرف توكيد ونصب ، وباء المتكلم اسم أن ، مبنى على
السكون في محل نصب ، ابن ، خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف . و قد فارس ،
مضاف إليه مجرور بالإضافة . وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفارس مضاف وه زهدم ،
مضاف إليه . مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره ، وجملة أن واسمها وخبرها في
محل نصب مدت مسد مفعول يئأسوا الذى هو بمعنى تعلموا .

الشاهد فيه : قوله ، يئأسوا ، فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا ، ويؤيد ذلك أنه روى في
مكائه ، ألم تعلموا ، كما قلنا . والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد ، وهذا
يدل على أن يئأس ، في قوله تعالى : (أَفَلَمْ يَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ
حَيْثُ أَرَادُوا) بمعنى يعلم . وبالتالي يدل هذا البيت على أن ، أن ، في الآية المذكورة مخففة من التثنية ،
لأنها مسبوقة بما يدل على العلم .

(١) المراد أن يكون اللفظ المقدم عليها دالاً على الظن - وهو ترجيح أحد الطرفين
الإثبات أو النفي - سواء أكان بلفظ الظن أم كان بغير لفظه نحو خال وحسب ، ومن
ذلك لفظ العلم إذا لم يقصد به اليقين ، بل قصد به الغالب الراجح أو أجرى مجرى الإشارة ،
كما سبق التنبه إليه في بيان الحالة الأولى ويشترط لكونها مصدرية ناصبة للمضارع بعد
ما يفيد الظن : ألا ينصل بين أن والمضارع فاصل غير لا النافية ، فإن فصل بينهما - نحو
ظننت أن سيقوم على ، وخلصت أن ستكون فتنة ، وخلصت أن إن نجى - لم تكن مصدرية
لأنه لا يفصل بين المصدرية ومنصوبها ، وتعينت حينئذ أن تكون مخففة من التثنية ، ولم
كان الفصل بين أن المصدرية ومنصوبها بلا النافية جائزاً كانت محتملة للوجوب إذا فصل
بينهما بلا نحو قوله تعالى (وحسبوا ألا تكون فتنة) .

فيكون حكمها كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : (أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُبْتَلَّوْا)^(١) ، واختلفوا في قوله تعالى : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً)^(٢) فقرأه بالوجهين :

الثالثة : أن لا يسبقها علم ولا ظن ، فيتمين كونها ناصبة ، كقوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْنِرَ لِي خِطِيئِي)^(٣) .

وأما إعمالها مضمرة فعلية ضمنية ، لأن إضمارها إما جائز ، أو واجب . فالجائز في مسائل :

إحداها : أن تقع بعد عاطف^(٤) مسبق باسم خالص من التقدير بالفعل ، كقوله تعالى : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٥) في قراءة من قرأ من السبعة بنصب (يرسل) وذلك بإضمار « أن » والتقدير : أو أن يرسل ، وأن والفعل معطوفان على (وَحِيًّا) أى وحياً أو إرسالاً ، و « وَحِيًّا » ليس في تقدير الفعل ، ولو أظهرت « أن » في الكلام لجاز ، وكذا قول الشاعر :

١٥ — وَلَبِئْسُ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) الآيتان ١ ، ٢ من سورة العنكبوت (٢) من الآية ٧١ من سورة المائدة

(٣) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء .

(٤) أطلق المصنف في هذا الموضع في قوله « بعد عاطف » ، وليس الكلام في هذا الموضع على إطلاقه ، بل لا يكون ذلك إلا بعد أربعة من حروف العطف ، وهى : الواو - وقد استشهد له المؤلف ببيت ميسون (رقم ١٥) وأو - وقد استشهد له بالآية الكريمة - والفاء ، وثم ، وسندستشهد لهما في آخر شرح الشاهد الآتى (رقم ١٥) .

(٥) من الآية ٥١ من سورة الشورى

١٥ — هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية .

تزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر =

الحنين إلى أهلها ، وبقيت بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا لسبه الأعم في شرح شواهد ، وقد أشده المؤلف في أوجه (٥٠٤) وفي صدور الذهب (رقم ١٥٦) وأشده الأشعوري في نواصب المضارع ، وأشده ابن عقيل أيضاً (رقم ٢٣٦) .

لغة : ، عبادة ، هي ضرب من الأكية معروف ، ونقر عيني ، كناية عن السرور ، تشعير ، يضم الشيء - جمع شئ - بفتح العين أو كسرهما - وهو التوب الرقيق للنام الذي يشق عما تحته .

المعنى : تقول : إن الذي كنت فيه عند أهل أمي إلى نفسي ، وأجلب إلى السرور بما أن فيه ، مع أن الذي كنت فيه هناك هو الميمنة الحسنة ، فقد كان لباس عبادة من صوف غيظ ، وما أنا فيه الآن مبيسة ذات ترف ورقاية ، فإني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة .

الإعراب : ، وليس ، مبتداً ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وليس مضاف و ، عبادة ، مضاف إليه ، وتقر ، الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تقر : فعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، عيني ، عين : فاعل تقر ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل باء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعين مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على الرفع في محل جر ، أحب ، خبر المبتداً ، مرفوع بالمبتداً ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، إلى ، جار ومجرور متعلق بأحب ، من لبس ، جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، وليس مضاف ، و ، الفخوف ، مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله ، وتقر ، حيث نصب الفعل للمضارع ، وهو قوله تقر ، بأن مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله : ليس ، وهذا الإظهار جائز لا واجب ، فيجوز أن تقول : وليس عبادة وأن تقر عيني ، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجر نصب المضارع الراجع بعد الواو ، وإذا كان الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة والعلامة على لال ، وذلك من باب التثنية .

تقديره : ولبس عباءة وأن تقر عيني .

الثانية : أن تقع بعد لام الجر ، سواء كانت للتعايل^(١) كقوله تعالى : (وَأَزَلْنَا
إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ)^(٢) وقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا
لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ)^(٣) أو للماقبة كقوله تعالى : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ

= فيغضب زيد الذباب ، وكما تقول أنت ، الحاضر فيحصل لى السرور أبى ، فإنه يجب أن
ترفع يغضب ويحصل ؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل ؛ لأن المعنى : الذى يطير ،
والذى يحضر .

هذا ، وقد علمت أن المراد بالمعطف فى هذا الموضع واحد من أربعة أحرف ، هى
الواو وأو - وقد استشهد المؤلف لكل منهما - وثم ، والفاء ، ولم يستشهد لواحد منهما
وشاهد الفاء قول الشاعر :

لَوْلَا تَوَقَّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِرَابًا عَلَى تَرَبِّ

المعتر : الذى يتعرض للسؤال ، والإتراب : الغنى ، والترب : الفقر ، وشاهد د ثم ،
قول أنس بن مدركة الخثعمى :

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْمِيكَأَ ثُمَّ أَعْقَلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

(١) ذكر المؤلف فى هذا الموضع أربعة أنواع للام ؛ النوع الاول : لام الجعود ،
وهذه يجب إضمار أن المصدرية بعدها ، وضابطها : أنها المسبوقة بما كان ، نحو (وما كان
الله ليُعذبهم) أو لم يكن نحو (لم يكن الله ليغفر لهم) والثانية : لام التعليل ، وهذه يجب
إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا ، نحو (لتلا يعلم) ويجوز إظهار أن بعدها
وإضمارها إن لم يقترن الفعل بلا ، والثالثة . لام العاقبة ، والرابعة اللام الزائدة ، وهاتان
يجوز إضمار أن المصدرية بعدها ، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون
ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه - ويكون حصول ما قبلها سابقاً على حصول ما بعدها
فى الوجود ، وأما لام العاقبة - وتسمى لام الصيرورة أيضاً - فإن ما قبلها ليس علة لحصول
ما بعدها ، ولكنه يحدث بعده اتفاقاً ، وأما اللام الزائدة فهى الواقعة بعد فعل متعد ،
وقائمتها تؤكد تعديته إلى مدخول اللام .

(٢) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الفتح

(٣) من الآية ٤٤ من سورة النحل

لَهُمْ عَذَابٌ وَحَزَنًا) (١) واللام هنا ليست للتعليل ، لأنهم لم ينتظروه لك ، وإنما
الانتظار ليكون لهم قرّة عين ، فكانت عاقبته أن صار لهم عذاباً وحزناً ، أو زائلة ،
كقوله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ) (٢) فالفعل
في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ، ولو أظهرت في الكلام لجاز ، وكذا بعد
كبي الجارة .

ولو كان للفعل لدى دخلت عليه اللام مقروناً بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام :
سواء كانت «لا» النافية كالتى في قوله تعالى : (لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ) (٣) ،
أو زائدة كالتى في قوله تعالى : (لِيَلَّا يَتَّعَمَّ أَهْلُ الْكِتَابِ) (٤) أى : ليعلم
أهل الكتاب .

ولو كانت اللام مبهمة بكون ماضٍ منى وجب إضمار «أن» سواء كان
المضى في اللفظ والمعنى ، نحو : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَمْدَنَّهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) (٥) ،
أو فى المعنى فقط ، نحو : (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ أَمْرَهُمْ) (٦) ، وتسمى هذه اللام
« لام الجحود » (٧) .

وَتَأَخَّصَ أَنْ لَأَنَّ بِعَدِ اللَّامِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ : وَجُوبَ الْإِضْمَارِ ، وَذَلِكَ بِعَدِ

(١) من الآية ٨ من سورة القصص

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الاحزاب

(٣) من الآية ١٦٥ من سورة النساء

(٤) من الآية ٢٣ من سورة الانفال

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الانفال

(٦) من الآية ١٣٧ من سورة النساء

(٧) إذا كان الفعل المنقذ على لام الجحود ماضياً لم يكن حرف النفي إلا وما ، كآية

الاولى ، وإذا كان مضارعاً لم يكن حرف النفي إلا لم ، كآية الثانية ، وهى التى تطلب

المضارع ماضياً ، ولذلك يقول بعض المؤلفين . لام الجحود هى التى تقع بعده ما كان

أو بعده لم يكن ، وهى عبارة سليمة مستقيمة مشيرة إلى تحديد حرف النفي .

لَامِ الْجُحُودِ، وَوَجُوبِ الْإِظْهَارِ، وَذَلِكَ إِذَا اقْتَرَنَ الْفِعْلُ بِلَا، وَجَوَازِ الْوَجْهِينِ، وَذَلِكَ فِيمَا بَقِيَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَأْمِرُنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: (وَأْمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) ^(٢).

وَمَا ذَكَرْتُ أَنَّهَا تُضَمَّرُ وَجُوبًا بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ اسْتَطْرَدْتُ فِي ذِكْرِ بَقِيَةِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا إِضْمَارُ «أَنْ» وَهِيَ أَرْبَعٌ:

إِحْدَاهَا: بَعْدَ «حَتَّى» وَاعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ حَتَّى حَالَتَيْنِ: الرَّفْعَ، وَالنَّصْبَ. فَأَمَّا النَّصْبُ فَشَرْطُهُ كَوْنُ الْفِعْلِ مُسْتَقْبَلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، سِوَاءَ كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَنِ التَّكْلِيمِ أَوْ لَا؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) ^(٣)؛ فَإِنْ رَجَعَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُسْتَقْبَلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَمْرِ جَمِيعًا، وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) ^(٤)؛ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَنِ الْإِخْبَارِ إِلَّا أَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زِلْزَالِهِمْ.

وَلِحَتَّى الَّتِي يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَعْنِيَانِ؛ فَتَارَةً تَكُونُ بِمَعْنَى كَيْ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا عِلَّةً لِمَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: «أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ» وَتَارَةً تَكُونُ بِمَعْنَى إِلَى، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) ^(٥)، وَكَقَوْلِكَ: «لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وَقَدْ تَصَلَّحَ لِلْمَعْنَيْنِ مَعًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) مِنَ الْآيَةِ ٦١ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٢ مِنْ سُورَةِ الزُّمَرِ.

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٩١ مِنْ سُورَةِ طه.

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٢١٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٥) مِنَ الْآيَةِ ٩١ مِنْ سُورَةِ طه.

(فَمَا نُوَا، التَّي تَتَّبِعِي حَتَّى تَتَّبِعِي، إِلَى أَمْرِ الْفِي)^(١) بمحمل أن يكون المعنى كمن تني .
أو إلى أن تني .

والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حتماً ، لا يمتحن
نفسها ، خلافاً للكوفيين^(٢) ؛ لأنها قد حملت في الأسماء الجبر ، كقوله تعالى :
(حَتَّى مَطَّعَ الْفَجْرَ)^(٣) (حَتَّى حِينَ)^(٤) ، فلو حملت في الأفعال للنصب
لزم أن يكون الفاعل واحداً يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال ، وهذا لا ينظر
له في العربية .

وأما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروط ؛ الأول : كونه مسبباً عما قبلها ،
وهذا امتنع الرفع في نحو : « سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » لأن السير لا يكون
سبباً لطلوعها ، الثاني : أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال ، على العكس
من شرط النصب ، إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً ؛ فالأول
كقولك : « سِرْتُ حَتَّى أُدْخِلَهَا » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ،

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) من الدليل على أن الناصب بعد حتى ، هو أن ، المصدرية مضمرة . ظهور
أن ، مع المعطوف على منصوبها ، وذلك كما جاء في قول الشاعر .

وَمَنْ يُكَلِّمُهُمْ فِي الْمَعَالِي أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُ الْجَارُ مِنْهُمْ أَنَّهُ جَارُ
حَتَّى يَكُونَ عَزِيزًا مِنْ نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعًا وَهُوَ مُخْتَارُ

الشاهد في قوله : « أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعًا » فقد ظهرت فيه ، أن ، المصدرية ، فدل ذلك على
أن الدامل في المعطوف عليه هو ، أن ، مضمرة ، والكوفيون لا ينكرون وقوع مثل هذا
في كلام العرب ، وتخلصوا منه بتجويزهم دخول ، أن ، في المعطوف مع قولهم : إن الناصب
هو حتى نفسها ، وهو كلام لا يقضى العجب منه .

(٣) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٤) من الآية ٣٥ من سورة يوسف .

والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضِيًّا ولكمك أردت حكاية الحال ، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى : (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) ^(١) لأن الزلزال والقول قد مَضِيًّا ، الثالث : أن يكون ما قبلها تامًّا ، ولهذا امتنع الرفع في نحو : « سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا » وفي نحو : « كَانَ سِيرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا » إذا حملت « كَانَ » على النقصان ، دون التمام ^(٢) .

المسألة الثانية : بعد « أو » التي بمعنى « إلى » أو « إلا » ^(٣) ؛ فالأول كقولك : « لَا لَزِمَكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَتَّى » أي : إلى أن تقضيني حتى ، وقال الشاعر :

١٦ - لَا تُسْتَسْهِانَ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمَنَى

فَمَا أُنْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَّارِ

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) إذا جعلت « كان » ناقصة كان المذكور قبل حتى كان واسمها ، وليس هذا جملة تامة ؛ لأن خبر « كان » لم يذكر ، وأما إذا جعلت « كان » تامة فإن المذكور حينئذ يكون جملة تامة من فعل وفاعل ، والمعنى : حدث سيرى حتى أدخلها ، وقد قرأ نافع برفع « يقول » وقرأ غيره بنصبه .

(٣) ههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما ، الأول : أن كون الناصب المضارع بعد « أو » هو أن المضمرة هو المذهب الراجح ، لأن « أو » حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، فالأصل فيه ألا يعمل ، والأمر الثاني : أنه يشترط في النصب بعد أو شرطان : ألا يتقدم عليها معمول معمولها ، وألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل .

١٦ - هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة ، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبته إلى قائل معين ، ومن استشهد به المؤلف في أوضحة (رقم ٤٩٧) وفي الشذور (رقم ١٤٦) والأشمونى في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٨) .

اللغة : « استسهن » يريد أنه يسهده مهلاً ، أو يصير الصعب مهلاً بماضى همة وعلى نظرتة « الصعب » الأمر الذي يشق احتماله « المنى » جمع منية ، بضم الميم =

فيهما ، مثل مديرة ومدنى ، والمنية . ما يتناه الإلحان ويرغب في حصوله ، انقادت ، سهلت وتذلت ، الآمال ، جمع أمل مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال .

المعنى : أقول إنه سيتحمل الشدائد ، ويصطبر على ما يناله من المشقات في سبيل بلوغ
أمره . ثم بين أن الحمد لا يدرك إلا إذا رضى طالبه وطابت نفسه بما يجده في طريقه .

الإعراب : لا تسهلن ، اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، أسهل : فعل مضارع
منع عن التفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،
والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، ونون التوكيد
حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الصعب ، مفعول به لا تسهل منصوب
وعلامة نصبه الضمة الظاهرة ، أو ، حرف بمعنى إلى ، أدرك ، فعل مضارع منصوب بأن
نصبه بعد أو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، المنى ، مفعول به لأدرك
مفعول وعلامة نصبه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر ، فاء الفاء حرف
عطف ، وما : حرف تاني وانقادت ، انقاد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب
والفاء علامة التانيث حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر
للجملتين من التقاء الساكنين ، الآمال ، فاعل انقاد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
، إلا ، أداء استثناء مفعلة لا محل لها ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
، لصائر ، الهم حرف جر ، وصائر : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار
والجور متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله وأدرك ، حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك ، بأن المضمر
وجوبا بعد أو

وقد ذكر جماعة من النحاة : أن ، أو ، في هذا البيت بمعنى إلى ، كما ذكره المؤلف في
هذا الكتاب ، وذكر قوم أنها بمعنى حتى ، ومن ذكر ذلك المؤلف في أرضه وابن عقيل
والاشموني ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ، لأن ، إلى ، و ، حتى ، بمعنى واحد ،
وهو التأييد ، وذكر السيوطي أن ، أو ، هنا بمعنى إلا ، وهو مخالف لذلك كله ،
فوق أنه بعيد .

والثاني كقولك : « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » أي : إلا أن يُسْلِمَ ،
وقول الشاعر :

١٧ - وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمِ

كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِي سِيمًا

= واعلم أن ضابط « أو » التي بمعنى إلى : أن يكون ما بعدها ينقض شيئاً فريضاً ، ألا ترى أن إدراك المني يحصل شيئاً بعد شيء ، وأما « أو » التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة ، كالإسلام في نحو قولك : « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » .

١٧ - هذا البيت لزياد الأعمى ، وهو من شواهد سيديويه (ج ١ ص ٢٤٨) وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨) وفي الشذور (رقم ١٤٧) والأشموقي في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٦) .

اللغة : « غمزت ، الغمز : جس باليد يشبه النخس وقناة ، أراد الرمح وقوم ، رجال ، ومنه قوله تعالى من الآية ١١ من سورة الحجرات : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا لساء من لساء عسى أن يكن خيراً منهن) وقول زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءِ
« كعوبها ، الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنبوبة الناصر « تستقيها ، تعتدل .

المعنى : أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معاداته ، وضرب لذلك مثلاً حالة من يشقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها .

الإعراب : « كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم في محل رفع « إذا ، ظرف يدل على الزمان المستقبل يضاف إلى شرطه وينتصب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب بكسرت « غمزت ، فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي فعل الشرط الذي تقتضيه إذا وقناة ، مفعول به لغمزت =

(٧ - شرح قطر الندى)

أى : إلا أن تستقيم فلا أكبر كعوباً ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى ؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر .

سؤاله الثالثة : بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقه بنفى محض^(١) ، أو طاب بالفعل^(٢) .

وفاء مضاف و فوم ، مضاف إليه ، كسرت ، فعل ماض و فاعله . والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، كعوباً ، كعوب : مفعول به لكسرت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . وكعوب مضاف وها مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، أو ، حرف بمعنى إلا مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، تستقيماً ، فعل مضارع ، منصوب بأن المضمره وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى كعوب ، و الألف الإطلاق .

الثامه فيه : قوله و تستقيماً ، حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله و تستقيم ، بأن المضمره وجوباً بعد و أو ، التي بمعنى إلا .

(١) خرج بكون الفاء للسببية أن تكون عاطفة على صريح الفعل أو أن تكون استئنافية وشمل قوله ، مسبوقه بنفى محض ، التي بالحرف كآلية الكريمة والمثاليين الذين ذكرهما المؤلف ، والتي بالفعل نحو ، ليس زيد محبا فيخلص لك ، والتي بالاسم نحو ، أنت غير محب فتخلص لنا ، وخرج الإثبات من طريق النفي الذي يفتقن بدخوله على فعل يدل على النفي نحو ، ما تزال تأتينا فتحدثنا ، أو ينتقض بإلا نحو ، ما تأتينا إلا فتحدثنا ، لأن زال ، وفروعها تدل على النفي ، وإلا ثبت لما بعدها ما نفيه عما قبلها . فيكون ظاهر الكلام وجود نفي ، ولكن الحقيقة أن ما بعد الفاء في المثاليين ونحوهما مثبت ، وقد بين المؤلف ذلك .

(٢) اشتراط كون الطلب بالفعل يخرج ثلاثة أشياء : الأول : الطلب باسم الفعل نحو ، صه فينام الناس ، والثاني : الطلب بالصدر نحن ، ضرباً زيدا فيتأدب ، والثالث : الطلب بلفظ الخبر نحو ، حبك فيترجى الناس ، أى حبك السكوت مثلاً ، والخبر مع حبك محذوف لا يظهر في الكلام الفصيح ، وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر ، كما أجاز النصب بعد الطلب باسم الفعل على ما حكاه المؤلف .

فَالنَّفْيُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (١) ، وَقَوْلِكَ : « مَا تَأْتِينَا
فَتُحَدِّثُنَا » وَاشْتِرَاطِنَا كَوْنَهُ مُخَضًّا احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ « مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا »
وَمَا تَأْتِينَا إِلَّا فَتُحَدِّثُنَا » فَإِنْ مَعْنَاهَا الْإِثْبَاتُ ، فَلِذَلِكَ وَجِبَ رَفْعُهُمَا ، أَمَا
الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ « زَالٌ » لِلنَّفْيِ وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ النَّفْيُ ، وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَأَمَا الثَّانِي
فَلِإِنْتِقَاضِ النَّفْيِ بِالْأَلِفِ .

وَأَمَا الطَّلَبُ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ الْأَمْرَ ، كَقَوْلِهِ :

١٨ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَمَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٦ مِنْ سُورَةِ فَاطِرٍ .

١٨ — الْبَيْتُ لِأَبِي النَّجْمِ الْعَجَلِي ، وَاسْمُهُ الْفَضْلُ بْنُ قَدَامَةَ ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهَذَا الْبَيْتِ
الْمَوْائِفُ فِي أَوْصَحِهِ (رَقْمٌ ٥٠٠) وَفِي الشُّذُورِ (رَقْمٌ ١٥٠) وَالْأَشْمُونِيُّ فِي بَابِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ ،
وَابْنُ عَقِيلٍ (رَقْمٌ ٢٢٠) .

اللُّغَةُ : « نَاقٌ » مَرْخَمٌ نَاقَةٌ « عَنَّا » بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالتَّوْنِ جَمِيعًا — هُوَ ضَرْبٌ مِنَ
السَّيْرِ السَّرِيعِ « فَمَسِيحًا » وَاسْعًا « سُلَيْمَانَ » هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ « فَتَسْتَرِيحًا »
نَلْقَى عِنَّا تَعَبَ السَّفَرِ .

الْمَعْنَى : يَا مَرِيقَةَ أَنْ تَجِدِي فِي السَّفَرِ ، وَتَدَأْبِ عَلَيْهِ ، حَتَّى تَصِلِي إِلَى مَدْوَحِهِ ، وَهَنَّاكَ
يَلْقَى هُوَ وَهْيُ مِنَ الرَّاحَةِ مَا يَنْسِيهِمَا مَتَاعِبَ السَّفَرِ وَعِنَاةَهُ .

الإِعْرَابُ : « يَا » حَرْفُ نِدَاءٍ ، مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لِأَجْلِ لِهْ مِنَ الإِعْرَابِ « نَاقٌ » مَنَادِيٌّ
مَرْخَمٌ ، وَأَصْلُهُ يَا نَاقَةَ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَجَلِّ نَصْبٍ ، أَوْ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ
لِلتَّرْخِيمِ فِي مَجَلِّ نَصْبٍ ، وَتَسْمَى الْأَوَّلَى لُغَةً مِنْ لَا يَنْتَظَرُ ، وَالثَّانِيَةَ لُغَةً مِنْ يَنْتَظَرُ « سِيرِي »
فِعْلٌ أَمْرٌ : مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ النَّوْنِ ، وَيَاءُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ فَاعِلٌ ، مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَجَلِّ رَفْعٍ
« عَنَّا » هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَأَصْلُهُ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ ،
أَيُّ : سِيرَا عَنَّا « فَمَسِيحًا » صِفَةٌ لِقَوْلِهِ عَنَّا « إِلَى » حَرْفُ جَرٍّ « سُلَيْمَانَ » بِجُرُورٍ بِإِلَى ،
وَإِلَّا جَرَّهُ الْفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الْعَرْفِ الْعَلِيَّةِ
وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالنُّونِ « فَتَسْتَرِيحًا » الْفَاءُ فَاءُ السِّيَعِيَّةِ حَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَجْلِ لِهْ مِنْ

والسَّنَنِ ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَطَّانُوا فِيهِ فَيَنَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(١) ،
 والنهَضِيضَ ، نحو : (لَوْلَا أُخِرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ)^(٢) ، والتمني ،
 نحو : (يَا لَيْدِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ)^(٣) ، والترجى ، كقوله تعالى : (لَعَلِّي
 أَتَّبِعُ الْأَسْبَابَ اسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ)^(٤) في قراءة بعض السبعة بنصب
 (أطالع) ، والدماء كقوله :

١٩ رَبُّ وَقَفَنِي فَلَا أَعْدِلُ مَنْ سَنَّ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

في الإعراب ، لسترخ . فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السبية ، وعلامة
 نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والالف للإطلاق .
 الشاهد فيه : قوله ، فذمترجماً ، حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله لسترخ بأن
 المضمرة وجوباً بعد فاء السبية الواقعة في جواب الأمر الذي هو قوله ، سيرى ، .
 (١) من الآية ٨١ من سورة طه .
 (٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء .
 (٣) من الآيتين ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر .

١٩ - هذا الشاهد من الآيات التي لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشموني
 في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٢٢١) والمؤلف في شذور الذهب
 (رقم ١٥١) .

الغنة : ، وقفن ، اهدن وسدد خطواتي ، اعدل ، أميل وانحرف ، وتقول : عدلت
 عن كذا ، إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته ، وتقول : عدلت إلى كذا ، إذا أقبلت عليه
 ورغبت فيه واتجهت نحوه ، فاختلف المعنى باختلاف الحرف الذي تعدى به هذا الفعل ، ومثله
 ، رغبت في كذا ، إذا أحببته ، وتقول ، رغبت عن كذا ، إذا كرهته ، ولذلك نظائر
 كثيرة ، وهو من الدلالة الواضحة على انساع هذه الغنة ، سنن ، هو بفتح السين والنون جميعاً ،
 وهو الطريق ، والمراد هنا الطريق المعنوي كالصراط في قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم)
 ، الساعين ، جمع ساع .

المعنى : يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق الحق الذي يسلكه

والاستفهام^(١)، كقوله:

٢٠ - هَلْ تَمْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ

تُقْضَى ، فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

الذين يسمون إلى الفلاح ؛ فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف .
الإعراب : درب ، منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يارب ، وهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها ، منع من ظهور
هذه الفتحة حركة المناسبة ، ورب مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة وهي منوية الثبوت مضاف
إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والأصل ياربي « وفقى » وفق : فعل دعاء ، مبنى على
السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت ، والنون للوقاية ،
وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « فلا ، الفاء فاء السببية . ولا : حرف
نفي ، وكلاهما لا محل له من الإعراب « أعدل ، فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد
فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، عن ،
حرف جر « سنن ، مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق
بأعدل ، وسنن مضاف ، و« الساعين ، مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء المكسورة ما قبلها
المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم « في ، حرف جر « خير ، مجرور بفي ، والجار
والمجرور متعلق بالساعين ، لأنه جمع اسم فاعل ، واسم الفاعل كالنعل يتعلق به الجار والمجرور
والظرف ، وخبر مضاف و« سنن ، مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل ، حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله « أعدل »
- بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء - وهو قوله « وفق ،
- كما يفهم من إعراب البيت .

(١) يشترط في نصب المضارع الواقع في جواب الاستفهام ألا يكون بأداة بعدها جملة
اسمية خبرها جامد ، نحو « هل أخوك زيد فأكرمه ، فلا يجوز في « أكرمه ، في هذا المثال
النصب ، بل يتعين رفعه .

٢٠ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أشده الفراء ، واستشهد به

الأشعري في نواصب المضارع .

= اللفظ : ولما أتى ، ضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة - جمع لباة ، وهي الحاجة التي يطلبها ذو الهمة العالية ، فيرتد ، أي : يعود ويرجع ، وكنى بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وثلم صدره ، وقال : بعض الروح ، إراداً على إقدام كلمة بعض ، وإما لأنه لا يؤمن أن تقضى جميع لبااته ، بل غاية أماله أن يقضى بعضها فيعود له بعض الروح ، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار ما لوله الأول ، ونحن قررنا أنه كنى به عن معنى آخر .

العلم : يستهيم من حماة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلق بها همته العالية فيترتب على ذلك أنهم إما ما رجوه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه .

الإعراب : ، هل ، حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، تعرفون ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ولبااته ، لباات : مفعول به لتعرفون ، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل باء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة تباية عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، ولباات مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، فأرجو ، الفاء فاء السببية ، أرجو : فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، أنت ، حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، تقضى ، فعل مضارع مبني المجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لبااته ، وأن المصدرية ربما دخلت عليه في أوصل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو ، والتقدير فأرجو قضاءها ، فيرتد ، الفاء حرف عطف ، يرتد : فعل مضارع معطوف على تقضى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، بعض ، فاعل يرتد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وبعض مضاف وروح ، مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، للجسد ، جار ومجرور متعلق بمرتد .

الشاهد فيه : قوله ، فأرجو ، حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله ، أرجو - بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله ، هل تعرفون لبااته ، .

والعرض، كقوله:

٢١ - يَا بَنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فُتَبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ ؛ فَمَا رَأَيْ كُنَّ سَمِيمًا

٢١ - هذا الشاهد أيضاً من الآيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في الشذور (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ٣٢٢) .

اللغة : « الكرام » جمع كريم « تدنو » تقرب ، وأراد به أن ينزل بدارهم « راء » اسم فاعل من الرؤية حذف لامه للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدثه به الناس عنهم : من حسن لقاءهم للضيف ، وقيامهم له بما توجيه الأريحية ، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع ، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به ؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « الكرام » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ألا » حرف دال على العرض مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تدنو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فتبصر » الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وما » اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون في محل نصب « قد » حرف دال على التحقيق « حدثوك » حدث : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المآتى بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والمفعول الثاني محذوف ، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول ، وتقدير الكلام : فتبصر الذي حدثوك ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « فاء » الفاء عاطفة ، وما : نافية « راء » مبتدأ مرفوع =

واشترطت في الطلب أن يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك : « نَزَالِ
فَكَرِمُكَ » و « صَهْ فَتُحَدِّثُكَ » حلاقاً للحكمان في إجازة ذلك مطلقاً ،
ولابن حنبل وابن عصفور في إجازته بعد « نَزَالِ » و « دَرَاكِ » ونحوهما مما فيه لفظُ
الفعل ، دون صَهْ و صَهْ ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه (١) ، وقد صرَّحتُ بهذه
المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل .

بعضة مقدره على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل كمنه
الكاف حرف جر ، من : اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف ،
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، سما ، فعل مضارع ، مبني على الفتح لا محل من
الإعراب ، والآلام حرف دال على الإطلافي ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
يمود إلى الاسم الموصول الذي هو من ، والحلقة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول .

الناهد فيه : قوله ، فتبصر ، حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر ، بأن
المضمره وجوباً بمد فاء السببية الواقعة في جواب العرض المدلول عليه بقوله ، ألا تدنو ،
والعرض : هو الطلب بليغ ورفق ، ومثل هذا الشاهد قول أمية بن أبي الصلت
(سبويه ١ - ٤٢٠) :

الْأَرْسُولَ أَنَا مِدًّا فَيُخْبِرُنَا مَا بَدُّ ظَائِنًا مِنْ رَأْسِ تَجْرَانَا

(١) اسم فعل الأمر على ضربين : الأول قياسي ، وهو : أن تصوغ من مصدر كل فعل
ثلاثي اسماً على زنة فعال - بفتح الفاء والعين - وتبنيه على الكسر ؛ للدلالة على الأمر
فتقول من الضرب والنصر : ضرب ، ونصار . كما قالوا في النزول : نزال ، وهذا النوع
هو المراد بما فيه لفظ الفعل . أي الحروف الأصلية التي يتألف منها ، والثاني سماعي ، وهو
ألفاظ محفوظة وردت عن العرب نحو صه بمعنى اسكت ووه بمعنى انكف ، وهذا هو المراد
بما فيه معنى الفعل دون حروفه . ألا ترى أن كلمة صه ، تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ
اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها ، وكذلك ووه ، تدل على ما يدل عليه لفظ
انكف وليس فيها حروف انكف ، ولا شيء منها ؟

السؤال الرابعة : بعد واو المعية ، إذا كانت مسبوقه بما قدّمنا ذكره ، مثال ذلك قوله تعالى : (وَأَمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاءَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ) ^(١) [وقوله] : (يَا لَيْدَنَا نُزْدٌ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) ^(٢) في قراءة حمزة وابن عامر وحفص ، وقال الشاعر :

٢٢ - أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ أَلْوَدَّةٌ وَإِخَاءٌ

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

٢٢ - هذا الشاهد من كلمة للحطيئة يهجو به الزبوقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل بغيض بن شماس ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، وسيبويه (ج ١ ص ٤٢٥) والمؤلف في كتابه «شذور الذهب» (رقم ١٥٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٤) .
اللغة : «جاركم» نازلا في جواركم ، أو مستجيراً بحاكم «الإخاء» بكسر الهمزة - مصدر آخيته ؛ إذا اتخذته أخاً .

المعنى : يوبخ الحطيئة بهذا البيت آل الزبوقان ، ويقول لهم : كنت موالياً لكم نازلاً في حاكم ، وكان بيني وبينكم ألفه ومؤاخاة ، ثم انحرقت عنكم وعدلت إلى غيركم ، فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم ؛ فأنتم غير أهل للجوار والمودة .

الإعراب : «ألم» الهمزة للاستفهام الإنكاري ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب «أك» أصله أكن ، لحذفت النون للتخفيف ، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو مجزوم . وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «جاركم» جار : خبر أكن ، منصوب بالفتحة الظاهرة . و«جار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على الجمع ، ويكون ، الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص وهو منصوب بأن انصدرية المضمره وجوباً بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بيني» بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم ، وبين مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر =

وقال آخر :

٢٣ - لَا تَنَاءَ عَن حُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

= و بينكم ، الواو حرف عطف ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف
وضمير المخاطب مضاف إليه ، منى على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على الجمع
والمادة ، اسم يكون تآخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والإخاء ،
الواو حرف عطف ، الإخاء : معطوف على المادة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ،
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد : قوله ، ويكون ، حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون ، بأن
المضمره وجوبا بعد واو المية ، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في
قوله ، أم أك جارك .

• مثال نصب المضارع الواقع بعد واو المية في جواب الاستفهام قول الشريف الرضي :

أَتَبَيْتُ رَبِّيَّانَ الْجُنُونَِ مِنَ الْكِرَى

وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَيْتَةَ الْمَلْسُوعِ ؟

٢٣ - هذا البيت من كلمة لابي الاسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو ،
وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته . وبعض
الناس ينسب هذا البيت المتوكل الكدثاني ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيوي (ج ١
ص ٤٢٤) ونسبه الأخطل ، وذكر الأعم في شرحه أنه لابي الاسود ، والاشموني في باب
إعراب الفعل ، والمؤلف في ، أوضح المسالك ، (رقم ٤٩٩) وفي ، شنور الذهب ، مرتين
(رقم ١١١) وابن عقيل (رقم ٢٢٨) وقبل هذا البيت قوله :

بِأَيُّهَا الرَّجُلُ الْمَسْمُومُ غَيْرُهُ هَلَّا لِيَفَيْكَ كَانَ ذَا الْعَقْلِيمِ

نَصِفُ الدَّوَاءَ لَدِي السَّقَامِ وَذِي الضَّرَبِ

كَيْمَا يَصِيحُ بِهِ ، وَأَنْتَ سَقِيمٌ ۱۱

أَبْدَأُ بِدَفْيِكَ فَانْتَهَبْتُ عَنْ غَيْبِهَا فَلِذَا انْقَمَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ

= فَهَذَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ ، وَبُشْتَتَنِي بِالْقَوْلِ مِنْكَ ، وَيَنْفَعُ التَّمْلِيمُ

اللغة : والسقام ، بفتح السين - المرض ، وفعله سقم - بكسر القاف أو ضمها -
والسقيم : المريض ، والضمي : هو المرض الذي كلما ظن برؤه عاد . والغى : ضد الرشد ،
والعار : كل شيء يلزمك بسببه عيب .

المعنى : ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتسكفه أن يترك أمراً من الأمور
وأنت تأتي مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه ، ويقول لك : إنك إن فعلت ذلك ألزمت
نفسك العار العظيم ، وعابك الناس . ولم يقتدوا بكلامك ، لأن المرشد الذي يجب أن تكون
إرشاداته نافعة ناجحة ينبغي له أن يفعل ما يأمر به ويجتنب ما ينهى عنه .

الإعراب : لا ، ناهية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، تنه ، فعل
مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، عن ،
حرف جر ، خلق ، مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق
بتنهي ، وتأتي ، الواو واو المعية ، تأتي : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو
المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، مثله ،
مثل : مفعول به لتأتي ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف والهاء ضمير
غائب عائد إلى خلق مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، عار ، مبتدأ مرفوع بالابتداء
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، عليك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا »
ظرف لما يستقبل من الزمان ، فعلت ، فعل ، فعل : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهو ضمير
المخاطب مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ،
وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا فعلت ذلك فإنه عار عليك ،
وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب ، لأنها جملة معترضة ، عظيم ، نعمت لقوله
عار ، ونعمت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهذا نعمت هو الذي سوغ
الابتداء بالنكرة التي هي قوله عار في أول الشطر الثاني من البيت ، وقد فصل بين الوصف
وهو صوفه بالجملة الشرطية .

وتقول . « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » فنصب « شرب » إن قصدت
للذهي عن الجمع بينهما ، ونجزم إن قصدت للنهي عن كل واحد منهما ، أي لا تأكل
السمك ولا تشرب اللبن ، وترفع إن نبيت من الأول ، وأبحت الثاني ، أي : لا تأكل
السمك ولك تشرب اللبن .

•••

من - فإن سقَطَتِ الماءَ ، بعد الطَّالِبِ وَقَصِدَ الجِزَاءَ جُزِمَ ، نحوُ قوله تعالى :
(فإن تعالوا أتوا) وفُرِطُ الجِزْمِ بعدَ الذَّهْيِ صحَّةُ حُلُولِ « إن لا » محلهُ ، نحوُ
« لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ نَدْمٌ ، بِخِلَافِ « يَا سُلَيْمَانُ »

وَجُزِمَ أَيْضًا بِلَمَمٍ ، نحو (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) ، وَلَمَّا نَحَوُ (وَلَمَّا يَفْضِ) وَبِاللَّامِ
وَ« لا » الطَّنْبِيئَتَيْنِ ، نحوُ (لِيَنْفِقَ ، لِيَقْضِ ، لَا تُشْرِكْ ، لَا تُؤَاخِذْنَا) .

وَجُزِمَ فَعْمَانِ : إن ، وَإِذَا مَا ، وَأَيْنَ ، وَأَيُّ ، وَأَيَّانَ ، وَمَتَى ، وَمَهْمَا ، وَمَنْ
وَمَا ، وَحَيْثُمَا ، نَحَوُ : (إن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) ، (مَنْ يَمَلْ سُوءًا يُجْزِ بِهِ) ،
(مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِخْ مِنْهَا) وَيُسَمَّى الأَوَّلُ شَرْطًا والثَّانِي
جَوَابًا وَجِزْمًا ، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمَبْأَرِهِ الأَدَاةِ قُرِنَ بِالفَاءِ نَحَوُ (وَإِنْ يَمَسَّكَ
بِحَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) أَوْ بِإِذَا الفِعَالِيَّةِ ، نَحَوُ (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ
بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَفْتَقُونَ) .

= الشاهد فيه : قوله ، ونأى ، حيث نصب تأتي بأن المضرة وجوباً بعد الواو الدالة
على المعية - أي : مصاحبة ما بعدما لما قبلها - في جواب النهي المدلول عليه بقوله
« لانته عن خلق » ألت ترى أن غرض الشاعر أن ينهاك عن أن تنهى أحداً عن
امر قبيح وأنت تأتي مثل هذا الأمر الذي تنهى عنه : أي أنه ينهاك عن مصاحبة مدين
الأميرين ؟

ش - لما انتفى الكلامُ على ما ينصب الفعل المضارع شرعتُ في الكلام على ما يجزمه ؛ والجازم ضربان : جازم لفعل واحد ، وجازم لفاعلين .

فالجازم لفعل واحد خمسة أمور :

أحدهما : الطلبُ ، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دالٌّ على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقُصِدَ به الجزاء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب^(١) ؛ لما فيه من معنى الشرط ، ونعني بقصد الجزاء أنك تُقدِّره مُسَبَّباً عن ذلك المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل الشرط ، وذلك كقوله تعالى : (قُلْ تَمَّالُوا أَتْلُ)^(٢) تقدم الطلبُ وهو « تَمَّالُوا » وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو « أتلُ » وقُصِدَ به الجزاء ؛ إذ المعنى تَمَّالُوا فإن تَأْتُوا أتلُ عليكم ؛ فَالتَّلَاوَةُ عليهم مُسَبَّبَةٌ عن مجيئهم فلذلك جُزِمَ ، وعلامة جزئه حذفُ آخره - وهو الواو - وقول الشاعر :

٢٤ - قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبِ وَمَنْزِلِ

[بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوَمَلِ]

(١) ذكر أن الجازم هو نفس الطلب لأنه يتضمن معنى أداة الشرط ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وفي هذا الموضوع مذهبان آخران ، أولهما : أن الجازم هو نفس الطلب لأنه ناب عن الشرط ، كما أن المصدر عمل النصب في نحو قولك « ضرباً زيداً » لأنه نائب عن فعل الأمر ، لا لأنه يتضمن معناه ، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي ، وثانيهما : أن الجازم هو الأداة المقدره ، وهذا مذهب جمهور النحاة ، وصححه المتأخرون .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

٢٤ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، أحد شعراء الحاملية ، وهو مطلع

معلقته المشهورة .

= اللمة : وقفا ، أمر من الوقوف ، خاطب به اثنين كأننا يسيران معه ، أو خاطب به واحداً فإنه منزلة اثنين ، لجرىان مادة العرب على أن تكون الرفقة ثلاثة فافوق ، أو خاطب به واحداً وهذا الألف ليست ضميراً ، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة لإجراء التوصل بجرى الوقف ، نيك ، مضارع من البكاء ، ومنزل ، أراد به المكان الذي كان ينزل أحياه فيه ، بسقط اللوى ، السقط — بكسر الهمزة أو ضمها أو فتحها — ما تساقط من الرمل ، واللوى — بكسر اللام — المكان الذي يكون رمله مستدقاً ، الدخول ، بفتح الدال وضم الخاء — اسم مكان بينه ، حومل ، بفتح الحاء بينهما سكون بزة جعفر — اسم مكان معين أيضاً .

المعنى يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعارفاه على البكاء عند منارل أحبابه التي كان يلقام فيها ، وليجسد الذكريات القديمة .

الإسراب : وقفا ، هل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، نيك ، فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليهما ، والفاعل ضمير مستتر به وجوبا تقديره نحن ومن ذكرى ، جار ومجرور متعلق بنيكى ، وذكرى مضاف وقوله ، حبيب ، مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومنزل ، معطوف بالواو على حبيب ، بسقط ، جار ومجرور متعلق بقوله قفا ، وسقط مضاف ، و اللوى ، مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، بين ، ظرف مكان منصوب على الظرفية وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى ، وبين مضاف وقوله ، الدخول ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة والمجمل ، حومل : معطوف بالفاء على الدخول ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة في آخره .

الداهد فيه : قوله ، نيك ، فإيه فعل مضارع غير مقرون بالفاء ، وقد سبقه فعل أمر ، وهو قوله : قفا ، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف ، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر ؛ لحذف منه حرف العلة الذي هو آخره ، وهذا الحذف هو أمانة الجزم ، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك ؛ لأنه يصح لك أن تقول : إن تقفابيك فافهم ذلك ، والله يرشدك .

وتقول: « ائْتِنِي أَكْرَمَكَ » و « هَلْ تَأْتِنِي أَحَدٌ نَكَ » و « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » .

ولو كان المتقدم نقياً أو خيراً مُثَبِّتاً لم يُجْزَم الفعلُ بعده^(۱) ؛ فلأول نحو : « ما تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا » برفع تحدّثنا وجوباً ، ولا يجوز لك جزمه ، وقد غلط في ذلك صاحب الجمل ، والثاني نحو : « أَنْتَ تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا » برفع تحدّثنا وجوباً باتفاق النحويين .

وأما قول العرب : « أَتَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبِّعُ عَلَيْهِ » بالجزم ؛ فوجهه أن أتى الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب والمعنى ليأتى الله امرؤً وليفعل خيراً ، وكذلك قوله تعالى : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، يَغْفِرْ لَكُمْ)^(۲) فجزم (يغفر) لأنه جواب لقوله تعالى : (تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ) ؛ لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا ، وليس جواباً للاستفهام ؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .

ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه ، كقوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ)^(۳) فتطهرهم : مرفوع بانفاق للقراء ، وإن كان مسبوقة بالطلب وهو (خُذْ) ؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ

(۱) إنما وجب الرفع بعد الخبر المثبت وبعد النفي لأن صحة الجزم تقتضي أن يكون السابق سبباً ، ولا يكون الخبر المثبت سبباً وهو ظاهر ، والنفي لا يكون سبباً أيضاً ، إلا ترى أنك لو قلت : ما تأتينا فتحدّثنا ، لم يقل أن يكون تقدم عدم الإتيان سبباً في الحديث .

(۲) الآيات ۱۰ ، ۱۱ ، ۱۲ ، ۱۳ من سورة الصف .

(۳) من الآية ۱۰۳ من سورة التوبة .

سهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مُطَهِّرة ؛ فتطهرهم : صفة
 اصدقة ، ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس ، كما قرىء قوله
 تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَابًا بَرِيئًا)^(١) برفع على جمل (برئى) صفة
 لولياً ، وبجزم على جملة جراء للأمر ، وهذا بخلاف قولك « أَثْنَيْتِ بِرَجُلٍ
 بِحَبِّهِ وَرَسُولَهُ » ، فإنه لا يجوز فيه الجزم ؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله
 ورسوله منسوبة عن الإنيان [به] ، كما تريد في قولك « أَثْنَيْتِ أَكْرَمَكَ »
 بالجزم ؛ لأن الإكرام منسب عن الإنيان ، وإنما أردت اثنتى برجل موصوف
 هذه اصدقة^(٢)

وعلم أنه لا يجوز الجزم في جوب النهى إلا بشرط أن يصح تقدير شرط
 في موضعه مقرون بلا الفائية ، مع صحة المعنى ، وذلك نحو قولك « لَا تَكْفُرْ
 تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » و « لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » فإنه لو قيل في موضعها « إن
 لا تكفر تدخل الجنة » و « إن لا تذن من الأسد تسلم » صح ، بخلاف
 « لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ » و « لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْبُ » فإنه ممتنع ؛
 فإنه لا يصح أن يقال « إن لا تكفر تدخل النار » و « إن لا تذن من الأسد

(١) من الآيتين ٦٠٥ من سورة مريم .

(٢) المضارع الواقع بعد الضرب الذى لم يقصد به الجزاء يكون هو وقاعة جملة . ثم إن
 له أربعة مواضع ، وذلك لأنه إذا كان ما قبله نكرة غير صالحة للجر . الحال منها تكون
 جملة المضارع صفة كما في الآية الكريمة (فهب لى من لدنك ولياً برئى) وإن كان ما قبل
 المضارع معرفة كانت جملة المضارع حالا كما في قوله تعالى : (ولا تمنن تستكثر) وقد تكون
 معطوفة على ما قبلها كما في قوله سبحانه (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) فإن يعتذرون معطوف
 على (يؤذن لهم) لأن الغرض من الإذن في الاعتذار . بدليل قوله سبحانه (لا تعتذروا اليوم)
 وقد يكون المضارع المذكور كلاماً مستأنفاً كما في قول الشاعر :

وَقَالَ رَائِدُكُمْ : أَرْضُوا نَزَاوِلَهَا فَحَتِّفْ كُلَّ أَمْرِيهِ بِجَرِي لِقَدَارِ

يَا كَلَّاكَ ، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى : (وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ)^(١) ؛ لأنه لا يصح أن يقال « إِنَّ لَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ » وليس هذا بجواب ، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تَمُنُّنَ) ؛ فكأنه قيل : وَلَا تَمُنُّنَ مَسْتَكْبِرًا ، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يَهَبَ شيئًا وهو بطمع أن يَتَمَوَّضَ من الموهوب له [أَكْثَرَ من الموهوب] .

فإن قلت : فما تصنع بقراءة الحسن البصرى (تَسْتَكْبِرُ) بالجزم ؟

قلت : يحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون بدلا من (تَمُنُّنَ)^(٢) كأنه قيل : لَا تَسْتَكْبِرُ ، أى :

لَا تَرَبَّأَ مَا تُعْطِيهِ كَثِيرًا

والثانى : أن يكون قَدَرُ الوقف عليه لكونه رأسَ آيةٍ ، فسكَّنه لأجل الوقف ،

ثُمَّ وَصَلَهُ بِنِيَةِ الوقف .

والثالث : أن يكون سَكَّنه لتناسب رؤوس الآى ؛ وهى : فَأَنْذِرْ ، فَكْبِرْ ،

فَطَهَّرْ ، فَاهْجُرْ^(٣) .

(١) من الآية ٦ من سورة المدثر .

(٢) ذهب جماعة إلى أن البدل في هذه الآية السكريمة لا يجوز ، وذلك لأن البدل إنما

يصح إذا تحقق شرطان :

أحدهما : أن يكون معنى البدل والمبدل منه واحداً .

وثانيهما : أن يدل المبدل منه على البدل .

وهو كلام غير شديد ؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والمبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقا ، فأما لو كان بدل اشتغال مثلا ، فلا يشترط هذا الشرط ، ونحن ندعى أن البدل في هذه الآية من بدل الاشتغال .

(٣) فإن قلت : فما تصنع في قوله عليه الصلاة والسلام « من أكل من هذه الشجرة

فلا يقرب مسجدنا يؤذنا ، فإن « يؤذ » مضارع مجزوم بحذف الياء والكسرة =

(٨ - شرح قصر الندى)

الثاني : مما يجرم فعلا واحداً : « لم » وهو حرف يَنْفِي للمضارع وَيَقْلِبُهُ ماضياً ، كقولك « لم يَنْقَمْ ، ولم يَنْقَمِدْ » وكقوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)^(١) .

الثالث : لَمَّا أَخْتَمَهَا ، كقوله تعالى : (لَمَّا بَقِعْنَا مَا أُمَّرَةٌ)^(٢) (بَلْ لَمَّا يَبْذُرُوا غَذَابٍ)^(٣)

وشارك لم في أربعة أمور ، وهي : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، وجزؤه ، وقاب زمانه إلى الماضي .

وتفارقها في أربعة أمور ؛ أحدها : أن المنفى بها مُسْتَمِرٌّ الانتفاء إلى زمن الحال ، بخلاف المنفى بلم ؛ فإنه قد يكون مستمراً ، مثل : (لَمْ يَلِدْ)^(١) ، وقد يكون منقطعاً ، مثل : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً)^(٤) ؛ لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً ، ومن ثم امتنع

قبلها دليل عليها . وهو واقع في جواب الهمي الذي هو « لا يقرب » ولا يصح المعنى على وضع إن وحرف النفي بحيث نقول : إن لا يقرب مسجدنا يؤذنا ، لأن الإيلاء ينسب عن القرب لا عن عدم القرب ؟ وما نصنع أيضاً في قوله عليه الصلاة والسلام « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » فإن الرواية وردت بحزم « يضرب » الواقع في جواب « لا ترجعوا » ولا يصح أن نقول « إن لا ترجعوا يضرب » لأن الضرب مسبب عن الرجوع ، لا عن عدمه ؟

قلت في الجواب عن هذا : إنما أخطأت في أنك اعتبرت « يؤذنا » جواباً لقوله « لا يقرب » وكذلك في جعل « يضرب » جواباً لقوله « لا ترجعوا » وليس الأمر كذلك بل « يؤذنا » بدل من « لا يقرب » ، وكأله قيل : لا يؤذنا ، ومثله « يضرب » فإنه بدل من « لا ترجعوا بعدي كفاراً » ، وكأله قيل من أول الأمر : لا يضرب بعضكم رقاب بعض .

(١) من الآية ٣ من سورة التوحيد (الصمد = الإخلاص) .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة هب .

(٣) من الآية ٨ من سورة ص .

(٤) من الآية ١ من سورة الدهر (هل أتى على الإنسان) .

أن نقول : لَمَّا يَقُمْ ثُمَّ قَامَ ؛ لما فيه من التناقض ، وجاز لم يقم ثم قام ، والثاني :
 أن لَمَّا تُؤذِنُ كثيراً بتوقع ثبوت ما بعدها ، نحو : (بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ)^(١)
 أى إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه ، ولم لا تقتضى ذلك ، ذكر هذا المعنى
 الزمخشري ، والاستعمال والذوق يشهدان به ، والثالث : أن الفعل يُحذفُ بعدها ،
 يقال : هل دخلت البلد ؟ فنقول : قَارَبْتَهَا ولما ، تريد ولما أدخلها ، ولا يجوز قاربتها
 ولم^(٢) ، والرابع : أنها لا تقترن بحرف الشرط ، بخلاف لم ، تقول : إن لم تقم قت ،
 ولا يجوز إن لَمَّا تقم قت .

الجوازم الرابع^(٣) : اللامُ الطَّلَبِيَّةُ ، وهى الدالة على الأمر ، نحو : (لِيُنْفِقْ)

(١) من الآية ٨ من سورة ص ، وقد حذف ياء المتكلم من (عذاب) اكتفاء
 بكسر ما قبلها .

(٢) قد ورد حذف المجزوم لم فى أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة ، وقد اعتبرها
 العلماء من ضرورات الشعر ؛ لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع فى الاستعمال
 العربى لم يعتد بهما ، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهو آخر من يحتج بشعره
 من الشعراء :

أَحْفَظُ وَدِيمَتَكَ الَّتِي اسْتَمُودِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ
 أَرَادَ : إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ تَصِلْ ، يريد أحفظها على كل حال ، ومن ذلك قول الآخر :

يَا رَبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزِ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَيْغٌ ، وَفِي النَّمْرِ فِقَمٌ
 * أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ ، وَقَدْ كَادَ ، وَلَمْ * .

أراد وقد كاد يشمط ولم يشمط : أى قاربه ولم يبلغه ، حذف لام بالمحذوف .

(٣) قد تفهم من استشهاد المؤلف اللام الدالة على الأمر أو الدعاء ، وللا دالة عليهم
 أيضاً أن دخول اللام على فعل المخاطب أو المتكلم ، ودخول لا ، على فعل الغائب
 أو المنكلم غير جائز عربية ، لأنه مثل اللام بمثاليين من فعل الغائب ، ومثل اللام بمثاليين من
 فعل المخاطب ، ونحن نبين لك الأمر بإيضاح فنقول :

ذُو سَعَةٍ مِنْ سَمِيهِ (١) أو الدعاء ، نحو : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) (٢).

الجازم الخامس : لا الطلبية ، وهي الدالة على النهي ، نحو : (لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ) (٣)

أو الدعاء ، نحو : (لَا تَوَاحِشْنَا) (٤) .

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلا واحداً .

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة ، وهي :

(١) « إِنْ » نحو : (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) (٥) .

(٢) « أَيْنَ » نحو : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) (٦) .

== أرى اللام فيكثر دخولها على فعل الغائب كالأيتين الكریمین اللین تلامها الشارح ، وقد تدخل على فعل المنكلم نحو قوله تعالى : (واحمل خطاياكم) وقوله عليه الصلاة والسلام ، قوموا بصلواتي ، ولكنه لا يكثر كثرة دخولها على فعل الغائب ، ويندر دخولها على فعل المخاطب لأن لام المخاطب صيغة تخصه وهي فعل الامر .
وأما « لا » ، فدخولها على فعل الغائب والمخاطب كثير . ولا تختص بالغائب ، ولا تكثر في المخاطب ، ومثال دخولها على فعل المخاطب الأيتان تلامها المواقف ، ومثال دخولها على فعل الغائب قوله تعالى : (فلا يسرف في القتل) وربما دخلت على فعل المنكلم نحو قول الشاعر :

لَا أَعْرِفُكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْدُبِي وَقَبْلَ مَوْتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وقول الآخر :

• لَا أَعْرِفُنْ رَبِّ رَبَّآ حُورًا مَدَامِعُهَا •

(١) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٣) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٤) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٣٣ من سورة النساء .

(٦) من الآية ٧٨ من سورة النساء .

(٣) و «أى» نحو: (أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (١)

(٤) و «من» نحو: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) (٢)

(٥) و «ما» نحو: (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ) (٣)

(٦) و «مهما» كقول امرئ القيس:

٢٥ - أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حُبِّكَ قَاتِلِي
وَأَنَّكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

(١) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

٢٥ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حبر الكندي صاحب البيت السابق وهو من معلقته أيضاً ، وقبله قوله :

أَفَاطِمَ مَهْلًا ، بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ،

وَأِنْ كُنْتِ قَدْ أَرَمْتِ صَرْمِي فَأَجَلِي

وَأِنْ كُنْتِ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ

فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَلْسُلِ

اللغة : فاطم ، مرخم فاطمة ، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر ، وكان الشاعر يحبها مهلاً ، أى تهلى وانتظري ، أزمعت صرمي ، عزمته عليه ، والصرم : الحجر والقطيعة ، أجلى ، أحسن كلامك ، أو اتركي القطيعة « خليقة » خصلة ، سلى ثيابي من ثيابك ، أراد بذلك أن تترك مودته ، وتخلع عن نفسها رداء حبه ، وأغرك ، هل خدعتك على أن تفعل ما يفعله الغر الذي لم يجرب الأمور ؟

المعنى : يقول لفاطمة : هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك على وطاعتك لك على هذا الدلال وذلك التيه ، وأن تفعل معي فعل الذي لم يعرف حقيقة الحب ؟

(٧) و « مَتَى » كقول الآخر :

• مَتَى أَضْعِرِ الْمِائَةَ تَمْرٍ فُونِي •

- ٢٦

الإعراب : « أغرك » الهمزة للاستفهام ، « غر » : فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به ، « متى على الكسر في محل نصب » « متى » جار ومجرور متعلق بغيره ، « أن » حرف توكيد ونصب ، « حبك » « حب » اسم أن ، « حب مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه » « قاتل » ، « قاتل » : خبر أن ، « وقائل مضاف وباء المستكسر مضاف إليه » ، « وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر ، والتقدير : أنت متى قتل حبك إياي » ، « وأنتك » الواو حرف عطف ، « أن » : حرف توكيد ونصب ، « والكاف ضمير المخاطبة اسم أن » ، « ههما » اسم شرط جازم على الأصح ، « يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه » ، « تأمرى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بهما ، « وعلامة جزمه حذف النون » ، « وباء المؤنثة المخاطبة فاعله » ، « مبني على السكون في محل رفع » ، « القلب » مفعول به لتأمرى ، « منصوب بالفتحة الظاهرة » ، « يفعل » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بهما أيضاً ، « وعلامة جزمه السكون » ، « وحرك بالكسر لأجل الروى » ، « وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن » ، « وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذي هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضاً ، « وتقدير إعراب البيت هكذا : أغرك متى كون حبك قاتلاً إياي وكولك مها تأمرى القلب يفعل .

الشاهد فيه : قوله « مها تأمرى القلب يفعل » ، حيث جزم بهما فعلين ؛ أولهما قوله : « تأمرى » ، وثانيهما قوله : « يفعل » ، « على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما جوابه وجزاؤه » ، « وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به بياء المؤنثة المخاطبة ، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون ، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا بما وافقه بقية الآيات ، وهو الذي يقال له الروى .

٢٦ - هذا بحر بيت ، وصدوره قوله :

• • • • •
 = * أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاعُ الثَّنَائِيَا *

وهذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، أحد بني رباح بن ربوع ، وهو من شواهد
 سيويه (ج ٢ ص ٧) :

اللغة : د جلا ، أصله فعل ماض ، فسمى به كما سمي يزيد ويشكر ، ويقم ، ونحو
 ذلك ، فهو الآن علم ، وقيل : هو باق على فعليته ، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في عمل
 جر صفة موصوف محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها . وقيل :
 هو جلا - بالتنوين مصدر أصله المد فقصره ، والأصل أنا ابن جلاء ، والمعنى أنه واضح
 ظاهر لا يخاف ولا يدهن فيكتم بعض أموره ، وإنما هو شجاع ؛ فهو لذلك يعان كل
 أموره ، ونحن نرى أن حمله على أحد المعنيين الثاني والثالث أولى ، وذلك من قبل أن
 حمله على الأول يستدعي أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه د جلا ،
 وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك . ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره
 من العرب ممن ليس في آباءه من سمي أو لقب به أيضاً ، فمن ذلك قول الفلاح بن حزن بن
 جناب بن منقر ، وأورده صاحب اللسان (ج ١) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء
 (ص ٤٤٤ أوربة) .

أَنَا الْقَلَاخُ بْنُ جَنَابِ ابْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِيرَ أَقْوَدُ الْجَمَلَا

والخنائير : الدواهي ، واحدها خنثر ، بزنة جعفر ، وعلى هذا تسكتب د ابن جلا ،
 بالالف وتنون العلم الذي قبله ؛ لأن د جلا ، ليس علماً د طلاع الثنايا ، طلاع : صيغة مبالغة
 لطلع ، والثنايا : جمع ثنية ، وهي في أصل الوضع الطريق في الجبل ، وهذه العبارة كناية عن كونه
 ممن تسند إليه عظام الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله وأضع العامة ، أراد وضع
 عمارة الحرب على رأسه .

المعنى : يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المحاربة ، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه ،
 وبأنه قوام بأعباء الأمور حال لصعابها .

الإعراب : د أنا ، ضمير منفصل مبتدأ د ابن ، خبر المبتدأ ، وابن مضاف وقوله

جلا ، مضاف إليه : مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها =

(٨) وَهَ أَبَانَ ، كَقَوْلِهِ :

• فَأَبَانَ مَا تَعَدِلَ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِيلِ • — ٢٧

= اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التمدد ، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي ، واطلاع ، الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واطلاع مضاف وقوله : ، التنايب ، مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التمدد ، متى ، اسم شرط جازم يهزم فعلين الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني ، أضع ، فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من النماء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، الهامة ، مفعول به لأضع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، تعرفوني ، فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه ، مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع ، والنون الموجودة هي نون الوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله ، متى أضع الهامة تعرفوني ، حيث جزم بمتى فملين ، أولها ، أضع ، والثاني ، تعرفوني ، على أن الأول فعل الشرط . والثاني جوابه وجزاؤه ، وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون ، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر ، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون المذكورة ليست نون الرفع ، وليكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بباء المتكلم ، ولو كان هذا الفعل مرفوعا لقال : ، تعرفونني ، بنونين أولهما نون الرفع وثالثتهما نون الوقاية .

— ٢٧ — هذا بحر بيت ، وصدره قوله :

• إِذَا النَّعْجَةُ الْمَجْنُوءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ •

(٩) و «حَيْثُمَا» كقوله :

— ٢٨ — حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

= وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الاشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٤) ولا يعلم قائله ، وكثير من الناس يشك في صحة صدره .

اللغة : «العجفاء» المهزولة «قفرة» القطعة من الارض لا نبات فيها
«تعديل» تمل .الإعراب : «أبان» اسم شرط جازم يحزم فعلين الاول فعل الشرط والثاني جوابه
وجزاؤه ، وهو منصوب على الظرفية المكانية ، وناصبه قوله تنزل الذي هو جوابه «ما»
زائدة «تعديل» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بأبان ، وعلامة جزمه السكون «به»
جار ومجرور متعلق بقوله تعديل «الريح» فاعل تعديل «تنزل» فعل مضارع جواب الشرط
مجزوم بأبان أيضاً ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما كسر لاجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هي :الشاهد فيه : قوله «أبان» . . . تعديل . . . تنزل ، حيث جزم بأبان فعلين ، أولها
«تعديل» والثاني «تنزل» على أن الاول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وقد
عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون ، وأنه لو لا حركة الروي لسكان الثاني
ساكناً مثل سكون الاول .وفي هذا البيت نكتة غير ذلك ، وحاصلها أن «أبان» تجزم الفعلين وإن اتصلت
بها «ما» الزائدة ، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها ، بدليل قول الآخر :

أَبَانَ تَوْمِنَكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

— ٢٨ — البيت من الشواهد التي لم نعترها على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن

عقيل (٣٣٤) وشرحناه في مكانه منه ، واستشهد به الاشموني في جوازم المضارع
(رقم ١٠٦٨) والمؤلف في الشذور (رقم ١٧١) .اللغة : «تستقيم» تعديل وتسرف في الطريق الواضح المستقيم «يقدر» يريد يبلغك
إياه ويوصلك له «نجاحاً» ظفراً بما تحب ونوالاً لكل ما تريد «غابر الأزمان» باقيها . =

(١٠) وه إذ ما ، كقوله :

٢٩ - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ

بِهِ تُنْفِ مَنْ إِبَاءَ تَأْمُرُ آتِيَا

المعنى : يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في ممالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله ما يريد .

الإعراب : ، حينما ، حيث : اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على التزم في محل نصب ، لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه نصب هو قوله يقدر لدى هو جوابه ، وما : زائدة ، تستقم ، فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يقدر ، فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم أيضاً بحيثما ، وعلامة جزمه السكون ، لك ، جار ومجرور متعلق يقدر ، الله ، فاعل يقدر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، نجاحا ، مفعول به ليقدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، في غابر ، جار ومجرور متعلق إما بقوله يقدر ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح ، وغابر مضاف وقوله : ، الأزمان ، مضاف إليه مجرور وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله ، حينما تستقم يقدر ، حيث جزم بحيثما فعلين أولهما تستقم ، ، وثانيتها ، يقدر ، ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون .

٢٩ - البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (٢٢٢) وقد شرحناه في مكانه منه ، وقد استشهد به الأشموني أيضاً في جوازم المضارع (١٠٦٧) .

الغنة : ، تلف ، تجسد ، تقول : أليت أليت - بوزن أرضيته أرضيه - والمعنى : وجدته أجده ، ومنه قوله تعالى : (إنهم ألفوا آباهم ضالين) من الآية ٩ من سورة الصافات .

(١١) و «أنت» كقوله :

٣٠ - فَأَصْبَحْتَ أَنْتَ تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا تَجِدُ

= المعنى : إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به ، يريد أنه ينبغي للإنسان أن لا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتيا به .

الإعراب : « إنك » ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب ، « إذا ما » ، حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « تأت » ، فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإذ ما ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » ، اسم موصول : مفعول به لتأت ، مبني على السكون في محل نصب « أنت » ، ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « آسر » ، خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « به » ، جار ومجرور متعلق بآسر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المجرور محلا بالياء « تلف » ، فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذ ما ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر إن « من » ، اسم موصول : مفعول أول لتلف مبني على السكون في محل نصب « إياه » ، إيا : ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه ، والهاء حرف دال على الغيبة « تأمر » ، فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولا مقديما « آتيا » ، مفعول ثان لتلف ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إذا ما تأت » ... ، حيث جزم بإذ ما فعلين : أولها « تأت » ، وثانيتها « تلف » ، على أن أولها فعل الشرط ، وثنانها جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالة عليها .

٣١ - هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح ، وأكمله العلامة السجاسي بقوله =

= . وتنام البيت . . . خطبا جزلا ونارا ناججا ، وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين
ولأنهم لم يزل عن الصواب ، وذلك أنهم ركبوا بيتا من بيتين للعاهرين مختلفين فأخذوا صدر
أحدهما مع تغيير في بعض الهازه فركبوه على عجز الآخر . ويان ذلك أن لبيد بن ربيعة
العامري يقول :

وَصَبِحْتَ أُنَى تَأْتِيهَا تَلْتَبِينَ بِهَا
كَلَّا مَرَّ كَجَبِّهَا نَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرًا

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) رواه على هذه الصورة التي ذكرناها ،
وهو ثقة ثبت مشاهير العرب راور لأشعارها مستنبط منها ، وقال شاعر آخر :

مَتَى تَأْتِيهَا تَلْتَبِينَ بِهَا فِي دِبَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَكَارًا تَأْجِبًا
وهذا البيت أيضا من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك ، فأخذ
النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر ، مع أن أحدهما لا يلائم
مع الآخر ، وقد أكله بعضهم هكذا : . نجد فرجا منها إليك قريبا .

الغفة ، والمعنى : سنفرارك هاهنا البيتين اللذين زويتاهما ، فأما بيت لبيد فقوله « مركبها ،
أراد به ناحيتها وجهتها ، وأصل المركب مكان الركوب ، وقوله : « شاجر ، هو اسم فاعل
من قولهم : شجر بين القوم ، أى تفرق واختلف ، وصف لبيد في هذا البيت داهية يعجز
الشجاع عن الخوض في مهبها ، فيقول : إنك إذا جتتها وقعت فيها والنبت بها ، وكان
ركوبها صعبا عليك .

وأما البيت الآخر فقوله : « تلتم ، فعل مضارع من الإلتماس ، وهو الإتيان والزيارة .
وقوله : « أجاجا ، فعل مسند لآلاف الاثنين ، وهو الحطب الجزل والنار ، والتأجج :
الاحتراق والالتهاب ، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم بقرون الأضياف ؛ فن جاءهم ووجد
يرقدون النار ، ومن عادة العرب إذا كانوا في جذب أن يوقد كرامهم النار ليهتدى بها
إليهم السالك .

الإعراب : إعراب بيت لبيد ، أصبحت ، أصبح : فعل هاض ناقص يرفع الاسم
وينصب الخبر ، والناء ضمير المخاطب اسم منصوب من عمل الفتح في عمل ورفع ، وأنى

= اسم شرط جازم يحزم فعلين ، تأتيا ، تأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وما : مفعول به لتأتى ، مبنى على السكون فى محل نصب ، فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، بها ، جار ومجرور متعلق بتلتبس ، وجملة الشرط والجواب فى محل نصب خبر أصبح ، كلا ، مبتدا ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وكلا مضاف ومركبى من قوله ، مركبيها ، مضاف إليه . مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى ، ومركبى مضاف وما ضمير الغائبة مضاف إليه ، تحت ، ظرف مكان متعلق بقوله شاجر الآتى ، وتحت مضاف ورجل من قوله ، ورجلك ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، وقوله ، شاجر ، خبر المبتدأ الذى هو كلا ، وإفراد الخبر لأن كلمة ، كلا ، وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظها مفرد ، فراعى الشاعر ما هنا لفظها فأفرد الخبر ، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى ، ومثله فى مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية ابن جعفر بن أبى طالب .

كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَحْيَاءِ حَيَاتِهِ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَفَانِيًا

وعليه جاء قول الله تعالى : (كلنا الجنة أنت أكلها) ولو روعى المعنى ل قيل : آتنا أكلهما ، وقد جمع الفرزدق فى بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرْمُ بَيْنَهُمَا . قَدْ أَفْلَعَا ، وَكِلَا أَنْفِيهِمَا رَابِي

أفلا ترى أنه قال ، كلاهما قد أفلعا ، فراعى المعنى وثنى ، ثم قال ، وكلا أنفيهما رابى ، فراعى اللفظ وأفرد ، ومثله فى الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

فأفرد مراعاة لفظ فى قوله : ، يوفى ، وثنى مراعاة المعنى فى قوله : ، يرقبان ،

=

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين ، وبسبب الأول منها شرطاً ، وبسبب الثاني جواباً ، وجزءاً^(١)

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها

بـ "شاهد فيه : قوله ، أني تأنها نلتبس ، حيث جزم بأنى فعلين ؛ أولهما ، تأت ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما ، نلتبس ، وهو جواب الشرط ، أما رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله ، تأت ، وجوابه هو قوله ، تجد ، وأما قوله ، تشتجر ، فهو يدل من تأت ، وبديل المحرور محروم ، وعلامة جرمة السكون ، ولكننا فهمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليست مستقيمة .

(١) اعلم أن أدوات الشرط الإحدى عشرة المذكورة تنقسم إلى أربعة أقسام ، الأول : ما هو حرف باتفاق جميع النحاة ، وهو ، إن ، والثاني : ما هو مختلف فيه والراجع كونه حرفاً ، وهو ، إذ ما ، والثالث : ما هو مختلف فيه والراجع أنه اسم ، وهو ، مهما ، والرابع : ما هو اسم باتفاق جميع النحاة ، وهو الباقي .

ثم اعلم أن ما هو اسم – سواء أكان متفقاً على اسميته أم مختلفاً فيها – إما أن يدل على ظرف – نحو أين ومتى وأيان وحيثما – فهو في محل نصب على الظرفية ، ومتعلقه فعل الشرط ، وإما أن يدل على حدث – وذلك يتصور في ، أي ، وفي ، ما ، لأن ، أيا ، بحسب ما نضاف إليه وهي قد تضاف إلى مصدر نحو ، أي ضرب تضرب أضرب ، ولأن ، ما ، موضوعة لما لا يعقل ، وقد يكون ما لا يعقل حدثاً ، وقد قال المرربون في قوله تعالى : (ما ينسخ من آية) : إن التقدير أي نسخ نفيح ، وهي حينئذ مفعول مطلق ، فإن لم يدل الأداة على ظرف ولا حدث ، فإما أن يكون الذي بعدها فعلاً لازماً ، وإما أن يكون فعلاً متعدياً ، فإن كان الذي بعدها فعلاً لازماً نحو ، من يخرج أخرجه ، فالأداة حينئذ في محل رفع مبتدأ ، وإن كان ما بعدها فعلاً متعدياً فإما ألا يستوفى مفعوله وإما أن يستوفيه ، فإن لم يستوف مفعوله نحو ، من تخاصم أخاصم ، فالأداة حينئذ في محل نصب مفعول لفعل الشرط وإن استوفى مفعوله نحو ، من تخاصم أخاصمه ، فهو من باب الاشتغال .

ومعنى ذلك : أنه يجوز إعرابه مبتدأ فالجملة بعده في محل رفع خبره ، ويجوز إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف بفسره المذكور ؛ فالجملة بعده لا محل لها مفسرة .

بالفاء ، وذلك إذا كانت الجملة اسمية ، أو فعلية فعلها طلي ، أو جامد ، أو منفي بـ
 بَانَ ، أو ما ، أو مَقْرُونٌ بَقَدَ ، أو حرف تنفيس ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَمَسَّكَ
 بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^(١) (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي
 يُحِبِّبْكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ)^(٢) (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلًا مِنْكَ مَا لِيَ وُلْدًا
 فَعَسَىٰ رَبِّي)^(٣) (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ)^(٤) (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ
 رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ)^(٥) (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ
 سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ)^(٦) (وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ
 نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا)^(٧) .

ويجوز في الجملة الأسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ
 سَيِّئَةٌ يَمْشُوا مُقِيمَةً إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)^(٨) ، وإنما لم أقيد في الأصل إذا الفجائية
 بالجملة الأسمية لأنها لا تدخل إلا عليها ، فأغتنى ذلك عن الاشتراط^(٩) .

(١) من الآية ١٧ من سورة الانعام . (٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران .

(٣) من الآيتين ٣٩ و ٤٠ من سورة السكف .

(٤) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران .

(٥) من الآية ٦ من سورة الحشر . (٦) من الآية ٧٧ من سورة يوسف .

(٧) من الآية ٧٤ من سورة النساء .

(٨) من الآية ٣٦ من سورة الروم ،

(٩) قد تحذف الفاء وهي مستحقة ، سواء أكان الجواب جملة فعلية كما جاء في حديث

اللقطة ، فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها ، التقدير : فإن جاء صاحب اللقطة فأدها إليه ،

وإن لا يجيء فاستمتع بها ، لحذف جواب الشرط الاول ، وحذف الشرط من الثاني والفاء

من جوابه ، ومثله قول الشاعر :

وَمَنْ لَا يَزَلُ يَنْقَادُ لِلْغَىِّ وَالْمَهْوَىِّ سَيَأْنِي عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا =

ص - فصل : الأسمُ ضربان : نكرة ، وهو ما شاع في جنس :
 موجود كرجل ، أو مقدر كشمس ، ومعرفة ، وهي سعة : الضير ، وهو
 ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، وهو إما مستقر كالقدر وجوبا في
 نحو : « أقوم » و « تقوم » ، أو جوازا في نحو : « زيد يقوم » أو بارز ،
 وهو إما مفصل كذا ، « كنت » و « كان » و « أكرمتك » و « غلامه » أو منفصل
 كـ « أنا » و « هو » و « إياي » و « لا فصل مع إنسان الوصل ، إلا في نحو :
 لها من « سلميه » بمرجوحية و « ظننتك » و « كفتة » برجحان :

تنقسم الاسم بحسب التكبير والتعريف [إلى قسمين] : نكرة ، وهي
 الأصل ، ولهذا قدمتها ، معرفة ، وهي الفرع ، ولهذا آخرتها .

فما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر ؛ فالأول كرجل ؛
 فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا ، فكلا وجد من هذا الجنس واحد
 فهذا الاسم صادق عليه ، والثاني كشمس ؛ فإنها موضوعة لما كان كوكبا
 نهاريا ينسخ ظهورة وجود الليل ؛ لخصها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا
 كذلك ، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ،

أم كانت جملة الجواب اسمية نحو قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ بِشُكْرُهَا وَالشُّرُّ بِالشُّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ .

واعلم أنه يتعين ربط الجواب بالفاء ، ولا يجوز ربطه بإذا الفجائية في ثلاثة مواضع :

الاول : أن تكون الجملة الاسمية دعائية نحو : إن جاء زيد فسلام عليه ،

الثاني : أن تكون الجملة مقترنة بحرف نفى نحو : إن يلعب زيد فإنا براص عنه ،

والثالث : أن تكون الجملة مقترنة بإن المؤكدة نحو : إن تسافر فإن قلبك معك ،

ولو وُجِدَتْ لكان هذا للفظ صالحاً لها؛ فإنه لم يُوضَعْ على أن يكون خاصاً كزيد وعمرو، وإنما وُضِعَ وَضِعَ أسماء الأجناس.

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام^(١)؛ القسم الأول: الضمير، وهو أعرفُ الستة، ولهذا بدأتُ به، وَعَطَفْتُ بقية المعارف عليه بِشَمِّهِ.

وهو عبارة عما دَلَّ على متكلم كأننا، أو مخاطب كأنت، أو غائب كمؤ.

وينقسم إلى مستتر وبارز؛ لأنه لا يخلو؛ إما أن يكون له صورة في اللفظ أولاً، فالأول: البارز كقَاء « قَمْتُ » والثاني: المستتر كالمقدَّر في نحو قولك « قَمْتُ ». ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار.

فأما المستتر فينقسم - باعتبار وجوب الاستتار وجوازه - إلى قسمين: واجب الاستتار، وجائزه.

ونعني بواجب الاستتار: ما لا يمكنُ قيامُ الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم، أو بالنون كنفقوم، [أو التاء كنفقوم]^(٢)، ألا ترى أنك لا تقول « أقوم زيد » ولا تقول « نفقوم عمرو »

(١) ذكر المؤلف تقسيم المعرفة إلى ستة أقسام، ولم يذكر تعريفها، وكان حقاً عليه أن يعرفها، وقد ذكر العلماء أن المعرفة هي الاسم الذي وضع ليستعمل في معين، بالتعيين إنما يكون في حال الاستعمال، لاني حال الوضع، وبيان ذلك أن « أنا، أو أنت، ضميران، والضمائر من المعارف، وحين وضع « أنا، وضع ليستعمل في حال متكلم، أيا كان المتكلم، لكنك حين تقول « أنا مجتهد، قد استعملته في متكلم معين.

(٢) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب، نحو « تقوم يا زيد، أما التاء الدالة على التانيث فهي من جاز الاستتار، نحو « هند تقوم، لأنك تقول « هند تقوم جارتهاء، وهذه الكلمة ساكنة من بعض نسخ الكتاب، وما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن =

(٩ - شرح قطر الندى

ونفى بالستر جوازا : ما يمكن قيام الظاهر تقامه ، وذلك كالضمير
المرفوع بفعل الغائب ، نحو « زيد يقوم » ، الا ترى انه يجوز لك ان تقول « زيد
يقوم غلامه » .

وأما البارز فإنه ينقسم - بحسب الاتصال والانفصال - إلى قسمين : متصل ،
و منفصل ؛ فالمتصل هو : الذي لا يستقل بنفسه ، ككناه « قُنتُ » والمنفصل هو : الذي
يستقل بنفسه ، « أَنَا ، وَأَنْتَ ، وَهُوَ » .

وينقسم المتصل - بحسب موافقه في الإعراب - إلى ثلاثة أقسام : مرفوع المحل ،
ومنصوبه ، ومخفوضه ؛ فمرفوعه ككناه « قُنتُ » فإنه فاعِلٌ ، ومنصوبه ككاف
« أكرمتك » فإنه مفعول ، ومخفوضه ككناه « غلامه » فإنه مضاف إليه .

وينقسم المنفصل - بحسب موافقه في الإعراب - إلى مرفوع الموضع ، ومنصوبه ؛
فالرفوع اثنتا عشرة كلمة : أَنَا ، نَحْنُ ، أَنْتَ ، أَنْتِ ، أَنْتُمْ ، أَنْتُنَّ ،
هُوَ ، هِيَ ، هُمَا ، هُم ، هُنَّ ، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضا : إِيَّاي ، إِيَّانَا ،
إِيَّاكَ ، إِيَّاكِ ، إِيَّاكُمْ ، إِيَّاكنَّ ، إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمْ ، إِيَّاهُنَّ ،
إِيَّاهُنَّ ؛ فهذه الاثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا في محل النصب ، كما أن تلك
الأول لا تقع إلا في محل الرفع ، تقول : « أَنَا مُؤْمِنٌ » فأنا : مبتدأ ، والمبتدأ
حكه الرفع ، و « إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ » فإياك : مفعول مقدم ، والمفعول حكه النصب ،

= حروف المضارعة على ثلاثة أنواع : نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً
مستتراً واجب الاستتار ، وهو حرفان : الهمزة ، والنون ، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة
هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائز الاستتار ، وهو حرف واحد ، وهو الياء ، ونوع
يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة ، ويكون جائز الاستتار تارة أخرى ،
وهو حرف واحد ، وهو التاء .

ولا يجوز أن يُفكسَ ذلك ؛ فلا تقول « إِيَّاي مُؤْمِنٌ » و « أَنْتَ أَكْرَمْتُ »
وعلى ذلك فقس الباقي
وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع ، بخلاف المتصلة .

•••

ولما ذُكِرَتْ أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أُشْرِتُ بعد ذلك إلى أنه
مهما أمكن أن يُؤْتَى بالمتصل فلا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل ؛ لا تقول « قَامَ
أنا » ولا « أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ » لتمكيدك من أن تقول « قُمْتُ » و « أَكْرَمْتُكَ »
بخلاف قولك « مَا قَامَ إِلَّا أَنَا ، وَمَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ » ؛ فإن الاتصال هنا مُتَعَدِّرٌ ؛
لأن « إِلَّا » مانعةٌ منه ؛ فلذلك جيء بالمنفصل .

ثم استثيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصلُ مع التمكن
من الوصل .

وَضَائِبُ الْأُولَى : أن يكون الضميرُ ثَانِي ضَمِيرَيْنِ أَوَّلُهُمَا أَعْرَفُ مِنَ الثَّانِي ،
وليس مرفوعاً ، نحو « سَلِّني » و « خَلِّتُكَ » يجوز أن تقول فيهما : « سَلِّني
إِيَّاهُ » و « خَلِّتُكَ إِيَّاهُ » (١) . وإنما قلنا الضميرُ الْأَوَّلُ في ذلك أعرف لأن
ضمير المتكلم أعرفُ من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرفُ من
ضمير الغائب .

وَضَائِبُ الثَّانِيَةِ : أن يكون الضميرُ خَبَرًا لَكَانٍ أَوْ إِحْدَى أَخْوَاتِهَا ، سواء

(١) ربما ورد فيه ثانی الضميرين منفصلاً حديث الرقيق ، وهو قوله : « إن الله ملككم
إيَّامهم ، ولو شاء للملكهم إيَّامهم » ، هذا ، والمؤلف لم ينص على الأرجح من الأمرين :
الوصل ، والفصل ، وبيان ذلك أن العامل في الضميرين إما أن يكون فعلاً وإما أن يكون
اسماً يشبه الفعل ، فإن كان فعلاً فالأرجح الوصل ، ولم يأت في القرآن في هذه الصورة غير
الوصل ، وإن كان العامل فيهما اسماً فالأرجح الفصل ، نحو « عجبت من حبى إياك ، ومن
الوصل في هذه الحالة قول الشاعر :

لَئِنْ كَانَ حُبُّكَ لِي كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينًا

كان مسبوقاً بضمير أم لا ؛ فالأول نحو : « الصديق كنفه » والثاني نحو :
« الصديق كأنه زيد » يجوز أن تقول فيها « كنت إياه » و « كأن
إياه زيد »^(۱)

وانفتوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبياً ، نحو :
« سانيه » و « أفطيه » ولقد لم يأت في التنزيل إلا به ، كقوله تعالى :
(أَنْزَلْنَاهُمْ هَا)^(۲) (إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا)^(۳) (فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ)^(۴)

واختلفوا فيها إذا كان الفعل قلبياً ، نحو : « خلتك » و « ظننتك » ، وفي
باب كان ، نحو : « كنفه » و « كأنه زيد » فقال الجمهور : الفصل أرجح فيهن ،
واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في كان ، واختلف رأيه في الأفعال القلبية ،
فتارة وافق الجمهور ، وتارة خالفهم .

•••

(۱) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَانَ بَمَدَّنَا عَنْ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ومن ذلك قوله :

أَيَّ هَذَا الْيَوْمِ شَهْرٌ لَا تَرَى فِيهِ حَرِيْبًا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ ، وَلَا تَحْتَى رَقِيْبًا

ومن الوصل قول أبي الأسود الدؤلي لفلان له كان يشرب الخمر فيفسد أمر تجارته :

دَعِ الْخَمْرَ بِشَرِبِهَا الْفَوَاقِ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا يُجْزِنَا بِمَكَانِهَا

فَلَا يَبْكُنْهَا أَوْ تَسْكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَتُهُ أُمَّهُ بِلِبَانِهَا

(۲) من الآية ۲۸ من سورة هود .

(۳) من الآية ۲۷ من سورة محمد .

(۴) من الآية ۱۳۷ من سورة البقرة .

ص - ثم العلم ، وهو : إما شخصي كزيد ، أو جنسي ، كإسامة ، وإما اسم كما مثلنا ، أبو لقب ، كزين العابدين وقفة ، أو كنية ، كأبي عمرو وأم كلثوم ، ويؤخر اللقب عن الاسم تابعا له مطلقا ، أو مخفوضا بإضافته إن أفردا كسعيد كرز .

ش - الثاني من أنواع المعارف : العلم ، وهو « ما أتق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه » .

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة :

فينقسم - باعتبار تشخيص مُسماه وعدم تشخيصه - إلى قسمين : علم شخصي ، وعلم جنسي ؛ فالأول كزيد وعمرو ، والثاني كإسامة للأسد ، وتُمالة للثعلب ، وذوالة للذئب ؛ فإن كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس ، تقول لكل أسد رأيتَه : هذا أسامة مُقبلا ، وكذا البواقي ، ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو ؛ فتقول : أسامة أشجعُ من تُمالة ، أي : صاحب هذه الحقيقة أشجعُ من صاحب هذه الحقيقة ، ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب ؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص : ما فعل أسامة .

وباعتبار ذاته إلى مفرد و مركب ؛ فالمفرد كزيد وإسامة ، والمركب ثلاثة أقسام :

(١) مركب تركيب إضافة كعبد الله ، وحكمه أن يُعرب الجزء الأول من

جزءه ؛ بحسب العوامل الداخلة عليه ، ويخفص الثاني بالإضافة دائما .

(٢) ومركب تركيب مزج كعبدك وسيبويه ، وحكمه أن يعرب بالضم

رفعا ، وبالفتحة نصبا وجرأ ، كسائر الأسماء التي لا تنصرف ، هذا إذا لم يكن مخفوما

كعبدك ، فإن ختم بها بنى على الكسر كسيبويه .

(٣) وسركب تركيب اسناد ، وهو ما كان جملة في الأصل كتاب قرأها ،
وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً ، بل يُحكى على ما كان عليه من الحالة
فهل لا تفل (١) .

، ينقسم إلى اسم وكنية ولقب (٢) ، وذلك لأنه إن بُدئ بـ بـ أو أم كان
كنية كـ أبي بكر وأبي عمرو وأم عمرو ، وإلا فإن أشمر برفعة للمسي كـ زين
للعابدين أو ضمة - كـ قفة ، وبطة ، وأنف الناقة - لقب ، وإلا فاسم ،

(١) ومن شواهد العلم المحكى عن جملة ما ينسب إلى روبة بن العجاج من قوله :

بُنْتُ أَحْوَالِي بِنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَيْنًا لَهُمْ فَدِيدُ

الشاهد فيه : قوله ، يزيد ، فإنه الآن علم ، وأصله فعل مضارع فيه ضمير مستتر
تقديره هو ، فهو منقول عن جملة ، ولو كان منقولا عن الفعل المضارع وحده لأعربه
إعراب مالا ينصرف للعلية ووزن الفعل ، فكان يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ومثله
قول الشاعر :

كذبتهم وبيت الله لا تنكحونها . بـ بن شاب قرأها نصره ومحب

(٢) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به المدح وعلى ما يقصد به
الذم ، ولكنه كان أكثر إطلافاً على ما يقصد به الذم ، حتى قال الحماسي :

أَكْبِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمَهُ . وَلَا أَقْبِيهِ وَالسُّوءَةَ الْقَبِي

ولهذا النبز عندم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به الذم ، وانظر إلى قوله تعالى :
(ولا تتابروا بالالقباب) تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً ، وكأوا إنما يعدلون عن الاسم
واللقب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكلف وإجلاله ؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر
باسمها أو بلقبها ، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية ؛ لأن التعظيم باللقب
إنما هو بمعنى اللفظ ، كما تقول : زين العابدين ، وتاج الملة ، وسيف الدولة ، أما التعظيم
بالكنية فإنه بواسطتها يعدم التصريح باسم ، لا بمعنى الكنية .

كزید وعمرو (١)

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب - في الأفصح - تقديم الاسم وتأخير اللقب ، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين ، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزید زين العابدين ، أو كان الأمر بالمكس كعبد الله قفة - وجب كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه : إما على أنه بدل منه ، أو عطف بيان عليه ، وإن كانا مفردين - كزید قفة ، وسعيد كرز - فالكوفيون والزجاج يميزون فيه وجهين ؛ أحدهما : إنباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام ، والثاني : إضافة الاسم إلى اللقب ، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة ، والصحيح الأول ، والإنباع أقيس من الإضافة (٢) والإضافة أكثر .

* * *

(١) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال : إن ما سمي به الوالدان ولدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسماً ، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ أو أخت أم لم يصدر ، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضعته ، أم لم يشعر ، وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أم أو نحوهما فهو كنية ، سواء أشعر بمدح كأبي الفضل أو بدم كأبي لب أم لم يشعر كأبي بكر ، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب ، ولا بد أن يشعر حينئذ بمدح أو ذم ، وقد يضع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسماً ولقباً وكنية أو اسماً ولقباً أو اسماً وكنية ، كمحمد أبي الفضل ، وأحمد أبي اليسر ، وكمحمد الهادي ، وكعلي زين العابدين ، وخالد سيف الله ، ونحو ذلك ، وحينئذ يطبق عليه ما قال المؤلف .

(٢) إنما كان الإنباع أقيس لأن الإضافة تموج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني الاسم حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه .

ص - ثم الإشارة ، وهي : ذَا لِلْمَذْكَرِ ، وَذِي وَذِهِ ، وَنِي وَتِي ، وَتَا لِلْمُؤَنَّثِ ،
وَذَانِ وَتَانِ لِلْمُنْثَى : بِالْأَلِفِ رَفْعًا ، وَبِالْوَاوِ جَرًّا وَنَصْبًا ، وَأَوْلَادَهُمَا جَمْعُهُمَا ، وَالْبَيْدُ
بِالسَّكَفِ مُجْرَدَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا ، أَوْ مَقْرُونَةٌ بِهَا ، إِلَّا فِي النَّسْبِ مُطْلَقًا ، وَفِي
الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ ، وَفِيهَا تَقَدَّمَ هَا ، وَالْقَنْبِيُّ .

ش - الثالث من أنواع المعارف : اسم الإشارة .

ويتقسم - بحسب المشار إليه - إلى ثلاثة أقسام : ما يُشار به للفرد ،
وما يُشار به للعنى ، وما يُشار به للجماعة ، وكل من هذه الثلاثة يتقسم إلى
مذكر ومؤنث .

فلمفرد المذكر لفظ واحد ، وهي « ذَا » (١) .

والمفردة المؤنثة عشرة ألقاب : خمسة مبدوءة بالذال ، وهي : ذِي ، وَذِي ،
- بالإشباع - وَذِي - بالكسر ، وَذِي - بالإسكان ، وَذَاتُ ، وهي
أغربها ، وإنا المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة ، كقولك : « ذَاتُ جَمَالٍ »
أو بمعنى التي ، في لغة بعض طيها ، حكى الفراء « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ أَقْبَى بِيَدٍ »

(١) المراد المفرد حقيقة أو حكما ، أما المفرد حقيقة فنحو « هذا ريد » ، من كل ما هو
مفرد لفظاً ومعنى ، وأما ما هو مفرد حكماً فهو على ضربين ، الأول : أن يكون مفرداً
في اللفظ وهو جمع في المعنى ، نحو قولك « هذا الجمع » وقولك « هذا الفريق » والثاني أن
يكون مؤنثاً بمفرد وإن كان في اللفظ اثنين أو جمعا ، نحو قوله تعالى : (هو ان بين ذلك)
أى بين الفارض والبكر ، لأن المراد عوان بين المذكور ، ويدخل في هذا النوع قول
ليد بن ربيعة :

وَأَقْدَمَلَتْ مِنَ الْحَمَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ

والمراد بالمذكر المذكور ولو تأوبلا نحو قول الشاعر :

بَيْتُ لَمَّا قَتَلَ الْهَجْرَانِ زَارِبَةً سَقَوْنَا وَرَفَعْنَا لَهَا الْعَائِسَ الزَّارِبِي

والكرامة ذات أكرمكم الله بها : أي التي أكرمكم الله بها ؛ فإما حينئذ ثلاثة استعمالات^(١) ، وخمسة مبدوءة بالتاء ، وهي : تى ، وتى ، وتى — بالإشباع — وتى بالكسر ، وتى — بالإسكان ، وتا .

ولثنية المذكر : ذان — بالألف رفعا ، كقوله تعالى : (فذَانِكَ بُرْهَانَانِ)^(٢) وَذَيْنِ — بالياء جرا ونصباً ، كقوله تعالى : (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ)^(٣) .

ولثنية المؤنث : تان ؛ بالألف رفعا ، كقولك « جاءتنى هاتان » وهاتين ، بالياء جرا ونصباً^(٤) ، كقوله تعالى : (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ) .

(١) الاستعمالات الثلاث هي : الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة ، ولا أحفظ له شاهداً والثاني : استعمالها بمعنى صاحبة ، نحو قول الشاعر :

أَمِنْ أَجْلِ أَعْرَابِيَّةٍ ذَاتِ بُرْدَةٍ تَبْكِي عَلَى نَجْدٍ وَتَبْلَى كَذَا وَجَدَا ؟

والثالث : استعمالها اسما موصولا بمعنى التي ، كالمثال الذي ذكره المؤلف ، والذي لسبب حكايته عن العرب للفراء ، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون اسما بمعنى حقيقة الشيء وماهيته ، تقول : ذات الإنسان أنه حيوان مفكر ، تريد أن هذه حقيقة وماهيته ، وقد استعملت في معنى نفس الشيء ؛ فقيل : هذه ذات متميزة ، وهذه ذات محدثة ، ولسبوا إليها على لفظها ؛ فقيل : هذا عيب ذاتي ، يريدون أنه راجع إلى نفس المعب وطبيعته وجبلته ، وأنكر قوم هذا الاستعمال ، وليس إنكارهم بسديد ، وارجع إلى المصباح المنير .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصلت ، وتمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى المثني المذكر المنصوب سهو ؛ لأن « الذين » اسم موصول ، وليس اسم إشارة ، والتمثيل الصحيح بقوله تعالى : (إن هذين لساحران) من الآية ٦٣ من سورة طه في قراءة من قرأ بتشديد إن .

(٤) عبارة المؤلف تميل إلى اعتبار « ذان وذين ، و « تان وتين ، مشينين حقيقة ، وهو رأى ضعيف عند المحققين من علماء العربية ، والصحيح عندهم أنها ألفاظ مبنية على ما على صورة المثني ، ووضع ذو الألف للاستعمال في حال الرفع وذو الياء للاستعمال =

ولجمع المذكر والتؤنث : أولاه ، قال تعالى : (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)^(١) ، وقال تعالى : (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي)^(٢) ، وبهونيم بقولون أولى — بالقصر ، وقد أشرت إلى هذه اللفظة بما ذكرته بعد من أن اللام لا تلتحق في لفة من مده .
ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً ، أو بعيداً .

فإن كان قريباً جىء باسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً ، ومقروناً بها التثنية جوازاً ؛ نقول : « جاءني هذا » و « جاءني ذا » ويُعلم أن هاتين التثنيتين تلتحق اسم الإشارة بما ذكرته بعد من أنها إذا لحقت لم تلتحقه لام البعد^(٣) .

وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف : إما محردة من اللام ، نحو : « ذاك » أو مقرونة بها ، نحو : « ذلك » .

في حال الجر وحال النصب ، كما وضعوا ألفاظاً مختلفة من الضمير وجعلوا لكل لفظ منها موضعاً ، نحو : أنا وأنت وهو ، للاستعمال في حال الرفع ، و « إياك » وأخواته للاستعمال في حال النصب ، وإنما قلنا إن هذا الرأي هو الصحيح لثلاثة أسباب :
الأول : أن علة البناء موجودة في أسماء الإشارة كلها .

الثاني : أن « ذان » ليس مبني على مفردة ؛ إذ لوثنى مفردة ل قيل : ذيان كما يقال في ثنية فتى : فتيان .

الثالث : أن من شرط الاسم الذي يراد تثنيته أن يقصد تنكيره كما ذكرنا في بحث المثني ، وقد علم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال من الأحوال .

(١) من الآية ٥ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٨٧ من سورة هود .

(٣) يجوز في لغة الكلام أن يفصل بين « ها » التثنية و « ام » الإشارة المجرد من الكاف بواحد من ثلاثة أشياء :

أولها : الضمير نحو قوله تعالى (ها أنتم أولاء) .

وثانيها : كاف التشبيه نحو قوله سبحانه (أمكذا هرشك) وقولهم في مثل « ما هكذا يا سعد نورد الإبل » .

وثالثها : لفظ الجملة المقم به نحو قولهم « لاها الله ذا » .

وتمتع اللام في ثلاث مسائل :

إحداها : المثنى ، تقول : ذَانِكَ ، وَتَانِكَ ، ولا يقال : « ذَانِ لِكَ » ،
ولا « تَانِ لِكَ » .

الثانية : الجمع في لغة مَنْ مَدَّةٌ ، تقول : أَوْلِيكَ ، ولا يجوز « أَوْلَاءِ لِكَ » وَمَنْ
قَصَرَهُ قَالَ : « أَوْلَى لِكَ » (١) .

الثالثة : إذا تَقَدَّمتْ عليها ها التنبية ، تقول : « هَذَاكَ » (٢) ولا يجوز
« هَذَا لِكَ » (٣) .

ص - ثُمَّ الْمَوْصُولُ ، وَهُوَ : الَّذِي ، وَالَّتِي ، وَالَّذَانِ ، وَالَّتَانِ - بِالْأَلِفِ
رَفْعًا ، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا - وَجَمْعِ الْمَذَكَّرِ : الَّذِينَ - بِالْيَاءِ مُطْلَقًا - وَالْأَلِيِّ ،
وَجَمْعِ الْمَوْنِثِ : اللَّائِي ، وَاللَّائِي ، وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَالْأَلِ
فِي وَصْفِ صَرِيحٍ أَعْيُرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ ، وَذُو فِي لُغَةِ طَبِيعٍ
وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الْأَسْتَفْهَامِيَّتَيْنِ ، وَصِلَةُ أَلِ الْوَصْفِ ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا :
إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِدًا ، وَقَدْ يُحْذَفُ

(١) قد ورد من ذلك قول الشاعر :

أَوْلَى لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةَ

وَأَهْلُ بَعْضِ الضَّلِيلِ إِلَّا أَوْلَى لِكَ ؟

(٢) قد ورد هذا قليلا جدا ، ومنه قول طرفة بن العبد البكري :

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَدْدِ

(٣) اعلم أن أسماء الإشارة تشبه الأسماء الظاهرة من وجهين :

الأول : أنها تأتي موصوفة وموصوفها ، نحو هذا الرجل عالم ، ونحو مررت بزيد هذا .

الثاني : أنها تصغر نحو ذبا ، وتيا ، وإن كان تصغيرها شاذًا وعلى نعت غير نعت

الظاهر .

نحو : (أَيُّهُمْ أَخَذَ)^(١) (وَمَا تَحَمَّلَتْ أَيْدِيهِمْ)^(٢) (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)^(٣)
 (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)^(٤) ، أَوْ ظَرَفَ أَوْ جَارًا وَتَحْمُورًا تَأْمَانٍ مُتَعَلِّقَانِ
 بِاسْتَفْرَافٍ تَحْذُوفًا

ش - الباب الرابع من أنواع المعارف : الأسماء الموصولة^(٥) ، وهي : المفقرة
 إلى صِلَةٍ وَعَائِدَةٍ^(٦) .

وهي على ضربين : خاصة ، ومشتركة .

فالخاصة « التي » للذكر ، و « التي » للمؤنث ، و « الذان » لتثنية المذكر

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه .

(٤) من الآية ٢٣ من سورة المؤمنین .

(٥) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف ؛ لأنه موضوع على أن يستعمله
 المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ، ومن أجل هذا تجزم بشرطون
 في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب ، بخلاف الجملة التي تقع صفة للنكرة ؛
 فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك ؛ فإذا قلت : « لقيت من ضربته » فإن اعتبر « من »
 موصولة كان المعنى : لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته ، وإن اعتبر
 « من » موصولة كان المعنى : لقيت شخصاً موصوفاً بكونه مضروباً لك ، فتخصص الموصول
 بالوضع ، وتخصص الموصولة طارئة .

(٦) تنقسم الموصولات انقساماً أولياً إلى قسمين : الأول الموصولات الحرفية ،
 والثاني الموصولات الاسمية .

فأما الموصولات الحرفية فيضبطها أنها وكل حرف أول مع صلته بمصدر ولم
 ينتج إلى عائد ، وعددها خمسة أحرف ، وهي أن المفتوحة المجرمة الناصبة للاسم الراجعة
 لغنم ، وأن الناصبة للفعل المضارع ، وما ، وكى ، ولو الهالة على التثنية .

و «اللَّتَان» لتثنية المؤنث ، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً^(١) ، و «الأولى» جمع المذكر ، وكذلك «الذَّيْن» وهو بالياء في أحواله كلها ، وهُدَيْلٌ^(٢) وعقيل يقولون «الدُّون»^(٣) رفعاً ، و «الذَّيْن» جرّاً ونصباً ، و «اللَّاتِي» و «اللَّاتِي» ولك فيهما إثباتُ الياء وتزكُّها .

والمشتركة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا ؛ فهذه الستة تطلقُ على

= وأما الموصولات الاسمية فهي التي تعرض المؤلف لبيانها ، وهي التي تعتبر قسماً من أقسام المعرفة ، وإنما اقتصر على ذكرها لأنه بصدد بيان المعرفة وأنواعها .

(١) ولك في نون اللذان ، واللتان ، ثلاث لغات :

الأولى : ثبوتها مكسورة مخففة كنون المثني ، وهذه اللغة أفصح اللغات ، وهي الأصل .

الثانية : ثبوت النون مكسورة مشددة ، وقرى بها في قوله تعالى : (واللذان يأنيانها منكم فأذوهما) ،

الثالثة : حذف النون ، تخفيفاً بسبب طول الموصول بالصلة والعائد ، وقد جاء على هذه اللغة قول الأخطل :

أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنْ عَمِيَ الْإِذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالَ
وقول الآخر :

* هُمَا اللَّتَا لَوْ وُلِدَتْ تَمِيمٌ *

(٢) عبارة غيره « وهُدَيْلٌ أو عقيل ، وهي عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين ؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما ، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بني عقيل ، واستعرفه قريباً جداً .

(٣) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعمى أحد بني عقيل ، وهو شاعر جاهلي :

نَحْنُ الدُّونُ صَبَّحُوا صَبَاحًا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحًا

المفرد والمثنى والجمع ، المذكور من هنا كله والمؤنث ، تقول في مَبْنٍ : « يسجنني
 مَن جَاءَكَ ، وَمَن جَاءَتْكَ ، وَمَن جَاءَكَ ، وَمَن جَاءَتْكَ ، وَمَن جَاءَكَ ، وَمَن
 جَاءَتْكَ » وتقول في « ما » لمن قال : « اشتريتُ حماراً ، أو أنا ، أو حارينِ ،
 أو أنتَ ، أو حماراً ، أو أنا » : « أجهني ما اشتريتُهُ ، وما اشتريتها ، وما اشتريتهما ،
 وما اشتريتهم »^(١) وما اشتريتهم » ، وكذلك فعلُ في البوائق .

« أَل » تكون « آل » موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح ،
 « موصولة »^(٢) ، وهو ثلاثة : اسم الفاعل كالضارب ، واسم المفعول كالضروب ،
 « الموصولة المشبهة كالحسن ؛ فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل ، أو على وصف
 كونه الأسماء كالحامدة كالمصاحب ، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى^(٣) ؛ فهي
 حرف تعريف

(١) قد عبر المؤلف عن الخبر بضمير جمع الذكور العقلاء ، وذلك غير جائز ، وقد
 تحمل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء ، وذلك كلام عجيب .
 (٢) المراد بالوصف الصريح الخالص للوصفية ، وهو الذي لم تغلب عليه الاسمية ،
 فيخرج بمجموع القيود ثلاثة أشياء ؛ الأول : الاسم الذي لا وصفية فيه كالرجل والفلام ،
 والثاني : الاسم الذي أصله وصف ثم غلبت الاسمية عليه ، مثل الأبطح والأجرع ،
 والثالث : اسم التفضيل مثل الأعلم والأكرم ، فإن آل الداخلة على هذه الأنواع الثلاثة حرف
 تعريف لا اسم موصول .

بقي أن المراد باسم الفاعل هو المروف في تعريفه وهو ما دل على ذات وحدث قام بها
 أو وقع منها ، نحو قائم وضارب ، فإن دل على ذات وحدث ثابت لها - نحو المؤمن ،
 ونحو الفائق ، و« الكافر » صار صفة مشبهة ؛ لأن هذا المعنى هو معنى الصفة المشبهة ،
 وعلى هذا يكون هذا النوع رابعاً لما يخرج بالقيود المذكورة .

(٣) في بعض النسخ « كالأفضل والأهم » .

وإنما تكون « ذو » موصولةً في لغة طيء خاصة ، تقول : « جاءني ذو قام » ، وسميع من كلام بعضهم : « لا وذو في السماء عرشه » ، وقال شاعرهم

٣١ - فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي

وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ

٣١ - هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائي ، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائي في حماسته ، وقد استشهد به الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠١) والمؤلف في توضيحه (رقم ٥١) .

اللغة : « ذو حفرت » أي : التي حفرتها ، وذو طويت ، أي التي طويتها ، وتقول : طويت البئر طيا ، إذا بنيت بالحجارة عليها ،

المعنى : إنه لاحق لسكم في ورود هذا الماء ؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدى من قبل ، وكان خاصاً بهما لا يرده غيرهما ، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيت دائرها ، فأنا أحق الناس بورودها .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب ، الماء ، اسم إن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ماء خبر إن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وماء مضاف وأب من قوله « أبي » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « وجدى » الواو حرف عطف ، وجد معطوف على أب ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبئري » الواو حرف عطف ، وبئر : إما مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً ، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً ، وبئر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ أو المعطوف على خبر إن ، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبنى على السكون في محل رفع ، فإن قدرت قوله : « بئري ذو حفرت » مبتدأ وخبراً فقد عطف الواو جملة على جملة ، أي . عطف =

= جملة المتبدا والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، وإن قدرت قوله « بئرى » معطوفا على اسم إن ، وقوله : « ذو » معطوفا على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين عاملهما واحد ، وقوله « حفرت » فعل وقاعل ، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعاث ضمير منصوب بحرف محذوف ، تقديره : وبئرى ذو حفرتها ، وذو ، الواو حرف عطف ، وذو : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق ، طويت ، فعل وقاعل ، وحملتها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق ، والعاث ضمير منصوب بطوى محذوف ، والتقدير : وبئرى ذو طويتها .

الشامد فيه : قوله « وبئرى ذو حفرت » ، وذو طويت ، حيث استعمل فيه « ذو » مرتين اسما موصولا ، بمعنى التى ؛ وذلك لأن البئر مؤنثة فى المعنى وإن لم يكن فى معظمها علامة دالة على التأنيث ؛ فهى مثل زينب وهند ومحوما من كل مؤنث من غير ناء ولا ألف .

ومثل هذا الشامد فى استعمال « ذو » اسما موصولا قول منظور بن عجم النفسى :

وَلَسْتُ بِهَاجِرٍ فِي الْفِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ

عَلَى زَادِمٍ أَبْنَى وَأَبْنَى الْبَوَاكِمَا

فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَمٍ مَا كَفَانِيَا

يريد لحي من الذى عندهم ، وكذلك قول الطائي ، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الاموية .

فَقَوْلًا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًا : هَلَمْ ؛ فَإِنَّ الْمَشْرِقَ الْفَرَائِضُ

يريد : قولا لهذا المرء الذى جاء ساعيا ، والساعى ، الذى يتولى جمع الصدقات ويعمل فى أخذها من تجب عليهم ؛ فيؤديها إلى الإمام الذى يوزعها فى مصارفها التى نص عليها الكتاب الكريم .

ومن هذه المواضع تعلم أن « ذو » تانى للفرد المذكر والمفرد المؤنث ، سواء

ولإنما تكون « ذا » موصولة بشرط أن يتقدمها « ما » الاستفهامية ، نحو :
(مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟) (١) أو « مَنْ » الاستفهامية ، نحو قوله :

٣٢ - وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةً ،
قَدْ قُدَّتْهَا لِيُقَالَ : مَنْ ذَا قَالَهَا ؟

= أكان من ذوى العقل أم لم يكن . ومعنى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على أنها تأتي بلاغظ واحد اسكل ما يطلق عليه الاسم الموصول .
(١) من الآية ٢٤ و ٣٠ من سورة النحل .

٣٢ - هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل ، من قصيدة له أولها :

رَحَلَتْ مُمِيَّةٌ غُدْوَةً أَجْمَلَهَا غَضْبِي عَلَيْكَ ، فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا ؟

وروى صدر البيت في ديوانه شعره المطبوع في فينا :

* وَغَرِيبَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ حَكِيمَةٍ *

والبيت الشاهد قد أشده المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم ٦٨) .

اللغة : « قصيدة » ، هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة ، وهي في اصطلاح العروضيين : عبارة عن جملة من الأبيات أفلها سبعة - وقيل : عشرة - سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتقان ، وقوله : « غريبة » ، أى : نادرة منقطة النظير .

الإعراب : « وقصيدة » ، الواو واررب . قصيدة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « تأتي » ، فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هي يعود على قصيدة « الملوك » ، مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله . أو في محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه « غريبة » ، صفة لقصيدة أيضاً ، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعراف من =
(١٠ - شرح قطر الندى) -

نُي : ما الذي أول ربكم؟ ومن الذي قتلنا؟

بين ما يجعل عليه شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة،
— كالمكرومين، وستدونها قوله :

— قَدَّسَ ، مَا يُعْبَادُ عَلَيْكَ إِهَارَةَ ،

أَيْتِ ، وَهَذَا تَصْدِيقٌ تَلْبِيقٌ

— الابن : لصفة خردة قبل توصف بالجملة وقد ، حرف تحقيق ، قلها ، فعل وقاطع
ومعروف ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ التي هو قصيدة ، يقال ، اللام لام التعليل ،
من : فعل مضارع مني لجهول منصوب بأن المضمرة جوازا بدل لام التعليل ،
وعلامه هي وثمة ظهيرة في آخره ، من ، اسم استهزاء مبتدأ مبني على الرفع في
محل رفع ، اسم موصول خبر المبتدأ مبني على الرفع في محل رفع أيضا ، قلها ،
قال : من ماضٍ مبني على فتح لا محصل له من الإعراب ، وقاطع ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هو يعود على ذا ، وها : ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبني على
الرفع في محل نصب ، وجملة الفعل وقاطع ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول
وجملة مبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل يقال .

شاهد فيه : قوله ، من ذا قلها ، فإنه استعمل ، ذا ، اسما موصولا بمعنى الذي ،
بعد ، من ، الاستفهامية ، وجاء له صلة هي قوله : قلها ، والعائد إلى الاسم الموصول
هو الضمير المستتر الواقع قاطعا لقال ، كما انضح من الإعراب .

وقد استشهد العلماء لمحي . ، ذا ، اسما موصولا مبروكا بما الاستفهامية بقول ليد
ابن ربيعة العامري :

أَلَا نَتَأَلَّانِ الرَّءُ مَاذَا يُحَاوِلُ ؟ أَنَحْبُ قَيْقُضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ ؟

٣٣ — هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري ، بقولها وقد خرج من سخن
هيداقه بن زياد أخي عباد بن زياد والي سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان ،
وقد أشهد المؤلف مجزء في كتابه شذور الذهب (رقم ٨٩) وألغده مرتين في كتابه
أوضح المسالك إحداهما في باب الموصول ، والثانية في باب الحال ، وألغده صغره

= وحده في ذلك الكتاب في باب أسماء الأصوات ، وألفه الاشموني في باب الموصول (رقم ١٠٤) . وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً ، وذكرنا نصه ، فارجع إليه في المواضع التي أحطناك عليها إن شئت .

الفة : د عدس ، اسم صوت يزجر به الفرس ، وربما أطلق به بعض الشعراء كلمة عدس فجعلها اسماً للفرس نفسه ، كما قال :

إِذَا حَمَلْتُ زَيْتِي عَلَى عَدَسٍ فَمَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ

د عباد ، هو عباد بن زياد ، أمنت ، أراد أنك قد صرت في مكان بعيد عن أن تنالك فيه يد عباد ، ويروى د نجوت ، ، وهذا تحمليين طليق ، أي : والذي تحمليته طليق ، يريد نفسه .

المعنى : يخاطب فرسه ويزجرها ، ويدفع عنها الخوف ، ويقول لها : لا تخافي فقد خرجنا من البلاد التي لعباد إمارة عليها ، وصرنا بمنجى منه .

الإعراب : قد اختلف الكوفيون والبصريون في إعراب هذا البيت ، فلا بد لنا من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً ، ثم نعرجه بعد ذلك على طريقة البصريين ؛ لأن بيان الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على الكوفيين يتوقف على بيان هذين الطريقين ؛ فنقول :

قال الكوفيون : د عدس ، اسم صوت مبنى على السكون لا محل له من الإعراب . ما ، نافية د لعباد ، اللام حرف جر ، وهبأد : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم د عليك ، جار ومجرور متعلق بإمارة د إمارة ، مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة د أمنت ، فعل وفاعل د وهذا ، الواو واو الحال ، ها : حرف تذييل ، ذا : اسم موصول مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع د تحمليين ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعمائد ضمير منصوب بتحمليين محذوف ، والتقدير : والذي تحمليته ، وقوله : د طليق ، خبر المبتدأ الذي هو قوله د هذا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من المخاطبة الواقعة فاعلاً لأمن .

قالوا : « وهذا » موصول مبتدأ ، و « تحملين » صلة ، و « العائد محذوف » ،
و « طليق » خبره ، والتقدير : والذي تَحْمَلِينَهُ طليقٌ .

وهذا لا دليل فيه ؛ لجواز أن يكون « ذا » للإشارة ، وهو مبتدأ ،
و « طليق » خبره ، و « تحملين » جملة حالية ، والتقدير : وهذا طليقٌ في
حالة كونه محمولا لك ، ودخول حرف التنبيه عليها بدلُ على أنها للإشارة ،
لا ، ووصولة .

فهذا خلاصة القول في تمدد الموصولات : خامتها ، ومُشترِكها .



وقال البصريون : « وهذا » الواو واو الحال أيضاً ، وما : حرف تنبيه ، وذا :
اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، تحملين ، فعل وفاعل ، والجملة في محل
نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأى سيويه الذي يجزى بحىء الحال من
المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأى الجمهور ،
ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتق ، وقوله : « طليق » ،
خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الصمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال
كما في قول الكوفيين .

الشاهد فيه : قوله ، وهذا تحملين طليق ، حيث زعم الكوفيون أن « ذا » اسم
موصول صلته قوله : « تحملين » ، لأنه لا يلزم عند اعتبار « ذا » موصولاً أن
يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين ؛ ولا يمنع من اعتباره موصولاً عدم تقدم
حرف التنبيه عليه ، وأما البصريون فقالوا : إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون
« ذا » اسم إشارة ، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه ، فإن تقدم عليه « ما » أو « من » ،
الاستفهاميتان ووجدت الصلة كان اسماً موصولاً ، وإلا فهو اسم إشارة ، وهنا تقدم
حرف التنبيه فهو اسم إشارة ، ولا يكون اسماً موصولاً ، وأما الجملة الفعلية فهي عدم
حالية على ما انضح لك من الإعراب .

فأما الصلة فهي على ضربين : جملة^(١) ، وشبه جملة ، والجملة على ضربين : اسمية ، وفعلية .

وشرطها أمران ؛ أحدهما : أن تكون خبرية ، أعني محتملة للسدق والكذب^(٢) ؛ فلا يجوز « جاء الذي أضر به » ولا « جاء الذي بعثك » إذا قصدت به الإنشاء بخلاف « جاء الذي أبوه قائم » و « جاء الذي ضربته » .

والثاني : أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول : في إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنينه ، نحو : « جاء الذي أكرمه » و « جاءت التي أكرمتها » و « جاء اللذان أكرمتهما » و « جاءت اللتان أكرمتهما » و « جاء الذين أكرمتهم » و « [جاء] اللاتي أكرمتهن »^(٣) .

(١) قد تحذف الجملة الواقعة صلة للموصول ، وهي مقصودة مرادة ، ومن ذلك قول الشاعر :

نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعُ جُجُوَ عَكَ نَمَّ وَجَهَّهُمْ إِلَيْنَا

يريد نحن الأولى عرفوا بالندحاعة والإقدام على المكروه وعدم احتمال الضيم . ومنه قولهم في المثل « بعد اللتيا واللتيا ، أي بعد اللتيا صغرت واللتيا عظمت ، فالتصغير في الأول للتحقير ، وفي الثاني للتعظيم ، وقد قال الراجز :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَاثَهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

وقد يحذف الاسم الموصول وتبقى صلته فتدل عليه وتشير إليه . وذلك نحو قول الشاعر :

فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَلَا مُتَقَارِبٍ

يريد ما الذي نلتم وما الذي نيل منكم ؛ فما نافية بدليل دخول الباء في الخبر ، وجملة « نلتم » صلة موصول محذوف ، وتقديره ما الذي نلتم ، كما ذكرنا .

(٢) وبقي مما يشترط في جملة الصلة ولم يذكره المؤلف شرطان :

الأول : أن تكون معهودة ، لأن تعريف الموصول بها ، ويجوز إبهامها في مقام التفعيم والتحويل نحو قوله تعالى (فغشيهم من اليم ما غشيهم) .

الثاني : ألا تكون مستدعية لكلام يقع قبلها ، فلا يجوز أن يقال : جاء الذي لكته خيل . لأن وضع « لكن » للاستدراك على كلام سابق .

وقد يحذف الضمة ، سواء كان مرفوعاً ، نحو قوله تعالى : (ثُمَّ لَنْفِرَنَّ مِنْكُمْ جُيُوشٌ مَدِينَةٍ مِنْهُمْ أَشَدُّ) أي الذي هو أشدُّ ، أو منصوباً ، نحو : (وَمَا تَعْلَمُ أَنْتُمْ) ، فقرأ نحو حرة والكداني وشعبة (حَمَانَةٌ) بالهاء على الأصل ، وقرأ هؤلاء محذوفها ، أو محذوفاً لإضافة كقوله تعالى : (فَأَنْصِرْ مَا أَنْتَ قَاضٍ) أي : ما أنت قاضٍ ، وقول الشاعر :

سَتَبْدَى لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا
وَبَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودْ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم (٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه .

٢٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري ، من مطلقته المشهورة التي أولها :

أَحْوَالُهُ أَطْلَالٌ يَبْرُقُ شَهْدٍ تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

اللفظة : خولة ، اسم امرأة ، أطلال ، جمع طلل ، بوزن حمل وأجمال ، والطلل هو ما بين شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها فيها ، برقة ، بضم فسكون - هي ما غلظت من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين ، تلوح ، تبدو وتظهر ، الوشم ، هو أن تغرز الإبرة في الجسد وتلد على موضعه النبلج فيصير في الجسد خضرة ، سبدي ، منظره ، من لم تزود ، أي الذي لم ترسله ليبحث عنها ، أو الذي لم تسأل عنها ، يقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشم البحث عنها .

المعنى : يقول : إن الأيام ستكلف لك ما كان مستتراً عنك ، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك البحث عنها .

الإعراب : سبدي ، فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، لك ، جار ومجرور متعلق بسبدي ، الأيام ، فاعل لسبدي ، مرفوع ، مرفوع بعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ما ، اسم موصول مفعول به لسبدي مبنى على السكون في محل نصب ، كنت ، كان : فعل ماض ناقص ، والثاء ضمير المخاطب اسم كان مبنى على الفتح في محل رفع ، جاهلاً ، خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب .

أى : ما كنت جاهلاً .

أو مخفوضاً بالحرف ، نحو قوله تعالى : (يَا كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُونَ)^(١) أى : منه^(٢) ، وقول الشاعر :

لها من الإعراب صلة الموصول ، ولعمائد ضمير مجرور محلاً بالإضافة ، والمضاف هو قوله جاهلاً ، والتقدير : ما كنت جاهلاً « ويأتيك » الواو حرف عطف ، يأتى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتى ، مبنى على الفتح في محل نصب « بالأخبار » جار ومجرور متعلق بيأتى « من » اسم موصول فاعل يأتى مبنى على السكون في محل رفع « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تزود » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من ، والعمائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود محذوف ، والتقدير : من لم تزوده .

الشاهد فيه : قوله « ما كنت جاهلاً » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذى هو ما ، وهذا العائد مجرور بالإضافة ، والمضاف هو قوله : « جاهلاً » والتقدير : الذى كنت جاهلاً .

وفيه شاهد آخر لحذف العائد ، وذلك فى قوله : « من لم تزود » حيث حذف العائد إلى الموصول الذى هو من ، وذلك العائد منصوب بالفعل الذى هو قوله : تزود ، وتقدير الكلام : ويأتيك بالأخبار الذى لم تزوده ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٢٣ من سورة المؤمنون .

(٢) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يفترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة شروط : الأول : أن يكون الاسم الموصول ، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول ، مجروراً بحرف جر أيضاً ؛ فالأول نحو أخذت فى الذى أخذت فيه ، والثانى نحو سرت فى الطريق الذى سرت فيه ، والشرط الثانى : أن يكون الحرف الذى جر العائد مائلاً الحرف الذى جر الموصول أو الموصوف لفظاً ومعنى ، والشرط الثالث : أن يكون متعلق الحرفين ابتداءً فى المادة والمعنى .

٣٥ - نُصَلِّي لِلَّذِي صَاتَ قُرَيْشٌ

وَتَعْبُدُهُ وَإِنَّ جَعْدَ الْعُمُومِ

٣٥ - لم أوف هذا البيت على لجة إلى قائل معين .

الغنة : جعد العموم ، أى أنكرك الجميع جلاله واستحقاقه لعبادة .

الغنى : يقول : لأنهم يطعمون ربهم ، ويقومون بواجباتهم ، ويؤدون ما عليهم من الحقوق ، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى ، ولا يمنهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائه .

الإعراب : وصل ، فعل مضارع ، وفاطمة ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، للذى اللام حرف جر ، والذى : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله نصل ، صلت ، صل : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، قریش ، فاعل صلى ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذى ، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف بمرور بحرف جر محذوف أيضاً ، والتقدير : للذى صلت قریش له ، ونعبد ، الواو حرف عطف ، نمد ، فعل مضارع ، وفاطمة ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير نحن ، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لتعبد ، مبنى على الضم في محل نصب ، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصل ، وإن ، الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم يهزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، جعد ، فعل ماض ، فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، العموم ، فاعل جعد ، مرفوع وعلاوة رفعة الضمة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه ما قبل أداة الشرط ، وتقديره : إن جعد العموم فإنما نعبد ، وجملة الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : إن أقر العموم عبدناه وإن جعد العموم عبدناه .

الناهد فيه : قوله ، والذى صلت قریش ، حيث حذف من جملة الصلة التى هى قوله ، صلت قریش ، العائد إلى الاسم الموصول ، وهو قوله ، الذى ، المجرور محلا باللام ، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر ، وأنت إذا نظرت متأملا في هذا الناهد بينك أن حرف الجر المحذوف الذى يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذى يجر الاسم

أى : نصلى للذى صلت له قريش .

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر .

وشبهه الجملة ثلاثة أشياء : الظرف ، نحو : « الذى عندك » والجار والمجرور ، نحو « الذى فى الدار » والصفة الصريحة ، وذلك فى صلة أل ، وقد تقدم شرحه .

وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين^(١) ؛ فلا يجوز : « جاء

= الموصول فى لفظه ومعناه ، ألا ترى أن التقدير : نصلى للذى صلت له قريش ؛ فالجار للضمير اللام ، وهى مثل الجار للذى لفظاً ومعنى ، ومتعلق اللام هو صلت وهى الفعل مماثل لنصلى مادة ومعنى .

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول — إذا كان ذلك العائد مجروراً بحرف جر — إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى ، وتماثل مع ذلك متعلقهما مادة ومعنى ، فإن اختلف لفظ الحرفين ، أو معناهما ، أو اختلفت مادة المتعلقين أو معناهما ؛ لم يجز الحذف .

هذا ، وقد أجاز ابن مالك فى شرح الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر ، إذا وقع بعد الصلة مثله ، ومثل له بقول الشاعر .

لَوْ أَنَّ مَا عَالَجَتْ لَيْنَ فُؤَادِهَا فَقَسَا اسْتُلِينِ بِهِ لَلآنَ الْجَنْدَلُ

يريد لو أن ما عالجت به لئن فؤادها فقسا استلين به الجنادل الآن ؛ لحذف « به » الأول وهو العائد ، وعامله لوجود مثله بعد الصلة وهو به فى قوله : « استلين به » ، ولكن غير ابن مالك لا يجيزون ذلك ، ويعتبرونه من الضرورات .

(١) الظرف التام هو : الذى يكون تعلقه بالكون العام مؤدياً لمعنى تام ، والظرف الناقص هو : الذى يكون تعلقه بالكون العام غير مؤدى لمعنى ذى فائدة ، وهذا كلام يحتاج إلى أن نوضعه لك ، فاعلم أولاً أن الكون هو الحدث ؛ فالأكل كون ، والشرب كون ، والنوم كون ، ثم اعلم ثانياً أن الكون ينقسم إلى قسمين : عام ، وخاص ، فالكون العام مثل الوجود ، ومعنى عمومته أنه لا يخلو عنه فى وقت من الأوقات شيء ما ، أليس ترى أن كل شيء فهو موجود فى كل وقت ، وأما الكون =

الذى بك ، ولا ، جاء الذى أمس ، لنقصانها ، وحكى الكسائى « نَزَلْنَا النَّزْلَ
الذى البارحة ، أى : الذى نَزَلْنَاهُ البارحة ، وهو شاذ .

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلةً كانا معطوفين بضمٍ محذوفٍ وجوباً ،
تقديره استغفر ، والضمير الذى كان مسقطاً فى الفعل انتقلَ منه إليهما .

•••

ص — ثم ذو أداة وهى أن عند التحليل وسيبويه لا اللام وحدها ،
حلاقاً للأخفش ، وتكون لهذه نحو : (فى زجاجة الزجاجة) و « جاء القاضى ،
أو لجنس كـ « أفلك للناس الديكار والدرهم ، (وجعلنا من الماء كل شئ
حى) أو لا شئ فى أفراد نمو : (وخلق الإنسان ضميماً) أو صفاته نمو :
« زبد الرجل » .

ش — النوع الخامس من أنواع المعارف : ذو الأداة ، نحو : الفرس والذلام .

والشهور بين النحويين أن المعروف « أل » عند التحليل ، واللام وحدها
عند سيبويه^(١) ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان ، والثانى عن بقية

— الخامس فهو ما يكون صفة لبعض الأشياء فى بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة
والقراءة ، فإذا أردت أن تعرف ما هو تام من الظرف فهاته مع الكون للام فإن وجدت
أنه يفيد فائدة فاعلم أنه تام ، مثل قولك : جاء الذى عندك ، ألا ترى أنك لو قدرته .
جاء الذى وجد عندك ، أفاد ، ولو قلت : جاء الذى أمس ، لم يكن تاماً فإنك لو قدرته
جاء الذى وجد أمس ، لم يفد فائدة بصح أن نقصد من الكلام ، لأنك تعلم من غير حاجة
إلى إخبار مخبر — أن كل شئ فهو موجود أمس .

(١) هذا الذى ذكره الشارح هنا غير ما ذكره فى المتن ، وما ذكره هنا هو
المعروف عند النحاة عن سيبويه ، ولذلك اضطرت العلامة السجاسى أن يكتب على عبارة
المتن ما نصه : « أى فى أحد قوليه ، وقوله الآخر أنها اللام وحدها ، وهو المشهور
عند النحاة عن سيبويه ، وأقول . فإن مقام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن كيسان »

وتنقسم «أل» المرفقة إلى ثلاثة أسام ؛ وذلك أنها إما لتعريف العهد ، أو لتعريف الجنس ، أو للاستفراق .

فأما التي لتعريف العهد فتقسم قسمين ، لأن العهد إما ذكرى ، وإما ذهني ، فالأول كقولك « اشتريت فرساً » ثم بت الفرس « أى : بت الفرس المذكور ، ولو قلت « ثم بت فرساً » لسكان غير الفرس الأول ، قال الله تعالى : (مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ، الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ، الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْوَبٌ دُرِّيٌّ)^(١) والثاني كقولك « جاء القاضي » إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاص .

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك : « الرجل أفضل من المرأة » إذا لم يرد [به] رجلا بعينه ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء ؛ لأن الواقع بخلافه ، وكذلك [قولك] « أهلك للناس الدينار والدرهم » ، وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)^(٢) ، وأل هذه هي التي يُعبرُ عنها بالجنسية ، ويُعبر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية ، وبالتي لبيان الحقيقة .

وأما التي للاستفراق فعمل قسمين^(٣) ؛ لأن الاستفراق إما أن يكون باعتبار

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(٣) الفرق بين أل التي للاستفراق وأل التي لبيان الحقيقة أن أل التي للاستفراق

يجوز الاستثناء من مدخولها ، نحو قوله تعالى : (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ،

ثم رددناه أسفل سافلين ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ، وأما أل التي لبيان

الحقيقة فلا يجوز الاستثناء من مدخولها ، وبالمعنى ذلك أن أل التي لبيان الحقيقة

ينظر في مدخولها إلى حقيقة وماهية لا إلى الأفراد التي تطلق عليها ، وأما الاستفراق

حقيقة الأفراد ، أو باعتبار صفات الأفراد ، فالأول نحو : (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)^(١) أى كل واحد من جنس الإنسان ضعيف ، والثانى نحو قولك : « أَنْتَ الرَّجُلُ » أى الجامع لصفات الرجال المحمودة .

وضابطُ الأولى : أن يصح حُلُولُ « كلِّ » محلها على جهة الحقيقة ، فإنه لو قيل : « وخلق كل إنسان ضعيفاً » لصح ذلك على جهة الحقيقة .

وضابطُ الثانية : أن يصح حلولُ « كلِّ » محلها على جهة المجاز ، فإنه لو قيل : « أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ » لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام : « كُلُّهُ لِلصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا »^(٢) ، وقول الشاعر :

٣٦ - لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ

= فينظر في مدخولها إلى الأفراد ، والاستثناء إنما هو إخراج فرد من أفراد ، فالأدلة له على الأفراد كيف يخرج منه فرد ؟

(١) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٢) قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأبي سفيان ، وكان أبو سفيان قد جاء ؛ فاستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فحجبه النبي برهة ثم أذن له ، فلما دخل قال : ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجاهلتمتين . ففسان له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا سفيان أنت كما قيل : « كل الصيد في جوف الفرا » . معناه إذا أنا حجبتك لم يعترض أحد على حجبه ، وهو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال ٢ / ٦٩ بولاق) ، والجاهلتمتان : جانب الوادى .

٣٦ - هذا البيت لأبي نواس - بضم النون وفتح الواو مخففة - واسمه الحسن بن هانئ ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، والمؤلف لم يذكر البيت هنا للاستشهاد به على شيء من ذلك ، وإنما ساقه مساق الاستشهاد بمعناه ، كما هو ظاهر ، والمعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم وتؤخذ عن غيرهم اللواتي وعن غير العرب .

ص - وَإِذَالَ اللَّامِ مِيَا لَفَةً حَمْرِيَّةً .

ش - لَفَةً حَمْرٍ إِذَالَ لَامِ أَلِ مِيَا ، وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلِقْتِهِمْ ،
إِذْ قَالَ : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْهِيَاكُمْ فِي أَمْتَفْرِ » [وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٣٧ ذِكُّ حَمِيلِي وَذُو بُوَاصِلِي بَرِي وَرَائِي بِأَمْهِيَاكُمْ وَأَمْهِيَاكُمْ]

المعنى : إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في
الشيء من كافة في رجل واحد .

إذالة : ، ليس ، فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، على الله ، جار
ومجرور متعلق بقوله مستنكر الآتي ، بمستنكر ، الباء حرف جر زائد ، مستنكر :
خبر ليس تقدم على اسمها ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقصورة على آخره ، منع
من ظهورها إذ حال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، أن ، حرف مصدري ونصب
، يجمع ، فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر
فيه جواراً تقديره هو يعود على الله تعالى ، العالم ، مفعول به ليجمع ، منصوب وعلامة
نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في أويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر
عن خبرها ، وتقدير الكلام : ليس جمع الله العالم في واحد بمستنكر على الله ، وقوله :
في واحد ، جار ومجرور متعلق بيجمع .

٣٧ - قد أشهد جماعة منهم الأشموني (ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه في إلفاد
المؤانف ، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين ، وقد نسبته ابن بري إلى بجير بن عنة الطائي ،
والصواب في إلفاده هكذا :

وَإِنْ مَوْلَايَ ذُو يَمَانِي لَأِحْنَةٌ هِنْدَةٌ وَلَا جَرِمَةٌ

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَدِرٍ بَرِي وَرَائِي بِأَمْهِيَاكُمْ وَأَمْهِيَاكُمْ

وأت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز
البيت الثاني ، هذا ، والبيت الشاهد كله ساقط من بعض نسخ الشرح .

اللفظة ، مولاى ، أراد به الناصر والمعين ، ذو يمانين ، أى الذى يمانتين
، إحنة ، هى الحقد ، جرمة ، بفتح الجيم وكرر الراء - الجرهم والجيم

« با مسهم » أراد بالسهم « وامسليه » أراد السلية ، وهي - بفتح السين وكسر اللام -
الواحدة من السلم بفتح فكسر - أو السلام - بزنة رجال - وهي الحجارة الصلبة .
المعنى : يقول : إن الذي أتوقع منه النصر والمعونة هو من يمانيني إذا بدر مني
ما يستوجب العتاب ؛ لأن المودة تبقى ما بقي العتاب . ولكن على أن يكون العتاب
سياً في نقاء الصدر وذهاب دواعي الحقد ، ولا يكون مأثماً قطع أواصر الألفة ؛ فهذا
الذي أمل منه الانتصار لي ، والدفاع عني ، وهو الذي أستند إليه في قتال الأعداء .
الإعراب : مع أننا بينا صواب الرواية سنعرب ما رواه المؤلف . فنقول :

« ذاك » ، ذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والكاف حرف
خطاب « خليلي » ، خليل : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و خليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه
مبني على السكون في محل جر « وذو » ، الواو حرف عطف ، ذو : اسم موصول
مطوف على خليلي . مبني على السكون في محل رفع « يواصلني » ، يواصل : فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو ، والنون للوقاية ، والياء
مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من القول والفاعل والمفعول لا محل
لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو ذو ويرى ، فعل مضارع مرفوع بضمه
مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
« ورائي » ، وراء : ظرف مكان متعلق بيري ، منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه
فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، و وراء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه
« بامسهم » ، جار ومحرور متعلق بيري ، « وامسليه » ، الواو حرف عطف ، امسليه :
مطوف على امسهم ، والمطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
وإنما سكن هنا لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بامسهم وامسليه » ، فإنه إنما أراد « بالسهم والسلية » ، فاستعمل
« أم » ، حرفاً دالاً على التعريف مثل « آل » ، وهذه لفظة جماعة من العرب هم حمير ، وقد
نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : « ليس من أمير أمصيام في امسفر » ،
يريد « ليس من البر الصيام في السفر » ، و « أم » ، الحيرية هذه تدل على كل ما تدل عليه
« آل » ، التي يستعملها جمهور العرب بغير فرق من حيث المعنى .

ص - - وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ يَمَّا ذُكِرَ ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ،
إِلَّا أُضَافَ إِلَى الصَّيْرِ فَكَالْعَلَمِ .

ش - النوع السادس من العارف : ما أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْمُحْسَنَةِ
لِدَكْوَةِ ، مَحْوٍ : « غَلَامِي ، وَغُلَامٌ زَيْدٌ ، وَغُلَامٌ هَذَا ، وَغُلَامٌ الَّذِي فِي الدَّارِ ،
وَغُلَامٌ الْقَاضِي » .

وَرُتِبَتْهُ فِي التَّمْرِيفِ كَرْتَبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ : فَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ فِي رَتَبَةِ الْعَلَمِ ،
وَالْمُضَافُ إِلَى الْإِشَارَةِ فِي رَتَبَةِ الْإِشَارَةِ ، وَكَذَا الْبَقِي ، إِلَّا الْمُضَافُ إِلَى الْمَضْمَرِ ؛ فَلَيْسَ
فِي رَتَبَةِ الْمَضْمَرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي رَتَبَةِ الْعَلَمِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : « مَرَّرْتُ زَيْدًا صَاحِبِكَ » فَحَصَفَ الْعَلَمُ بِالْأَسْمِ
الْمُضَافِ إِلَى الْمَضْمَرِ ؛ فَلَوْ كَانَ فِي رَتَبَةِ الْمَضْمَرِ لَكَانَتِ الْعِنْفَةُ أَعْرَافَ مِنَ الْمَوْصُوفِ ،
وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ .

• • •

ص - باب : الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ ، كَ « اللَّهُ رَبُّنَا » وَ « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » .

ش - الْمُبْتَدَأُ هُوَ « الْأَسْمُ الْجُرْدُ » عَنِ الْعَوَامِلِ الْإِظْفِيَّةِ لِلْإِسْنَادِ .

« الْأَسْمُ » جِنْسٌ يَشْمَلُ الصَّرِيحَ كَرَبِيدٍ فِي نَحْوِ : « زَيْدٌ قَاتِمٌ » ، وَالْمُؤَوَّلَ بِهِ

نَحْوِ : (وَأَنْ تَصُومُوا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (١) ؛ فَإِنَّهُ مُبْتَدَأٌ

مُخْبَرٌ عَنْهُ بِخَبَرٍ .

وَخَرَجَ : « الْمَجْرَدُ » مَحْوٍ : « زَيْدٌ » فِي « كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّدْ مِنَ

الْعَوَامِلِ الْإِظْفِيَّةِ ، وَمَحْوُ قَوْلِكَ فِي الْعِدَّةِ : وَاحِدٌ ، ائْتَانٌ ، ثَلَاثَةٌ ؛ فَإِنَّهَا وَإِنْ

تَجَرَّدَتْ لَسَكَنَ لَا إِسْنَادَ فِيهَا .

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٨٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

ودخل تحت قولنا : « للاسناد » ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده ،
نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده ، نحو : « أقامَ
الزَيْدَانِ » (١) .

والخبر هو : « المُسْنَدُ الَّذِي نَتَمُّ بِهِ مَعَ الْمَبْتَدَأِ فَائِدَةٌ » .

نخرج بقولي « المسند » الفاعل في نحو : « أقامَ الزَيْدَانِ » فإنه وإن تمت به مع
المبتدأ الفائدة ، لكنه مسندٌ إليه ، لا مُسْنَدٌ ، وبقولي « مع المبتدأ » نحو : « قام » في
قولك « قام زيد » .

وحكم المبتدأ والخبر الرفع .

ص - وَيَقَعُ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ ، نَحْوُ : « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ »
(أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ) وَ (أَعْبَدُوا مُؤْمِنِينَ خَيْرًا مِنْ مُشْرِكٍ) وَ « تَحْسُ صَلَوَاتِ
كُتُبِنَ اللَّهِ » .

ش - الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، لا نَكْرَةً ؛ لأن النكرة مجهولة

(١) يؤخذ من كلام المؤلف أن المبتدأ بنوعيه يجب فيه أن يكون مجرداً من العوامل
اللفظية ، فإنه جعل الاسم ، جنساً في التعريف و « مجرد - إلخ » فصلاً أول ، و « الإسناد ،
فصلاً ثانياً ، والمراد بالعوامل الأدوات التي تعمل فيما بعدها كما الحجازية وليس وحرف
الجر وغير ذلك ، فإذا قلت : « ما قام زيد » فإذا جعلت « ما » نافية موهلة لم تكن من
العوامل ؛ فيكون « قائم » مبتدأ ، لأنه مجرد عن العوامل اللفظية إذ لا عمل لها فيه ، وإن
جعلت « ما » حجازية لم يكن قولك « قائم » مبتدأ ، ولكنه يكون اسم ما الحجازية ، ويكون
زيد ، فاعلاً بقائم سد مسد خبر ما الحجازية ، ومن هذا التقرير تعلم أن الفاعل الذي يسد
سد الخبر لا يختص بالمبتدأ بل يكون مع أسماء النواسخ أيضاً .

غالباً ، والحكم على المجهول لا يفيد^(١) ، ويجوز أن يكون نكرةً إن كان عاماً
أو خاصاً ؛ فالأول كقولك : « مارجلٌ في الدار » ، وكقوله تعالى : (أإنه

(١) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ كأنه لا يجوز
أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ ، من قبل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه ،
والنكرة مبهولة غالباً ، وكل واحد من الفعل والخبر حكم ، والحكم على المجهول لا يفيد ،
ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة ؛ ولم يجزوا أن يكون
المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي ذكر بحملها المؤلف .

ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل : أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه ، بخلاف
المبتدأ مع الخبر ؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ، والنكرة تصير بتقديم حكمها
عليها في حكم المنصوص قبل الحكم ، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم
المنصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة ، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة لأن
القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى
كلام المنكلم حتى يعرف الحكم بمد معرفة المحكوم عليه ؛ فإذا تقدم الحكم كان السامع
مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه ؛ ليعرف المحكوم عليه ولو بالنوع ، فافهم ذلك وتمسك به .
فإن قلت : فإن هذا الكلام يقتضى أن يجوز وقوع النكرة مبتدأ بغير مسوغ إذا تقدم
خبرها عليها ، سواء أكان الخبر المتقدم مختصاً أم لم يكن ، كأن تقول : عند رجل كتاب ،
فهذا خبر متقدم غير مختص ، وقد قال العلماء : إنه عند تقدم الخبر على المبتدأ النكرة يجب
أن يكون الخبر مختصاً كأن تقول : عندي كتاب ، أو عند محمد كتاب ، فلم يكن تقديم الحكم
مفيداً على إطلاق الكلام .

فالجواب عن ذلك : أنه ما عدا وقوع الفاعل نكرة مطلقاً لأن الفعل الواجب التقدم إنما
وضع ليسند إلى غيره . فإذا نطقت بالفعل نطلع السامع إلى معرفة الاسم الذي يسند إليه هذا
الفعل ، أما الاسم فقد وضع ليصح وقوعه مسنداً أو مسنداً إليه ، فإذا نطقت باسم لم يبد
السامع أتريد أن تسند إليه غيره أم تريد أن تسنده إلى غيره ، فافترق وضع الفعل عن وضع
الاسم ، فاختلف الحكم لذلك .

مَعَ اللَّهِ (١) فالمبتدأ فيهما عام ؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام ، والثاني كقوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ) (٢) ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « خَمْسٌ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » فالمبتدأ فيهما خاص ؛ لكونه موصوفاً في الآية ، ومضافاً في الحديث .

وقد ذكر بعض النحاة لتسوية الابتداء بالنكرة صوراً ، وأنهاها بعض المتأخرين إلى ثيِّفٍ وثلاثين موضعاً ، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والموم ، فليتأمل ذلك .

ص - والخبر جملة لها رابط ، كـ « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » ، و (لِبَاسٌ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) و (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) ، و « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » إلا في نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) .

ش - أى : ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابطٍ من رَوَابِطِ أَرْبَعَةٍ : أحدها : الضمير ، وهو الأصل في الرِّبْطِ (٣) ، كقولك : « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » فزيد : مبتدأ أول ، وأبوه : مبتدأ ثان ، والهاء مضاف إليه ، وقائم : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما للضمير .

(١) من كل آية من الآيات ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٣) الضمير الرابط إما أن يكون مرفوعاً ، وإما أن يكون منصوباً بفعل أو بوصف وإما أن يكون مجروراً بإضافة اسم فاعل إليه أو بحرف جر ، فأما المرفوع فلا يجوز حذفه أصلاً ، نحو قولك الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وأما المنصوب فيجوز حذفه بشرطين ؛ الأول أن يكون معلوماً ، والثاني أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً ، فالمنصوب بالفعل نحو قول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ

برفع كله على أنه مبتدأ ، والتقدير : كله لم أصنعه ، والمنصوب بالوصف نحو قول الشاعر :

وَقَالُوا : تَعْرِفُنَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِثِّي ، وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِثِّي أَنَا عَارِفٌ =

الثاني الإشارة ، كقوله تعالى : (وَ لِبَاسٍ لِّلنَّفْسِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١) فلباس : مبتدأ ، والنفسى : مضاف إليه ، وذلك : مبتدأ ثانٍ ، وخير : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني ، خبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الإشارة .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، نحو : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)^(٢) ؛ فالحاقة : مبتدأ أول ، وما : مبتدأ ثانٍ ، والحاقة : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما إعادة لمبتدأ بلفظه .

الرابع : للمعموم ، نحو : « زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ » فزيد : مبتدأ ، ونعم الرجل : جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما المعموم ، وذلك لأن أل في « الرجل » للمعموم ، وزيد : فإد من أوردته ؛ فدخل في المعموم ؛ لحصل الربط .

وهذا كما إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى ؛ فإن كانت كذلك لم ينتج إلى المبتدأ ، كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)^(٣) فهو : مبتدأ ، والله أحد : مبتدأ وخبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، وهي مرتبطة به ؛ لأنها نفس

في التقديم ؛ أما عارفه . ولهذا ضمير محلان ، وأما المجرور فيجوز حذفه إن كان مجروراً باسم فاعل كالبيت السابق ، أو بحرف جر دال على تبيين أو ظرفية .

(١) من الآية ١٦ من سورة الاعراف . (٢) الآيتان ١ و ٢ من سورة الحاقة . (٣) الآية ١ من سورة الإخلاص (التوحيد) (الصد) وفي هذه الآية إعرابان : أحدهما مبنى على اعتباره هو ، ضمير القصة والشأن ، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره ، وكأنه قيل : الشأن الذي يختلف فيه هو الله أحد .

والثاني مبنى على اعتباره هو ، ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية الكريمة ، فإن المشركين طلبوا إلى الرسول عليه السلام أن يصف لهم ربه ، فنزلت هذه السورة ؛ فالضمير راجع إلى المفلوب معرفته ، وكأنه قيل الذي تريدون وصفه : الله ، وعلى هذا يكون هو ، ضميراً منفصلاً مبتدأ ، والله ، خبر المبتدأ ، وهو أحد ، خبر ثانٍ أو بدل من لفظ الجلالة ، والخبر - على هذا الوجه - مفرد ، لاجلة .

في المعنى ؛ لأن « هو » بمعنى الشأن ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ
أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

ص - وَظَرْفًا مَنْصُوبًا ، نَحْوُ : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) وَجَارًا وَجَرُورًا ،
كَ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، وَتَعَلُّقُهُمَا بِمُسْتَقَرٍّ أَوْ اسْتَقَرٍّ مَحذُوفَيْنِ .

ش - أَى : وَيَقَعُ الْخَبْرُ ظَرْفًا مَنْصُوبًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ
مِنْكُمْ) (١) ، وَجَارًا وَجَرُورًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٢)
وَمَا حِينَئِذٍ مُتَعَلِّقَانِ بِمَحذُوفٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ مُسْتَقَرٌّ أَوْ اسْتَقَرٌّ ، وَالْأَوَّلُ اخْتِيَارُ جَمْهُورِ
الْبَصْرِيِّينَ ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ الْخَبْرُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْخَبْرِ أَنْ يَكُونَ
اسْمًا مَفْرَدًا ، وَالثَّانِي اخْتِيَارُ الْأَخْفَشِ ، وَالْفَارِسِيِّ ، وَالزَّمَخْشَرِيِّ ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ
الْمَحذُوفَ عَامِلٌ النِّسْبِ فِي لَفْظِ الظَّرْفِ وَمَحَلُّ الْجَارِ وَالْجَرُورِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَامِلِ
أَنْ يَكُونَ فِعْلًا (٣) .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٥٢ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ . (٢) الْآيَةُ ٢ مِنْ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ .
(٣) قَدْ اخْتَلَفَ تَرْجِيحُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ ، فَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى تَرْجِيحِ تَقْدِيرِ
الْمُتَعَلِّقِ بِاسْمِ فَاعِلٍ ، وَذَكَرَ لِتَرْجِيحِهِ أَرْبَعَةَ أَوْجُهٍ :
الْأَوَّلُ : أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ ذِكْرُ الْخَبْرِ ظَرْفًا وَذَكَرَ مَعَهُ اسْمُ الْفَاعِلِ نَحْوَ
قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزٌّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ أَدَى مُحِبُّوْحَةِ الْهُونِ كَأَنْ

الثَّانِي : أَنَّ هَذَا الْمُتَعَلِّقَ خَبْرٌ . وَالْأَصْلُ فِي الْخَبْرِ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مَفْرَدٌ ،
تَقْدِيرُهُ تَقْدِيرُ مَا هُوَ الْأَصْلُ ، وَهُوَ أَوَّلِي .

ص - وَلَا يُخْبِرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الدَّاتِ ، وَ هِ التَّيْلَةَ الْهَلَالَ ، مُتَأَوَّلٌ .

ش - ينقسم للظرف إلى : زمانى ، ومكانى ، والمبتدأ إلى : جوهر ، كزبد وعمر و ، وعراض كالتيام والقعود ، فإن كان الظرف مكانياً صح الإخبار به عن الجوهر والعراض ، تقول : « زَبَدٌ أَمَّاكَ ، والخيرُ أَمَّاكَ » وإن كان زمانياً صح الإخبار به عن العراض دون الجوهر^(١) ؛ تقول « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » ولا يجوز « زَبَدٌ الْيَوْمَ » ؛ فإن وُجِدَ فِي كَلَامِهِمْ مَا ظَاهِرُهُ ذَلِكَ وَجَبَ تَأْوِيلُهُ ، كقولهم : « اللَّيْلَةُ الْهَلَالَ »^(٢) فقد حذفت مضاف ، والتقدير : الليلة طلوع الهلال .

الثالث : أن تقدير اسم الفاعل مفعول عن تقدير آخر . أما تقدير الفعل فإنه مفقود لتقدير آخر ، وهذا من على سابقه .

الرابع : أن تقدير اسم الفاعل قد يتمين في بعض المواضع كما إذا وقع بعد أما نحو « أما معك فزيد » .

ويرجع الرضى كونه فعلاً ، وقد ذكر في ترجمته وجوها منها ما ذكره الشارح من أنه عامل والأصل في العمل للأفعال ، ومنها أنه قد يتمين تقدير الفعل كما في الصلة فإن صلة الموصول لا تكون إلا جملة ، فتقديره في غيرها يكون من باب طرد الباب على حالة واحدة .

قال ابن هشام في معنى اليب : والحق عندي أنه لا يرجع تقديره أصلاً ولا فعلاً ، بل بحسب المعنى ، وإن جهلت المعنى فقد الوصف لأنه صالح للأزمة كلها وإن كان حقيقة في الحال ، اه تصرف .

(١) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات ، ولا يقع صفته . ولا يكون حالاً منه ، سواء أكان اسم الزمان منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بنى ؛ فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال ، أم كان متصرفاً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالبة أو تابعاً للوصف ، فاسم الزمان أعم من الظرف الزمانى ، لأن اسم الظرف خاص بما يكون منصوباً على الظرفية .

(٢) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي - وقد أخرج بمقتل

أبيه - « الْيَوْمَ خَمْرٌ ، وَغَدًا أَسْرٌ ، يَرِيدُ الْيَوْمَ شَرْبَ خَمْرٍ ، وَمِثْلَهُ قَوْلُهُمْ : الرُّطْبُ الْيَوْمَ خَمْرٌ »

ص - وَيُعْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ وَصَفٍ مُسْتَعْمِدٍ عَلَى اسْتِغْنَاءِ أَوْ نَفْيٍ ، نَحْوُ :
« أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلَمَى » وَ« مَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ » .

ش - إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ وَمَعْنَاهُ مُعْتَمِدًا عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِغْنَاءٍ ، اسْتَعْنَى بِمَرْفُوعِهِ عَنِ
الْخَبَرِ ، تَقُولُ : « أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ » وَ« مَا قَاتِمُ الزَّيْدَانَ » ؛ فَالزَّيْدَانُ : فَاعِلٌ بِالْوَصْفِ ،
وَالكَلَامُ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ هُنَا فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى :
أَيُقَوْمُ الزَّيْدَانَ ، وَمَا يَقَوْمُ الزَّيْدَانِ ؟ وَالْفِعْلُ لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ ، فَكَذَلِكَ
مَا كَانَ فِي مَوْضِعِهِ .

= ربيع ، وقولهم : الورد أيار ، يريدون طلوع الرطب في شهرى ربيع ، وظهور الورد
في أيار ، وكذلك قول رجل من ضبة ، ويقال : القائل هو قيس بن حصين الحارثي .

أَكَلٌ عَامٍ نَعَمٌ نَحْوُونَهُ يُبَلِّغُهُ قَوْمٌ وَتَذْتَجُونَهُ

وقول امرئ القيس أيضاً ، اليوم قحاف ، وغدا نقاف ، والقحاف : جمع قحف ، وهو
إناء يشرب فيه ، والنقاف : أراد به الحرب وتحطيم الروس ، وهذا بمعنى كلامه الأول ،
وتقديره : اليوم شرب في قحاف ، وغدا تحطيم روس في قتال .

واعلم أن الأصل هو ألا يخبر باسم الزمان عن المبتدأ الدال على الذات بسبب أن الشأن
في الأسماء الدالة على الذوات أن يكون وجودها مستمرا في جميع الأزمنة ، فالإخبار عنها
باسم الزمان الدال على حصة معينة منه يكون تخصيصاً للذات بالوجود في زمن خاص مع
أن وجودها حاصل في غير هذا الزمان مثل حصواتها فيه . وهذا لا يجوز لأنه لا يفيد السامع
شيئاً لم يكن يعلمه .

ثم اعلم أن المدار في تجويز ذلك الإخبار هو حصول فائدة لم يكن يعلمها المخاطب ، وقد
وضع العلماء ضابطاً لحصول الفائدة تيسيراً على المبتدئين ، وحاصل هذا الضابط أن يكون
المبتدأ عاماً - أى دالاً على متعدد - والخبر خاصاً ، نحو : نحن في شهر ربيع ، أو : نحن في
زمان طيب ، أو : مبارك .

ومن هذا التعليل تفهم السر في جواز الإخبار باسم المسكان عن اسم الذات وعن اسم
الغنى ، كما تعلم السر في جواز الإخبار بالزمان عن المعنى .

وإنما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم أنه لا فرق بين مكون الوصف رافضاً
لفاعل ، أو للنائب عن الفاعل .

ومن شواهد اللحن قوله :

٣٨ - حَابِلٌ وَأَوْفٍ بِمَهْدَى انْتِمَاءً إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى بَنٍ أَقَاطِعُ

٣٨ - لم أقب لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . وقد استشهد به من المصنفين
الاشعوري (رقم ١٣٠) والمزاني في أوضحه (رقم ٦٤) وفي الشذور (رقم ٨٤) وشرحناه
في كل هذه المواضع . وسيأتي التوافق الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا الكتاب في
السلام على أعمال اسم الفاعل .

اللقية : و ا ف ، اسم فاعل من الوفاء ، وفعله وفي بنى ، مثل وعى يعى . ومن باب
ضرب يضرب ، والوفاء : أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك . وحرماً
على أعدائه . أقاطع ، فعل مضارع من المقاطعة . وهي الهجر .
المعنى : يقول اصدقاءك له : إنكما إن لم تكونا لي على من أجمره وأقطع حبل مودة
فإنكما لا تكونان قد فتنا بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة .

الإعراب : ح ل ي ل ، منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها
تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديرًا لأنه مثني ، و خ ل ي ل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ،
مبنى على الفتح في محل جر ، وأصله الأول يا خليلان لي ، لحذفت النون للإضافة . ثم حذفت
اللام للتخفيف ، ثم تغير حرف إعرابه ، لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب ، وهذا قبل
الإضافة من نوع النكرة المقصودة ، كما هو ظاهر ما ، حرف نفي ، مبنى على السكون
لا محل له من الإعراب ، و ا ف ، مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة
للتخلص من الزيادة الساكنين ، بهدى ، الباء حرف جر ، وعهد : مجرور بالياء ، وعلامة
جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ،
وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، أنتما ، ضمير منفصل
فاعل بواف الذي وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ ، إذا ، ظرف لما يستقبل
من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، لم ، حرف نفي وجزم وقلب ، تكونا ، فعل
مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون من

ومن شواهد الاستفهام قوله :

٣٩ - أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَى أُمٌ نَوَوًا ظَمْنَا ؟

إِن يَطْمَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّن قَطْنَا

= على السكون في محل رفع دلى ، جار ومجرور متعلق بتكون د على ، حرف جر د من ، اسم موصول : مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، خبر تكون د أقاطع ، فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول وهو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع ، محذوف ، والتقدير : على من أقاطعه ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما واف بعمدى أنتما .

الشاهد فيه : قوله : د ما واف أنتما ، حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله أنتما عن خبر المبتدأ الذي هو قوله واف ، لتكون هذا المبتدأ وصفا - أى : اسم فاعل - معتمداً على حرف النفي الذي هو د ما .

٣٩ - وهذا الشاهد مما لم تيسر لنا معرفة قائله ، وقد أشده جماعة من المؤلفين منهم الأشموني (ش ١٣٤) والمؤلف في أوجهه (رقم ٦٥) وفي شذور الذهب (رقم ٦٥) وقد شرحناه في هذه المواضع ، وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب .

اللغة : د قاطن ، اسم فاعل فعلة قطن - من باب قعد - إذا أقام ، وتقول : قطن بالمكان يقطن ، إذا لم يفارقه د ظمنا ، هو هنا بفتح الظاء والدين ، وهو الارتجال ومفارقة الديار .

المعنى : يستفسر الشاعر عن قوم سلبى التي يحبها . أم باقون في مكانهم أو نوا أن يرتحلوا عنه ، ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم .

الإعراب : د أقاطن ، الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، قوم ، فاعل بقاطن ، سد مسد خبر المبتدأ د مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقوم مضاف و سلبى ، مضاف إليه د أم ، حرف عطف =

ص -- وَقَدْ بَتَمَدُّدُ الْخَبْرِ ، نَحْوُ : (وَهُوَ الْقَنْوَرُ الْوَدُودُ) .

ش - يجوز أن يُخْبَرَ عن المبتدأ بخبر واحد ، وهو الأصل ، نحو : « زَيْدٌ فَاثِمٌ » أو بأكثر ، كقوله تعالى : (وَهُوَ الْقَنْوَرُ الْوَدُودُ ، ذُو الْعَرْشِ ، الْمَجِيدُ ، قَمَالٌ لِمَا يُرِيدُ) (١) وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تمده ، وَقَدَّرَ نَسَائِدُ الْخَبْرِ الْأَوَّلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَبْتَدَاتٍ ، أَيْ : وَهُوَ الْوَدُودُ ، وَهُوَ ذُو الْعَرْشِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ التَّمَدُّدِ فِي مِثْلِ « زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » وَفِي نَحْوِ : « الزَّيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » وَفِي نَحْوِ : « هَذَا حُلُوٌ حَامِضٌ » لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا تَمَدُّدَ فِيهِ .

« نَوَوَا » هَلْ مَاضٍ مَبْنِي عَلَى فَتْحٍ مَقْدَرٍ عَلَى آخِرِهِ الْمَحذُوفِ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّعَاهُلِ الْكَانِي . وَقَدْ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِ ذَلِكَ الْفَتْحِ النَّعْزُ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ فَاعِلٌ ، مَبْنِي عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَطَائِفًا ، مَهْمُولٌ بِهِنَّ وَوَاوُ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحِ الظَّاهِرَةِ ، إِنْ ، حَرْفٌ شَرْطٌ جَازِمٌ مَبْنِي عَلَى السُّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، يَظُنُّوْنَ ، فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، فَعْلُ الشَّرْطِ ، يَجْزُومُ بَيْنَ ، وَعَلَامَةٌ جَزْمُهُ حَذْفُ النَّونِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةُ فَاعِلٌ ، مَبْنِي عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، فَعْجِيبٌ ، الْعَاهُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، عَجِيبٌ : خَيْرٌ مُقَدَّمٌ عَلَى مَبْتَدَأِهِ ، مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، عَيْشٌ ، مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَهُ مِنْ ، اِسْمٌ مُوَصُولٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِي عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍ ، قَطْنَا ، فَعْلٌ ، ضَمٌّ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ ، وَالْأَمُّ لِلْإِطْلَاقِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازُ أَنْ تَقْدِيرُهُ هُوَ يَهْوُدُ إِلَى الْاِسْمِ الْمَوْصُولِ ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ الَّتِي هُوَ مِنْ ، وَالْعَائِدُ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرُّ الْمَرْهُوعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَجُمْلَةُ الْخَبْرِ الْمُنْتَقِمِ وَالْمَبْتَدَأُ الْمُنَآخِرُ فِي مَحَلِّ جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ الَّتِي هُوَ إِنْ يَظُنُّوْنَ .

الشاهد فيه : قوله ، أَقَاتِنُ قَوْمٍ سَلْبِي ، حَيْثُ اكْتَفَى بِالْفَاعِلِ الَّتِي هُوَ قَوْلُهُ ، قَوْمٍ سَلْبِي ، عَنِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّتِي هُوَ قَوْلُهُ ، قَاتِنٌ ، لِسُكُونِ ذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ وَصَفًا لِأَنَّهُ اِسْمٌ فَاعِلٌ وَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَى حَرْفِ الْاِسْتِفْهَامِ الَّتِي هِيَ الْهَمْزَةُ .

(١) الآيات ١٤ و ١٥ و ١٦ من سورة البروج .

في الحقيقة : أما الأول فلأن الأول خبرٌ ، والثاني معطوف عليه ، وأما الثاني فلأن كل واحد من الشخصين مُخْبَرٌ عنه بخبر واحد ، وأما الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد ؛ إذ المعنى : هذا مرٌّ (١) .

ص — وَقَدْ بَقَّعْتُمْ ، نَحْوُ : « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » وَ « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟

ش — قد يتقدم الخبر على المبتدأ : جوازاً ، أو وجوباً .

قال أول نحو : « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، وقوله تعالى : (سَلَامٌ هِيَ) (٢) ، (وَآيَةٌ

(١) لإيضاح كلام الشارح وبيانه بيانا كاملا نفهك إلى أن تعدد الخبر على ثلاثة أنواع : الأول : أن يكون متعدداً في اللفظ والمعنى جميعاً ، مع أن المبتدأ غير متعدد ، نحو « زيد أديب فقيه حاسب ، وعلامة هذا النوع أن يصح الاقتصار في الإخبار على واحد من الأخبار المتعددة ، فتقول : « زيد أديب ، أو تقول : « زيد فقيه ، أو تقول : « زيد حاسب ، ويجوز في هذا النوع أن توسط حرف العطف بين الأخبار فتقول : « زيد أديب وفقيه وحاسب ، بغير خلاف .

النوع الثاني : أن يتعدد لفظاً فقط ، ويكون معنى الأخبار المتعددة معنى الخبر الواحد ، نحو « الرمان حلو حامض ، ونحو « على أعسر أيسر ، أي يعمل بكلتا يديه ، ونحو قولك الأبلق . « هذا أسود أبيض ، وضابط هذا النوع أنه لا يجوز الاقتصار على واحد من الأخبار المذكورة ، فلا يجوز أن تقول « الرمان حلو ، ولا « الرمان حامض ، وكذا في الأمثلة الباقية ، وهذا النوع لا يجوز توسط حرف العطف بين الأخبار المتعددة فلا تقول : « الرمان حلو وحامض ، لأن حرف العطف يدل على المغايرة ، والفرض أنه جامع للوصفين ، وليس المراد أن بعضه حلو وبعضه حامض .

النوع الثالث : أن يكون متعدداً والمبتدأ متعدد أيضاً إما حقيقة ، نحو « بنوك كاتب وشاعر وحاسب ، وإما حكماً ، نحو قوله تعالى : (إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهْوُ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ) ويجب فيه أن توسط حرف العطف بين الأخبار . كما ترى في الآية الكريمة .

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر .

لَهُمُ الْآيَاتِ) (١) وإنما لم يجمل التقديم في الآيتين مبتدأً والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة .

والثاني (٢) كقولك : « في الدار رجل » و « أين زيد » ؟ وقولهم : « على القنطرة مثلاً زيداً » وإنما وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيره في المثال الأول يقتضى التباس الخبر بالصفة ؛ فإن طلب النكرة الوصف لتختص به طلب حيث ، فالتزم تقديمه دفماً هذا الوم ، وفي الثاني إخراج ما له صدر الكلام - وهو الاستفهام - عن صدر بيته ، وفي الثالث عود الضمير على متأخر نطقاً ورتبة .

• • •

ص وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر ، نحو : (سلام ، قوم ، منكمرون) أى : عليكم ، أنتم .

ش وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه .

فأول نحو قوله تعالى : (قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار) (٣) أى هى النار ، وقوله تعالى : (سورة أنزلناها) (٤) أى هذه سورة .

(١) من الآية ٣٧ من سورة يس .

(٢) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة ، وكل مثال يمثل ضابطاً ، وضابط المثال الأول أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ مكرة ولا مسوغ للإبتداء بها ، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام ، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر ؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال للسبب الذى ذكره المؤلف .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٤) من الآية ١ من سورة النور .

والثاني كقوله تعالى : (أَكَلْتُمَا دَأِئْمًا وَظَلِمْتُمَا)^(١) أى دأئم ، وقوله تعالى : (قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ)^(٢) أى أم الله أعلم .

وقد اجتمع حذف كل منهما ، وبقاء الآخر ، فى قوله تعالى : (سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ)^(٣) فسلام : مبتدأ حذف خبره ، أى : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، وَقَوْمٌ : خبر حذف مبتدؤه ، أى أنتم قوم .

ص - وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبْرِ قَبْلَ جَوَابِ « لَوْلَا » وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ ، وَالْحَالِ الْمُتَمَنِّعِ كَوْنِهَا خَبْرًا ، وَبَعْدَ « وَ » وَالْمَصَاحِبَةِ الصَّرِيحَةِ ، نَحْوُ : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) وَ « لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَانِ » وَ « ضَرَبِي زَيْدًا قَاتِمًا » وَ « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » .

ش - يجب حذف الخبر فى أربع مسائل^(٤) :

- (١) من الآية ٣٥ من سورة الرعد .
- (٢) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة .
- (٣) من الآية ٢٥ من سورة الذاريات .
- (٤) لم يتعرض المؤلف لمبحث حذف المبتدأ وجواباً كما تعرض لحذف الخبر وجواباً ، ونحن نذكره لك فى اختصار فنقول .
يجب حذف المبتدأ فى أربعة مواضع .
الأول : أن يخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح ، نحو (الحمد لله الحميد) برفع الحميد ، أو لمجرد ذم ، نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) برفع الرجيم .
الثانى : أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس مع كونه مؤخرأ عنهما ، نحو نعم الرجل زيد ، ونحو « بئست المرأة هند » فإذا أعربت « زيد » وهند ، خبراً لم يجز أن يذكر مبتدؤه .
الثالث : أن يكون الخبر صريحاً فى الدلالة على القسم ، نحو « فى ذمتى لأفعلن » .
الرابع : أن يكون الخبر مصدراً أتى به بدلاً من فعله ، نحو قوله تعالى . (فصبر جميل) أى فأمرى صبر جميل .

إحداها : قبل جواب « لَوْلَا » (١) ، نحو قوله تعالى : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) (٢) أى : لولا أنتم صدقتمونا عن الهدى ؛ بدليل أن بده : (أَلَمْ نَصَدِّدْكُمْ عَنْ الْهُدَى إِذْ جَاءَكُمْ) (٣)

الثانية : قبل جواب القسم الصريح ، نحو قوله تعالى : (أَمَّا زَكَّيَّةُ فَأَنَّهَا فِي شِرْكِهِمْ لَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَمْ يَنْتَهُوا عَنْهُ لَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَمْ يَنْتَهُوا عَنْهُ) (٤) أى : أمرتكم بهى ، أو قمتى ، واحترزت بالصريح عن نحو : « عهد الله » ؛ فإنه يستعمل قتما وغيره ، تقول فى القسم : « عهد الله لأفعلن » ، أى عهد الله يجب لوفاء به ؛ فلذلك يجوز ذكره تقول : « على عهد الله »

الثالثة : قبل حال التى يتمنع كونها خبراً عن المبتدأ (٥) ، كقولهم : « ضربى

(١) المراد لولا الامتناعية ، وهى التى تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور لولا ، فإذا قلت : « لولا على لهلك عمر » ، فإن معنى هذا الكلام : امتنع هلاك عمر بسبب وجود على ، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية ، فإذا دخلت على فعلية فالعمل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوبا أيضاً ، وذلك كقول الشاعر :

لَا دَرْ دَرْ ذَرِكِ أَيْ قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ ، وَلَا عُدْرِي لِمَحْدُودِ

فقوله : « حُدِدْتُ » - ومعناه « حرمت » - مقدر بمصدر : أى لولا الحد أى الحرمان موجود .

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة سبأ .

(٤) من الآية ٧٢ من سورة الحجر .

(٥) فإن كان الحال صالحاً لأن يخبر به عن المصدر ، نحو أن تقول : « ضربى زيداً شديداً » ، وجب جملة خبراً ورفعه لذلك ، ولا يجوز جعله حالا ، ونصه فى هذه الحالة شاذ ، ويورد منه قول العرب : « حكك مسطاً » أى ثابتاً ، فإن مسطاً صالح لأن يخبر به عن المبتدأ ، وقد لصبوه على الحال شذوذاً ، وخرجوا عليه قول الزباه :

مَا لِجَمَالٍ مَشِيهَا وَثِيْدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلْنَ أُمَّ حَدِيدَا

زَيْدًا قَائِمًا ، أصله : ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما ، فحاصل : خبر ، وإذا : ظرف للخبر مضاف إلى « كان » التامة ، وفاعلها مستتر فيها ، عائد على مفعول المصدر ، وقائما : حال منه ، وهذه الحال لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ ؛ فلا تقول : ضربي قائم ؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام ، وكذلك « أكثر شربي السويق ملتوتا » ، و « أخطب ما يكون الأمير قائما » تقديره : حاصل إذا كان ملتوتا ، أو قائما ، وعلى ذلك قيس (١) .

الرابعة : بعد واو المصاحبة الصريحة ؛ كقولهم : « كل رجل وضيعته » أي : كل رجل مع ضيعته مقرونان ؛ والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية .

ص - باب : النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع . أحدها : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، ولَيْسَ ، وما زال ، وما فتى ، وما انفك ، وما برح ، وما دام ؛ فيرفعن المبتدأ اسما لهن ، وينصبن الخبر خبرا لهن ، نحو : (وكان ربك قديرا) .

ش - النواسخ : جمع ناسخ ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة ،

= فقولها « وتيدا » حال سدت مسد الخبر مع صلاحيته للإخبار به ، وذلك شاذ وعلماء الكوفة يجعلون « وتيدا » حالا من الجمال و « مشيا » فاعلا مقدا لوئيد ، وهو غير مرتضى عند أهل البصرة .

(١) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدرا صريحا كالمثال الأول ، أو أفعال تفضيل مضافا لمصدر صريح كالمثال الثاني ، أو أفعال تفضيل مضافا إلى مصدر مؤول كالمثال الثالث ، وبعد ذلك مفعول للمصدر ، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن يكون خبرا ، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح .

يقال : أَسَخَتْ لِلشَّمْسِ لَظْلِمًا ، إذا أزالته ، وفي الاصطلاح : ما يرفع حكم
الابتداء والخبر .

وهو ثلاثة أنواع : ما يرفع الابتداء وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ،
وما ينصب الابتداء ويرفع الخبر ، وهو إن وأخواتها ، وما ينصبها معاً ، وهو ظن
وأخواتها .

ويسمى الأول من معمولي باب كان اسماً وفاعلاً ، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً ،
ويسمى الأول من معمولي باب إن اسماً ، والثاني خبراً ، ويسمى الأول من معمولي باب
ظن مفعولاً أولاً ، والثاني مفعولاً ثانياً .

والسكلا . الآن في باب كان ، والقائمه ثلاث عشرة لفظة ^(١) ؛ وهي على ثلاثة
أقسام ^(٢) :

(١) ويلحق بهذه الأفعال الثلاثة عشر سبعة أفعال أخرى وردت بمعنى صار ، وهي :
أض ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وحار ، وراح ، ونحول ، وسيدكر المؤلف بعد قليل
أن خمسة من الأفعال الثلاثة عشر تأتي بهذا المعنى .

فأما أض فنحو قول الراجز :

رَبِيئَةٌ حَسَنِي إِذَا كَمَمَدَا
وَأض نَهْدًا كَالْحِصَانِ أُجْرَدَا

وأما رجع فنحو قول الشاعر :

يَمْرُونَ بِأَنْدَانًا حِفَاةً عِيَابُهُمْ
وَبَرَجِمَنَ مِنْ دَارِينَ بِحُرِّ الْخُنَائِبِ

وأما عاد فنحو قول الشاعر :

وَكَانَ مُضِيًّا مَنْ هَدَيْتُ بِرُشْدِهِ
فَلَا مُمْرٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا

وأما استحال فنحو قول الشاعر :

إِنَّ الْمَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً
بِعَدَارِكِ الْهَفَوَاتِ بِالْحَمَاتِ

وأما حار فنحو قول لبيد :

وَمَا الرِّهْءُ إِلَّا كَالشَّمَابِ وَخَوْثِهِ
بِحُورٍ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

(١) ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ، وهي ثمانية : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وبيت ، وظل ، وصار ، وليس .

(٢) وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة : زال ، وفتى ، وبرح ، وأنفك ؛ فالنفي نحو قوله تعالى : (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)^(١) و (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)^(٢) ، وشبهه هو النهي والدعاء ؛ فالأول كقوله :

٤٠ - صاحِ شمرُ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوِّ

تِ ؛ فَذِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

= وأما راح فنحو قولك : راح عبد الله منطلقاً ، ومنه الحديث « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير ، تغدو خصاصاً وتروح بطائناً ، وأما تحول فنحو قول الشاعر وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي :

وَبَدَّلْتُ قَرْحًا دَائِمِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ كَعَلُّ مَمَايَانَا تَحْوَلُنَ أَبُوْسَا

وفي « آض ، وعاد ، خلاف بين النحويين ، وسيأتي لهذا الكلام بقية (انظرها في ص ١٨٣ و ١٨٦) .

(١) من الآية ١١٨ من سورة هود . (٢) من الآية ٩١ من سورة طه .

٤٠ - لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين ، ومن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم ١٧٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨١) وابن عقيل (رقم ٦٢) .

الغنة : شمر ، فعل أمر من التشمير ، وهو هنا الجد في الأمر والتهيؤ له ، وكأنه يريد الجد في العبادة والعمل للأخرة ؛ لأنه هو الذي يتلامم مع ما بعده « لا تزال ذاكر الموت ، أى استمر على ذكره ، لأن ذلك يدعو إلى ترك الملاذ نسيانه ضلال ، أى داع إلى الضلال وموقع فيه معين ، ظاهر واضح .

المعنى : يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها ، وينهاه عن ترك تذكّر الموت ، ويهمل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح ؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها .

الإعراب : وصاح ، منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله يا صاحبي وشمر ، =

(١٢ - شرح قطر الندى)

والثاني كفوا :

٤١ - أَلَا يَا أَعْمَىٰ بِأَدَايِي قَلَىٰ الْبَلَىٰ
وَلَا زَالَ مُهَلًّا بِجَرَائِكِ الْقَطْرِ

فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ولا ، الواو حرف عطف ،
ولا : حرف نهي ، نزل ، فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مجزوم بلا ناهية ،
وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ذاكر ، خبر نزل ،
منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذاكر مضاف و ، الموت ، مضاف إليه ، مجرور
بالكسرة الظاهرة ، فنيانه ، الفاء حرف دال على التعليل ، لبيان : مبتدا ، مرفوع وعلامة
رفعه الضمة الظاهرة ، وليسان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم في
مخارج ، ضلال ، خبر المبتدا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، مبين ، نعمت لضلال ،
ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه صمة ظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله ، لا نزل ذاكر الموت ، حيث رفع بتزل الاسم الذي هو الضمير
المستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونصب الخبر الذي هو قوله : ذاكر الموت ، لكوه فعلا
مضارعا متصرفا من زال الناقصة ، وقد سبق بحرف النهى الذي هو أخو النقي .

٤١ - هذا البيت من كلام ذي الرمة . واسمه غيلان بن عتبة ، وقد أشده جماعة من
المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم ٦٣) والاشموني (رقم ١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٨٢)
وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها .

اللغة : ، البلى ، هو بكسر الباء وفتح اللام ، ونقول : بلى الثوب يبلى بلى ، على وزن
رضى يرضى رضى ، إذا رث جديده ، مهلا ، اسم فاعل من قولك : انهل المطر ، إذا السكب
وانصب ، جرائك ، الجرعاء - بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تنبت شيئا
والقطر ، بفتح فسكون - المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته ، أى ، أن تسلم من عوادي الزمان ، وأن يدوم نزول المطر
عليها ، لأن في المطر حياة الأرض والنبات ، ومراده أن تظل عامرة آهلة بأهلها ، لأنهم
ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعبدة ، فكأنه يدعو لحبيته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في
هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها .

(٣) وما يعمل بشرط أن يتقدم عليه « ما » المصدرية الظرفية ، وهو :
دام ، كقوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) (١) أى :

= الإعراب : « ألا ، أداة استفتاح وتنبية ، حرف نداء ، والمنادى محذوف والتقدير : يا هذه ، مثلاً ، اسلمى ، فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، ويا المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « يا ، حرف نداء ، دار : منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف و « مى ، مضاف إليه ، على البلى ، جار ومجرور متعلق باسلمى ، ولا ، الواو حرف عطف ، ولا : حرف دعاء ، زال ، فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، منها ، خبر زال تقدم على اسمه ، بجرعائك ، الباء حرف جر ، جرعاء : مجرؤ بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، مبنى على الكسر فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله منها ، وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه ، القطر ، اسم زال تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأصل نظام الكلام : ولا زال القطر منها بجرعائك .

الشاهد فيه : قوله « ولا زال منها بجرعائك القطر ، حيث أعمل زال فى الاسم فرفعه بها ، وفى الخبر فنصبه ، لأنها فعل ماض ناقص ، يعمل عمل كان ، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء ، وهو لا ، والدعاء شبيه بالنفى .

وفى البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه ، فىكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه ، كما تبين فى الإعراب ، وسيأتى شرح ذلك قريباً (ص ١٨٠) .

واعلم أنه ربما حذف حرف النفى من اللفظ ، وهو مراد ومقدر ، اعتماداً على فهم السامع مع ما استقر فى خصوص هذه الأفعال الأربعة من أنها لا تكون ناقصة رافعة للاسم ناصبة للخبر إلا حين يتقدم عليها النفى أو شبهه ، ومن حذف حرف النفى قوله تعالى : (تالله تفتأ تذكر يوسف) التقدير : تالله لا تفتأ تذكر ، وكذلك قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ بَيْنَ اللَّهِ أَرْحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

التقدير : بين الله لا أبرح قاعداً .

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم .

مُدَّة دَوَامِي حَيَا ، وَتَمَيَّتْ « مَا » هَذِهِ مَصْدَرِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالصَّرِّ ، وَهُوَ الدَّوَامُ ،
وَظَرْفِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالظَّارِفِ ، وَهُوَ المَدَّةُ

• • •

ص - وَقَدْ بَتَوَسُّطِ الخَبَرِ ، نَحْوُ :

• فَمَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَمُودٌ •

ش - يَجُوزُ فِي هَذَا البَابِ أَنْ يَتَوَسَّطَ الخَبَرُ بَيْنَ الِاسْمِ وَالفِعْلِ ، كَمَا يَجُوزُ
فِي بَابِ الفَاعِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ المَفْعُولُ عَلَى الفَاعِلِ ^(١) ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : (وَكَانَ حَقًّا
عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) ^(٢) (أَمْ كَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) ^(٣) ، وَقَرَأَ حَمِزَةُ
وَحَمَلُ : (لَيْسَ البِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ) ^(٤) بِنَصْبِ البِرِّ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(١) أَطْلَقَ الشَّارِحُ الكَلَامَ ، فَعَلِمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ أَنَّ المَرَادَ بِتَوَسُّطِ الخَبَرِ وَقُوعَهُ بَيْنَ العَامِلِ
الَّذِي هُوَ كَانَ أَوْ إِحْدَى أَخْوَلَتِهَا وَبَيْنَ الِاسْمِ عَلَى أَيِّ صُورَةٍ كَانَ الكَلَامُ ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ
النُّحَاةُ مِنْ هَذِهِ المَسْأَلَةِ فِي بَعْضِ فُرُوعِهَا ، وَالجَمُودُ مِنَ البَصْرِ يَنْبَغِي عَلَى أَنَّ وَقُوعَ الخَبَرِ فِي
هَذَا البَابِ بَيْنَ العَامِلِ وَاسْمِهِ جَائِزٌ فِي جَمِيعِ الصُّورِ ، سِوَاهُ أَنَّ كَانَ الخَبَرَ مَفْرَدًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى
(وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) أَمْ كَانَ الخَبَرُ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً فَعَلَهَا رَافِعٌ لضميرِ الِاسْمِ نَحْوَ
قَوْلِكَ : كَانَ يَخْلُصُ لَكَ زَيْدٌ ، أَمْ كَانَ الخَبَرُ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً فَعَلَهَا رَافِعٌ لِغَيْرِ ضميرِ الِاسْمِ نَحْوَ
قَوْلِكَ : كَانَ يَخْلُصُ لَكَ أَبُو زَيْدٍ ، أَمْ كَانَ الخَبَرُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً نَحْوَ : كَانَ آمَالُهُ بِعِيدَةِ زَيْدٍ ،
وَدَخَلَ مَهْمُورُ الكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِ هَذَا البَابِ لِأَنَّ الخَبَرَ يَمْتَمِلُ
عَلَى ضميرِ عَائِدٍ إِلَى الِاسْمِ فَيَكُونُ هَذَا الضَّمِيرُ رَاجِعًا إِلَى مَتَأَخَّرٍ ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ غَيْرُ جَائِزٍ ،
وَمَنْعَهُ ابْنُ عَمَطٍ فِي « دَامٍ » وَحَدَّثَنَا ، وَابْنُ دُرَيْسٍ فِي « لَيْسَ » ، وَمَنْعَهُ قَوْمٌ إِذَا كَانَ الخَبَرُ
جُمْلَةً فَعَلِيَّةً مُطْلَقًا ، وَمَنْعَهُ قَوْمٌ آخَرُونَ إِذَا كَانَ الخَبَرُ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً فَعَلَهَا رَافِعٌ لضميرِ الِاسْمِ ،
وَصَحَّحَ هَذَا الرَّأْيَ ابْنُ عَصْفُورٍ .

(٢) مِنَ الآيَةِ ٤٧ مِنْ سُورَةِ الرُّومِ .

(٣) مِنَ الآيَةِ ٢ مِنْ سُورَةِ يُولِيسَ .

٤٢ — سَلَىٰ إِنْ جِهَلَتْ النَّاسَ عَنَا وَعَنَهُمْ

فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَهُولٍ

٤٢ — هذا البيت من كلام السموأل بن عادياء اليهودي ، وهو شاعر من شعراء الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء ، وقد أشد هذا البيت جماعة من شراح الآلفية منهم ابن عقيل (رقم ٦٦) والأشموئي (رقم ١٣٤) .

اللغة : « سلى » فعل أمر من السؤال « سواء » معناه هنا مستو .

المعنى : يقول : إن كنت تجهلين قدرنا فاسألني الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا ، فإذا سألت عرفت ، وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان .

الإعراب : « سلى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط جازم « جهلت » فعل ماضٍ فعل الشرط ، مبني على الفتح المقدر في محل جزم بإن . والتاء ضمير المخاطبة فاعل . مبني على الكسر في محل رفع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن جهلت فاسألني الناس ، مفعول به لسلى « عنا » جار ومجرور متعلق بسلى « وعنهم » الواو حرف عطف ، عنهم : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « سواء » خبر ليس تقدم على اسمه « عالم » اسم ليس تأخر عن خبره « وجهول » الواو حرف عطف ، وجهول : معطوف على عالم ، والماءطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهول » حيث قدم خبر ليس — وهو قوله سواء — على اسمه وهو قوله عالم ، فدل على أن هذا التقديم جائز مع هذا الفعل الذي هو ليس ، خلافاً لمن منع منه كابن درستويه .

وما يدل عليه قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب البر على أنه خبر ليس تقدم على اسمه ، واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه ، والتقدير : ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر ، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما أوضحناه .

ومن أدلة ذلك في زال الشاهد السابق (رقم ٤١) وقد بينا ذلك في شرحه .

وقال الآخر :

٤٣ - لا طيبَ لِمَيْشٍ مَا دَامَتْ مُنْفَصَةٌ

لذاتهُ بِأَدْكَارِ المَوْتِ وَالهِرْمِ

٤٣ هذا البيت من الشواهد التي لم ننف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أشده ابن عقيل (رقم ٦٧) والمؤلف في أروضه (رقم ٧٦) والاشموني (رقم ١٨٥) وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها .

الغنة : اذكار ، أي : تذكر ، وأصله إذ تكار ، ثم قلبت التاء دالا ، فصار إذ ذكر ، ثم قلبت الدال المعجمة دالا مهملة فصار اد دكار ، ثم أدغمت الدال في الدال ، وبجوز أن يكون : اذكار - بذال معجمة مشددة - على أن تعكس في القلب ، فتقلب الدال ذالا ، ثم تدعم الدال في الدال ، الهرم ، الشيخوخة وكبر السن .

المعنى : إن الإنسان لا يمنا باله ، ولا تستريح خواطره ، ولا بطيب له العيش إذا كان كثير التذكر الموت وما يصيبه من الكبر والضعف .

الإعراب : لا ، نافية للجنس تعمل عمل إن ، طيب ، اسم لامبني على الفتح في محل نصب العيش ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، ما ، مصدرية ظرفية ، دامت ، دام : فعل ماض ناقص ، مبني على الفتح لا محل له ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه ، منقصة ، خبر دام مقدم على اسمه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، لذاته ، لذات : اسم دام مؤخر ، مرفوع بالهزة الظاهرة ، ولذات مضاف والهاء ضمير الغائب المائد إلى العيش مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، بادكار ، الباء حرف جر ، اذكار : مجرور بالياء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بادكار ، واذكار مضاف وه الموت ، مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والهرم ، الواو حرف عطف ، الهرم : معطوف على الموت ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الناهد فيه : قوله ، ما دامت منقصة لذاته ، حيث تقدم خبر دام ، وهو قوله منقصة على اسمها . وهو قوله لذاته ؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم المنقصة

وعن ابن درستويه أنه منع تقديم خبر ليس ، ومنع ابن معط في الفيته (١)
تقديم خبر دام ، وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها (٢) .

ص -- وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الْخَبْرُ] ، إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ .

ش — للخبر ثلاثة أحوال :

(١) أحدها : التأخير عن الفعل واسمه ، وهو الأصل ، كقوله تعالى : (وَكَانَ

= وهذا البيت يرد على ابن معط الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم ، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتخريج لا تليق بهذه اللغات الوجيزة .
(١) قال ابن معط في الفيته :

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدَّمَ الْخَبْرُ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِي الْآخِرِ

(٢) ما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها الشاهد رقم ٤١ السابق ، وقد أشرنا لذلك في شرحه وفيما بعده وقول حسان بن ثابت الأنصاري :

كَانَ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فزاجها : خبر يكون ، وعسل : اسم يكون ، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه .
ومثله قول ابن أحر :

بَيْتِهَا قَفْرٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيُوضَا

ففراخا . خبر كانت . وبيوضا : اسمها ، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه ، وكانت في هذا البيت بمعنى صارت ، يريد أن بيض هذه القطاة قد صار فراخا ، وقد بينا لك (في ص ١٧٦) الأفعال التي تجيء بمعنى صار ، واستشهدنا لها ، وسيدبين المؤلف قريباً أن كان من الأفعال التي تكون بهذا المعنى (ص ١٨٦) .

وما تقدم فيه خبر دام ، قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ قَهْوِ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِبًا أَبَدًا

فقوله : حافظ سري ، خبر دام تقدم على اسمه الذي هو قوله : من وثقت به .

ولنبا استشهد المؤلف بالبيتين (٤٢ و ٤٣) ليرد بالأول على ابن درستويه وبالثنائي

ابن معط ، والرد عليهما رد على الذين أطلقوا المنع .

رَبُّكَ قَدِيرًا (١)

(٢) الثاني : التوسط بين الفعل واسمه ، كقوله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَسْرُ الْمُؤْمِنِينَ) (٣) ، وقد تقدم شرح ذلك (٢) .

(٣) والثالث : التقديم على الفعل واسمه ، كقوله : « عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ » (٤) ،
والدليل على ذلك قوله تعالى : (أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) (٥) ،

(١) من الآية ٢٠ من سورة المرقان . (٢) من الآية ٧ من سورة الروم .
(٣) مما يتعلق بتوسط خبر هذا الافعال بينها وبين اسمائها أن بين لك أن التوسط
المدلول على ثلاثة أنواع :
النوع الأول : أن يكون التوسط جائزاً كآية الكريمة ، وكبيت المموال السابق
(ش رقم ٤٢) .

النوع الثاني : أن يكون التوسط واجباً كما إذا اتصل الاسم بضمير يعود على بعض
الخبر ، وكان مع الفعل ما يمنع التقديم عليه ، نحو « أحب أن يكون مع زيد أخوه » فإن
الخبر لو تأخر لعاد الضمير في « أخوه » على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز إجماعاً ،
ثم لا يجوز في هذا المثال ونحوه أن يتقدم الخبر على الفعل ؛ لأن الفعل مقترن بأن المصدرية
وهي لا يتقدم عليها معمول معمولها .

الثالث : أن يكون التوسط ممتنعاً ، وذلك كما إذا كان الخبر محصوراً فيه نحو قوله تعالى
(وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) .

(٤) وتقديم الخبر على الفعل واسمه جيباً على ثلاثة أقسام أيضاً .
القسم الأول : أن يكون التقديم جائزاً كالمثال الذي ذكره المؤلف . وكآية الكريمة
إلى لهما .

الثاني : أن يكون تقديمه واجباً ، وذلك كأن يكون الخبر بماه الصدارة كأسماء الاستفهام
نحو « كيف كان زيد » وأسماء الشرط نحو « أينما يكن زيد أكن » .

النوع الثالث : أن يكون التقديم ممتنعاً ، وذلك في الوضع الذي يجب فيه توسط الخبر
وقد بيناه فيما مر قريباً .

(٥) من الآية ٤ من سورة سبأ .

فإياكم : مفعول يعبُدون ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى كَان ، وَتَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ ^(١) يُؤْذِنُ بِجَوَازِ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ .

ويعتنع ذلك في خبر « ايس » و « دام » .

فأما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق ؛ لأنك إذا قلت : « لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ » ، ثم قَدَّمْتَ الْخَبَرَ عَلَى « مَا دَامَ » لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول ؛ لأن « ما » هذه موصول حرفي يُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ كَمَا قَدَّمْنَا ، وإن قدمته على « دام » دون « ما » لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، وذلك لا يجوز ؛ لا تقول : « عَجِبْتُ بِمَا زَيْدًا تَصْحَبُ » ، وإنما يجوز ذلك في الموصول الأجنبي ، غير الألف واللام ؛ تقول : « جَاءَنِي الَّذِي زَيْدًا ضَرَبَ » ، ولا يجوز في نحو : « جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا » أن تُقَدَّمَ زَيْدًا عَلَى ضَارِبٍ .

وأما امتناع ذلك في خبر « ايس » فهو اختيار الكوفيين ، والبرد ، وابن السراج ، وهو الصحيح ؛ لأنه لم يسمع مثل « ذَاهِبًا لَسْتُ » ولأنها فعل جامد ، فأشبهت عَسَى ، وَخَبَرَهَا لَا يَتَقَدَّمُ بِاتِّفَاقٍ ، وَذَهَبَ لِلْفَارِسِيِّ وَابْنِ جَنِي إِلَى الْجَوَازِ ، مستدلين بقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَعْرُوفًا عَنْهُمْ) ^(٢) وذلك لأن « يَوْمَ » متعلق بمعروفًا ، وقد تقدم على لَيْسَ ، وَتَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ يُؤْذِنُ بِجَوَازِ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ ^(١) والجواب : أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها ، وَنُقِلَ عَنْ سَيْبُوهِ الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ ، وَالْقَوْلُ بِالْمَنْعِ .

(١) وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المفعول ، فإذا وقع المفعول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل ، والعامل هنا هو « يعبدون » والمفعول هو « إياكم » .
(٢) من الآية ٨ من سورة هود .

ص - وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةَ الْأُولَى بِمُرَادَفَةِ صَارَ .

ش - يجوز في « كان » ، وأمتي ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، أن تستعمل بمعنى صار^(١) ، كقوله تعالى : (وَبُيُتِ الْجِبَالُ بَنًا ، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا ، وَكُنْتُمْ أَرْوَاحًا نَالِيَةً)^(٢) ، (فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)^(٣) ، (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا)^(٤) ، وقال الشاعر :

٤٤ - أَمْسَتْ خَلَاءً ، وَأَمْسَى أَهْلَهَا أَحْتَمَلُوا

أَخْفَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْفَى عَلَى لَبْدٍ

(١) مهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما .

الأول : أن معنى مرادفة هذه الأفعال لصار أنها تدل على تحول الموصوف عن صفة التي كان عليها إلى الصفة التي يدل عليها خبرها . نحو قوله تعالى (فَكَانَتْ هَبَاءً) فإن المعنى والله أعلم أنها تحوالت من صفة الثبات إلى صفة الهبائية ، ومثل ذلك قولك « صار زيد غنيا » إذ ترى أن المسمى أنه تحول من صفة عارضة هي الفقر إلى صفة أخرى عارضة أيضاً هي الغنى . ومن أمثلة ذلك قولهم « صار الطين إبريقاً » .

الأمر الثاني : أن جار الله الزمخشري ذهب إلى أن « بات » أيضاً تأتي بمعنى صار ، ومثل ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « فإنه لا يدري أين باتت يده » والذي دعاه إلى هذا أن النوم قد يكون ليلاً وقد يكون نهاراً ، فإذا بقي بات على معناه الأصلي - وهو تخصيص ثبوت اسمها لخبرها بوقت البيات - لم يفد الكلام أن الحكم يسرى على من نام نهاراً ، وليس هذا الكلام بسديد ، فإن هذا التعبير جرى على ما هو الغالب في النوم وهو كونه ليلاً ، والنوم في النهار قليل .

٥٥ - معنى عد الأفعال التي بمعنى صار والاستشهاد لها (انظر ١٧٦ و ١٧٧ و ١٨٣)

(١) من ذيات ٥ و ٦ و ٧ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران . (٤) من الآية ٥٨ من سورة النحل .

٤٤ - هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ، وقد استشهد به الأشعوري (رقم ١٨٠)

وشرحناه هناك شرحاً وافياً .

الغنة والرواية : « أمسى خلاء » يردى في مكانه « أضحى خلاء » وتقدموا

= ذات خلاء ، والخلاء : الفراغ ، وقوله : وأمسى أهلها احتملوا ، أى : ارتحلوا وفارقوها ، أخنى عليها ، أى : أفسدها ونقصها ، ليد ، بضم ففتح - اسم نسر ، وكان ليد هذا - فيما زعموا - آخر لسور لقمان بن عاد السبعة التى طلب إلى الله أن يعمر عمرها .

المعنى : يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال ؛ فقد خلت من الإلس ، ولم يبق بها من سكانها أحد ، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أسبها .

الإعراب : وأمست ، أمسى : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح المقدر لا محل له ، والياء علامة على تأنيث المسند إليه ، حرف لا محل له من الإعراب ، واسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدار المذكورة في قوله :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنَدِ أَقْوَبِ ، وَطَالَ عَدْنَهَا سَائِفِ الْأَمَدِ

« خلاء ، خبر أمسى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأمسى ، الواو حرف عطف ، وأمسى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع ظهوره التعذر لا محل له ، وأهلها ، أهل : اسم أمسى مرفوع بالضم الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة المائد إلى الدار مضاف إليه ، احتملوا ، احتمل : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر أمسى ، أخنى ، فعل ماض « عليها ، جار ومجرور متعلق بأخنى ، الذى ، اسم موصول فاعل أخنى ، مبنى على السكون فى محل رفع ، أخنى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من أخنى التاز وفاعله لا محل لها صلة الموصول « على ليد ، جار ومجرور متعلق بأخنى الثانى .

الشاهد فيه : قوله : أمست خلاء ، فإن أمسى ههنا بمعنى صار ؛ لأنها هنا تدل على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى ؛ فكأنه قال : صارت خالية ؛ ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم ، وأنه يصف تحولها من الألس السبعة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها ؟

وقال الآخر :

٤٥ - أضحى يمزق أنوابي ، ويضربني

أبعد شبيبي بيني هندی الأدبا ؟

•••

٤٥ - لم أفهم لهذا البيت على لسانه إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق .
 اللغة : ، الأدب ، أراد هنا محاسن الأخلاق ، وهو أدب النفس .
 المعنى : يقول : إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يعتدى على ، ويهينني بتمزيق
 ثوبي ويضربني ، وإني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه ، وقد يكون المعنى أنه يحاول
 أديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب ، وهذا الأخير أظهر .
 الإعراب : ، أضحى ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
 هو ، يمزق ، فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى اسم أضحى ، والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضحى
 ، أنوابي ، أنواب : مفعول به ليوزق ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء
 المتكلم ، وأنواب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر
 ، ويضربني ، الواو حرف عطف ، يضرب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول
 به ، وأبعد ، المهذبة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية بيضي ، وبعد
 مضاف وشبي من ، شبي ، مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ،
 وشبي مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، ويضربني ، فعل مضارع
 مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو ، عندى ، عند : ظرف مكان ، منصوب على الظرفية بيضي ، وعلامة نصبه فتحة
 مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعند مضاف
 وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، الأدبا ، مفعول به ليبيضي ، منصوب
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والالف للإطلاق ، وأصل نظم الكلام ، أيضي عندى
 الأدب بعد شبيبي ؟

ص - وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتَى، وَزَالَ ، بِجَوَازِ التَّمَامِ ، أَى : الْأِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) ، (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) ، (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) .

ش - ويختص ما عدا فتىء وزال وليس ^(١) من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً ، ومعنى التمام : أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب ، كقوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) ^(٢) (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) ^(٣) (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ) ^(٤) .

وقال الشاعر :

٤٦ - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِيمِدِ وَبَاتَ الْخُلِيُّ وَلَمْ تَرَ قَدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ أَيْ لَيْلَةً كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبِيٍّ جَاءَنِي وَخَبَّرْتُهُ عَنْ بَنِي الْأَسْوَدِ

= الشاهد فيه : قوله « أضحى يمزق » ، فإن أضحى ههنا بمعنى صار ، لأنه يدل على التحول من حال إلى حال ، على ما ذهب إليه المؤلف ، ولو أنك أبقيتها على معناها الأصلي - وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى - لم يكن في ذلك بأس ، هذا ما ظهر لي ، والله الموفق .

(١) دخل في كلام المؤلف فيما يجيء ناقصا تارة وتاماً تارة أخرى من أفعال هذا الباب ، ظل ، وقد اختلف العلماء فيه ، فذهب ابن مالك إلى أنه يجيء تاماً بمعنى طال أو دام ، وذكر الرضى أنها لا تجيء إلا ناقصة ، ورد أبو حيان كلام الرضى بأنه يخالف لأئمة اللغة والنحو .

(٢) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة . (٣) من الآية ١٧ من سورة الروم .

(٤) من كل من الآيتين ١٠٠ و ١٠٩ من سورة هود .

٤٦ - هذه الآيات لامرئ القيس بن عانس - بعين مهملة وبعد الألف نون ، ويقال بالباء مكان النون - ابن المنذر ، وهو شاعر جاهلي ، وقد استشهد الأشموني =

بأبيات الثاني منها (رقم ١٨٨) وشرحناه هناك مع بقية الآيات شرحاً وافياً ، واستشهد
بها شارحنا في تفسير سورة الفاتحة من الكشاف .

اللام : الإيتم ، بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة ، وضبط بفتح الهمزة أيضاً ،
بمصرط يضمها ، وهو اسم مكان ممين ، الخلى ، الخالى من الشق ونحوه ، العائر ، القذى في
العين ، الأرمدة ، المصاب بالرمد ، عن بنى الأسود ، يروى في مكانه ، عن أبى الأسود ، .
الميم : تصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإيتم ، لا يرقده جن ، ولا يطمئن
حتى يلقى فراشه ، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبى الأسود .

الإيتمات : تطاول ، فعل ماض ، ليلى ، ليل : فاعل تطاول ، وليل مضاف والكاف
صير الخطاب مضاف إليه ، بالإيتم ، جار ومجرور متعلق بتطاول ، وبات ، الواو حرف
عطف ، بات : فعل ماض ، الخلى ، فاعل بات ، ولم ، الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى
وجزم وقلب ، ترقد ، فعل مضارع مجرور بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر
لأجل الروى ، وبات ، الواو حرف عطف ، وبات : فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو ، وباتت ، الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ، والباء علامة التانيث ، له ،
جار ومجرور متعلق بباتت ، ليلة ، فاعل باتت ، كلية ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة
لليلة الواقع فاعلاً ، وليلة مضاف ، وذى ، مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة
لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف ، والعائر ، مضاف إليه ، الأرمدة ، نعت لذى ،
مجرور بالاسم الظاهرة ، وذلك ، الواو حرف عطف أو للاستئناف ، ذا : اسم إشارة
مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال
على الخطاب ، من نبأ ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، جاءنى ، جاء : فعل
ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ ، والتون للوقاية ، وباء
المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وقاعله ومفعوله في
محل جر صفة لنبأ ، وخبرته ، الواو حرف عطف ، خبر : فعل ماض مبنى للجهول ، والباء
صير المتكلم نائب فاعل ، مبنى على الرفع في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، والباء

وما فسّرنا به التمام هو الصحيح ، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً ، لم سمي ناقصاً ؟ فعلى ما اخترناه سمي ناقصاً لكونه لم يكْتَفِ بالرفوع ، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان ، والصحيح الأول .

ص - وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً ، نَحْوُ : « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا »

ش - تَرِدُ « كَانَ » فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

(١) ناقصة ؛ فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب ، نحو : (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)^(١) .

(٢) وتامة ؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب ، نحو : (وَإِنْ كَانَ

ذُو عُسْرَةٍ)^(٢) .

(٣) وزائدة ، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب .

وشرط زيادتها أمران ؛ أحدهما : أن تكون بلفظ الماضي ، والثاني : أن

تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ، كقولك : « مَا كَانَ

= ضمير الغائب يعود إلى النبا مفعول ثانٍ لخبر ، مبنى على الضم في محل نصب ، عن حرف جر ، بنى ، مجرور بعن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و ، الأسود ، مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخبر .

الشاهد فيه : قوله « وِبَاتِ النَّخْلِ » وقوله « بَاتِ » ، وِبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ، حيث استعمل « بَاتِ » ثلاث مرات فعلاً تاماً مكتفياً بفاعله غير محتاج إلى منصوب .

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

أَحْسَنَ زَيْدًا ، أَصْلُهُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ؛ فزيدت « كان » بين « يا » وفعل
التعجب^(١) ، ولا معنى زيادتها أهما لم تدل على معنى البتة ، بل أنها لم يؤت بها
للإسناد

• • •

ص - وحذف نون مضاريم الجزوم ، وصلًا ، إن لم يلقها ساكن ،
ولا صبه نصب متصل .

ش - تختص « كان » بأمور : منها مجيها زائدة ، وقد تقدم ، ومنها جواز
حذف آخره ، وذلك بخمسة شروط ، وهي : أن تكون بلفظ المضارع ، وأن
تكون مجرورة ، وأن لا تكون موقوفة عليها ، ولا متصلة بضمير نصب ،
ولا ساكن ، وذلك كقوله تعالى : (وَآلِ أَكُفْرًا)^(٢) أصله أكون ، فحذفت
الضمة للجازم ، والواو للساكنين ، والنون للتخفيف ، وهذا الحذف جائز ،
والحذفان الأولان واجبان ، ولا يجوز الحذف في نحو : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا
مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ)^(٣) ، لأجل اتصال الساكن بها ، فهي مكسورة لأجله ،
فهي متعاضية على الحذف لقوتها بالحركة ، ولا في نحو : « إِنْ يَسْكُنْ فَلَنْ تُسَلِّطَ »

(١) وقد جاء من ذلك قول الشاعر :

فِي دَرْ أُنُوَيْرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالذُّونِ وَالسُّفْلِ

(٢) من الآية ٢٠ من سورة مريم (٣) من الآية ١ من سورة البينة .

وقد ورد الحذف في مثل هذا الموضع عن العرب ، فن ذلك قول الشاعر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَاةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جِبَّةً ضَمِيمًا

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ النَّقَى فَلَيْسَ يَمُنُّ عَنْكَ عَقْدُ الرِّقَابِ

ومن أجل هذا ذهب يونس بن حبيب إلى أنه لا يطرط أن يكون مما بعد النون

عَلَيْهِ» (١) ، لاتصال الضمير المنصوب بها ، والضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، ولا في الوقوف عليها ، نَصِيٌّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ خُرُوفٍ ، وَهُوَ حَسَنٌ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَقُوفَ عَلَيْهِ إِذَا دَخَلَهُ الْحَذْفُ حَتَّى بَقِيَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ حَرْفَيْنِ وَجِبَ الْوَقُوفُ عَلَيْهِ بِهَاءِ السَّكْتِ (٢) ، كَقَوْلِكَ عِنْدَ وَلَمْ يَعْه ، فـ «لَمْ يَكُ» بِمَنْزِلَةِ «لَمْ يَبِيعْ» فَالْوَقُوفُ عَلَيْهِ بِإِعَادَةِ الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ اجْتِلَابِ حَرْفٍ لَمْ يَكُنْ ، وَلَا يُقَالُ مِثْلُهُ فِي «لَمْ يَبِيعْ» لِأَنَّ إِعَادَةَ الْيَاءِ تُؤَدِّي إِلَى الْإِلْغَاءِ الْجَازِمِ ، بِمُخْلَافِ «لَمْ يَكُنْ» فَإِنَّ الْجَازِمَ انْتَفَى حَذْفُ الضَّمَّةِ ، لَا حَذْفَ الدُّونِ كَمَا بَيَّنَّا .

من - وَحَذَفِهَا وَحَدَّهَا مُعَوِّضًا عَنْهَا «مَا» فِي مِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ ذَا تَفَرِّ»
وَمَعَ أَتَمِّهَا فِي مِثْلِ «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ» وَ «الْتَمِسْ وَلَوْ خَانِمًا مِنْ حَدِيدٍ» .

ش - من خصائص «كان» جواز حذفها ، ولها في ذلك حالتان : فتارة تُحذفُ وَحَدَّهَا وَيَبْقَى الْأِسْمُ وَالْخَبْرُ ، وَيُعَوِّضُ عَنْهَا «مَا» ، وَتَارَةً تَحذفُ مَعَ اسْمِهَا وَيَبْقَى الْخَبْرُ وَلَا يُعَوِّضُ عَنْهَا شَيْءٌ .

(١) هذا من كلام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد روى الحديث : مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٢ / ٢٧٤ بولاق) والبخاري في كتاب الجهاد (٤ / ٧٠ بولاق) والإمام أحمد في عدة مواضع من المسند (انظر الحديث رقم ٦٣٦٠ وما بعده في ٩ / ١٧٢) .

(٢) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد ، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه ، وقد شنع المؤلف نفسه كتابه «أوضح المسالك» على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة .

(١٣ - شرح قطر الندى)

فالأول بعد « أن » المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليلُ فعلٍ بفعلٍ ، كقولهم :
 « أَمَا أَنْتَ مُنْطَبِقًا انْطَلَقْتُ » أصله : انطلقتُ لأن كنتَ مطلقًا ، قَدَّمْتَ لِلَّامِ
 وما بعدها على الفعل ، للاهتمام به ، أو لتصد الاختصاص ، فصار لأن كنتَ مطلقًا
 انطقتُ ، ثم حُذِفَ الجار اختصارًا كما يحذف قياسًا من أن ، كقوله تعالى :
 (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) ^(١) أي : في أن يَطَّوَّفَ بهما ، ثم حذفت
 « كان » اختصارًا أيضًا ، فانفصل الضمير ، فصار أن أنتَ ، ثم زيد « ما » عوضًا ،
 فصارت « أن ما أنتَ » ثم أذغمت اللون في الهمزة ، فصار « أَمَا أَنْتَ » وعلى ذلك
 قولُ العباس بن مرداس :

٤٧ - أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ
 أصله : لأن كنتَ ، فعمل فيه ما ذكرنا .

(١) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة

٤٧ - هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي بقوله في خفاف بن ندبة ، وخفاف
 شاعر أيضًا ، وهو بوزن غراب ، وندبة اسم أمه ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١
 ص ١٤٨) وقد أشهد الأشموني (رقم ٢٥٧) وابن عقيل (٧٥) والمؤلف في معنى اللبب
 (رقم ٨٢ و ٤٤) وفي أوضحه (رقم ٩٧) وفي شذور الذهب (رقم ٨٦) وقد شرحناه في
 هذه المواضع كلها .

اللفظة : « أبا خراشة » هذه كنية خفاف بن ندبة « ذا نفر » يريد كثير الأهل
 والأنباع ، الضبع ، الامة المجذبة الكثيرة القحط .

المعنى : يقول : لا افتخر على ؛ لانك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك
 سببًا للفخر ؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون ، ولم ينأصلهم الجذب والجوع ، وإنما نقصهم
 الزيادة عن الحرم ، وإغاثة الملهوف ، وإجابة الصريخ .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة
 لانه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و « خراشة » مضاف إليه ، مجرور وعلامة مجروره
 الفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف ، والمابع له من الصرف العلية والتأنيب .

والثاني بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، مثال ذلك بعد « إن » قوأمهم :
المرء مقتول بما قتل به ، إن سيفاً فسيف ، وإن خنجراً فنجبر ، و « الناسُ
مجزئون بأعمالهم » ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر ، وقال الشاعر :

٤٨ — لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ

إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

= « أما ، مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما ، فأما أن فصدرية ، وما : زائدة
معوض بها عن كان المحذوفة ، أنت ، ضمير منفصل اسم كان المحذوفة ، مبنى على الفتح في محل
رفع ، ذا ، خبر كان منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف
و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب
و قومي ، قوم : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف
وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر لم ، حرف نفى وجزم وقلب وتأكلهم ،
تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به
لتأكل الضبع ، فاعل تأكل تأخر عن المفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل
رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » ، حيث حذف كان وعوض عنها « ما » الزائدة ،
وأبقى اسمها وهو أنت ، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله « ذا نفر » ، على ما ظهر لك من
الإعراب ، فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها .

وذهب أبو الفتح بن جني إلى أن العامل في « أنت منطلقاً ، الرفع والنصب ليس هو
كان المحذوفة المعوض عنها بما كما قال المؤلف تبعاً لجمهرة النحاة ، وإنما هو « ما » نفسها ، لأنها
عاقبت الفعل ووقعت موقعه ، والشئ إذا عاقب الشئ ووقع موقعه عمل عمله ، وولى من
الأمر ما كان المحذوف يليه .

٤٨ — هذا البيت من كلام ليلي الأخيلية ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢)
وقد أشد مجزه المؤلف في أوضحه (رقم ٩٤) .

الغنة : « آل مطرف » هم قوم من بني عاص ، وهم قوم ليلي

أى : إن كان ما قتلَ به سيفاً فالذى يُقتلُ به سيفٌ . وإن كان قتلهم خيراً
فجراؤم خير ، وإن كنتَ ظالماً وإن كنتَ مظلوماً .

ومثاله بعد « لو » قوله عليه الصلاة والسلام : « القيس ولو خاتماً من حديدٍ »
وقول الشاعر :

المعنى : نصف قوهها بالمر والمنعة ، ونحذر من الإغارة عليهم ، لأن المنعم إذا كان ظالماً
لم يقدر على إيذائهم كوكنتهم ، وإن كان مظلوماً طالباً لتأثر عندهم عجز عن الانتصاف منهم .
الإعراب : لا ، ناهية ، تقرين ، تقرب : فعل مضارع مبنى على الفتح لانصافه بنون
التوكيد الثقيلة ، في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ،
وتفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، الدهر ، ظرف زمان متعلق بتقرب ، آل ،
معمول به لتقرب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و ، مطرف ، مضاف إليه
، إن ، حرف شرط جازم يهزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، ظالماً ،
خبر كان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : إن كنت ظالماً ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط ،
وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن كنت ظالماً فلا تقر بهم ، وإن ، الواو حرف
عطف ، إن : حرف شرط ، مظلوماً ، خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وهي فعل الشرط ،
وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : وإن كنت مظلوماً فلا تقر بهم أيضاً ، على
مثال الماضي .

القواعد فيه : قولها ، إن ظالماً وإن مظلوماً ، حيث حذفنا كان واسمها وأبقت خبرها
بعد إن الشرطية ، في الموضعين ، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد إن الشرطية قول النابغة
الذبياني :

حَدِيثٌ عَلَى بَطُونٍ ضَنْةٌ كُلُّهَا إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا ، وَإِنْ مَظْلُومًا

وكذلك قول ابن همام السلولي :

وَأَحْضَرْتُ هُدْرِي عَلَيْهِ الشُّهُورُ دُ ، إِنَّ عَاقِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

٤٩ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنِي وَلَوْ مَلِكًا

جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أى : ولو كان ما تلتبس خاتماً من حديد ، ولو كان الباغى ملكاً .

ص - « ما » النافية عند الحجازيين كليس ، إن تقدم الأسم ، ولم يسبق بيان ، ولا بمفعول الخبر إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ولا اقترن الخبر بإلا ، نحو (ما هذا بشراً) .

٤٩ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أشده الأشموني (رقم ٢٠٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ٩٥) .

اللفظة : « بنى » هو الظلم ومجازة الحد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أنه كثير الجند والأعوان .

الإعراب : « لا » نافية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن تقدم على الفاعل « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و « بنى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ستعمله ، لو : شرطية غير جازمة « ملكاً » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : لا يأمن ذو البنى الدهر لو لم يكن ملكاً فلا يأمنه ولو كان ملكاً فلا يأمنه « جنوده » جنود : مبتدأ ، و« جنود مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض « عنها » جار ومجرور متعلق بضايق « السهل » فاعل ضاق ، والجملة من ضاق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لملك « والجبل » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل .

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكاً » حيث حذف كان مع اسمها ، وأبقى خبرها وهو قوله : ملكاً ، بعد لو الشرطية ، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت .

ث - اعلم أنهم اجزوا ثلاثة حروف من حروف اللفظ مجزى ليس :
في رفع الأسم ، ونصب الخبر ، وهي : ما ، ولا ، ولآت ، ولكل منها
كلام يخصها .

والكلام الآن في « ما » وإعمالها حمل ليس ، وهي لغة الحجازيين ، وهي
الفة القويمة ، وبها جاء التفريل ، قال الله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا)^(١) (مَا هُنَّ
أَمْهَاتٌ)^(٢) .

ولإعمالها عندم ثلاثة شروط : أن يتقدم اسمها على خبرها ؛ وأن لا تقترن
بان الزائدة ؛ ولا خبرها إلا ؛ فلهذا أهملت في قولهم في المثل : « مَا مِيسَى مَن »
أغلب ، لتقدم الخبر ؛ وفي قول الشاعر :

٥٠ - بِنِي غَدَاةَ ؛ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ

وَلَا صَرِيفَ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة .

ولم يقرأ بلغة بني تميم الذين يهملون « ما » في القرآن الكريم إلا في قراءات شاذة .

٥٠ - لم أقف لهذا البيت على نسخة إلا قائل معين ، وقد أشده الأشموني (رقم ٢١١)

والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠١) وفي الشذور (رقم ٩٠) .

الفة : « غداة » بضم الغين - حتى من بني يربوع ، صريف ، هو الفضة ، والخرف ،

الفخار الذي يعمل من الطين ثم يسوى بالنار .

المعنى : يقول : أنتم يا بني غداة لستم من أفاضل الناس ، وإنما أنتم من أراذلهم .

الإهراب : « بني » منادى بحرف ياء محذوف ، وأصله يا بني ، منصوب بالياء

نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف ، و « غداة » مضاف إليه ،

مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيك « ما » نافية

« إن » زائدة « أنتم » ضمير متصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو

لوجود « إن » المذكورة ، وفي قوله تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ)^(١) (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ)^(٢) ، لاقتران خبرها بإلّا .

وبنو تميم لا يُعْمِلُونَ « ما » شيئاً ، ولو استعوفت الشروط الثلاثة ؛ فيقولون : ما زيد قائم ، وبقرهون (ما هذا بشر)^(٣) .

ص - وكذا « لا » النافية في الشعرِ بشرطِ تنكيرِ مَمُولِيهَا نَحْوُ :

تَمَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

ش - الحرفُ الثاني^(٤) مما يعمل عملَ ليس « لا » كقوله :

= حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « صريف » معطوف على ذهب
« ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ
والخزف ، خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » حيث أهمل « ما » النافية ، فلم يعملها ، ولو
أعملها لنصب بها الخبر ، فقال : « ما إن أنتم ذهباً » وإنما أهملها بسبب وجود « إن »
الزائدة بعدها ، وفي البيت رواية بالنصب على الإهمال « ما إن أنتم ذهباً » ؛ ولكن
العلماء المحققين قرروا في مثل هذه الحالة أنه ينبغي أن تقدر « إن » حينئذ نافية مؤكدة للنفي
المستفاد من « ما » لازائدة ، ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي
إثبات ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر .

(٣) من الآية ٣١ من سورة يوسف ، وقد ذكرنا لك أنه لم يقرأ بلغتهم إلا في الشاذ .

(٤) أكثر العلماء لا يجعلون إعمال « لا » عمل ليس لغة لقوم من العرب ،
يقول أبو حيان : « لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة ؛
إلا المطرزي فإنه قال : بنو تميم لا يعملونها . وغيرهم يعملها ، وفي كلام الرخثري : »

٥١ - تَمَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بِأَقْبَا
وَلَا وَزَرَ بِمَا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا

= أهل الحجاز يعملونها دون طويه ، وفي البيط : القياس عند بني تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا قد وافقوا أهل الحجاز اه ، ومن هذا الاضطراب فهم أنه لم يستقر عند العلماء أن إعمالها لغة لقوم معينين .

٥١ لم أقف لهذا الشاهد هل نسبة إلى قائل معين ، وقد أئده الأشموني (رقم ٢٢٦) والمؤلف في أوضحة (رقم ١٠٨) وأئده في الفذور مرتين (رقم ٢٦) وابن عقيل (رقم ٧٩) وشرحناه في المواضع المذكورة كلها .

الغنة : تمز ، تصبر وتجلد ، وزر ، أصل الوزر الجبل ، ثم استعمل في كل ملجأ يلجأ إليه الإنسان ، وهو يفتح كل من الواو والزاي .

المعنى : تصبر على ما يحدث لك من الآلام ؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء وليس في هذه الحياة شيء يقيك مما قدره الله عليك من الحوادث .

الإعراب : تمز ، فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، فلا ، الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية تعمل عمل ليس ، شيء ، اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة ، على الأرض ، جار ومجرور متعلق بمحذوف مضاف لشيء ، أو متعلق بقوله ، باقياً ، الآتي ، باقياً ، خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولا ، الواو عاطفة ، ولا : نافية تعمل عمل ليس ، وزر ، اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وما ، من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله ، واقياً ، الآتي ، قضى ، فعل ماض ، الله ، فاعل قضى ، والجملة من قضى وقامه لا محل لها صلة الموصول ، والعاقد ضمير محذوف منصوب بقضى ، وأصل الكلام : ولا وزر واقياً بما قضاه الله ، واقياً ، خبر لا النافية ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه ، قوله ، لا شيء باقياً ، وقوله ، ولا وزر واقياً ، حيث أهل لا النافية في الموضعين عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم وهو قوله ، شيء ، وقوله ، وزر ، ونصب بها الخبر وهو قوله ، باقياً ، وقوله ، واقياً ، على ما اتضح لك من إعراب البيت .

ولإعمالها أربعة شروط : أن يتقدم اسمها ، وأن لا يقترن خبرها بإلا ، وأن يكون
اسمها وخبرها نكرتين ، وأن يكون ذلك في الشعر ، لا في النثر :

فلا يجوز إعمالها في نحو : « لا أفضل منك أحد » : ولا في نحو : « لا أحد
إلا أفضل منك » : ولا في نحو : « لا زيد قائم ولا عمرو » : ولهذا غلط
المتنبي في قوله :

٥٢ - إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى

فلا الحمد مكسوباً : ولا المال باقياً

= وفي هذا البيت دليل على أنه لا يجب حذف خبر لا ، لأن الخبر مذكور في الموضعين
كما هو ظاهر ، وقال قوم بوجوب حذف الخبر ، وهذا البيت وبيت المتنبي يرد عليهم ،
إلا أن لهم أن يدعوا أن الاسم المنصوب حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف .

٥٢ - هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية ،
ولا يحتاج بشعره في قواعد النحو ؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة ، ولكن المؤلف أنشده
هنا ليبين أنه أخطأ ، وسنين لك ذلك ، ونرده إن شاء الله ، وقد أنشده المؤلف في شذور
الذهب (رقم ٩٤) وفي كتابه معنى اللبيب (رقم ٤٠٠) .

اللغة : « الجود ، العطاء والكرم ، الأذى ، أراد به المن على المعطى بتعداد العطايا
ونحو ذلك ، وقد سماه أذى أخذاً من قوله سبحانه وتعالى : (قول معروف ومغفرة خير
من صدقة يتبعها أذى) ونظير ذلك الآية التي تلوها مع بيان المعنى .

المعنى : إذا كان الجواد يعطى ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه ، مع
أن ماله ليس باقياً له ، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى : (لا تبطلوا صدقاتكم
بالمنا والأذى ، من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة) .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « الجود » نائب فاعل لفعل
محذوف يفسره الذي بعده ، والتقدير ، إذا لم يرزق الجود ، والجملة من الفعل المحذوف
ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يرزق »
فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير =

مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى الجود ، والجملة من برزق المذكور ونائب فاعله
لا يحل لها من الإعراب مفسره ، خلاصاً ، مفعول ثانٍ ليمزق ، والمفعول الأول هو
نائبفاعل ، من الأذى ، جار ومجرور متعلق بـمخلص ، فلا ، الفاء واقعة في جواب
إذا ، لا : نافية عمل عمل ليس ، الحمد ، اسم لا ، مرفوع بالضمة الظاهرة
، ماسوبياً ، خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولا ، الواو حرف عطف ، لا :
حرف نهي يعمل عمل ليس ، المال ، اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة ، باقياً ، خبر
لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

نفسه : قول : لا الحمد مكسوباً ، ولا المال باقياً ، فإنه أعمل ، لا ، عمل
ليس في الموضوعين ، فرفع بها الاسم - وهو قوله : الحمد ، وقوله : المال - ونصب بها
الخبر - وهو قوله : مكسوباً ، وقوله : باقياً - مع كون اسمها في الموضوعين معرفة
ذاتية بالالف واللام .

وقد ذكر الخبر في الموضوعين فدل أيضاً على جواز ذكر خبر ، لا ، العامة عمل
ليس ، خلافاً لمن زعم أن خبرها واجب الحذف ، والتزم جعل الاسم المنصوب حالاً من
صير مستكن في الخبر المحذوف ، فإن هذا خلاف الظاهر ، والتقدير خلاف الأصل .
وقد أشد المؤلف هذا البيت لبيان أن هذا الذي فعله المتنبى خطأ ؛ لأن اسم
، لا ، عنده لا يكون إلا نكرة ، لكن هذا الذي أنكره المؤلف على المتنبى قد
أجاره جماعة من النحاة منهم ابن السجري ، وقد حكاه ابن عقيل عنه ، واستدلوا له بقول
اللابئة الجمعدى :

وَحَاتَّ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بِأَفِيًا سِيَوَاهَا : وَلَا مَن حُبُّهَا مُتْرَاخِيَا
وقد ألد المؤلف بيت المتنبى في كتابه شذور النصب (رقم ٩٤) على أنه صحيح
على مذهب جماعة من النحاة يميزون مجيء اسم لا معرفة بالالف واللام ، واحتج
له بقول الشاعر :

أُنْكِرْتَهَا بَعْدَ أَنْوَامٍ مَضِيْنَ أَهَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانًا
فلا محل بهد ذلك كله لتغليب المتنبى - وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج
بكلامه - وذلك من قبل أنه من العلم بلغات العرب وأساليب كلامهم ، بحيث

وقد مرّحتُ بالشرطين الأخيرين ، ووَكَلْتُ معرفةَ الأولَيْنِ إلى القياسِ على ما ؛ لأنَّ « ما » أقوى من « لا » ولهذا تعمل في النثر ، وقد اشترطت في « ما » أن لا يتقدّمَ خبرُها ، ولا يقترنَ بيلاً ، فأما اشتراطُ أن يقترنَ الاسمُ بإن ؛ فلا حاجةَ له هنا ؛ لأن اسم « لا » لا يقترن بإن .

ص - و « لَاتَ » لَكِنِ فِي الْحِينِ ، وَلَا يُجْمَعُ تَبَيُّنًا جُزْءِيًّا ، وَالغَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ ، نَحْوُ : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) .

ش - الثالثُ مما يعمل عمل ليس : « لَاتَ » ، وهي « لا » اللغائية ، زِيدَتْ عَابَهَا اللّاءُ لَعَانِيثٌ ^(١) اللفظ ، أو للمبالغة .

= يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محذوياً بمض أساليهم ، وجارياً على ما وقع له من كلامهم .

وأنت لو تأملت في هذه العواهد الأربعة - البيتين اللذين أنشدهما المؤلف ، والبيتين اللذين أنشدهناهما لنجد على أن بيت المتنبي جار على مثال كلام العرب - تبين لك أن الخبر المذكور في كلها ، وأن هذا هو الظاهر المتبادر ، فلا محل حينئذ للقول بوجوب حذف الخبر والترام التأويل في كل ما يحفظ من شواهد المسألة .

(١) قد زيدت اللاء على ثلاثة أحرف ، واحد من حروف الجر وهو رب ، وواحد من حروف العطف وهو ثم ، وواحد من حروف النفي وهو لا .
وشاهد الأول قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَسَى حَتَّى
أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمٌّ لَمْ تَعَارَا

وشاهد الثاني قول الآخر :

وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللّٰثِمِ بِسَبْئِي . فَضَحَيْتُ ثَمَّتْ قُلْتُ : لَا يُعْدِي

ولا حاجة إلى الاستشهاد للثالث ؛ لشهرته ، ولجيبته في القرآن الكريم ، وهو أصح

الاحتجاج به .

ثم تُدْخِلُ « إن » لتأكيد الخبر وتقريره ؛ فتقول : إن زيدا قائمٌ ، وكذلك أن ، إلا أنها لا بُدَّ أن يسبقها كلامٌ ، كقولك : بَلَغَنِي أو أَعْجَبَنِي ، ونحو ذلك ، وليكن ، ومعناها الاستحْدْرَاكُ ، وهو : تَهْيِيبُ الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، يُقَالُ : زَيْدٌ عَالِمٌ ، فيوم ذلك أنه صالح ؛ فَعَقُولُ : لكه فاسق ، وتقول : ما زيد شجاع ، فيوم ذلك أنه ليس بكريم ؛ فتقول : لكه كريم^(١) ، وكان^(٢) للتشبيه^(٣) ، كقولك : كان زيدا أسدً ، أو الفظن ، كقولك : كان زيدا كاتبٌ ، وليت للتمنى ، وهو : طلب ما لا طمع فيه كقول الشيخ :

— ٥٣ — * ... لَيْتَ الشَّبَابَ يَمُودُ يَوْمًا * —

= يكون قد عمل عملاً يتنافى مع هذه القراءة فنزلته من أجل هذا العمل منزلة المنكر أو الشاك أو المتردد فيهما ، ويفترقان - زيادة على ما ذكره المؤلف من كون المفتوحة لا بد أن يسبقها كلام - في كون إن المكسورة لا يتغير الكلام معها عن أصله ، فقولك د إن أباك حاضر ، جملة بعد دخول إن في اللفظ والتقدير كما كانت قبل دخول إن ، فأما أن المفتوحة فهي مع مدخولها جملة في اللفظ ولكنها مفرد في التقدير ، ولهذا تقع موقع المفرد ؛ فتكون مع مدخولها فاعلاً ومفعولاً به ومبتدأً ومجروراً بحرف الجر ، وهلم جرا .

(١) من أمثلة الشارح تعلم أنه لا بد أن يتقدم على د لكن ، كلام ، ومن استقرأ أساليب المحتج بكلامهم يقين أن الكلام السابق على لكن إما أن يكون مناقضاً لما قبلها ، مثل أن تقول د ما هذا بساكن ، ولكنه متحرك ، وإما أن يكون ضد ما بعدها نحو أن تقول د ما هذا بأسود لكنه أبيض ، وإما أن يكون مخالفاً لما بعدها من غير تناقض ولا ضدية كأن تقول د ما زيد بنائم ، لكن عمراً منطلقاً ، على خلاف في جواز أن يكون مماثلاً .

(٢) المراد بأن كان للتشبيه أنها تستعمل حين يريد المتكلم بيان أن اسمها مشبه بخبرها ، وهل هي دالة على ذلك إذا كان خبرها جامداً كالمثال الذي ذكره الشارح ، أو ولو كان خبرها مشتقاً ؟ خلاف بين العلماء .

— ٥٣ — هذه قطعة من بيت مشهور ، وهو لأبي العتاهية ، وهو بتمامه هكذا . =

أر ما فيه مُشَرٌّ ، كقول الأُمِّمِ الأَبسِ : لَيْتَ لِي قَنْطَارًا مِنَ الذَّهَبِ ^(١) .

= أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَمُودُ بَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا قَمَلَ الشَّيْبُ

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي ، كان متصلاً بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد ، ولا يخرج بشعره على قواعد النحو ولا على مفردات اللغة ، والمؤلف يذكر هذا الشعر ونحوه على سبيل التمثيل ، لا للاحتجاج .

اللمة : العقبان ، هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة ، يعود ، يرجع ، المشيب ، الشيخوخة التي يصاب بها الإنسان في جسه وفترت منه وبردت حرارته .

المعنى : يحسّر على شبابه الماضي ، ويأسف على ما صار إليه ، في صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه مما يلاقه من أوجاع الشيخوخة وآلامها .

الإعراب : الأ ، أداة استفحاح ، لبت ، حرف تمن ونصب ، الشباب ، اسم لبت منصوب ، علامة نصبه الفتحة الظاهرة ، يعود ، فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجاريم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب ، والجملة من يعود وفاعله في محل رفع خبر لبت ، يوما ، ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بيمود ، فأخبره ، الفاء للسببية ، أخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لاخر مبنى على الضم في محل نصب ، بما ، الباء حرف جر ، ما : اسم موصول بمعنى الذي ، مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأخبر ، فعل ، فعل ماض ، المشيب ، فاعل فعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل والتقدير : فأخبره بالذي فعله المشيب .

التمثيل به : في قوله ، لبت الشباب يعود ، حيث دلت لبت على التمني ، وعلمت في الاسم — وهو قوله الشباب — النصب ، وعلمت في الخبر الرفع ، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه ، والتمني هو : أن تطلب شيئاً لا طمع فيه : إما لأنه لا يكون ، وإما لأنه يتعسر حصوله .

(١) المراد بما لا طمع فيه ما هو مستحيل عادة ، ألا ترى أنك رجوع الشباب وعودته إلى من ذهبت قوته وفي لفظه مستحيل عادة ، والمراد بما فيه عسر ما هو ممكن عادة لكنه ما يتعسر تحققه ، ألا ترى أن حصول المال يمكن ، ولكن في تحققه عسر .

ولعل للترجى ، وهو طلبُ المَحبوب المُستَقَرَّبِ حصوله^(١) ، كقولك : لعلَّ اللهُ يرحمى ، أو للإشفاق ، وهو : تَوَقُّعُ المَكْرُوهِ ، كقولك : لعلَّ زيدا هالك ، أو للتعليل ، كقوله تعالى : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْدًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ)^(٢) أى : لكى يتذكر نَصَّ على ذلك الأَخْفَشُ .

ص - إن لم تَقْتَرِنِ بَيْنَ « مَا » الحَرْفِيَّةِ ، نَحْوُ : (إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)
إلا « كَيْتَ » فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ .

ش - إنما تَنْصِبُ هذه الأدواتُ الأَسْمَاءُ وترفع الأَخْبَارَ بشرط أن لا تَقْتَرِنِ
بَيْنَ « مَا » الحَرْفِيَّةِ ؛ فَإِنِ اقْتَرِنْتَ بَيْنَ بَطَلِ عَمَلَيْنِ ، وَصَحَّ دُخُولُنِ عَلَى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ ،
قال اللهُ تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(٣) ، وقال تعالى :
(كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى المَوْتِ)^(٤) ، وقال الشاعر :

= واعلم أن تعلق التمنى بالمستحيل كثير ، وتعلقه بالممكن قليل ، وتعلقه بما يجب أن يكون
غير جائز ، فلا يجوز أن نقول « ليت غدا يجي » .

(١) اعلم أن الترجى الذى يستعمل لعل فى الدلالة عليه يخالف التنى الذى تستعمل ليت
فى الدلالة عليه من جهة أن التنى لا يكون إلا فى المستحيل عادة أو ما فيه عسر كما ذكرنا لك
من قبل ، فأما الترجى فيكون فى الأمر الممكن المستقرب حصوله لا المحال ولا المستبعد .

فإن قلت : فقد قال الله تعالى على لسان فرعون : (اعلى أبلغ الأسباب السموات)
وقد علمنا أن ذلك غير ممكن ، فضلا عن أن يكون قريبا .

فالجواب : أن الله تعالى قاله على لسان فرعون على قدر عقل هذا الجاحد ، فهو يقول ذلك
جاهلا أنه لا يكون ، وامله - لعنوه وطغيانه - كان يظنه قريبا الحصول .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة طه (٣) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية ٦ من سورة الأنفال .

٥٤ - فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ
وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَتَوَفَّ بِكُونَ

٥٤ - لب جماعه هذا البيت للأفوه الأودي ، ولكن البيت وارد في أمالي القالي (ج ١ ص ٩٩) وفي كثير من كتب النحر منها الأشموني (رقم ١٦٨) ولم نجد أحداً ممن يوثق بقوله قد لبه لقائل معين .

اللمة : ، قالياً ، كما ما ، وتقول : فلوته أفلوه مثل دعوته أدعوه ، وقلته أقله مثل ربه أربه ، وقبته أقله مثل رضيته أرضاه ، ومعناه في لغاه الثلاث كرهته ، يقضى ، والياء السجود ، يقدره الله تعالى ، سوف يكون ، يريد أنه يقع ويوجد بغير شك .
الماضي : يقول لاجته : إن معارفته لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم ، ولا كانت عن رغبة منه في ذلك ، ولكنها قضاء الله الذي لا مرد له .

الإعراب : ، والله ، الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف ، ما ، نافية ، فارقتكم ، فارق : فعل ماض ، والياء ضمير المتكلم فاعل ، مبنى على الضم في محل رفع ، والسكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، والميم حرف دال على الجمع ، قالياً ، حال من ضمير المتكلم منصوب بالفتحة الظاهرة ، لكم ، جار ومجرور متعلق بقال ، ولكن ما ، الواو حرف عطف ، لكن حرف استدراك ونصب ، ما : اسم موصول مبنى على السكون في محل نصب اسم لكن ، يقضى ، فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إل ما ، والجملة من يقضى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول ، فسوف ، الفاء زائدة ، سوف : حرف دال على على التنفيس ، يكون ، فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إل ما يقضى ، والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكن .

الشاهد فيه : قوله ، لكن ما . . . ، فإن المؤلف قد تورم أن ، ما ، هذه كافة ، وأما دخلت على ، لكن ، فنعتنا من العمل وأزالت اختصاصها بالجلل الاسمية ، وقيل نابه الأشموني على هذا ، وهذا الذي تورمه المؤلف خطأ ، بل ، ما ، هل . . .

وقال الآخر :

٥٥ - أُعِدُّ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا
أضاءت لك النار الحمار المقيداً

موصول اسمي هو اسم « لكن » كما قررناه في عبارة الإعراب ، و « لكن » هنا عاملة
النصب والرفع ، وهي داخلة على جملة اسمية لافعلية ، فافهم ذلك كله .

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس :

وَلَكِنَّمَا أَسْمَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

فإن « ما » في هذا البيت زائدة ، وقد كفت « لكن » عن العمل ، وقد أمكنتها من
الدخول على الجملة الفعلية . وهي جملة « أسمى » مع فاعله المستتر فيه - وإنك لتجد المؤلف
قد استدرك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك .

٥٥ - هذا البيت لفرزدق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو
رجل من عدى بن جندب بن العنبر ، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها ، وقد
استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم ٢٧٢) والمؤلف في شذور الذهب (رقم ١٢٧) وفي
كتابه معنى اللبيب (رقم ٤٧٦) .

المعنى : يتهمك بعبد القيس ويندد به ، ويهجوهم أخص هجاء وأرذله وأقبحه ؛ إذ يرميه
بإتيان الجر .

الإعراب : « أعد » فعل أمر ، و فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نظراً »
مفعول به لأعد « يا » حرف نداء « عبد » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف
و « قيس » مضاف إليه « لعلى » لعل ، حرف نرج ، ما ، كافة « أضاءت » أضاء . فعل
ماض ، والتاء علامة التأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بأضاء « النار » فاعل أضاء « الحمار »
مفعول به لأضاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة والمقيداء صفة للحمار ، وصفة المنصوب منصوبة
وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة ، والآف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لعلى أضاءت » حيث اقترنت ما الزائدة بأهل فكيفتها عن العمل في
الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية ، وهي
جملة « أضاءت » مع فاعله ، كما هو واضح بأدنى تأمل ،

وَبُسْتَنَتْ مِنْهَا « لَيْتَ » ؛ فَإِنَّمَا تَكُونُ بَاقِيَةً مَعَ « مَا » عَلَى إِخْتِصَاصِهَا بِالْجُمْلَةِ
الاسْمِيَّةِ ؛ فَلَا يُقَالُ : لَيْتَنَا قَامَ زَيْدٌ ؛ فَلَذَلِكَ أَبْقَوْا هَمَلَهَا ، وَأَجَازُوا فِيهَا الْإِتْمَالَ حَلًّا
عَلَى أَخْوَاتِهَا : وَقَدْ رُوِيَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٥٦ - قَالَتْ : أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا

إِلَى حَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ قَدَرٍ

رَفَعِ « الْحَمَامَ » وَنَصَبِهِ .

٥٦ - الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِ مِنْ فَصِيدَةٍ لَهُ مَطْلَعُهَا قَوْلُهُ .

بَا دَارَ نَيْتَةٍ بِالْمَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ أَفْوَتْ وَطَالَ هَلْبِنَهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

الْفِعْلُ : « قَدَرٌ » ، « قَدَرٌ » : أَسْمٌ فَعَلٌ مَعْنَاهُ يَكْفِي ، أَوْ اسْمٌ بِمَعْنَى كَافٍ .

الْمَعْنَى : تَعْنَى هَذِهِ الْمَرْأَةُ - وَقَدَرَاتٌ حَامَاتٌ طَائِرَاتٌ - أَنْ يَكُونَ لَهَا هَذَا الْحَمَامُ وَنِصْفُهُ ،

مَنْضِيًّا كُلَّ ذَلِكَ إِلَى حَامَتِهَا ، قَالُوا : وَكَانَتْ امْرَأَةً حَادَةً الْبَصْرِ ، فَلَمَّا يَخْطُءُ بِصَرْمَا عَلَى بَعْدِ

الْمَسَافَةِ ، وَرَأَتْ يَوْمًا حَامَاتًا طَائِرَاتًا ، فَنَظَرَتْ إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَتْ :

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَّهِ إِلَى حَامَاتِيَّ

أَوْ نِصْفَهُ قَدِيرَةً ثُمَّ الْحَمَامُ مِيَّهٍ

قَالُوا : ثُمَّ وَقَعَ الْحَمَامُ فِي شِرَاكِ صِيَادٍ . لِحَبِوِهِ فَوَجَدُوهُ سِتًّا وَسِتِينَ حَامَةً كَأَحْرُوتِهِ .

الْإِهْرَابُ : « قَالَتْ » ، « قَالَ » : فَعْلٌ مَاضٍ ، وَالنَّاءُ هَلَامَةٌ التَّأْنِيثِ ، « أَلَا » أَدَاةُ اسْتِفْتَاخٍ

« لَيْتَا » لَيْتٌ : حَرْفٌ تَمَنٍّ وَنَصْبٍ ، وَمَا : زَائِدَةٌ هَذَا ، هَا : حَرْفٌ تَنْبِيهِ ، ذَا : اسْمٌ

إِشَارَةٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ اسْمٍ لَيْتٌ ، هَذَا عَلَى رِوَايَةِ نَصْبِ الْحَمَامِ ، فَأَمَّا عَلَى

رِوَايَةِ الرَّفْعِ فَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ ، الْحَمَامُ ، يَدُلُّ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَبَدَلُ الْمَنْصُوبِ

مَنْصُوبٌ ، أَوْ بَدَلُ الْمَرْفُوعِ مَرْفُوعٌ ، لَنَا ، جَارٌ وَمَجْرُودٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٌ لَيْتٌ عَلَى

رِوَايَةِ النَّصْبِ ، وَخَيْرُ الْمُبْتَدَأِ عَلَى رِوَايَةِ الرَّفْعِ « إِلَى » ، حَرْفٌ جَرٌّ حَامَتِنَا ، حَامَةٌ : مَجْرُودٌ

يَأَلُ ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُودُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٌ مِنْ اسْمٍ لَيْتٌ ، أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْمَلِ

فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، وَحَامَةٌ مُضَافٌ وَمَا : ضَمِيرُ الْمُسْتَكْمَلِ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ

فِي مَحَلِّ جَرِّ « أَوْ » حَرْفٌ عَطْفٌ بِمَعْنَى « أَوْ » وَنِصْفُهُ : نِصْفٌ بِمَعْنَى « نِصْفٌ »

وقَوْلِي « ما الحرفية » احترازٌ عن « ما » الاسمية ، فإنها لا تُبطل عملها ، وذلك
 كقوله تعالى : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ)^(١) فإنا هنا : اسمٌ بمعنى الذي وهو في
 موضع نصب بإن ، وصنعوا : صلة ، والعاثد محذوف ، وكَيْدُ سَاحِرٍ : الخبر ، والمعنى :
 إن الذي صنعوه كَيْدُ سَاحِرٍ .

ص - كَبَانَ الْمَكْشُورَةَ مُخَفَّفَةً .

ش - معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال في « كَيْتَمًا » ، كذلك

= إما بالرفع وإما بالنصب . ونصف مضاف والماء ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه ، فقد ،
 الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر
 في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير ، إن حصل ذلك فهو كاف ،

الشاهد فيه : قوله « ليتنا هذا الحمام » حيث يروى بنصب « الحمام » على أنه بدل من اسم
 ليت ، وليت حينئذ عاملة ، ويروى برفع « الحمام » على أنه بدل من المبتدأ ، فتكون ليت
 حينئذ مهيأة ؛ فدللت الروايتان جميعاً على أن « ليت » إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب فيها
 الإعمال ، كما لم يجب فيها أن تكفها عن العمل ، بل يجوز فيه الوجهان : الإعمال ، والإهمال .

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه ، وهذه الآية الكريمة يقرأ فيها بنصب (كيد ساحر)
 يقرأ برفعه ، فقراءة النصب تخرج على أن « ما » كافة لإن عن العمل ، وما بعدها جملة فعلية .
 كيد : مفعول به لصنعوا ، وتخرج قزاة الرفع على أحد وجهين : الأول : جمل ما مصدرية
 هي مع مدخولها في تأويل مصدر منصوب يكون اسم إن ، وكيد ساحر : خبر إن ، والتقدير
 لهذا ؛ إن صنعهم كيد ساحر ، والثاني : أن « ما » اسم مرصول بمعنى الذي مبنى على
 كونه في محل نصب اسم إن ، و« صنعوا » جملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والعاثد
 منصوب محذوف - والتقدير : إن الذي صنعوه - و« كيد ساحر » خبر إن ، وهذا
 الوجه من وجهي الرفع هو الذي ذكره الشارح .

بجوز في « إن » ، المكسورة إذا خُففت ، كقولك : « إن زيداً كمنطلق » ،
 و « إن زيداً مُنطلق » ، والأرجحُ الإعمالُ ، عكس لبت ، قال تعالى : (إن
 كلُّ نفسٍ لَمَّا عَلِمَهَا حَافِظٌ)^(١) (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٢) ،
 وقال الله تعالى : (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٣) ، قرأ المرتضى
 وأبو بكر بالضعيف والإعمال .

• • •

ص - فأما « لِيَكُنْ » مُخَفَّفَةٌ فَتَهْمَلُ .

ش - وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، قال الله تعالى : (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ
 شَيْئًا كَانُوا ظَالِمِينَ)^(٤) ، وقال تعالى : (لِيَكُنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ
 وَالْمُؤْمِنُونَ)^(٥) فدخلت على الجملتين^(٦) .

• • •

ص - وأما « أَنْ » فَتَعْمَلُ ، وَيَجِبُ - فِي غَيْرِ الْفُرُورَةِ - حَذْفُ أَهْمِيهَا

(١) من الآية ٤ من سورة الطارق

(٢) من الآية ٣١ من سورة يس

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود

(٤) من الآية ٨٦ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ١٦٢ من سورة النساء .

(٦) ظاهر كلام المؤلف أن « لِيَكُنْ » المخففة النون تهمل وجوبا ، ولا يجوز إعمالها ،
 وهذا الذي يدل ظاهر كلامه عليه هو مذهب جمهرة النحاة ، وذهب بولس بن حبيب
 والاختصاص إلى أنه يجوز مع تخفيفها أن تعمل النصب والرفع ، أما الاختصاص فقال ذلك
 قياساً على أخواتها ، وأما بولس فزعم أن إعمالها مسموع عن العرب .

وظاهر كلام المؤلف في إعمال ما أهمل من هذه الحروف بعد تخفيفه أن سر إعمالها
 حين الإعمال هو اختصاصها بالجملة الاسمية ، وهذا مخالف لما استقر في كلام المحققين من
 أن هذه الحروف إنما عملت لأنها أشبهت الأفعال من وجهين : الأول من جهة لفظها حيث
 جاءت على ثلاثة أحرف أو أكثر كالأفعال ، والثاني من جهة معناها حيث دللت إن عملت
 أوكد ، وهلم جرا ،

ضمير الشأن ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةٌ مَفْصُولَةٌ — إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ
دَعَاءٍ — بِقَدِّ ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ تَنْفِيٍّ ، أَوْ لَوْ .

ش — وأما « أن » المفتوحة فإنها إذا خُفِّفَتْ بَقِيَّتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ
جُوبِ الْأَعْمَالِ ، لَكِنْ يَجِبُ فِي اسْمِهَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ : أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا لِظَاهِرٍ ، وَأَنْ
يَكُونَ بِمَعْنَى الشَّانِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَحذُوفًا^(١) .

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً ، فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية
فعلها جامدٌ ، أو [فعلية فعلها] متصرفٌ ، وهو دعاء ، لم تحتج إلى فاصِلٍ يَفْصِلُهَا
مِنْ أَنْ .

(١) قد ذكر المؤلف فيما يلي أنه قد يذكر اسم أن المفتوحة المخففة ، وحينئذ لا يجب
أن يكون ضمير الشأن ، ولا يجب أن يكون الخبر جملة ، ومن ذلك قول جنوب ترى أعاها
عمرًا ذا السكب :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شِمَالًا
بَأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالًا

وتأمل في قولها : « بأنك ربيع » تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً لا ضمير شأن ،
وتجد الخبر مفرداً لا جملة ، وتأمل في البيت الثاني في قولها : « وأنتك هناك تكون الثمالة »
تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً ، لا ضمير شأن ، وتجد الخبر جملة وهي « تكون الثمالة »
تدرك ما ذكرناه .

وهل بجيء اسم أن غير ضمير شأن شاذ أو قليل؟ والجواب عن هذا : أن الذي أوجب
من النحاة كون اسم أن المخففة ضمير شأن كان الحاجب جعل ذكره وهو غير ضمير
الشأن .

وأما الذي لم يوجب أن يكون اسم أن المخففة المفتوحة ضمير شأن كان مالك فيرى
بجيبه ضمير مخاطب مذكوراً قليل ، وكلام ابن هشام في شذور الذهب . وأوضح المسالك
منه ذلك ، وهو فيه تابع لابن مالك ،

مثلُ الاسمِية قوله تعالى : (أَنْ أَخَذُوهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ)^(١) ، تقديره : أنه
 الخدُّفُ : أى : الأمر والشأن ، تخففت « أن » وحذفت اسمها ، ووليتها الجملة
 الاسمِية بلا فاصِلٍ

ومثالُ الفعلِية التي فعاءُ جامدٌ : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ
 أَحَلَّهُمْ)^(٢) (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)^(٣) ، والتقدير : وأنه عسى ،
 وأنه ليس .

ومثالُ التي فعلها متصرفٌ ، وهو دعاء : (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَنْ فَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٤)
 في قراءة من خَفَفَ أَنْ وكسَرَ الضاد .

فإن كان الفعلُ متصرفاً ، وكان غير دعاء ، وجب أن يُفصلَ من « أن »
 بواحد من أربعة - وهى : « قد » ، نحو : (وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْنَا)^(٥) (لَتَعْلَمَ
 أَنْ قَدْ أَبْقَأُوا)^(٦) وحرفُ التنفيس ، نحو : (عَلِمَ أَنْ سَتَكُونَ مِنْكُمْ مَرْضًى)^(٧)
 وحرفُ التثنية ، نحو : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)^(٨) ، ولو ،

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨٥ من سورة الاعراف

(٣) من الآية ٢٠ من سورة النجم

(٤) من الآية ٩ من سورة النور

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة

(٦) من الآية ٢٨ من سورة الجن

(٧) من الآية ٢٠ من سورة المرمل ، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس

« سوف » قول القاهر :

وَأَعْلَمُ قَلِيلٌ الْمَرْءُ بِنَفْسِهِ أَنْ سَوْفَ تَأْتِي كُلُّ مَأْتِدَةٍ

(٨) من الآية ٦٩ من سورة طه .

نحو : (وَأَنْ لَّوِاسْتَقَامُوا) (١)

وربما جاء في الشعر بغير فصل ، كقوله :

٥٧ — هَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ ، فَبَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) من الآية ١٦ من سورة الجن .

وقد زاد ابن مالك في التسهيل من الفواصل التي تفصل بين أن المفتوحة المخففة الشرط وقد مثل لذلك المرادى بقوله تعالى : (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله) لكن الذي ينقدح في الذهن أن « أن » في هذه الآية الكريمة تفسيرية .

٥٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أئتمده الأشموني (رقم ٢٨٤) وابن عقيل (رقم ١٠٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٩) .

اللغة : « يؤملون » بالبناء للجھول وتضعيف الميم - أي : يرجوهم الناس ويؤملون عطاءهم « سؤل » بضم السين وسكون الهمزة - هو ما تسأله وتتمناه ، ومنه قوله تعالى من الآية ٣٦ من سورة طه : (قد أتيت سؤلک يا موسى) .

المعنى : يقول : إن هؤلاء الممدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس ، ومعقد آمالهم ؛ فلم ينظروا حتى يسألهم الناس ، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ قبل أن يتوجه إليهم أحد بالسؤال .

الإعراب : « علوا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، يؤملون ، فعل مضارع مبنى للجھول مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعله ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة « جادوا » الفاء عاطفة ، جادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علوا « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بجادوا « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للجھول منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون : وواو الجماعة نائب فاعل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه ، أي قبل سؤلهم « بأعظم » جار ومجرور متعلق بجادوا ، وأعظم مضاف و « سؤل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

المرادى بقوله « أن يؤملون » حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها =

وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مُصَرَّحاً به غير ضمير شأن ؛ فأتى خبراً
 حينئذ مفرداً ، وجملة ، وقد اجتمعا في قوله :

٥٨ - بِأَنْكَ رَبِيعٍ وَغَيْثٍ مَرِيعٍ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ التَّمَالَا

•••

= منصرف غير دعاء ، ولم يفصل بينه وبين ، أن ، بفواصل من الفواصل الأربعة التي
 ذكرها المؤلف .

هذا ، وقد زعم جماعة من النحاة أن ، أن ، في هذا البيت مصدرية ، وأنها مهمة غير
 عاملة النصب في الفعل المضارع كما أهملت في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَمْحَكُنَا مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَأَتُشِيرَا أَحَدًا

وزعم هذا القائل أن هذا جار على لغة بعض العرب ؛ إذ يهمل هؤلاء ، أن ، المصدرية
 كما يهمل عاصم ما المصدرية أيضاً ، وليس هذا الزعم صحيحاً ، من قبل أنك قد علمت أن ، أن ،
 التي تقع بعد ، ما ، يفيد العلم هي المؤكدة ، وليست هي المصدرية ، وذلك فيما استفاض من
 أقوال النحاة .

٥٨ - هذا البيت من كلة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترضى فيها أعمامها
 عمراً الملقب ذا السكاب ، وقد أشده المؤلف في أوضحة (رقم ١٤٨) وأشده الأشموني
 أيضاً (رقم ٢٨١) وقبل البيت المستشهد به قولها :

أَقْدَمَ هِمِّ الضُّيْفِ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أَفُقٌ وَهَبَّتْ تَمَالَا

وقد ألدنا لك هذين البيتين (ص ٢١٣) وبيننا لك ما فيهما .

الغنة : ، أنك ربيع ، أرادت أن الضيفان والمرملين بمنزلة الربيع : كثير النفع ،
 واصل العطاء ، وغيث مريع ، الغيث : المطر ، والمراد به هنا الكلال الذي ينبت بسبب
 المطر ، ومريع - بفتح الميم ؛ أو ضمها - خصيب ، الثمال ، بكسر التاء المثلثة - الذخر والنبات

المنى : تمدحه بأنه جواد كريم ، وبأنه يعطي المحروم ، ويغيب الملهوف .

الإعراب : ، وبالك ، الباء حرف جر ، وأن : مخففة من التثنية ، والكاف

المخاطب اسم أن ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وريبع ، ضمير أن ، مبنى على

ص - وأما كان فتتمل ، وَيَقُولُ ذِكْرُ اسْمِهَا ، وَيُفَصِّلُ الْفِعْلُ مِنْهَا يَلْمُ ،
أو قد .

ش - إذا خَفَّتْ « كان » وجب إعمالها ، كما يجب إعمالُ أن ، ولكن
ذِكْرُ اسْمِهَا أَكْثَرُ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ أَنْ ، ولا يلزم أن يكون ضميراً ^(١) قال الشاعر :

= رفعه الضمة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالياء ، وهي متعلقة
بعلم في البيت السابق ، وغيث ، الواو عاطفة ، وغيث : معطوف على ربيع ، ربيع ، صفة
لغيث ، وأنت ، الواو عاطفة ، وأن : مخففة من الثقيلة أيضاً ، والكاف ضمير المخاطب
اسمها ، هناك ، هنا : ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله التمثال الآتي ، لأنه متضمن معنى
المشتق ، والكاف حرف دال على الخطاب ، تكون ، فعل مضارع ناقص ، مرفوع بالضمة
الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، التمثال ، خبر تكون منصوب
بالفتحة الظاهرة ، وجملة تكون واسمه وخبره في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه
في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالياء ، والتقدير : لقد
علم الضيف والمرملون بكونك ربيعاً لهم ، وبكونك سندهم وملجأهم .

الشاهد فيه : قوله ، بأنك ربيع وأنت تكون التمثال ، حيث خففت أن في
الموضعين ، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام ، وخبرها في الأول مفرد ، وهو قوله
ربيع ، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها ، وهذا خلاف الأصل الغالب الجارى على
السنة جمهرة العرب ، وإنما أصل الاسم أن يكون ضميراً شأن محذوفاً ، ولا يكون الخبر
حينئذ إلا جملة .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

قَلَّوْا أَنْتَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقِكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ
(١) يفهم من كلام الشارح أن بين ، أن ، المفتوحة المخففة وبين ، كان ، المخففة
اتفاقاً وافتراقاً .

فأما الاتفاق بينهما ففي شيئين ، الأول : أنه يجب في كل منهما الإعمال ولا يجوز
الإهمال ، والثاني : أنه بوجه عام يجوز مع كل منهما ذكر الاسم .

وأما وجه الافتراق فتلاثة ، الوجه الأول : أن خبر أن يلزم أن يكون جملة متى كان اسمها =

٥٩ - وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْتَسِمٍ كَأَنَّ ظَهْرِيَّةً تَنْطَوُّ إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

- ضمير شان وذلك واجب عند بعض النحاة كما أخبرتك ؛ بخلاف خبر كان فلا يجب عند أحد أن يكون جملة ، والوجه الثاني: أنه يجب عند بعض النحاة أن يكون اسم أن المنخفة ضمير شان . ولا يجب ذلك عند أحد منهم في لکن ، والوجه الثالث : أن اسم أن المنخفة يجب حذفه أو بكثر- على الخلاف في ذلك - وأما اسم كان فلم يلزم أحد إلى وجوب حذفه . هذا . والقول بوجوب إعمال كان إذا خفت هو قول الجمهور ، وقال الكوفيون : نعم ، وذهب قوم من النحاة إلى أنها تعمل إذا كان اسمها ضميرا . فأما إذا كان اسمها ظاهرا فلا عمل .

٥٩ - هذا البيت من كلام باعث بن صريم - ويقال : باعث بن صريم - اليشكري ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن عطاء اليشكري ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧) والمؤلف في أوضعه (رقم ١٥١) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٠) والمبرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠) .

اللمة : توافينا ، تهيئنا ، بوجه مقسم ، أي بوجه جميل ، مأخوذ من القسام - بفتح كل من القاف والسين - وهو الجمال ، تعطو ، تمد عنقها لتتناول ، ووارق السلم ، أي شجر السلم الموزق .

المعنى : يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً ، وعنقاً كعنق الظبية طويلاً .

الإعراب : يومًا ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله توافينا ، الآن توافينا ، توافي : فعل مضارع ، وقاعه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، ونا : مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب بوجه ، جار ومجرور متعلق بتوافي ، مقسم ، نعمت لوجه ، كان ، حرف تشبيه ونصب ، ظبية ، على رواية النصب : اسم كان ، نطو ، فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ظبية ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة اظبية ، وخبر كان محذوف ، وتقدير الكلام : كأن ظبية عاطية في مكان هذه المرأة ، فأما على رواية رفع ظبية فظبية خبر كان مرفوع بها ، وطلحة الظبية الضمة الظاهرة واسمها ضمير محذوف ، والتقدير : كأي ظبية .

يروى بنصب للتظية على أنها الاسم ، والجملة بعدها صفة ، والخبر محذوف ، أى : كأن ظلية عاطية هذه للرأه ؛ فيكون من عكس التشبيه ، أو كأن مكانها ظلية ، على حقيقة التشبيه ، ويروى برفصا على حذف الاسم ، أى كأنها ظلية .

وإذا كان الخبر مفرداً ، أو جملة اسمية ؛ لم يحتاج لفصل ؛ فالفرد كقوله : « كَأَنَّ ظَلِيَّةً » فى روية من رفع ، والجملة الاسمية كقوله :

• كَأَنَّ نَدْيَاهُ حَقَانِ •

— ٦٠ —

على محل رفع نعت لظية أيضاً ، ويروى أيضاً بجر ظية ؛ فالكاف حرف جر ، وأن زائدة ، وظية : مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حل من فعل توفى . وكأنه قال : كظية ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية لما هنا « إن » حرف جر « وارق » مجرور بالياء ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعطو . ووارق مضاف و « لسم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن ظلية » حيث روى على ثلاثة أوجه يستشهد فى هذا الباب باثنين منها ، الوجه الأول : نصب ظلية على أنه اسم كأن وخبرها محذوف . والوجه الثانى : رفع ظلية على أنه خبر كأن ، واسمها محذوف ، فذلك الروايتان جميعاً على أنه إذا خففت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه ، إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه الثالث : جر ظلية على ما ذكرناه فى إعراب البيت ، ولا شاهد عليه لما فى هذا الباب .

٦٠ — هنا عجز بيت ، وصلوه :

• وَصَدْرٌ مُّشْرِقٌ الْقَوْنِ •

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد استشهد به المؤلف فى أوضعه (رقم ١٥٢) وفى شئور الذهب (رقم ١٤٨) وسيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشعورى (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩) وفى بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت تاماً .

الفتة : « حقان » تشبه حق - بضم الحاء - وهى قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم يرسى بها القدين فى نهودهما واكتازهما واستدارتهما .

وإن كان فلا وجب أن يُفصلَ منها^(١) ، إما يَلَمْ أو قَدْ ؛ فالأول كقولهِ

== المعنى : وصف امرأة بأن لها صدراً بنى اللون والروتق ، حتى ليكاد النور يقطع منه ،
وأن على هذا الصدر ، ثدييه مكتنزين حتى لكانهما حجاج .

الإعراب : ، و صدر ، يروى برفع صدر وجره ؛ فن رفع فعل أنه مبتدأ مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، مثلاً ، ومن جره فعل أن
الواو واو رب ، و صدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، مشرق ، صفة لصدر ، ومشرق مضاف و ، اللون ،
مضاف إليه ، كان ، حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير محذوف ، والتقدير . كأنه ، أى :
الحال والغان ، ثدياه ، ثديا : مبتدأ ، مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني ، و ثديا
مضاف و أسماء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر
، حقان ، خبر المبتدأ . مرفوع بالالف نيابة عن الضمة لأنه مثني ، والنون عوض عن
التنوين في الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كان .

الشاهد فيه : قوله ، كأن ثدياه حقان ، حيث خفف كان ، وحذف اسمها ، وجاء
بخبرها جملة من مبتدأ وخبر ، وهى قوله ، ثدياه حقان ، ولم يفصل بين كأن هذه وبين
الجملة الواقعة خبراً بفاصل .

ومثل هذا البيت في عدم الفصل بين كأن المخففة وخبرها قول جمع بن هلال :

عَبَاتُ لَهُ رُحْمًا طَوِيلًا وَآلَةٌ كَأَنَّ قَيْسَ يُغَلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وكذلك قول ذى الرمة :

نَمَشَى بِهَا الدَّرَمَاءُ تَنَعَبُ نَفْسَهَا كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أَوْ تَيْنٍ مُنْقِمٍ

(١) وإنما وجب الفصل بين كأن المخففة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية بقدر عند
الإثبات أو بلم عند النفي ، لسكى يظهر من أول وهلة الفرق بين كأن الدالة على التشبيه
والتي أصلها تنسويد النون ، وبين كأن المركبة من حرفين أحدهما الكاف التي
هى حرف جر وثانيهما أن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع ، فإذا رأيت ، لم ، أو
قد ، علمت أن ، كأن ، السابقة على أحد هذين الحرفين من أخوات إن وهى مخففة
من الثقيلة ، وإذا لم تجد أحداً الحرفين وبعدهما فعل علمت أن كأن مركبة من الكاف
الجارية وأن المصدرية .

تعالى : (كَأَن لَّمْ تَنفَخِ بِالْأَمْسِ) (١) ، وقول الشاعر :

٦١ - كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّفَا

أُنَيْسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

٦١ - هذا البيت من كلام مضاخ بن عمرو الجرهمي ، يقوله حين أجلهم خزاعة عن مكة .

اللغة : « الحجون » بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة - هو جبل بأعلى مكة فيه مدافن أهلها « الصفا » جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام ، تخرج له من المسجد من باب سموه باب الصفا ، ويبدأ من هذا الجبل السبعي في الحج « أنيس » أراد به إنساناً « لم يسمر سامر » أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون .

المعنى : يتحزن على مغادرتهم بلادم وإجلاتهم عنها ؛ فيقول : إنا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها ، وكأننا لم نكن بقاصها ، ولم نجتمع في نواديها .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثل « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « بين » ظرف ، مكان منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه ، وبين مضاف ، و « الحجون » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إلى الصفا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون « أنيس » اسم يكن تأخر عن خبرها ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل رفع خبر كأن « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يسمر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « بمكة » الباء حرف جر ، ومكة : مجرور بالياء ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمسارع له من الصرف العلية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بيسمر « سامر » فاعل يسمر مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « كأن لم يكن » حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وأتى بخبرها جملة « لم يكن » ، وفصل بين كأن وخبرها بلم ، وقد اتضح ذلك من الإعراب .

والثاني كقوله :

٦٢ - أَرِفَ لِلرَّحْلِ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدِ

أى : وكان قد زالت ، فحذف الفعل .

• • •

= ومثل هذا البيت قوله تعالى من الآية ٢٤ من سورة يونس : (كان لم تغن بالأسس)
وقوله سبحانه من الآية ١٢ من سورة يونس : (كان لم يدعنا إلى ضربه) وقوله
جاءت كلمته من الآية ٩٢ من سورة الاعراف : (كان لم يفتوا فيها) وقول الراجز :

قَبَدَ حَتَّى كَانَ لَمْ يَكُنْ فَالْيَوْمَ أَبِي ، وَمَتَى لَمْ يُنْكِنِي ؟

ومثله أيضاً - والفاصل قد في الإثبات - قول الشاعر :

لَا يَهْوَانُكَ اضْطِلَاءُ لَطَى بِالْحَرْبِ فَتَعَذُّورُهَا كَانَ قَدْ أَلَمَّا

وهل الفصل بنا مثل الفصل بلم ؟ قال أبو حيان : لم يحفظ الفصل بلم ، ويبني

أن يتوقف في جوازه ، ٥١ .

٦٢ - هذا البيت من كلمة للناطقة الذبياني يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر

ملك العرب في الحيرة ، وكان الناطقة نديبه وجليسه ، وقد أشعده الأشعوني (رقم ٥)

وابن عقييل (رقم ٢) .

اللغة : أَرَفَ ، دَنَا وَقَرَّبَ ، الرَّحْلُ ، الرَّحِيلُ وَمَفَارِقَةُ الدِّيَارِ ، وَرِكَابُنَا ، هِيَ

أرجلهم التي يركبونها ، تَزَلْ ، تَفَارِقُ ، رِحَالِنَا ، الرِّحَالُ : جَمْعُ رَحْلٍ ، وَهُوَ مَا يُوَضَعُ عَلَى

الإبل ليركب الراكب فوفه .

المعنى : يقول قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار ، ولكن الإبل التي سرحل عليها

لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا ، وهي كالتى قد فارقت ، لأنها مهيأة معدة .

الإعراب : أَرَفَ ، فَعْلٌ مَاضٍ ، وَالتَّرْحُلُ ، فَاعِلٌ أَرَفَ ، وَغَيْرُ ، مَنْصُوبٌ عَلَى

الاستثناء ، وَأَنْ ، حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَصْبٌ ، وَرِكَابُنَا ، رِكَابٌ : اسْمٌ أَنْ ، مَنْصُوبٌ بِهَا وَعَلَامَةٌ

نصبه الفتحة الظاهرة . وَرِكَابٌ مضافٌ وَنَا : مضافٌ إِلَيْهِ ، مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَعْلٍ جَرِّ

وَلَمَّا ، نَاقِبَةٌ جَازِمَةٌ ، تَزَلْ ، فَعْلٌ مَضَارِعٌ ، مَجْرُومٌ بِلَمَّا ، وَعَلَامَةٌ جَرْمِهِ السُّكُونُ ،

وَفَاعِلُهُ غَيْرٌ مُشْتَرَفٍ فِيهِ جَوَازٌ تَقْدِيرُهُ هِيَ يَمُودُ إِلَى رِكَابٍ ، وَرِحَالِنَا مِنْ تَزَلْ وَرِحَالِنَا

ص - وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبْرُهُنَّ ، إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا ، نَحْوُ : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ) (إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالٌ) .

ش - لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسمه ، ولا تقديمه عليهما^(١) كما جاز في باب كان ، لا يقال : إِنْ قَامَ زَيْدًا ، كما يقال : كان قائماً

= محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه ، بحالها ، الباء حرف جر ، وحال : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بنزل ، وحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، وكان ، الواو حرف عطف ، كأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، والتقدير : وكأنه أي الحال والشأن ، قد ، حرف تحقيق ، وقد حذف مدخوله ، والأصل : وكأنه قد زالت ، وزالت المحذوف فعل ماض تام معناه فارقت ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « وكان قد » حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وأتى بخبرها جملة فعلية ، وفعل بين كأن وخبرها بقد ، وحذف الفعل الذي تدخل قد عليه ، على ما تبين لك من الإعراب ،

ومثل هذا الشاهد ما ذكرناه آنفاً من قول الشاعر ، ولسكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً

لَا يَهْوُ أَنْتَكَ أَضْطِلَاءُ لَعَلِّي الْحَرْبُ بِ ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ الْمَاءُ

ويجوز أن يفصل بين اسم إن وخبرها بالأجنبي بغير خلاف . سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم ، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أم لم يكن ، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

إِنَّ فِي الْقَصْرِ - لَوْ دَخَلْنَا - غَزَاآ - مُصَفَّقًا مُوصَّداً عَلَيْهِ الْحِجَابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه ، وشواهد عبد القاهر الجرجاني ، وشواهد مغنى اللبيب (رقم ١٢٣) للدوايف :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ - إِذْ مَضَوْا - مَهَلًا

زيد ، والفرق بينهما أن الأفعال أمكن في العمل من الحروف ، فكانت أحمل لأن
بمعرفة في معيها ، وما أحسن قول ابن عيينة بشكو تأخره :

٦٣ -- كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ إِنْ ، وَلَمْ يُجِزْ

لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ؛ فإنه يجوز
فيها أن يوسط ؛ لأهم قد يتوسمونها فيها ما لم يتوسموا في غيرها [كما] قال
الله تعالى : (إِنْ كَدَبْنَا أَنْكَالًا وَجَجِيمًا)^(١) (إِنْ فِي ذَلِكَ كَلِمَةٌ لِمَنْ
يَحْشَى)^(٢)

٦٣ -- هذا البيت كما قال المؤلف لابن عيينة وهو شرف الدين أبو العباس محمد
ابن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عيينة ، الأنصاري ، الكوفي الأصل ، الدمشقي
المولود والوفاء ، ولد بدمشق في سنة ٥٢٩ هـ وتوفي بها في سنة ٦٣٠ هـ من الهجرة ، وليس
ابن عيينة ممن يحتج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة ، ولكنك ترى أن المؤلف
لم يشده للاستشهاد به على شيء من ذلك ، وإنما أشده استطرافاً لمعناه . ولأنه تضمن
بعبارة بيان قاعدة نحوية .

الإعراب : ، كَأَنِّي ، كَأَنَّ : حرف تشبيه ونصب ، وبياء المتكلم اسمه ، من أخبار ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كَأَنَّ ، وأخبار مضاف ، و ، إِنْ ، فصد لفظه : مضاف
إليه . وكل كلمة فصد لمعناها تصير اسماً ، ولم يجز ، الواو حرف عطاف ، لم : حرف نفى
وجزم وقلب ، يجز ، فعل مضارع مجزوم بلم ، له ، جار ومجرور متعلق بيجز ، أحد ،
فاعل يجز ، في النحو ، جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً ، أن ، حرف مصدرى ونصب
، يتقدما ، فعل مضارع منصوب بأن . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل يجز . والألف للإطلاق ،
وأن مع ما دخلت عليه في نأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز .

(١) من الآية ١٣ من سورة المزمل .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات .

واعتُفِنَتْ بِتَنبِيهِهِ عَلَى امْتِنَاعِ التَّوَسُّطِ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةِ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ
عَنِ التَّنْبِيهِ عَلَى امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْأَسْهَلِ يَسْقِظُ امْتِنَاعَ غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ
الْمَعْكَسِ .

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِ تَوْسِيطِهِمُ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ أَنْ يَكُونُوا يَجْهَزُونَ تَقْدِيمَهُ ؛
لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَجْوِيزِهِمْ فِي الْأَسْهَلِ تَجْوِيزُهُمْ فِي غَيْرِهِ (١) .

ص - وَتُكْسَرُ إِنْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، نَحْوُ : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) ،
وَبَعْدَ الْقَسَمِ ، نَحْوُ : (حَمِّ ، وَاللَّكِّتَابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) وَالْقَوْلِ ، نَحْوُ :
(قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) وَقَبْلَ اللَّامِ ، نَحْوُ : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) .

ش - تَكْسَرُ إِنْ فِي مَوَاضِعَ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَقَعَ فِي إِبْتِدَاءِ الْجُمْلَةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) (٢) (إِنَّا

(١) إِذَا كَانَ خَبَرُ إِنْ أَوْ إِحْدَى أُخْوَاتِهَا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ
عَلَى « إِنْ » ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ ضَعِيفَةً ؛ لِكُونِهَا لَمْ تَعْمَلْ بِالْأَصَالَةِ ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ بِالْحُلِّ عَلَى
الْأَفْعَالِ لِتَضَمُّنِهَا مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ ، فَإِنْ - مَكْسُورَةٌ أَوْ مَفْتُوحَةٌ - تَتَضَمَّنُ مَعْنَى أَوْكَدَ . وَاعِلٌ
تَتَضَمَّنُ مَعْنَى أَرْجَى ، وَلَيْتَ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى أَتَمْنَى ، وَلَكِنْ تَتَضَمَّنُ مَعْنَى أَسْتَدْرِكُ ، وَكَأَنَّ تَتَضَمَّنُ
مَعْنَى أَشْبَهَ ، وَهَكَذَا ، وَالْعَامِلُ الضَّعِيفُ لَا يَقْوَى عَلَى الْعَمَلِ فِيهَا بِتَقْدِيمِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا تَوْسُطُ
هَذَا الْخَبَرِ - أَى الظَّرْفِ ، أَوْ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ - بَيْنَ إِنْ وَاسْمِهَا فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ، الْوَجْهَ
الْأَوَّلُ مَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ بَلْ يَجِبُ تَأْخُرُهُ ، وَذَلِكَ إِذَا اقْتَرَنَ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ « إِنْ
زَيْدًا لِنِي الدَّارِ » ، وَالثَّانِي مَا يَجِبُ تَوْسُطُهُ ، وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ الْاسْمُ بِضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَجْرُورِ
نَحْوَ قَوْلِكَ : « إِنْ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا » أَوْ اتَّصَلَ الْاسْمُ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ . « إِنْ فِي الدَّارِ
لِزَيْدٍ » ، وَالثَّلَاثُ مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ : التَّوَسُّطُ بَيْنَ إِنْ وَاسْمِهَا ، وَالتَّأْخُرُ عَنِ الْاسْمِ ، وَذَلِكَ
فِيمَا عَدَا مَا ذَكَرْنَا ، وَمِنَ الْآيَاتِ الْكُرَيْمَاتِ ، وَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي لَيْسَ جَارًا وَمَجْرُورًا وَلَا
ظَرْفًا فَلَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ إِلَّا مُتَأَخِّرًا بَعْدَ إِنْ وَاسْمِهَا . (٢) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ الْقَدْرِ .

(١٥ - شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى)

أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ) (١) (الْأَيُّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (٢)

الثاني : بعد للقسم ، كقوله تعالى : (حَمَّ ، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) (٣)
(بِسْ ، وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) (٤) .

الثالث : أن تقع محكية بالقول ، كقوله تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) (٥) .

الرابع : أن تقع اللام بعدها ، كقوله تعالى : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ،
وَاللَّهُ بِشَهَادَاتِ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ) (٦) فكسرت بعد « يعلم » ، و « يشهد » ،
وإن كانت قد فتحت بعد علم وشهد ، في قوله تعالى : (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ
تَخْتَلُونَ أَنْفُسَكُمْ) (٧) (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) (٨) وذلك لوجود اللام
في الأوائين دون الآخرين .

• • •

ص - وَيَجُورُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرٍ « إِنَّ » الْمَكْسُورَةَ ،
أَوْ أَسْمَاءَ ، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَمُولٍ الْخَبَرِ ، أَوْ الْفَصْلِ ، وَيَجِبُ مَعَ الْحَقِيقَةِ أَنْ
أَهْمَلَتْ وَلَمْ يَظْهَرَ الْمَعْنَى .

(١) من الآية ١ من سورة الكوثر (٢) من الآية ٦٢ من سورة يونس .

ونمثل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي كما
في الآيتين الأولى والثانية ، والابتداء المحكي كما في الآية الثالثة .

(٣) من الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة الدخان .

(٤) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة يس .

(٥) من الآية ٣٠ من سورة مريم . (٦) من الآية ١ من سورة المنافقين .

(٧) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة .

(٨) من الآية ١٨ من سورة آل عمران .

ش — يجوز دخول لام الابتداء بعدَ « إن » المكسورة على واحد من أربعة :
 اثنين متأخرين ، واثنين متوسطين ؛ فأما المتأخران فالخبر نحو : (وَإِنْ رَبَّكَ لَذُو
 مَغْفِرَةٍ)^(١) والاسم نحو : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً »^(٢) ، وأما المتوسطان فمؤول الخبر ،
 نحو : « إِنَّ زَيْدًا لَطَمَانِكَ آكُلٌ » والضمير المسمى عند البصريين فصلاً وعند
 الكوفيين عماداً ، نحو : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)^(٣) (وَإِنَّا لَنَحْنُ
 الصَّافُونَ ، وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ)^(٤) .

وقد يكون دخول اللام واجباً ، وذلك إذا خُفِّتْ « إن » ، وأُهمِّتْ ، ولم يظهر
 قصد الإثبات كقولك : « إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ » وإنما وجبت ههنا فرقا بينها وبين
 إن النافية كالتي في قوله تعالى : (إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا)^(٥) ولهذا تسمى
 اللام الفارقة ؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات .

فإن اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزاً ، لا واجباً ، لعدم الالتباس ،
 وذلك إذا شُدِّتْ ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » أو خُفِّتْ وأُهمِّتْ ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا
 قَائِمٌ » أو خُفِّتْ وأُهمِّتْ وظهر المعنى ، كقول الشاعر :

٦٤ — أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنَّ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

- (١) من الآية ٦ من سورة الرعد . والمغفرة : الغفران . وهو الصفح عن الذنوب .
- (٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات ، ومن الآية ١٣ من سورة آل عمران .
- (٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران .
- (٤) الآيتان ١٦٥ ، ١٦٦ من سورة الصافات .
- (٥) من الآية ٦٨ من سورة يونس .

— هذا البيت للطرماح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وكنيته أبو نضر ، وألقبه =

الاشموني (رقم ٢٧٨) وابن حنبل (رقم ١٤٠) والمؤلف في أوجهه (رقم ١٤٦) .
 اللفظ : «أبابة» بضم الهجزة - جمع آب ، مثل قضاء جمع قاض ، وغزاة جمع غاز ،
 ودماه جمع داع ، ورماة جمع رام ، والآبي : اسم فاعل فعله أبي ، ومعناه امتع ، الضيم ،
 الظلم ، كرام المعادن ، طيبة الأصول .

المعنى : يفخر بأنه من لس قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد ، وبأنهم كانوا قوما
 كرام الأصول .

الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ ، ابن ، خبر المبتدأ ، وابن مضاف و«أبابة»
 مضاف إليه ، وأبابة مضاف و«الضميم» مضاف إليه ، من ، حرف جر ، آل ، مجرور
 بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : إما مرفوع عن أنه خبر ثان للمبتدأ ، وإما
 منصوب على أنه حال من الخبر ، وآل مضاف و«مالك» مضاف إليه ، وإن ، الواو
 حرف عطف ، إن : حرف توكيد ونصب مخفف من المثلث مهمل غير عامل ، مالك ،
 مبتدأ ، كانت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التانيث ، واسم كان ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبارها قبيلة ، كرام ، خبر كان ، منصوب بالفتحة
 الظاهرة ، وكرام مضاف و«المعادن» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «وإن مالك - إلخ» حيث خفف إن المؤكدة ، وأهمها فلم
 ينصبها الاسم ، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً ، ويخبره ، ولم يدخل اللام في خبرها
 لتكون فارقة بين النفي والإثبات ، ولو أدخل اللام لقال : وإن مالك لكاتب كرام
 المعادن ، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكاباً على انفعال المعنى ووضوحه ، وذلك لأن البيت
 مسوق للافتخار والتمدح بكرم آباءه ورفعة مكانتهم ، فلو حلت «إن» على أنها نافية
 لكان المعنى منافياً لما سبق البيت له ، إذ يصير المعنى : وليس مالك كرام المعادن ؛
 فيتمين حمل «إن» على أنها المؤكدة ؛ ليتفق معنى البيت مع الغرض المسأى به له .
 وقد أرى يمكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه ؛ فلم يأت
 باللام الفارقة :

ومن هنا نفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» الخفيفة مؤكدة لا نافية تنعرج إلى
 نوهين : لفظية ، ومعنوية ، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إعمالها .

ص - وَمِثْلُ إِنْ « لَأَ » النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ ، لَيْسَ عَمَلَهَا خَاصًّا بِالنِّسْبَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا ، نَحْوُ : « لَأَحْبَابِ عِلْمٍ تَمُوتُ » وَلَا « عِشْرِينَ دِرْهَمًا هِنْدِي » .

وَإِنْ كَانَ أُنْتَهَى غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شِبْهَهُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ : « لَأَرْجُلَ » وَ « لَأَرْجَالَ » وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ : « لَأُمْسِلَاتِ » وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ : « لَأَرْجُلَيْنِ » وَ « لَأُمْسِلِينَ » .

== خاتمة : هل يجوز حذف خبر إن أو إحدى أخواتها ؟ اختلف النحاة في ذلك الموضوع ، فذهب سيبويه إلى أنه يجوز حذف خبر إن مطلقاً ، بمعنى أنه لا فرق عنده في جواز الحذف بين أن يكون الاسم نكرة أو معرفة ، كما أنه لا فرق بين أن تتكرر إن واسمها وألا تتكرر ، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا كان نكرة ، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا تكررت إن واسمها ، والصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه ، لورود السماع به ، فقد حذف الخبر واسم إن نكرة وهي مكررة في قول الأعمش : * إن محلاً وإن مرتحلاً . وقد سبق لنا الإثبات ، وقد ورد في القرآن الكريم : (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز) الآية ٤١ من سورة فصلت ، فحذف خبر إن مع أن اسمها معرفة ولم تتكرر إن ، وورد فيه : (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) من الآية ٢٥ من سورة الحج ، وادعاء أن الواو زائدة وأن الخبر هو جملة (يصدون) خلاف الأصل فلا يصار إليه .

وقد كثر في كلامهم حذف خبر « ليت » إذا كان اسمها كنية « شعري » ، وبعدها استفهام نحو قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَعْدَرٍ

سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ جِنْمًا فَلَا صَبْرًا

وقد حذف خبر « لكن » ، في قول الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ كَلِمَةٍ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرًا

وفي قول الحارث بن خالد بن العاص :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَهْمًا فِي مِرَاضِي الْمَوَاكِبِ

ث - يجرى مجرى « إن » - في نصب الاسم ورفع الخبر - « لا »
بثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون نافية للجنس^(١) .

والثاني : أن يكون معمولاً لها نكرتين

والثالث : أن يكون الاسم مقدماً ، والخبر مؤخراً .

فإن انحرَمَ للشرط الأول : بأن كانت نافية ، اختَصَّتْ بالفعل وجرَمَتْهُ نحو :
(لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا)^(٢) ، أو زائدة لم تعمل شيئاً ، نحو : (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ
إِذْ أُمِرْتَ)^(٣) ، أو نافية للوَاحِدَةِ حملت عملَ بئس ، نحو : « لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ،
بِأَنَّ رَجُلَانِ » .

(١) هنا أمران أحب أن تعلمهما :

الأول : اعلم أن « لا » النافية للجنس هذه ليست هي التي تدخل على الفعل في نحو
قولك : « أخوك لا يعمل الشر » وإنما هي مختصة بالدخول على الاسم ، والسرف في ذلك أن
المقصود بها استغراق نفي الجنس الذي يدل عليه اسمها على سبيل التنصيص ، وهذا الاستغراق
يستدعي وجود « من » لفظاً أو معنى ، وقد عرفت أن « من » حرف جر ، فلا يكون
مدخوله فعلاً ، بل يجب أن يكون مدخوله اسماً نكرة ، أما كونه اسماً فلأن الكلام على
تقدير من كما سمعت ، وأما كونه نكرة فلأنها هي التي تدل على الجنس .

والامر الثاني : أنه لما كان أمر لا على ما أبانك وجب أن تعمل فيما يقع بعدها
ولم يجر أن يكون عملها رفعاً لئلا يتصور أنها مهيمة وأن ما بعدها مرفوع على الابتداء
كالم يجر أن يكون عملها جراً لئلا يتصور أن الجار هو « من » المقنونة ؛ فلم يبق إلا أن
يكون عملها نصب فيما بعدها .

(٢) من الآية . ، من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٢ من سورة الأعراف .

وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين لم تعمل ، ووجب تكرارها ، مثال الأول :
« لا زيد في الدار ، ولا عمر في » ، ومثال الثاني : (لا فيها خول ، ولا ثم عنها
ينزفون)^(١) .

وإذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها : إما أن يكون مضافاً ، أو شبيهاً به ،
أو مفرداً .

فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصب فيه ، فالمضاف كقولك : « لأصاحب
علم ممتوت » ، و « لأصاحب جود مذكوم » .

والشبيه بالمضاف : ما اتصل به شيء من تمام معناه : إما مرفوع به ، نحو :
« لا قبيحاً فعله ممدوح » أو منصوب به ، نحو : « لا طالماً جبلاً حاضر » أو مخفوض
بمخافض يتماق به ، نحو : « لا خيراً من زيد عندنا » :

وإن كان مفرداً — أي غير مضاف ولا شبيه به — فإنه يُبنى على ما ينصب
به لو كان مُعرَّباً^(٢) ، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير بني على الفتح ، نحو :

(١) من الآية ٤٧ من سورة الصافات .

(٢) اختلف العلماء في العلة التي من أجلها بني اسم لا المفرد ، فذهب ابن هـصفور إلى
أن علة البناء هو تضمن معنى الحرف ؛ فقد أعلنتك قريباً أن قولك : « لا رجل ، في قوة
قولك : « لا من رجل ، وقد اعترض العلماء على هذا الكلام بأن المتضمن لمعنى « من ، هو
« لا ، نفسها ، لا اسمها الذي يقع بعدها ، ونحن نطلب العلة لبناء الاسم ، فأما « لا ، فلا كلام
لنا فيها الآن ، وهي في ذاتها حرف مبني على ما هو الأصل في الحروف ، وقد اضطر بعض
المحققين إلى أن يدعي أن اسم « لا ، هو الذي تضمن معنى من الاستفراكية ، ولا تتم له هذه
الدعوى ، ومن أجل ذلك ذهب كثير من المحققين إلى أن علة بناء اسم لا أن لا واسمها
تركيباً معاً كتركيب خمسة عشر ولهذا يجعلونها معاً في قوة المبتدأ .

فإن قلت : فلماذا أهرب اسم لا إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ؟

« لا رَجُلٌ » و « لا رِجَالٌ » ، وإن كان متنى أو جمع مذكر سالما فإنه يبنى على الياء
 كما ينصب بالياء ، تقول : « لا رَجُلَيْنِ » و « لا رِجَالَيْنِ هَدَى » ، وإن كان جمع مؤنث
 سالما يبنى على الكسر ، وقد يبنى على الفتح ، نحو : « لا مُسَلِّمَاتٍ فِي الدَّارِ » وقد
 روى بالوجهين قول الشاعر :

٦٥ - لا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِأَسِئَلَةٍ

تَقَى الدُّوْنَ لَدَى اسْتِهْفَاءِ آجَالِ

•••

= فالجواب عن هذا من وجهين : الأول أن الإضافة كما علمت مراراً من خصائص
 الأسماء ، فوجودها يعارض سبب البناء ، والثاني أنه لا يمكن تركيب لامع الاسم المضاف ،
 لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

٦٥ - لم أجد أحداً لسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أهدته الأشموني (رقم ٢٩٧)
 وشرحناه هناك شرحاً وافياً .

الغنة : « سابغات » أراد دروعاً سابغات ، أي : واسعات تحمل موضعها من البدن
 وتنطيه كله ، لحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه ، ومثله قوله تعالى : (أن أهل سابغات)
 والواحدة سابغة ، « جاوآء » هي الجيش العظيم « بأسلة » متصفة بالبسالة وهي الشجاعة
 « المنون » الموت .

المعنى : يريد أنه لا ينجيك من الموت ولا يقيك منه - إذا استكلت أجلك - دروع
 واسعة لبسها ، أو جيش كثير العدد وافر الدجاعة يمنع عنك (فإذا جاء أجلمهم لا يستأخرون
 ساعة ولا يستقدمون) .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « سابغات » اسم لامبني على الفتح في محل نصب
 أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية
 للجنس « جاوآء » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب « بأسلة » صفة لجأوآء ،
 وصفة المنصوب منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « تقى » فعل مضارع مرفوع
 بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعلها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «

ص -- وَلَكَ فِي نَحْوِ : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ » فَتَحُّ الْأَوَّلِ ، وَفِي الثَّانِي :
الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ : وَالرَّفْعُ ، كَالصَّفَةِ فِي نَحْوِ : « لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ » وَرَفَعَهُ ، فَيَمْتَنَعُ
النَّصْبُ ، وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لَا » ، أَوْ فَصِلَتِ الصَّفَةُ ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ ؛
امْتَنَعَ الْفَتْحُ .

ش - إِذَا تَكَرَّرَتْ « لَا » مَعَ النُّكْرَةِ جَازَ فِي النُّكْرَةِ الْأُولَى الْفَتْحُ
وَالرَّفْعُ .

فَإِنْ فَتَحْتَ فَلَكَ فِي الثَّانِي ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ : الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ .
وَإِنْ رَفَعْتَ فَلَكَ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ : الرَّفْعُ ، وَالْفَتْحُ ، وَيَمْتَنَعُ النَّصْبُ
فَتَحْصُلُ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُ الْأَسْمِينِ ؛ وَرَفَعُهُمَا ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي ، وَعَكْسُهُ ،
وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَّصْبُ الثَّانِي ، فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ فِي مَجْمُوعِ التَّرْكِيبِ .

== هِيَ يَعُودُ إِلَى سَابِقَاتِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرٍ لَا الْأَوَّلِ ، وَخَبَرُ لَا
الثَّانِيَةَ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُ الْأَوَّلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَا سَابِقَاتٍ تَتَى الْمَنُونِ ، وَلَا جَاوَاهِرَ تَتَى
الْمَنُونِ ؛ فَالْوَاوُ قَدْ عَطَفَتْ جُمْلَةً لَا الثَّانِيَةَ مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا عَلَى جُمْلَةِ الْأَوَّلِ مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا
« الْمَنُونِ » مَفْعُولٌ بِهِ لَتَتَى الْمَذْكُورِ ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْجَةِ الظَّاهِرَةِ « لَدَى » ظَرْفٌ بِمَعْنَى
عِنْدَ مُتَعَلِّقٌ بِتَتَى ، وَلَدَى مُضَافٌ وَ « اسْتِيفَاءٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَاسْتِيفَاءٌ مُضَافٌ وَ « آجَالٌ »
مُضَافٌ إِلَيْهِ .

الشاهد فيه : قوله « لا سابقات » ، فإن اسم « لا » فيه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم
إذا وقع اسماً للاجاز فيه وجهان : الأول البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة كما يعرب في
حال النصب ، والثاني البناء على الفتح ، وقد وردت في هذا البيت الرواية بالكسر والفتح ؛
فدل بمجموع الروايتين على جواز الوجهين .

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه :

أُرْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَحَدُّ عَوَاقِبِهِ فِيهِ نَلْدٌ ؛ وَلَا لَدَاتٍ لِشَيْبِ

فإن لم تتكرر « لا » مع تلكرة الثانية ؛ لم يجز في الأولى الرفع ؛ ولا في الثانية
الفتح ؛ تقول : « لَأَسْوَلُ وَقُوَّةً ، أَوْ قُوَّةً » بفتح حول لا غير ، ونصب قُوَّةً أو
رفعها ، قال الشاعر :

• فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ •

٦٦ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

• إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا •

وهذا البيت من الفوائد التي لا يعلم قائلها ، وأقصى ما قيل في نسبه إنه لرجل من بني
عبد مناة بن كنانة ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٢٤٩) وقد أشعق
(رقم ٣٠٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٦٥) .

اللفظة : « مروان » أراد به مروان بن الحكم ، ابنه ، أراد به عبد الملك بن مروان ، المجدد
الكرم والشرف ، ارتدى وتأزر ، كنى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوت له ، وأفرد الضمير
فقال : « إذا هو بالمجد ارتدى ، مع أن حقه أن يثنيه فيقول : « إذا هما ارتدبا وتأزرا ،
ارتسكنا على فهم السامع ، ونعويلا على أن إسناد شيء إلى أحدهما كما ناداه إليهما جميعاً ،
إذا كان الغرض مدحهما معا .

المعنى : مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما
عليه وعملهما له كأنهما لبياءه وارتدبا .

الإعراب : « لا » نافية للجنس ، « أب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « وابناء »
الواو حرف عطف ، « ابنا » معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويجوز فيه الرفع ، فيكون معطوفاً على محل لامع اسمها
فإنهما معاً في محل رفع على الابتداء (انظر ص ٢٣١) ، مثل « يروى بالرفع ؛ فهو خير لا ،
مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . و يروى بالنصب فهو نعت لاسم لا ، وخبر لاحق
محذوف ، والتقدير : فلا أب وابنا بماثلين لمروان وابنه موجودان ؛ ومثل مضاف ومروان
محذوف بإضافة مثل إليه ، وعلامة جره الفتحة بإبابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف
والمابع له من الصرف العلية وزيادة الألف والنون ، وابنه الواو حرف عطف ، وابنه

ويجوز « فَلَأَبَ وَإِنَّ » .

وإن كان اسم « لا » مفرداً ، ونُعتَ بمفرد ، ولم يفصل بينهما فاصلٌ — مثل « لا رَجُلَ ظريف في الدارِ » — جاز في الصفة : الرفعُ على موضع « لا » مع اسمها ؛ فإنهما في موضع الابتداء ، والنصبُ على موضع اسمها ؛ فإن موضعه نصب بلا العاقلة عمل إن ، والفتحُ على تقدير أنك رَكِبْتَ الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ، ثم أدخلت « لا » عليهما .

فإن فصلَ بينهما فاصل ، أو كانت الصفة غير مفردة ، جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح ؛ فالأول نحو : « لا رَجُلَ في الدارِ ظريف ، وظريفنا » والثاني نحو : « لا رَجُلَ طالماً جبلاً ، وطالماً جبلاً » .

ص — الثالث : ظن ، ورأى ، وحسب ، ودردى ، وخال ، وزعم ، ووجد ،

القلبيات ، فتنصبهما مفعولين ، نحو :

* رأيتُ الله أكبرَ كلِّ شيء * .

= معطوف على مروان ، وابن مضاف ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه إذا ، بمعنى إذ الدالة على التعليل ، هو ، فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، ارتدى ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان ، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة ، وتأزرا ، معطوف على ارتدى ، والآف الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « فَلَأَبَ وَإِنَّ » حيث عطف « ابنا » بالنصب على اسم لا ، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها ، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء وقد بينا لك ذلك في الأجزاء بياناً لا تحتاج معه إلى شيء .

وَبِأَمِينٍ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ نَحْوُ • التَّوَمُّ فِي أَرَى ظَنَنْتُ • وَمِثْلُهَا
إِنْ تَوَطَّنَ ، نَحْوُ :

• وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ الْقَوْمُ وَالْخَوَرُ •

وَإِنْ وَرَيْتُ مَعًا ، أَوْ دَلَا ، أَوْ دَانَ ، النَّافِيَاتُ ؛ أَوْ لَامُ الْإِيتِدَاءِ . أَوْ
الْقَسَمِ ؛ أَوْ الِاسْتِفْهَامِ - بَطَّلَ عَمَلُنَّ فِي الْأَفْظِ وَجُوبًا ؛ وَسُمِّيَ ذَلِكَ تَعْلِيْقًا ، نَحْوُ :
(لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى)

ش - للباب الثالث من الدواسخ : ما ينصب المبتدأ والخبر معًا ، وهو
أفعال للقلوب .

وهو ظن^(١) ، نحو : (وَإِنِّي لَأُظُنُّكَ بِأَفْرَقُونَ مَثْبُورًا)^(٢) ، ورأى^(٣) ،
نحو : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَوْنَهُ قَرِيبًا)^(٤) وقول الشاعر :

٧٧ - رَأَيْتُ إِفَّةً أَكْبَرَ أَكْلٍ شَيْءٍ

مُحَاوَلَةٌ ؛ وَأَكْثَرُكُمْ جُنُودًا

(١) الأصل في ظن ، التي تنصب مفعولين أن تكون بمعنى الحسبان ، أي ترجح أحد
الطرفين التي والإثبات ، والمترجح هو المذكور في الكلام ، وربما جاءت بمعنى اليقين ،
ومنه قوله : (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنْ مَلَاقَ حَسَابِيهِ) فتكون أيضاً ناصبة للمفعولين ، وربما جاءت
بمعنى أنهم فتنصب مفعولاً واحداً ، نحو قولك : ظننت زيدا ، أي اتهمته .

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء .

(٣) الأصل في رأى التي تنصب مفعولين أن تكون دالة على اليقين كالآية التي نلاها
الشارح والبيت الذي أوردته ، وقد تكون دالة على معنى ظن . وهو الرجحان ، فتصب
المفعولين أيضاً ، وقد تأتي من رأى ، وهي حينئذ قد تنحدر إلى مفعولين نحو قولك : رأى
أبو حنيفة السلم حلالاً ، وقد تنحدر لواحد نحو قولك : رأى أبو حنيفة حل السلم .

(٤) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الماعز .

٦٧ - هذا البيت لخداش بن زهير . أحد بني بكر بن هوازن ، وقد أوردته الأشعرى

(رقم ٢١٢) وابن عسقل (رقم ١١٨)

وَحَسِبَ^(١) ، نحو : (لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَّكُم)^(٢) ، ودرى^(٣) ، كقوله :

٦٨ - دُرَيْتَ الْوَقِيَّ الْمَهْدِيَّ يَاعُرُو فَاغْتَبِطُ

فَإِنْ - اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

== اللغة : محاولة ، تطلق المحلولة على طلب الشيء بحيلة ، وتطلق أيضاً على القوة ، والمعنى الأول لا يليق بحانب الله تعالى . « وأكثرهم جنودا » يروى في مكانه « وأكثره جنودا » ويروى « وأكثرهم هديدا » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول « أكبر » مفعول ثانى لرأيت ، وأكبر مضاف و « كل » مضاف إليه « وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو حرف عطف . « وأكثر : معطوف على أكبر ، وأكثر مضاف وخمير الغائبين مضاف إليه « جنودا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . » فإن « رأيت » في هذه العبارة قول دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين . على ما بيناه في الإعراب .

(١) حسب مثل ظن : أى أن الأصل فيها أن تدل على الرجحان ، وقد أتى دالة على اليقين نحو قول الشاعر :

حَسِبْتُ لِلتَّقَى وَالْجُودِ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا

(٢) من الآية ١١ من سورة النور .

(٣) أكثر النحاة لم يعد « درى » من الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين ، وزعموا أن نصبها المفعولين في البيت الذي أنشده الشارح لسكونها قد تضمنت معنى علم ، لا لسكونها موضوعة لذلك ، والأكثر في العربية تعدى « درى » لواحد بالباء نحو « دريت بكذا » وإذا زيدت عليها همزة النقل تعدت بنفسها لواحد ولثان بالباء نحو « دريت بكذا » وإذا فإن دخلت هذه على استفهام تعدت لثلاثة نحو قوله تعالى (وما أدراك ما القارعة) فإن الكاف مفعول أول ، وجملة « وما القارعة » من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعولين الثاني والثالث .

٦٨ - لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني =

وخال^(١) ، كقولہ :

• يُخَالُ بِهِ زَائِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا •

٦٩

(رقم ٢٢٢) وابن عميل (رقم ١٢٠) والمؤلف في أروضه (رقم ١٧١) وفي شذور الذهب (رقم ١٨١) .

الآفة : ودریت ، فعل ماض مبني للجهول ، ومعناه هنا معنى علم ، والوفى الهدى ، الذى مرفوعاً بـ ما مد عليه ، ولا يخلعه ، فاغبط ، أمر من الاغبط ، وهو فى الأصل : أن تمتق .

وإن كان غيرك بدون أن تمنى زوال حاله عنه ، والمراد هنا السرور .

المضى : إن الناس قد هلوا عنك أنك الرجل الذى لا ينقض عهده ، واستيقنوا ذلك .

ولا يداخلهم فيه شك ، فيلزمك أن تقر بذلك حيناً ، وتمتلى به سروراً .

الإعراب : ودریت ، درى : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل .

وهو المفعول الأول والوفى ، مفعول ثانٍ لدرى ، والوفى مضاف إلى ، مضاف إليه ، يا ، حرف نداء ، هرو ، منادى مرخم ، وأصله هروء ،

منى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخم ، فى محل نصب ، فاغبط ، الفاء حرف مطب .

فاغبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، فإن ، الفاء حرف دال على التلويل ، إن : حرف توكيد ونسب ، اغبطاء ، اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، بالوفاء ،

حار وجرود متعلق باغبط ، حميد ، خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله ، ودریت الوفى . . . ، فإن درى فى هذه العبارة فعل دال على اليقين ،

وقد نصب مفعولين ، أولها التاء التى رفعت نائب فاعل ، فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله الوفى على ما بيناه فى الإعراب .

(١) الأصل فى خال ماضى يخال أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان كالبيت الذى أشده الشارح ، وقد تأنى بمعنى علم فتدل على اليقين وتنصب مفعولاً أيضاً نحو قول الشاعر :

ذماتى الغوايب عممٌ ، وخلفتى لى ، اممٌ فلا أدعى به وهو أول

وقولنا : ماضى يخال ، للإشارة إلى أن ، خال ، قد تأنى بمعنى ساس نحو قولك ، خال فلان المال ، وبمعنى رعى نحو قولك ، خال فلان على أهله ، ومضارعه يخول ، وقد تأنى

بمعنى تكبر ، وليست حينئذ من أفعال القلوب .

٦٩ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

وزعم (١) ، كقوله :

* وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي بَفَاحٍ مُنْمَعٍ *

والبيت للناطقة الذيباني ، يقوله في أبيات للنعمان بن المنذر أيام موجدته عليه ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٥٨) .

اللفظة : « بيوتى » جمع بيت « يفاح » هو المرتفع من الأرض العالى « منمع » لا يناله أحد « يخال » يظن « الحولة » الركائب .

المعنى : يقول : إني في مكان بعيد عن أن تناله ؛ لأنه مرتفع شديد البعد ، حتى إن الناظر إليه ليظن راعى وكاتبنا طائراً ، والإنسان إذا نظر من مكان مظمن إلى مكان عال يرى الكبير صغيراً ، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم بسوء .

الإعراب : « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « بيوتى » بيوت فاعل حل ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وبيوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « في يفاح » جار ومجرور متعلق بحل « منمع » صفة ليفاح ، وصفة المجرور مجرورة « يخال » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بيخال ، أو بمحذوف حال « راعى الحولة » راعى : نائب فاعل ليحال ، وهو المفعول الأول ، وراعى مضاف و « الحولة » مضاف إليه « طائراً » مفعول ثان ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يخال راعى الحولة طائراً » فإن يخال في هذه العبارة فعل دال على الرجحان ، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، أولهما قوله « راعى الحولة » الذى وقع نائب فاعل ؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيهما قوله : « طائراً » هذا واضح من إعراب البيت الذى قدمناه :

(١) الأكثر في « زعم » أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان ، والأكثر فيها أن يمدى إلى مفعولها بواسطة « أن » الخفيفة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا لن يعيشوا) أو بواسطة أن المشددة نحو قول الشاعر :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي بَاعَزَ لَا يَتَغَيَّرُ؟

الزعم : قول يطلق على الحق والباطل ، إلا أن الأكثر إطلاقه على قول يشك في

٧٠ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَأَنْتَ شَيْخٌ ،
إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبًا

صحت. فهو كقول لم يقم عليه دليل ، ومن إطلاقه على الصحيح قول أبي طالب :

وَدَعَوْتَنِي وَزَعَمْتَنِي أَنْتَ نَاصِحِي
وَأَقَدَّ صَدَقْتَنِي وَكُنْتُ نَمَّ أَمِيغًا

٧٠ - هذا البيت من كلام أبي أمية الخنفي ، واسمه أوس ، وقد أشهد الأشموني

(رقم ٢١٩) والمؤلف في أوطحه (رقم ١٨٥) وفي شذور الذهب (رقم ١٧٩) .

الغنة ، زعمتني ، ظنتني ، شيخا ، الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان فيه الشيب
ويقال للإلسان شيخ إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين ، يدب ديباً ، يمشي معياً متقارباً ، ويسير
سيراً ضعيفاً .

المعنى : ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سن ، ووضعت قوتي ، ولكنها لا تعلم حقيقة
الامر ؛ لأن من كان مثل يسير سيرا قويا لا يقال عنه شيء من ذلك .

الإعراب : زعمتني ، زعم ، فعل ماض ، والتاء لتأنيث ؛ والنون للوقاية ، وباء المتكلم
مفعول أول ، شيخا ، مفعول ثان ، ولست بشيخ ، الوار واور الحال ، ليس : فعل ماض
ناقص ، وتاء المتكلم اسم مبنى على الضم في محل رفع ، والباء حرف جر زائد ، وشيخ : خبر
ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر
الزائد وجلة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وإنما أداة حصر لا محل لها من الإعراب
والشيخ ، مبتدأ ، من ، اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ويدب ،
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والجملة
من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، ديباً ، مفعول مطلق مؤكد لفاعله وهو
قوله ، يدب .

الشاهد فيه : قوله ، زعمتني شيخا ، فإن زعم في هذا العبارة فعل دال على الرجحان ، وقد
نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر أولهما بياء المتكلم ، وثانيهما قوله ، شيخا ، والجملة
تبين لك ذلك من إعراب البيت .

وَوَجَدَ^(١) ، كقوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ
أَجْرًا)^(٢)

وَعَلِمَ^(٣) ، كقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)^(٤)

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها : الإلغاء ، والتعليق^(٥)

فأما الإلغاء فهو عبارة عن « إبطال عملها في اللفظ والمحل » لتوسطها بين المفعولين ،
أو تأخرها عنهما .

مثال توسطها بينهما قولك : « زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا » بالإعمال ، ويجوز « زَيْدٌ
ظَنَنْتُ عَالِمًا » بالإهمال ، قال الشاعر :

(١) الأصل في « وجد » أنه وضع للدلالة على إصابة الشيء على صفة ، ولما كان نفس
العلم بهذه الصفة لازماً لهذا المعنى استعملوا وجد في الدلالة على معنى علم وهو اليقين ، لأن
كل إنسان وجد شيئاً على صفة ما فقد علم هذا الشيء متصفاً بها ، وقد تأتي وجد بمعنى حزن ،
كما قد تأتي بمعنى حقد ، وهي في هاتين الحالتين لا تتعدى أصلاً .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٣) الأصل في « علم » أنه بدل على اليقين نحو قوله تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله)
وقد يأتي دالاً على معنى ظن وهو الرجحان ، ومنه الآية التي تلاها الشارح .

(٤) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة .

(٥) اعلم أن بين الإلغاء والتعليق فرقاً في المعنى وفي الحكم .

فأما الفرق بينهما في المعنى فقد تكفل الشارح ببيانه ؛ فذكر أن الإلغاء معناه إبطال
العمل لفظاً ومحلاً ، وأن التعليق معناه إبطال العمل في اللفظ فقط .

وأما الفرق بينهما في الحكم فحاصله أن الإلغاء جائز ؛ فكل موضع جاز فيه الإلغاء
يأله يجوز فيه الإعمال ، فأما التعليق فإنه واجب ، فلا يجوز الإعمال في موضع من مواضعه .

٧١ - أَبَا الْأَرَايِزِ بَانَ الْقَوْمِ تُوعِدُنِي
وَفِي الْأَرَايِزِ خِتُ الْقَوْمِ وَالْخَوْرُ ؟

٧١ - هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقرى .

اللفظة : الأراييز ، جمع أريجزة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشجر على وزن بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كروبة والعجاج أيه ، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعاً ، وانظر إلى قول الرجز :

• أَرَجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَصِيدًا •

توعدني ، تهددني ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال أوعده ، من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً .

الإعراب : أبا الأراييز ، الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراييز : مجرور بالياء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي ، با ، حرف نداء ، ابن ، منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف وه للزم ، مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وتوعدني ، توعد : فعل مضارع مرفوع بالاضمة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وفي الأراييز ، الواو واو الحال ، وفي : حرف جر ، الأراييز : مجرور بنون ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، خلت ، حال : فعل ماض ، وناء المتكلم فاعل مبنى على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل - الذي هو حال - والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره ، اللزم ، مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالاضمة الظاهرة ، والخور ، معطوف على اللزم والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله ، وفي الأراييز خلت اللزم ، حيث توسط وخال مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله ، اللزم ، والخبر الذي هو قوله ، وفي الأراييز ، فلما توسط الفعل بينهما التي عن العمل فيهما ، ولو لا هذا التوسط لنصبها ألبتة ، فيمكن يقول : وختت اللزم والخور في الأراييز ، بنصب اللزم على أنه مفعول أول ، ونصب هل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني .

فَالأَوَّلُ : مبتدأ مؤخر ، و « في الأراجيز » في موضع رفع ؛ لأنه خبرٌ مُقَدَّمٌ ،
والنَّيْتُ « خَلْتُ » لتوسطها بينهما ، وهل الوجهان سواء ، أو الإعمال أرجح ؟
فيه مذهبان (١) .

ومثالُ تَأخُّرِهَا عَنْهُمَا قَوْلُكَ : « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ » بالإعمال ، وهو الأرجح
بالاتفاق ، ويجوز « زَيْدٌ عَالِمًا ظَنَنْتُ » بالإعمال ، قال الشاعر :

٧٢ — الْقَوْمُ فِي أَثْرِي ظَنَنْتُ ، فَإِنْ يَكُنْ

مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

(١) إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر — سواء أكان الخبر مقدما (كما في البيت ٧١)
أم كان مؤخرا — فإنه يجوز الإعمال على الأصل ، ويجوز الإهمال ، وهل الإعمال أرجح
أم الإهمال ؟ ذهب الجمهور إلى أنه يجوز كل واحد منهما من غير ترجيح لأحدهما على
الآخر ، لأن لكل واحد منهما مرجحا ، فيرجح الإعمال بأنه الأصل ، ويرجع الإلغاء لأن
العامل هنا لفظي ، ولو أهملناه لكننا قد أعملنا الابتداء وهو عامل معنوي ، ولا شك أن
العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، وظاهر عبارة ابن هشام في أوضح المسالك أنه يختار
هذا الرأي ، وهو أن الإعمال عند التوسط أرجح من الإلغاء .

٧٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « في أثري » بفتح الهمزة والثاء — معناه خاني ، يريد أنهم يتعقبونه ، خابوا ، لم
ينجحوا فيما يؤملون من الإيقاع بي .

المضى : يقول : إنني أظن أن القوم يتعقبونني وهم خاني فإن كان هذا الذي أظنه واقعا
فسوف أفلك منهم أو أرقع بهم أعظم وقيمة ، فأخيب فألمهم ، وأظفر عليهم .

الإعراب : « القوم » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « في » حرف جر « أثري »
أثر : مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، والجار والمجرور
متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ظننت » فعل وفاعل
« فإن » الفاء حرف دال على التفريع ، إن : حرف شرط جازم يحزم فلين الأول فعل

فانقوم : مبتدأ ، و « في أرى » في موضع رفع على أنه خبره ، وأهملت « ظنن »
لأنها عنهما .

ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معاً ، لم يجز الإعمال . لا تقول : ظننت زيدا
واسم ، بالرفع ، خلافاً للكوفيين .

• • •

وأما التعلوق فهو عبارة عن « إبطال عملها لفظاً ، لا تحلاً » ، لا اعتراض مائة

= الشرط والثاني جوابه وجزاؤه . يكن ، فعل مضارع تام فعل الشرط ، مجزوم بيان ،
وعلامة جزمه السكون ، ما ، اسم موصول : فاعل يكن ، مبنى على السكون في محل رفع وقد ،
حرف تحقيق ، ظننت ، فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول ، ومفعول لا ظننت هذه محذوفان ، وتقدير الكلام : فإن يحصل ويقع الذي ظننته حاصلًا
وقد ، المأه واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق ، ظننت ، فعل وفاعل ، والجملة
من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط ، وغابوا ، الواو حرف عطف ، غاب :
فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي
بها لأجل الواو ، ووار الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل
في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط .

العائد فيه : قوله « القوم في أرى ظننت » حيث تأخر الفعل الناسخ الذي هو ظن عن
المبتدأ والخبر جميعاً ، وهما قوله « القوم في أرى » فلما تأخر عنهما التي عملت فيهما ، ولو لا
هذا التأخر لعمل فيهما نصب ، فكان يقول « ظننت القوم في أرى » بنصب لفظ القوم
على أنه المفعول الأول ، ونصب عمل الجار والمجرور — وهو قوله « في أرى » — على أنه
المفعول الثاني ، وهذا واضح إن شاء الله .

ونظير هذا البيت قول أبي أسيدة الديلمي :

هُمَا سَيِّدَانَا بَرِّعَانِ ، وَإِنَّمَا بَسُودَانِنَا إِن أُبْسِرَتْ غَنَائِمَا

فقد تأخر « برِّعان » وهو العامل ، عن المبتدأ والخبر وهما قوله « هما سيدنا » فالنبي
العامل بدليل أن الواقع مبتدأ هو ضمير الرفع ، ووقع « سيدانا » بالالف .

صَدْرُ الكَلَامِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولَيْهَا ، وَالْمُرَادُ بِمَا لَهْ صَدْرُ الكَلَامِ « مَا » النافية كقولك : « عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » قَالَ اللهُ تَعَالَى : (وَقَدْ عَلِمْتَ مَا هُوَ لِآءِ يَنْطِقُونَ) (١) فَهُوَ لِآءِ : مُبْتَدَأٌ ، وَبِطِقُونَ : خَبْرُهُ ، وَابْسَا مَفْعُولَا أَوَّلَا وَثَانِيًا . وَ « لا » النافية ، كقولك « عَلِمْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » وَ « إِنْ » النافية كقوله تَعَالَى : (وَتَفْظَنُونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) (٢) . أَيْ : مَا لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا . وَلامُ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ : « عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » قَالَ اللهُ تَعَالَى : (وَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) (٣) وَلامُ الْقَسَمِ ، كقول الشاعر :

٧٣ - وَقَدْ عَلِمْتُ لِقَائِنِينَ مَنِيَّتِي

إِنَّ الْمَنِيَّاتِ لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

(١) من الآية ٦٥ من سورة الانبياء . (٢) من الآية ٥٢ من سورة الامراء .

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

٧٣ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٠) وهو من قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات والتي أولها قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَهَا فَمَقَامَهَا بِمَنِيَّتِي تَأْبَدُ غَوْلُهَا فَرِحَامَهَا

اللغة : « منيقي » ، المنية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة ، من منى يمني - بوزن رمى برمى - ومعناه قدر ، ولحققتها التاء لأنها قد صارت اسماً ، ولو كانت باقية على الوصفية لما لحقتها التاء ، لأن الوصف الذي على وزن فعيل بمعنى مفعول يكون بلفظ واحد المذكور والمؤنث غالباً كجريح وقتيل وطريد ، وضريح بمعنى طريد ، وصربيع ووليد « لا تطيش » لا تخيب ، بل تصيب المرعى « سهامها » السهام : جمع سهم ، وهو هنا استعارة مكنية عن سائل الموت المختلفة .

المعنى : إني موقن أنني سألاقي الموت حتماً ، لأن الموت نازل بكل إنسان ، ولا يفارق منه أحد أبداً ،

والاستفهام ، كقولك : « كَيْفَ أُرِيدُ قَائِمٌ » ، وكذلك إذا كان في الجملة
اسم استفهام ، سواء كان أحد جرمي الجملة ، أو كان نَضَلَةً ؛ فالأول نحو :
قوله تعالى : (وَاتَّبَعْنَاهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ) ، والثاني كقوله تعالى :
(وَسَيَوْمَئِذٍ يُؤْتِي السَّمَكُ الْمَوْتَةَ حَتَّى تُصْرَقَ) ؛ وأيُّ مُنْقَلَبٍ : منصوب

الإعراب : واقتداء اللام موطنه القسم ، قد : حرف تحقيق ، علت = ، عمل وفاعل ، لتأني ،
اللام وفعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الثقيلة ، نون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، منيته ، مبنية فاعل تأتي مرفوع
بضمه مفسرة على ما قبل ياء المنظام ، ومنية مضاف وباء المنكلم مضاف إليه ، مبنى على
السكون في محل جر ، والجملة من تأتي وفاعله لامحل لها من الإعراب جواب القسم ، إن ،
حرف نكير ونصب والمايا ، اسم إن منصوب بفتح مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر
ولا ، حرف نفي ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، تطيش ، فعل مضارع ،
مرفوع بالضمة الظاهرة ، هماها ، -هام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسهام
مضاف وضمير الفاعلية العائد إلى المايا مضاف إليه ؛ مبنى على السكون في محل جر ، والجملة
من الفعل المنفي وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن .

الناهد فيه : قوله ، علت لتأني منيته ، حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب
مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الفعل
في هذا الموضع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفها ، ولولا هذه اللام لنصب هذا
الفعل المفعولين البتة ، فكان يقول : واقتداء علت منيته آتية ، ينصب منية نصبا تقديرياً
على أنه المفعول الأول ، ولنصب آتية نصبا ظاهراً على أنه المفعول الثاني ، ولكن وجود
اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجوداً في التقدير ، والدليل على وجوده
في التقدير أنك لو عطفت على محل جملة ، لتأني ، لعطفت بالنصب ، وسيأتي إيضاح ذلك
في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٧١ من سورة طه .

(٢) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

بينقلبون على الصدرية ؛ أي يقلبون أي انقلاب ، و « يعلم » مُعلِّمة من الجملة بأثرها ؛ لما فيها من اسم الاستفهام وهو أي ؛ وربما توهم بعض الطائفة انتصاب « أي » يعلم ، وهو خطأ ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ، فلا يعمل فيه ما قبله .

وإنما سمي هذا الإهمال تماهياً ، لأن العامل في نحو قولك : « عَلِمْتُ ما زِيدٌ قائمٌ » عاملٌ في المحل ، وليس عاملاً في اللفظ ، فهو عامل لا عامل ، فشبهة بالمرأة المعلقة التي هي لا مُزوجة ولا مُطلقة ، والمرأة المعلقة : هي التي أساء زوجها عشرتها .

والدليل على أن الفعل عاملٌ في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كثير :

٧٤ - وَمَا كُنْتُ أُدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ

وَلَا مُوجِمَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

٧٤ - هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذي اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) والمؤانف في أوضحه (رقم ١٨٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٧) وفي معنى اللبيب (رقم ٦٦٨) .

اللغة : « أدري » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها « موجمات » جمع موحمة ، وهي المؤولة .

المعنى : بقول : قبل أن أعرف عزة وأموها لم أكن أعرف البكاء ؛ لأنه لم يكن يمر بخاطري ، ولم أكن ذقت الأمور المؤولة ؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هي البال . وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مداعري فسلبت هنامتي .

الإعراب : « وما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص . و « تا » المتكلم اسمه ، مبنى على الضم في محل رفع « أدري » فعل مضارع . و « فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره =

عما ، والجملة من أدرى وفاعله في محل نصب خبر كان ، قبل ، ظرف زمان منصوب على الظرفية الإمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و عزة ، مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلبية والتأنيث ، ما ، اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ، البكى ، خبر المبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدرى ، بدت مسد مفعولها ، ولا ، الواو حرف عطف ، لا ، رائده لتأكيد النفي ، موجعات ، معطوف على محل جملة ، ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، ووجعات مضاف و ، القاب ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، حتى ، حرف غاية وجر ، تولت ، تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة ، وقبل ، تولت ، أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى ، والجاء والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه ، ما ، في قوله ، ما كنت أدرى ، .

الشاهد فيه : قوله ، أدرى ما البكى ولا موجعات ، فإن ، أدرى ، فعل مضارع ينصب مفعولين أصلاً ، المبتدأ والخبر ، وقوله ، ما البكى ، جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق هنا الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر نصب ، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام ، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله ، لأن رتبته التصدير ، لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل في محلهما نصب ، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه لما عطف عليهما قوله ، موجعات ، جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جاز له ذلك ، فانت تعلم أن التابع - كالمعطوف عليه ، وكالمفعول - ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع والمتبوع ، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً ، مثلاً ؛ فلما كان ذلك كذلك كان نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب ، ولما لم يكن المتبوع هنا منصوباً في اللفظ علمنا أن له محلاً منصوباً ، وهذا هو ما يزيد إثباته بإكشاف هذا البيت في هذا الموضع ، فافهم ذلك وكن منه على ثبوت ، والله ينفك به ، وهو سبحانه وتعالى أعلم وأحكم .

فقطف «موجعات» بالنصب على محل قوله : « ما البكى » الذي علق من العمل فيه قوله « أدري » (١).

ص - باب ، الفاعل مرفوع ، كـ « قام زيد » و « مات عمرو » ،
 وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ ، وَلَا تَلَحُّقُهُ عِلَامَةٌ تَدْنِيَةٌ وَلَا جَمْعٌ ، بَلْ يُقَالُ :
 قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ ، كَمَا يُقَالُ : قَامَ رَجُلٌ ، وَشَذَّ « يَتَمَاقِبُونَ
 فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ » ، « أَوْ نُخْرِجِيْكُمْ » وَتَلَحُّقُهُ عِلَامَةٌ تَأْتِيْهِ ،
 إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا ، كـ « قَامَتِ هِنْدٌ » وَ « طَلَمَتِ الشَّمْسُ » وَ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ
 فِي تَجَاوِزِ التَّأْنِيْثِ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) ،

(١) ذكر أبو علي - وتبعه أبو حيان - أن من جملة المعلقات « لعل » نحو قوله تعالى
 (وإن أدري لعله فتنة لكم) ونحو قوله سبحانه (وما يدريك لعله يزكى) وجزم بهذا
 ابن هشام في صدور الذهب ، وإنما كان « لعل » معلقاً لأنه أشبه الاستفهام في عدة
 أشياء منها أنه مع ما بعده ليس خبراً ، ومنها أن ما بعده منقطع عما قبله فليس لما قبله
 عمل فيما بعده .

وبني من المعلقات « لو » وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل وفي الألفية ، وذكرها
 ابن هشام في صدور الذهب ، ومن شواهد ذلك قول حاتم :

وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفَر

وبقي أيضاً من المعلقات « كم » ، الخبرية ، ذكره ابن هشام في شرح الصدور ، وذكر فيه
 خلافاً في معنى اللبيب ، ذهب بعضهم إلى أنها من المعلقات ، وذهب قوم إلى أنها ليست منها .
 وجعل بعض النحاة التعليق بسبب لعل خاصاً بما إذا كان الفعل هو « أدري » كما ترى
 في الآيتين السكريمتين ، ولم أعر على شاهد يدل لوقوع « لعل » معلقاً بقدر غير لعل ، ولهذا
 لم يذهب إليه هؤلاء .

(قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ) ، وَفِي الْحَقِيقِ الْمُنْفَعِلِ ، نَحْوُ : « حَضَرَتِ الْفَاضِلَةُ امْرَأَةٌ ،
وَالْمُنْصَلِ فِي بَابِ « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » نَحْوُ : « نَهَمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » وَفِي الْجَمْعِ ،
نَحْوُ : (قَالَتِ الْأَنْرَابُ) إِلَّا جَمِيَ النَّصْحِيحُ فَكُفِّرَتْ ذَيْنِهَا ، نَحْوُ : « قَامَ
الرَّيْدُونَ » ، وَ « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي الْفَتْحِ « مَا قَامَتِ إِلَّا هِنْدٌ » ،
لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مُخَذَّفٌ ، كَمُخَذَّفِهِ فِي مَحْوٍ : (أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمِ
ذِي مَشَقَّةٍ بَيْنَهُمَا) وَ (قُفِيَ الْأَنْرُ) ، وَ (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) وَ يَمْتَنِعُ
فِي غَيْرِهِمْ .

ش - لما انفق الكلام في ذكر المبتدأ والخبر ، وما يتعلق بهما من أبواب
النواسخ ، شرعت في ذكر باب الفاعل ، وما يتعلق به من باب اللائب ، وباب التنازع ،
وما يتعلق به من باب الاشتغال .

اعلم أن الفاعل عبارة عن « اسم صريح ^(١) » ، أو مؤول به ، أسند إليه فعل ،

(١) مقابلة الاسم الصريح بالمؤول تدل على أن المراد به ما يشمل الاسم الظاهر نحو
« قام زيد » ، والضمير المستتر وجوباً كما قدر في قولك « اضرب زيداً » ، وفي نحو « قم » ،
والضمير المستتر جوازاً كما قدر في نحو قولك « هند تزورنا » ، وفي نحو قولك « زيد يضرب
خالداً » ، والضمير البارز نحو قولك « ما فهم المسألة إلا أنا » ، فهذه أربعة أنواع يشملها قوله
« الاسم الصريح » ، والاسم المؤول هو ما يتصيد من الكلام بواسطة حرف ينسبك مع ما بعده
بمصدر ، والحروف التي تصلح لسبك في هذا الموضع ثلاثة ، وهي أن المشددة التي تنصب
الاسم وترفع الخبر نحو « يعجبني أنك مجتهد » ، تقديره « يعجبني اجتهادك » ، وأن المصدرية التي
تنصب الفعل المضارع نحو « يؤسفني أن تذهب » ، تقديره « يؤسفني لعلك » ، وما المصدرية نحو
« سرتي ما صنعت » ، تقديره « سرتي صنعت » ، وأما كي المصدرية ولو المصدرية فلا تصلحان
في هذا الموضع ، والمر في ذلك أن « كي » المصدرية لا بد أن تقدمها لام التعليل ظاهرة
أو مقدرة ، ولام التعليل حرف جر ، فالمصدر المذكور من كي ومعناها لا يكون إلا في

أو مُؤَوَّل به ، مُقَدَّم عليه بالأصالة^(١) : واقمًا منه ، أو قائمًا به .

مثال ذلك « زَيْدٌ » من قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « عَلِمَ زَيْدٌ » فالأول : اسم أُسْنَدَ إليه فعل واقع منه ، فإن الضرب واقع من زيد ، والثاني : اسم أُسْنَدَ إليه فعل قائم به ، فإن العلم قائم بزيد .

وقولي أولاً : « أو مُؤَوَّل به » يدخل فيه نحو : (أن تَخْشَعَ) في قوله تعالى : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ)^(٢) ، فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ، ولكنه في تأويل الاسم ، وهو الخشوع .

وقولي ثانياً : « أو مُؤَوَّل به » يدخل فيه : (مُخْتَلِفٌ) في قوله تعالى : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٣) ، فالوَانُهُ : فاعل ، ولم يُسْنَدَ إليه فعل ، ولكن أُسْنَدَ إليه مؤول بالفعل ، وهو مختلف ، فإنه في تأويل يختلف .

وخرج بقولي : « مُقَدَّم عليه » نحو : « زيد » من قولك : « زَيْدٌ قَامَ » فليس بفاعل ، لأن الفعل المُسْنَدَ إليه ليس مُقَدِّمًا عليه ، بل مؤخرًا عنه ، وإنما هو مبتدأ ، والفعل خبر^(٤) .

= محل جر باللام ، وأما « لو » المصدرية فهي التي تقع بعد « ود » نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن) أو بعد « يود » نحو قوله تعالى (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) وهذان الفعلان يطلبان مفعولا ، وكذلك ما كان في معناهما نحو « أتمنى لو تزورني » ، ومن أجل ذلك لا يكون المصدر المنسبك من « لو » ومدخولها إلا منصوباً على المفعولية .

(١) المراد أن يكون الفعل أو ماقى معناه متقدماً نحو « ضرب زيد » أو متقدماً حكماً ، على معنى أنه لو كان الفاعل ضميراً مستتراً فإنه يقدر بعد الدامل نحو « زيد إذا كر » .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الحديد .

(٣) من الآية ٦٩ من سورة النحل .

(٤) يريد الفعل مع فاعله : أي الجملة . لكن لما كان الفاعل ضميراً مستتراً ، والفعل =

وخرج بقول : « بالأصالة » نحو : « زيدٌ » من قولك : « قائمٌ زيدٌ » ؛ فإنه وإن أسند إليه شيء مؤول بالفعل ، وهو مُقَدَّم عليه ، لكن تَدْبِيئُهُ عليه ليس بالأصالة ؛ لأنه خَبَرٌ ؛ فهو في نية التأخير .

وخرج بقول : « واقفاً منه — الخ » نحو : « زيدٌ » من قولك : « ضَرِبَ زيدٌ » ؛ فإن الفعل المُسْتَدَّ إليه واقع عليه ، وليس واقفاً منه ولا قائماً به .

وإنما مثلتُ الفاعلَ : « قائمٌ زيدٌ » ، و « ماتَ عمرو » لِئَلَمْ أَنَّهُ ليس معنى كون الاسم فاعلاً أن مُسَمَّاهُ أُخِذَتْ شَيْئاً ، بل كونه مُسْتَدَّاً إليه على الوجه المذكور ، ألا ترى أن هراً لم يُخِذْ للوت ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً .

•••

وإذا عرَفْتَ الفاعل ، فاعلم أن له أحكاماً :

(١) أحدها : أن لا يتأخَّرَ عامِلُهُ عنه ؛ فلا يجوز في نحو : « قائمٌ أخوأك » أن تقول : « أخوأك قائمٌ » ، وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه ، وإنما يقال : « أخوأك قائمٌ » فيكون أخوأك مبتدأ ، وما بعده فعل وفاعل ، والجملة خبر .

= مذكور في الكلام ، وهو الجزء الام ، لسبب الحكم إليه ، وسيأتي بعد مطور بقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها المستقيم الواضح .
ومن هذه البابت قول الشاعر :

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ ، وَقَلَّ صُدُودٌ قَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
فإن قوله « صدود » مبتدأ ، والجملة من « يدوم » ، وفاعلها المستتر فيه في محل رفع خبر ، وأما « قل » ، فلا فاعل له ، لأن « ما » قد كفته عن طلب الفاعل ، وبعض العلماء يجعل « ما » مصدرية ، والمصدر المنسبك منها وما بعدها فاعل قل ، والتقدير : « قل دوام وصل طول الصدود » .

(٢) والثاني : أنه لا يلحق عامِلَه علامة تنبيهية ولا جمع : فلا يقال : « قاماً أخوأك » ولا « قاموا إخوتك » ، ولا « قمن نسوتك » ، بل يقال في الجميع : « قام » بالإفراد ، كما يقال : « قام أخوك » هذا هو الأكثر ، ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالفاعل : فعلاً كان ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، أو اسماً كقوله عليه الصلاة والسلام : « أو تُخْرِجِي مُمَّ » قال ذلك لما قال له وَرَقَةُ بن نَوْفَلٍ : وَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ ، والأصل : أو تُخْرِجُوِي مِمَّ ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء^(١) ، والأكثر أن يقال : يَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ ، أو تُخْرِجِي مُمَّ — بتخفيف الياء .

(٣) والثالث : أنه إذا كان مؤنثاً لحق عامِلَه تاء التانيث الساكنة إن كان فعلاً ماضياً ، أو المتحركة إن كان وصفاً ؛ فنقول : « قامت هند » ، و « زيد قائم أمه » .

ثم تارة يكون إلحاق الفاعل جائزاً ، وتارة يكون واجباً .
فالجائز في أربع مسائل ، إحداها : أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازياً التانيث ، ونعني به ما لا فرج له ، تقول : طلعت الشمس ، وطلعت الشمس ، والأول أرجح ، قال الله تعالى : (قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ)^(٢) وفي آية أخرى : (قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ)^(٣) والثانية : أن يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقياً التانيث ، وهو منفصل من العامل بغير إلا ، وذلك كقولك : « حضرت القاضية أمراً » ، ويجوز : « حضرت القاضية امرأة » والأول أفصح ،

(١) ثم كسر ما قبل الياء للمناسبة . (٢) من الآية ٥٧ من سورة يونس .

(٣) وردت هذه الجملة في الآيتين ٧٣ ، ٨٥ من سورة الأعراف ، وكلتاها بتانيث الفعل

القاضي ، وفي الآية ١٥٧ من سورة الأنعام (جاءكم بيينة) بحذف التاء .

والثالثة : أن يكون العامل نعم أو بئس ، نحو : « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » و « نِعِمَّ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » الرابعة : أن يكون الفاعل جمعا ، نحو : « جَاءَ الزُّبُودُ » و « جَاءَتِ الزُّبُودُ » و « جَاءَتِ الْمُنُودُ » و « جَاءَ الْمُنُودُ » ؛ فن أنتَ فَعَلَى مَعَى الْجَمَاعَةِ ، ومن د كَرَّ فَعَلَى مَعَى الْجَمْعِ ، وَيُسْتَشْفَى مِنْ ذَلِكَ جَمْعُ النَّصْبِ ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهَا بِحُكْمِ « هِنْدٌ » فَتَقُولُ : « جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ » بِالنَّاءِ لِأَنَّهَا لَاطِمَةٌ ، كَمَا تَقُولُ فِي « جَاءَتِ هِنْدٌ » وَ « نِعِمَّ الْزُّبُودُ » بِتَرْكِ النَّاءِ لِأَنَّهَا لَاطِمَةٌ ، كَمَا تَقُولُ فِي « قَامَ زَيْدٌ » .

وواجب فيها مدا ذلك ، وهو مسألان

إحدهما : أثبت الحقيق التانيث الذي ليس منفصلاً ولا واقماً بعد نعم أو بئس ، نحو : (إِذْ قَاتِ امْرَأَةٌ عِمْرَانَ)^(١) .

الثانية : أن يكون ضميراً متصلاً ، كقولك « الشَّمْسُ طَلَمَتْ » .

وكان الظاهر أن يجوز في نحو : « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » الوجهان ، ويرجع التانيث ، كما في قولك « حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةٌ » ولكنهم أوجبوا فيه ترك الناء في النثر لأن ما بعد « إلا » ليس الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مُقَدَّرٍ قَبْلَ « إِلَّا »^(٢) ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مَذْكُورٌ ، فلذلك ذُكِرَ العامل ، والتقدير : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هِنْدٌ

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران .

(٢) هذا البدل من نوع بدل البعض من الكل ، ألا ترى أن هذا فرد بما يصلح له لفظ أحد . وأنت لو تدبرت لم تجد مع هند ضميراً يعود إلى أحد ، كما أنك تجد أن « أحداً » قد اتفق عنه القيام ، في حين أن القيام ثابت لهند ، لأن ما بعد « إلا » يخالف ما قبلها في النسب والإثبات ، ونحن نعلم أن بدل البعض من الكل يجب أن يضاف إلى ضمير يعود إلى البدل منه ، كما يجب أن يكون مثل البدل منه في ثبوت الحكم أو نفيه ؛ فيسأل هنا عن السر في مخالفة البدل في الأمرين ، والجواب عن ذلك أن نقول : إن هذه الصورة من الكلام لم يتردد فيها

وهذا أحد المواطن الأربعة التي يَطْرُدُ فيها حَذْفُ الفاعِلِ ، والثاني : فاعِلُ المصدر كقوله تعالى : (أَوْ إِطْمَآمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)^(١) تقديره : أو إِطْمَآمُهُ يَتِيمًا ، والثالث : في باب النيابة ، نحو : (وَقَضَى الْأَمْرُ)^(٢) أصله — والله أعلم — وَقَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ ، والرابع : فاعل أَفْعِلْ في التعجب إذا دلَّ عليه مُقَدَّمٌ مثله ، كقوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)^(٣) أى : وأبصر بهم ، فحذف « بهم » من الثانى لدلالة الأولى عليه ، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور^(٤) .

= أحد هذين الأمرين ؛ لأن الاستثناء المتصل من طبيعه يفيد أن المستثنى جزء من المستثنى منه ، إذ لولا ذلك لما صح الاستثناء ؛ فهو إذن في غير حاجة إلى الضمير ، فإن ما يفيد الضمير قد أفاده الكلام .

(١) الآيتان ١٤ و ١٥ من سورة البلد .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود (٣) من الآية ٢٨ من سورة مريم .

(٤) بقى عليه بما يطرُد فيه حذف الفاعل : أن يكون الفعل مضارعاً مستنداً إلى واو الجماعة مؤكداً بالنون الثقيلة نحو قولك « اضربن يا زيدون » ، وكذلك المضارع المستند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وهو مؤكداً بالنون الثقيلة أيضاً نحو قولك « اضربن يا هند » ، فإن واو الجماعة في المثال الأول وياء المخاطبة في المثال الثانى محذوفان ؛ للتخلص من التثاق الساكنين ، ولظيرهما الفعل المستند لواو الجماعة أو لالف الاثنين أو لياء المخاطبة إذا وقع بعده ساكن نحو « الزيدون أتقنوا العمل » ، و « الزيدان أتقنوا العمل » ، و « اضربن المقصر يا هند » ، إلا أن الحذف في هذه الأمثلة يظهر في النطق ، لا في الكتابة ، ولم يعبأ المصنف بهذا الحذف لأنه واقع لعله صرفية ، والمحذوف لعله حكمه حكم الثابت ؛ فلهذا لم يذكر المؤلف شيئاً من ذلك ، لكن مقام التلميح يقتضى ذكره لإرشاد الناشئ .

ص - وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ ، وَقَدْ بَقَاخَرَ : جَوَازًا نَحْوُ : (وَقَدْ جَاءَ
 آلَ فِرْعَوْنَ النُّذْرُ) وَ • كَمَا أَنِّي رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِهِ وَوَجُوبًا نَحْوُ : (وَإِذْ
 ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) وَ • ضَرَبَنِي زَيْدًا ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَقْمُولِ كَمَا ضَرَبْتُ
 زَيْدًا ، وَ • مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَ • ضَرَبَ مُوسَىٰ عِيسَى ، بِخِلَافِ • أَرْضَعْتَ
 الصُّدْرِي الْكَبْرِي ، وَقَدْ بَتَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ : جَوَازًا نَحْوُ : (فَرِيقًا هَدَىٰ) وَوَجُوبًا
 نَحْوُ : (أَبَا مَا تَدْعُوا) .

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِنَسْ فَالْفَاعِلُ إِذَا مَرَّفَ بِالِ الْجِنْسِيَةِ نَحْوُ : (نِعْمَ
 الْعِيدُ) أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَقَرٌّ
 مُفَدَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلتَّخْصُوصِ ، نَحْوُ : (بِنَسْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) .

ش - للفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ؛ فحقها أن يوصلا ، وحق المفعول أن
 يأتي بعدها ، قال الله تعالى : (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ) (۱) .

وقد يتأخر الفاعل عن المفعول ، وذلك على قسمين : جاز ، وواجب .

فالجاز كقوله تعالى : (وَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذْرُ) (۲) ، وقول الشاعر :

۷۵ - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا
 كَمَا أَنِّي رَبُّهُ مُوسَىٰ عَلَى قَدَرِ

(۱) من الآية ۱۶ من سورة النمل (۲) من الآية ۱ من سورة القمر .

۷۵ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ، يمدح أمير المؤمنين عمر بن

عبد العزيز بن مروان ، وقد أوردته ابن عقيل في باب العطف (رقم ۲۹۳) والمؤلف في

أوضحه في باب الفاعل (رقم ۲۱۹) والاشموني في باب الفاعل أيضا (رقم ۳۷۵) .

اللغة : • قدر ، بفتح كل من القاف والداد - أي : موافقة له ، أو مقدره .

الإعراب : • جاء ، فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير

مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والخلافة ، مفعول به لجاء ، أو ، حرف عطف يمشي به

فلو قيل في الكلام « جاء النذر آل فرعون » لكان جائزاً ، وكذلك لو قيل : « كما أتى موسى ربه » وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة ، وذلك هو الأصل في عود الضمير .

والواجب كقوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ^(١)) ، وذلك لأنه لو قدم الفاعل هنا فقيل : « ابتلى ربه إبراهيم » لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ؛ وكذلك نحو قولك : « ضربتني زيد » وذلك أنه لو قيل : « ضرب زيد أبائي » لزم فصل الضمير مع التمسك من اتصاله ، وذلك أيضاً لا يجوز .

وقد يجب أيضاً [تأخير المفعول في نحو : « ضرب موسى عيسى » لانتفاء

= الواو « كانت ، كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التانيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقدر الآتي « قدراً ، خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « كما ، الكاف حرف تشبيه وجر ، وما : حرف مصدرى « أتى ، فعل ماض « ربه ، رب : منصوب على التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل ، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى الآتي مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « موسى ، فاعل أتى ، مرفوع بضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر « على قدر ، جار ومجرور متعلق بأتى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا كإتيان موسى ربه على قدر .

الشاهد فيه : قوله « أتى ربه موسى » حيث قدم المفعول به - وهو رب - على الفاعل - وهو موسى - مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل ، وذلك لأن الضمير في هذه الحالة - وإن كان يعود على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة ؛ بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول .

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

الذلة على فاعلية أعمها ومفعولية الآخر ؛ فلو وُجِدَتْ قربة مبنوية نحو : « أَرْضَعْتَ
 الصغرى الكبرى » ، و « اكل الكعك موسى » ، أو لفظية كقولك : « ضَرَبْتُ
 موسى سني » ، و « ضَرَبَ موسى العاقل عيسى » ، جاز تقدمُ المفعولِ عَلَى الفاعلِ
 وتأخيره عنه ، لانفاء اللبس في ذلك .

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل « ضَرَبَ موسى عيسى »^(١) أن يتقدم المفعول على
 الفاعل وحده ، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل ، لئلا يتوهم أنه مبتدأ ، وأن
 الفعل مُفَعَّلٌ لضميره ، وأن « موسى » مفعول .

ويجوز في مثل « ضَرَبَ زيد عمراً » أن يتقدم المفعول على الفعل ، لعدم اللبس
 من ذلك ، قال الله تعالى : (فَرِيقًا هَدَى)^(٢) .

وقد يكون تقديمه واجباً ، كقوله تعالى : (أَيُّ مَا نَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)^(٣)
 فأيا : مفعول لندعوا ، قدم عليه وجوباً ، لأنه شرط ، والشرط له صدرُ الكلام ،
 وندعوا : محروم به .

• • •

وإذا كان الفعل « نِعِمَّ » أو « نَسَّ » وحيداً في تاعله أن يكون اسماً مُعْرَفًا
 بالآف واللام ، نحو : (نِعِمَّ الْمُبْدُ)^(٤) أو ، ضافاً لما فيه ال ، كقوله تعالى :
 (وَلَنِعِمَّ دَارُ الْمُتَّقِينَ)^(٥) (فَلْيَنسَ مَثْوَى الْمُكْبِرِينَ)^(٦) أو مُضَمًّا مُشْتَقًّا

(١) ضابط نحو هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جيباً تقديرياً كما مثل
 المؤلف ، أو محلياً نحو قولك « ضرب هذا ذاك » ، أو « ضرب هؤلاء هذا » .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف (٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء

(٤) من الآية ٣٠ من سورة ص (٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل

(٦) من الآية ٢٩ من سورة النحل

مفسراً بفكرة بده منصوبة على التمييز ، كتوله تعالى : (بئسَ للظالمينَ بدلاً)^(١)
 أى : بئس هو - أى البئس - بدلاً^(٢) .

وإذا استوفت « نعم » فاعلاماً الظاهر ، أو فاعلها المضمرة وتمييزاً - جىء
 بالخصوص بالمدح أو الذم ، فقيل : « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » .

وإعرابه مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، والرابط بينهما العموم الذى فى الألف واللام^(٣) .

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل ، فلا يقال : « نِعَمَ

(١) من أحكام الضمير الذى يرفع بنعم وبئس . أولاً : أن يكون مستترا وجوباً ، فلا
 يجوز إبرازه فى التثنية أو الجمع . تقول « نعم رجلاً زيداً » و « نعم رجلين الزيدان » و « نعم
 رجلاً الزيدون » ، وخالف فى هذا الحكم الكوفيون فأجازوا الإفراد وأجازوا التثنية والجمع ،
 وثانياً أنه لا يجوز إتياعه بشئ من التوابع ، وذلك لأنه يهيبه ضمير الشأن فى أنه يقصد به
 الإبهام لتعظيم معناه ، وقد علم أن الضمير لا ينعت ، وثالثاً : أنه يجب تفسيره بتمييز

ومن أحكام هذا التمييز ، أولاً : أنه يكون نكرة عامة ، فلولم يكن للنكرة إلا فرد واحد
 كهمس وبدر وقر لم يجوز وقوعها تمييزاً هنا ، وثانياً أن تكون هذه النكرة قابلة لدخول
 ال عليها ، فلا يجوز أن يكون لفظ « غير » و « مثل » تمييزاً فى هذا الأسلوب لعدم قبولها لال
 عند الجمهور وإنما اشترطنا قبول هذه النكرة لال لأنها بدل عن فاعل نعم الظاهر الذى يشترط
 فيه أن يكون بال ، وثالثاً : أن يكون هذا التمييز مذكوراً فى الكلام ، وهذا مذنب سيديويه .
 وصحح ابن عصفور وابن مالك جواز حذفه بقلة متى علم ، نحو : « فيها ونعمت ، أى ونعمت
 رخصة ، وتقدير حذف التمييز فى هذا الحديث أولى من تقدير حذف الفاعل .

(٢) من الآية . هـ من سورة الكهف .

(٣) قد مضى بيان ذلك فى مباحث الخبر من باب « المبتدأ والخبر » .

زَيْدٌ الرَّجُلُ ، ، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين ، فلا يقال : « نِعِمَّ زَيْدٌ رَجُلًا » .

ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل ، نحو : « زَيْدٌ نِعِمَّ الرَّجُلُ »
ويجوز أن تحذف إذا دل عليه دليل ، قال الله تعالى : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعِمَّ الْعَبْدُ ،
إِنَّهُ أَوْبٍ) (١) أي : هو ، أي : أيوب .



ص - بابُ النَّائِبِ مِنَ الْفَاعِلِ : يُحَدَفُ الْفَاعِلُ فَيَنْوِبُ عَنْهُ فِي
أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَقُولٌ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا أُخْتَصِرَ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ
أَوْ تَجْرُورٍ أَوْ مَذَرٍ ، وَيُغَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقًا ، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ :
نَمَرَ ، وَتَأْتِ نَحْوُ : أَنْطَبِقَ ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَضَارِعِ ، وَيُكْتَسَرُ
فِي الْمَنَاصِي ، وَتَأْتِ فِي نَحْوِ : « قَالَ وَبَاعَ ، الْكَنْسَرُ مُخْلَصًا ، وَمُشَمَّا ضَمًّا ،
وَالضَّمُّ مُخْلَصًا .

ش - يجوز حذف الفاعل : إما للجمل به (٢) ، أو لفرض لفظي أو معنوي

(١) من الآية ٣٠ من سورة ص

(٢) جعل المؤلف الجهل بالفاعل غرضاً مستقلاً غير داخل في الغرض اللفظي ولا في
الغرض المعنوي ، بدليل مقابله بهما ، وجعله ابن مالك داخل تحت الغرض المعنوي ، وليس
بسدید ، ثم إن جعل الجهل بالفاعل غرضاً غير مستقيم ؛ لأن جهلك بأن السارق فلان
وجهلك بأن الراوي فلان يستدعي أن تمتنع عن التصريح باسم السارق أو باسم الراوي ،
ولا يلزمك أن تحذف الفاعل من الكلام ، بل يصح لك أن تأتي به مدلولاً عليه بلفظ عام ؛
لأن كل فعل يصح أن يسند إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره كان تقول : جاء جاء ، وسرق
سارق ، وروى راو ، وفي القرآن الكريم : (سأل سائل بمذاب واقع) وقال الأعمش :

• مُرَبِّرَةٌ وَدَعْمَا وَإِنْ لَأَمَّ لَأَمُّ •

فالأول كقولك : « سُزِقَ المَتَاعُ » و « رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم »
 إذا لم يُعَلِّم السارق والراوي . والثاني : كقولهم : « مَنْ طَابَتْ سِرِّيْرَتُهُ حُدَّتْ سِرِّيْرَتُهُ »
 فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ : « حَمِدَ النَّاسُ سِرِّيْرَتَهُ » اخْتَلَتِ السَّبْجَةُ ، والثالث : كقوله تعالى :
 (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ،
 وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا)^(١) ، وقول الشاعر :

٧٦ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أُكُنْ
 بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

(١) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

٧٦ - هذا البيت من كلام الشنفرى - بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء -
 الأزدي ، وقد أنشده من المؤلفين ابن عميل (رقم ٧٨) والأشمونى (رقم ٢١٧)
 والمؤلف في أوضحه (رقم ١١٣) وفي معنى اللبيب (٨١٣) .

اللغة : « أجشع القوم » أشد جمحاً ، والجشع - بفتح الجيم والشين - أشد
 الطمع ، وفعله من باب فرح ، أعجل ، أراد به المتعجل السريع إلى الأكل ، ولم يرد
 به معنى التفضيل .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه
 وجزاؤه « مدت » ، مد : فعل ماض ، مبنى للهجول ، فعل الشرط ، مبنى على الفتح في
 محل جزم ، والتاء علامة التانيث « الأيدي » نائب فاعل لمد مرفوع بضمزة مقدرة على الياء
 منع من ظهورها الثقل « إلى الزاد » جار ومجرور متعلق بمد « لم » ، حرف نفى وجزم
 وطلب « أكن » ، فعل مضارع ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا
 تقديره أنا « بأعجلهم » الباء حرف جر زائد ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة
 مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل
 مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « إذ » ، كناية دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ،
 محلها من الإعراب ، وقيل : هي ظرف مبنى على السكون في محل نصب =

لحذف الفاعل في ذلك كله ، لأنه لم يهمل غرضاً بذكره .

•••

وحيث حذفَ فاعلَ الفعلِ فإنك تُقيمُ مقامه المفعولَ به ، وتُعطيهِ أحكامه المذكورة له في بابهِ ، فتصيره مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، ومُعدَّة بعد أن كان فضلةً ، وواجباً الأخيرَ عن الفعلِ بعد أن كان جائزَ التقديمِ عليه ، ويؤنثُ له الفعلُ إن كان مؤنثاً ، نقولُ في ضَرَبَ زَيْدٌ هَرَمًا : « ضَرَبَ هَرَمًا » (١) ، وفي ضَرَبَ زَيْدٌ هَدَاً : « ضَرَبَتْ هِدَاً » .

•••

فإن لم يكن في الكلام مفعول به نائب الظرف ، أو الجارُ والمجرورُ ، أو

= « أجمع ، مبتدأ ، وأجمع مضاف و « القوم ، مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، لعجل ، خبر المبتدأ ، مرفوع بالضم الظاهرة .
الفاعل فيه : قوله ، مدت الأيدي ، حيث حذف الفاعل ، وأقام المفعول به مقامه ، وأصل الكلام : « القوم الأيدي ، لحذف « القوم ، الذي هو فاعل ؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض ، وأقام الأيدي الذي هو المفعول به مقامه ، وضم أول الفعل وكسر ما قبل الآخر للدلالة على أنه مسند لنائب عن الفاعل .

فإن قلت : فأين كسر ما قبل الآخر ؟

قلت : هو مقدر . لا يمنع من ظهوره إلا إضعاف الحرف في الحرف الذي من جنسه ، وأصله مدد - بهضم الميم وكسر الدال الأولى - فأدغمت الدال في الدال .

وفي قوله « أعجل ، شاهد آخر للنحاة ، حيث استعمل صيغة أفعال غير فاعلة على التفضيل ، إذ المعنى لم أكن بالمعجلان ؛ لأن أجمع القوم المعجلان .

(١) ونقول في « ضربت هنداً زيداً ، بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول

ضرب زيداً .

المصدر ، تقول : سِيدَ فَرَسَخَ ، وَصِيمَ رَمَضَانَ ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ ، وَجُلِسَ جُلُوسَ الْأَمِيرِ .

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون مُخْتَصِماً ، فلا يجوز « ضَرِبَ كَرَبٌ » ، ولا صِيمَ زَمَنٌ ، ولا اعْتَكِفَ مَكَانٌ ، إِمْدَمَ اخْتِصَاصِهَا ، فَإِنِ قُلْتَ : ضَرِبَ ضَرْبَ شَدِيدٍ ، وَصِيمَ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، وَاعْتَكِفَ مَكَانَ حَسَنٍ — أَجَازَ ؛ لِحَصُولِ الْاِخْتِصَاصِ بِالْوَصْفِ .

الثاني : أن يكون مُتَّصِرًا ، لا ملازمًا للنصب على الظرفية أو المصدرية ، فلا يجوز « سُبْحَانَ اللَّهِ » بِالضَّمِّ . على أن يكون نائبا مقابا فاعل فعله المقدر على أن تقديره : يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللَّهِ ، ولا « يُجَاءُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ » على أن « إِذَا » نائبة عن الفاعل ؛ لِأَنَّهَا لَا يَتَّصِرُ فَا نِ .

الثالث : أن لا يكون المفعول به موجودا ، فلا تقول : « ضَرِبَ الْيَوْمَ زَيْدًا » خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَالسُّكُوفِيِّينَ ، وَهَذَا الشَّرْطُ أَيْضًا جَارٍ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، وَالْخِلَافُ جَارٍ فِيهِ أَيْضًا ، وَاحْتِجَّ الْجَيْزُ بِقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ (أَيْ جَزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(١) وَبِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٧٧ - وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ
مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

٧٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو بيتان من الرجز المشطور ، وقد أشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٨) والأشعوني (رقم ٣٨٩) .
المنيب : والمنيب ، هو اسم فاعل فعله أناب ، مثل أقام فهو مقيم ، والمنيب : النائب =

فأقيم (١٤) و « بذكر » مع وجود (قوما) و « قلبه » .

وأجيب عن البيت بأنه ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة ، ويحتمل أن يكون الغائم مقام الفاعل ضميراً [مستتراً] في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى : (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بَهْرُؤُا)^(١) أي : يُجْزَى الغفران قوما ، وإنما أقيم المفعول به ، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني ، وذلك جائز .

• • •

= الراجع ، معنياً ، اسم مفعول من ضى - بضم العين وكسر النون - والمعنى : المهتم بالأمر المشغول به .

الإعراب : « إنما » أداة حصر ، حرف مبنى على الكون لا محل له من الإعراب ، « يرضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، « المنيب » فاعل يرضى مرفوع بالضمة الظاهرة ، « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، مفعول به ، « منصوب بالفتحة الظاهرة ، ورب مضاف والماء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه ، « ما » مصدرية ظرفية ، « دام » فعل ماض نالص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب ، معنياً ، خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول كاللنا في بيان لفظة البيت ؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للجبول يحتاج إلى نائب فاعل ، بذكر ، جار ومجرور ، وهو نائب فاعل قوله معنياً ، « قلبه » قلب : مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقلب مضاف والماء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « معنياً بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور ، وهو قوله بذكر ، مناب الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام ، وهو قوله قلبه ، ولو أقم المفعول به لرفعه ، لكن الرواية بالنصب ، بدليل نصب الياء في « ربه » في البيت الأول ، وهذا الذي صنعه الشاعر شاذ .

(١) من الآية ١٤ من سورة المجاثية .

وإذا حذفت الفاعل وأقيم شيء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل :
بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً ، وبكسر ما قبل آخره في الماضي ، وبفتحة في
المضارع ؛ تقول : ضَرَبَ ، وَيُضْرَبُ ، وإذا كان مبتدأ بقاء زائدة أو بهمزة وصل
شَارَكَ في الضم ثانيه أوله في مسألة التاء ، وثالثه أوله في مسألة الهمزة ؛ تقول في تَعَلَّمْتُ
المسألة : « تَعَلَّمْتُ الْمَسْأَلَةَ » بضم التاء والعين ، وفي انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ : « انْطَلِقَ » بضم
الهمزة والطاء ، قال الله تعالى : (فَمَنْ اضْطُرَّ)^(١) ، وإذا ابتدئ بالفعل قيل (اضْطُرَّ)
بضم الهمزة والطاء ، وقال الهذلي :

٧٨ — سَبَقُوا هَرَمِيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَائِمُ
تَتَخَرَّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(١) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

٧٨ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وكان له أبناء خمسة فاتوا جميعاً
بالطاعون في عام واحد ، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها ، وقد أشده الأشموني
(رقم ٦٧٣) والمؤلف في أوضحه (٣٦٤) وابن عقيل (٢٤٢) .

اللفظة : « هوى » ، أصله هواى ، فقلب الألف ياء ثم أدغم الياء في الياء ، وهذه اللفظة
هذيل ، والهوى : ما تهواه النفس وتميل إليه وتطلبه « أعنقوا » سارعوا « تخرموا »
استأصلهم الموت « ولكل جنب مصرع » يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت .

المعنى : يقول : إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه ،
وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم ، وبادروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه ، وهو
الموت ، فجعل الموت هوى لهم من باب المحاكاة ، ثم هزى نفسه بقوله : إن الموت
يلاقيه كل إنسان في هذه الدنيا ، فلكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع
أن يفلت منه .

الإهراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدر على آخره منع
في ظهور اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ووار الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في

وإذا كان العمل الماضي ثلاثياً مُعْتَلِّ الوَسَطِ - نحو: قال وباع - جاز لك فيه ثلاث لغات: إحداهما - وهي الفصحى - : كَثُرَ ما قبل الألف ؛ فقلب الألف ياء ، والثانية : إِنْشَاءُ الكسرة خبثاً من الضم ، تهيئاً على الأصل ، وهي لغة فصوحة أيضاً ، الثالثة : إِنْخِلَاصُ ضم أوله ؛ فيجيب قلب الألف واوا ؛ فقول : قَوْلَ ونوع ، وهي قليلة .

•••

مر - بابُ الْأَشْتِغَالِ ، بِمَحْوَرٍ فِي نَحْوِ : « زَيْدًا ضَرْبَةً » أَوْ « ضَرْبَتْ

محل رفع ، هوى ، مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المتقلبة ياء مدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، وأَعْتَقُوا ، الوار عاطفة ، أَعْتَقُوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة ، لهوام ، اللام حرف جر ، هوى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بأعنى ، وهوى مضاف وضمير الفاعلين مضاف إليه ، فخرموا ، الفاء عاطفة ، تحرم : فعل ماضٍ مبنى للجهول ، ووار الجماعة نائب فاعل ، ولكل ، الواو للحال ، ولكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف ، و : جنب ، مضاف إليه ، مصرع ، مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

القاعدة فيه : قوله ، فخرموا ، فإنه فعل ماضٍ مبدوء بالتاء الواحدة ، فلما بناء للجهول وضم أوله أتبع ثاليه لأوله ، فضم التاء والحاء جميعاً ، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الواحدة عند بناء للجهول .

ويستشهد النحاة بقوله : هوى ، على أن هذيلاً تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم ، وجمهور العرب يقولون بالألف بحالها ؛ فيقولون : هوى ، وفتاى ، وهوى ، قال الله تعالى : (هوى) وقال جعفر بن طيبة أحد شعراء الحماسة :

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْهَمَائِينَ مُضِيدٌ ، وَجَيْبٌ ، وَشَيْءٌ مِنْ عَمَلِ الْكَلْبِ

أَخَاهُ « أَوْ « مَرَرْتُ بِهِ » رَفَعُ زَيْدٍ بِالْأَبْعَادِ ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ
ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةُ الْخَذْفِ ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ ، وَهَذَا جَمْعُ
الذُّصْبِ فِي نَحْوِ : « زَيْدًا أَضْرِبُهُ » لِطَلَبِ ، وَنَحْوِ : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
أَيْدِيَهُمَا) مُتَّوَلٍ ، وَفِي نَحْوِ : (وَالْأَنْعَامَ خَلَقْنَا لَكُمْ) لِلتَّنَاسُطِ ، وَنَحْوِ : (أَبْشِرُوا
مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ) وَ « مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ » لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ : « إِنْ
زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرَمْتَهُ » وَ « هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ » لَوْجُوبِهِ ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ
« خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » لِامْتِنَاعِهِ ، وَيَسْتَعْوِيَانِ فِي نَحْوِ : « زَيْدٌ
قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو أَكْرَمْتَهُ » لِلتَّسْكَانَةِ ، وَلا يَسْمَعُ مِنْهُ (وَكُلُّ شَيْءٍ قَعْلُوهُ فِي الزُّبُرِ)
وَ « أَزَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ » .

ش - ضابطُ هذا الباب : أن يتقدم اسم^(١) ، وَيَقْأَخْرَعُهُ فِعْلٌ عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ ،
وَيَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِحَيْثُ لَوْ فُرِّغَ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْمُولِ وَسُلِّطَ عَلَى الْأَسْمِ الْأَوَّلِ لَنَصَبَهُ .

مثالُ ذلك « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » الَّتِي تَرَى أَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْمَاءَ وَسَاطَتْ « ضَرَبْتُ »
عَلَى « زَيْدٍ » لَقَلْتَ : « زَيْدًا ضَرَبْتُ » وَيَكُونُ زَيْدًا مَفْعُولًا مُقَدِّمًا ، وَهَذَا مِثَالُ
مَا اشْتَغَلَ فِيهِ الْفِعْلُ بِضَمِيرِ الْأَسْمِ ، وَمِثَالُهُ أَيْضًا « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » فَإِنَّ الضَّمِيرَ وَإِنْ
كَانَ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ إِلَّا أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالْفِعْلِ .

ومِثَالُ مَا اشْتَغَلَ فِيهِ الْفِعْلُ بِاسْمٍ عَامِلٍ فِي الضَّمِيرِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ « زَيْدًا ضَرَبْتُ
أَخَاهُ » فَإِنَّ « ضَرَبْتُ » عَامِلٌ فِي الْأَخِ نَصْبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَالْأَخُ عَامِلٌ فِي الضَّمِيرِ
خَفِضًا بِالْإِضَافَةِ .

(١) المراد بالاسم المتقدم الجنس ، فيشمل الواحد والأكثر ، نحو أن تقول زيدًا أخاه
ضربته ، وتقديره : أهنت زيدًا ضربت أخاه ، وكان تقول زيدًا أخاه غلامه ضربته ،
وتقديره : لايتت زيدًا أهنت أخاه ضربت غلامه ، وهكذا .

إذا تَقَرَّرَ هذا فنقول : يجوز في الاسم المتقدم أن يُرْفَعَ بِالْإِجْتِهَادِ (١) ، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، وأن يُنْصَبَ بفعلٍ محذوفٍ وَجُوبًا يُفْسِّرُهُ الفِعْلُ الْمَذْكُورُ ؛ فلا موضع للجملة حينئذ ؛ لأنها مُفْسَّرَةٌ .
وتقديرُ الفعل في المثال الأول : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَهُ ، وفي الثاني : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَهْرَتَ بِهِ ، ولا تقدر « مَرَّزْتُ » ، لأنه لا يَصِلُ إِلَى الْأَسْمِ بِفِيهِ ، وفي الثالث : أَعْنَتُ زَيْدًا ضَرْبَ أَخَاهُ ، ولا تقدر « ضَرَبْتُ » ؛ لأنك لم تضرب إلا الأخ .

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمسَ حالاتٍ ؛ فإِذَا يَرْجِعُ نَصْبَهُ ، وَإِذَا يَرْجِعُ رَفْعَهُ ، وَإِذَا يَرْجِعُ جَبَّ ، وَإِذَا يَرْجِعُ رَفْعَهُ ، وَإِذَا يَرْجِعُ جَبَّ .

فأما ترجيح النصب في مسائل :

(١) منها : أن يكون للفعل المذكور فعلٌ طَلَبٌ - وهو : الْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالِدْعَاءُ - كَقَوْلِكَ « زَيْدًا أَضْرِبُهُ » ، و « زَيْدًا لَا تُهِنُّهُ » ، و « اللَّهُمَّ هَبْ دَاكِ أَرْحَمَهُ » (٢) .

وإنما يترجح النصب في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن

(١) هذا إذا كان الاسم المتقدم صالحاً لأن يكون مبتدأ ، فإن لم يكن صالحاً للإبتداء - بأن كان نكرة محضة - نحو « رجلاً أكرمته » ، نعين فيه النصب .
(٢) ويدخل في الطلب ما كان لفظه الخبر ومعه الدعاء مثلاً ، نحو قولك « محمد غفر الله له » ، و « خالد لا يعذبه الله » ، وخرج عن هذا النوع ما كان لفظه الطلب لكن معناه معنى الخبر كأفضل في التعجب نحو قولك : « محمد أجل به » ، والسر في ذلك أن الباء زائدة وجوباً ، والضمير في محل رفع على أنه فاعل أجل - كما ستعرف في باب التعجب - فليس هذا المثال ونحوه من باب الاشتغال أصلاً .

المبتدأ ، وهو خلاف القياس^(١) ؛ لأنها لا تحتل الصدق والكذب .

وَيُشَكِّلُ عَلَى هَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)^(٢) ،
فإنه نظير قولك « زَيْدًا وَعَمْرًا أَضْرِبْ أَخَاهُمَا » وإنما رُجِّعَ في ذلك للنصب لكون
الفعل المشغول فعلًا طلبيًا ، وكذلك قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ
وَاحِدٍ مِّنْهُمَا)^(٣) ، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين ؟

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مما يُتَلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ
فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ؛ فالسارق والسارقة : مبتدأ وممطوف عليه ، والخبر محذوف ،
وهو الجار والمجرور ، واقطعوا : جملة مستأنفة ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية ،
عن المبتدأ ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة
أخرى ، ومثله : « زَيْدٌ فَقِيرٌ فَأَعْطَاهُ » و « خَالِدٌ مَكْسُورٌ فَلَا تُهِنُّهُ » وهذا
قول سيبويه ، وقال المبرد : ال موصولة بمعنى الذي ، والفاء جيء بها لتدل على
السببية ، كما في قولك : « الذي يأتيك فله درهم » ، وفاء السببية لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها ، وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سُلِّطَ على
الاسم للنصب .

(٢) ومنها : أن يكون الاسم مقترناً بمأطوف مسهوق بجملة فعلية^(٤) ، كقولك :

(١) لكنه جائز ، فلهذا لم يمتنع الرفع ، بل ضعف بسببين : مخالفه القياس ، ووجود
تخلاف بين النحاة ، وإن كان الراجح عند الجواز . من قبل أن حمل الكلام على ما لا خلاف
فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٢ من سورة النور .

(٤) يشترط في ترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين حرف العطف والاسم =

« قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أَكْرَمُهُ » ، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية ؛
 فيلزم عطاف الاسم على الفعلية ، وهما متخالفان ، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية ؛
 لأن التقدير : وأكرمت عمراً أكرمته ، فتكون قد عطفت [جملة] فعلية على فعلية ،
 وهما متماثلتان ، والتناسب في العطف أولى من التخالف ؛ فلذلك رُجِحَ للنصب ،
 قال الله تعالى : (خَاقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْقِهِ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ، وَالْأَنْعَامَ ،
 حَاقَهَا) (١) أجمعوا على نصب (الأنعام) لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية - وهي :
 (خَاقَ الْإِنْسَانَ) .

(٣) ومنها : أن يتقدم على الاسم أداة للغالب عليها أن تدخل على الأفعال (٢) ،

التي يليه بأما ، فإن فصل بينهما بأما تعين رفع الاسم الواقع بعد أما ، نحو فوقك ؛
 وأما ما يلي وأما بكر فأمته ، والسر في ذلك أن ، أما ، موضوعة على أن يتألف بها
 الكلام ؛ فإبداً مقطوع في الأحكام الإعرابية عما قبلها ، ومن هنا تعلم أن الواو التي قبل
 أما ليست للعطف ، بل هي للاستئناف ، ومتى كانت الواو للاستئناف والجملة التي بعدها مستأنفة
 لم يلزم عند أحد من النحاة تناسب ما قبلها وما بعدها في الفعلية أو الاسمية .
 وعن هذا الكلام كله ما لم يوجد مع الاسم الذي بعد أما ما يرجع معه النصب كأن
 يكون بعده فعل طلب ، وذلك كما أن نقول : ولقيت زيدا وأما عمراً فاضربه ، فهذا يجوز
 فيه الأمران النصب والرفع على السواء ، لأن لكل منهما مرجحاً .
 والحاصل : أن الجملة التي بعد أما مستقلة عما قبلها ، فتأخذ أحكامها باعتبار نفسها ، ولا ينظر
 إلى ما تقدم عليها .

(١) من الآيتين ، وه من سورة الحمل .

(٢) مهنا شيئان لا بد أن تنبيهك إليهما ، الأمر الأول : أن الأدوات التي يطلب دخولها
 على الأفعال خمسة : همزة الاستفهام ، وإن وما ولا الناقبات ، وحيث المجردة من ما ،
 والأمر الثاني : يشترط أترجيح النصب في هذا النوع إلا يفصل بين همزة الاستفهام ونحوها
 وبين الاسم بغير ظرف ، فإن فصل بينهما غير الظرف نحو فوقك : وأنت زيد تضربه ، ترجح
 الرفع ، أما الفصل بالظرف نحو ، أمام الأستاذ زيد تضربه ، فالنصب واجب .

كقولك « أزيداً ضربتُهُ » ، و « ما زيدا رأيتُهُ » ، قال تعالى : (أبشراً مِمَّا
وَاحِدًا تَقْبَعُهُ) (١)

وأما وجوب النصب ففيها إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل ، كأدوات
الشرط والتخصيص ، كقولك : « إن زيدا رأيتُهُ فأكرمتُهُ » و « هلاً زيدا
أكرمتُهُ » ، وكقول الشاعر :

٧٩ --- لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

٧٩ - هذا البيت من كلبه للنمر بن تواب يجيب امرأته وقد لامته على التبذير ، وقد
أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٦) وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢)
وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله :

قالت لتعذلي من الليل : أسمع ، سفه تبيتك الملامة ، فأهجمي

اللغة : « لا تجزعي » يريد لا تجزني ولا تخافي ، والجزع : هو ضعف المرء عن تحمل
ما ينزل به من البلاء ، منفس ، المراد هنا المال الكثير ، أهلكته ، أراد أنفقته ،
وهلكت ، مت .

المعنى : يقول لها : لا تنألي من إنفاق المال ؛ لأنني ما دمت حياً فسوف لا ينالك
مكروه ، فإذا مت فأجزعي على موتي ؛ لأنك لن تجدي من بعدى من يكفيك مهمات الحياة
كما أكفيكها .

الإعراب : « لا » ناهية ، تجزعي ، فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وعلامة جزمه
حذف النون ، ويا الموثنة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، إن ، حرف شرط
جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه منفساً ، مفعول به لفعل
محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفساً ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل
الشرط ، أهلكته ، أهلك : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء خير الغائب العائد
إلى منفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها =

وأما وجوب الرفع فيها إذا تقدمَ على الاسم أداة خاصةٌ بالخول على الجملة الاسمية ،
 كإذا الفجائية ، كقولك : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ؛ فهذا لا يجوز
 فيه النصب ؛ لأنه يقتضى تقديرَ الفعلِ ، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة
 الاسمية (١) .

• • •
 وأما الذى يستويان فيه فضايلة : « أن يقدّم على الاسم عاطف ، مشبوقٌ
 بجملة فعلية ، تُخبر بها عن اسمٍ قبلها » كقولك : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَعَمْرَأُ
 أَكْرَمَتْهُ » وذلك لأن « زيد قام أبوه » جملة كبرى ذات وجهين ، ومعنى
 قول : « كبرى » أنها جملة فى ضمنها جملة ، ومعنى قول : « ذات وجهين »
 أنها اسمية الصدرِ ، فعلية العجزِ ، فإن راعيتَ صدرَها رقت « عمراً » ،

مفسرة ، إذا ، ظرفية تضمنت معنى الشرط ، هلكت ، فعل وقاقل ، والجملة فى محل جر
 بإضافة إذا إليها ، فمند ، العاء زائدة ، عند : ظرف متعلق باجزعى ، وعند مضاف وذا من
 ذلك ، اسم إشارة مجرور محلاً بإضافة عند إليه ، مبنى على السكون فى محل مبرر -
 واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب ، فاجزعى ، الفاء واقعة فى جواب إذا ، أجزعى :
 فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والجملة لا محل لها جواب إذا .
 الشاهد فيه : قوله « إن منفساً » حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير
 فعل يعمل فيه ؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل .

روى هذا البيت رواية برفع منفس ؛ ونخرج على أن « منفس » فاعل لفعل محذوف من
 معنى العمل المذكور بعده ؛ والتقدير : لا تجزعى إن ملك منفس أملكته .

(١) بنى عليه من المواضع التى يجب فيها الرفع أن يقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة
 لها صدر الكلام والأدوات التى لها صدر الكلام على حروف الاستفهام ، وما التافية ،
 وأدوات الشرط - كأن تقول : « زيد هل أكرمه » أو تقول : « زيد ما لقيه »
 أو تقول : « زيد إن لقيه أكرمه » والمر فى وجوب الرفع فى هذه المثل ونحوها أن كل
 ماله صدر الكلام لا يجوز أن يعمل ما قبله فيما بعده ؛ لأنه قطع ما قبله عما بعده باستحقاقه
 للصدارة ، إذ لو عمل ما قبله فيما بعده لكان هو محموا ، ومن المقرر أن ما لا يعمل
 لا يضر العامل .

وكنفت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، وإن راعيت عجزها نصبتة ،
وكنفت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ؛
فاستوى الوجهان .

وأما الذي يترجح فيه الرفعُ فما عدا ذلك ، كقولك : « زَيْدٌ ضَرْبَةٌ » ،
قال الله تعالى : (جَدَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) (١) ، أجمت السبعة على رفعه ، وقريء
شاذاً بالنصب ، وإنما يترجحُ الرفعُ في ذلك لأنه الأصل ، ولا مرجحٌ لغيره .

وليس منه قوله تعالى : (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) (٢) ، لأن تقدير
تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا
كل شيء في الزبر ، حتى يصح تسليطه على ما قبله ، وإنما المعنى وكل مفعولٍ لهم ثابتٌ
في الزُّبُرِ ، وهو يخالف لذلك المعنى ؛ فالرفع هنا واجب ، لا راجح ، والفعلُ المتأخرُ
صفة للاسم ؛ فلا يصح له أن يعمل فيه .

[وليس منه « أزيدُ ذهبٍ به » لعدم اقتضائه للنصب مع جواز التسليط] (٣) .

ص - يابٌ في التنازع ، يجوزُ في « ضَرْبِي وَضَرْبَتُ زَيْدًا » إعمالُ الأول ،
وأختارهُ الكوفيون ؛ فيضمُرُ في الثاني كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ ، أو الثاني ، وأختارهُ
البصريون ، فيضمُرُ في الأولِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ ، نَحْوُ :

(١) من الآية ٢٣ من سورة الرعد . (٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر .

(٣) هذا الكلام ساقط من بعض النسخ ، وإنما كان قولك « أزيد ذهب به » ببناء
« ذهب » للجھول - ليس من باب الاشتغال لأن الفعل الذي في هذا المثال لو تفرغ للاسم
السابق لم يعمل فيه النصب ، فإنك لا تقول « ذهب زيداً » ولو قلت « ذهب بزيد » فالجار
والمجرور في موضع رفع نائب فاعل ، وكلام الشارح يشير إلى هذا .

• جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ •

— ٨٠ —

٨٠ — لم أجف لهذا العامد على لسة إلى قائل معين ، وهذا الذي ألقده المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بنهامة :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، إِنِّي أَفْبِرُ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلٍ مُهْمَلٍ
وقد ألقده المؤلف هذا البيت في أوضحة (رقم ٢٤٢) والاشموني في باب التنازع

(رقم ٢٨١) .

الإعراب : جَفَوْنِي ، جفا : فعل ماض ، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأخلاء
الذاتي فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به
مبني على السكون في محل نصب ، ولم ، الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم
وقلب ، أجف ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل
عليها ، الأخلاء ، مفعول به لأجفو ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، إِنِّي ، إن : حرف
توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم اسم إن ، لغير ، جار ومجرور متعلق
بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و جميل ، مضاف إليه ، من ، حرف جر ، خليل ،
خليل : مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، و خليل مضاف
وبياء المتكلم مضاف إليه ، مهمل ، ضمير إن مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله ، جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، حيث أعمل العامل الثاني — وهو
لم أجف — في لفظ المفعول المتأخر ، وهو قوله الأخلاء ، ولما كان العامل الأول —
وهو قوله ، جفا ، — يحتاج إلى مرفوع أضمره فيه ، وهذا الضمير هو واو الجماعة ،
وهذا الضمير يعود على متأخر لفظاً كما هو واضح ، ورتبة لأن مرتبة المفعول التأخر ،
إلا أن البصريين يفتخرون في باب التنازع عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة ، إذا
كان الضمير مرفوعاً ، لأن شدة الاحتياج إليه لتتمام الكلام تسهل ذلك ، وقد ورد في الشعر
العربي فلا داعي لإنكاره .

فلن قلت : فإن عدم جواز حذف الفاعل لا يوجب الإضمار ، لأنه يجوز لي أن أقول
، جفاني الأخلاء ولم أجف الأخلاء ، بإظهار الفاعل مع الأول .

فالجواب أن عدم جواز حذف الفاعل يوجب الإضمار ، و الفرق بين الإضمار والمحو
أما عدم الإظهار فدليل آخر ، وهو أنه يلزم عليه التكرار ، والتكرار ليس له في الشعر

وَلَيْسَ مِنْهُ . . .

• كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ •

لِفَسَادِ الْمَعْنَى .

ش - يسمي هذا الباب باب التنازع ، وباب الإعمال ، أيضاً .

وضابطه : أن يتقدم عاملان أو أكثر^(١) ، ويتأخر مفعول أو أكثر^(٢) ،

ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر .

مثالُ تنازع العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى : (آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)^(٣) وذلك لأن « آتوني » فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، و « أفرغ » فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما « قِطْرًا » وكل منهما طالبٌ له .

(١) يشترط في العاملين المتقدمين ثلاثة شروط :

الأول : أن يكونا مذكورين ، فلا تنازع بين محذوفين ولا بين مذكور ومحذوف ، على الراجح الذي نصره المحققون .

والثاني : أن يكونا إما فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانها وإما فعلاً متصرفاً واسماً يشبهه ، فلا يجوز التنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وفعل ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل جامد ووصف .

والثالث : ألا يقصد بثانيتها تأكيد أولها ، فإن قصد ذلك نحو قول الشاعر :
• أتاكَ أَنَاكَ الْلاحِقُونَ احبِسْ احبِسْ • لم يكن من باب التنازع .

(٢) يشترط في المفعول الذي يتوجه إليه العاملان في التنازع أربعة شروط .

الأول : ألا يكون ضميراً مستتراً .

والثاني : ألا يكون ضميراً متصلاً بعامله نحو واقعت وأكرمك .

والثالث : أن يكون متأخراً عن العاملين ، فإن تقدم عليهما فهو معمول للأول منهما ، وإن توسط فهو معمول لسابقه .

والرابع : أن يكون هذا الاسم قابلاً للإضمار ، فلا تنازع في الحال ولا في التمييز ؛ لأن كل واحد منهما لا يكون إلا نكرة .

والآية ٩٦ من سورة الكهف .

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول « ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ قَمْرًا » .
ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً : « كَأَمْطَيْتَ وَبَارَكْتَ
وَرَزَمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ » ، و « عَلَى إِبْرَاهِيمَ » مطلوب لكل واحد من هذه
العوامل الثلاثة .

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام :
« أَنْبَحُونَ وَتُحْمَدُونَ وَتُكَبَّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ و « دُبُرَ »
منصوب على الظرفية ، و « ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » منصوب على أنه مفعول مطلق ، وقد
تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما .

إذا تفرق هذا فنقول : لا خلاف في جواز إعمال أى العاملین أو العواملِ شئت ،
إما الخلاف في المختار ، فالكونيون يختارون إعمال الأول لتبقي ، والبصريون
يختارون إعمال الأخير لقربه^(١) .

فإن أعمت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب
ومجرور ، وذلك نحو : « قَامَ وَقَمَدَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ »
و « قَامَ وَمَرَزْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ » وذلك لأن الاسم المتنازع فيه - وهو
« أخواك » في المثال - في نية التقديم ، فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً
لكنه متقدم رتبة .

وإن أعمت الثاني : فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته ، قلت « قَامًا وَقَمَدًا
أَخَوَاكَ » وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته ، قلت : « ضَرَبْتُ
وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ » و « مَرَزْتُ وَمَرَزْتُ بِأَخَوَاكَ » ولا تُقْلُ « ضَرَبْتُهُمَا »
ولا « مَرَزْتُ بِهِمَا » ، لأن هَوْدَ الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغتفر في المرفوع
لأنه غير صالح لا سقوط ، ولا كذلك المنصوب والمجرور .

(١) لقربه أى من معمول ؛ لأن آخر العوامل واقع بمواد معمول

وليس من التنازع قولُ امرئ القيس :

٨١- وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

كفاني - ولم أطلب - قليل من المال

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا ، ولو وُجِّهَ هنا « كفاني » و « أطلب » إلى « قليل » فسَدَ المعنى ، لأن « لو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فإذا كان ما بعدها مُثَبَّتًا كان

٨١ - هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة له طويلة أولها :

الْأَعْمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّالُّ الْبَاكِي وَهَلْ يَبْعَثُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في « باب المفعول له » من هذا الكتاب .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع « أن » ، حرف توكيد ونصب « ما » مصدرية « أسعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن « لأدنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعي لأدنى - إلخ ؛ وأدنى مضاف و « معيشة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، كفاني ، كفي : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أطلب » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قليل » فاعل كفاني « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل .

العاهد فيه : قوله « كفاني ولم أطلب قليل » فإنه قد تقدم عاملان ، وهما قوله كفاني ، وقوله أطلب ، وتأخر معمول ، وهو قوله قليل ، وذلك بما يتصور معه المبتدئون أنه من باب التنازع ، ولكنه ليس منه ؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً ، والامر هنا ليس كذلك ؛ فقد أوضحه الشارح العلامة إيضاحاً بديعاً كاملاً ؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه ، والله أعلم وأعلم .

مَنْفِيًّا ، نحو : « لَوْ جَاءَنِي أُكْرِمْتُهُ » ، وإذا كان منفياً كان مُثْبِتًا ، نحو : « لَوْلَمْ يَسِيءْ لَمْ أَمَّا قَبِيهِ » ، وعلى هذا فقوله : « أَنْ مَا أَسَى لِأَذَى مَبِيثَةٍ » ، معنى ، لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعله ثبت تقيضه ، وتقيض الهمي لأذنى مبيثة عدم الهمي لأذنى مبيثة ، وقوله : « وَلَمْ أَطْلُبْ » ، مُثْبِتٌ ، لكونه منفياً بلم ، وقد دخل عليه حرف الامتناع ، فلو وَجَّهَ إِلَى « قَلِيلٍ » ، وحب فيه إثبات طلب القليل ، وهو عين ما نفاه أولاً ، وإذا بطل ذلك تبين أن يكون مفعول « أَطْلُبْ » محذوفاً ، وتقديره « وَلَمْ أَطْلُبْ أَلَّا » ، ومقتضى ذلك أنه طلب الألك ، وهو المراد .

فإن قيل : إنما يلزم فسادُ جملة من باب التنازع لمطلق لم أطلب على كفاي ، ولو قدرته مشتاقاً كان نفيًا محضاً غير داخل تحت حكم لو .

قلت : إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباطاً ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط^(١)

• • •

ص - باب ، المفعول منصوب .

ش - قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً ؛ واعلم الآن أن للفعل منصوب أبداً ، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، والرفع ثقيل ، والفعل يكون واحداً فأكثر ، والنصب خفيف ، فجعلوا الثقل للقليل ، والخفيف للكثير قصداً للتعادل .

• • •

(١) وما يتصور المتدعون أنه من باب التنازع مع أنه ليس منه فوك ، ما قام وقيل إلا زيد ، فإنك لو أضمرت في الأولى أكان التقدير : ما قام هو (أي زيد) وما قام زيد ، فيكون القيام منفيًا عنه بالجملة الأولى والتمرد ثابتاً له على طريق الحصر بالجملة الثانية ولا شك أن المعنى المقصود ليس هو ذلك ، ولو أضمرت في الثاني العكس .

ص - وهو نخسة .

ش - هذا هو الصحيح ، وهي : المفعول به كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا »^(١) ، والمفعول المطلق ، وهو المصدر ، كـ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » والمفعول فيه ، وهو الظرف^(٢) ، كـ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ » و « جَلَسْتُ أَمَامَكَ » والمفعول له كـ « قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ » والمفعول معه ، كـ « سِرْتُ وَالنَّيْلَ »

ونقص الزجاج منها المفعول معه ، فجعله مفعولا به ، وفدّر « سِرْتُ » وجاوزت النيل .

ونقص الكوفيون منها المفعول له ، فجعلوه من باب المفعول المطلق ، مثل « قعدتُ جلوسًا » .

وزاد السيرافي سادسا ، وهو المفعول منه ، نحو : (وأختار موسى قومه سبعين رجلا)^(٣) لأن المعنى من قومه .

(١) الناصب للمفعول واحد من أربعة أشياء :

الأول : الفعل ، وهو إما أن يكون مذكورا نحو قوله تعالى : (وورث سليمان داود) وإما أن يكون محذورا ، نحو قوله تعالى : (ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيرا) التقدير : قالوا أنزل خيرا .

الثاني : الوصف ، نحو قوله تعالى : (إن الله بالغ أمره) في قراءة من نون (بالغ) ونصب (أمره) .

الثالث : المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) فالناس منصوب لكونه مفعولا به لدفع الذي هو مصدر .

الرابع : اسم الفعل ، نحو قوله تعالى : (عليكم أنفسكم) فعليكم : اسم فعل أمر معناه الزموا ، وأنفسكم : مفعول به لعليكم .

(٢) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثالين .

(٣) من الآية ١٥١ من سورة الأعراف .

وسمى الجوهرى المستثنى « مفعولا دونه » .

• • •

ص - المفعول به ، وهو ما وقع علمه فعل الفاعل ، كـ « ضربت زيدا » .
ش - هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله ، وقد استشكل بقولك « ما ضربت
زيدا » و « لا تضرب زيدا » .

وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يُنقل إلا به .

الأتري أن « زيدا » في المثالين متعلق بـ « ضرب » ، وأن « ضرب » يتوقف فهمه
عليه أو على ما قام مقامه من التعلقات .

• • •

ص - ومنه المنادى .

ش - أى : ومن المفعول به المنادى ، وذلك لأن قولك « يا عبد الله » أصله
أدعو عبد الله ؛ فحذف الفعل ، وأنب « يا » عنه .

• • •

ص - وإنما ينصب مضافا كـ « يا عبد الله » أو شبهة كـ « يا حسنا وجهه »
و « يا طالعا جبلا » و « يا رفيقا بالعباد » أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى :
« يا رجلا خذ بيدي » .

ش - يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظا في ثلاث مسائل :

إحداها . أن يكون مضافا^(١) ، كقولك : « يا عبد الله » و « يا رسول الله »

(١) سواء أكانت الإضافة محضة نحو « يا عبد الله » ، أم كانت غير محضة - وهي إضافة
الوصف إلى رفوعه . نحو « يا حسن الوجه » ، وأعلم أنه يجوز لك أن تنادى كل امرئ
مضاف إلا أن يكون المضاف مضافا إلى ضمير المخاطب كأن تقول : « يا غلامك » ، فإنه
لا يجوز نداءه .

وقال الشاعر :

٨٢ - أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِي بِمَتِّمْ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بِعَمَلًا

٨٢ - هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، هكذا قالوا ، ولم أجده في أصل ديوانه .

اللغة : « بعلا » : أى زوجا ، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت ، ووقع في بعض نسخ الشرح « وأقبحهم فعلا » وهو تصحيف من النسخ ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشي بما لا تقره اللغة ولا العقل السليم ؛ كما وقع في نسخة من الشرح « وأخبرهم فعلا » وهو تصحيح للمعنى من غير استناد إلى الرواية .

وبعد كتابة ذلك وجدت الميداني (مجمع الأمثال ١ / ٢٧٣ بتحقيقنا) رواه على ما أثبتته ، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك ، وهو قوله :

يَدِبُّ قَلِي أَحْشَاءُهَا كُلِّ لَيْلَةٍ دَيْبٌ لِقَرْنِي بَاتَ يَمَلُّو نَقْمًا سَمًّا

وقد روى أبو العباس المبرد هذين البيتين في الكامل (١ / ٢٨٢) على هذا الوجه الذى أثبتناه .

وقد صححه العلامة السجاعي كما صحناه ، بالرجوع إلى الرواية ، وتشكك في الرواية المتروكة وفي تأويلها كما تشككنا ، فله الحمد والمنة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء « عباد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، و« عبد مضاف و « الله » مضاف إليه « قلبي » قلب : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، و« قلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « متم » خبر المبتدأ « بأحسن » جار ومجرور متعلق ب« متم » ، وأحسن مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « صلى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التنذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة « وأقبحهم » الواو حرف عطف ، أقبح : معطوف على أحسن ، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بعلا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا عباد الله » حيث ورد المنادى منصوباً لفظياً ، لكونه مضافاً

كما هو ظاهر .

الثانية : أن يكون شبيهاً بالضاف ، وهو « ما اتصلَ به شيء من تمام معناه » وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالنادى كقولك : « يا محموداً فله » و « يا حسناً وجهه » و « يا جليلاً فله » و « يا كثيراً بره » ، أو منصوباً به ، كقولك « يا طالماً جليلاً » . أو مفعولاً بخافض متعلق به كقولك « يا رفيعاً بالعباد » و « يا حيزاً من زبد » أو مطرفاً عليه قبل النداء كقولك « يا ثلاثة وثلاثين » في رجل سمّيته بذلك^(١) .

الثالثة : أن يكون نكرة غير مقصودة^(٢) ، كقول الأحمى : « يا رجلاً خذ

(١) بن عليه من الغيبة بالضاف الاسم النكرة الذي نعت بجملة أو شبه جملة ، نحو قول الشاعر :

الآ يا نخلةً من ذاتِ هرقِ عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

ومنه قولهم في الدعاء : « يا عظيماً يرجى لكل عظيم » وقولهم « يا حلبيلاً لا يبخل » و « يا جواداً لا يبخل » وابن مالك رحمه الله يجعل هذا نوعاً مستقلاً ، ويسميه الملقب بكيبه بالضاف ، وجعل ابن الحاجب في الإيضاح الاسم الموصول من نوع الغيبة بالضاف لأنه شديد الحاجة في تمام معناه إلى الصلة ، وقد وافقه الرضي على ذلك ، ومن نداء الاسم الموصول قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا لَيْتِي تَهَمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِمَحْوَلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي

وإنما اشترطوا في نعت النكرة أن يكون جملة أو شبه جملة لأجل اعتبارها من نوع الشبيه بالضاف ، لأنه لو كان النعت مفرداً لكان الأول اعتبار المنادى نكرة مقصودة معرفة بالنداء ، ويجعل الوصف المفرد نعتاً له ، ويعرف ، نحو « يا رجلاً الظريف » وهذا لا يصح اعتباره في النعت بالجملة وشبهها ؛ لأن الجمل بعد المعارف — ومنها المنادى النكرة المقصودة — لا تكون نعتاً ، بل تكون حالاً .

(٢) سواء أكانت هذه النكرة غير المقصودة جامدة كثال الشارح ، أم كانت مشتقة كقول الفريق : « يا واقفاً أنقذني » فإن اتصل بهذا المشتق شيء صار شبيهاً بالضاف نحو قولك « يا واقفاً بالقط أنقذني » .

بيدي « وقول الشاعر :

٨٣ - فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبِأَنَّكَ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ : أَنْ لَا تَلَاقِيَا

* * *

٨٣ - هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، من كلية يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب الثاني ، وهي من شعر المفضليات ، من المفضلية (رقم ٣٠) وقد أُلشد البيت المؤلف في شذور الذهب (رقم ٥١) وأُلشد صدره في أوضحه (رقم ٤٣١) وأُلشده ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشمونى في باب النداء (رقم ٨٧٢) .

اللغة : « عرضت » أتيت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولها ، وقيل : هي جبال نجد ، ندامى ، الندامى : جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : هو الجليس والمصاحب ونجران ، مدينة بالحجاز من شق اليمن ، ويروى « أيا راكبا » .

الإعراب : « أيا ، أو ، ياء ، حرف نداء ، راكبا ، منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وإما ، كلمة مركبة من إن وما ، فإن شرطية ، وما زائدة ، عرضت ، عرض : فعل ماض فعل الشرط ، وناء المخاطب فاعله « فبلغن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ونجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، ندامى ، ندامى : مفعول أول لبلغ ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « من » ، حرف جر ، نجران ، مجرور بمن ، وهلامه جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعملية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى « أن » ، مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير : أنه ، أى : الحال والشأن « لا » ، نافية للجنس تعمل عمل « إن » تلاقيا ، اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للإطلاق ، وخبر لا محذوف وتقديره : لا تلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغ .

الشاهد فيه : قوله « أيا راكبا » حيث جاء بالمنادى منصوبا لفظاً ، لسكونه نكرة غير مقصودة ، فانت خبير بأنه لا يريد راكبا بعينه ، وفي هذا رد على من أنكر وجود هذا النوع من المنادى .

ص - وَالْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ يُبَيِّنُ عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كـ « يَا زَيْدُ » وَ « يَا زَيْدَانِ »
و « يَا زَيْدُونَ » وَ « يَا رَجُلُ » لَمَعِين

ش - يستحقُّ النّادى البناء بأمرين : إفراده ، وتعرّيفه . ونفى يفراده أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ، ونفى بتعريفه أن يكون مراداً به مُعَيَّن ، سواء كان معرفة قبل اللّقاء كزيد و عمرو ، أو معرفة بعد اللّقاء - بسبب الإقبال عليه - كرجل وإسان ، تريد بهما معينا ، فإذا وُجد في الاسم هذان الأمران استحق أن يُبيّن على ما يُرْفَعُ بِهِ لو كان مُمرّياً ؛ تقول : « يَا زَيْدُ » بالضم ، وَ « يَا زَيْدَانِ » بالألف وَ « يَا زَيْدُونَ » بالواو ، وقال الله تعالى : (يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا)^(١) ، وَ (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ)^(٢)



ص - فَصَلٌ ، وَتَقُولُ : « يَا غَلَامٌ » بِالثَّلَاثِ ، وَبِالْيَاءِ فَتَحًا وَإِسْكَانًا وَبِالْأَلِفِ
ش - إِذَا كَانَ النَّادِي مَاضِيًا إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَفَلَامِي ، جاز فيه ست لغات :^(٣)

(١) من الآية ٢٢ من سورة هود . (٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٣) هذه اللغات الست - وإن كانت كل واحدة منها جائزة - تتفاوت في الفصاحة بسبب كثرة الاستعمال وقلته ، فأصحها حذف الياء اكتفاءً بالمكسرة التي قبلها ، وبلى هذه بقاء الياء ساكنة أو مفتوحة ، وبلى هذين قلب الياء ألفاً بد قلب الفتحة كسرة ، وبلى ذلك حذف الألف اكتفاءً بالفتحة التي صارت قبلها ، وآخرها ضم آخر الاسم اكتفاءً بنية الإضافة .

هذا ، وليس كل مضاف لياء المتكلم تجوز فيه هذه اللغات الست ، بل جوازها كلها مخصوص بما كانت الإضافة فيه لتخصيص . أما إذا كانت الإضافة لتخفيف - كأن يكون المضاف وصفاً - فإنه لا يجوز فيه حيثه إلا لغتان : إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة نحو قولك : يا ضاربي ، ويا مكرمي .

إحداها : يا غُلَامِي ، بإثبات الياء الساكنة ، كقوله تعالى : (يا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ)^(١)

والثانية : يا غُلَامٍ بِحذف الياء الساكنة ، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها ، قال الله تعالى : (يا عِبَادِ قَاتِقُونَ)^(٢) .

الثالثة : ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء ، وهي لغة ضعيفة ، حكوا من كلامهم « يا أُمَّ لَا تَفْعَلِي » بالضم ، وقرئ : (قَالَ رَبُّ أَحْكُمُ بِالْحَقِّ)^(٣) بالضم .

الرابعة : يا غُلَامِي ، بفتح الياء ، قال الله تعالى : (يا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ)^(٤) .

الخامسة : يا غُلَامًا ، بقاب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة ؛ فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال الله تعالى : (يا حَسْرَتًا عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ)^(٥) (يا أَسْفًا عَلَىٰ يَوْسُفَ)^(٦) .

- (١) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف . (٢) من الآية ١٦ من سورة الزمر .
(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء . (٤) من الآية ٥٣ من سورة الزمر .
(٥) من الآية ٥٦ من سورة الزمر . (٦) من الآية ٨٤ من سورة يوسف .

والآلف التي في « يا حسرتا » وفي « يا أسفا » هي - بغير شك منا - اسم ، لأنها عبارة عن ياء المتكلم انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد قلب الكسرة فتحة ؛ وعلى ذلك تقول : حسرة مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، فافهم هذا .

والفتحة التي قبل الآلف في « حسرتا » وفي « أسفا » ليست فتحة إعراب ، ونظيرها الكسرة التي قبل ياء « غلامي » ، كلناهما حركة المناسبة : الفتحة لمناسبة الآلف ، والكسرة لمناسبة الياء ، وعلى ذلك تقول : حسرة منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها حركة المناسبة .

السادسة : يا هَلَامَ ، بحذف الألف ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعر :

٨٤ - وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي
بَلَهْتَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِّي

أى بقول : يَا لَهْفَ .

٨٤ - لم أجد أحداً من استشهد بهذا البيت نسبة إلى قائل معين ، ومن أنشده المؤلف في أوضحة (رقم ٤٤٤) مثل ما ذكره مهنا أيضاً ، والاشموني في باب المضاف لياء المتكلم وفي باب النداء (رقم ٦٧٧) .

اللفظة : يا لهف ، أراد بأن أقول : يا لهفا ، بليت ، أراد بأن أقول : باليتي .

الإعراب : ، لست ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم ، مبنى على الضم في محل رفع ، راجع ، الباء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدره على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره ، هو فاعله ، ما ، اسم موصول : مفعول به راجع ، مبنى على الكون في محل نصب وفات ، فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، من ، جار ومجرور متعلق بفات ، بلهف ، الباء حرف جر ، والمجرور به محذوف ، ولهف منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف ، والتقدير : بقول يا لهفا ، وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام ، ولا ، الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، بليت ، الباء حرف جار والمجرور محذوف على المنهج السابق ، وليت : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف ، أى بقول يا ليتي ، ولا ، الواو للمطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي ، لو ، حرف امتناع لامتناع ، أنى ، أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم أن ، وخبرها محذوف ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، وهذا الفعل هو شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير هذه المحذوفات كلها : لو ثبت كوني فطعت كذا وكذا لم أفع فيها أنا فيه ، مثلاً .

الغامد فيه : قوله ، بلهف ، وألفه ، و بليت ، و بليت .

وقولي : « وَتَقُولُ يَا غَلَامُ بِالْثَلَاثِ » أى : بضم الميم وفتحها وكسرها ، وقد بيّنتُ توجيه ذلك .

ص - وَيَا أَبْتَ ، وَيَا أُمَّتِ ، وَيَا بَنَ أُمَّ ، وَيَا بَنَ عَمٍّ : يفتح ، وكسري ، وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح ، وللآخرين ضعيف .

ش - إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أمّاً ، جاز فيه عشر لغات الستّ المذكورة ، ولغات أربعٍ آخر :

إحداها : إبدال الياء تاءً مكسورة ، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في (يَا أَبْتَ)^(١) .

الثانية : إبدالها تاءً مفتوحة ، وبها قرأ ابن عامر .

الثالثة : يَا أَبْتَا ، بالتاء والألف ، وبها قرىء شاذاً^(٢) .

= بحرف نداء محذوف ، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ، ثم حذف من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، واكتفى بالفتحة التي قبلها ، وهذا مما أجازته الألفس مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز .

(١) من الآيات ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من سورة مريم .

(٢) وقد ورد على ذلك قول الراجز :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَيْ أَنَا كَا : يَا أَبْتَا عَلَّكَ أَرْ عَسَا كَا
وقول الآخر :

يَا أَبْتَا أَرْ قَبِي الْقِدَانُ فَالذُّومُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ
وقول الأعشى ميمون بن قيس :

يَا أَبْتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ نُخْتَرَمَ =

ازاجحة : يا أبتى ، بالتاء والياء (١) .

وهاتان اللفتان قبيحتان ، والأخيرة أقبح من التي قبلها ، ويبنى أن لا يجوز إلا في

ضرورة للشعر .

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء — مثل : « يا غلامَ غُلامِي » —

لم يحرف به إلا إنبات للياء مفعولة أو ساكنة ، إلا إن كان ابن أم ، أو ابن عم ؛

فيجوز فيها أرتبغ أفتات : فتح الميم ، وكسرها ، وقد قرأت السبعة بهما

في قوله تعالى : (قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَفُّونِي) (٢) ، (قَالَ يَا بَنَ أُمَّ

لَا تَأْخُذْ بِإِخْتِي) (٣) .

والثالثة : إنبات للياء ، كقول الشاعر :

٨٥ — يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِذَمِّ شَدِيدِ

== وقول الآخر :

يَا أُمَّنَا أَبْصَرَنِي رَاكِبٌ بَيْرٌ فِي مُسْحَفِيرٍ لَاحِبٍ

(١) وقد ورد على ذلك قول الشاعر :

أَبَا أَبْتِي لَا زِلْتَ فِينَا ؛ فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ هَانِئًا

وقد استعمله من المحدثين كشاجم في قوله :

يَا أَبْتِي أَيَّ أَسَى لَمْ تُبْقِ لَابْنِ نَيْكِكَ

يَا أَبْتِي كُلُّ أَبٍ يُورَدُ يَوْمًا مَنَّمْ لَكَ

وجهور البصريين يخصون ذلك بالشعر ؛ ولا يجزونه في سعة الكلام ، وأجاز كثيرون

من الكوفيين أن تجمع بين التاء والياء أو الالف في سعة الكلام ، وظاهر كلام المحقق

الرضي موافقهم .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الاعراف . (٣) من الآية ٩٥ من سورة طه .

٨٥ — هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرمله بن المنذر ، وهو من

كلبة يرث فيها أعاه ، وقد ألقده المؤلف في أروضه (رقم ٤٤١) والأشعر في التاج

والرابعة : قلبُ الياء ألفًا ، كقوله :

— ٨٦ * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَأَعْجَبِي *

وهاتان الفتان قَلِيلَتَانِ فِي الاستعمال .

= المضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨) وسيبويه (ج ١ ص ٢١٨) .

الفتنة : « شقيق ، بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء — مصدر شقيق بفتح الشين « خلقتني ، تركتني خلفك ، وفي رواية سيبويه « أنت خلقتني ، أي تركتني .

الإعراب : « يا ، حرف نداء « ابن ، منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف وأم من « أمي ، مضاف إليه ، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا ، الواو عاطفة ، يا : حرف نداء « شقيق ، منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشقيق مضاف ونفس من « نفسي ، مضاف إليه ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنت ، ضمير منفصل مبتدأ « خلقتني ، خلف : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبني على الفتح في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من خلف وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر ، جار ومجرور متعلق بخلف « شديد ، نعمت لدهر ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمي ، حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم ، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ « أم ، وثبوت الياء في هذه الحالة قليل .

٨٦ — هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٢) والأشعوني في باب النداء (رقم ٨٨٩) وسيبويه (ج ١ ص ٢١٨) القرويني في الإيضاح (رقم ٢٢) وقد روى جزءاً من القطعة صاحب معاهد التنصيص (ص ٣٦ بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة ، قال :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كَلَّهُ لَمْ أَسْتَعِرْ =

(١٩ — شرح قطر الندى)

ص - فَضَلْ . وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِأَنَّ ، مِنْ نَعْتِ النَّبِيِّ
وَنَأْ كَيْدِهِ وَبَيَاهِ وَنَسَقِهِ أَفْرُونِ بِأَنَّ ، عَلَى لَفْظِهِ أَوْ نَهْ ، وَمَا أُضِيفَ مَجْرَمًا عَلَى
مَحَلِّهِ ، وَنَعْتُ أَيَّ عَلَى لَفْظِهِ ، وَالْبَدَلُ الْمَجْرُودُ [وَالنَّسَقُ الْمَجْرُودُ] كَالْمُنَادَى
الْمُسْتَقْبَلِ مُطْلَقًا .

ش - هذا الفصل مفعول لأحكام تابع للمنادى .

= مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسَ كَرَّاسِ الْأَصْلَحِ
مَبْرُؤًا مَنَّا فُرْزًا عَنْ قُرْزِعِ

جَدْبُ اللَّيَالِ أَبْطِي أَوْ أَمْرِي أَفْنَاءُ قِيلُ أَفْنِ لِلشَّمْسِ : أَطْلَسِي

• حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أَفْنُ قَارِجِي •

الغنة : لا تلوى ، لا نلوي ، واجمى ، أصله من الهجوع ، وهو الرقاد بالليل ، والمراد
اسكتى واطمئنى .

الإعراب : ويا ، حرف نداء ، ابنة ، منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابنة مضاف ،
وعم من ، وها ، مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة
الفا ، وعم مضاف ويا ، المتكلم المنقلبة الفا مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ولاء ناهية
، تلوى ، فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، ويا ، المخاطبة لفاعل ،
مبنى على السكون في محل رفع ، واجمى ، الواو حرف عطف ، واجمى : فعل أمر مبنى على
حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع .

العامة فيه : قوله ، يا ابنة عما ، حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، وهذه

لغة قليلة .

وظاهر كلام المصنف أن هذه الغنات الأربع خاصة بلفظ ابنة ، وأنها لا تجرى في
لفظ بنت أم ، ولفظ بنت عم ، لكن صرحوا بأنها تجرى في كلمة بنت مضافة إلى أم
أو عم كما تجرى في كلمة ابنة ، مضافة إلى أحدهما .

والحاصل: أن المنادى إذا كان مبنياً ، وكان تابعه نعتاً ، أو توكيداً ، أو بياناً ، أو نعتاً بالألف واللام — وكان مع ذلك مفرداً ، أو مضافاً وفيه الألف واللام — جاز فيه الرفع على لفظ المنادى ، والنصب على محله ، تقول في النعت: « يا زيد الظريف » بالرفع ، و « الظريف » بالنصب ، وفي التأكيد « يا تميم أجمعون » و « أجمعين » ؛ وفي البيان: « يا سعيد كرز » ، و « كرزاً » وفي النسق: « يا زيد والضحاك » ، و « والضحاك » . قال الشاعر:

— ٨٧ — * يا حكم الوارث عن عبد الملك *

رؤى برفع « الوارث » ونصبه .

وقال الآخر :

٨٧ — هذا بيت من الرجز المشطور لرؤية بن العجاج ، من كلمة له يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم ، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الشارح في كتابه معنى اللبيب (رقم ١٥) .

الإعراب: ديا ، حرف نداء ، حكم ، منادى ، مبنى على الضم في محل نصب والوارث بيت لحكم ، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى ، أو منصوب تبعاً لمحله ، ويروى بالوجهين جميعاً ، فيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل « عن » ، حرف جر « عبد » مجرور بمن ، وعلامة الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالوارث ، وعبد مضاف و « الملك » مضاف مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لاجل الوقف .

الشاهد فيه: قوله « يا حكم الوارث » ، فإن « حكم » منادى مبنى على الضم ، لأنه مفرد علم: الوارث ، نعت مقترن بأل ، وقد روى برفع الوارث ونصبه ، على ما بيناه في الإعراب: مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل ، وكان المنادى جازياً في النعت الوجهان .

٨٨ - فَمَا كَذَبُ ابْنِ مَامَةَ وَابْنِ أَرْوَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ بِأَقْرَبِ الْجَوَادَا

والقوافي منصوبة ، وقال آخر :

٨٩ - أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكَ سِيرًا

فَقَدْ جَاوَزْنَا نَحْرَ الطَّرِيقِ

٨٨ - هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية بمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز

ابن مروان ، وقد ألفه المؤلف في أروضه (رقم ٤٣٥) وفي معنى البيت (رقم ١٦) .

اللفظة والرواية : « كعب بن مامة ، هو رجل من إباد يضرب به المثل في الكرم والإيتار

على النفس ، ابن أروى ، أراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وكان مضرب المثل في

الكرم ، ويروى في مكانه « وابن سعدى ، وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين

بالجود والكرم أيضاً .

الإعراب : « ما ، نافية حجازية تعمل عمل ليس ، كعب ، اسم ما ، ابن ، نعت لكعب ،

وابن مضاف و « مامة ، مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من

الصرف للعلية والتأنيث ، وابن ، الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم ما ، وابن مضاف

« أروى ، مضاف إليه ، « بأجود ، الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما الحجازية ، منك ،

جار ومجرور متعلق بأجود ، يا ، حرف نداء ، عمر ، يروى بالضم والنصب ، فأما الضم فهو

المشهور ، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب ، الجوادا ، نعت لعمر باعتبار محله ،

ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والالف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « الجوادا ، فإنه نعت لعمر ، وهو منادى مبني على الضم على ما عرفت

في الإعراب ، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها ، فدل ذلك على

أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترنا بال جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى .

٨٩ - لم أقف لهذا القامد على لجة إلى قائل معين .

اللفظة : « نحر الطريق ، - بفتح الحاء والميم جيماً - هو السائر الخلف بالأقدام

وقال الله تعالى : (يا جِبَالُ اُوبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ)^(١) وقرئ شاذاً (والطيْرُ) وهذه أمثلة المفرد ، وكذلك المضاف الذى فيه أل ، تقول : « يا زيدُ الحَسَنُ الوَجْهُ ، والحَسَنُ الوَجْهُ » وقال الشاعر :

— ٩٠ — * يا صاحِرِ يا ذَا الضامِرِ العَنَسِ *

= وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف ، أى جاوزت ما الطريق الذى يستر كما بكثرة أشجاره .

المعنى : يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه ، لأنهما قد صارا فى طريق لا سائر فيه يتواريان وراءه بمن يتعقبهما ، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما .
الإعراب : « أل » أداة استفتاح وتثنية « يا » حرف نداء « زيد » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « والضحاك » الواو حرف عطف ، والضحاك : معطوف على زيد ، يجوز فيه الرفع إتباعاً له على اللفظ ، ويجوز فيه أيضاً النصب إتباعاً له على المنحل « سيرا » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم حرف عماد ، والالف حرف دال على تثنية المخاطب « نمر » مفعول به لجاوز ، ونمر مضاف و « الطريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا زيد والضحاك » فإن قوله « زيد » منادى مفرد مبنى على الضم فى محل نصب ، وقوله « والضحاك » اسم مقترن بأل غير مضاف ، وهو معطوف على المنادى المبنى عطف نسق بالواو ، وقد روى فى البيت بنصبه ورفعته ؛ فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

٩٠ — هذا الشاهد من كلام ابن لوزان — بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال معجمة — السدوسى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٠٦) وبمده قوله :

* وَالرَّحْلِ ذِي الْأَسَاجِ وَالْحِلْسِ *

وقد نسب فى صلب الكتاب ، وفى شرح شواهده الأعلام إلى ابن لوزان السدوسى ؛ كما قلنا . وقد ذكر أبو الفرج فى الأغاني (١٥ / ١٢ بولاق) أن هذا البيت من كلام =

يروي برفع الضامر ، ونصبه .

فإن كان التابع من هذه الأضياء مضافاً ، وليس فيه الألف واللام ؛ فمن نصبه على المحل ، كقولك : « بازهد صاحب قمرٍ » و « بازيدُ أبا عبدِ الله » و « يا نعيمُ كذاكم » أو « كذاكم » و « بازيدُ وأبا عبدِ الله » قال الله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(١)

وإن كان التابع نعتاً لأيّ نعين رفته على اللفظ^(٢) ، كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا

== خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد ، وذكر معه ثانياً ، وأشار إلى أن لها ثالثاً .
الغنة : الضامر المنس ، المنس : أصله الناقة الشديدة ، وضمورها : فقة وسطها ، وأراد ما غيرها من كثرة الأسفار والرحل ، ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه ، والأساع ، جمع لسع — بكسر النون وسكون السين — وهو سير يربط به الرجل والحلس ، بكسر الحاء وسكون اللام — كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة .

الإهراب : يا ، حرف نداء ، صاح ، منادى مرخم ، وأصله صاحب ، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب ، يا ، حرف نداء ، ذا ، اسم إشارة منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصل في محل نصب الضامر ، نعت لذا المنادى ، إما مرفوع تبعاً لفظه المقدر ، أو منسوب تبعاً لمحل ، والضاير مضاف و ، المنس ، مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الدائم فيه : قوله ، يا ذا الضامر المنس ، فإن ، ذا ، منادى مبنى ، و الضامر المنس لعت مقترن بأل ومضاف ، وقد روي برفع هذا النعت ونصبه ، فدل مجموع الروايتين أن لعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان ، ونظيره قول عبيد بن الأبرص :
يا ذا لَخَوْفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُبْرٍ تَمَسُّ صَاحِبِ الْأَخْلَامِ

(١) من الآية ٤٦ من سورة الزمر .

(٢) لا تنعت ، أي ، إلا بواحد من اثنين ، الأول : الاسم المحل بأل الجنبية ، و « يا أيها الرجل » و « يا أيها الإنسان » ومنه الآياتان التان تلامها المثلث ، ومنه أيضاً قول أبي الأسود الدؤلي :

يا أيُّها الرَّجُلُ الْمُسَلَّمُ غَدَةٌ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَلَّةٌ قَدْ طَلَّتْ

الناس^(١) (يا أيها النبي)^(٢)

وإن كان التابع بدلاً ، أو نسقاً بغير الألف واللام ؛ أعطى ما يستحقه لو كان مُنادى ، تقول في البدل : « ياسعيدُ كرزُ » بضم « كرز » بغير تنوين كما تقول : « يا كرزُ » و « ياسعيدُ أبا عبد الله » بالنصب ، كما تقول : « يا أبا عبد الله » ؛ وفي النسق : « يازيدُ وعمرو » بالضم ، و « يازيدُ وأبا عبد الله » بالنصب ، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو كان المنادى مُعرباً .

ص -- وَلَكَ فِي نَحْوِ : « يَازَيْدُ زَيْدَ النِّعْمَاتِ »^(٣) فَتَحُّهُمَا ، أَوْ ضَمُّ الْأَوَّلِ .

والثاني : اسم الإشارة ، وهل يفترط أن ينعت اسم الإشارة حينئذ باسم محلي بال أو لا يشترط ذلك ؟ ذكر ابن مالك في التسهيل أنه لا يشترط في اسم الإشارة الواقع نعتاً لاي هذه أن ينعت باسم محلي بال ، ويدل لصحة ما ذهب إليه في هذه المسألة قول الشاعر :

أَيُّهَا زَيْدٌ كَلَّأَ زَادَيْكُمَا وَدَعَانِي وَاغْلَا فِيمَنْ وَغَلَّ

(١) من الآية ١ من سورة الحج ، ومن آيات كثيرة .

(٢) من الآية ١ من سورة التحريم ، ومن الآية ١ من سورة الطلاق ، ومن آيات كثيرة في القرآن .

(٣) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه :

يَا زَيْدُ زَيْدَ النِّعْمَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزِلْ

ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمر بن لجا :

يَا نَيْمُ نَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُبَلِّغِيكُمْ فِي سَوْدَةٍ عُمَرُ

ومنه قول الآخر :

يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِراً

وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِيِّنَ الْغَطَّارِ

ش - إذا تكرّر المنادى المفرد مضافاً ، نحو : « يَا زَيْدُ زَيْدُ التَّمَلَّاتِ » جاز لك في الأول وجهان :

أحدهما : للضم ، وذلك على تقديره منادى مفرداً ، ويكون الثاني حينئذٍ : إمامُنادى سقط منه حرفُ النداء ، وإما عطفَ بيانٍ ، وإما مفعولاً بتقدير أغني .

والثاني : للفتح ، وذلك على أن الأصل : « يَا زَيْدُ التَّمَلَّاتِ زَيْدُ التَّمَلَّاتِ » ثم اختلف فيه ؛ فقال سيبويه : حذف « التَّمَلَّاتِ » من الثاني لدلالة الأول عليه ، وأقحم « زيد » بين المضاف والمضاف إليه .

وقال المبرد : حذف « التَّمَلَّاتِ » من الأول لدلالة الثاني عليه .

وكلٌّ من القولين فيه نخرج على وجه ضعيف : أما قول سيبويه فيه التفضل بين التصايفين وهما كالكلية الواحدة ، وأما قول المبرد فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وهو قليل ، والكثير مكنه (١)

•••

ص - فضلٌ ، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةَ ، وَهُوَ : حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفًا ؛ فَذُو النَّوَاءِ مُطَاقًا ، كَمَا طَلَعَ ، وَبِأَنْبَ ، وَغَيْرُهُ ؛ بِشَرْطِ ضَمِّهِ ، وَعَلَيْهِ ، وَجَاوَزَتْهُ ثَلَاثَةُ أَحْرَافٍ ، كَمَا جَافَتْ : ضَمًّا ، وَفَتْحًا .

(١) مهنا أمور تزيد أن نذهبك إليها ، الأمر الأول . حاصله أن هذه المسألة لا يلزم فيها أن يكون المنادى علماً ، بل كما يكون علماً - وهو الأكثر - يكون اسم جنس نحو يارجل رجل القوم ، ويكون وصفاً نحو يا صاحب صاحب عمرو ، والأمر الثاني : أن ظاهر كلام المؤلف أنه في حال نصب الأول والثاني يكون الأول منهما مضافاً إلى ما بعد الثاني على رأى سيبويه ويكون الثاني مضافاً لمحدوف دل عليه المذكور ، والأول مضاف إلى محدوف على رأى المبرد ، لكن صرحوا بأن رأى سيبويه أن الاسم الأول مضاف إلى ما بعد الثاني وأن الثاني مقم غير مضاف لا لفظاً ولا تقديراً ، الأمر الثالث : أنه على نصب الاسم على رأى سيبويه يكون أصب الثاني إما على أنه تركيد لفظي وإما على أنه عطف بيان وكان يلزم على ما ذكره تنوين الثاني ؛ لأنه غير مضاف لأن اللفظ ولا في التقدير على ما ذكره

ش - من أحكام المنادى الترخيم ، وهو : حذف آخره تخفيفاً ، وهي تسمية قديمة ، وروى أنه قيل لابن عباس : إن ابن مسعود قرأ : (وَتَادُوا يَا مَالِ)^(١) ، فقال : ما كان أشقل^(٢) أهل النار عن الترخيم !! ذكره الزمخشري وغيره ، وعن بعضهم أن الذي حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقطعون بعض الاسم ؛ لضيقهم عن إتمامه .

وشرطه : أن يكون الاسم معرفة ، ثم إن كان مختوما بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة ؛ فتقول في ثبته - وهي الجماعه - « يَا ثَبَّ » كما تقول في عائشة « يَا عَائِشَ » وإن لم يكن مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن يكون مبنياً على الضم ، والثاني : أن يكون علماً ، والثالث : أن يكون متجاوزاً لثلاثة أحرف ، وذلك نحو : « حَارِثٌ ، وَجَعْمَرٌ » تقول : « يَا حَارِثَ »^(٣) ، و « يَا جَعْمَرَ »

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف . (٢) في بعض النسخ « ما كان أشقل »
(٣) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِثَ لَا أُرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَاهَا سُوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ
ومنه قول النابغة الذبياني :

أَقُولُ وَالنَّجْمُ قَدْ مَالَتْ أَوَاخِرُهُ إِلَى الْمَغِيبِ : تَثَبَّتْ نَظْرَةُ حَارِثِ
ومثله أيضاً قول عبيد بن الأبرص :

يَا حَارِثَ مَا رَاحَ مِنْ قَوْمٍ وَلَا ابْتَكَّرُوا إِلَّا وَاللَّسْوَاتِ فِي آثَارِهِمْ حَادِي
يَا حَارِثَ مَا بَطَلَمَتْ شَمْسٌ وَلَا غَرَبَتْ إِلَّا تَقَرَّبُ آجَالُ لَيْمِيكَادِ
ومثله قول امرئ القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمَيْضَهُ كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

و « حَارِ » أصله يا حارث كما قال المؤلف ، وهو علم منقول عن اسم الفاعل ، فلا بد من تخفيفه على هذا الوجه ، وقد أجروا بجراه كلمة « صاحب » مع أنه بكسرة =

ولا يجوز في نحو « عبد الله » و « شاب قرناها » أن يُرثخا لأنها ليسا مضمومين ،
ولان نحو إنسان مقصوداً به مُتمين ، لأنه ليس طاء ، ولان نحو « زيد » و « عمرو »
و « حكم » لأنها ثلاثية ، وأجاز الفراء الترخيم في « حكم » و « حسن » ونحوها
من الثلاثيات الحركة الوسط ، كما سأل إجرائهم نحو : « ستقر » تُجرى زينب في
إيجاب منع الصرف لا تُجرى هند في إجازة الصرف وعدمه ، وإجرائهم « تجزى »
لحركة وسطه هـ في إيجاب حذف ألفه في النسب ، لا تُجرى جُبلى في إجازة
حذف ألفه وقلبها واواً .

وأثرت بقول : « كما جُذِفُ ضماً وفتحاً » إلى أن الترخيم يجوز فيه
قطع النظر عن المحذوف ، فتجمل الهاء أتمماً برأسه فتضمه ، ويسى لغة من لا ينتظر

= وليس فيها ناء التانيث ، فرخوها شذوذاً ، وقد جاء من ذلك في الشعر المحتج به كثير
من ذلك قول الشاعر :

صاح شمرٌ ولا تزال ذاكرة الموز ت قنياهُ ضلالٌ مبینُ
ومن قول الآخر :

صاح هل ربت أو سمجت براح رذني الضرع ما قرى في العلاب
ربت ، يربد رأيت ، وقرى : أى جمع ، والعلاب : جمع غلبة وهى هنا الوعاء الذى
يطلب فيه اللبن ، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

يا صاح مهلاً أقل العذل يا صاح ولا تكونن لي باللائم اللامى
ومن ذلك قول الآخر :

يا صاح بماذا الضامير التنس والرخل ذى الأنساع والجلس
وهذا هو العامد رقم . ٩ وقد مضى قريباً مشروحاً ، وعلى هذا جاء قول
أبي العلاء المبرى :

صاح هذى قهورنا كمثل الرخس

ويجوز أن لا تقطع النظر عنه ، بل تجعله مُقَدَّرًا ، فيبقى [ما كان] على ما كان عاينه ،
ويسمى الافة من ينتظر .

فتقول على الافة الثانية في جعفر : « يَا جَمْفَ » ببقاء فتحة الفاء ، وفي مالك
« يَا مَالِ » ببقاء كسرة اللام ، وهي قراءة ابن مسعود^(١) ، وفي منصور « يَا مَنَّصُ »
ببقاء ضمة الصاد ، وفي هِرَقْلَ « يَا هِرَقْ » ببقاء سكون الفاف .

وتقول على الافة الأولى : « يَا جَمْفُ ، وَيَا مَالُ ، وَيَا هِرَقُ » بضم أحجازهن
وهي قراءة أبي السرى الغنوي ، و « يَا مَنَّصُ » باجتماع ضمة غير [تلك للضمة] التي
كانت قبل الترخيم .

ص - وَيُحَذَفُ مِنْ نَحْوِ : « سَلْمَانَ ، وَمَنْصُورِ ، وَمِسْكِينَ » حَرْفَانِ ، وَمِنْ
نَحْوِ : « مَمْدِي كَرِبَ » الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ .

ش - المحذوف للتخيم على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون حرفاً واحداً ، وهو الغالب كما مثلنا .

والثاني : أن يكون حرفين ، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط ؛ أحدها : أن
يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً ، والثاني : أن يكون معتلاً ، والثالث : أن يكون
ساكناً ، والرابع : أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها ، وذلك نحو : « سَلْمَانَ ،
وَمَنْصُورِ ، وَمِسْكِينَ » علماً ، تقول : « يَا سَلْمُ ، وَيَا مَنَّصُ ، وَيَا مِسْكُ » وقال الشاعر :

(١) يريد في قوله تعالى من الآية ٧٧ من سورة الزخرف : (ونادوا يا مالك ايقض
علينا ربك) ، وقد وقع نداء « مالك » مرثما في قول الانصاري :

* يَا مَالُ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا *

ونظيره ترخيم دعامر ، في قول النابغة الذبياني :

فصالحوننا جيما إن بدا لكم ولا تقولوا لنا أننا عامر

٩١ - يَا مَرُوءُ ؛ إِنَّ مَطِيقِي تَحْبُوسَةٌ
[تَرْجُو الْجِبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَيْئَسْ]

٩١ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٢٨)

الآفة : ، يا مرو ، أراد يا مروان ، مطيق ، المطية : الهابة ، سميت بذلك لأنها تطو
- أى تسرع - في سيرها ، محبوسة ، أراد أنها واقفة بالباب ، الجباء ، بكسر الجاء ،
بزنة كتاب - هو المطاء ، ربها ، صاحبها ، لم يئأس ، أى : لم يقنط ، يريد أنه ما يزال
بأمل عطاءه .

المعنى : يصر أنه وقد حل كريم مجتديه ، وأنه طال وقوفه ببابه ، وانتظاره لجدواه ،
ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل .

الإعراب : ديا ، حرف لداء ، مرو ، منادى مرخم مبنى على الضم في محل نصب ، إن ،
حرف توكيد ونصب ، مطيق ، مطية : اسم إن ، منصوب بفتحة مقددة على ما قبل ياء
المتكلم ، ومطية مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، محبوسة ، خبر إن مرفوع بالضممة
للظاهرة ، ترجو ، فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مطيق ،
والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لأن ، الجباء ، مفعول به ترجو ، وربها ،
الواو واو الحال ، رب : مبتدأ ، ورب مضاف وما : مضاف إليه ، لم ، حرف نفى وجزم
وقلب ، يئأس ، فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلاوة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل
الروى ، وقاطع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ربها ، والجمله من لم يئأس وقاطع
في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله ، يا مرو ، الذى أصله يا مروان ، حيث رخمه بحذف آخره ، وهو
النون ، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخر ، لحذف الحرف الذى قبل النون وهو الألف
لكونه حرفاً ساكناً زائداً معتلاً وقبله ثلاثة أحرف ، وهذا واضح إن شاء الله .

ومثل هذا البيت ما ألفه سيبويه (١ - ٢٢٨) من قول الراجز :

• يَا نَعْمَ كَلِّ تَحْلِفُ لَا تَدِينَهَا •

أراد ، يا نعمان ، حلف النون ، ثم حذف الألف ، لاستحسانها بالفتح والجر .

يريد « يَا مَرْوَانَ » وقال الآخر :

٩٢ - * قَفِي فَأَنْظِرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ ؟ *

يريد « يَا أَسْمَاءَ » .

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو : « مُخْتَارٍ » عدماً ؛ لأن

٩٢ - هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخرومي ، من رائيته المشهورة التي أولها قوله :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ قُمْبِكِرُ غَدَاةَ غَدَتِ أُمِّ رَاحِحٍ قَمَهَجْرُ ؟
وعجز البيت المستشهد بصدده قوله :

* أَهَذَا الْمَغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكَّرُ ؟ *

اللغة : دقي ، فعل أمر من الوقوف « يا أَسْمُ » أراد يا أسماء « المغيري » المنسوب إلى المغيرة ، وهو جد عمر صاحب الشاهد ، وقد عني بالمغيري نفسه .

الإعراب : دقي ، فعل أمر ، مبني على حذف النون ، ويا الموثثة المخاطبة فاعله « فانظري » الفاء حرف عطف ، انظري : فعل أمر مبني على حذف النون ، ويا الموثثة المخاطبة فاعل « يا » حرف نداء « أَسْمُ » منادى ، مبني على الضم في محل نصب « هل » حرف استفهام ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تعريفيته » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم ، ويا الموثثة المخاطبة فاعل ، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا أَسْمُ » حيث رخمه بحذف آخره ، وهو الهمزة ؛ إذ أصله « يا أسماء » ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخر ، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو الألف ؛ لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً مسبوقاً بثلاثة أحرف .

ومثل هذا الشاهد قول لبيد ، وأنشده سيديويه (ج ١ ص ٢٢٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٣) :

يَا أَسْمُ صَبْرًا ظَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْمَوَادِثَ مَلَقِي وَمُهْتَمَّرُ
ومثل ذلك قول الشاعر :

الْمَ تَغْلِبِي يَا أَسْمُ - وَيَنْحَكِ - أَنِّي حَلَفْتُ بِمِيمِنَا لَا أَخُونُ أَمِينِي ؟

المُعْتَلُّ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مُخْتَبِرٌ أَوْ مُخْتَبِرٌ ، فَأَبْدَلَتْ الْهَاءُ الْفَاءَ ، وَمِنَ الْأَخْفَشِ إِخَاذَةٌ
حَذَفَتْهَا تَشْبِيهًا لَهَا بِالزَّائِدَةِ ، كَمَا شَبَّهُوا الْفَ مُرَائِي فِي النَّسَبِ بِالْفِ حُكَاةً حَذَفُوهَا ،
وَفِي نَحْوِ : « دَلَّامِصٍ » ، عَلَا ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً بَدَلُوهَا قَوْلُهُمْ : « دِرْزَعٌ دَلَّامِصٌ »
و « دِرْزَعٌ دِلَّامِصٌ » وَلَكِنَّمَا حَرَفَ صَحِيحٌ ، لَا مُعْتَلٌّ ، وَفِي نَحْوِ : « سَمِيدٌ ، وَعِمَادٌ ،
وَتَمُودٌ » ، لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمُعْتَلَّ لَمْ يُتَّبَقْ بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَمِنَ الْفَرَاءِ إِجَازَةٌ حَذَفْنِ ،
وَأَشَدُّ سَبِيوِيَّةً :

• تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لِي • ٩٣ -

أى : بِالْمَيْسِ ؛ لِحَذْفِ الْهَيْنِ فَقَطْ .

٩٣ - هَذَا الشَّاهِدُ صَدْرَ بَيْتِ لَأَوْسَ بْنِ حَجْرٍ ، وَجِزْءُهُ قَوْلُهُ :

• وَبَعْدَ الْقَصَافِ وَالشَّهَابِ الْمَكْرَمِ •

وَهَذَا الْبَيْتُ قَدْ أَلْفَدَهُ سَبِيوِيَّةً (ج ١ ص ٢٢٦) .

اللُّغَةُ : « تَنَكَّرْتُ مِنَّا » يَرِيدُ أَنْ كَرْتَنَا وَصَدَدْتَ عَنَّا لِي ، يَرِيدُ بِالْمَيْسِ ، وَبِاسْمِ : امْرَأَةٍ ، وَاسْمَعِ إِلَى قَوْلِ الرَّاجِزِ يَتَغَزَلُ فِيمَنْ اسْمُهَا لَيْسُ :

بَا كَيْتِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَيْسُ

• إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ •

الْمَعْنَى : يَقُولُ : إِنَّكَ بِالْمَيْسِ قَدْ أَنْكَرْتَنَا فِي الْكَمْرِ وَالشَّيْخُوخَةِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي كَانَتْ
بَيْنَنَا زَمَنَ الشَّهَابِ .

الْإِعْرَابُ : « تَنَكَّرْتُ » تَنَكَّرَ : فَعَلَ مَاضٍ ، وَالنَّاءُ ضَمٌّ الْمُخَاطَبَةُ قَاضٍ ، مَبْنِيٌّ عَلَى
الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، مِنَّا ، جَارٌ وَجُرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِتَنَكَّرَ ، بَعْدَ ، ظَرْفٌ زَمَانٌ مُنْصَوْبٌ
عَلَى ظَرْفِيَّةٍ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَنَكَّرَ ، وَبَعْدَ مُضَافٍ وَ « مَعْرِفَةٌ » مُضَافٌ إِلَيْهِ جُرُورٌ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةُ
« لِي » ، مَبْدَى مَرْخَمٌ بِحَرْفِ نِدَاءٍ مَحذُوفٍ ، مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ الْحَرْفِ الْمَحذُوفِ لِتَرْخِيمِ فِي
مَحَلِّ لَصَبٍ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « لِي » ، حَيْثُ رَخِمَ بِحَذْفِ آخِرِهِ وَحَدِّهِ ، وَأَصْلُهُ لَيْسَ ؛ فَلَمْ
يُحَذَفْ إِلَّا السِّينُ ؛ لِتَكُونِ الْحَرْفُ السَّابِقَ عَلَيْهَا - وَهُوَ الْيَاءُ - فَمِنْ سَبَبِهَا إِلَّا بِحَرْفِهَا

وفي نحو : « هَبِيح ، وَقَنُورِ » لأن حرف العلة مُحْرَكٌ .
والثالث : أن يكون المجهوف كلمة برأسها ، وذلك في المر ب تر كَيْبَ المَزْجِ (١) ،
نحو : « مَمْدِي كَرِبَ » و « حَضْرَ مَوْتِ » تقول : « يَا حَضْرُ » .

ص - فَضِلْ ، وَيَقُولُ الْمُسْتَفِيثُ : « يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ » بِفَتْحِ لَامِ
الْمُسْتَفَاثِ بِهِ ، إِلَّا فِي لَامِ الْمَعْطُوفِ الَّتِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهَا يَا ، نَحْوُ « يَا زَيْدًا
لِعَمْرٍو » .

ش - من أقسام المُنَادَى : المُسْتَفَاثُ [به] .

وهو : « كُلُّ اسْمٍ نُودِيَ لِمُخْلِصٍ مِنْ شِدَّةٍ ، أَوْ يُعِينُ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةٍ » .

= ومثله قول الشاعر ، وهو يزيد بن مخرم ، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٢٥) :

فَقَلْتُمْ : تَعَالَ يَا يَزِيدُ بْنُ مَخْرَمٍ ، فَقَلْتُ لَكُمْ : إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ

أراد يا يزيد ، فحذف الدال ، ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها ، لتكون ما قبل
الياء حرفين ليس غير ، وصداء - بزنة غراب - يقال : هو اسم حي من بني أسد ، ويقال :
هو اسم فرسه ، والمعنى على ذلك : إني لا أحتاج مع وجود فرسي الذي أعتز به إلى أن أحالف
أحدًا ؛ لأنني أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً .

(١) اعلم أن المركب على أربعة أنواع ، الأول : أن يكون مركباً مزجياً وهذا إما أن
يكون مختلماً بلفظ « وبه » ، مثل سيبويه وعمرويه وخالويه ونفطويه ، وإما ألا يكون مختلماً بها
كأمثلة الشارح ، والثاني : المركب الإسنادي كبرق نحره وشاب قرناها ، والثالث : المركب
الإضافي نحو عبدالله وأبي بكر وأم كلثوم ، والرابع : المركب العددي نحو أحد عشر واثني
عشر ، ثم اعلم أنه لم يسمع من العرب ترخيم شيء من المركبات سوى المركب المزدجي ،
لجرم لم يذكر المؤلف في هذا الموضوع غيره ، وبعض النحويين يقيس ما لم يأت عن العرب
بما جاء عنهم ، ولا نذهب مذهب هؤلاء .

ولا يستعمل من حروف النداء إلا « يا » خاصة ، والغالب استعماله مجروراً بلام مفتوحة ، وهي متعلقة بيا عند ابن جنى ؛ لما فيها من معنى الفعل ، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المندوف ، ويُنسب ذلك إلى سيهويه ، وقال ابن خروف : هي زائدة فلا تعلق بشيء ، وذكروا^(١) المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل ، وهي حرفٌ تلهيل ، وتعلقها بفعل محذوف ، وتقديره : أدعوك الكذا ، وذلك كقول عمر رضى الله عنه : « يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمِينَ »^(٢) — يفتح اللام الأولى وكسر الثانية — وإذا عطفت عليه مستغاثاً آخرًا ؛ فإن أعدت « يا » مع المعطوف فتحت اللام ، قال الشاعر :

٩٤ — يَا قَوْمِي وَيَا لَأَمْتَالِ قَوْمِي لِأَنَّا سِرُّهُنَّ فِي أَرْذِيَادِ

(١) أى : والغالب ذكر المستغاث له بعد المستغاث به . وأن يكون المستغاث له مجروراً بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل فى لام الجر التى تنبى على الكسر ليناسب لفظها عملها .

(٢) ونظير ذلك قول نيس بن ذريح (العقد / ١٢٥ الجنة) :

تَكْتَفِي الْوُشَاةُ فَأَزْءَجُونِي فَيَا أَيُّهَا لِأَوَائِي الْمَطَّاعِ

٩٤ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسزل معرفة قائلها ، وقد أشده المؤلف فى

أوضحه (رقم ٤٤٦) .

الغنة : « عنوم ، العتو — بضم العين والتاء وتشديد الواو — الاستكبار ، والتمرد على الحق ، وعدم الخضوع له .

المعنى : إني أستغيث بقومى وبأقوام يماثلون قومى فى العديد والعدة وفى الاستجابة لمن بدعوم ونجسدة من يستغيث بهم ؛ ليدفعوا عن قوما ما يزال طغيانهم يتزايد ، وشرم يتفاقم .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة ، لقومى ، اللام حرف جر . قوم : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بإعند ابن جنى ؛ لأنها حرف من حروف

وإن لم تعيد « يا » كسرت لام المعطوف ، كقوله :

٩٥ - يَبْكِيكَ نَفَاً بَعِيدُ الدَّارِ مُقْتَرِبٌ

يَا لَلْكُؤُولِ وَاللَّشْبَانِ لِأَعْجَبِ

المعاني أشرب معنى الفعل ، ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت يا عليه عند ابن الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيويه .

فإن قلت : هذا الفعل الذي تدل عليه « يا » هو أدعو ، وهو يتعدى بنفسه ، تقول أدعوك ، وأدهو قومي ، ونحو ذلك ، فكيف تعدى في هذا الباب باللام ؟

قلت : الجواب هل ذلك من وجهين :

الأول : أناضنا هذا الفعل معنى التجيء أو أعجب أو نحوهما ، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر ، والتضمنين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد .

الرجح الثاني : أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه ، لجئنا باللام لتقويته .

و « يا لامثال ، الواو عاطفة ، ويا : حرف نداء واستغاثة ، واللام جارة ، وأمثال : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف ، على نحو ما تقدم . وأمثال مضاف وقوم من « قومي ، مضاف إليه ، وقوم مضاف ويا المتكلم مضاف إليه « لآناس ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقديره : أدعوم لآناس « عتوهم ، عتو : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « في ازدياد ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لآناس .

الشاهد فيه : قوله « يا القوم ويا لامثال ، فإن جر المستغاث في الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة ، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح ، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد معه يا ٩٥ - وهذا البيت مما لم أقم له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٨) .

والمستغاث [٥٠] استمالان آخران : أحدهما : أن تُلحقَ آخرُهُ ألفاً ؛ فلا تُلحقَهُ حينئذٍ اللامُ من أوله ، وذلك كقولهِ :

٩٦ - يَا يَزِيدَا لَأَمِيلُ كَنِيلَ عِزَّةٍ
وَفِي قِيَمَةٍ بِمَدَّةٍ فَاقَةَ وَهَوَانِ

= اللغة : ، ناء ، اسم فاعل فعله نأى ينأى ، من مثال فتح يفتح ، إذا بعد الكهول ، مع كهل ، وهو من وخطه الغيب ، وقيل : هو من كانت منه ما بين الأربيع والثلاثين إلى الخمسين .

المعنى : يقول : إني أبكى عليك ولست من أهلك ؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك ، وأنا أريد البعد عن أهل ، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحال .

الإعراب : ، يبكى ، فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح في محل نصب ، ناء ، فاعل يبكى مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل النخاض من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، بعيد ، صفة لناء ، وصفة المرفوع مرفوعة ، وبعيد مضاف و ، الناء ، مضاف إليه ، مغترب ، صفة ثانية لناء ، يا ، حرف نداء واستغاثة ، الكهول ، اللام حرف جر ، والكهول : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، أو بالفعل المحذوف ، على نحو ما فصلناه في شرح الشاهد السابق ، والشبان ، الواو عاطفة ، واللام جارة ، والشبان : مجرور باللام ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، والعجب ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أدعوكم للعجب .

الشاهد فيه : قوله ، يا لكهول والشبان ، حيث جر الشبان بلام مكسورة ؛ لكوه معطوفاً من غير أن يعيد معه يا .

٩٦ - وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسب إليه إلى قائل معين ، وقد أشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٤٩) .

اللغة : ، وآمل ، اسم فاعل من الأمل ، وهو الرجاء ، فاقه ، فقر ، هوان ، مله ،

والثاني : أن لا تُدْخِلَ عليه اللام من أوله ، ولا تُنْجِثَهُ الألف من آخره ، وحينئذٍ يَجْرِي عليه حُكْمُ المُنَادِيَةِ ؛ فنقول على ذلك : « يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو » بضم زيد ، و « يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدٌ » بنصب عبد الله ، قال الشاعر :

٩٧ - أَلَا يَا قَوْمِ لِمَجَّبِ المَجِيبِ وَلِلْمَغْفَلَاتِ تَعْرِضُ الأَرِيبِ

= المعنى : يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه ، وعبر عن نفسه بأمل نيل عز وغنى ؛ لأنه يرجو رفقده ويستمنع عطاءه ، فإذا أعطاه فقد طرده منه الفقر ونفى عنه الفاقة ، يكنى بذلك عن كون الممدوح يعطى العطاء الكثير الذي يغنى ، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته .

الإعراب : « يا ، حرف نداء واستغاثة ، يزيدا ، منادى مستغاث به ، مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأني بها لأجل الألف ، في محل نصب ، لأمل ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أدعوك لأمل ، وفي أمل ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل « نيل ، مفعول به لأمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و « عز ، مضاف إليه « وغنى « الواو عاطفة ، غنى : معطوف على نيل أو على عز و « بعد ، ظرف متعلق بأمل ، أو بمحذوف صفة لعنى ، و « بعد مضاف و « فاقة ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وهوان ، الواو عاطفة ، هوان : معطوف على فاقة ،

الشاهد فيه : قوله « يا يزيدا ، حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره ، ولم يدخل عليه اللام في أوله .

٩٧ - وهذا الشاهد ، لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أشده المؤلف في أوضاعه (رقم ٤٥٠) .

الغنة : « الغفلات ، جمع غفلة ، وهى إهمال الأمر ، وترك الأخذ باليقظة والتنبيه للحوادث « الأريب ، العاقل المحرب العالم بمواقب الأمور .

المعنى : يدهر قومه ليتدبروا في العواقب ، ويتنبهوا لما يجرى من الأمور ، ويعجبهم =

ص - وَالتَّارِبُ : وَازِيدًا ، وَآمِرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَازَامًا ، وَكَتَبَ إِتْلَاقَ
الْمَاءِ وَقَفًا .

ش - المندوب : هو المنادى الكَتَفَجُّ عليه (أو المعوجج منه .

فالأول كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه :

٩٨ - حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا ، فَاصْطَهَرَتْ لَهُ

وَقَدَّتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ بِأَعْمَارًا

أشد العجب من غفلة العاقل المجرّب عن عقب الأمور ، مع حله بما يترتب على ذلك من
انتفاض الأمور وفسادها .

الإعراب : ، الأاء أداة افتتاح وتنبية ، بـاء حرف نداء واستغاثة ، قوم ، منادى مستغاث
به ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأني بها لأجل
مناسبة بـاء المنكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها ، ويجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل
نصب ، المعجب ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : أدعوكم للمعجب ، المعجب ،
صفة للمعجب ، والغفلات ، الواو حرف عطاف ، الغفلات : جار ومجرور مطوف على الجار
والمجرور السابق ، تعرض ، فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات ،
أو في محل نصب حال منه ، للأريب ، جار ومجرور متعلق بتعرض .

الشاهد فيه : قوله ، يا قوم ، حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى ، فلم يلحق به
اللام في أوله ولا الألف في آخره ، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة ،

(١) إنما يتفجع على المندوب لفقده ، وفقده قد يكون حقيقة ، ومثاله بيت الشاعر فإنه
قيل في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فهو مفقود حقيقة ، وقد يكون فقده حكماً ،
ومثاله قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بمحذب شديد أصاب قوماً
من المسلمين ، وأمره ، بقوله متفجماً على نفسه لأنه غير قادر على إقامتهم فكأنه مفقود .

٩٨ - هنا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز
ابن مروان ، وقد ألقده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٢٠) .

والثاني كقول المتنبي :

٩٩ - وَاحِرٌ قَلْبُهُ مِّنْ قَلْبِهِ شِيمٌ

[وَتَنْ بِجِيشِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ]

= اللغة : «أمرأ عظيماً» أراد به الخلافة وشؤونها ، اصطبرت له ، أراد اصطلعت بأعبائه وصبرت على لأولائه ومشاقه ، وجشمت نفسك الهول العظيم لصلحة الرعية ابتغاء رضوان الله .

الإعراب : « حملت » ، حمل : فعل «اض» مبنى للجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبنى على الفتح في محل رفع ، وهو مفعول أول «أمرأ» مفعول ثانٍ محل «عظيماً» صفة لأمرأ «فاصلت» ، الفاء حرف عطف ، اصطبر : فعل «اض» ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقت» الواو حرف عطف ، وقت : فعل وفاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بتمام «يامر» جار ومجرور متعلق بتمام أيضاً ، وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «يا» حرف نداء وندبة «عمرأ» منادى مندوب ، مبنى على الضم المقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها لأجل الألف في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله «يا عمرأ» فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه ، وأنت تراه قد استعمله بيا التي تستعمل في النداء ، لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض ، لأنه في مقام الرثاء ، والرثاء إنما يكون بعد الموت ، والظاهر أنه لا يطلب إقباله ، وإنما يظهر لجميعة فيه وحزنه عليه ، وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً ، ولم يزد هاء .

٩٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي ، وهو من شعراء الدولة العباسية ، فقد توفي في سنة ٣٥٤ الهجرية ، وهو من لا يحتاج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان مفرداتها ، والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية ، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس .

اللغة : «واحر قلباً» أراد أن يقول : «واحر قلبي» بياء المتكلم ويلحق به الف الندبة ، وكان من حقه أن يقول : «واحر قلبياً» فيفتح ياء المتكلم ، إلا أنه حذف =

== الياء وكأنه حذوها ساكنة لتختص من التقاء الساكنين الياء والالف بعدها ، وهذه الهاء هي هاء السكت وقد ألحقها في الوصل ، وهذه ضرورة أخرى ، شيم ، بارد .

المعنى : يقول : واحرق قلبى وشغفه الشديد بن قلبه بارد ، لا يحس بما أكادته من الوجه ولا يدبر بما ألان من لب الهيام ، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذى أعانيه ، سقم الحال لفساد اعتقاده فى .

الإعراب : واء حرف نداء وتندبة ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب وحر ، مبادئ مندوب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحر مضاف وقلب من قلباء ، مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والالف للدلالة على التندبة ، والهاء السكت ، وزيادتها فى الوصل خطأ عربية ، أو ضرورة ومن ، جار ومجرور متعلق بحرف قلبه ، قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول فى من ، مضاف إليه ، شيم ، خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول ومن ، الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق ، ويسمى ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وحالى ، الواو عاطفة ، حال : معطوف على جسمى ، وحال مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، عنده ، عند : ظرف متعلق بمحذوف حال من حالى ، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه ، سقم ، مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول .

التمثيل به : فى قوله ، واحرق قلباء ، فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه ، لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه .

والمعجب من المؤلف الذى يذكر أن زيادة الهاء فى الوصل لا تنهوز إلا فى الضرورة ، ويعلم أن المولدين ايس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب ، ثم يجعل هذا البيت مثالا للضرورة فيما بعد ، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين ؟ ثم المتوجع منه إما أن يكون محل ألم ، ومثاله البيت الذى أعددته ، فإن القلب هو محل الألم الذى يتوجع منه ، ومنه قول الآخر :

فَوَاكِدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُجِئُنِي قَرْنٌ قَبْرَاتٍ مَا لَمْ يَكُنْ

ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان : « وا » وهي الغالبة عليه والمختصة به ، و « يا » وذلك إذا لم يلتبس بالنادى المحض .

وحكمه حكم المنادى ؛ فنقول « وازيدُ » بالضم ، و « واعبد الله » بالنصب ، ولك أن تلحق آخره ألفاً ؛ فنقول : وازيداً ، واعمراً ، ولك إلحاق الهاء في الوقف فنقول : وازيداً ، واعمراً ، فإن وصلت حذفتم ، إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي ؛ ويجوز [حينئذ] أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء الضمير ؛ وكثرها على أصل التقاء الساكنين ^(١) .

وقولى « والنادب » معناه : ويقول النادب .

= فإن الكبد محل الالم أيضاً ، وقد يكون المتوجع منه سبباً في الالم ، ومنه قول الشاعر :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعْوَلَةٌ وَتَقُولُ سَلْمَى : وَارْزِ يَدِيَهْ

فإن الرزية في حدوث الالم الذى يتوجع منه .

(١) هذا الذى ذكره الشارح من أن الهاء لا تزداد في الندبة إلا في الوقف ، هو ما ذهب إليه جمهور النحاة ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز زيادة الهاء مضمومة ومكسورة في الوقف وفي الوصل ، من غير ضرورة ، ومن العواهد التى استدلت بها على ذلك قول الشاعر :

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

ومن المجيب أن يقول المرادى : إن زيادة الهاء فى مثل هذا البيت عند الجمهور من إجراء الوصل بجرى الوقف ، يريد أنه غير جائز إلا عند إرادة إجراء الوصل بجرى الوقف ، ومن يدرينا بهذه الإرادة ؟ ثم كيف جاء فيها الضم والكسر جميعاً فى هذه الحالة ؟ وهلا كتبتى بضبط واحد .

ص - والفعول المطلق ، وهو : المصدرُ الفِضْلَةُ المَسْلُطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كـ « صَرَبْتُ ضَرْبًا » أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ « قَعَدْتُ جُلُوسًا » وَقَدْ بَنُوْبُ هُنَّ فِيزُهُ كـ « صَرَبْتُهُ سَوَاطًا » (فَاجْلِدُوهُمْ نَمَانِينَ جَلْدَةً) (فَلَا تَسِيلُوا كَلِمَ اللَّيْلِ) (وَلَا تَقُولَ عَائِيًا بِمَنْ الْأَقَابِيلِ) وَأَيْسَ مِنْهُ (وَكَلَّا مِنْهَا زَعْمًا)

ش - لما أُنْهِيَتْ الْقَوْلُ فِي الْفِعُولِ بِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحْكَامِ الْمُنَادَى شَرَحْتُ فِي الْكَلَامِ عَلَى الثَّانِي مِنَ الْمَفَاعِيلِ ، وَهُوَ الْفِعُولُ الْمَطْلُوقُ .

وهو عبارة عن « مصدر ، فِضْلَةٌ ، نَسَاطٌ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ » .

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَكَلِمَ اللَّهُ يُوسَى تَكْلِيمًا) (١) وَالثَّانِي نَحْوُ قَوْلِكَ :

« قَعَدْتُ جُلُوسًا » ، وَ « تَأَمَّيْتُ حَلْفَةً » قَالَ الشَّاعِرُ :

١٠٠ - نَأَى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لِيُرْدُنِي

إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهَا مَفَائِدُ

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٦٤ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ ، وَفَائِدَةُ الْفِعُولِ الْمَطْلُوقِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ دَفْعُ تَوْحَمِ التَّجْوِزِ : أَيْ كَلِمَةً بَدَانَهُ ، لَا يَبْرَحُ حَانَ ، بِأَنْ أَمْرَهُ بِتَكْلِيمِ مُوسَى : فَهُوَ عَمَّا يَشْبَهُهُ التَّوَكِيدَ اللَّفْظِيَّ الَّذِي عَمَّا إِعَادَةَ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمُرَادِفِهِ .

١٠٠ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ زَيْدِ الْفَوَارِسِ ، وَاسْمُهُ الْحَصِينُ بْنُ ضَرَّارِ الضَّبِيِّ ، مِنْ كَلِمَةِ

٦ لَهُ اخْتَارَهَا أَبُو تَمَّامٍ حَبِيبُ بْنُ أَوْسٍ الطَّائِيُّ فِي دِيْوَانِ الْحَمَّاسَةِ .

الْفَعْلُ : نَأَى ، حَلْفَ وَأَقْسَمَ ، حَلْفَةٌ ، بَيْنَمَا وَقَسِمَا ، لِيُرْدُنِي ، يَرُودُ بِكَسْرِ اللَّامِ عَلَى أَنَّهَا

لَامُ التَّمْلِيلِ ، وَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِأَنَّ الْمَضْرُوبَةَ مَضْمُورَةٌ ، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا

الرَّوْجِ أَنَّهُ حَلْفَ لِأَجْلِ أَنْ يَرُدَّهُ ؛ وَيُرُودُ بِفَتْحِ اللَّامِ ؛ وَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ ؛

وَهَذِهِ اللَّامُ - عَلَى هَذَا الرَّوْجِ - هِيَ لَامُ جَوَابِ الْقَسَمِ . وَكَانَتْ حَقُّهُ أَنْ يَلْحَقَ بِهَا

وذلك لأن الأليّة هي الحالف ، والأعمود هو الجلوس .

واحتزرت بذكر الفخلة عن نحو قولك : « كلامك كلام حسن » وقول
المرب : « جدّ جدّه » فكلام الثاني وجدّه : مصدران ساطط عليهما
عامل من لفظهما — وهو الفعل في المثال الثاني ، والمبتدأ في المثال الأول ؛

= بالفعل المضارع إحدى نوني التوكيد ؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتاً ووقع جواب
قسم واقترن باللام وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة ، لكنه ترك توكيده : إما لكونه
حالا ، وإما جرياً على ما ذهب إليه سيويه من تجويز مجيئه غير مؤكد كما في هذا البيت
« مفائد ، جمع مفاد — كبير — وهن الماعير . فله شارع الحامسة ، وأرى أن المفائد
— بالفاء — جمع مفاد — بزنة منبر أيضاً — وهي في الاصل الحشبة التي تحرك بها النار
في التنور ، شبه النساء في اسوادادهما ويبيسها بها ، أراد أنهن مهزولات سود ، وهو تشبيه
معروف لا يزال جارياً على السنة عوام المصريين .

الإعراب : « تآلى ، فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر
« ابن ، فاعل تآلى ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وابن مضاف و « أوس ، مضاف إليه « حلقة ،
مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو تآلى الذي معناه حلف ، أو مبين لعدده لكونه مقترناً بتاد
الوحدة منصوب بالفتحة الظاهرة « أيردني ، اللام واقعة في جواب القسم إما على ما رآه
سيويه ، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم
مفعول به ، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن أوس « إلى لسوة ،
جار ومجرور متعلق ببرد « كأنهن ، كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبات اسمه
« مفائد ، خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل جر صفة لسوة .

الشاهد فيه : قوله « تآلى حلقة ، فإن حلقة مفعول مطلق ، والفعل العامل فيه من
معناها لا من لفظه ؛ ألت ترى أن معنى الحلقة القسم ، وأن معنى تآلى أقسم ، كما بينا في
لغة البيت ، فسكأنه قال : أقسم قسماً ، وقد تكون التاء في « حلقة ، مما بني عليه المصدر ،
فيكون المفعول المطلق مؤكداً لعامله ، وقد تكون الوحدة فيكون مبيناً للعدد ،
فانهم ذلك .

فإنه على قول سيبويه إن المبتدأ عامل في الخبر — وليس من باب المفعول المطلق في شيء (١).

وقد تذهبُ أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً : وذلك على سبيل النِّيابة عن المصدر ، نحو : « كل » و « بعض » مُصَافَيْنِ إلى المصدر ، كقوله تعالى : (فَلَا تَقُولُوا كُلُّ الْمَيْمَاتِ) (٢) (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ) (٣) والعدد ، نحو : (فَاجْلِدُوا مَن تَمَانَيْنَ جِلْدَةً) (٤) فماتين : مفعول مطلق ، وجلدة : تمييز ، وأسماء الذات نحو : حريقة سوط ، أو عصا ، أو فرعة

وليس من باب عن المصدر صفة ، نحو : (وَكَلَّا مِثْمَا رَغَدَا) (٥) خلاف للعربين ، نحو : أن الأكل رَغَدَا ، وأنه حذف الموصوف وتاب صفة مَنَابِه فاتصبت بتصاير ، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر للفعل المفهوم منه ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رَغَدَا .

وبدل على ذلك أنهم يقولون : « سِرَّ عَلَيْهِ طَوِيلًا » فيقيمون الجار والمحرور مقام الفاعل ، ولا يقولون « طويل » بلرفع ؛ فدل على أنه

(١) أما المثال الأول فإنه ليس من المفعول المطلق في شيء ، لأن المصدر — وهو كلام حسن ، وقع خبراً عن المبتدأ ، والخبر ليس بصفة لأن الكلام لا يستغنى عنه . وإن حصل به بيان النوع ، وأما المثال الثاني فليس من المفعول المطلق في شيء أيضاً ، لأن المصدر وقع فاعلاً ، والفاعل ليس بصفة لما ذكرنا ، وأصل هذا المثال ، جد زيد جدا ، ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد . فتحول الإسناد إلى الجد ، وأضيف إلى ضمير زيد ، وهذا الإسناد مجازي . والعلاق بين الإسناد إليه الحقيقي والإسناد إليه المجازي المعبر عنها بالملابسة بينهما حاصلها صدور الجد من زيد : أي كونه مفعولاً للفاعل الحقيقي ، ومثل هذين قولك : « ضربك ضربتان » وإن بين به العدد .

(٢) من الآية ١٢٩ من سورة النساء . (٣) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة .

(٤) من الآية ٤ من سورة النور . (٥) من الآية ٣٥ من سورة القدر .

حال ، لا مصدر ، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل ، لأن المصدر يقوم مقام
الفاعل باتفاق (١).

* * *

(١) لم يذكر المؤلف أقسام المفعول المطلق ، ونحن نذكرها لك باختصار ، فنقول :
المفعول المطلق على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : المؤكّد لعامله ، وعامله إما أن يكون مصدراً نحو قولك : « كان أمس
ضربي زيدا ضرباً مبرحاً ، وإما أن يكون فعلاً نحو قولك : « ضربته ضرباً شديداً ، وإما
وإما أن يكون وصفاً نحو قوله تعالى : (والصفات صفا) ونحو قولك : « أنت مطلوب طلباء ،
فإن كان العامل مصدراً فهو مؤكّد للعامل نفسه ، وإن كان العامل فعلاً أو وصفاً فالصحيح
أنه مؤكّد للمصدر المفهوم منهما ، وحكم هذا النوع أنه لا يثنى ولا يجمع ، بالإجماع ،
لسببين أولهما أنه بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما وقع موقفاً ،
والثاني أنه اسم جنس دل على القليل والكثير ، فيصح أن يراد به الاثنان والجمع بغير حاجة
إلى التثنية والجمع .

والقسم الثاني : المبين لنوع عامله — بأن يدل على الهيئة التي صدر عليها الفعل ، ودلالته
على الهيئة تكون بواحد من أربعة أوجه ، الأول : أن يكون المصدر نفسه موضوعاً للدلالة
على هيئة خاصة نحو قولك : « رجع زيد الفهري ، و « سار التبختري ، والثاني : أن يكون
ذلك بسبب إضافة المصدر نحو قولك : « جلس زيد جلوس الأمير ، والثالث : أن يكون
ذلك بسبب وصف المصدر نحو قولك : « ضرب زيد بكراً ضرباً شديداً ، والرابع : أن
يكون ذلك بسبب اقتران المصدر بالعهديّة نحو قولك : « ضربت زيدا الضرب » تريد
الضرب المهود بينك وبين المخاطب .

والقسم الثالث من المفعول المطلق : المبين للعدد ، بأن يدل على مرات صدور الفعل
نحو قولك : « ضربت زيدا ضربتين ، أو « ضربات ، وهذا النوع يجوز تثنيته
أو جمعه بالاتفاق .

وابن مالك رحمه الله قسم المفعول المطلق إلى قسمين : مبهم — وهو النوع الأول —
ومختص ، وهو النوعان الثاني والثالث :

ص - والمفعول له ، وهو : المصدرُ المَعْلَلُ لِحَدَثِ شَارِكِهِ وَقَعًا وَقَامِلًا ؛ نحو :
فُنْتُ إِجْلَالًا لَكَ ، فَإِنْ فَقَدَ الْمَعْلَلُ شَرْطًا جَرُّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ ، نَحْوُ :
(حَاقَ لَكُمْ) .

• وَإِنْ لَعَمْرُوبِ لِدِكْرِكِ هِزَّةٌ •

• فَحِثُّ وَقَدْ نَصَّتْ لِلْيَوْمِ نِيَّاتَهَا •

ش - الثالثُ من الفاعيل : المفعولُ له ، وبسببِ المفعولِ لأجله ،
ومن أجله .

وهو : كلُّ مصدرٍ مُعْلَلٍ لِحَدَثِ مُشَارِكِهِ فِي الزَّمَانِ وَالْفَاعِلِ ، وَذَلِكَ
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (يَجْمَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ)^(١)
وَالْحَذَرُ : مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ | دَكَرَ عَلَّةً لِحَمْلِ الْأَصَابِعِ فِي الْأَدَانِ ، وَزَمَنُهُ وَزَمَنُ
الْحَمَلِ وَحَدٌّ وَقَامِلُهُمَا أَيْضًا وَاحِدٌ ، وَهِيَ الْكَافِرُونَ ؛ فَلَمَّا اسْتَوْقَيْتُ [هَذِهِ]
الشُّرُوطَ انْتَصَبَ .

فَوَقَدَ الْمَعْلَلُ شَرْطًا مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ وَجِبَ جَرُّهُ بِلَامِ التَّعْلِيلِ^(٢) .

وَبِئْسَ مَا أَقَدَ الْمَصْدَرِيَّةَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جِجَمًا)^(٣)
فَإِنَّ الْهَاطِطِينَ هُمُ الْعَمَلَةُ فِي الْخَلْقِ ، وَخَفِضَ ضَمِيرَهُم بِاللَّامِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَصْدَرًا ؛ وَكَذَلِكَ
قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٩ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) اللَّامُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَجْرُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنَ حُرُوفِ الْجَمْرِ الدَّالَّةِ عَلَى
التَّعْلِيلِ - وَهِيَ هَذَا : اللَّامُ ، وَمِنْ ، وَفِي ، وَالْبَاءُ - وَمِنْ هُنَا عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَعِبَارَةٌ
المُؤَافِ فِي الْمَنْعَةِ تَشْمَلُ كُلَّ حُرُوفِ التَّعْلِيلِ . وَلَكِنَّهُ فِي الشَّرْحِ خَصَّ الْكَلَامَ بِاللَّامِ ،
وَلَا وَجْهَ لَذَلِكَ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٩ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

٨١ - وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فأدنى : أفعال تفضيل ، وليس بمصدر ؛ فهذا جاء مخفوضاً باللام .

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله :

١٠١ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ نِيَابَهَا

لَدَى السُّتْرِ ، إِلَّا بِلِسَةِ الْمُتَفَضَّلِ

٨١ - قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع ، والشاهد هنا في قوله « لأدنى » ، فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل ؛ لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله ؛ لأن الشرط فيما يسمى مفعولاً لأجله - في عرف النحاة - أن يكون مصدراً . والذي معنا أفعال تفضيل .

١٠١ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، وقد أشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأشده الأشموني (رقم ٤٠٧) .
اللغة : « نضت » ، بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة - أي خلعت « لدى » أي . عند « لبسة المتفضل » يريد غلالة رقيقة هي التي يقيمها من يقبذل .

المعنى : يقول : إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهيأت لأن تنام .
الإعراب : « جئت » فعل وفاعل « وقد » الواو واو الحال ، قد حرف تحقيق « نضت » نض : قيل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال « لنوم » جار ومجرور متعلق بنض « ثيابها » ثياب : مفعول به لنض ، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « لدى » ظرف مكان متعلق بنض ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و« الستر » مضاف إليه ، « إلا » أداة استثناء « لبسة » منصوب على الاستثناء ، ولبسة مضاف و« المتفضل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لنوم » ، فإن النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد ، لأنها تخلع ثيابها قبل النوم ؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل ، ولم يجوز فيه أن يكون منصوباً ، لأن شرط نصبه اتحاده مع فاعله في الزمن . وهو منتف هنا كما علمت .

من النوم ، وإن كان علة في خلع الثياب ، لكن زمن خلع الثوب ما يق

على رفته .

والمثال ما فقد أعاد للفاعل قوله :

١٢ . إن أتعروني يذكرك هزئة

كما انتفض الصفور بالله النظر

١٠٢ - هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، وقد أشبه المؤلف في شذور الذهب

(رقم ١١٠) ، في أوهمه (رقم ٢٥٢) وابن عقيل (رقم ٢٠٤) والأشعوني (رقم ٤٢٨)

ومر من ليله أو صحران أولها قوله :

لهذلي بدت أمين دار عرفتها وأخرى بدات الجيش آباتها سطر

اللمعة : ، تعروني ، نزل بي وتصيبني ، ذكراك ، الذكري - بكر الدال - هي الحطور

باليال ، هزة ، كسر الماء - حركة واضطراب ، انتفض ، تحرك واضطرب ، القطر ، المطر .

المعنى : يصف ما يحدث له عند ما يذكرها ، فيقول : إنه يصيبه اضطراب يشبه

الاضطراب الذي يحدث للصفور عند ما ينزل المطر عليه فيبل جسمه .

الإعراب : ، وإلى ، إن : حرف توكيد ونصب ، وإياه المتكلم اسمه ، لتعروني ، اللام

هي المارحقة ، تعروني : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الواو منع ظهورها الثقل ،

والنون للوقاية ، وإياه مفعول به ، لذكراك ، اللام حرف جر ، ذكري : مجرور باللام

وعلامة جره كسرة مقدره على الالف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق

بتعروني ، وذكركي مضاف والكاف ضمير المخاطبة ، مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر ،

والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله هزة ، فاعل تعروني ، مرفوع بالضمه الظاهرة ، والجملة

من تعروني وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن ، كاه الكاف حرف جر ، ما مصدرية ، انتفض ،

فعل ماض ، الصفور ، فاعل انتفض ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر

مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كأنه

كانتفاض الصفور ، بالله ، بلل : فعل ماض ، وإياه ضمير الغائب العائد إلى الصفور ، فاعل

به ، القطر ، فاعل بلل ، والجملة من هذا الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من

الصفور على تقدير قد عند جمهور البصريين .

فإن الذكري هي علة عروء الهزبة ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل ، ففاعل العروء هو الهزبة ، وفاعل الذكري هو التكلم ؛ لأن المعنى لذكري إياك ؛ فلما اختلف الفاعل خُفِضَ باللام ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (لَتَرْكَبُوها وَزِينَةً)^(١) فإن (تركبوها) بتقدير لأن تركبوها ، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير ، وحيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل ؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى ، وفاعل الركوب بنو آدم ، وحيء بقوله جل ثناؤه : (وَزِينَةً) مفعولاً ؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى^(٢) .

* * *

= انشاء فيه : قوله « لذكراك » فإن اللام حرف جر دال على التعليل ، والتذكر علة لعروء الهزبة ، ووقت التذكر هو وقت عروء الهزبة لكن لما كان العامل الذي هو تعروئي له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل ، ولم يجوز أن ينصب على أنه مفعول لأجله ؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً .

(١) من الآية ٨ من سورة النحل . (٢) هونا شيآن نريد أن نذهبك إليهما .

الأول : أن المفعول لأجله قد يتقدم وجوده على وجود «ضمون عامله نحو قولك «وقعت عن الحرب جيناً» فإن وجود الجين في نفسك سابق على وجود القعود عن الحرب ، وقد يكون تصرير المفعول لأجله سابقاً على الفعل العامل فيه ، نحو قولك «ضربك» هذا الفتى نادياً ، فإنك تتصور التأديب أولاً ، ثم يبعثك ذلك إلى الضرب ، وهكذا في كل مصدر يدل على غرض من الأغراض مع فاعل يدل على ما اتخذ وسيلة لتحصيل هذا الغرض ، وقد اعتبر العلماء - حتى الذين اشترطوا الشروط التي ذكرها المؤلف - هذه الأمثلة من المفعول لأجله ؛ فكيف يتأتى هذا مع قولهم : إنه يجب أن يكون وقت الفعل ووقت المفعول لأجله واحداً؟

الأمر الثاني : أن أبا حيان رحمه الله قد استثنى - مما اختلف فيه زمان العلة والمفعول أو اختلفت فاعلهما - إذا كان المصدر منسباً بأن المؤكدة أو بأن المصدرية الناصبة للمضارع كما لو قلت «جئتك أن زيداً يكرمني» أو تقول «جئتك أن يكرمني زيد» فأجاز أن يكون هذا المصدر مفعولاً لأجله ، وأن يحذف حرف الجز أيضاً . من اختلف الزمان والفاعل ، وأبو حيان في هذا تابع لابن مالك . وقد زاد بعض العلماء في هذا صورة المصدر المنسب لكى المصدرية نحو «جئتك كي يكرمني زيد» .

من : والفعول فيه ، وهو : ناسطاً عليه عامل على نحو « في » بين اسم
 زمان « صُنِتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ » ، أو حيناً ، أو أشبوحاً ، أو اسم مكان مُبْتَمِرٌ ،
 وهو : الحَمَاتُ السَّتْ : كالأمام ، والفتوق ، والبيمين ، وعكسين ، ونحوهن :
 عند ، وندى ، والتقدير : كالتوسع ، وما صيغ من مصدر عامله ، كـ « قَعَدْتُ
 مُنْتَهَى يَوْمِي » .

ش : الرابع من فعولات : المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفاً .

هو : من زمان أو مكان ساطع عليه عامل على معنى « في » كقولك :
 صُنِتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَجَاءَتْ أُمَّتُكَ^(١) .

والمراد بالآية أنه ليس من الظروف (يوماً) و (حيث) من قوله تعالى :
 (إِنَّمَا يَنْتَظِرُ يَوْمَ يَأْتُ يَوْمَ عَمُوسَاتٍ تَنْظُرِيْرًا)^(٢) ، وقوله تعالى : (اللَّهُ أَعْلَمُ
 بِمَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)^(٣) فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً ، ولكنهما ليسا على معنى
 الزمان ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفس
 مكان المستحق لوضع الرسالة فيه ؛ فهذا أعرب كل منهما مفعولاً به^(٤) ،

(١) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما ، الأمر الأول : أن تسلط العامل على المفعول
 فيه ، هو ما يشير إليه قول المؤلف ، على معنى في ، سواء أكان الفعل واقفاً بالفعل نحو وصمت
 يوم الخميس ، أم كان غير واقع بالفعل نحو ما صمت يوم الخميس ، وهذا يخالف تسلط
 العامل على سائر المفاعيل ، فإنه في المفعول به على معنى وقوعه عليه ، وعلى المفعول له على
 معنى كونه عليه ، وعلى المفعول المطلق على معنى أنه نفسه ، والأمر الثاني : أنه لا يسمى ظرفاً
 عند النحاة - إلا ما كان منصوباً على معنى في - فإن لم يكن منصوباً بالعامل أصلاً أو كان
 منصوباً لكن على التوسع مثلاً لم يسمى ظرفاً .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الإسراء والدمر = هل أتى .

(٣) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام .

(٤) جعل يوماء في الآية الأولى مفعولاً به بما لا اعتراض عليه ؛ لأنه يوماء .

وعامل (حيث) فعل مقدر دلّ عليه (أعلم) أى : يعلم حيث يجعل رسالته ،
 وأنه ليس منهما أيضا نحو : (أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) من قوله تعالى : (وَرَغَبُونَ
 أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)^(١) ؛ لأنه وإن كان على معنى « فى » لكنه ليس
 زمانا ولا مكانا .

وأعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، ولا فرق فى ذلك بين
 المختص منها والمعدود والمبهم ، ونعنى بالمختص ما يقع جوابا لمتى ، كيوم الخميس ،
 وبالمعدود ما يقع جوابا لكم ، كالأربعاء والشهر والحول ، وبالمبهم ما لا يقع جوابا
 لشيء منها ، كالحين ، والوقت^(٢) .

وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهما .

= اسم مكان متصرف يقع فى مواقع الإعراب المختلفة ، فتقول : هذا يوم مبارك ، ويومك
 ملء بالمسرات ، وأما جعل « حيث » مفعولا به فى الآية الثانية فإنه محل نظر ، فإن « حيث »
 لا تتصرف إلا نادرا ، ولا ينبغى تخریج القرآن الكريم على النادر ، ولهذا ذهب جماعة من
 العلماء إلى أن مفعول الفعل الذى دل عليه « أعلم » محذوف ، وذهب إلى أن « حيث » باقية
 على الظرفية ، وتقدير الكلام على هذا : الله يعلم الفضل حيث يجعل رسالته ، أى يعلم ما فى
 الموضوع الذى يجعل فيه الرسالة من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ، وقد علم سبحانه
 أنكم لستم بهذه المنزلة ، وقد فصل هذا الكلام أبو حيان فى تفسير الآية الكريمة .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) خير من هذا أن نقول لك : المبهم من الزمان ما دل على مقدار من الزمان غير
 معين ، أى لا يعرف أوله ولا آخره ، نحو حين وزمان ولحظة وساعة وانفص وقت . والمختص
 منه ما دل على مقدار معين معلوم الأول والآخر كأسماء الشهور وكالعييف والشتاء ، وكل
 ما خص من الأزمنة بوصف أو إضافة أو اقتران بأل والمعدود ، ولو كان مثنى أو جمعا
 كيومين وأيام وشهرين وشهور ، وهلم جرا .

وَالْجِبَمِ ثَلَاثًا أَنْوَاعٌ^(۱) :

أحدها : أسماء الجهات الست ، وهي : الفوق ، والنتع ، والأعلى ، والأسفل ، واليمين ، والشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال ، والوراء ، والأمام ، قال الله تعالى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)^(۲) (قَدْ جَعَلْنَا رَبَّكَ تَحْتَكِ سَرِيًّا)^(۳) (وَالرَّسْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)^(۴) (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَمَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَنُفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ، وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ)^(۵) (وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّوَدِعٌ)^(۶) .

وقول : « وعكسهن » ، أشرتُ به إلى الوراء والنتع والشمال .

وقول : « ونحوهن » ، أشرتُ به إلى أن الجهات وإن كانت متما ، لكن الفاظها كثيرة .

ويلحق بأسماء الجهات : ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها « كَمِنْدَ ، وَوَدَى » .

الثاني : أسماء مفادير المساحات « كالفَرَسَجِ ، وَالْمِيلِ ، وَالْبَرِيدِ » .

الثالث : ما كان مَصُوغًا من مصدر عامه كقولك : « جَلَسْتُ مُجَلِّسَ زَيْدٍ »

فالمجلِّسُ : مشتق من الجلوس الذي هو مصدر عامه وهو جلست ، قال الله تعالى : (وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّبْحِ)^(۷) ، ولو قلت : « ذهبت مجلس مجلس »

(۱) إنما جاز نصب اسم الرومان مطلقاً ولم يجر نصب اسم المكان إلا إذا كان مبهماً ، لأن الفعل الذي هو الأصل في العمل يدل على الرومان دلالة قوية بسبب كون دلالة عليه مأخوذة في مفهومه فهي دلالة تضمنية ، فأما دلالة على المكان فضعيفة لأنه يدل عليه لزوماً فقوى على نصب اسم الرومان بنوعه المختص والمبهم بسبب قوة دلالة على الرومان ، وضعف عن نصب المختص من اسم المكان بسبب ضعف دلالة على المكان .

(۲) من الآية ۱۷۶ من سورة يوسف . (۳) من الآية ۴۲ من سورة مريم .

(۴) من الآية ۲۲ من سورة الأنفال . (۵) من الآية ۱۷ من سورة الكهف .

(۶) من الآية ۷۹ من سورة الكهف . (۷) من الآية ۹ من سورة الحجر .

زيدٍ « أو « جَلَسَتْ مَذْهَبَ عَمْرٍو » لم يصح ؛ لاختلاف مصدر اسم المكان
أو مصدر عامله (١).

ص — وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَهُوَ : أُنْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ
عَلَى الْمَعِيَةِ مَسْبُوقَةٌ بِفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ ، كـ « سِرْتُ وَالنَّيْلَ »
وَ « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ » .

ش — خَرَجَ بِذِكْرِ « الْأِسْمِ » الْفِعْلُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي قَوْلِكَ : « لَا تَأْكُلِ
السَّمَكَ وَتَشْرَبِ الْآبِنَ » فَإِنَّهُ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ : أَيْ لَا تَفْعَلْ هَذَا مَعَ فَعْلِكَ هَذَا ،
وَلَا يُسَمَّى مَفْعُولًا مَعَهُ ؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ اسْمًا ، وَالجُمْلَةُ الْحَالِيَةُ فِي نَحْوِ : « جَاءَ زَيْدٌ
وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ » فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِكَ : « جَاءَ زَيْدٌ مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ »
إِلَّا أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِاسْمٍ ، وَلَكِنَّهُ جُمْلَةٌ .

وَبِذِكْرِ « الْفَضْلَةِ » مَا بَعْدَ الْوَاوِ فِي نَحْوِ : « اشْتَرَاكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » فَإِنَّهُ مُعْتَمَدَةٌ ؛
لَأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَسْتَفْنِي عَنْهُ ، لَا يُقَالُ : « اشْتَرَاكَ زَيْدٌ » ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ لَا يَتَأَنَّى
إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ .

وَبِذِكْرِ الْوَاوِ مَا بَعْدَ « مَعَ » فِي نَحْوِ : « جَاءَ نِي زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو » وَمَا بَعْدَ الْبَاءِ
فِي نَحْوِ : « بِمُتَّكَ الدَّارِ بِأَنَائِهَا » .

وَبِذِكْرِ إِرَادَةِ التَّنْصِيصِ عَلَى الْمَعِيَةِ نَحْوِ : « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » إِذَا أُرِيدَ
مَجْرَدُ الْعَطْفِ .

وَقَوْلِي « مَسْبُوقَةٌ — لِخ » بَيَانٌ لَشَرْطِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ

(١) يَتَعَيَّنُ فِي الْمَأْخُودِ مِنْ غَيْرِ مَصْدَرِ عَامِلِهِ ، وَفِيهَا عِدَا الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ مِنْ أَسْمَاءِ
الْمَكَانِ : أَنْ يَجْرَ بِحَرْفِ جَرٍ يَدُلُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ - مِثْلَ فِي وَالْبَاءِ - فَنَقُولُ : جَلَسْتُ فِي مَذْهَبِ
عَمْرٍو ، وَصَلَيْتُ بِالْمَسْجِدِ ، وَنَمَتُ فِي الدَّارِ ، وَلَا يُسَمَّى الْمَجْرُورُ ظَرْفًا ، وَإِنْ سُمِّيَ اسْمَ مَكَانٍ
كَأَنَّ تَقْدِيمَ التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ .

مسيوقاً بفعل ، أو ، فيه معنى الفعل وحروفه ؛ فالأول كقولك : « مِرَّتُ وَاللَّيْلَ »
وقول الله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)^(۱) . والثاني كقولك :
« أَنَا سِرٌّ وَالنَّبِيُّ » .

ولا يجوز النصب في نحو قولهم : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْمَتُهُ » خلافاً للصهرى ؛ لأنك
لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل .

وكذلك لا يجوز « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » بالنصب ؛ لأن اسم الإشارة وإن كان فيه
معنى الفعل وهو « أُشِيرُ » لكنه ليس فيه حروفه .

• • •

ص - وقد يجب النصب كقولك : « لَا تَنفَعُ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِنِّيَانَهُ » ،
ومثله : « قَمْتُ وَزَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » قَلَى الْأَصْحَ فِيهَا ،
ويترجع في نحو قولك : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وَيَضُمُّ فِي نَحْوِ :
« قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو »

ش - للاسم الواقع بعد الواو المسيوقة بفعل أو ما في معناه [ثلاث] حالات :

إحداها : أن يجب نصبه على المفعولية ، وذلك إذا كان المطف ممتنعاً لما منع معنوى
أو صناعى ؛ فالأول كقولك : « لَا تَنفَعُ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِنِّيَانَهُ » وذلك لأن المعنى
[على المطف] لا تنفع عن القبيح وعن إنيانه ، وهذا تناقض ، والثاني كقولك :
« قَمْتُ وَزَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » .

(۱) من الآية ۷۱ من سورة بولس ، والقراءة المشهورة في هذه الآية الكريمة ،
بقطع همزة (أجمعوا) ولما كان هذا الفعل - الذى هو أجمع - لا يتعلق بالذوات - وإنما
يتعلق بالامانى نحو : أجمع المسلمون على حرمة الربا ، - كان نصب (شركاءكم) بالمطف على
(أمركم) غير مانع إلا على تقدير مضاف : أى أجمعوا أمركم وأمر شركاءكم ؛ ليكون
المعطوف والمعطوف عليه من المعانى ، فلهذا اختير نصب (شركاءكم) على أنه مفعول به
لأنه لا يحتاج إلى تأويل ولا تقدير محذوف .

أما الأول فلا أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل ، كقوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَتَمَّ وَأَبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (١) .

وأما الثاني فلا أنه لا يجوز العطف على الضمير المنخفض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى : (وَعَلَيْهَا رَقَى الْفَلَكَ تَحْمَلُونِ) (٢) .

ومن النحويين من لم يشترط في المسألتين شيئاً ؛ فعلى قوله يجوز العطف ؛ ولهذا قلت : « على الأصح فيهما » .

والثانية : أن يترجح المفعول معه على العطف ، وذلك نحو قولك : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وذلك لأنك لو عطفت « زَيْدًا » على الضمير في « كُنْ » لزم أن يكون زيد مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ (٣) .

(١) من الآية ٤٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنین .

(٣) ههنا أمران يتعلقان بهذا المثال والتعليل الذي ذكره الشارح له .

الأمر الأول : أنه قد اعترض على هذا بأن مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز العطف أصلاً لأنه يفيد معنى غير المعنى الذي يريده المتكلم بهذا المثال ، ويمكن أن يحجب عن هذا الاعتراض بأنه إنما أراد أن يعلل لما يجوز ولما يمتنع من جهة الصنعة ، والصناعة النحوية تتعلق بالألفاظ العربية ، ومحصل التعليل على هذا التوجيه أن الصناعة لا تأتي جواز العطف ؛ إذ لا مانع في اللفظ منه ، وهذا لا ينافي أنه يمتنع من جهة المحافظة على المعنى المراد .

الأمر الثاني : أن ظاهر كلام الشارح أنه إذا جاز العطف في هذا المثال كان من عطف المفرد على المفرد ، نعى أن يكون « زيد » معطوفاً على الضمير المستتر في « كن » ، وهذا يخالف ما جعله النحاة كالأصل في جواز العطف ، وذلك بأن يكون الاسم المعطوف صالحاً لأن يباشر العامل ، وههنا لا يصح ذلك ؛ لأن العامل فعل أمر ، وهذا المعطوف اسم ظاهر وقد علمنا أن فعل الأمر لا يكون فاعله اسماً ظاهراً فلا تقول « قم زيد » ويمكن أن يحجب عن هذا بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، وقد قرروا أن « زوجك » في قوله تعالى : (اسكن أنت وزوجك الجنة) معطوف على فاعل اسكن مع أنه لا يصلح إشارة العامل .

قال الشاعر :

١٠٣ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ

وقد استفهد من تمثيل بـ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْآخِ » أن ما بعد المفعول معه يكون على سبب ما قبله فقط ، لا على حسبهما ، وإلا لقلت كالأخوين ، هذا هو الصحيح

١٠٣ لم أفهم لهذا الشاهد على لسبب إلى قائل معين ، وقد أشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٧) والاشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠) كما أشده سيويه في الكتاب (١٠٠) وكما أشده جارا الله الزمخشري في الفصل (١ - ١٦٣ بتحقيقنا) وقد ورد محزه في كلمة للأفروع القشيري .

الغنة : « كَلْبَيْنِ » ثنية كلية - بضم الكاف وسكون اللام - وهي لحم أحر لاصق بعظم الصلب عند الحاصرتين ، الطحال ، بوزن كتاب - وهو دم منعقد ، وهو من مضمولات الحشا .

الإعراب : « كُونُوا » فعل أمر ناقص مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسمها مبنى على السكون في محل رفع ، أنتم ، ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل ، وبنو ، الواو واو المعية ، بنو : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحه لأنه جمع مذكر سالم ، وبنو مضاف وأبو من « أيكم » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على جمع المخاطب ، مكان ، ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كُونُوا ، ومكان مضاف و « كَلْبَيْنِ » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعد ما نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، من ، حرف جر ، الطحال ، مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمكان ؛ لاشتراكه على راحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبنو » حيث نصبه على أنه مفعول معه ، ولم يرفعه بالعطف على اسم كُونُوا ، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يرفع العطف ؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بنو أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان الكلبين من الطحال ، وليس هذا مراد الشاعر ؛ فلذلك ترجع النصب ، ليدل على المعنى المراد .

وعن نص عليه ابن كيسان ، والجماع والقياس يقتضيانه ، وعن الأخفش إجازة
لما بقتما قياساً على العطف ، وليس بالقوى

والثالثة : أن يترجح العطف ويضمف المفعول معه ، وذلك إذا أمكن العطف
بغير ضعف في اللفظ ، ولا ضعف في المعنى ، نحو : « قام زيدٌ وعمرٌ و » ؛ لأن
العطف هو الأصل ، ولا مضعف له ، فيترجح .

ص — بابُ الحال ، ودو : وصف ، فضلة ، يقعُ في جوابِ كيف ،
ك « ضربتُ اللصَّ مكتوفاً » .

ش — لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت في الكلام على بقية
المنصوبات ؛ فمنها الحال ^(١) ، وهو عبارة عما اجتمع فيه [ثلاثة] شروط :

(١) اعلم أولاً أن لفظ الحال يأتي مذكراً فيقال ، حال ، ويأتي مؤنثاً بالتاء ، فيقال
حالة ، فأما الإتيان بهذا اللفظ مذكراً فنحو قول الشاعر :

إذا أعجبتك الدهر حال من أمرى

فدعه وواكل امره والمياليا

وأما الإتيان بهذا اللفظ مؤنثاً فنحو قول الفرزدق :

على حالة لو أن في القوم حاتماً على حوده ضنت به نفس حاتم

ثم اعلم ثانياً أنك إذا نطقت بهذا اللفظ مذكراً جاز لك أن تصفه بذكر فتقول حال
حسن ، وأن تصفه بمؤنث فتقول : حال حسنة ، وأن تعيد الضمير إليه مذكراً وتشير إليه
بإشارة المذكر ، وتذكر الفعل المسند إليه ، كما يجوز أن تعيد الضمير إليه مؤنثاً . وأن تشير
إليه باسم إشارة المؤنث ، وتوثق الفعل المسند إليه .

أمدها : أن يكون وصفاً .

والثاني : أن يكون فضلةً .

والثالث : أن يكون صالحاً للوقوف في جواب كيف ، وذلك كقولك :
« صرنت الأرض مـكثوفاً »

وبالفتح : يرد على ذكر لوصف نحو قوله تعالى : (فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ ^(١)) ؛
بين (ثُبَاتٍ) حالاً ، وليس بوصف ، وعلى ذكر العَصَّةِ نحو قوله تعالى : (وَلَا تَمْسِرْ
وِ الْأَرْضِ مَرَجًا ^(٢)) ؛ وقول الشاعر :

١٠٤ - تَيْسَرُ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَاخَ بِمَيْتِ

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ

إِنَّمَا الْمَيْتُ مِنْ يَبِيشُ كَثِيبًا كَأَيْفًا بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

(١) من الآية ٧١ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الإسراء . ومن الآية ١٨ من سورة لقمان .

١٠٤ - هذان البيتان من كلام عدى بن الرعلاء .

اللفظ : ميت ، وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ومرة رابعة
بالتشديد ، وقد اختلف العلماء . فقيل : التشديد والتخفيف لغتان ، والمعنى واحدهما ، وقيل :
المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد ، والمخفف معناه الذي طرقت الحياة ،
وقيل عكسه ، كثيباً ، حزبياً ، كائفاً باله ، أراد به المتغير الحال ، الرجاء ، الأمل ، ويقع
في بعض النسخ محرفاً قليلاً الرجاء .

الإعراب : ، ليس ، فعل ماض ناقص ، من ، اسم موصول اسم ليس ، مات ، فعل
ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يورد إلى من ، والجملة لا عمل لها صلة
، فاستراح ، الفاء عاطفة ، استراح : فعل ماض ، وقاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة معطوفة على
حالة الصلة فلا عمل لها ، بميت ، الباء حرف جر زائد ، ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة
على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، إنما ، أداة حصر
، الميت ، مبتدأ ، ميت ، خبر المبتدأ ، وميت مضاف ، وه الأحياء مضاف إليه

فإنه لو أسقط (مرحاً) و «كثيباً» فسَدَ المعنى ، فيبطل كونُ الحالِ فضلةً ، وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو قوله تعالى : (وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)^(١) .

قلت : (ثبأت) في معنى متفرقين ، فهو وصف تقديرأ ، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة ، لا ما يصح الاستغناء عنه ، والحدُّ المذكور للحال المبينة لا المؤكدة^(٢) .

= «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «من» اسم موصول خبر المبتدأ «يعيش» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة «كثيباً» حال من الضمير المستتر في يعيش «كاسفاً» حال ثانية «بإله» بال : فاعل بكاسف ؛ لأنه اسم فاعل ، وبال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «قليل» حال ثالثة ، وقليل مضاف و «الرجاء» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «الميت» من يعيش كثيباً كاسفاً بإله قليل الرجاء ، فإن هذه الأحوال لا يستغنى الكلام عنها ؛ لأنك لو أسقطتها لصار الكلام : إنما الميت من يعيش ، وهذا تناقض لأنك حملت الشيء على ضده ، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى ، فقولنا في تعريف الحال «فضلة» يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه ، كما هو المشهور ، بل يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كمال المعنى .

(١) من الآية ٦٠ من سورة البقرة .

(٢) لم يذكر المؤلف ما تجيء الحال منه ، ونحن نذكره لك إجمالاً فتقول :

تجيء الحال من الفاعل وحده فتقول : جاء زيد راكباً ، ومن المفعول وحده فتقول : ضربت اللص مكتوفاً ، ومنهما معا فتقول : لقيت علياً راكبين ؛ وتجيء من المضاف إليه بأحد ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو قوله تعالى (ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً) الثاني : أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في حجة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو قوله تعالى (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً) الثالث : أن يكون المضاف عاملاً في الحال نحو قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعاً) .

ص - وَشَرَطَهَا التَّنْكِيرُ .

ش - شرط الحال : أن تكون نكرة ، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها
بتنكيره (١) ، وذلك كقولهم : « اذْهَبُوا الْأَوَّلَ فِالْأَوَّلِ » ، و « اذْهَبُوا الْمِرَاكِبَ »
وقد . . . (أَيْخَرُجُنْ لِأَعْرُضُ مِنْهَا الْأَذَلَّ) (٢) بفتح الياء ، وضم الراء ، وهذه
أواسع ومحورها نخرجة على زيادة الألف واللام ، وكقولهم : « اجْتَهِدْ وَحَدَاكَ » ،
وهذا مؤوَّلٌ لا إضافة فيه [والتقدير : اجتهد مفرداً] .

• • •

ص - وَشَرَطَ صَاحِبَهَا : التَّعْرِيفُ ، أَوْ التَّخْصِيبُ ، أَوْ التَّنْمِيمُ ، أَوْ

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من أنه يشترط في الحال أن تكون نكرة مطلقاً - أي
سواء أدلت على شرط أم لم تدل - هو مذهب جمهور البصريين ، واستدلوا لذلك بدليلين ،
الأول : أن أكثر ما ورد عن العرب من الحال نكرة ، وما ورد معرفة قليل يمكن تأويله
فلا يقاس عليه ، والدليل الثاني : أن الغرض المقصود بالتنكير من الإتيان بالحال هو بيان
هيئة الفاعل أو المفعول أو نحوهما حين وقوع الفاعل منه أو عليه ، وهذا الغرض يحصل
بتنكير الحال ، فالإتيان بها معرفة زيادة عن المقصود ينبغى أن يسان الكلام عنها ، فوق
أها خروج عن الأصل لغير حلة اقتضته .

وذهب بواس وجمهرة البغداديين إلى جواز تنكيره مطلقاً لأن الحال مثل الخبر ،
وقد علمنا أن الخبر يحى نكرة ويحى معرفة ، فينبغى أن يجوز ذلك في الحال ، وأيضاً
فلأن السماع ورد به في أمثلة متعددة وإن كانت أقل من الأمثلة التي جاءت فيها نكرة ،
فكيف نمنعه ؟

وذهب علماء الكوفة إلى التفصيل ؛ فقالوا : إن دل الحال على الشرط جاز تعريفه نحو
« زيد الراكب خير منه الماشي » ، ينصب الراكب والماشي - أي زيد إذا ركب خير منه إذا
مشى فإن لم تدل الحال على الشرط لم يجوز . (٢) من الآية بر من حذرت الماشي

للتأخير، نحو: (خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) ، (في أربعة أيامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ) ،
(وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) .

* لِيَّةٌ مُّوْحِشًا طَلَّلَ *

ش — أى : شرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة :

الأول : التعريف ، كقوله تعالى : (خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) ^(١) خُشِعَا : حال
من الضمير في قوله تعالى : (يَخْرُجُونَ) والضمير أعرف المعارف

والثاني : التخصيص ، كقوله تعالى : (في أربعة أيامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ) ^(٢) فسواء
حال من أربعة ، وهي وإن كانت نكرة ، ولكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام ^(٣) .

والثالث : التعميم ، كقوله تعالى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ) ^(٤)
فجمله (لها منذرون) حال من قرية ، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي .

والرابع : التأخير عن الحال ، كقول الشاعر :

١٠٥ لِيَّةٌ مُّوْحِشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

فـ «موحشاً» حال من «طلَّلَ» وهو نكرة لتأخيره عن الحال .

(١) من الآية ٧ من سورة القمر (٢) من الآية ١٠ من سورة فصلت .

(٣) يكون تخصيص النكرة بواحد من ثلاثة أمور ، الأول : إضافتها إلى نكرة ،
ومثاله الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، والثاني : أن توصف نحو «قابلني رجل صالح مشرقاً
وجهه» والثالث : أن تكون النكرة عاملة النصب أو الرفع نحو قولك «عجبت من ضرب
أخوك شديداً» أو «عجبت من ضرب أخاك شديداً» بتدوين «ضرب» في المثالين .

(٤) من الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء .

١٠٥ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وقد أشده
سيويه (ج ١ ص ٢٧٦) وأشده المؤلف صدره في أوضحه (رقم ٢٦٩) وأشده كله في
مذور الذهب مرتين (رقم ٧) وأشده الأشموني في باب الحال (رقم ٤٧٢) .

الفتحة : هـ طلل ، : هو ما بين شاخصاً - أى بارزاً مرتفعاً عن الأرض - من آثار الديار
 ، موحشاً ، اسم فاعل فعله ، أوحش المنزل ، إذا خلا من أهله ، أو صار مسكناً للوحوش
 ، وخلق ، بكسر الخاء وفتح اللام - جمع خلة ، وهي بطانة تفتش بها أجفان السيوف .
 الإعراب : هـ لمية ، اللام حرف جر ، مية : مبرور باللام ، وعلامة جره الفتحة نيابة
 عن الهمزة لأنه لا ينصرف للعدية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
 ، موحشاً ، حال تقدم على صاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، طلل ، مبتدأ مؤخر ، وهو
 صاحب الحال ، وسنصرف شيئاً وهذا الإعراب ، بلوح ، فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر
 فيه جوازاً ، وهو يعود إلى طلل ، والجملة من بلوح وفاعله في محل رفع صفة لطلل
 ، كأن ، كأن : حرف تشبيه و نصب ، وضمير الطلل اسمه ، وخلق ، خبر كأن ، والجملة من
 كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في بلوح .

الشاهد فيه : قوله ، موحشاً طلل ، فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة
 والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى ، ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه
 في شرحنا على ، أوضح المسالك ، عند الكلام على هذا الشاهد ، ونقول لك هنا : إن هذه
 النكرة قد وصلت بحملة ، بلوح ، وفاعله ، فالمسوغ ههنا كالمسوغ في نحو قوله تعالى من
 الآية ١٠ من سورة فصلت : (في أربعة أيام - سواء) وهو التخصيص ، ثم إن هذه النكرة
 مبتدأ ، والمجرور على أن الحال لا يأتى منه ، وأهون من هذا البيت في الاستشهاد به قول
 الشاهد ، وهو من شواهد سيويه أيضاً :

وَبِالْجَنَمِ مِثِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتُهُ شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهِدِي

فيها : حال من قوله شحوب ، وهو نكرة ، والذي مسوغ مجيء الحال من النكرة
 مقدمه عليها ، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد ،
 واطهر أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيويه الذي يجيز مجيء الحال
 من المبتدأ .

ومن أجل ما ذكرنا من هذه الاعتراضات ذهب جماعة من العلماء إلى أن موحشاً ،
 حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور - وهو قوله هـ لمية ، - العائد على طلل ، وكذلك
 يكون قول الآخر ، بينا ، حالاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو قوله وبالجمم
 العائد على الشحوب .

ص - باب : وَالتَّمْيِيزُ ، وَهُوَ : اسْمٌ ، فَضْلَةٌ ، نَكْرَةٌ ، جَامِدٌ ،
مُفَسَّرٌ لِمَا انبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ .

ش - من المنصوبات : التَّمْيِيزُ ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ خَمْسَةُ أُمُورٍ ، أَحَدُهَا : أَنْ
يَكُونَ اسْمًا ، وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً ، وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً ، وَالرَّابِعُ : أَنْ
يَكُونَ جَامِدًا ، وَالخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ مُفَسَّرًا لِمَا انبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ .

فَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْحَالِ فِي الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، وَخَالَفَ فِي الْأُمُورِ الْأَخِيرِينَ ؛ لِأَنَّ
الْحَالَ مُشْتَقٌّ مَبِينٌ لِلْمَبِيَّاتِ ؛ وَالتَّمْيِيزُ جَامِدٌ مَبِينٌ لِلذَّوَاتِ ^(١) .

(١) يَتَّفَقُ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ ؛ الْأُولَى : أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمٌ ، وَالثَّانِي : أَنْ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَضْلَةٌ ، وَالثَّلَاثُ : أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَكْرَةٌ ، وَالرَّابِعُ : أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مَنْصُوبٌ ، وَالخَامِسُ : أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُفَسَّرٌ لِمَا قَبْلَهُ .

وَيَفْتَرِقَانِ فِي سَبْعَةِ أُمُورٍ ، أُولَاهَا : أَنْ الْأَصْلَ فِي الْحَالِ أَنْ يَفْسَرَ هَيْئَةَ صَاحِبِهِ ، وَالتَّمْيِيزُ
يَفْسَرُ مَا انبَهَمَ مِنْ ذَاتٍ أَوْ نَسْبَةٍ ، وَثَانِيهَا : أَنْ الْأَصْلَ فِي الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا وَالْأَصْلَ
فِي التَّمْيِيزِ أَنْ يَكُونَ جَامِدًا ، وَقَدْ يَجِيءُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فِيهِ ، وَثَالِثُهَا :
أَنَّ الْحَالَ يَأْتِي ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَجَرُورًا أَوْ جَمَلَةً اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً وَالتَّمْيِيزُ لَا يَجِيءُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا ،
وَرَابِعُهَا : أَنَّ الْحَالَ قَدْ يَكُونُ مُؤَكَّدًا لِصَاحِبِهِ أَوْ لِعَامِلِهِ . قِيَاسًا ، وَأَمَّا التَّمْيِيزُ فَلَا يَكُونُ
مُؤَكَّدًا لِأَحَدِهِمَا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، بَلْ إِنْ جَاءَ مُؤَكَّدًا يَكُونُ تَأْكِيدَهُ لَشَيْءٍ غَيْرِ
عَامِلِهِ وَغَيْرِ صَاحِبِهِ ، وَسَنَعْرُضُ لِهَذَا مَرَّةً أُخْرَى فِي هَذَا الْبَابِ ، وَخَامِسُهَا : أَنَّ الْحَالَ قَدْ
يَكُونُ غَيْرَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ كَمَا فِي الشَّاهِدِ (رَقْمٌ ١٠٤) وَالتَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةَ ، بَلْ هُوَ
مُسْتَعْنَى دَائِمًا ، نَعْنَى أَنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ لَا يَفْسُدُ بِدُونِهِ ، وَالسَّادِسُ : أَنَّ الْحَالَ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ
عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا أَوْ وَصْفًا يَشْبَهُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرِّفَ ، فَأَمَّا
التَّمْيِيزُ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ تَقْدِيمُهُ عَلَى عَامِلِهِ وَلَوْ كَانَ مُتَصَرِّفًا ، وَالسَّابِعُ : أَنَّ الْحَالَ يَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّدًا ، وَأَمَّا التَّمْيِيزُ فَلَا يَجُوزُ تَعَدُّدُهُ أَصْلًا .

ص - وأكثرت وقوعه بعد المقادير، كـ «جريب نخلاً» و «صاع تمرًا»
 و «منوين عتلاً» و «المدد» ، نحو: (أحد عشر كوكبا) و (نسع وتسعون
 نعمة) و «منه تمييز» كـ «الاستغفامية» ، نحو: «كم عبدا ملكت» ، فأما
 تمييز الخبرية فمجازور كـ تمييز المائة وما فرقها ، أو مجموع كـ تمييز الفسرة
 وما ذورها ، ولك في تمييز الاستغفامية الجرورة بالحرف جراً ونصباً .

و «يكون التمييز مفسراً لانتية: نحولاً» ، كـ (اشتمل الرأس شيباً)
 (ومعنى لأرض عيوناً) و «أنا أكثر منك مالاً» أو غير محمول نحو: امتلاً
 (أنا) .

وقد أبو كيدان ، نحو: (ولا تمثوا في الأرض مفسدين) وقوله: • من
 خير أديان البرية ديننا • و «منه» • نفس الفعل فحلهم فحلاً • خلافاً لـ «يسبويه» .
 ش - التمييز ضربان: مفسر لمفرد ، ومفسر لنسبة .

ففسر المفرد له مطلق يقع بعدها :

أحدها : المقادير^(١) ، وهي عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات ، كـ «جريب نخلاً»
 و «الكيل» ، كـ «صاع تمرًا» ، والوزن ، كـ «منوين عتلاً» .

(١) يطلق لفظ «مقدار» ، على واحد من ثلاثة أمور :

الأول : أن يكون مصدراً بمعنى التقدير ، وليس هذا مرادنا

الثاني : أن يكون بمعنى ما يعرف به قدر الشيء من آلة مساحة أو آلة وزن

أو آلة كيل .

المعنى الثالث : أن يكون بمعنى الشيء المقدر بالآلة ، ولا شك أنك إذا قلت «اشتريت

صاعاً تمرًا» ، فإنك تقصد أنك اشتريت تمرًا مقداره بالكيل صاعاً ، ولا تريد أنك اشتريت

المكيل الذي يكال به ، فالمراد بالمقادير في هذا الموضع الأشياء المقطرة .

الثاني : العدد ، كأحد عشرَ دِرْهَمًا ، ومنه قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)^(١) ، وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشرَ إلى التَّسْمَةِ والتَّسْمِينَ ، وقال الله تعالى : (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً)^(٢) وفي الحديث : « إِنَّ لِلَّهِ تِسْمَةً وَتِسْعِينَ أَسْمَاءً » ، وَفَهْمٌ مِنْ عَطْفِي فِي الْمَقْدَمَةِ الْعَدَدِ عَلَى الْمَقَادِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَمَلَتِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْحَقِيقِينَ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقَادِيرِ مَا لَمْ تُرَدِّ حَقِيقَتُهُ ، بَلْ مَقْدَارُهُ ، حَتَّى إِنَّهُ تَصِحُّ إِضَافَةُ الْمَقْدَارِ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ الْعَدَدُ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : عِنْدِي مِقْدَارُ رِطْلِ زَيْتًا ، وَلَا تَقُولُ : عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلًا ، إِلَّا عَلَى مَعْنَى آخَرَ^(٣) .

ومن تمييز العدد تمييز « كم » الاستفهامية^(٤) ، وذلك لأن « كم » في العربية

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف . (٢) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٣) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلا ، مثلا ، فنقول : عندي مقدار عشرين رجلا ، تريد أن عندك من لو وزن قدر لسكان بمنزلة هذا العدد من الرجال ، وهذا معنى مجازي كما هو واضح ، وانظر إلى قول ابن دريد :

وَالنَّاسُ أَلْفٌ مِنْهُمْ كَوَاحِدٍ وَوَاحِدٌ كَالْأَلْفِ إِنْ أَمْرٌ عَنِّي

(٤) الفرق بين « كم » الاستفهامية وتمييزها و « كم » الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه ؛ الأول : أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر ، وقد يختلف الحال في كل منهما ، والثاني : أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جماعاً ، والثالث : أن الفصل بين الاستفهامية وتمييزها جائز في سعة الكلام والعصل بين الخبرية وتمييزها لا يقع إلا في الضرورة ، والرابع : أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه ، وفي كل منهما خلاف ، ولكن ما ذكرناه هو الأصل وهو مذهب الجمهور ، والخامس : أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا ، تقول : كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين ، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك ، والسادس : أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب ، ويجوز فيه الرفع مطلقاً ، والخبرية لا تحتاج إلى جواب ، والسابع : أن الخبرية تختص بالماضي مثل « رب ، =

كتابة عن عدد مجهول الجنس والقدر ، وهي على ضربين : استفهامية بمعنى أى مدد ، وبمعناها من بآل عن كمية الشيء ، وخبرية بمعنى كثير ، ويستعملها من يريد الانفعال والذكثير ، وتميز الاستفهامية منصوب مفرد ؛ تقول : كم وبدأ ملكك ؟ و كم داراً بنيت ؟ وتميز الخبرية مخفوض دائماً ، ثم تارة يكون مجروراً كتمييز العشرة فما دونها ، تقول : كم قبيدٍ ملكك ، كما تقول : عشرة أعبيدٍ ملكك ، وثلاثة أعبيدٍ ملكك ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة ووقفها ، تقول : كم عبيدٍ ملكك ؟ كما تقول : مائة عبيدٍ ملكك ، وألف عبيدٍ ملكك ، ويجوز خفض تمييز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، تقول : بكم درهم اشتريت ؟ والخافض له « من » مضمرة ، لا الإضافة ، حلاقة للزجاج .

الثالث : من مغان تمييز لمفرد : مادل على مائة ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِّنْهُ مَدَدًا)^(١) ، وقولهم : إن لنا أمثالها إبلا :
الرابع : مادل على مقابلة ، نحو : إن لنا غيرها إبلا [أو شاء] وما أشبه ذلك .

== أما الاستفهامية فلا تختص به فنقول كم عبداً مملوكاً ، على معنى الاستفهام . والثامن : أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق والنكذيب بخلاف التكلم بكم الاستفهامية ، والتاسع : أن البدل من الاستفهامية يقترن بهزة الاستفهام ، بخلاف الخبرية فلا يقترن البدل منها بالهزة ، والعاشر : أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله ، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما - ولا يكون فصله منها إلا في الضرورة كما قدمنا - فإنه يجوز نصبه وهو المختار حلاً على تمييز الاستفهامية ، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل ، فإن كان العاقل جملة فعلية لم يستوف فعلها معمولاته ويجب جر التمييز بمن ، استفهامية كانت كم أو خبرية .
(١) من الآية ١٠٥ من سورة الكهف .

وقد أشرت بقولي : « وأكثر وقوعه » إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع

بعد المقادير .

ومفسر النسبة على قسمين : مَحْوَل ، وغير مَحْوَل .

فالمَحْوَلُ على ثلاثة أقسام : مَحْوَلٌ عن الفاعل ، نحو : (وَأَشْتَمَلُ الرَّأْسُ شَيْبًا)^(١)

أصله : أَشْتَمَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ؛ فجعل المضاف إليه فاعلا ، والمضاف تمييزاً ؛ ومَحْوَلٌ

عن المفعول ، نحو : (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)^(٢) أصله : وفجرنا عُيُونَ الْأَرْضِ ،

فَفَعَلَ فيه مثل ما ذكرنا ، ومَحْوَلٌ عن مضاف غيرهما ، وذلك بعد أفعل التفضيل

المخبر به عما هو مُغَايِرٌ للتمييز ، وذلك كقولك : « زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا » أصله :

عِلْمُ زَيْدٍ أَكْثَرُ ، وكقوله تعالى : (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا)^(٣) فإن كان

الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين الخبر عنه وجب خَفْضُهُ بالإضافة ، كقولك : « مَالٌ

زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » إلا إن كان أفعلُ التفضيل مُضَافًا إلى غيره فينصب ، نحو : « زَيْدٌ

أَكْثَرُ النَّاسِ مَالًا » .

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكِّدًا غير مبين لهيئة ولا ذات .

مثال ذلك في الحال قوله تعالى : (وَلَا تَعْمَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)^(٤)

(ثُمَّ وَلِيْتُمْ مُدْرِكِينَ)^(٥) (وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا)^(٦) (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا)^(٧)

وقول الشاعر :

- | | |
|----------------------------------|----------------------------------|
| (١) من الآية ٤ من سورة مريم . | (٢) من الآية ١٢ من سورة القمر . |
| (٣) من الآية ٢٤ من سورة الكهف . | (٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة . |
| (٥) من الآية ٢٥ من سورة التوبة . | (٦) من الآية ٣٣ من سورة مريم . |
| (٧) من الآية ١٩ من سورة النمل . | |

١٠٦ - وَتُفِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً
كجَمَانَةِ البَحْرِىُّ سُلِّ نِظَامُهَا

١٠٦ - هذا البيت من كلام ليد بن ربيعة العامري ، من معلقة المشهورة ، من أبيات يصف فيها بفرة من بفر الوحش .
اللفظ : تضيء ، يريد أنها شديدة البياض ، وجه الظلام ، أوله ، جمانة ، بضم الجيم -
الزوائد الصغيرة ، البحري ، أراد به الفواص ، نظامها ، أى : خيطها .
الإعراب : تضيء ، فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقاعه ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره من ، فى وجه ، جار ومجرور متعلق بتضيء . ووجه مضاف و الظلام ،
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، منيرة ، حال من فاعل تضيء المستتر فيه ، كجمانة ،
جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال ثانية من فاعل تضيء وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره
من كجمانة ، وجمانة مضاف ، و البحرى ، مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، سل ،
من ماض مبني للمجهول ، نظاءها ، نظام : نائب فاعل سل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونظام
مضاف و ضمير الغائبه العائد إلى جمانة البحرى مضاف إليه ، وجملة سل ونائب قاعه فى محل
نصب حال على تقدير قد عند جمهور البصريين .

الشاهد فيه : قوله ، منيرة ، فإنه حال من فاعل تضيء ، على ما عرفت فى الإعراب ، ومعنى
هذا الحال قد فهم من قوله ، تضيء ، لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً ، فتكون
هذه الحال مؤكدة لعاملها ، والحال المؤكدة لعاملها أحد ثلاثة أنواع للحال المؤكدة .

ونظير هذا البيت الآيات الأربع الكريمة التى تلاها الفارح ، فإن (مفسدين) فى الآية
الأولى حال من الواو فى (نشوا) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو عاملها ، و (مديرين)
فى الآية الثانية حال من التاء فى (وليتم) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو العامل
فيها ، و (حيا) فى الآية الثالثة حال من الضمير المستتر فى (أبعد) وقد فهم معنى هذا الحال
من الفعل وهو (أبعد) وهو العامل فيها ، و (ضاحكا) فى الآية الرابعة حال من الضمير
المستتر فى (تبسم) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل الذى هو العامل فيها ، فالحال فى كل
هذه الأمثلة مؤكدة لعاملها .

وقد تكون الحال مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى (لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً)
فإن قوله سبحانه (جميعاً) حال من (من فى الأرض) وقد فهم معنى الحال منه ، وهو
صاحبها ، ومثله قولهم ، جاء الناس قاطبة ،

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى : (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) (١)
 (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ آيَةً وَأَنْمَمْنَاهَا بِمَشْرِيقِ مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ كَلِمَةً) (٢)
 وقول أبي طالب :

١٠٧ — وَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

= وقد تكون الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين جامدين معرفتين نحو
 دزيد أبوك عطوفاً ، ونحو قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِي

(١) من الآية ٣٥ من سورة التوبة (٢) من الآية ١٤٢ من سورة الاعراف .

واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين الكريمتين ليس كتأكيد الحال ؛ فإنك قد عرفت أن
 الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو (فتبسم ضاحكاً) أما التمييز فلا يكون مؤكداً لعامله ؛
 لأن (شراً) في الآية الكريمة تمييز لقوله سبحانه (اثنا عشر) وهو العامل في التمييز ،
 وليس التمييز مؤكداً للثاني عشر ، بل هو مبين له ، وإنما هو مؤكد لقوله سبحانه :
 (إن عدة الشهور) وليس هو العامل فيه ، وكذلك الآية الثانية ، وقد أشرنا إلى ذلك
 فيما مضى ،

١٠٧ — هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ،
 ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

ومفرداته ومعناه في غاية الظهور .

الإعراب : د لقد ، اللام موطئة للقسم ، وقد : حرف تحقيق د علمت ، فعل وفاعل ،
 والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم د بأن ، الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد
 ونصب د دين ، اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودين مضاف و د محمد ، مضاف
 إليه مجرور بالكسرة الظاهرة د من خير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وخير
 مضاف و د أديان ، مضاف إليه ، وأديان مضاف و د البرية ، مضاف إليه ، وأن مع
 ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم د ديناً ، تمييز
 منصوب بالفتحة الظاهرة .

وإنه قول لك عر :

١٠٨ — وَالتَّغْلِيْبِيُّونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَحَلُّهُمْ

فَحَلًّا ، وَأَمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

الشاهد فيه : قوله «دينياً» فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب ، وهو مؤكد لما سبقه .
وإنما أسفنا ذكره في بيان التأكيد في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو «خير» .
١٠٨ — هذا البيت من كلمة جرير بن عطية بهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني ، وقد
أشده ابن عيينة (رقم ٢٧١) .

الضم : «المحل» أراد به هنا أنهم «زلاء» بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره
همزة — هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الآلئين «منطيق» المراد به هنا التي تتأزر بما
يعظم بحيرتها .

الضم : يذمهم بداءه الأصل ، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال ، حتى إن أمهم
تتم في الأعمال ، فيذهب عنها اللحم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل — وذلك عند
العرب مما تدم به المرأة — فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم
ألتها وتكبرها .

الإعراب : «التغليبيون» مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر
سالم ، والذون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، «بئس» فعل ماض دال على إنشاء الذم
مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، «الفعل» فاعل بئس ، مرفوع بالضممة الظاهرة ،
والجملة من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم ، «لحمهم» محل : مبتدأ مؤخر ، «وخل مضاف
وصحير العائنين المائد إلى التغليبيين مضاف إليه» ، وجملة هذا المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ
الأول الذي هو قوله التغليبيون «فحلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة وهذا إعراب المبرد ،
وبإيه الشاهد وأعر به سيدي به حالاً مؤكداً ، وأمهم ، الواو حرف عطف ، أم : مبتدأ ،
وصحير العائنين مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ ، «منطيق» صفة لزلاء ، أو خبر بمد خبر
وجملة المبتدأ والخبر معلقة على جملة المبتدأ الثاني وخبره ، فهي في محل رفع أيضاً بالمطابق
على الجملة التي هي في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله «حلا» فإنه عند المبرد تمييز ، على ما عرفت في الإعراب
وهو مؤكد ؛ لانهاام معناه مما سبقه . وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر

وسيبويه — رحمه الله تعالى ا — يمع أن يقال : « نِعِمَّ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا »
وتأولوا « فحلا » في البيت على أنه حال مؤكدة .
والشواهد على جواز المسألة كثيرة ؛ فلا حاجة إلى التأويل ، ودخول التمييز في
باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال .

ص — وَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا مِنْ كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ ، نَحْوُ : (فَشَرِبُوا مِنْهُ
إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) فَإِنْ قُدَّ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ البَدَلُ فِي المُتَّصِلِ ، نَحْوُ : (مَا قَعَلُوهُ
إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وَالنَّصْبُ فِي المُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، وَوَجَبَ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ ،
نَحْوُ : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاعُ الظَّنِّ) مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ ،
نَحْوُ قَوْلِهِ :

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الحَنَفِيِّ مَذْهَبٌ
أَوْ قَدَّ التَّمَامُ فَدَلَّى حَسْبَ العَوَامِلِ ، نَحْوُ : (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ)
وَيُسَمَّى مُفْرَغًا .

ش — من المنصوبات : المستثنى في بعض أقسامه :

= في باب «نعم» وهو بما لا يجيزه سيبويه وجمهور النحاة ، وعندهم أن الفاعل في باب «نعم»
إذا كان اسماً ظاهراً اكتفى به ، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على ما مضى
بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب ، وفي المسألة قولان آخران ، أحدهما : أنه يجوز
الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد ، وهو رأى أبي العباس المبرد وجماعة ،
وثانيهما : إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيد الفاعل — كما في بيت الشاهد —
لم يجوز الجمع بينهما ، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيد الفاعل جاز الجمع
بينهما ، كما في قول الشاعر :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَمْدِدْ سِوَاهُ فَنِعِمَّ العَمْرُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بـ"أ" ، وكانت مسبوقاً بكلام تام ،
موجب ، وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصبُ المستثنى ، سواء كان
الاستثناء متصلاً ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » وقوله تعالى : (فَشَرِبُوا مِنْهُ
إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ)^(١) ، أو منقطعاً كقولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِجَارًا » ، ومنه
في أحد القولين^(٢) قوله تعالى : (فَجَدَدَ لِلدَّلَائِكَةِ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ

(١) من الآية ٤٩ من سورة البقرة .

فإن قلت : التمثيل بهذه الآية يدل على أن نصب المستثنى فيها واجب لا يجوز غيره ، وقد
قرأ بعض القراء برفع ، قليل ، وذلك يدل على أن المستثنى من كلام تام موجب يجوز فيه
وجهان كما يجوز في المستثنى من كلام منق .

فالجواب : أن نقرر لك أن المستثنى من كلام تام موجب لا يجوز فيه إلا وجه واحد
وهو النصب ، وأما هذه القراءة فإنها محمولة على أن الكلام السابق منق ، وكان القارئ
قد قرأ الكلام : فلم يكونوا من إلا قليل منهم ، لأنه وجد قبل هذا الاستثناء قوله تعالى : (لَنْ
شرب منه فليس مني .

(٢) اختلف العلماء في إبليس لعنه الله : أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر ؟
فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بشيئين ، الأول : أحاديث
وردت في هذا المعنى تدل على أنه من جنسهم ، والثاني : استناده من الملائكة في
كثير من آيات الكتاب العزيز ، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بأن يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه ، وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة
واستدلوا على ذلك بقوله تعالى من الآية هـ من سورة الكهف : (إلا إبليس كان من الجن
وهو من أمرهم) وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالتها ، وروى
دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم ، وذلك لأن الاستثناء المقطع
أرد في العربية ، ومنه قول النابغة الذبياني :

بَادَارَ مَيْتَةً بِالرَّأْيَاءِ فَالْتَمَسَ
أَفْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
وَقَفْتُ فِيهَا أَمِيلًا كُنْتُ أَسْأَلُهَا
عَيْتٌ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ رَأْيٍ
لَا الْأَوَارِيَّ لِأَبَا مَا أَيْدِيهَا
وَالرَّبِيعُ كَأَنَّهَا كَلْبٌ يَلْبَسُ

إلا إبليس (١)

فلو كانت المسألة بحالها، ولكن الكلام السابق غير موجب؛ فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً:

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما: أن يُجْمَلَ تابِعاً للمستثنى منه، على أنه بَدَلٌ منه بدل بعض من كل عند البصريين، أو عطفُ نَسَقٍ عند الكوفيين (٢).

الثاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربي جيد، والإِتْبَاعُ أجودُ منه

ونفي بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام.

فإنه استثنى الأوارى من أحد، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن. مثل قوله تعالى من الآية ١٥٧ من سورة النساء: (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) وقوله جل شأنه من الآيتين ٤٣ و ٤٤ من سورة يس: (وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون ، إلا رحمة منا) وإذا قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافر من الآيات لم يحز إنكاره، وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح: أحد القولين، فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء في الآية منقطعاً، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلاً، والاستشهاد بالآية - هنا - على المذهب الأول.

(١) من الآيتين ٣٠ و ٣١ من سورة الحجر.

(٢) جعل الكوفيون: إلا، حرف عطف بمنزلة: لا، فإذا قلت: ما قام القوم إلا زيد، فزيد معطوف على القوم يعرب إعرابه، ولسكنه في الحكم - من حيث المعنى - على خلاف ما قبله، وكأنك قلت: ما قام القوم لا زيد، فزيد بعد إلا كزيد بعد لا، كلاهما معطوف على السابق؛ فيأخذ حكمه الإعرابي، ويكون مخالفاً له في نفي معنى العامل عنه. وهذا مذهب ضعيف، وما يدل على ضعفه أنا نرى: إلا، تقع بعد العامل في نحو قولنا: ما قام إلا زيد، ولو كانت حرف عطف لم يصح أن تقع بعد العامل كسائر حروف العطف، فإنك لا تقول: ما قام زيد، ولا: ما قام زيد، فهذا يفتي أن العرب لم تجعل: إلا، مثل حروف العطف لا يصح لنا أن نجعلها منها.

ومثال النفي قوله تعالى : (مَا قَعْلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)^(١) ، قرأ السبعة - غير

ابن عامر - برفع على الإبدال من الوارف (ما فعلوه) ، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء .

ومثال النفي قوله تعالى : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ)^(٢) ، قرأ

أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من (أحد) ، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان : أحدهما : أن يكون مستثنى من (أحد) ، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح ؛ لأن مرجح القراءة الرواية لا الرأي ، والثاني : أن يكون مستثنى من (أهلك) فدل هذا بكون النصب واجبا .

ومثال الاستفهام قوله تعالى : (وَمَنْ يَنْقُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)^(٣)

قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في (ينقط) ولو قرئ « إلا الضالين » بالنصب على الاستثناء لجاز ، ولكن القراءة سنة مقبلة .

وإن كان الاستثناء^(٤) منقطاً فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون :

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء (٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر .

(٤) علماء البصرة يقدرون « إلا » في الاستثناء المنقطع بالكن الاستدراكية . فإذا قلت « ما رأيت القوم إلا حاراً » فكأنك قد قلت « ما رأيت القوم لكن حاراً » وكثيراً ما نرى في كتب التفسير التفسير بمثل قولهم « الاستثناء هنا بمعنى لكن » فإذا رأيت هذه العبارة أو نحوها فاعلم أن قائلها يريد أن الاستثناء منقطع ، وأما علماء الكوفة فيقدرون « إلا » في الاستثناء المنقطع بسوى . ونحن نرى تقدير البصريين أدق وأقرب إلى قواعد العربية من تقدير الكوفيين ، لأربعة أسباب ، أولها : أن « إلا » و « لكن » يشتركان في الحرفية بخلاف سوى فإنها اسم ، وتقدر بحرف بحرف أولى من تقدير حرف باسم ، والثاني : أن « إلا » و « لكن » يشتركان في أنهما لا محل لهما من الإعراب ، أما سوى فهي اسمية كونهما حرفين

« مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حَارًا » وبقمتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)^(١) ، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال ، ويقرون (إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ) بالرفع ، على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لأن الخافض له « من » الزائدة ، و (وَاتِّبَاعُ الظَّنِّ) معرفة مُوجِبَةٌ ، و « من » الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : (مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ)^(٢) .

وإذا تقدم السنثنى على السنثنى منه وَجِبَ نَصْبُهُ مطلقاً ، أى سواء كان الاستثناء منقطعاً ، نحو : « مَا فِيهَا إِلَّا حَارًا أَحَدٌ » أو متصلاً ، نحو : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ » قال الكميّ :

١٠٩ - وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

= ذات محل من الإعراب ، وتقدير ما لا محل له بما لا محل له أولى من تقدير ما لا محل له بما له محل ، والثالث : أن « إلا » ، ولكن ، يشتركان في أن كلا منهما يقتضى نصب ما بعده ، فأما سوى فتقتضى جر ما بعدها ، وتقدير ناصب بناصب أولى من تقدير ناصب بخافض ، والرابع : اتفاق إلا ولكن في المعنى ، إذ أن لكن للاستدراك - وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه - والاستثناء الذى تدل عليه « إلا » لا يخرج عن ذلك المعنى .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء (٢) من الآية ٣ من سورة الملك .

١٠٩ - هذا البيت من كلام الكميّ بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد أشده ابن عقيل (رقم ١٦٦) والمؤلف في أوضعه (رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأشده الأشموني (رقم ٤٤٨) .

اللفظة : « شيعة » أشباع وأنصار ، أشايهم وأجرى معهم فيما يذهبون إليه ، مذهب الحق ، يروى في مكانه « مشعب الحق » والمراد الطريق الذى يعتقد أنه طريق الحق . =

وإنما امتنع الإنباع في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المبعوع .

وإن كان الكلام السابق على « إلا » غير تام - ونفى به ألا يكون
المتنى منه مذكوراً - فإن الاسم المذكور الواقع بعد « إلا » يُنطى ما يصحفه
لو لم توجد « إلا » ، فيقال : « ما قام إلا زيد » بالرفع ، كما يقال : ما قام

= الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة
استثناء « آل » منصوب على الاستثناء من شيعة الآتى ، و « آل مضاف و « أحد » مضاف
إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه لا ينصرف للعلية ووزن الفعل « شيعة » مبتداً
مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وما » الواو عاطفة . ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » منصوب على الاستثناء ، ومذهب
مضاف و « الحق » مضاف إليه « مذهب » مبتداً مؤخر .

كناهد فيه : قوله « إلا آل أحد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى في
الموضعين ؛ لأنه تقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت ، وما ل شيعة إلا آل أحد ،
وما ل مذهب إلا مذهب الحق .

(١) يريد الشيخ أن يقول : إذا كان الكلام السابق على « إلا » ناقصاً - بأن لم يذكر
فيه المستثنى منه ، ولا يكون حينئذ إلا منقياً ، لأن نفي حكم العامل عن جميع الأفراد وإثباته
لواحد منهم أمر معقول ، أما إثباته للجميع ونفيه عن واحد فأمر غير معقول في مجرى
العادة ، لأن المتكلم منا لا اطلاع له على عمل جميع أفراد النوع ، ومن جهة أخرى اتفق
جميع أفراد نوع الإنسان مثلاً في عمل واحد في وقت واحد غير معقول عادة .

في هذه الحالة يكون المستثنى لا عمل فيه لإلا ، بل العمل لما قبلها ، فإن اقتضى ما قبل
إلا الرفع كان ما بعدها مرفوعاً ، ومن شواهد هذه الحالة قوله تعالى : (وما أمرنا إلا
واحدة) وإن اقتضى ما قبل إلا النصب كان ما بعدها منصوباً : إما على أنه مفعول به نحو
قوله تعالى : (ولا تقولوا على الله إلا الحق) وإما على أنه مفعول لأجله نحو قوله تعالى :
(ما ضربوه لك إلا جدلاً) أى ما ضربوه إلا لأجل الجدال وقصد الغاية ، لا للرضوخ
التمييز بين الحق والباطل ، وإما على أنه مفعول فيه نحو قوله تعالى : (إن لبتم إلا
وزما على أنه حال نحو قوله تعالى (ما كان لهم أن يدخلوا إلا جانبا)

زَيْدًا ، و « مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا » بالنصب ، كما يقال : مَا رَأَيْتُ زَيْدًا ، و « مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ » بالجر ، كما يقال : مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ اسْتِثْنَاءً مُفْرَغًا ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ « إِلَّا » قَدْ تَفَرَّغَ لَطَبِ مَا بَعْدَهَا ، وَلَمْ يَشْتَغَلْ عَنْهُ بِالْعَمَلِ فِيهَا بِقِتْضِيهِ ، وَالاسْتِثْنَاءُ فِي ذَلِكَ مِنْ اسْمِ عَامٍ مَحْذُوفٍ ؛ فَتَقْدِيرُ « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا » مَا قَامَ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا ، وَكَذَا لِلْبَاقِي .

ص — وَيُسَمَّى بِغَيْرِ وَسْوَى خَافِضِينَ مُفْرَعَيْنِ بِإِعْرَابِ الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ « إِلَّا » وَخَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا ، نَوَاصِبَ أَوْ خَوَافِضَ ، وَبِمَا خَلَا ، وَبِمَا عَدَا ، وَبِئْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، نَوَاصِبَ .

ش — الْأَدْوَاتُ الَّتِي يَسْتَنْثَى بِهَا — غَيْرُ إِلَّا — ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ : مَا يَخْفِضُ دَائِمًا ، وَمَا يَنْصَبُ دَائِمًا ، وَمَا يَخْفِضُ تَارَةً وَيَنْصَبُ أُخْرَى .

فَأَمَّا الَّذِي يَخْفِضُ دَائِمًا فَغَيْرٌ وَسْوَى ، تَقُولُ : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » وَ « قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ » يَخْفِضُ زَيْدًا فِيهِمَا ، وَتُعْرَبُ « غَيْرٌ » نَفْسَهَا بِمَا يَسْتَعْتَقُ الْأَسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ « إِلَّا » فِي ذَلِكَ الْكَلَامِ ؛ فَتَقُولُ : « قَامَ

= الْمَطْلُوقُ فَإِنْ كَانَ مَبِينًا بِوَصْفٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا صَحَّ أَنْ يَقَعَ فِي هَذَا الْبَابِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بِنْتُهُ) وَنَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مَعَهُ فَلَا يَقَعُ فِي هَذَا النَّوْعِ مِنَ الْأَسْلُوبِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ وَمَاذَا كَرْتُ إِلَّا وَالْمَصْبَاحُ ، وَلَا دَمَاسِرْتُ إِلَّا وَالنَّيْلُ ، وَإِنْ اقْتَضَى الْكَلَامُ الَّذِي قَبْلَ إِلَّا الْجُرْكَانَ مَا بَعْدَ إِلَّا بِجُرُورًا ، وَمِنْ شَوَاهِدِهِ : (وَلَا تَجَادَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِاللِّسَانِ) .

القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، بنصب غير ، كما تقول : قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، بنصب زيد ،
وتقول : مَا قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، و«غَيْرُ زَيْدٍ» بالنصب والرفع ، كما تقول : مَا قَامَ
القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا رَبْدًا ، وتقول : مَا قَامَ القَوْمُ غَيْرَ حَارٍ ، بالنصب عند
الحجازيين ، وبالنصب أو الرفع عند التميميين ، وعلى ذلك فقيس ، وهكذا حكم
«سوى» خلافاً لسبويه ، فإنه زعم أنها واجبة للنصب على الظرفية دائماً .

الذي . ما ينصب فقط ، وهو أربعة : لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، وَمَا خَلَا ، وَمَا عَدَا^(١) ،
تقول : قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، و « لَا يَكُونُ زَيْدًا » و « مَا خَلَا زَيْدًا »
و « مَا عَدَا زَيْدًا » . وفي الحديث : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ أُمَّهُ اللهُ عَلَيْهِ فَكَلُوا ،
لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّمْرُ » وقال لبيد :

١١٠ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ - مَا خَلَا اللهُ - مَاطِلٌ

وَكُلُّ نَيْمٍ - لَا تَحَالَةَ - زَائِلٌ

(١) لم يذكر المضاف ، ما حاشا ، في هذا الموضع ، وذكرها في النوع الثالث بدون
« ما » وذلك مبنى على ما ذهب إليه جماعة من العلماء أن « ما » لم يثبت عن العرب
إدخالها على « حاشا » وقد ذكر ابن مالك أن « ما » تدخل على حاشا ، واستدل على ذلك
بقول الشاعر :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَاهُمْ نَعَالًا

وقد رد عليه هذا الاستدلال بأنه بيت واحد جاء على وجه لا يتكلم به العرب . فهو
خليق ألا يحتاج به . على أنه يحتمل ألا تكون « حاشا » فيه هي حاشا الاستثنائية ، الجامدة ،
بل يجوز أن تكون متصرفة ، تقول : حاشيته أحاشيه ، وقد جاء مضارع هذا الفعل في
قول النابغة للذبيان :

وَلَا أَرَى فَايِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

١١٠ - هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أورد في شرحه

وانتصابه بعد « لَيْسَ » و « لَا يَكُونُ » على أنه خبرُهُمَا ، واسمهما مستتر
فيهما [أي وجوباً] وانتصابه بعد « مَا خَلَا » و « مَا عَدَا » على أنه مفعولها ،
والفاعل مستتر فيهما .

الثالث : ما يخفض تارة وينصب أخرى ، وهو ثلاثة : خَلَا ، وَعَدَا ،
وَحَاشَا . وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية : فإن قَدَّرْتَهَا حُرُوفًا
خَفَضَتْ بِهَا الْمُسْتَثْنَى ، وَإِنْ قَدَّرْتَهَا أفعالاً نَصَبَتْ بِهَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَقَدَّرْتَ الْفَاعِلَ
مُضْمِرًا فِيهَا .

= أوضحه (رقم ٢٦٧) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٢) وأنشده الأشموني (رقم ٣) .
الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح وتثنية « كَل » مبتدأ ، وكل مضاف و « شئ » مضاف
ليه « مَا » مصدرية « خَلَا » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق « اللهُ » منصوب على التعظيم ، مفعول
به لخلا ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « باطل »
خبر المبتدأ « وكل » الواو حرف عطف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و « نعيم » مضاف إليه
« لا » نافية للجنس « محالة » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ،
والتقدير : لا محالة موجودة ، مثلا ، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين
المبتدأ وخبره « زائل » خبر المبتدأ .

الناهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد « خلا » ؛ فدل ذلك
على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا ، وذلك لأن « ما » هذه مصدرية ، و « المصدرية
لا يكون بعدها إلا فعل » ، فإذا وجب أن يكون خلا فعلا وجب أن يكون ما بعده منصوبا
على أنه مفعول به ، وإنما يجوز جر « إذا كان » خلا حرفا وهي لا تكون حرفا متى سبقها
الحرف المصدرى ، ولبعض العلماء هنا مقال ذكرنا بجملة في شرحنا على « أوضح المسالك »
ولا يليق ذكره في هذه اللوحة اليسيرة .

ص - بَابٌ ، يُخْفَضُ الْاِثْمُ اِذَا بَحَرَفٍ مُشْتَرِكٍ ، وَهُوَ : مِنْ ، وَ اِلَى ، وَ مَعَنْ
وَقَلَى ، وَ فِي ، وَ لِلْاَمِّ ، وَ اِلَيْهَا ، لِقَسَمٍ وَ غَيْرِهِ ، اَوْ يُخْتَصَمُ بِالظَّاهِرِ ، وَهُوَ : رَبُّ
وَمَذُ ، وَ مَمْدُ ، وَ السَّكَافُ ، وَ حَتَّى ، وَ وَاوُ الْقَسَمِ . وَ تَأْوُهُ .

ش - لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات ، عرفت في ذكر
المجرويات ، وقسمت المجرويات الى قسمين (١) : مجرور بالحرف ، ومجرور بالإضافة ،
وبدأت بالمجور بالحرف ؛ لأنه الأصل .

(١) باب قلت : فلماذا لم يذكر المؤلف الجر على التبعية للمجرور ، ولا الجر
بالمجاورة للمجرور ؟

فالجواب عن ذلك : أن الجر بالتبعية ليس نوعاً جديداً من المجرويات ، بل هو راجع
إلى أحد النوعين اللذين ذكرهما ، لأن العامل في التابع - ما عدا البدل - هو نفس العامل في
المتبوع ، والبدل على نية تكرار العامل ، فعامله مثل عامل البدل منه ، فلا يخرج التابع
عن كونه مجروراً بالمتبوع أو بحرف الجر ، فأما الجر بالمجاورة فإنه شاذ في التوكيد قليل
في النعت ، فهذا لم يذكره ، ومثال الجر للمجاورة في التوكيد قول الشاعر :

يَا صَاحِبِ بَلْعِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِنَّ

أَنْ لَيْسَ وَصَلَ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ

الرواية بجر ، كلهم ، لمجاورته ، الزوجات ، المجرور ، مع أنه توكيد لذوي المنصوب
لأنه مفعول به بلع . ومثال جر النعت للمجاورة قول امرئ القيس :

كَانَ قَبِيحاً فِي عَرَانِينَ وَبَلِيحاً كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

الرواية بجر ، مزمل ، لمجاورته لبجادة المجرور ، مع أن مزملا نعت لكبير أناس المرفوع
لأنه خبر ، كان ، في أول البيت ،

وقد جاء النعت مرفوعاً لمجاورته للمرفوع مع أن المنعوت ليس مرفوعاً ، في قول الشاعر :

السَّائِكُ الثَّفَرَ الْهَقْظَانَ كَالِئِهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا انْخِمِلُ الْفَضْلُ

فقد رفع ، الفضل ، لمجاورته لخميل المرفوع ، مع أن الفضل نعت للهالك المجرور
بإضافة مشى ، كذا قالوا ، وفيه نظر .

والحروف الجارّة عشرون حرفاً ، أسقطت منها سبعة — وهي : خلا ، وعدا ، وحاشا ، ولعلّ ، ومتى ، وكفى ، وتولّوا — وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأولى لأنّ ذكرتها في الاستثناء ؛ فاستغفنتُ بذلك عن إعادتها ، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها ، وذلك لأن « لعلّ » لا يجرُّ بها إلاّ عقيلٌ : قال شاعرهم :

١١١ — لعلّ الله فضلكم علينا بشيء أن أممكم شريم

١١١ — هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، وقد أشده ابن عقيل (رقم ١٩٤) والمؤام في أوضحه (رقم ٢٧٧) والاشموني (رقم ٥٢٢) .
اللغة : « أن » يجوز في همزة هذا الحرف الفتح ، على أن تكون مؤوالة بمصدر ، ويكون المصدر المنسبك مجروراً بدلاً من « شيء » ، المجرور بالباء ، ويجوز في الهمزة الكسر على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل ، والمعنى على التهكم « شريم » هي المرأة المفضلة التي اتحد مسلكها ، ويقال فيها : شرماء وشروم — بفتح الشين — أيضاً .

المعنى : يقول : لأنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به ، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلاً يتباهون به ، وذلك أن أممكم شرماء ، وهو من باب توكيد الهمزة كما يشبه المدح .

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد « الله » مبتدأ مرفوع بضمّة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فضل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبتدأ ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب . والميم حرف دال على جمع المخاطب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، « علينا » جار ومجرور متعلق بـ « بشيء » جار ومجرور متعلق بـ « فضل أيضاً » أن ، حرف توكيد ونصب « أممكم » أم : اسم أن ، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والميم علامة على جمع المخاطب « شريم » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر من أدل من « شيء » .

و د م تى ، لا يجرُّ بها إلا هذبل ، قال شاعرهم يصف السحاب :
 ١١٢ - شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجع خضر لهن نبيج

الشاهد فيه : قوله ، لا هذبل ، حيث جر بعل ما بعدها لفظا ، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ ، كما أوضحناه في إعراب البيت ، والجر بعل لفة عقيل ، دون سائر العرب :

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد العنوي ، ويقال إنه لسهل الفنوي أخيه :

هات : أذع أخرى وأزعم للصوت جهرة كعل أبي المقوار منك قريب
 ١١٢ البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقد أشده ابن عقيل (١٩٥) والمؤلف في أوضحه (٢٨٧) وصاحب أدب الكاتب (ص ٤٠٨ بتحقيقنا) والاشموني (رقم ٥٢٢)

الفة : ترفعت ، تصاعدت وتباعدت ، لجع ، جمع لجة بزنة غرفة وغرف ، واللجة : مظلم الماء ، نبيج ، هو الصوت العالي المرتفع .

المعنى : يدعو لامرأه اسمها أم عمرو - كما ورد في بيت قبل هذا البيت - بالسقيا بماء حبيب ، موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت ماءها من لجه ، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع ، والبيت المشار إليه هو قوله :

سقى أم عمرو كل آخر ليلة حنانم سود مأوهن نبيج

الإعراب : شربن ، فعل وفاعل ، بماء ، جار ومجرور متعلق بشرب ، إما على تضمين شرب معنى روى ، فتكون الباء سببية . وإما على أن شرب باق على معناه فتكون الباء في قوله ، بماء ، بمعنى من الابتدائية ، وماء مضاف ، والبحر مضاف إليه ، ثم ، حرف عطف ، ترفعت ، ترفع : فعل ماض ، والتاء علامة الأنيك ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى حنانم ، متى ، حرف جر بمعنى من ، لجع ، مجرور بمتى ، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من ، وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بشرب ، خضر ، صفة للجع ، لهن ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، نبيج ، مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه .

الشاهد فيه : قوله ، متى لجع ، حيث استعمل ، متى ، حرف جر ، لجه ، قوله بلاء

و «كى» لا يُجْرُ بها إلا «ما» الاستهامية ، وذلك في قولهم في السؤال عن علة الشيء : «كَيْتَهُ» بمعنى لِمَهُ ، و «لولا» لا يُجْرُ بها إلا الضمير في قولهم : لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ ، وهو نادر ، قال الشاعر :

١١٣ - أَوَمْتَ بِمَيْنِيهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أُحْجَبِ

١١٣ - ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة ، القرشي ، المخزومي ويروى بعده :

أَنْتَ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكْتَ الْحِجَّ لَمْ أَخْرُجْ

اللفظة : «أومت» معناه أشارت ، وأصله أومات ، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلبها ألفاً لانفتاحها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين «الهودج» مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء .

المعنى : يقول : أشارت هذه الفتاة إلى بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقباء ، وحدثتني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا لرغبة في لقائي ، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هي .

الإعراب : «أومت» فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على الألف المقلبة عن الهمزة المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين ، والثاء الساكنة علامة التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «بعينها» الباء حرف جر ، عيني : مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مشئى ، وعيني مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأوماً «من الهودج» جار ومجرور متعلق بأوماً أيضاً «لولاك» لولا : حرف جر شبيه بالزائد لا يحتاج إلى متعلق . والكاف ضمير المخاطب مبتدأ - قال الأخفش : مبني على الفتح في محل رفع ، وقال سيبويه والجمهور . له محلان ، أولهما جر بحرف الجر ، وثانيهما رفع بالابتداء ، ولوحظ الأول لجره به متملاً - والخبر محذوف وجوبا تقديره : لولاك موجود مثلاً في ، حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتي «العام» بدل من اسم الإشارة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أحجج» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه =

(٢٣ - شرح قطر الندى)

وأنتك للبرد تتعلاه ، وهذا البيت ونحوه حُجَّةٌ سيبريه عليه^(١) والأكثر
 في الآية لولا أنت ، ولولا أنت ، ولولا هو ، قال الله تعالى : (لَوْلَا أَنْتُمْ
 لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)^(٢) .

في الشاؤون وحركت بالكسر لأجل الروى ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،
 والمفعول لا من لجان الإعراب جواب لولا .

لما مدوه : قوله ، لولاك ، حيث دخلت ، لولا ، على الضمير المنصل بحرفه ملاما كما هو
 معناه سيبريه ، وفي هذه المسألة كلام طويل ، ذكرناه مفصلا في شرحنا على شرح الأشموني
 ولا يروق - كره هذه العبارة .

(١) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان ، وهو من
 شواهد الأشموني (رقم ٥٢٤) .

أَنْظُمِيْعٌ مِمَّنْ مِنْ أَرْاقِ دِمَائِنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَبْرُضْ لِأَخْسَابِنَا حَبْنُ !
 ، قول يزيد بن الحرث بن أبي العاص الثقفي يخاطب ابن عمه ، وهو أيضا من شواهد
 الأشموني (رقم ٥٢٥) .

وَلَمْ مَوْطِنِ لَوْلَايَ طِغَتْ كَا هَوَى
 بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَى النَّيْقِ مُنْهَوَى
 وعليه جاء قول التهامي :

لَوْلَا لَمْ يَنْقُصِ فِي أَعْدَائِهِ قَلَمٌ وَمَخَابُ اللَّيْثِ لَوْلَا اللَّيْثُ كَالظَّفَرِ
 (٢) من الآية ٢١ من سورة سبأ ، ومراد المؤلف أن الإنيان بالضمير المنفصل بعد
 ، لولا ، أكثر من الإنيان بالضمير المنصل ، فأما الأكثر على الإطلاق فهو وقوع الاسم
 الظاهر ، نحو قول المتنبي :

كُنِي بِمِثْلِي نَحْوَلَا أَنِي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي
 ونحو قوله أيضا :

لَوْلَا الْعُقُولُ لَسَكَانَ أَدْنَى ضَوْفَمٍ أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

وقد استعمل التهامي في البيت الذي أوردناه قريبا الضمير المنصل في عبارة ، وذلك قوله
 ، لولاه ، والاسم الظاهر في عبارة أخرى وذلك قوله ، لولا البيت .

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وُضِعَ على حرفٍ واحد ، وهو خمسة : الباء ، واللام ، والكاف ، والواو ، والياء ، وما وُضِعَ على حرفين ، وهو أربعة : من ، وعن ، وفي ، ومُذ ؛ وما وُضِعَ على ثلاثة أحرف ، وهو ثلاثة : إلى ، وعلى ، ومُذ ؛ وما وُضِعَ على أربعة وهو « حتى » خاصة .

وتنقسم أيضاً إلى ما يجرُّ الظاهرَ دون المضمَر ، وهو سبعة : الواو ، والياء ، ومُذ ، ومُذ ، وحتى ، والكاف ، ورُب ؛ وما يجرُّ الظاهرَ والمضمَر ، وهو البواقي .

ثم الذي لا يجرُّ إلا الظاهرَ ينقسم إلى ما لا يجرُّ إلا الزمان ، وهو مذ ، ومُذ . تقول : مارأيتُهُ مذ يومين ، أو منذ يوم الجمعة وما لا يجرُّ إلا المنكرات وهو « رُب » تقول : ربَّ رجلٍ صالح . وما لا يجرُّ إلا لفظاً للجلالة ، وقد يجرُّ لفظ الربِّ مضافاً إلى الكعبة وقد يجرُّ لفظ الرحمن ، وهي التاء ، قال الله تعالى : (وَتَأْتِيهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)^(١) . (تَأْتِيهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)^(٢) وهو كثير . وقالوا : « تَرَبُّ الكعبةِ لأفمان كذا » وهو قليل . وقالوا : « تَأْتِيهِ لَأَفْمَانُ كذا » وهو أقلُّ . وما يجرُّ كلَّ ظاهر وهو الباقى .

ص - أو بإضافة اسمٍ على معنى اللام كـ « مُلَامَ زَيْدٍ » أو من كـ « خَاتَمَ حَدِيدٍ » أو في كـ « مَكْرَ اللَّيْلِ » وتسمى ممنوية ؛ لأنها للتعريف أو التخصيص ، أو بإضافة الوصف إلى معموله كـ « بِالسَّحَابِ الكعبةِ » و « مَعْمُورِ الدَّارِ » و « حَسَنِ الوَجْهِ » وتسمى لفظية لأنها لجرِّ التثنية .

ش - لما فرغنا من ذكر الجرور بالحرف شرحتُ في ذكر الجرور بالإضافة وقسمته إلى قسمين :

(١) من الآية ٦٤ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٩١ من سورة يوسف .

أحدهما : أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها ، وبمخرج من ذلك

ثلاث صور :

إحداها : أن ينتفي الأمران معا كـ « مُلَامَ زَيْدٍ » .

الثانية : أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولا لتلك للصفة نحو :

« كَاتِبٍ لِقَاضِيٍّ » و « كَاتِبٍ عِيَالِهِ » .

والثالثة : أن يكون المضاف إليه معمولا للمضاف وليس المضاف صفة ، نحو :

« ضَرَبَ الصَّبُّ » .

وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معدومة ، وذلك لأنها تفيد أمراً مندوبا ،

وهو للتعريف إن كان المضاف إليه مَمْرُوقَةً ، نحو : « غُلامَ زَيْدٍ » ، والتخصيص إن

إن كان المضاف إليه نكرة ، كـ « مُلَامَ امْرَأَةٍ »^(١) .

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون على معنى « فِي »^(٢) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ،

نحو : (بَلْ مَكْرُؤُ الْآيِيلِ)^(٣) .

الثاني : أن تكون على معنى « مِنْ » وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف

(١) اعلم أن النحاة يختلفون في العامل في المضاف إليه ، أم المضاف ، أم الإضافة ،

أم هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه ؟ فذهب الجمهور إلى أن العامل في المضاف

إليه هو المضاف ، وهذا هو الصواب ، والدليل عليه أن الضمير إذا كان مضافاً إليه يتصل

بالمضاف نحو « غلامه » و « غلامي » و « غلامك » ، ومن المقرر أن الضمير لا يتصل إلا بعامله ،

وذهب الآخفش إلى أن العامل في المضاف إليه هو الإضافة وعبارة المؤلف تقتضيه ، وذهب

قوم إلى أن العامل هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه .

(٢) اختلف العلماء في معنى الإضافة على معنى « فِي » الظرفية ، ومن أثبت هذا النوع

ابن مالك - سواء عند أكان المضاف إليه ظرف زمان كالآية التي تلاها المؤلف ، أم كان

طرف مكان نحو « شهيد الدار » - ونفى هذا النوع كثير من النحاة ، وتبعهم ابن الناطق

(وهو ابن مالك) وحملوها على معنى اللام مجازاً . (٣) من الآية ٢٣ من سورة

ويصح الإخبار به عنه ، كـ « خاتم حديد ، وباب ساج » بخلاف نحو : « يد زيد » فإنه لا يصح أن يُخبر عن اليد بأنها زيد (١) .

الثالث : أن تكون على معنى اللام (٢) ، وذلك فيما بقي ، نحو : « غلام زيد » و « يد زيد » .

القسم الثاني : أن يكون المضاف صفة ، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة ، ولهذا أيضاً ثلاث صور : إضافة اسم الفاعل ، كـ « هذا ضارب زيد ، الآن أو غداً » وإضافة اسم المفعول كـ « هذا معمور الدار ، الآن أو غداً » وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ « هذا رجل حسن الوجه » وتسمى إضافة لفظية ؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً وهو التخفيف ؛ ألا ترى أن قولك « ضارب زيد » أخف من قولك « ضارب زيدا » ، وكذا الباقي ، ولا تفيد تمييزاً ولا تخصيصاً ؛ ولهذا صح وصف « هدباً » بـ « بالغ » مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (هَدْيًا بِالْبَيْتِ الْمَكِينِ) (٣) ، وصح مجيء « ثاني » حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (ثَانِي عَطْفِهِ) (٤) .

ص — وَلَا تَجَامِعُ الْإِضَافَةَ تَفْوِيضًا وَلَا نُونًا تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ مُطْلَقًا ، وَلَا « أَل » إِلَّا فِي نَحْوِ : « الضَّارِبُ بِأُزَيْدٍ » وَ « الضَّارِبُ بِزَيْدٍ » وَ « الضَّارِبُ الرَّجُلُ » وَ « الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي » وَ « الرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلَامِهِ » .

ش — اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التدوين ، ولا مع الرفع العالية الإعراب ، ولا مع الألف واللام ، تقول : جاءني غلامٌ يا هذا ، فتنون ، وإذا أضفت تقول :

(١) إذا اتقى كون المضاف إليه كلاً للمضاف نحو « يوم الخميس » فإن الخميس ليس كلاً لليوم ، أو اتقى جواز الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف نحو « يد زيد » أو اتقى الشرطان معاً نحو « ثوب زيد » ونحو « غلام زيد » ، كانت الإضافة على معنى اللام .

(٢) المراد لام الملك أو شبهه نحو « غلام زيد » ، ولو تقديرا نحو « ذومال » بمعنى صاحب مال .

(٣) من الآية ٩٥ من سورة المائدة . (٤) من الآية ٩ من سورة الحج .

جاءوا باسم زيد ، فنحذف للتبوين ، وذلك لأنه بدل على كمال الاسم ، والإضافة تدل
 على نقصه ، ولا يكون للشيء كاملاً تماماً ، وتقول : جاءني مُسَلِّمَانِ ، وَمُسَلِّمُونَ ،
 بدل من قلت مُسَلِّمَانِ ، ومُسَلِّمُونَ ، فنحذف للنون ، قال الله تعالى : (وَأَقِيمِ
 الصَّلَاةَ) (۱) (وَنَسِكُمْ لِلأَنْقُرِ الذَّابِ) (۲) (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) (۳) والأصل :
 مُسَلِّمِينَ ، وَالأَنْقُرِ ، وَمُرْسِلُونَ ، والعلة في حذف النون هي العلة في حذف للتبوين ؛
 لأنها فاعلة حذفه للتبوين

ويجوز حذف النون الموحدة باللام في الإعراب اعتباراً من نون المفرد وجمع التكثير ،
 فيقولون : زيدٌ مُسَلِّمٌ ، وشيخٌ مُسَلِّمٌ ، فلو أن بالإعراب لا تاليان له ، تقول : هَذَا حِينٌ
 مُسَلِّمٌ ، وهو لاء شهاطين يافى ؛ فتجد إعرابها بضمة واقعة بعد النون ؛ فإذا أضفت
 نوناً ، قلت : هَذَا حِينٌ مُسَلِّمٌ ، وهو لاء شهاطين الإس ، بإثبات النون فيهما ؛
 لأنهم مقرون بالإعراب ، لا تالية له .

وأما الألف ، واللام فبذلك تقول : جاء الغلام ، فإذا أضفت قلت : جاء غلامٌ زيدٌ ،
 وذلك لأن الألف واللام للتعريف ، والإضافة للتعريف ؛ فلو قلت : « الغلامُ زيدٌ »
 جمعت على الاسم تعريفين ، وذلك لا يجوز .

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه مفعولاً
 لتلك الصفة ، وفي المسألة واحد من خمسة أمور تذكر ؛ فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف
 واللام والإضافة .

أحدها : أن يكون المضاف مثنى نحو : « الضَّارِبَا زَيْدٌ » (۴) .

- | | |
|--|--|
| (١) من الآية ٣٥ من سورة الحج . | (٢) من الآية ٣٨ من سورة الضافات . |
| (٣) من الآية ٣٧ من سورة القمر . | (٤) من ذلك قول عنترة بن شداد العبسي : |
| وَأَقْدَحَ خَشِيْتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ | لِلْحَرَبِ دَائِرَةً كُلِّي أَيْتَى ضَنْفَمِ |
| لِلنَّائِمِ يَرْضَى وَلَمْ أَشْفَعْهَا | وَالنَّافِرِينَ إِذَا لَمْ يَلْقَا دِي |

والثاني : أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً نحو : « الضَّارِبُ بُو زَيْدٍ »^(١)
 والثالث : أن يكون المضاف إليه بالألف واللام نحو : « الضَّارِبُ الرَّجُلِ »
 والرابع : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو : « الضَّارِبُ
 رَأْسِ الرَّجُلِ » .

والخامس : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير مائدٍ على ما فيه الألف واللام ،
 نحو : « سَهَرْتُ بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ » .

ص — بَابُ ، يَمْعَلُ عَمَلًا فِعْلُهُ سَبْعَةٌ : أُسْمُ الْفِعْلِ كَسَهَبَاتٍ ، وَهَبَةٌ ، وَوَيْ ،
 بِمَعْنَى : بَعْدَ ، وَأَسْكُتُ ، وَأَعْجَبُ ، وَلَا يُحَذَفُ ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَمْنُولِهِ
 وَ (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) مُتَأَوَّلٌ ، وَلَا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي
 جَوَابِ الْعَطَائِيِّ مِنْهُ نَحْوُ * مَكَانَكَ تُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي * وَلَا يُنْصَبُ .

ش — هذا الباب معقود الأسماء التي تعملُ عملَ أفعالها ، وهي سبعة^(٢) :

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه والاشموني :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَطْفٌ

(٢) زاد المؤلف في كتابه شذور الذهب على ما ذكره منا ثلاثة أشياء تعمل

عمل الفعل ،

الأول : اسم المصدر ، وهو ما دل على معنى المصدر ، ونقص عن حروف فعله ، نحو
 « أعطيته عطاءً » ، وكلمته كلاماً ، وسلبت عليه سلاماً ، ومن شواهد إعماله قوله عليه الصلاة
 والسلام : « من قبله الرجل امرأته الوضوء » ، فقيلة : اسم مصدر ؛ لأن مصدر الفعل — وهو
 « قبل » ، بتضعيف الباء — هو التقبيل ، وقد أضيف اسم المصدر هذا إلى فاعله وهو « الرجل » ،
 « من قبله » بمنزلة منصوباً وهو « امرأته » .

أمدها : اسم الفعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

(١) ما سمي به الماضي كـ هَيَّات ، بمعنى بَدَأَ ، قال الشاعر :

١١٤ - هَيَّاتَ هَيَّاتَ العَقِيقُ وَتَمَنُّ بِدِ

وَهَيَّاتَ خِلاَءِ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ

والثاني : الحذف العتمد على نفي أو شبهه ، نحو ، أعندك زيد ، فإنه يجوز في ، عندك ، أن يكون متعلقاً باستفهام محذوف ، وزيد فاعل بهذا الظرف ، ويجوز أن يكون ، عندك ، خبراً مقدماً ، وزيد متبداً مؤخراً .

والثالث : الجار والمجرور المعتمد أيضاً ، وشاهده قوله تعالى : (انى اقله شك ؟) ويجوز فيه الوجهان للجائزان في الظرف .

١١٤ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد ألقده المؤلف في أروضه (رقم

٤٦١) وفي شذور الذهب (رقم ٢١٢) .

الثمة : هيات ، معناه بعد ، وقد روى ، أبيات ، في المواضع الثلاثة ، بقلب الهاء همزة ، والعقيق ، اسم مكان ، ورواه باقوت ، العزيز ، بضم العين وبزواين ، قال : هو ماء يقع على يسار القاصد إلى مكة عن طريق البجامة ، خل ، صديق ، وهو بكسر الخاء وتثنية اللام .

المعنى : يقول : بعد عنا الموضع الذى يدعى العقيق ، وبعد عنا مكانه ، وبعد الاخلاء الذين كنا نواصلهم فيه ، يتحسر على فراق خلته وترك المنازل التى كان يحل معهم فيها .

الإعراب : هيات ، اسم فعل ماضى بمعنى بعد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هيات ، توكيد للأول ، والعقيق ، فاعل بهيات الأول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومن ، الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون في محل رفع به ، جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جلته صلة الموصول ، وهيات ، الواو حرف عطف هيات : اسم فعل بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، خل ، فاعل لاسم الفعل ، والعقيق ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل ، نواصله ، نواصل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقاطعه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والهاء ضمير الغائب

(٢) وما سمي به الأمر « صة » بمعنى اسكت ، وفي الحديث « إذا قلت لصاحبك والإمام يُخَطَّبُ صِيَةً فَقَدْ لَغَزَتَ » كذا جاء في بعض الطرق .
 (٣) وما سمي به المضارع « سوي » بمعنى أعجب ، قال الله تعالى : (وَيَكْفُرُوا لَأَيُّفْلِحِ الْكَاْفِرُونَ)^(١) أي أعجب آدم فلاح الكافرين ، ويقال فيه « وا » قال الشاعر :

١١٥ - وا ، بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ كأنما ذرٌّ عليهِ الزرنبُ

= مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب ، وسكنه لاجل القافية وللوقف ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية للخل .
 الشاهد فيه : قوله « هيات العقيق » وقوله « هيات خل » حيث استعمل هيات في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد ، ورفع به فاعلا ، كما يرفعه بنفس بعد ، فدل ذلك على أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه .
 (١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

١١٥ - هذا البيت من كلام راجز من بني تميم ، ولم يعين أحد اسمه ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٩) وفي المغني (رقم ٦٠٤) والاشموني (رقم ٩٣٤) .
 اللغة : « وا » معناه أعجب « بأبي » يريد أفديك بأبي ، أو أنت بأبي « الأشنب » الذي فيه الشنب ، وهو - بفتح الشين والنون جميعاً - عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها ، أو نقط بيض فيها « الزرنب » نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب : « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأبي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أنت » ضمير منفصل مؤخر « وفوك » الواو حرف عطف ، فو : معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ . مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لانه من الأسماء الستة ، وفو مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « الأشنب » نعت لفوك ، مرفوع بالضممة الظاهرة « كأنما » كأن : حرف تمييز ، وهو هنا مهمل ، وما : كافة « ذر » فعل ماض مبني للجهول « عليه » جار ومجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل لذر ، والجملة من الفعل - الذي هو ذر - ونائب الفاعل في محل نصب حال من « فوك » .

وہ واہا، قال الشاعر:

۱۱۶۔ وہا لیلیٰ نمّ وَاہَا وَاہَا

یا لَیْتَ عَیْنَاہَا لَنَا وَاہَا

الشامد فیہ: قواہ، واہا، فاہ اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل «وی»، بفتح الواو
وہا، لیلیٰ والمرفوع بہ ضمیر مستتر فیہ وجوبا، کالذی یرتفع بنفس أعجب؛ فدل ذلك
على أن اسم المصارع بمعنى من الفعل المضارع الذی یکون بمعناه.

۱۱۷۔ لیس جماعہ مدالیس لرؤیة بن العجاج، ولیسہ آخرون لابی النجم الفضل
ابن قدامة اللیس، وروی أبو زید اللیساری فی نواترہ اکثر الآیات الی یروونها
مع بیت القامد، لیسہا لابی القول الطہوی بعض أهل البین، وقد أشد المؤلف بیت
القامد فی أم صبح (رقم ۶۰) والاشمونی فی باب أسماء الأفعال والأصوات.

لغة: واہا، معنایا أعجب، عیناها، جاہ بہ علی لغة قوم من العرب یلزمون المتی
الآلف فی الاحوال کلها، ووقع فی بعض نسخ الشرح، یا لیس عینہا، وهو صحیح، بل
هو اللغة المصحی، غیر أن جمهرة الرواة متفقون علی روايته بالالف،

الإعراب: واہا، اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبنی علی السكون لا محل له من
الإعراب، وفاعله ضمیر مستتر فیہ وجوبا تقدیره أنا، ولسلی، جار ومجرور متعلق باسم
الفعل، ثم، حرف عطف، واہا، اسم فعل کالسابق، واہا، توكید لاسم الفعل الذی قبله
یا، حرف تنیہ، أو حرف بدء، والمنادی بہ محذوف، والتقدير: یا هؤلاء، مثلا
لیت، حرف تمن ولصب، عیناها، عینا: اسم لیس منصوب بہا، وعلامة نصبه فتحة
مقدرة علی الآف منع من ظهورها المذمر، وعینا مضاف وضمیر الغائبہ العائد إلی سلی
مضاف إلیہ، لنا، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لیس، وفاہا، الواو حرف عطف،
فا: محذوف علی اسم لیس، منصوب بالآف نیابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وفا
مضاف وضمیر الغائبہ العائد إلی سلی مضاف إلیہ.

الشامد فیہ: قواہ، واہا، فی المواضع الثلاثة؛ فاہ اسم فعل مضارع بمعنى أعجب،
مثل وی ومثل وا، وقد رفع ضمیرا مستترا فیہ وجوبا تقدیره أنا، کابیناہ فی إعراب
الہت.

ومن أحكام اسم الفعل : أنه لا يتأخر عن معموله ؛ فلا يجوز في « عَلَيْكَ زَيْدًا » بمعنى الزَمَ زَيْدًا ، أن يقال : زَيْدًا عَلَيْكَ ، خلافاً للكسائي ، فإنه أجازَهُ محتجاً عليه بقوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(١) زاعماً أن معناه : عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ ، أى الزموا . وعاد البصريون أن (كِتَابَ اللَّهِ) مصدرٌ محذوفُ العاملِ و (عَلَيْكُمْ) جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ به أو بالعاملِ المقدرِ ، والتقدير : كتب الله ذلك عليكم كتاباً ، ودلٌّ على ذلك المقدرُ قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ)^(٢) لأن المصدرَ يسغزم الكتابة .

ومن أحكامه : إنه إذا كان دالاً على الطلب جازَ جَزَمُ المضارع في جوابه ، تقول : « نَزَالَ نَحْدَثُكَ » — بالجزم — كما تقول : « أَنْزَلَ نَحْدَثُكَ » ، وقال الشاعر :

١١٧ — وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَّاتِ وَجَاشَتْ

مَكَانِكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء (٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

١١٧ — هذا الفاعل من كلام عمرو بن زيد مناة ، وهو المعروف بعمر بن الإطناية ، والإطناية أمه ، وقد أشهد المؤلف هذا البيت في أرضه (رقم ٣٠٥) وألغده في مذود الذهب (رقم ١٧٤) وقال قبل إلهاده : « وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى نظري بن الفجاعة ، أمه وقد أشهد البيت في معنى اللبيب أيضاً (رقم ٣٣٦) وألغده الأشموني أيضاً (رقم ١٠٤) هذا ، وقبل البيت شاهد قول الفاعل :

أَبَتْ لِي عَفِّي وَأَبِي بَلَائِي وَأَخَذِي الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيعِ

وَإِقْحَامِي عَلَى المَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَالِ المَشِيحِ

الغة : « جفأت ، الحديث عن نفسه ، وجشوها : نهوضها . وثوارنها من فرع أوحزن « جاشت ، غلت من الفزع أو الحزن ، ومعناه قريب من المعنى الأول « تحمدى ، يحمذك الناس ويذكروا لك الثبات « تستريحى ، تطمئن نحو الجك وتسكن ثورتك .

في «مكانك» في الأصل ظَرْفُ مَكَانٍ ، ثم نقل عن ذلك المعنى ، وجعل اسماً للفعل ، ومعناه : أثبتتني ، وقوله : «تحمدي» مضارع مجزوم في جوابه ، وعلامة جزمه حذف للنون .

في الإعراب : «وقول» الواو حرف عطف ، قول : معطوف على فاعل أبي في البيت السابق على بيت الشاعر . وقد ذكرناه في لسان التمام ، فهو مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها الشغاف المحر بحركة المناسبة ، وقول مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، كلباء ظرف معنق بالمصدر الذي قبله ، وجشأت ، جشأ : فعل ماض ، والباء التانيث ، وجشأت ، الواو باضفة ، جاش : فعل ماض ، والباء التانيث ، مكانك ، مكان : اسم فعل أمر بمعنى اثنى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجه «تقديره أنت» ، تحمدي ، فعل مضارع مبنى للجھول مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة نائب فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، أو ، حرف عطف ، تستريحي ، فعل مضارع معطوف على المضارع السابق ، والمعطوف على المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله «مكانك تحمدي» حيث جزم «تحمدي» في جواب اسم الفعل الدال على الأمر ، وعلامة كونه مجزوماً حذف النون منه ، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع ، بعد اسم فعل الأمر إذا سقطت الفاء ، كما هنا ، فتأمل ذلك .

واسم الفعل الذي في هذا البيت هو قوله : «مكانك» وهو منقول عن ظرف المكان ، ومنصل بضمير المخاطب على ما هو الغالب الكثير في اسم الفعل المنقول ، وستعرف لهذا الكلام بقية .

وقولنا إن الكاف ضمير المخاطب هو رأي جمهور النحاة ، وذهب قوم منهم ابن بابشاذ إلى أن الكاف حرف خطاب مثل الكاف التي تلحق أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك ، والقائلون بأنها ضمير المخاطب قد اختلفوا في موضعه من الإعراب . فقيل : في محل نصب وقيل : في محل رفع ، وقيل : في محل جر ، وبيان هذه الأقوال وتوجيهها بما لا يحتمل هذا المختصر .

ومن أحكامه : أنه لا يُنصبُ الفعلُ بمد الفاء في جوابه ؛ لا تقول : « مَكَانَكَ فَتُحَمِّدِي ، وَصَهْ فَنُحَدِّثُكَ » خلافاً للكسائي ، وقد قَدِّمْتُ هذا الحكم في صدر المقدمة ؛ فلم أحتجْ إلى إعادته هنا^(١)

ص - وَالْمَصْدَرُ كضربٍ وَإِكْرَامٍ ، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ أَنْ ، أَوْ مَعَ مَا ، وَلَمْ يَكُنْ : مُصَغَّرًا ، وَلَا مُضَمَّرًا ، وَلَا مُخْدُودًا ، وَلَا مَمْنُوتًا قَبْلَ الْعَمَلِ ،

(١) اسم الفعل على ضربين : قياسي ، وسماعي ، فأما القياسي فهو ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال - بفتح أوله وبناء آخره على الكسر - الدلالة على الأمر ، نحو كتاب من كتب ، ونظار من نظر ، وصمات من صمت ، وهلم جرا ، وشذ صوغه من الرباعي نحو قرقر في قول الراجز :

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٌ *

وأما السماعي فالفاظ وردت عن العرب لا ضابط لها مثل صه ومه وهيات وأف . ومن جهة أخرى ينقسم اسم الفاعل إلى قسمين : مرتجل ، ومنقول ، فأما المرتجل فهو : ما لم يستعمل في شيء آخر قبل كونه اسم فعل كصه وأخواته ، والمنقول : هو ما استعمل قبل كونه اسم فعل في شيء آخر ، والمنقول منه إما ظرف مكان نحو « مكانك » بمعنى اثبت و « دونك هذا الكتاب » بمعنى خذه ، وإما جار ومجرور نحو « عليك به » ومنه قوله تعالى (عليكم أنفسكم) .

ثم اعلم أن الكثير الغالب في الضمير المتصل بالظرف أو بالحرف أن يكون ضمير مخاطب كما رأيت في الأمثلة من « دونك » و « عليك » وربما جاء ضمير غائب كقولهم « عليه رجلا ليسني » وفي الحديث « من استطاع منكم الباءة فليتزوج » ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، وربما جاء ضمير متكلم ، كقول بعضهم « على » وقولهم « إني » بتشديد الياء فيهما خلافا لبعضهم ، قال في اللسان « تقول على زيدا ، وعلى يزيد ، بمعنى أعطني ، اه ، وربما دخل الظرف أو حرف الجر على اسم ظاهر كما تقول « على محمد يزيد » وهذا غريب جداً ، والأكثر - كما قلنا - اتصال الظرف وحرف الجر بضمير المخاطب كالذي ورد في القرآن الكريم (عليكم أنفسكم) .

وَلَا تَخْرُوقًا ، وَلَا مَصُولًا مِنَ الْمَمُولِ ، وَلَا مُؤَخَّرًا نَهْ ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافًا كَثْرًا ،
نحو : (وَلَوْلَا دَفْعُ أَقْرِ النَّاسِ) وقول الشاعر :

• أَلَا إِنَّ ظَمَّ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنَ •

وَمِنْهُوَ الْقَدِيمُ ، نحو : (أَوْزِ إِطْمَامًا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبٍ بَيْدًا) وبأن

نحو :

• وَكَيْفَ التَّوَقُّى ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ •

نحو : (وَمِنْهُوَ الْقَدِيمُ) من الأسماء العاملة تحمل الفعل : المصدر .

نحو : (وَمِنْهُوَ الْقَدِيمُ) ، كذلك على المذات ، الجارى على للفعل ، كالضرب والإكرام .

وبأنه ليس شاملاً شرطاً :

(١) أمية : أن يصح أن يحمل محله فعل مع « أن » أو فعل مع « ما » .

فأقول : « ما » : « أجبني ضربك زيداً » ، و « يعجبني ضربك عمراً » فإنه

يصح أن تقول : « ما » : « أجبني أن ضربت زيداً » ، ومكان الثانى : « يعجبني أن

ضربت عمراً »

والثانى نحو : « يعجبني ضربك زيداً الآن » فهذا لا يمكن أن يحمل محله « أن

ضربت » ، لأنه الماضى ، ولا « أن تضرب » ، لأنه للمستقبل ، ولكن يجوز أن تقول فى

مكانه « ما تضرب » وتريد بما المصدرية مثلاً فى قوله تعالى : (بِنَارِ حُبَّتْ)^(١)

وقوله تعالى : (وَذُوقُوا مَا عَذَبْتُمْ)^(٢) أى : « برؤسها » ، و« نقتكم » .

ولا يجوز فى قولك « ضربتاً زيداً » أن تعتقد أن « زيداً » موصولٌ لضرباً ،

خلافاً لقوم من اللغويين ؛ لأن المصدر هنا إنما يحمل محله الفعل وحده بدون أن ،

(١) من كل من الآيتين ٢٥ و ١١٨ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران .

وما ، قول : اضرب زيداً ، وإنما « زيداً » منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ، ولا يجوز في نحو : « مررتُ بزَيْدٍ فإذا له صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ » أن تنصب « صوت » للثاني بصوت الأول ؛ لأنه لا يحمل محل الأول فعل لامع حرف مصدرى ولا بدونه ؛ لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد أنك صررت به وهو في حالة تقصيرته ، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به .

(٢) الشرط الثاني : أن لا يكون مُصَغَّرًا^(١) ، فلا يجوز « أُعْجِبْنِي فُضْرَيْبُكَ »

زيداً » ولا يختلف النحويون في ذلك ، وقاس على ذلك بعضهم المصدرَ المجموع ، ففتح إعماله تحلاً له على المُصَغَّر ، لأن كلاهما مُبَيَّنٌّ للفعل ، وأجاز كثير منهم إعماله ، واستدلوا بنحو قوله :

١١٨ - وَعَدَتْ وَكَانَ انْطَلَفُ مِنْكَ سَعِيَّةً

مَوَاحِيْدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَتْرِبِ

(١) اعلم أولاً أن النحاة قد اختلفوا في تعليل إعمال المصدر ؛ فذهب فريق منهم إلى أن العلة هي شبه المصدر بالفعل في المعنى ، وذلك لاشتراكهما في الدلالة على الحدث ، وذهب فريق آخر إلى أن العلة هي كون المصدر أصلاً للفعل في الاشتقاق ؛ فإن ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل في المعنى - وهو الدلالة على الحدث - كان السر في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن التصغير من خصائص الأسماء ، فإذا كان الاسم مصغراً بعد من الفعل ، وإذا ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل بسبب كونه الأصل الذي أخذ منه الفعل كان السر في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن هذه الصيغة المصغرة ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل ، فافهم ذلك وتدبره .

١١٨ - هذا البيت قد نسبة في اللسان (ج ٢ ص ٨٥) وفي مجمع الأمثال (ج ٢ ص ٢٢٢) للأشعري بدون تعيين .

الغنة : « بجية » خصلة وخليقة « عرقوب » رجل يضرب به المثل في خلاف الوعد يترب ، حكاية في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة - وهو اسم =

(٣) الثالث : أن لا يكون مُضْمَرًا ؛ فلا تقول : « ضَرَبِي زَيْدًا حَسَنٌ »
وهو عَمْرًا قَبِيحٌ ، لأنه ليس فيه لَفْظُ الفِعْلِ ، وأجاز ذلك الكوفيون ،
واستدلوا بقوله :

= مكان بالجماعة ، ومنهم من يرويه بالثاء المثلثة وكسر الراء ، وهو الاسم القديم
لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم التي سميت بعد ذلك طيبة . وقد صار لفظ المدينة ، علمًا
بالنطقة عليها .

الإعراب : ، وعدت ، فعل وفاعل ، وكان ، الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص
، الخلف ، اسمها ، منك ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبحة ، لأن نصت النكرة
إذا تقدم عليها أعرب حالًا ، سبحة ، خبر كان ، مواعيد ، مفعول مطلق عاملة وعدت في
أول البيت ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، و مواعيد مضاف و عرقوب ، مضاف إليه ، من
إضافة المصدر إلى فاعله ، أخاه ، أخا : مفعول به لمواعيد ، منصوب باللام نيابة عن الفتحة
لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف و ضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه ويترتب
جار ومجرور متعلق بمواعيد ،

الشاهد فيه : قوله ، مواعيد عرقوب أخاه ، فإن مواعيد جمع ميماد أو موعد ، وعلى
الثاني تكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء ، (انظر شرح
الشاهد ١٢٤) وموعد : مصدر ميمي لوعد ، وقد أهمل هذا الجمع في فاعل ومفعول . فأضافه
إلى الفاعل ، ثم نصب به المفعول ؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما
يعمل وهو مفرد .

وجواز إعمال المصدر المجموع مذهب لجماعة من النحاة ، وذهب ابن مالك وجماعة
آخرون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المتني ولا المجموع ، لأن التثنية والجمع من خصائص
الأسماء ، فوجود واحد منهما يبعد شبه المصدر بالفعل ، أو تكون علة المنع أن صيغة المتني
وصيغة المجموع ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل ، كما سمعت في تعليل عدم إعمال المصدر
المصغر ، وهذا البيت يعتبر عند هذا الفريق من العلماء المانعين لإعمال المصدر المجموع في
باب الضرورة التي تقع في الضرر ؛ فلا يقاس عليه .

١١٩ - وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ
وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

١١٩ - هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلى المزني ، من معلقته المشهورة ، وقد استشهد به العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الخزانة (ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق) .

اللغة : « وما الحرب إلا ما علمتم » يريد ليست الحرب إلا ما جربتموه وعرفتم عواقبه ونتائجها من التدمير والفتن ، يحذر القوم من أن يعودوا إليها « وما هو » الضمير يعود إلى العلم الذى يشير إليه قوله « علمتم » وقوله « بالحديث » أراد الخبر ، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعوناه قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً ، يؤكد أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه « المرجم » الأصل فى هذه الكلمة الرجم ، وهو القذف بالحجارة ، ثم قالوا : رجم فلان فلانا ، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه ، ثم قالوا : رجم بالظن ، يريدون رى به ، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا : رجم ، ورجم - بالتخفيف والتشديد - وهم يريدون ظن ، وقالوا : لقد قال فلان الكلام رجماً ، وهم يريدون قاله ظناً ، فقول زهير « المرجم » يريد به المظنون الذى ليس فى موضع اليقين .

الإعراب : « ما » نافية « الحرب » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « علمتم » علم : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، والميم علامة على الجمع . والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بهلم محذوف ، والتقدير : إلا التى علمتموها « وذقتم » الواو عاطفة ، ذاق : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم علامة الجمع ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، فلا محل لها من الإعراب « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس « هو » اسم ما ، وهو ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل رفع « عنها » جار ومجرور متعلق به ، وسيأتى إيضاح ذلك فى بيان الاستشهاد به « بالحديث » الباء حرف جر زائد ، الحديث : خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها = (٢٤ - شرح لفظ الندى)

أى : وما الحديثُ عنها بالحديث المرَّجم ، قالوا : فنسبنا معلق بالضمير ، وهذا البيت نادرٌ قابلٌ للتأويل ، فلا تُبنى عليه قاعدة .

(٤) اراجع : أن لا يكون محدوداً ^(١) ؛ فلا تقول : « أُعجبتني ضربتُك زيدا » ،
وخذ قوله :

١٢٠ - يُحِبُّ بِرَ الْجَمْدِ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ
بِضْرَبَةٍ كَثِيرٍ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ

= اشتغال الفعل بحركة حرف المر الزائد المرجم ، تمت للحديث باعتبار لفظه ، مجرور
بالكسرة الظاهرة .

الشايد فيه : قوله ، هو عنها ، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « هو » في هذا البيت ليس
راجعاً إلى الحرب ، لأن الحرب مؤنثة ، وهذا الضمير مذكر ، وأيضاً فإن رجوع هذا
الضمير إلى الحرب يفسد المعنى ؛ إذ لا معنى لقولك : وما الحرب عن الحرب بالحديث
المرجم ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم ، وبرشح لذلك إخباره عنه بقوله
والحديث المرجم ، أى المظنون ، فكأنه قال : وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون ،
بل هو الحديث الصادق المتيقن الموثوق به ، فلا كان الضمير كناية عن القول أو الحديث
تعلق به الجار والمجرور ، كما يتعلق بالحروف التى للعانى ؛ إذ الظرف والجار والمجرور
يكتفیان برائحة الفعل ، هذا بيان كلامهم ، ومن تقريره على هذا الوجه تعلم ما فى كلام بعض
أرباب الحواشى من التهاوت فافهمه ، ولا تكن أسير التقليد .

(١) السر فى عدم تمييز إعمال المصدر المحدود - بسبب لحاق تاء الوحدة به مثلاً - هو
ما قررناه لك فى عدم تمييز إعمال المصدر المصدر ، وهو أن صيغة المصدر المقترن بالتاء
ليست هى الصيغة التى أخذ منها الفعل ، أو لأن المصدر المحدود قد بعد شبيهه بالفعل من جهة
أن الفعل يدل على الحدث من غير تقييد بمرة واحدة أو مرتين ، وهذا المصدر ذو التاء يدل
على الحدث مقيداً بالمرة الواحدة ؛ فلما اختلفت الدلالة بعد الشبه بينهما ؛ فلم يسغ حل أحدهما
وهو المصدر على الآخر وهو الفعل .

١٢٠ - لم أجد أحداً لسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أفتد أفتد الأثر

(رقم ٦٨٢)

== اللغة : و يحايي ، أراد يحيي الجلد، الصبور الصلب القوي على احتمال المصاعب والمكاره
 و حازم ، هو الضابط لأموره و الملا ، التراب .

المعنى : قال شراح الشواهد - ومنهم المصنف ، وتبعه عامة أرباب الحواشي - : إن قائل
 هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء ، وقد احتاجه آخر ليشربه ، فأعطاه إياه وتيمم بدلا
 من أن يتوضأ ، فأحيا نفس هذا الذي كان يحتاجه ، وأصل تركيب البيت على هذا هكذا :
 يحايي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا ، وستعرف ما فيه ، ووجه
 ما ذكره أنهم يروونه و يحايي به ، ولا يروون شيئاً قبله ، فلا بد لهم من التماس مرجع
 للضمير في قوله و به ، فتخلوه الماء ، وإن لم يجر له ذكر ، والبيت ثانی بيتين رواهما غير
 واحد من حملة اللغة والأدب ، والذي قبله هو قوله :

وَدَاوِيَّةٍ قَفْرٍ يَحَارُّ بِهَا الْقَطَا أَدِلَّةٌ رَكْبِيهَا بَنَاتُ النَّجَائِبِ

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد و يحايي بها ، والضمير عائد على الداوية وهي الصحراء
 الواسعة ، والباء بمعنى في ، و نفس راكب ، أراد به نفس الجلد الذي هو حازم ؛ فوضع
 الظاهر موضع المضمرة ، والأصل : يحايي فيها الجلد نفسه ، بأن يقيم بدلا عن الوضوء
 ليشرب الماء .

الإعراب : و يحايي ، فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها
 الثقل و به ، أو و بها ، جار ومجرور متعلق ببيحايي والجلد، فاعل يحايي و الذي ، اسم موصول
 نمت للجلد مبني على السكون في محل رفع و هو ، مبتدأ و حازم ، خبر المبتدأ ، والجملة لا محل
 لها صلة و بضربة ، جار ومجرور متعلق ببيحايي ، وضربة مضاف وكفي من و كفيه ، مضاف
 إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها
 تقديراً لأنه مشئى ، وكفي مضاف وهاء الغائب العائدة إلى الجلد مضاف إليه ، مبني على
 الكسر في محل جر و الملا ، مفعول به لضربة ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من
 ظهورها التعذر و نفس ، مفعول به ليحايي ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونفس مضاف
 و و راكب ، مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

فَأَمَّلَ الضَّرْبَةَ فِي الْمَلَا ، وَأَمَّا « نَفْسَ رَاكِبٍ » ففِعْلٌ لِيَعْبَانِ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ
عَدَلَ مِنَ الْوَضْعِ إِلَى التَّيْمِمْ وَتَقَى الرَّاكَبَ الْمَاءَ الَّذِي كَانَ مَعَهُ فَأَحْيَا نَفْسَهُ .

(٥) الْخَمَاسُ : أَنْ لَا يَكُونُ مَوْصُوفًا قَبْلَ الْمُفْعَلِ ، فَلَا يُقَالُ : « أَفْجَبْتَنِي ضَرْبُكَ

الشَّدِيدُ زَيْدًا » فَإِنْ أُخْرِجَتْ « الشَّدِيدُ » جَارٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

١٢١ - إِنِّ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي

عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا

وَأُخْرٍ « الشَّدِيدُ » مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْمُتَعَلِّقِ بِوَجْدِي .

= الشَّاعِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « ضَرْبَةُ كَفِيهِ الْمَلَا » فَإِنْ ضَرْبَةُ مَصْدَرٌ مَحْدُودٌ ، وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ أَهْمَلَهُ ،
فَأَضَافَهُ إِلَى فَاعِلِهِ - وَهُوَ قَوْلُهُ « كَفِيهِ » - ثُمَّ نَصَبَ بِهِ الْمَفْعُولَ بِهِ - وَهُوَ قَوْلُهُ « الْمَلَا » -
وَذَلِكَ شَاذٌ ، بِسَبَبِ كَوْنِ الْمَصْدَرِ الْمَحْدُودِ بَعِيدَ الْعَبْدِ بِالْفِعْلِ كَمَا قُلْنَا لَكَ قَرِيبًا ، أَوْ بِسَبَبِ
كَوْنِ صِيغَةِ الْمَصْدَرِ الْمَحْدُودِ لَيْسَتْ هِيَ الصِّيغَةُ الَّتِي أَخَذَ مِنْهَا الْفِعْلُ ، وَذَلِكَ نَظِيرُ مَا قُلْنَا فِي
الْمَصْدَرِ الْمَصْفُورِ وَالْمُنْتَهَى وَالْمَجْمُوعِ .

١٢١ - لَمْ أَقِفْ عَلَى لِسَةِ هَذَا الْبَيْتِ إِلَى قَائِلٍ مَعِينٍ .

اللُّغَةُ : « وَجَدِي » ، الْوَجْدُ : الْعَفْقُ أَوْ أَشَدُّهُ ، عَاذِرًا ، اسْمٌ قَاعِلٌ مِنْ قَوْلِكَ : صَدْرُ فُلَانٍ
فَلَانًا يَعْذُرُهُ - عَلَى وَزْنِ ضَرْبِهِ بِضَرْبِهِ - إِذَا دَفَعَ عَنْهُ اللَّوْمَ ، أَوْ اتَّخَذَ لَهُ عَذْرًا ، وَعَذُولًا ،
فِعْلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ : أَيِ عَاذَلَ ، أَوْ هُوَ صِيغَةُ مِبَالِغَةٍ مَعْنَاهُ الشَّدِيدُ الْعَذْلُ ، وَالْعَذْلُ : اللَّوْمُ
وَالْتَعْنِيفُ عَلَى مَا تَفَعَّلَهُ .

الْمَعْنَى : لَقَدْ زَادَ وَجْدِي وَبَانَ لِلنَّاسِ تَهَيُّا بِكَ ، حَتَّى لَقَدْ صَارَ الَّذِينَ كَانُوا يَلُومُونِي
عَلَى مَهْنَتِي لِإِيَّاكَ يَلْتَمِسُونَ لِي الْأَعْذَارَ .

الْإِعْرَابُ : « وَان » ، حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَنَصْبٌ « وَجْدِي » ، وَجَدٌ : اسْمٌ إِنْ مَنْصُوبٌ
بِفَتْحَةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَوَجَدَ مَضَافٌ وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ
الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ « بِكَ » ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَجَدِ « الشَّدِيدِ » ، صِفَةٌ لَوَجَدَ ، مَنْصُوبَةٌ
بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ « أَرَانِي » ، أَرَى : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٌّ فِيهِ جَارٌ وَأَعْرَابٌ

(٦) السادس : أن لا يكون محذوفاً ، وبهذا رَدُّوا على مَنْ قال في « مَالِكَ وَزَيْدًا » : إن التقدير « وَمِلَّا بَسْتِكَ زَيْدًا » ، وعلى من قال في « بِسْمِ اللَّهِ » : إن التقدير : ابتدأني بهم الله ثابتٌ ؛ فحذف المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدأ ، وجعلوا من الضرورة قوله :

١٢٢ - هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ

وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانَ قُرْبَانَا ؟

لأنه بتقدير « وَقَوَّاءَكُمْ يَا رَحْمَنُ قُرْبَانَا » .

= هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لآرى « عاذرا ، مفعول ثالث لآرى تقدم على المفعول الثاني « فيك » ، جار ومجرور متعلق بعاذر « من » ، اسم موصول : مفعول ثان لآرى ، مبنى على السكون في محل نصب « عهدت » ، فعل وفاعل ، وله مفعول محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « عذولا » ، حال من مفعول عهدت ، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله في محل رفع خبر إن ، وتقدير الكلام : إن الوجد الشديد أراى الذى عهدته عذولا عاذرا فيك .

الشاهد فيه : قوله « وجدى بك الشديد » ، فإن « وجد » مصدر ، وهو موصوف بقوله « الشديد » ، وقوله « بك » ، متعلق بهذا المصدر ؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف بقوله « الشديد » ، جاز ، ولو أخره فقال « إن وجدى الشديد بك » ، لا تمتنع ؛ لأن الشرط هو ألا يكون موصوفا قبل العمل ، هكذا قالوا ، وفي كلامهم مقال .

١٢٢ - هذا البيت من قصيدة طويلة لجريز يهجو فيها الأخطال التغلبى النصرانى ، وأول هذه القصيدة قوله :

بَانَ الخَلِيْطُ ، وَلَوْ طَوَّعْتَ مَا بَانَ ، وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الوَصْلِ أَقْرَانَا

الغنة : « بان » ، فارق « الخليط » ، أراد العشاء المخالطين « الديرين » ، تثنيتها « دير » ، وهو معبد من معابد النصرى « صلبكم » ، جمع صليب ، وأصله بضمين مثل نذير ونذر ، ولكنه سكن اللام تخفيفاً « قربانا » ، أى : تقربا .

(٧) السابج : أن لا يكون مَفْصُولًا من مَمُولِهِ ؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قال في
(تَوَمَّ نُفَيْلٌ لِلسَّيْرِ أَيْزُ) (١) : إنه مَمُولٌ لِجَمْعِهِ ؛ لأنه قد فُصِّلَ بينهما بِالخَبَرِ .

(٨) التامر : أن لا يكون مُؤَخَّرًا عنه ؛ فلا يجوز : أجهني زبدًا ضربك ، وأجاز
السُّهَيْلُ تَقْدِيمَ الجَمْعِ والجُرُورِ ، واسعدل بقوله تعالى : (لَا يَتَّبِعُونَ عَنَّا حَوْلًا) (٢) ،
وقولهم : اللَّهُمَّ أَجْبَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا فَرَجًا وَنَخْرَجًا .

•••

وينقسم المصدرُ للعاملُ إلى ثلاثة أقسام :

(١) أَدْعَا : المصافُ ، وإعماله أكثرُ من إعمال القسمين الآخرين ، وهو

= الإعراب : هـ ، حرف استفهام ، تذكرون ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ،
ووار الجماعة فاعل ، إلى الدبرين ، جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الآتي ، هجرتكم ،
هجرة : مفعول به لتذكرون ، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والميم
حرف دال على الجمع ، ومسحكم ، الوار عاطفة ، ومسح : معطوف على هجرة ، ومسح
مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، والميم حرف دال
على الجمع ، صلبكم ، صلب : مفعول به لمسح ، وصلب مضاف والكاف مضاف إليه على
نحو ما سبق ، رحمان ، منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب ، وجهة
هذا النداء مفعول لقول محذوف ، والتقدير : وقولكم يارحمن ، على ما ذكره المؤلف
، قربانا ، مفعول لأجله ، أي : تفعلون ذلك كله قربانا ، أي تقربا .

الشاهد فيه : قوله ، رحمن ، فإنه - على ما بينا في الإعراب ، وعلى ما أشار إليه المؤلف
معمول لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مصدر ، فيكون فيه إعمال المصدر
وهو محذوف ، ولنا في هذا الذي قاله المؤلف مقال لا تنسح لذكره هذه اللمحة ، فإن أعمال
القول محذوفًا من باب حدث من البحر ولا حرج ؛ فكأنه مستثنى من امتناع إعمال
المصدر محذوفًا .

(١) الآية ٩ من سورة الطارق ، والذي علق (يوم) برجمه هو الزمخشري ، ومن
إنكارم ذلك عليه نأخذ أن الممُول - ولو كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا - لا يصدق
(٢) من الآية ١٠١ من سورة البقرة .
يفصل بينه وبين عامله المصدر .

ضربان ؛ مضاف للفاعل ، كقوله تعالى : (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) (١) ،
 (وَأَخَذِمُ الرُّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ ، وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) (٢) ،
 ومضاف للمفعول ، كقوله :

١٢٣ - أَلَا إِنَّ ظَلَمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنَ :

إِذَا لَمْ يَصْنَعْهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤ من سورة الحج .

(٢) من الآية ١٦١ من سورة النساء ، ومثل الآيتين الشواهد ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ .

١٢٣ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : د ظلم ، هو مجاورة الحد ، أو هو وضع الشيء في غير موضعه « يصنها ، يحفظها
 د هوى ، ما تميل إليه النفس بطبيعتها « يغلب العقل ، أراد يمنعه من أن يكون له السلطان
 على الإنسان .

الإعراب : « ألا ، أداة استفتاح وتنبية « إن ، حرف توكيد ونصب « ظلم ، اسم
 إن ، وظلم مضاف ونفس من « نفسه ، مضاف إليه ، ونفس مضاف والضمير العائد إلى
 المرء الآتي مضاف إليه « المرء ، فاعل بظلم مرفوع بالضممة الظاهرة « بين ، خبر إن مرفوع
 بالضممة الظاهرة « إذا ، ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم ،
 حرف نفي وجزم وقلب « يصنها ، يصن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس
 مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها « عن هوى ،
 جار ومجرور متعلق بيصن « يغلب ، فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هوى والعقل ، مفعول به ليغلب ، والالف للإطلاق ،
 والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى ، وجواب إذا محذوف يدل عليه
 سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « ظلم نفسه المرء ، حيث أضاف المصدر وهو قوله « ظلم ، إلى
 الذي هو قوله « نفسه ، ثم أتى بفاعله بعد ذلك ، وهو قوله « المرء ، »

وقوله عليه الصلاة والسلام : « وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَقَطَّ إِلَيْهِ سَبِيلًا » وبيت الكتاب - أي كتاب سيبويه - وهو قول الشاعر :

١٢٤ - تَنْقِي بَدَاهاَ الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

تَنْقِي الدَّرَاهِمَ تَنْقَادُ الصَّيَارِبِ

= وليس يجوز الك أن تجعل قوله ، نفسه ، فاعل المصدر ، وقوله ، المره ، مفعوله ؛
لأمرين :

الأول : أن الرواية وردت برفع ، المره ، فلام أن يكون فاعلا .

الثاني : أنه يلزم على جعل ، نفسه ، فاعلا عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ،
وذلك لا يجوز ، على ما علمت مراراً منها ما ذكرناه وذكره المؤلف في باب الاشتغال ،
فانهم ذلك .

ومثل هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد يغوث بن
وقاص الحارثي ، وهو بما رواه المفضل (من المفضلية رقم ٣٠ من المفضليات) .

وَكَنتُ إِذَا مَا الْخَلِيلُ شَمَّصَهَا الْقَنَا أَيْبِقًا بِتَصْرِيفِ الْقَنَاةِ بِنَانِيًا

فقد أضاف المصدر وهو قوله ، تصريف ، إلى مفعوله وهو قوله ، القناة ، ومعناها
الريح ، ثم أتى بالفاعل وهو قوله ، بنانيا ، وأراد به يده .

١٢٤ - هذا البيت من كلام الفرزدق ، يصف ناقته ، وهو من شواهد سيبويه
(ج ١ ص ١٠) كما قال المؤلف ، وقد أشده ابن عقيل (رقم ٣٥٢) والمؤلف في أوضح
المسالك (رقم ٥٦٨) والاشموني (رقم ٦٩٠) .

اللفظة : ، تنقي ، أراد تدفع ، هاجرة ، هي نصف النهار عند اشتداد الحر ، الدراهم جمع درهم وأصله الدراهم ولكنها أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء (انظر شرح الشاهد ١١٨)
وقيل : مفردة دبرام . كقرطاس وقرطيس ، ويروى ، نقي الدناير ، جمع دينار ،
ويروى ، نقي الدراهم ، من غير الياء المشبعة عن الكسرة ، تنقاد ، هو مصدر نقد كالنقد
مصدر ذكره الصياربف ، جمع صيرفي ،

المعنى : يقول : إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في كل هاجرة .

(٢) الثاني : المَنُونُ ، وإعماله أُنْدِسُ من إعمال المضاف ؛ لأنه يُشْبِهُ الفعل بالتنكير ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾ (١) تقديرُهُ : أو أن يُطْعِمَ في يوم ذي مسغبة يتيمًا .

(٣) الثالث : المَعْرِيفُ بِال ، وإعماله شاذٌّ قياسًا واستعمالًا ، كقوله :

١٢٥ — عَجِبْتُ مِنْ الرَّزْقِ الْمَسِيءِ إِلَهُ

وَمِنْ تَرَكَ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا

أى : عجبت من أن رزق المسىء إلهه ، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرًا .

= واشتداد الحر ، كما يدفع الصيرفي الناقد الدرام ، وكنى بذلك كله عن صلابتها وصرعة سيرها .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يداها ، يدا : فاعل مرفوع بالالف لأنه مثني ويبدأ مضاف وها : مضاف إليه و « الحصى ، مفعول به لتنفى » فى كل ، جار ومجرور متعلق بـتنفى ، وكل مضاف ، و « هاجرة ، مضاف إليه « تنفى » مفعول مطلق ، عامله تنفى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونفى مضاف و « الدرام » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « تنقاد ، فاعل تنفى ، مرفوع بالضم الظاهرة ، وتنقاد مضاف و « الصياريف ، مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تنفى الدرام تنقاد ، حيث أضاف المصدر ، وهو قوله تنفى ، إلى مفعوله ، وهو قوله الدرام ، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً ، وهو قوله تنقاد ، ومثله فى ذلك الشاهد الآتى (رقم ١٢٥) وكذلك قول الأقيشر الأسدى :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

الرواية برفع أفواه ؛ فقرع مصدر ، وهو مضاف إلى « القواقيز ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وقوله « أفواه » فاعل لذلك المصدر .

(١) من الآيتين ١٤ و ١٥ من سورة البلد .

١٢٥ — وهذا البيت مما لم أقف له نسبة إلى قائل معين .

ص - وَأَنْتُمْ الْفَاعِلُ كضاربٍ ومُكْرِمٍ ، فَإِنْ كَانَ بِأَلٍ تَحْمِلُ مُطْلَقًا ، أَوْ
 مُجَرَّدًا فَيُشْرَطَيْنِ كَوَيْتُهُ حَالًا أَوْ اسْتِغْبَالًا ، وَأَنْتِجَادُهُ عَلَى نَقِيٍّ أَوْ اسْتِغْنَامٍ
 أَوْ نَحْبِرِ قَنَّهُ أَوْ مَوْصُوفٍ ، وَ (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ، خِلَافًا
 لِكَيْسَانِي ، وَ خَيْرٌ بِنُجُوبٍ ، عَلَى الْقَدِيمِ وَالْتَأْخِيرِ ، وَ تَقْدِيرُهُ : خَيْرٌ
 كَأَخِيرٍ ، خِلَافًا لِلْأَخْفِيِّ .

وَالْمِنَالُ ، وَهُوَ : مَا حُوِّلَ لِلْمَهَائِغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ ،
 ككَثْرَةٍ ، أَوْ مِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ ، بِقَوْلِهِ ، نَحْوُهُ أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ .

المعنى : يتمحب من أن الله تعالى يرزق بعض المسبيين الذين لا يستحقون - في نظره - أن
 يرفههم ، ويوسع عليهم ، ومن أه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقرأ عليه ،
 وهذا كقول ابن الراوندى الزنديق :

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ عَالِمٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرَزُوقًا
 هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَايِرَةً وَصَدَرَ الْعَالِمِ النَّحْرِيْرَ زِنْدِيْقًا

الإعراب : ، محبب ، فعل وفاعل ، من الرزق ، جار ومجرور متعلق بمحجب ، والرزق
 مضاف و المسمى ، مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله وإلهه ، إله : فاعل
 المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإله مضاف والضمير العائد للمسمى مضاف إليه ، وهن
 ترك ، الواو عاطفة ، من ترك : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وترك
 مضاف ، و بعض ، مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وبعض مضاف
 و الصالحين ، مضاف إليه فقيراً ، حال من بعض الصالحين .

الشاهد فيه : قوله ، الرزق المسمى إلهه ، حيث أضاف المصدر المقرون بأل ، وهو
 قوله : الرزق ، إلى مفعوله ، وهو قوله : المسمى ، ثم أتى بفاعله ، وهو قوله : إلهه ، وإعماله
 مع كونه مضمراً بأل شاذ في القياس والاستعمال ، أما تذودته في القياس فلأن المصدر عمل
 بالمثل على الفعل واقترانه بأل يبعد شبهه من الفعل ، وأما في الاستعمال فلأن وجوده
 للعرب نادر

ش - النوع الثالث من الأسماء العامة محلّ الفعل : اسمُ الفاعلِ .
 وهو : « الوصف » ، الدالُّ على الفاعل ، الجارى على حرّكات المضارع
 وسكّاته « (١) » ، كضارب ، ومُكْرِم ، ولا يخلو : إما أن يكون بآل ،
 أو مجرداً منها .

فإن كان بآل محلّ مطلقاً، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً ، تقول : جاء الضاربُ
 زیداً أمس ، أو الآن ، أو غداً ، وذلك لأنّ هذه موصولة ، وضاربٌ حالٌّ محلّ
 ضَرَبَ إن أردت المضيّ ، أو يضرب إن أردت غيره « (٢) » ، والفعل يعمل في جميع
 الحالات ؛ فكذا ما حلّ محله ، وقال امرؤ القيس :

١٢٦ - القَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحَلَّاحِلاً خَيْرَ مَعَدَّةٍ حَسَبًا وَآثِلًا

(١) يجب أن تعلم أن اسم الفاعل يدل على ذات حصل منها حدث مع الدلالة على أن
 هذا الحدث قد حدث بعد أن لم يكن ، فضارب وآكل وشاتم ، كل واحد من هذه الأسماء
 يدل على ذات وقع منها الحدث - وهو الضرب والاكل والشتم - بعد أن لم يكن ، وأن الصفة
 المشبهة تدل على ذات وحدث ثابت لها ، فنحو شجاع وكريم : كل منهما يدل على ذات وحدث
 - وهو الشجاعة والكريم - ثابت ملازم لها .

ثم اعلم أن اسم الفاعل - وإن كان يعمل عمل الفعل - يفارق الفعل في أمرين :

الأول : أن اسم الفاعل يضاف إلى معموله ، نحو قولك : زيد ضارب عمرو .

والثاني : أن معمول اسم الفاعل المتأخر عنه تدخل عليه لام الجر لتقويته نحو قولك :

« زيد ضارب عمرو ، وأما الفعل فلا تدخل هذه اللام على معموله المتأخر ، فلا تقول :
 زيد ضرب - أو يضرب عمرو .

(٢) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة ، وعدل عن هذا الأصل
 في صلة آل تشبيهاً لآل الموصولة بآل المعرفة ، فكان اسم الفاعل المنصل بآل الموصولة حالاً
 محلّ الفعل وواقعاً في الموقع الذي كان من حق الفعل أن يقع فيه .

١٢٦ - هذا البيت من كلبه لامرؤ القيس بن حجر الكندي ، يقواها بعد أن قتل

أباه ، وخرج يطلب ثأره منهم ، وقبل هذا البيت قوله :

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين^(١) .

= وَاقِفٌ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّىٰ أَيْدِي مَالِكًا وَكَاهِلًا .

الفتحة : ، شخى ، أراد أباه ، والكلام على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام : لا يذهب دم شخى باطلا ، يريد لا يذهب دمه مدراً ، يعنى أنه يأخذ بثأره ، أيدى ، أهلك ، مالكا وكاهلا ، فيلتان ، الحلاحل ، بضم الحاء الأولى - اليد الفجاع ، أو العظيم المروءة ، حبا ، هو ما يعده المرء من مفاخر آبائه ، نائلا ، عطاء ، وجوداً .

الإعراب : ، القائلين ، صفة لقوله مالكا وكاهلا في البيت السابق طيه ، وهو الذى أشدناه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، الملك ، مفعول به للقائلين جمع اسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل ، الحلاحل ، صفة للملك ، وصفه المنصوب منصوبة ، والآلف للإطلاو ، خير ، صفة ثانية للملك ، وخير مضاف و ، معه مضاف إليه ، حبا ، تمييز ، ونائلا ، منطوف على قوله حبا .

الشاهد فيه : قوله ، القائلين الملك ، حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله ، القائلين ، فى المفعول به ، مع كونه دالا على الماضى ؛ لأنهم قتلوه من قبل ، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محل بال ، ولو كان مجرداً منها لنا عمله .

(١) ذهب جمهور النحاة إلى أنه يفترط لإعمال اسم الفاعل شرطان آخران غير الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف :

الأول : ألا يكون مصفراً ، فلا يجوز أن نقول ، زيد ضوئرب عمرا ، وأما قولهم ، أظننى مرتحلاً وسويراً فرسخاً ، - وسویر : تصغير سائر ، وأصله سويتز ، فسبقت الهمزة بقلمها ياء ثم أدخلت فى ياء التصغير ، فلا يخالف ما شرطوه ، لأن ، فرسخاً ، منصوب على الظرفية ، وليس مفعولاً به ، والكلام فى نصبه المفعول به .

والشرط الثانى : ألا يكون موصوفاً ، فإن وصف لم ينصب المفعول به ، أما قول الشاعر :

إِذَا فَاقِدٌ بِخَطْبَا، فَرَخِينِ رَجَمَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَىٰ فِي الْخَلِيطِ الْمُرَابِلِ

حيث يدل ظاهره على أنه أهل قوله ، فاقد ، فى قوله ، فرخين ، فنصبه به مع كونه موصوفاً بقوله ، خطباء ، فإنه ليس على ما يقتضيه الظاهر ، وإنما قوله ، فرخين ، مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : فقدت فرخين .

أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا بمعنى المضي ، وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء^(١) ؛ فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي ، واستدلوا بقوله تعالى : (وَكَانَ لَهُمْ بِأَمِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)^(٢) ، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا ، تقول : وكلهم يبسط ذراعيه . ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال ، وقوله سبحانه وتعالى : (وَنَقَلْنَاهُمْ) ولم يقل وقلبناهم .

الشرط الثاني : أن يعتمد على نفي ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو موصوف .

مثال للنفي قوله :

— ٣٨ — * خَلَيْتَ مَا وَافٍ بِمَهْدِي أَنْتَمَا *

فإنما : فاعلٌ بوافٍ ؛ لاعتماده على النفي ، ومثال الاستفهام قوله :

— ٣٩ — * أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلِمِي أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا *

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِأَلْبَسِ أَمْرِهِ)^(٣) .

ومثال اعتماده على الموصوف قولك : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا »

وقول الشاعر :

— ١٢٧ — إني حلفت برافعين أكتفهم بين الحطيم وبين حوضي زمزم .

(١) في نسخة « ابن جني » . (٢) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

٣٨ — قد مضى قولنا في هذا البيت ، وبيننا وجه الاستشهاد به ، انظر مباحث المبتدأ والخبر الماضية .

٣٩ — وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء عنه . وارجع إليه في أثناء مباحث المبتدأ والخبر أيضاً .

(٣) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة تنوين « بالغ » ونصب « أمره » .

١٢٧ — لم أجد أحداً لسب هذا البيت إلى قائل معين .

أى : يقوم رافعين .

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ، واستدل بقوله :

١٢٨ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ ؛ فَلَأَنَّكَ مُلَغِيًا

مَقَالَةٌ لَهَا إِذَا لَطَمْتُ مَرَّتِ

- اللفظة : الحطيم ، بحاء مهملة مفتوحة - اسم لحجر البيت الحرام في مكة ، زمزم ، اسم لبر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام ، وهي الآن في داخل المسجد بعد توسعته .

الإعراب : ، إلى ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياه المتكلم اسمه ، مبنى على السكون في محل نصب ، حطفت ، فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن ، رافعين ، جار ومجرور متعلق بحطفت ، أكفهم ، أكف : مفعول به لرافعين ، لكون رافعين جمع اسم قائل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأكف مضاف وخبر الغائين مضاف إليه ، بين ، ظرف متعلق برافعين ، وبين مضاف و ، الحطيم ، مضاف إليه ، وبين ، الواو عاطفة ، وبين ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف و ، حوضي ، مضاف إليه ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً للمكسور ما بعدها تقديرأ لأنه متنى ، وحوضي مضاف و ، زمزم ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله ، رافعين أكفهم ، حيث أعمل جمع اسم الفاعل ، وهو قوله ، رافعين ، عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو قوله ، أكفهم ، ؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف ، إذ التقدير : حطفت رجال رافعين أكفهم ، وأبعد خير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور .

١٢٨ - نسب العلماء هذا القاعد لرجل من طيء ، ولم يبينوه ، وقد أشبهه المؤلف في أوضحه (رقم ٦٦) والأشعوني (رقم ١٣٩) وابن عقيل (رقم ٤٢) .

اللفظة : ، خير ، هو من الخبرة ، وهي العلم بالشيء ومعرفة ، بنولب ، جماعة من بني نصر بن الأزدي ، يقال : إنهم أزجر قوم ، وهم بنولب بن أحسن بن كعب بن الحارث بن ابن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزدي ، وفيهم بقول كثير عزة :

تَهَمَّنتُ لَهَا أَبْقَى الْعِلْمَ عِنْدَهَا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْمَائِنِينَ إِلَى لَهَبٍ

و ملغيا ، اسم قائل من الإلغاء ، بمعنى مهمل .

المعنى : إن بني لُهب عالمون بالزجر والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه ، ولا تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف .

الإعراب : «خبير» مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة «بنو» فاعل بـ«خبير» سد مسد الخبر ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، و«بنو» مضاف و«لُهب» مضاف إليه ، هذا إعراب الأخفش ، وستعرف ما فيه «فلا» الفاء حرف دال على التفرغ لانهائية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغيا» خبرتك ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مقالة» مفعول به لقوله ملغيا ، ومقالة مضاف و«لهي» مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «مرت» مر : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلاتك ملغيا مقالة لهي .

الشاهد فيه : قوله «خبير بنو لُهب» فإن الأخفش زعم أن قوله «خبير» مبتدأ ، وأن قوله «بنو لُهب» فاعل سد مسد الخبر ، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام .

والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام ، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش ، وقالوا : إن قوله «خبير» خبر مقدم ، وقوله «بنو لُهب» مبتدأ مؤخر ، والأصل : بنو لُهب خبير ، واعترض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله «بنو لُهب» جمع ، و«خبير» مفرد ، فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور وذلك لا يجوز ، والجواب على ذلك أن نقول : إن صيغة فعيل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، فأخبر بها عن كل واحد منها ، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير) ، وفي نحو قول الشاعر :

هـ بن صديق للذي لم يشب هـ

فيسقط هذا الاعتراض ، وسلم قول الجمهور ، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك .

وذلك لأن « بئو لُب » فاعل بخبير ، مع أن خبيراً لم يمتد ، وأجيب : أنا
نحمله على التقديم والتأخير ، فهو لُب : مبتدأ ، وخبير : خبره ، ورد : يات لا يخبر
بالفرد عن الجمع ، وأجيب : بأن فملاً قد يستعمل للجماعة ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِكَةُ
بِمَدِّ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) (۱) .

(۱) من الآية ۱ من سورة التحريم .

(۵) حاتمة : الاصل في عمل اسم الفاعل أن ينصب مفعوله ، فتقول : أنا ضارب
زيداً ، بتوین ضارب ونصب قولك زيداً ، وتجاوز إضافته إلى هذا المفعول للتخفيف ،
فتقول : أنا ضارب زيد ، بحذف توین ضارب وإضافته إلى زيد ، وإنما كان الاصل هو
نصب المفعول لأن اسم الفاعل عمل بالحمل على العمل ، والفعل لا يضاف ، فكان يستوجب
الاتجاوز لإضافته أصلاً ، ولكن العرب استجازوها نظراً إلى حقيقته وكونه اسماً ، وجرى
استعمالهم على أن ينصبوا به مفعوله أحياناً وأن يجرروا المفعول بالإضافة جناناً أخرى مراعاة للحقین .
واعلم أنك إذا أردت إتباع المفعول بمطوف نظرت ، فإن أن يكون المفعول منصوباً
على ما هو الاصل ، وإما أن يكون مجروراً .

فإن كان المفعول منصوباً لم يجررك في تابعه إلا النصب ، تقول : أنا ضارب زيداً
وعمرراً ، ولا يجوز جر عمرو ، لأن الجر غير موجود في لفظ المتبوع ولا هو أصل فيه .
وإن كان المفعول مجروراً جازك في تابعه وجهان : الجر ، تبعاً لفظ المتبوع والنصب
تبعاً لمحل الاصل ، فتقول : أنا ضارب زيد وعمرو ، بجر زيد وعمرو ، ولك أن تقول
: وعمرراً بنصبه ، وقد جاء من ذلك قول الشاعر :

هَلْ أَنْتَ بَأَيْتُ دِيْبَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عِنْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقِ
وقد جاء قول امرئ القيس :

فَظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيْفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
نصب ، صفيف شواء ، هل أنه مفعول به لمنضج الذي هو اسم فاعل من الإنضاج ،
وبجر ، قدیر معجل ، بدليل أن فوائ القصيدة كلها مجرورة ، وظاهره أنه معطوف على المنصوب ،
ولكن هذا الظاهر غير مراد ، بل قوله ، قدیر ، له اسم فاعل آخر محذوف ، وكان قبل
المحذوف مضافاً ، فهو من باب حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله الذي كان قبل المحذوف ،
وكأنه قد قال : ما بين منضج صفيف شواء - بالتوین - أو منضج قدیر معجل - بالإضافة -

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : أمثلة المبالغة ، وهي [خمسة] :
فَعَالَ ، وَفَعُولٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَفَعِيلٌ ، وَفَعِيلٌ ، قال الشاعر :

١٢٩ - أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالًا وَلَيْسَ بِوَلَاجِ الْخَوَالِفِ أَهْقَلًا

١٢٩ - البيت للفلاخ بن حزن بن جناب ، والقلاخ : بضم القاف وبعدها لام مفترحة مخففة وآخره خاء معجمة ، وقد أشد هذا البيت ابن عقيل (رقم ٢٥٥) والمؤلف في أوضحة (رقم ٣٧٢) وفي الشذور (٢٠٧) .

الآفة : « أخا الحرب » أراد الذي يعالجها ويخوض غمراتها ويلازمها ولا يفر منها « جلالها » بكسر الجيم - جمع جل ، وأراد بها هنا الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب « ولاج » كثير الولوج وهو الدخول « الخوالف » جمع خالفة ، وأصلها عمود الخيمة ، وأراد هنا الخيمة نفسها من باب إطلاق اسم جزء الشيء وإرادة كله « أهقل » الأهقل : هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع ، وكنى بولاج الخوالف عن الإغارة على جاراته .

المعنى : افتخر بأه شجاع ، ملازم للحرب ، أخذ لها أهبتها ، وبأنه عاف لا يغير على جاراته حال غيبة بعواتهن .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير مستتر في قوله « بأرفع » في بيت سابق سند كره آخر الإعراب ، وأخا مضاف و « الحرب » مضاف إليه « لباسا » حال ثانية « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس ، وإلى بمعنى اللام « جلالها » جلال : مفعول به للباس منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « جلال مضاف و ضمير الحرب مضاف إليه « وليس » الواو عاطفة ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « بولاج » الباء حرف جر زائد ، ولاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « ولاج مضاف ، و « الخوالف » مضاف إليه « أهقلا » خبر ثان ليس منصوب بالفتحة الظاهرة .

والبيت الذي وعدنا بإنشاده هو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلًا

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة - وهي قوله « لباسا » - إعمال اسم الفاعل ، فنصب بها المفعول به - وهو قوله « جلالها » - لأن هذه الصيغة معتمدة على ذي حال ، وهو كالموصوف ، وقد عرفت صاحب الحال في إعراب البيت .

(٢٥ - شرح قطر الندى)

وقال الآخر :

• ضَرُوبٌ بِتَنْصِلِ السُّوقِ سَمَانِيَا • ١٣٠ -

وقالوا : « إِنَّهُ لِمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا » (١) ، و « اللَّهُ تَجْمَعُ دُعَاءُ مَنْ دَعَاهُ » ،

١٣٠ - هذا الشاهد صدر بيده لابن طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه

وسلم ، من كلمة يرثي فيها أمية بن المغيرة المخرومي ، ومجده قوله :

• إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَلَيْتَكَ قَاقِرٌ •

وقد ألقده الموزان في أوضحة (رقم ٢٧٢) وفي القلود (رقم ٢٠٨) .

الغنة : « سوق ، جمع ساق ، سمان ، جمع سمينة ، يريد أنه لا ينخر للأضياف إلا السمين

من إبله ، ويضرب سوقها بسيفه .

الإعراب : « ضروب ، خبر مبتدأ محذوف ، أي : أنت ضروب ، أو نحوه

« ينصل ، جار ومجرور متعلق بـضروب ، ونصل مضاف و « السيف ، مضاف إليه ،

« سوق ، مفعول به لضروب ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها ، مضاف إليه ،

وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه « إذا ، ظرفية تضمنت معنى

الشرط « عدموا ، فعل وقايل ، زادا ، مفعول به لعدموا ، والجملة من عدم وقاطه

ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهي شرطها « فإيتك ، الفاء والفاء في جواب إذا ،

إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن « عاقر ، خبر إن مرفوع

بالضمة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، لأنها

شرطية غير عاملة جزما .

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها ، لأنه أهل صيغة المبالغة - وهي قوله

ضروب - إعمال اسم الفاعل ، فصب بها المفعول به ، وهو قوله « سوق سمانها ،

لأن هذه الصيغة معتمدة على خبر عنه وإن كان محذوفا ، كما قررناه في الإعراب .

(١) البوائك : جمع بائكة . وهي الناقة السمينة الفتيحة الحسنة ، والضمير المضاف إليها

يرجع إلى النوق ، وغرضهم بهذه الجملة أن الموصوف بها كرم ، وأنه ينخر لضيافهم

الفتى الحسن من النوق ، وهي التي إعتادها الضار من الضار ، وأنه ينخر لضيافهم

وقال الشاعر :

١٣١ - أَنَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي

[جِعَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا قَدِيدٌ]

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأولى ، وأقلها استعمالاً الأخيران ، وكلها

١٣١ - هذا البيت لزيد الخير ، وكان اسمه زيد الخيل ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وقد أشده ابن عقيل (رقم ٢٥٨) والمؤانف في أوضحه (رقم ٢٧٠) .
الغنة : « جِعَاشُ » جمع جِعَش ، وهو ولد الحمار « الكرملين » تثنية كرمل - بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة ، بزنة زبرج - وهو ماء يجبل طيء « قديد » صوت .

المعنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالظمن والقدح ، وأنا لا أبايهم ولا أحببهم ؛ لأنهم عندي بمنزلة الجعاش التي ترد هذا الماء وهي تصيح وتصوت .

الإهراب : « أَنَانِي » أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « أَنَّهُمْ » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الفاعلين اسمه « مَزِقُونَ » خبر أن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، لانه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « عِرْضِي » عرض : مفعول به لمزقون ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أني ، أي أَنَانِي تمزيقهم عرضي جِعَاشُ ، خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : هم جِعَاشُ ، وجِعَاشُ مضاف و « الكرملين » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مشى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قديد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب ال من خبر المبتدأ الذي هو جِعَاشُ .

الشاهد فيه : قوله « مَزِقُونَ عِرْضِي » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله قون ؛ فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال اسم الفاعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله عِرْضِي ، واسم المبالغة هذا معتمد على خبر عنه مذكور في الكلام ، وهو اسم أن ، فتدبر

تقتضى تكرر العمل ؛ فلا يقال « ضراب » لمن ضرب مرة واحدة ، وكذا الباقي ،
وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء ، وإعمالها قول سيبويه وأصحابه ،
و«جنتهم» في ذلك الجماع ، والحمل على أصلها - وهو اسم الفاعل - لأنها تحوّلته عنه
لقصد المبالغة ، ولم يُحزِر الكوفيون إعمال شيء منها ، لخالفتها لأوزان المضارع ولعمارة ،
وحلوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فاعله ، ومنعوا تقديمه عليها ، ويرد عليهم
قول العرب : « أما العسل فإنا قرأب »^(١) .

ولم يُحزِر بعض البصريين إعمالاً فمبيل ، وفعل . وأجاز الجزئيين إعمالاً فعل ،
دون فمبيل ؛ لأنه على وزن الفعل كما « حِلْمٌ وَفَهْمٌ » .

•••

ص - وَاثِمُ الْمَفْعُولِ ، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ ، وَيَمْتَلِ عَمَلٌ فِيهِ ، وَمَوْجٌ
كَاتِبِ الْفَاعِلِ .

ش - للوَجُ الخامسُ من الأسماء التي تعمل عملَ الفعلِ : اسمُ المفعولِ
« مَضْرُوبٍ ، وَمُكْرَمٍ » .

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا ، تقول : « جَاءَ الْمَضْرُوبُ عَبْدُهُ » فترفع
العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله ، كما تقول : « جَاءَ الَّذِي ضَرَبَهُ
عَبْدُهُ » ، ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه ؛ لاعتاده على الألف واللام
وتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ » ففعله فيه إن أردت به الخال

(١) ونظير هذا في الرد عليهم قول أبي ذؤيب الهنلي :

قَلِي دَيْبُهُ وَاهْتِاجُ لِشَوْقِ إِهْمَا قَلِي الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَبُوحُ

فإن قوله « إخوان العزاء » مفعول به لهبوح ، وقد تقدم

ونظائره كثيرة .

الاستقبال ، ولا يجوز أن تقول : « مضروب عبده » وأنت تريد الماضي ، خلافاً
لكسائي ، ولا أن تقول : « مضروب الزيدان » لعدم الاعتماد ، خلافاً
للأنفسي (١)

ص - والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد ، وهي : الصفة
المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت ، كـ « حسن ، وظريف ، وطاهر ، وضامر »
ولا يتقدمها معمولاً ، ولا يكون أجنبياً ، ويرفع على الفاعلية أو الإبدال ،
ويُنصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، والثاني يتعين في المعرفة ،
ويختص بالإضافة .

ش - النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل : الصفة المشبهة باسم الفاعل
المتعدى الواحد .

(١) اسم المفعول : هو ما دل على ذات وحدث وقع عليها ، ومثاله مضروب ومكرم
بفتح الراء - فإن كل واحد من هذين المثالين يدل على ذات وحدث - وهو الضرب
والإكرام - وعلى أن هذا الحدث وقع على الذات التي يدل عليها اللفظ .

والفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول - في صناعة الإعراب - أن اسم الفاعل الدال على
الحدث لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه ؛ فلا يجوز أن تقول : « محمد ضارب أبيه زيدا »
وذلك لأن الذات التي يدل عليها ضارب هي الأب . فلو أضفت « ضارب » إلى الأب كنت
قد أضفت الشيء إلى نفسه ، وقد تقرر أنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، فيجب في هذا المثال
أن تقول : محمد ضارب أبوه زيدا ، بتثوين ضارب ورفع أبوه ، على أنه فاعل ، أما اسم
المفعول فيجوز أن تضيفه إلى مرفوعه ، فتقول : « زيد محمود المقاصد » بإضافة محمود إلى
المقاصد ، وأصله « زيد محمود مقاصده » برفع مقاصد على أنه نائب فاعل .

وشيء آخر يفرق بينهما ؛ وهو أن اسم الفاعل يؤخذ من مصدر الفعل المتعدى نحو ضارب
مكرم ؛ ومن مصدر الفعل اللازم ، نحو خارج وقاعد ؛ أما اسم المفعول فلا يؤخذ إلا من
الفعل المتعدى نحو مضروب ومأسور ؛ إلا أن يكون مع الظرف أو الجار والمجرور .

وهي : « الصفة ، المصوغة لغير تفضيل ؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها ، دون
إفادة الحدث » (١) .

مثال ذلك : « حَسَنٌ » في قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ » ،
لحسن : صفة ، لأن الصفة مادلٌ على حدثٍ وصاحب ، وهذه كذلك ، وهي
مَصوغة لغير تفضيل قطعاً ، لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة
وزيادة كأفصل وأعلم وأكثَر ، وهذه ليست كذلك ، وإنما سميت نسبة الحدث إلى
موصوفها ، وهو الحَسَنُ ، وليست مَصوغة لإفادة معنى الحدث ، وأضحى بذلك أنها
تفيد أن الحَسَنَ في المثال المذكور ثابتٌ لوجه الرجل ، وليس بحادث مُتجددٍ ، وهذا
بخلاف اتهمى للفاعل والمفعول ، فإنهما يفيدان الحدث والتجدد ، ألا ترى أنك تقول :
« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا » فتجد « ضارباً » مفيداً لحدث الضرب وتجددِهِ ،
وكذلك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ » .

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب ، لكونها
مأخوذة من فعل قاصر ، ولكونها لم يُقصد بها الحدث ، فهي مُباينة للفعل ،

(١) الصفة المشبهة تدل على ثبوت حدث لذات ، فإذا قلت : « زيدٌ شجاعٌ ، أو قلت :
« زيدٌ جميلٌ ، كان معنى ذلك إثبات الشجاعة أو الجمال لزيد واستمرار الشجاعة أو الجمال في
جميع أوقات وجود زيد ، ولا تدل على الحدث ولا التجدد ، والدليل على ذلك أنك إذا
أردت الدلالة على الحدث حولك الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل ، فتقول في « زيدٌ
حسنٌ » : « زيدٌ حسنٌ » ، تريد أن الحسن حدث له بعد أن لم يكن ، وتقول في « زيدٌ ضيقٌ
صدره » : « زيدٌ ضائقٌ صدره » ، وقال الله تعالى : (وضائقٌ به صدورك) لما أريد أن الضيق
حدث بعد أن لم يكن ؛ فلو كانت صيغتها تدل على الحدث لما حولك إلى صيغة أخرى .
والصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل اللازم ، وهذا أحد وجهي الفرق
وبين اسم الفاعل ، وستأتي مفصلة .

لكنها أثبت اسم الفاعل ، فأعطيت حكمة في العمل ، ووجه الشبه بينهما أنها تؤنثُ وتُنثى وتجمع ؛ فتقول : « حَسَنٌ ، وَحَسَنَةٌ ، وَحَسَدَانِ ، وَحَسَدَانِ ، وَحَسَنُونَ ، وَحَسَنَاتٌ » كما تقول في اسم الفاعل : « ضارب ، وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات » وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر ؛ فإنه لا يُنثى ولا يجمع ولا يؤنث ، أى : في غالب أحواله ؟ فلماذا لا يجوز أن يشته باسم للفاعل .
وقول : « المتعمد إلى واحد » إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً .
ولم تشبه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحب كاسم الفاعل ؛ ولأن مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل ، ومرفوعه نائب فاعل .

واعلم أن للصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور^(١) .

(١) أحدها : أنها تارة لا تجرى على حركات المضارع وسككاته ، وتارة تجرى .

فالأول : كـ « حَسَنٍ ، وَظَرِيفٍ » الأثرى أنهما لا يجاريان يَحْسُنُ وَيَظْرِفُ .
والثاني نحو : « طَاهِرٍ ، وَضَامِرٍ » الأثرى أنهما يجاريان يَطْمُرُ وَيَضْمُرُ .
والقسم الأول هو الغالب ، حتى إن في كلام بعضهم أنه لازم ، وليس كذلك .
ونبّهت على أن عدم الجاراة هو الغالب بتقديم مثال ما لا يجارى ، وهذا بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع كضارب فإنه مجارى ليضرب .

(١) ومن وجوه مفارقة الصفة المشبهة لاسم الفاعل ما ذكرناه فيما سبق ، من أن الصفة المشبهة لاتصاغ إلا من مصدر الفعل اللازم ، نحو جماع وحسن ، أما اسم الفاعل فيصاغ من مصدر اللازم كداخل وجالس وقاعد . ومن مصدر المتعدي

فإن قلت : هذا مُنْقِضٌ بِدَاخِلٍ وَبَدْخُلٍ ، فإن الضمة لا تقابل الكسرة .

قلت : المعبر في الجارة تقابل حركة بحركة ، لا حركة بينها .

فإن قلت : كيف نصح بقائم ويقوم ، فإن ثانی قائم ساكن ، وثانی يقوم

معرك ؟

قلت : الحركة في ثانی يقوم منقولة من ثالثة ، والأصل يقوم كيدخل ؛ فنقلت

الضمة الملة تصريفية (۱) .

(۲) الثاني : أنها تدل على الثبوت ، واسم الفاعل بدل على الحدوث .

(۳) الثالث : أن اسم الفاعل يكون للماضي والفعال وللإستقبال ، وهي لا تكون

للماضى المنقطع ، ولما لم يقع ، وإنما تكون للفعال المأمور ، وهذا هو الأصل في

باب الصفات .

وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني ، والأوجه الثلاثة مسفدة مما ذكرت من

الحد ، ومن الأمثلة .

(۴) الرابع : أن معمولها لا يقدم عليها ؛ لا تقول : « زيدٌ وجهه حسنٌ »

ينصب الوجه ، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول : « زيدٌ أباه ضاربٌ » وذلك لضمف

للضمة ؛ لكونها فرعاً عن فرع ؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل

بخلاف اسم الفاعل فإنه قوى ؛ لكونه فرعا عن أصل وهو الفعل .

(۵) الخامس : أن معمولها لا يكون أجيباً ، بل سيبياً ، ونسب بالسبب واحداً

من أمور ثلاثة :

(۱) استقلت الضمة على الوار في ، يقوم ، فنقلت الضمة إلى الحرف الساكن

الصحيح . فصار ، يقوم ، بضم القاف ، ومثله يزول ويسوغ ويهود ويصول ويهول

وكذلك كل فعل أجوف - أى أن عينه معتلة - وأوياً كان ويكون من باب يصرى

الأمثلة ؛ أو يائياً ويكون من باب ضرب مثل يبيع ويصير ويصل ويصير

الأول : أن يكون متصلاً بضمير الموصوف ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » .

الثاني : أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ » لأن « آل » قائمة مقام الضمير المضاف إليه .

الثالث : أن يكون مُقَدَّرًا معه ضمير الموصوف ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » أي : وجهاً منه .

ولا يكون أجنبيًا ، لا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا » وهذا بخلاف اسم الفاعل ، فإن معموله يكون سببياً كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبَاهُ » ، ويكون أجنبيًا ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا »^(١) .

ولعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال :

(١) أحدها : الرفع ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » وذلك

على ضربين :

(١) ذكر الشيخ وجوه الاقتران بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ، ولم يذكر وجوه الاتفاق بينهما تصريحاً ، وإنما ذكر عند بيان سبب تسميتها بالإشارة بعضها ، وهي :

الأول : أن كلا منهما يدل على الحدث وصاحبه ، وإن كان اسم الفاعل يدل على حدوث الحدث بعد أن لم يكن ، والصفة المشبهة تدل على ثبوت الحدث ولزومه لصاحبه .

والثاني : أن كل واحد منهما يذكر ويؤنث ويفرد ويثنى ويجمع ، فكما تقول : ضارب وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات ، كذلك تقول : حسن ، وحسنة ، وحسنان ، وحسنتان ، وحسنون ، وحسنات ، بخلاف اسم التفضيل فإنه في بعض أحواله يلزم الإفراد والتذكير ، وفي بعضها يجب فيه التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع تبعاً لموصوفه ، وفي بعضها يجوز فيه الوجهان ، وسيأتي ذلك مفصلاً .

والثالث : أن أعمال كل واحد من الصفة المشبهة واسم الفاعل لا بد فيه من الاعتماد على

أحدهما في أعمال اسم الفاعل .

أحدهما : التفاعلية ، وهو مُتَّفَقٌ عليه ، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير ؛ لأن لا يكون لشيء فاعلان .

الثاني : الإبدال من ضمير مسقط في الوصف ، أجاز ذلك القارن ؛ وخرَّج عليه قراءه تعالى : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُنْفَعَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ)^(١) فَتَدْرِي (منفعه) ضميراً مرفوعاً على النيابة من الفاعل ، وقدر (الأبواب) مهلهً من ذلك الضمير بَدَلٌ من كل

(٢) الوجه الثاني : النصب ؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة كتقولك : « وَجِبْهًا » أو معرفة كتقولك : « الْوَجْهَةُ » .

فإن كان نكرة فنصبه على وجهين : أحدهما : أن يكون على التمييز ، وهو الْأَرْجَعُ . والثاني : أن يكون منصوباً [على التشبيه بالفعل به . فإن كان معرفة تعيَّن أن يكون منصوباً على التشبيه بالفعل به ، لأن التمييز لا يكون معرفة ، خلافاً للكونيين .

(٣) الوجه الثالث : الجر ، وذلك بإضافة الصفة . وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مسقط مرفوع على التفاعلية . وأصل هذه الأوجه الرفع ، وهو دونها في اللفظ ، ويقترع عنه النصب ، ويقترع عن النصب الخفض .

•••

ص - وَاسْمُ الْمُفْضِلِ ، وَهُوَ : الصِّفَةُ الدَّائِمَةُ عَلَى الْأَشْرَافِ وَالزُّبَادَةِ ،

(١) من الآية . هـ من سورة ص .

« أَكْرَمَ » وَيُسْتَمَلُّ بَيْنَ ، وَمُضَافًا لِنِكْرَةِ ، فَيُفْرَدُ وَيُدْكَرُ ، وَيَأَلُّ قِيَطَابِقُ ، وَمُضَافًا لِمُعْرَجَةِ فَوْجِهَانِ ، وَلَا يَنْصِبُ لِلأَفْعُولِ مُطْلَقًا ، وَلَا يَرْفَعُ فِي النَّالِبِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكَعْلِ .

ش - النوع السابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : اسم التفضيل

وهو : « الصفة » الدالة على المشاركة والزيادة «^(١) نحو : « أَفْضَلُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَكْثَرُ » .

وله ثلاث حالات :

(١) حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير ، وذلك في صورتين :

(١) المراد أن هذه الصيغة - وهي « أَفْضَلُ » - تدل على مشاركة صاحبها لغيره في أصل الفعل وزيادة صاحبها على غيره فيه ، وتصاغ من مصدر الفعل اللازم نحو أَكْرَمَ ، وَأَجَبَنَ ، وَأَبْجَلَ ، وَأَظْرَفَ ، ومن مصدر الفعل المتعدي مثل أَضْرَبَ وَأَنْصَرَ ومثل أَعْلَمَ ، وقد ورد « خَيْرٌ ، وَدَشْرٌ ، بِدُونِ الْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهَا ، مِثَالُ « خَيْرٌ ، قَوْلُ الرَّاجِزِ :

• بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَإِنَّ الْأَخِيرَ •

ومثال « دَشْرٌ ، قَوْلُ حَسَانَ :

• فَشَرُّكُمْ كَمَا نَحْسِرُكُمْ الْفِدَاءَ •

فقيل : كثر استعمال هاتين الكلمتين تخفيفاً لهما بحذف الهمزة ، وقال الأَخْفَشُ : لما كان « خَيْرٌ ، وَدَشْرٌ ، لَا فِعْلَ لَهَا خَالَفَ لَفْظُهُمَا لَفْظَ نِظَارِهِمَا مِنَ الصِّفَاتِ ، فَعَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ هَذَا يَكُونُ فِي « خَيْرٌ ، وَدَشْرٌ ، شِدْوَذَانِ ، أَحَدُهُمَا فِي لَفْظِهِمَا ، وَالثَّانِي فِي الِهْتِقَاقِهِمَا حَيْثُ جَاءَا وَلَا فِعْلَ لَهَا ، وَقَدْ جَاءَ « حَبٌ ، بِغَيْرِ هَمْزَةٍ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعْتِ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مَنَعًا

فقيل : الرواية « أَحَبُّ شَيْءٍ » - بِغَيْرِ الْوَاوِ ، وَبِالْهَمْزَةِ عَلَى الْأَصْلِ - وَقِيلَ : شَادَ

إحداها : أن يكون بعده « من » ، جارة للمفضول^(١) ، كقولك : « زيدٌ أفضلٌ من عمرو » ، والزيدون أفضلٌ من عمرو ، وهند أفضلٌ من عمرو ، والمهندان أفضلٌ من عمرو ، والمهندات أفضلٌ من عمرو ، ولا يجوز غير ذلك ، قال الله تعالى : (قَالُوا أَيُّسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا)^(٢) ، وقال الله تعالى : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ)^(٣) فأفرَد في الآية الأولى مع الاثنين ، وفي الثانية مع الجماعة .

(١) النحاة على أن « من » ، الجارة للمفضول دالة على ابتداء الغاية ارتفاعاً أو انحطاطاً ، على هذا انفق سيويه والمبرد ، إلا أن سيويه أشار إلا أنها - مع إفادتها لابتداء الغاية - تفيد من التبعيض ، وأبطل ابن مالك إفادتها للتبعيض ، وله في هذا الإبطال دليلان ، الأول : أنه لا يصح حلول لفظ « بعض » محلها ، وقد علمنا أن « من » ، الدالة على التبعيض هي التي يصح حلول لفظ « بعض » محلها .

والثاني : أن المجرور بها قد يكون عاماً ، نحو قولك : الله أعظم من كل عظيم ، وأكبر من كل كبير ، وأبطل ابن مالك أيضاً دلالة « من » ، هذه على الابتداء ، واستدل على ذلك بأنها لو كانت للابتداء لصح وقوع « إلى » ، بعدها ، كما صح في قولك : ذهب من البيت إلى المسجد ، ولا يصح وقوع « إلى » بعده « من » ، الجارة للمفضول ، ومن أجل ذلك كله ذهب ابن مالك إلى أن « من » ، الجارة للمفضول دالة على المجاوزة ، فإذا قلت : زيد أفضل من عمرو كان المعنى : جاوز زيد عمراً في الفضل .

واعلم بعد ذلك أنه لا يجوز أن تتقدم « من » ، هذه مع مجرورها على أفضل التفضيل إلا إذا كان مجرورها اسم استفهام ، نحو قولك : من أنت أفضل ، كما أنه لا يجوز أن يفصل بين أفضل التفضيل وبين « من » ، هذه بأجنبي ، وقد وقع في الشعر العربي الفصل بـ « بلو وشرطها » ، كما في قول الحماسي :

وَأَفْوَكِ أَطْيَبُ - لَوْ بَدَلْتِ لَنَا -

مِنْ مَاءِ تَوْهَيْبِ قَلْبِ خَيْرِي

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف .

(٣)

الثانية : أن يكون مُضافاً إلى نَكْرَةٍ ؛ فتقول : زيدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، والزيدانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، والزيدونِ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ ، والهِنْدانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ ، والهِنْداتِ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ .

(٢) وحالة يكون فيها مُطابِقاً لموصوفه ، وذلك إذا كان بأل ، نحو : « زَيْدٌ الأَفْضَلُ » ، والزيدانِ الأَفْضَلانِ ، والزيدونِ الأَفْضَلونَ ، وهِنْدٌ الأَفْضَلُ ، والهِنْدانِ الأَفْضَلانِ ، والهِنْداتِ الأَفْضَلاتُ ، أو الأَفْضَلُ »

(٣) وحالة يكون فيها جائزَ الوجهين : المطابقة ، وعدمها ، وذلك إذا كان مُضافاً لمعرفة ؛ تقول : « الزَيْدَانِ أَفْضَلُ القَوْمِ » وإن شئت قلت : « أَفْضَلًا القَوْمِ » وكذلك في الباقي ، وعدمُ المطابقة أَفْصَحُ ، قال الله تعالى : (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ)^(١) ، ولم يَقُلْ « أَحْرَمِي » بالياء ، وقال الله تعالى : (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا)^(٢) فطابق ، ولم يقل « أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا » وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ، وردَّ عليه بهذه الآية .

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً ، ولهذا قالوا في قوله تعالى : (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ)^(٣) : إن « مَنْ » ليست مفعولاً بأعلم ؛ لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مُضافاً إليه ؛ لأن أفعالَ بعض ما يضاف إليه ؛ فيكون التقدير أعلم المضلين ، بل هو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه أعلم ، أي : يعلم مَنْ يَضِلُّ .
واسمُ التفضيل يرفع الضميرَ المستترَ باتفاق ، تقول : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو » فيكون في « أَفْضَلُ » ضميرٌ مستترٌ عائِدٌ على زيد ، وهل يرفع الظاهرَ ، مطلقاً ، أو في بعض المواضع ؟ فيه خلاف بين العرب ؛ فبعضهم يرفعه به مطلقاً ؛

(١) من الآية ٩٦ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٢٣ من سورة الانعام .

(٣) من الآية ١١٧ من سورة الانعام .

فقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ ، فَخَفَضَ « أَفْضَلَ » بِاتِّصَالِهِ عَلَى أَنَّهُ حَيْفَةٌ لِرَجُلٍ ، وَتَرْفَعُ الْأَبَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَهِيَ لَفَةٌ قَلِيلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُمْ يُوجِبُ رَفْعَ « أَفْضَلَ » فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ ، وَ« أَبُوهُ » مُبْدَأٌ وَخَرٌّ (١) ، وَقَاعِلُ « أَفْضَلَ » ضَمٌّ مُسْتَعْرَبٌ مَائِدَةٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يَرْفَعُ أَكْثَرُهُمْ بِأَقْلَلِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ . وَضَابِطُهَا : أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ تَنْقِيًّا ، بَعْدَهُ اسْمٌ جِنْسِيٌّ ، مُوصُوفٌ بِاسْمِ التَّضْيِيلِ ، بَعْدَهُ اسْمٌ مُفَضَّلٌ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ ، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِيهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٣٢ - مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَحَبَّ إِلَيَّ الْبِذْلِ مِنْهُ إِلَّا نِكَاحَ بِنْتِ سِنَانِ

(١) وَجْهٌ الْمُبْدَأُ وَالْخَبَرُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةِ لِرَجُلٍ ؛ فَالْفَرْقُ بَيْنَ الرَّجْمَيْنِ مِنْ جِهَتَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّمْتَ فِي الرَّجْمِ الْأَوَّلِ مُفْرَدٌ ، وَهُوَ فِي الرَّجْمِ الثَّانِي جَمْعٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّ أَفْضَلَ التَّضْيِيلِ غَيْرُ مُتَحَمِّلِ الضَّمِّ فِي الرَّجْمِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ الظَّاهِرَ مَرْفُوعٌ بِهِ ، وَالْفِعْلُ وَشِبْهُهُ لَا يَرْتَفِعَانِ إِلَّا فَاعِلًا وَاحِدًا ، وَهُوَ فِي الرَّجْمِ الثَّانِي مُتَحَمِّلٌ لِلضَّمِّ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ الظَّاهِرَ غَيْرَ مَعْمُولٍ لَهُ .

١٣٢ - لَمْ أَقِفْ لِهَذَا النَّاهِدِ عَلَى لِسَةِ إِلَى قَائِلٍ مَعِينٍ ، وَقَدْ يَتَوَمَّنُ أَنَّهُ لَوْعِدُ بْنُ أَبِي سَلَى الْمَزْنِيِّ ، لِذِكْرِ ابْنِ سِنَانٍ فِيهِ ، وَعَمْدُوحُ زُهَيْرٍ هُوَ هَرَمُ بْنُ سِنَانِ الْمَرِي ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَعْرِ زُهَيْرِ الَّذِي رَوَاهُ وَشَرَحَهُ الْأَهْلُ الْعَفْتَمِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى تَطَلُّبًا .

اللُّغَةُ : « الْبِذْلُ » الْعَطَاءُ وَالْجُودُ .

الإِعْرَابُ : « مَا » نَافِيَةٌ ، « رَأَيْتُ » فِعْلٌ وَقَاعِلٌ ، « أَمْرًا » مَفْعُولٌ بِهِ لِرَأْيٍ ، « أَحَبُّ » نَمْتٌ لِأَمْرًا ، « إِلَيْهِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَطَلِّقٌ بِأَحَبِّ ، « الْبِذْلُ » فَاعِلٌ أَحَبُّ مِنْهُ ، « إِلَيْكَ » جَارَانٌ وَمَجْرُورَانٌ يَتَطَلَّقَانِ بِأَحَبِّ ، « يَا » حَرْفُ نِدَاءٍ ، « ابْنَ » مَنَادِيٌّ مُنْصَوِّبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، « وَابْنَ مَضَافٍ » وَ« سِنَانٍ » مَضَافٍ إِلَيْهِ .

الْقَاعِدَةُ فِيهِ : قَوْلُهُ « أَحَبُّ ... الْبِذْلِ » حَيْثُ رَفَعَ أَفْضَلَ التَّضْيِيلِ .

وكذلك لو كان مكان الذي استفهام ، كقولك : « هل رأيت رجلاً
أحسن في عينه الكحل مني في عين زيد؟ » أو نهى نحو : « لا يكن أحد
أحب إليه الخبز منه إليك » .

ص - باب التوابع : يتبع ما قبله في إعرابه خمسة .

ش - التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يسمها الإعراب إلا على سبيل
التبع لغيرها^(١) ، وهي خمسة : النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان ، وعطف

« أحب » ، الاسم الظاهر غير السببي ، وهو قوله « البذل » لكون اسم التفضيل وقع
صفاً لاسم جنس ، وهو قوله « أراء » واسم الجنس مسبق بنفي ، وهو المذكور في قوله :
« ما رأيت » والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألا ترى أن « البذل » باعتبار
كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره ، وهذا الذي يعبر العلماء عنه
سأله الكحل .

(١) لم يعرف الفيض « التابع » ، بالتعريف المشهور بين النحاة ، وإنما ذكر عبارة
بني على المتدئين لتكون مقدمة لذكر أقسام التابع ، وأما ما اشتر عند النحاة فهو قولهم
تتابع : هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد وليس خبراً ، فالمشارك لما
في إعرابه جنس في التعريف يشمل التوابع وغيرها مما ستعرفه ، وقولنا « الحاصل »
أول يخرج به الحال والتمييز إذا كان صاحبه مرفوعاً أو مجروراً ، وقولنا « والمتجدد »
ثان يخرج به الحال والتمييز إذا كان صاحبه منصوباً ، والمفعول الثاني من باب
طى ، فإنك لو رفعت أول المفعولين نيابة عن الفاعل لم يتبعه الثاني في الرفع ، بل يبقى
رباً ، وقولهم « وليس خبراً » فصل ثالث يخرج به الخبر الثاني في نحو قولك « الرمان
أضرب ، فإنه يشارك الأول في إعرابه الحاصل والمتجدد لكنه ليس تابعاً ، وإنما

النسي ، والبَدَلُ ، وعدّها الزجاجةُ وغيرهُ أربعة ، وأذرجوا مَطْفُ البَيَانِ وعطف
النسي تحت قولهم « المطاب » .

• • •

ص - لَدَمْتُ ، وهو : الذابِحُ ، المُشْتَقُّ أو المُوَوَّلُ بِهِ ، المَبَايِنُ لِقَنْظِ
مَشْبُورِهِ (١) .

ش - « النابح » جنس يشمل القوابع المحسة ، و « الشفق أو الموصول به »
مخرج ابقية النوابع ؛ فلها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به (٢) الا ترى أنك
تقول في التوكيد (٣) « جاء القوم اجتمعون » ، و « جاء زيدٌ زيدٌ » وفي البَيَانِ

(١) إن قلت : هل افظ « النمت » ولفظ « الصفة » أو « الوصف » مترادفان
بدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر ، أو هما مختلفان يدل أحدهما على معنى وبدل الآخر
على معنى غيره ؟

فالجواب على هذا : أن بين حمة اللغة خلافاً في ذلك ، فذكر ابن هشام في شرح
اللغة أنهما مترادفان كل واحد منهما يدل على ما يدل عليه الآخر ، وذهب جماعة إلى أنها
متغايران ، ثم هذا الفريق يختلف في مدلول كل منهما ، فذهب قوم إلى أن لفظ النمت يكون
في العمل مثل الطويل والقصير وأما الصفة أو الوصف فإنما يكون في الأحداث كضارب
وفام وذاهب ، وذهب قوم إلى أن النعت لا يكون إلا فيما يتغير كضارب ، وأما الوصف
فيكون فيما يتغير وفيما لا يتغير .

(٢) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول : أبوك كريم
ومالم ، وهذا مما لا ينكره أحدهم علم بما يتكلم به العرب ، فبني قول الفارح : إن التواضع
غير النعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو معتبر في النعت
ولا شك أن ما ذكره الفارح من الجواب عن عطف النسي في المشتق لا يجري في مثاله
وما أشبهه ، من كل ما كان فيه المعطوف وصفاً للذي وصف به المعطوف عليه ، لا لغيره
كما فرضه الفارح في مثاله .

(٣) أصل المشتق : ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على اشتقاقه من المصدر .

واللبدل « جاء زيدٌ أبو عبد الله » وفي عطف النسقِ « جاء زيدٌ وعمروٌ » فيجدها
توابع جامدة ، وكذلك سائر أمثلتها ، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي ، فإنه قد يجيء
مشتقاً كقولك « جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ » الأول نعت والثاني توكيد لفظي ؛ فلهذا
أخرجه بقولي : « المبين لفظ متبوعه » .

فإن قلت : قد يكون التابع المشتق غير نعت ، مثال ذلك في البيان والبدل

== فيعمل الأفعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر ، ويشمل اسم الفاعل ، واسم المفعول ،
والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، ويشمل اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ؛
فهذه الأشياء العشرة كل واحد منها يقال له « مشتق » بالمعنى الذي ذكرناه ، ولما كانت
هذه الأشياء بعضها يقع نعتاً وبعضها لا يقع نعتاً فسر ابن مالك في شرح الكافية المشتق
الذي يقع نعتاً (أو خبراً أو حالاً) بأنه ما دل على حدث وصاحبه ، وذلك يشمل أربعة
من هذه العشرة ، وهي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ،
وإطلاق لفظ المشتق على هذه الأربعة وحدها من باب إطلاق اسم العام على الخاص .
وأما المؤول بالمشتق فهو : ما يقوم مقام الاسم المشتق من الأسماء العارية عن الاشتقاق ؛
لدلالته على معنى المشتق ، وذلك خمسة أشياء :

الأول : اسم الإشارة ، نحو قولك « زارني زيد هذا » فإنه في قوة قولك : زيد
المشار إليه .

الثاني : « ذو » التي بمعنى صاحب وفروعها ، نحو قولك « جاءني رجل ذو جاه »
فإنه في قوة قولك : رجل صاحب جاه .

الثالث : الاسم المنسوب ، نحو قولك « جاءني رجل دمشقي » فإنه في قوة قولك :
رجل منسوب إلى دمشق .

الرابع مما هو في تأويل المشتق : الجملة الخبرية ، نحو قولك « جاءني رجل أبوه عالم »
ونحو قوله تعالى (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) ولا بد من ارتباطها بالمنعوت
بضمير يعود منها إليه .

والخامس من الجامد المؤول بالمشتق أيضاً : المصدر . نحو قولك « جاءني رجل عدل »
أي عادل ، وهذا تأويل الكوفيين ، والبصريون يقدرون في النعت بالمصدر مضافاً في قوة
المشتق ، فتقدير هذا المثال عندهم : رجل ذو عدل .

فوك : « قال أبو بكر الصديق » ، وقال عمر الفاروق « وفي عطف اللدق : « رأيت كاتباً وشاعراً » .

قلت : الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين إلا أنها صارتا لقبين على الخليفةين رضي الله عنهما لاحتقن بباب الأملام كزيد وحمرو ، و « شاعراً » في اللدق المذكور نعتٌ حذف مفعولها ، وذلك المصوت هو للمطوف ، وكذلك « كاتباً » ليس مفعولاً في الحقيقة ، إنما هو صفة للمفعول ، والأصل : رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً .

•••

من - وفائدة تخصيص ، أو توضيح ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو توكيد .

من - فائدة التمت^(١) : إما تخصيص نكرة ، كقولك : « مررت برجل كاتب » ، أو توضيح معرفة ، كقولك : « مررت بزيد الخياط » أو مدح ، نحو : (بسم الله الرحمن الرحيم)^(٢) أو ذم نحو : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، أو ترحم ، نحو : « اللهم ارحم قبتك المسكين » أو توكيد ، نحو : قوله تعالى : (تلك عشرة كاملة)^(٣) (فإذا نفع في الصور نفخة واحدة)^(٤) .

•••

- (١) زاد جماعة من النحاة على هذه الفوائد الستة أربع فوائد أخرى ، وهي :
- الاولى : التعميم ، نحو : إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين . . .
 - الثانية : التفصيل ، نحو فوك ، زارني رجلان عربي وتركى . . .
 - الثالثة : الإبهام ، نحو فوك ، تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة . . .
 - الرابعة : إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المحدث . . . نحو رأيت أحاك العالم . . .
- (٢) الآية ١ من سورة الفاتحة ، وفي عددها آية منها وحدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل الذيل ، هيق السيل .
- (٣) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .
- (٤) من الآية ١٤ من سورة الحاقة .

ص - وَيَتَّبِعُ مَنْمُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الإِعْرَابِ ، وَمِنْ التَّعْرِيفِ
وَالتَّنْكِيرِ ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيْرًا مُشْتَمِرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ،
وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفُرْعَانِهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ ، وَالْأَحْسَنُ « جَاءَ نِي رَجُلٌ قَمُودٌ
غِلْمَانُهُ » ثُمَّ « قَاعِدٌ » ثُمَّ « قَاعِدُونَ » .

ش - اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفع ، ونصب ، وجر ،
وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد ، وتثنية ، وجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث
حالتان ، وبحسب التنكير والتعريف حالتان ؛ فهذه عشرة أحوال للاسم .

ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد ؛ لما في بعضها من التضاد ، ألا ترى
أنه لا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً ، ولا معرفاً مفكراً ، ولا مفرداً مثني مجموعاً ،
ولا مذكراً مؤنثاً .

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور ، وهي من كل قسم واحد ،
تقول : « جَاءَ نِي زَيْدٌ » فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع ؛ فإن
جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه ؛ فإن جئت مكانه بالزيدان
أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجه ؛ فإن جئت مكانه بهند
ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه ، فإن قلت : « رَأَيْتُ زَيْدًا » أو « مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ » ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه .

ووقع في عبارة [بعض] المرين أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ،
وَيَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَتَّبِعُهُ فِي الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (١) ،
وإنما حكمه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائماً ، وهما : واحد من أوجه الإعراب ،

(١) الاختلاف بينه وبين المرين لفظي ، فإنهم يريدون النعت الحقيقي ، لا مطلق النعت ،
وهو يقصد مطلق النعت ، وسيأتي (ص ٤٠٦) ما يفيد اعتراف المؤلف بأن الخلاف لفظي

وواحد من التعريف والتشكيه ، ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوتة في الإعراب ، ولا أن يخالفه في التعريف والتشكيه .

فإن قلت : هذا مستفيض بقولهم : « هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ » (١) ، فوصفوا لرفوع ، وهو الجحْرُ ، بالمتفوض ، وهو « خَرِبٌ » ، وقوله تعالى : (لَا يَلِيكَ لِكُلِّ هَمْزَةٍ لَمْرَةٌ أَلِيَّ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَمَعَدَّةً) (٢) فوصف النكرة ، وهي (كل همزة لمزة) بالمعرفة ، وهو (الذي) وقوله تعالى : (حَمٌ ، تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنْ أَفْرِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ)

(١) مثل هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته :

كَأَنَّ تَبِيرًا فِي مَرَانِينَ وَبَلِيٍّ كَبِيرٍ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

فإن قوله : « مزمل » ، نعت لكبير أناس ، وأنت ترى النعت مجروراً والنعوت مرفوعاً ، والسكلام فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر « خرب » .

ومن هذا نفهم أن هذا البيت والمثال الذي ذكره المؤلف ونحوهما لا يخرج شيء منها عما قرره النحاة من ضرورة أن يتبع النعت منعوتة في إعرابه ، لأن ذلك إما أن يكون لفظاً نحو « جاءني رجل فاضل » ، وإما أن يكون تقديراً نحو « زارني على المرتضى » ، وإما أن يكون محلاً نحو « زارني خالد هذا » ، ومن الذي يوافق منعوتة تقديراً مثال الفارح وبيت امرئ القيس ؛ فإن كل نعت فيهما مرفوع تبعاً للنعوت ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .

(٢) الآيات ١ ، ٢ من سورة الممزة . وادعاء الشيخ أن (الذي جمع) نعت لكل همزة لمزة ليس صحيحاً ، لأن (الذي جمع) بدل من كل همزة لمزة ، والبديل لا يلزم فيه أن يتطابق مع المبدل منه في التعريف والتشكيه ، ويجوز أن يحمل (الذي جمع مالا) لئلاً مقطوعاً بمجرد الهمزة فيكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو الذي جمع مالا ، أو مفعولاً به لفعل محذوف ، والتقدير : أذم الذي جمع مالا ، وسيأتي بيانه في باب المقطوع في آخر هذا الباب .

ذِي الطَوْلِ) (١) ، فوصف المعرفة - وهو اسم الله تعالى - بالنكرة ، وهي (شديد العقاب) وإنما قلنا : إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ، ولا تكون إضافة إلا في تقدير الانفصال ، ألا ترى أن المعنى : شديد عقابه ، لا ينفك في المعنى عن ذلك ؟

قلت : أما قولهم : « هَذَا جُجْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ » ، فأكثر للعرب ترفع خرباً ، ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لجاورته للمخفوض ، كما قال الشاعر :

— ١٣٣ — * قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ *

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة غافر ، وادعاء الشيخ أن في هذه الآية وصف المعرفة وهي لفظ الجلالة بالنكرة وهي قوله « غافر الذنب » ، بناء على أن إضافة الوصف إلى معموله لفظية - غير مسلم ، لأن الكلام ليس على هذا الإطلاق في كل وصف تكون إضافته إلى معموله لفظية ، بل ذلك خاص بما إذا لم يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة ، فإن أريد به ذلك كانت هذه الإضافة معنوية ، ونظير هذه الآية الكريمة قوله تعالى (الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين) .

١٣٣ — هذا مثل من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز ، وانظره في مجمع الأمثال للبدياني (ج ٢ ص ١٧ طبع المطبعة الخيرية) ، وقد أورده أبو الفتح ابن جنى في كتاب الخصائص (٤٦٤) ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، ونسبه لأعرابي يقوله لامرأته ، ولم يعينه ، وقد أشار إليه الحريري في المقامة الأربعين ، وذكر الشريشي شارحها الآيات والقصة التي ذكرها ابن جنى :

الإعراب : « قد » حرف تقليل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، يؤخذ ، فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، الجار ، نائب فاعل يؤخذ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، بظلم ، جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ ، وظلم مضاف و « الجار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : ليس في هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من الفاظه عليه ، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل المعاملة التي يستحقها جاره =

برجلين قائماً ، وبرجال قائموا ، وبامرأة قامت ، وبامراتين قامتتا ، وبنساء قمن «
وإن كان الوصف راقماً لاسم ظاهر ؛ فإن تذكيره وتأنينه على حسب ذلك الأسم
الظاهر ، لا على حسب المنعوت ، كما أن الفعل الذي يحمل محله يكون كذلك ، تقول :
« مررت برجل قائم أمه » ؛ فتوث الصفة لتأنيث الأم ، ولا تلتفت لكون
الموصوف مذكراً ؛ لأنك تقول في الفعل : قامت أمه ، وتقول في نكسه : « مررت
بامرأة قائم أبوها » فتذكر الصفة لتذكير الأب ، ولا تلتفت لكون الموصوف
مؤنثاً ؛ لأنك تقول في الفعل : قام أبوها ، قال الله تعالى : (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ
الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا)^(١) ، ويجب ذلك في الفعل ؛ فتقول : « مررت برجلين
قائم أبواهما » و « رجال قائم آباؤهم » كما تقول : قام أبواهما ، وقام آباؤهم ،
ومن قال : « قائماً أبواهما » و « أكلوني البراغيث »^(٢) ، تثنى الوصف وجمعه جمع
السلامة ، فقال : « قائمين أبواهما » و « قائمين آباؤهم » وأجاز الجميع أن تجمع
للصفة جمع التفسير ، إذا كان الأسم المرفوع جمعاً ، فتقول : « مررت برجال
قيام آباؤهم » و « رجل قعود غلمانته » ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذي هو
أحسن من جمع التصحيح .

ص - وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَلُومِ مَوْصُوفِهَا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً ، رَفْعاً

(١) من الآية ٧٥ من سورة النساء ، ونظير الآية الكريمة قول عبدة بن عمرو بن شريح :

لَمَّا لَاحَ اللَّهُ وَفَدَيْنَا وَمَا أَرْتَحِلَا بِهِ مِنْ السُّوءِ الْبَاقِي عَلَيْهِمْ وَبَالِهَا

(٢) يريد من الحق بالفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى وعلامة الجمع إذا كان

الفاعل جماعاً .

بِقَدْرِ هُوَ ، وَنَصَبًا بِتَقْدِيرِ أَعْنَى أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَدْمُ أَوْ أَرْحَمُ .

ش - إذا كان الموصوفُ معلوماً بدون الصفة^(١) جاز لك في الصفة الإتيانُ
والتقطعُ .

مثال ذلك في صفة المدح « الْحَمْدُ فِي الْحَمِيدِ » أجاز فيه سببوه الجرُّ على الإتيان ،
والنصب بتقدير أمدح ، والرفع بتقدير هو ، وقال : « تَمَمْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ :
(الْحَمْدُ فِي رَبِّ الْأَمَانِينَ)^(٢) بالنصب ؛ فسألت عنها يونس ، فزعم أنها عربية » . ٥١ .
ومثاله في صفة الذم : (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)^(٣) قرأ الجمهور بالرفع على الإتيان ،
وقرأ عاصم بالنصب على الذم .

ومثاله في صفة الترحُّم « مَرَّرْتُ زَيْدَ الْمَشِيكِينَ » يجوز فيه الخفضُ على الإتيان ،
والرفعُ بتقدير هو ، والنصبُ بتقدير أرحمُ .

ومثاله في صفة لإيضاح : « مَرَّرْتُ زَيْدَ التَّاجِرِ » يجوز فيه الخفضُ على الإتيان ،
والرفعُ بتقدير هو ، والنصبُ بتقدير أعنى .

ولا فرق في جواز التقطع بين أن يكون الموصوفُ معلوماً حقيقةً أو ادعاءً ؛
فالأولُ مشهور ، وقد ذكرنا أمثله ، والثاني نصُّ عليه سببوه في كتابه ، فقال :
« وقد يجوز أن تقول : مَرَّرْتُ بِقَوِّهِكَ الْكِرَامَ » بمعنى بالنصب أو بالرفع « إذا
جملت المخاطبَ كأنه قد عرفهم » . . . ثم قال : « نزلتهم هذه المنزلة ، وإن كان
لم يعرفهم » . ٥١ .

(١) وبما ورد من هذا عن العرب قول الخرق ، وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمه :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْمَسْدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

الْعَارِبِينَ بِكُلِّ مُنْزَلِكٍ وَالْعَاطِمِينَ مَمَاقِدَ الْأَزْرِ

(٢) من الآية ٢ من سورة الفاتحة (٣) من الآية ٤ من سورة المد .

ص — والتوكيدُ ، وهو إمَّا لفظيٌّ ، نحوُ * أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *
 أَنْتَاكَ أَنْتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ * وَنَحْوُ * لَا لِأَبُو حُ مُحِبٌّ بِثَنَّةٍ إِنَّهَا * وَلَيْسَ
 مِنْهُ (دَكَاةٌ كَا) وَ (صَفَا صَفَا)

ش — الثاني من التوابع : التوكيدُ ، ويقال فيه أيضاً : التوكيدُ — بالهمزة —
 ويأيدانها ألفاً على القياس في نحو : « فأس ، ورأس » .
 وهو ضربان : لفظيٌّ ، ومعنويٌّ .

والكلام الآن في اللفظي ، وهو : « إعادة اللفظ الأول بِمَعْنِيهِ » سواء كان
 اسماً ، كقوله :

١٣٤ — أَخَاكَ أَخَاكَ ، إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ
 كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَاءِ بِقَصْرِ سِيْلَاحٍ

١٣٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسيه الأعمى إلى
 إبراهيم بن هرمة القرشي ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي ، وقد أشده
 المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٨) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٦) .
 اللغة : الهيجا ، بالقصر هنا — الحرب ، ونظيره — في قصر هذا اللفظ —
 قول لبيد :

* يَا رَبُّ هَيْجَاءٌ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَاةٍ *

وتعد أيضاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّعَاكَ سَيْفٌ مُهْدٍ

المعنى : يحض على الاعتصام بالأخ . والتمسك بورداده ؛ لأنه الناصر في وقت الشدة .
 الإعراب : « أَخَاكَ ، أَخَا : مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، تقديره الزم أَخَاكَ ،
 مثلاً ، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف
 والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه . مبنى على الفتح في محل جر « أَخَاكَ » تأكيداً للأول
 « إِنْ » حرف توكيد ونصب « مَنْ » اسم موصول اسم إن ، مبنى على السكون =

وانتصاب و أخاك ، الأول : بإضمار أحفظ أو الزم أو نحوهما ، والثاني : تأكيد

له ، أو فعلاً ، كقوله :

١٣٥ قَاتِنَ إِلَىٰ أَيْنَ النَّجْدِ يَنْطَقِي .

أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ

يعرف في محل نصب و لا ، نافية للجنس ، أخاه اسم لا ، له ، خبر لا ، وفي هذا التعبير كلام طويل لا يسع له هذه الجملة فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، كساع ، جار ، محروور متعلق بمحذوف خبر إن ، إلى الهجاء ، بغير ، جاران ونجرووران يتعلقان بساع ، وغير مضاف و ، سلاح ، مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله ، أخاك أخاك ، فإن هذا تركيد لفظي ، ذكر اللفظ الثاني فيه بقية الأول ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء ، وهو : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليعمله ، ألا ترى أن المتكلم يفرى هذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه ، ولا يقطع حبل مودته ، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره ، بسبب أنه كرر الاسم الواحد وذكره مرتين ، فكان اللفظ الثاني عوض عن ذكر العامل ، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه .

١٣٥ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وعن أنسده ابن عقيل (رقم ٢٨٨) والمؤلف في باب التنازع من أوضحه (رقم ٢٤٠) .

الإعراب : ، أين ، اسم استفهام ، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق ، مبنى على الفتح في محل نصب ، والتقدير : فأين تذهب ، كما ذكره المؤلف ، ولو جعلته محذوفاً لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير قائل أين ، لم تكن قد أبعدت ، لكن الوجه الأول أفيس ؛ لأن عمل الجار ندوفاً ضعيفاً ، إلى أين ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، البجاء ، مبتدأ مؤخر ، يفتق ، الجار والمجرور متعلقان بالنجاء ، وبغلة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، أنك ، أتى : فعل ماض ، والسكاف ضمير المخاطبة مفعول به . ، أنك ، تأكيد للسابق ، والأحقرون ، الجار والمجرور

وتقدير البيت : فأين تذهب إلى أين النجاة بيغاتي ؟ فحذف الفعل العامل في أين الأول ، وَكَرَّرَ الفعل وَلِلفعل في قوله : « أَتَاكَ أَتَاكَ » و « اللاحقون » : فاعل بِأَتَاكَ الأول ، ولا فاعل للثاني ؛ لأنه إنما ذكر للتأكيدي ، لا لِلسَّنَدِ إلى شيء ، وقيل : إنه فاعل بهما معاً ، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً ومعنى نُزِلَا منزلة الكلمة الواحدة ، وقيل : إنهما تنازعا قوله « اللاحقون » ، ولو كان كذلك لزم أن يُضمَرَ في أحدهما ؛ فكان يقول : أَتَوَّكَ أَتَاكَ اللاحقُونَ ، على إعمال الثاني ، وَأَتَاكَ أَتَوَّكَ ، على إعمال الأول ، وقوله : « أَحْبِسِ أَحْبِسِ » تكرر للجملة ؛ لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة المفوظ به ، أو حرفاً ، كقوله :

١٣٦ - لَا لِأَبُوحُ بِحُبِّ بَيْتِنَا ؛ إِهَاءً

أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعَشُودًا

= الأول ، احبس ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، احبس ، فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله ، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة .
الشاهد فيه : قوله « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » ، وقوله « احبس احبس » فإن في كل من العبارتين تأكيداً لفظياً ؛ فأما الأولى فإن « أَتَاكَ » الثانية ذكرت تأكيداً للأولى ، ولا فاعل للثانية ، ومن النجاة من زعم أن قوله « اللاحقون » ، تنازعه كل من العاملين ، وهذا غير صحيح ؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحد العاملين في المعمول المذكور ، وأن يضم في المهمل ضمير المعمول ؛ فكان يقال على إعمال الأول « أَتَاكَ أَتَوَّكَ اللاحقون » ، وعلى إعمال الثاني « أَتَوَّكَ أَتَاكَ اللاحقون » ، فلما لم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه لم يجر على سنن التنازع ، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين ، وأما الثانية فإن قوله « احبس » ، الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار ، وهو مع ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره ؛ فهو تأكيد جملة بجملة تأكيداً لفظياً .

١٣٦ - هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وإنما الصواب =

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ،
وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)^(١) ، خلافاً لكثير من النحويين ؛ لأنه جاء في التفسير
أن معناه دَكًّا بعد دك ، وأن الملك كَرَّرَ عليها حتى صارت هباءً منتهياً ، وأن معنى
(صَفًّا صَفًّا) أنه تنزل ملائكة كل سماء ، فيصطفون صفًّا بعد صف مُخَدِّقِينَ بالجن
والإس ، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال :
عَلَّمَهُ الْحِسَابَ يَا أَبَا نَابِثَا .

= أنه لكثير مرة ، وذكر بئنه في سهو ، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤) .
اللفظة : أبوح ، مضارع باح بما في نفسه ، إذا أظهره للناس موثقاً ، جمع موثق ،
وفي التزويل من الآية ٦٦ من سورة يوسف : (حتى توثقوا موثقاً من الله) ، والموثق :
العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التزامك ، وهووداً ، جمع عهد ، وهو بمعنى الموثق
والميثاق .

الإعاب : لا ، حرف نفي ، لا ، حرف مؤكد سابقه ، أبوح ، فعل مضارع ،
وقاطعه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، بحب ، جار ومجرور متعلق بأبوح وحب مضاف
و ، بئنه ، مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث
، إنها ، إن : حرف توكيد ولصب ، والضمير العائد إلى بئنه اسم إن ، أخذت ، أخذ : فعل
ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بئنه ،
والجملته في محل رفع خبر إن ، على ، جار ومجرور متعلق بأخذت ، موثقاً ، مفعول به
لاخذت ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف ؛ لكونها
على صيغة منتهى الجموع ، ولكن الشاهر صرفها ضرورة ، وهووداً ، الواو عاطفة ، وهووداً :
معطوف على موثق .

العائد فيه : قوله لا لا ، فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما .

(١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الفجر ، ومن تقرير المؤلف في سبب إعادة اللفظ في
هاتين الآيتين الكريميتين وفي تكبير الأذان نعلم أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى
المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول ، لا شبهه .

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن : « الله أكبر ، الله أكبر » خلافاً لابن جنى ؛ لأن الثاني لم يُؤتَ به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء تكبير ثانٍ ، بخلاف قوله : « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » فإن الجملة الثانية خيرٌ [ثانٍ] ، جاء به لتأكيد الخبر الأول .

ص - أو مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا ، إِنْ اجْتَمَعَتَا ، وَتَجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ ، وَبِكُلِّ لَغْوٍ مُشْتَقٍّ إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ ، وَبِكَلًّا وَكَلْتَالَةً إِنْ صَحَّ وَقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْتَقْدِ ، وَبُضْفَنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ ، وَبِأَجْمَعٍ وَتَجْمَعًا وَتَجْمَعُهُمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ .

ش - النوع الثاني : التأكيد المعنوي ، وهو بالفاظ محصورة .

منها : « النفس ، والعين » وهما لرفع الحجاز عن الذات ، تقول : « جاء زيدٌ » ، فيحتمل مجيء ذاته ، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه ، فإذا قلت : « نفسهُ » ارتفع الاحتمال الثاني^(١) ، ولا بُدَّ من اتصالها بضمير عائِدٍ على

(١) الحق أنك إذا قلت « جاء الأمير » ، احتمل أن يكون الجائي هو الأمير وأن يكون الجائي تابعا للأمير أو خبراً منه أو نحو ذلك ، وأنت إذا قلت « جاء الأمير نفسه » ، بقي الاحتمالان . لكن الاحتمال الثاني - وهو كون الجائي تابعه أو خبره - قد ضعف والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل أنه يجوز لك أن تنادي بتوكيد آخر فتقول « جاء الأمير نفسه » ، ولو كان الاحتمال الثاني قد زال بلفظ التوكيد الأول لما كنت في حاجة إلى لفظ التأكيد الثاني .

فإن قلت : فإذا كان الاحتمال لم يزل بلفظ التوكيد الأول فما الذي أفاده إذن زيادة على ما أفاده قولك « جاء الأمير » ، بدون توكيد ؟
فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن قولك « جاء الأمير » ، بغير تركيد يحتمل عدة

المؤكد ، ولك أن تؤكّد بكلّ منهما وتؤدّه ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس ، تقول : « جاء زيدٌ نفسه عيّنهُ » ويمتنع « جاء زيدٌ عيّنهُ نفسه » .

ويجب لإفراد النفس والعين مع المفرد ، وَجَمْعُهُمَا عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ مَعَ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ ، تقول : « جاء الزيدان أنفسهما أعينهما » ، و « الزيدون أنفسهم أعينهم » ، و « الميذات أنفسهن أعينهن » .

• • •

ومنها : « كل » رفع احتمال إرادة الخُصُوصِ بلفظ المُسَوِّمِ ، تقول : « جاء القومُ » فيحتمل محي ، جميعهم ، ويحتمل محي ، بعضهم ، وأنتك عبّرت بالكل^(١) عن البعض ؛ وإذا قلت : « كلهم » رفعت هذا الاحتمال^(٢) .

وإنما يؤكد بها بشروط :

أحدها : أن يكون المؤكد بها غير متنى - وهو المفرد والجمع - .

الثاني : أن يكون متجزئاً بذاته ، أو بامله ؛ فالأول كقوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٣) . والثاني كقولك : « اشتريت العبدَ كله » .

وجوه : منها : أن تكون قد سهوت فأسندت الفعل إلى الأمر ، ومنها : أن يكون الجاء هو تابع الأمر أو خبره ، ومنها : أن يكون الجاء هو الأمر ، فإذا قلت جاء الأمر نفسه جار أن يكون الذي زال هو احتمال السهو ، وبقي احتمالان أنت في حاجة إلى تقي أحدهم بتأكيد آخر .

وتختص النفس والعين بجواز جرهما بياء زائدة كقول الشاعر :

هَذَا لَعْنَتِكُمُ الصَّغَارِ بِعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

(١) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البديل أن يذكر أن لفظه كل ، ولفظ بعض ، لا تدخل عليهما أل .

(٢) يقال هنا مثل الكلام الذي قلناه في التوكيد بالنفس ، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل بنة وإنما حذف أنه قد ورد في أفصح الكلام التوكيد بعد كل بلفظ آخر نحو قوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) . (٣) من الآية ٣٠ من سورة الحجر

إن العبد يتجزأ باعتبار الشراء ، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته ، ولا يجوز « جاء زيدٌ كُلهُ » لأنه لا يتجزأ ، لا بذاته ، ولا بعامله .

الثالث : أن يتصل بهما ضميرٌ عائدٌ على التوكيد ؛ فليس من التأكيد قراءة بعضهم (إنما كلاً فيهما) ^(١) خلافاً للزخرفي والفرّاء .

ومنها : « كلاً ، وكلاً » وهما بمنزلة كُلهُ في المعنى ، تقول : « جاء الزيدان » فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر ، ويحتمل مجيء أحدهما ، وأن المراد أحدُ الزيدين ، كما قالوا في قوله تعالى : (لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ) ^(٢) : إن معناه على رجل من إحدى القريبتين ، فإذا قيل : « كلاهما » اندفع الاحتمال .
وإنما يؤكّد بهما بشروط :

أحدهما : أن يكون التوكيدُ بهما دالاً على اثنين .

الثاني : أن يصحَّ حلولُ الواحدِ محلَّهُما ؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال : « اختصمَ الزيدانِ كلاهما » لأنه لا يحتمل أن يكون المراد « ما اختصمَ أحدُ الزيدتين » فلا حاجة للتأكيد .

الثالث : أن يكون ما أسندتهُ إليهما غيرَ مختلفٍ في المعنى ، فلا يجوز « ماتَ زيدٌ وعاشَ عمرو كلاهما » .

الرابع : أن يتصلَ بهما ضميرٌ عائدٌ على التوكيد بهما .

ومنها : « أجمعُ ، وجماعهُ » وجمعهما ، وهو « أجمعون » ^(٣) .

(١) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الزخرف ، ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في قوله

تعالى : (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) . (٣) وجماعات أيضاً .

ولما يؤكدها غالباً بعد « كل » ، فلماذا استغنيت عن أن يفصل بها ضمير يعود على المؤكد ، نقول : « اشتربت العبد كله أجمع » ، و « الأمة كلها جمعاء » ، و « القبيد كلهم أجمعين » ، و « الإمام كلهم جمع » ، قال الله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(١) ، ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدم « كل » ، قال الله تعالى : (لِأَعْوِبْتَهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٢) ، (وَإِنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٣) وفي الحديث « إذا صلى لإمام جالساً فصلوا جلوساً أجمعون » يروى بالرفع تأكيداً للضمير ، وبالغصب على الحال وهو ضعيف ، لاستلزامه^(٤) تنكيرها ، وهي معرفة بنية الإضافة .

وقد فهم من قولي : « أجمع » ، و « جمعاء » ، و « جمعها » ، أنها لا يُثنَّيان ، فلا يقال : أجمعان ، ولا أجماران ، وهذا هو مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لأن ذلك لم يسمع .

• • •

ص - وهي بخلاف النعوت : لا يجوز أن تتعاطف التوكيدات ، ولا أن يتبعن نكرة ، وتذر :

• بِأَيِّتِ عِدَّةٍ حَوْلِ كُلِّ رَجَبٍ •

ش - ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت : إحداهما : أن النعوت إذا تكررت فانت فيها مخير بين الجيء بالمطف

(١) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحجر ، ومن الآية ٨٢ من سورة ص .

(٣) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

(٤) من جهة أن الحال لا يكون إلا نكرة ، وأنه إذا وقع معرفة كان بما لا بد منه

أن تقول هذه المعرفة بنكرة ، كما قالوا في مثل « جاء زيد وحده » ، إنه في قولك فوك منفرداً

وتركها ؛ فالأول كقوله تعالى : (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي
قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى) (١) ، وكقول الشاعر :

١٢٧ - إِلَى الْمَلِكِ الْقُرْمِ وَابْنِ الْهَمَامِ

وَأَيْثُ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحِمِ

(١) الآيات ١ و ٢ و ٣ و ٤ من سورة الأعلى .

١٢٧ - هذا بيت مشهور ، لكنني لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين ، وقد
أشده الزمخشرى في الكشف عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة البقرة : (والذين
يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) ولم ينسبه ، ولا نسبة العلامة السيد في الحاشية ،
ولا نسبه شراح شواهد .

اللغة : د القرم ، بفتح القاف وسكون الراء - هو في الأصل الجمل المسكرم الذي أعد
للضراب ، ثم أطلق على الرجل العظيم د ليث السكتيبة ، أى : الشجاع الفاتك ، وأصل الليث :
الأسد ، وأصل السكتيبة : الفرقة من الجيش د المزدحم ، أصله مكان الازدحام ، وأراد به
هنا موطن الحرب .

الإعراب : د إلى الملك ، جار ومجرور متعلق بأهدى ، مثلاً د القرم ، صفة للملك
د وابن ، معطوف على القرم ، وابن مضاف و الهمام ، مضاف إليه د وليث ، معطوف
على القرم أيضاً ، وليث مضاف و د السكتيبة ، مضاف إليه د فى المزدحم ، جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال من ليث السكتيبة .

الشاهد فيه : عطف الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحداً ، ومثله قول
ابن زبابة :

يَا كَهْفَ زَبَابَةَ لِجَارِثِ الصَّاحِبِ فَالْفَائِمِ فَالْآيِبِ

غير أن عطف الصفات فى هذا البيت بالفاء التى تدل على الترتيب والتعقيب ، وذلك
بسبب أن نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مرتبة متعاقبة ، إذ المراد أنه يصبح القوم بالحروب
فيغنم أموالهم ، فيؤوب إلى أهلهم سالماً ظافراً .

(٢٧ - شرح قطر الندى)

والثاني كقوله تعالى : (وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَبِينٍ ، تَهَازِ مَشَاءَ بَيْتِهِمْ ،
مَنَاعٍ لِّخَيْرٍ مُّقَدِّرٍ أُنِيمٍ)^(١) الآية

الثانية : أن الهمزة كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة .

وذكرت أن الهمزة التوكيد مخالفة للنموت في الأمرين جميعاً ، وذلك أنها لا تنطقت إذا اجتمعت ، لا يقال : « جاء زيدٌ نفسهً وَنَفْسُهُ » ولا « جاء القومُ
كثيرونَ وَأَجْمَعُونَ » وعلّة ذلك أنها بمعنى واحدٍ ، والشئ لا يُعطفُ على نفسه ،
بخلاف النموت ، فإن معانيها متخالفة .

وكذلك^(٢) لا يجوز في الهمزة التوكيد أن تنبع نكرة ، لا يقال : « جاء رجلٌ
نفسه » لأن الهمزة التوكيد معارفٌ ؛ فلا تجزى على النكرات ، وشذ قول الشاعر :

١٣٨ - لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ يَهْلَ ذَا رَجَبٍ
مَا كُنْتُ بِعِدَّةٍ حَوْلِ كُلِّ رَجَبٍ

•••

(١) الآيات ١٠ و ١١ و ١٢ من سورة نون .

(٢) قد ذكر الشيخ شيبين بما يخالف فيه التوكيد النعت ، وعلل لكل واحد منهما ،
وبن عليه ثالث ، وهو أنه إذا تكررت الهمزة التوكيد وجب في جميعها الإتيان للتوكيد ،
ولا يجوز فيها كلها القطع ، كما لا يجوز إتيان بعضها وقطع بعضها الآخر ، بخلاف النعت ،
فإنه يجوز فيه القطع على ما تقدم بيانه ، والفرق بين النعت والتوكيد أن التوكيد يراد به
الذات كالمؤكد ، وعلى هذا يكون التوكيد هو عين المؤكد ، فإذا قطعت كنت كمن قطع الشئ
عن نفسه ، أما النعت فإن المراد به الوصف في حين أن المراد بالمنعوت الذات ، فهما متغايران
فلو قطعت لم تكن قد قطعت الشئ عن نفسه .

١٣٨ - هذا بيت من البيط ، وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب المذلي ، من كلمة

أولها قوله :

== يَا لَرَجَالٍ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا . يَنْفَكُ يُحَدِّثُ لِي بَعْدَ النَّهْرِ طَرَبًا ؟
إِذْ لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتَنُنِي يَا نِي إِلَى مَسْجِدِ الْأَحْزَابِ مُنْتَقِبًا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد ، باليت عدة حول كله رجبا ، على نصب الجزمين (المبتدأ والخبر) جميعاً بليت ، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب ، ويقال : هم بنو تميم ، ولكن النحاة غيرهه حين لم يعثروا على بقية الكلمة .

اللغة : شاقه ، أعجبه ، أو آثار شوقه ، ويروي ، ساقه ، من السوق .
الإعراب : « لكتنه ، لكن : حرف استدراك ونصب ، والهاء اسم « شاقه ، شاق : فعل ماض ، والضمير الذي للغائب مفعول به « أن ، حرف مصدرى ونصب ، قيل « فعل ماض مبنى للمجهول « ذا رجب ، مبتدأ وخبر ، والجملة مقول القول ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن « يا ، حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف « ليت ، حرف تمن ونصب « عدة ، اسم ليت ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه « كله ، كل : توكيد لحول ، وكل مضاف والهاء مضاف إليه « رجب ، خبر ليت ، وهو على رواية النحاة مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة .

ونظيره في نصب الجزمين بليت قول الراجز :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمًا *

الشاهد فيه هنا : قوله « حول كله ، حيث أكد النكرة وهي قوله : « حول ، بكل وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف هنا ، ولكن المؤلف قد اختار في أوضحه - تبعاً لابن مالك - صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، وقال : « إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، . وأزيد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة .

ومنه قول العرجي :

تَلَبَّثُ حَوْلًا كَامِلًا كَلِمَةً لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَسْجِدٍ

والنكرة هنا - وهي حول - محدودة : أي لها أول وآخر معروفان والتوكيد من ألفاظ الإحاطة وهو كله .

ص - وَطَأُ الْبَيَانَ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مُوَضَّعٌ أَوْ مُخَصَّصٌ ، جَامِدٌ ،
غَيْرٌ مُؤَوَّلٌ .

ش - هذا الباب الثالث من أبواب التوابع .

وَالْمَطْفُ فِي اللَّغَةِ : الرَّجُوعُ إِلَى الشَّيْءِ بَعْدَ الْإِنْصِرَافِ عَنْهُ ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ ضَرْبَانُ :
« مَطْفٌ نَسَقٌ » وَسَهَائِي ، وَ « مَطْفٌ بَيَانٌ » وَالْكَلَامُ الْآنَ فِيهِ .

وَقَوْلِي : « تَابِعٌ » جِنْسٌ بِشَمْلِ التَّوَابِعِ الْمُجْمَعَةِ ، وَقَوْلِي : « مُوَضَّعٌ أَوْ مُخَصَّصٌ »
مُخْرَجٌ لِلتَّأَكِيدِ ، كَ « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » وَلِمَطْفِ النَّسَقِ ، كَ « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ »
وَلِلْهَدْلِ كَقَوْلِكَ . « أَكَّأْتُ الرَّفِيفَ ثَلَاثَةً » ، وَقَوْلِي : « جَامِدٌ » مُخْرَجٌ لِلنَّمْتِ ؛
فِيهِ وَإِنْ كَانَ مُوَضَّعًا فِي نَحْوِ : « جَاءَ زَيْدٌ الْفَاجِرُ » وَمُخَصَّصًا فِي نَحْوِ : « جَاءَ فِي
رَجُلٍ تَجِرٌ » لَكِنَّهُ مُشْتَقٌّ ، وَقَوْلِي : « غَيْرٌ مُؤَوَّلٌ » مُخْرَجٌ لِمَا وَقَعَ مِنَ اللَّسْوَةِ
جَامِدًا نَحْوِ : « مَرَّرْتُ زَيْدًا هَذَا » وَ « بِقَاعِ حَرْتَجٍ » فَإِنَّهُ فِي تَأْوِيلِ الْمُشْتَقِّ ،
الْأَثَرِي أَنْ الْمَعْنَى مَرَّرْتُ بَزَيْدٍ الْمَشَارِ إِلَيْهِ ، وَبِقَاعِ حَشِينٍ ^(١) .

• • •

(١) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما :

الأول : فائدة عطف البيان توضيح المعرفة ، وتخصيص النكرة ، وقد ذكر المؤلف

هاتين الفائدتين .

ومن فوائده التوكيد ، ومثاله قول الشاعر :

إِنِّي وَأَشْطَارُ سَطْرِنَ سَطْرَ أَقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

ومن فوائده أيضاً المدح ، وقد جعل الريحشري في قوله تعالى : (جمل الله الكعبة البيت

الحرام) البيت الحرام عطف بيان على الكعبة على جهة المدح .

والأمر الثاني : أن الأصل في النعت أن يكون معتقاً ، وإذا جاء غير معتق فهو على التأويل

بمشتق ، وعلى عكس ذلك عطف البيان ، فإن الأصل فيه أن يكون جامداً ، وقد يقع معتقاً

لكن بشرط أن يكون مسمى به مثل الصديق والفاروق والصفى والحارث بن عبد المطلب .

ص - فَيُؤَافِقُ مَتَّبِعُوهُ .

ش - أعني بهذا لَنْ عَطْفَ الْبَيَانِ - لكونه مُفِيداً قَائِداً لِلنَّعْتِ ، من إيضاح متبوعه ، وتخصيصه - يلزمه من موافقة للتبوع في التنكير والتذكير والإفراد^(١) ، وفروعهم ، ما يلزم في النعت .

ص - كَأَقْدَمَ بِاللهِ أَبُو حَنْصِ عُمَرُ ، وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ .

ش - أشرتُ بالثالين إلى مَا تَضَمَّنَتْهُ الْحَدُّ ، من كونه مُوَضَّعاً لِلْمَعَارِفِ وَتَحْصِصاً لِلْمَسْكُورَاتِ ، وَالرَّادُ أَبُو حَنْصِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

ولك في نحو : « خاتم حديد » ثلاثة أوجه : الجرحُ بإضافة على معنى من ، والنصب على التمييز - وقيل : على الحال - والإنباع ؛ فمن خَرَجَ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ قَالَ : إِنْ التَّابِعُ عَطْفٌ بَيَانٍ ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى الْحَالِ قَالَ : إِنَّهُ صِفَةٌ ، وَالأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ جَامِدٌ جَوْداً مُخَضَّاً ؛ فَلَا يَحْسُنُ كَوْنُهُ حَالاً وَلَا صِفَةً

ومنع كثير من النحويين كونَ [عطف] البيان [نكرة] تابياً للنكرة ، والصحيحُ الجوازُ ، وقد خَرَجَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَبُسْتَقِي مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)^(٢) .
وقال الفارسيُّ في قوله تعالى : (أَوْ كَغَفَارَةِ طَعَامِ مَسَاكِينِ)^(٣) : يجوز في (طعام) أن يكون بياناً ، وأن يكون بدلاً .

•••

ص - وَيُعْرَبُ بَدَلًا كَلٌّ مِنْ كَلٍّ ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِذْلَالُهُ مَحَلَّ لِأَوَّلِهِ ،

كَقَوْلِهِ :
• أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٌ •
وَقَوْلِهِ :
• أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا •

(١) أعرب الزمخشري (مقام إبراهيم) في قوله تعالى (فيه آيات بينات مقام إبراهيم) عطف بيان مع مخالفته لتبوعه بالإفراد والتذكير ، وأنكره الجماعة ، وجعلوه مبتدأ خبره مخوف ، أي منها مقام إبراهيم .

(٢) من الآية ٦١ من سورة إبراهيم . (٣) من الآية ٩٦ من سورة المائدة .

ش - كل اسم صَحَّ المحكم عليه بأنه عَطْفٌ يَمَانٌ مُفِيدٌ للايضاح ، أو
أو للتخصيص صَحَّ أن يحكم عليه بأنه بدلٌ كَلٌّ من كَلٌّ ، نَهْدٌ لتقرير معنى الكلام
وتوكيده ؛ الكونه على بية تكرار العامل .

والله اعلم بما فيه من ذلك مسألة ، وبعضهم سألين ، وبعضهم أكثر من ذلك ،
ونعم الجميع قوفى : ، إن لم يمنع إحلاله محل الأول ، وقد ذكرت ذلك منالين : (١)
أحدهما قول الشاعر :

() ومن أمثلة ما يمنع إحلاله محل الأول فوك ، يا زيد الحارث ، من كل منادى
أتبع بما فيه أل ، فإنه لا يجوز لك أن تقول ، يا الحارث ، فتنادى ما فيه أل ، لأن الاسم
المقرون بأل لا يقع منادى إلا في أحد ثلاثة مواضع : أن يكون نعتا لى نحو (يا أيها النبي)
أو يكون لفظ الجلالة نحو ، يا الله ، أو يكون علما منقولا من جملة نحو ، يا المنطلق زيد ،
وعلى ذلك يكون فوك ، الحارث ، في قولك ، يا زيد الحارث ، عطف بيان ، ولا يصح
جملة بدلا .

ومما يمنع إحلاله محل الأول ، زيد ، من قولك ، يا أيها الرجل زيد ، فإن ، الرجل ،
نعت لى ، وزيد : عطف بيان عليه ، ولا يصح إحلاله محل الأول فتقول ، يا أيها زيد ،
لأن نعت ، أى ، لا يكون إلا اسما مقترنا بأل ، فلا يصح جعل زيد بدلا من الرجل . وإنما
هو عطف بيان .

ومما لا يجوز إحلاله محل الأول ، هذا ، من قولك ، يا زيد هذا ، من كل منادى أتبع باسم
إشارة ليس بعده اسم محلى بأل ، لأنه لا يجوز لك أن تقول ، يا هذا ، فتضع اسم الإشارة
تاليا لحرف النداء ، لأنه يلزم عليه نداء اسم الإشارة من غير نعت ، وهم لا يجزونه .

ومما لا يجوز إحلاله محل الأول فوك ، زيد أفضل الناس الرجال والنداء ، من كل
أفضل تفضيل أضيف إلى اسم عام ثم فصل الاسم العام بذكر أنواعه ، وذلك لأن أفضل
التفضيل يجب أن يكون بعض ما يضاف إليه . فهو أحلت لتابع محل المتبوع لزم أن يكون
زيد بعض الرجال وبعض النساء ، وهذا فاسد .

والسر في ذلك كله أنهم يرون أن البدل على بية تكرار العامل ، فالعامل في البدل مقدر
عائل للعامل في البدل منه ، فلو اشترط صحة حلول البدل محل البدل مقدر

١٢٩ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعَاهَا

١٢٩ - هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن لُصْلَة بن الأشتر ، الفقمي ، وقد أشده المؤلف في أوضحة (رقم ٤١١) وفي شذور الذهب (رقم ٢٣٠) وابن عقيـل (رقم ٢٨٩) .

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون من « ترك » بمعنى صير ، وعليه يحتاج إلى مفعولين ويجوز أن يكون من « ترك » بمعنى خلى وفارق ، فيحتاج إلى مفعول واحد « البكرى » المنسوب إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد « ترقبه » تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله ، ويروى « تركبه » .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و « التارك » مضاف إليه ، و « التارك مضاف . و « البكرى » مضاف إليه « بشر » عطف بيان على البكرى وعليه ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر . وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكرى إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى ، وفي محل نصب مفعول ثانٍ للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صير ، ومفعوله الأول هو قوله البكرى ؛ لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ترقبه » ، فعل مضارع . وفيه ضمير مستتر جواراً تقديره هي ، يعود إلى الطير ، وهو فاعله ، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله ، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره « وقوعاً » حال من الضمير المستتر في ترقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه ؛ فتقول « التارك بشر » ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل وهو التارك إلى اسم خال منها وهو بشر ، وذلك في الراجع عند جبهة النحاة لا يجوز ، كما عرفت في باب الإضافة .

وقد عرفت السر في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلال البدل في محل المبدل منه ، وأن هذا السر هو جعلهم العامل في البدل مقدرًا مماثلاً للعامل في المبدل منه .

والثاني قول الشاعر :

١٤٠ - أبا أخويننا عبد شمس ونوفلاً أعيذكما بالله أن نحدثنا حرباً

١٤٠ - هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة له بمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه ، ويذكر فيها علي من قتل يوم بدر من قريش ، وهذه الكلمة في سيرة ابن هشام (ج ٢ ص ١٣ طبع بولاق ٢٩٦ / ٢ بتحقيقنا) ، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ١١٠) .

الإعراب : أيا ، حرف نداء ، أخويننا ، أخوى : منادى ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وأخوى مضاف والضمير مضاف إليه ، عبد ، عطف بيان ، وعبد مضاف وشمس ، مضاف إليه ، ونوفلاً ، معطوف بالواو على عبد شمس ، أعيذكما ، فعل مضارع ، وفاء له ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به ، بالله ، جار ومجرور متعلق بأعيذكما ، أن ، مصدرية ، نحدثنا ، فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أعيذكما بالله من إحداه حرب ، والجار والمجرور متعلق بأعيذكما .

الشاهد فيه : قوله ، أيا أخويننا عبد شمس ونوفلاً ، فإن قوله ، عبد شمس ، عطف بيان على قوله ، أخويننا ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً ؛ واستلزام ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمادى المستقل ؛ لأن البدل من المادى يماثل معاملة نداء مستقل ؛ لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف النداء ، كما أوضحناه لك فيما سبق ، وهذا يستدعي أن يكون قولاً ، نوفلاً ، مبتدأ على الضم ؛ لكونه علماً مفرداً ، لكن الرواية وردت بنصب ، فذلك على أنه لا يكون قوله ، عبد شمس ، حينئذ بدلاً .

أى أن المانع من جعل عبد شمس بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف طياً مفرداً ، والعلم المفرد يجب بناؤه على الهم إذا وقع منادى ، ولو قل ، ونوفلاً ، بالدم لجاز ، فإنهم ذلك .

وبيان ذلك في [البيت] الأول أن قوله « بشرٍ » عطف بيان على « البكرى » ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ؛ لأن البدل في نية إحلاله محلّ الأوّل ، ولا يجوز أن يقال : أنا ابن التّاركِ بشرٍ ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام ، نحو : « العارك » إلا لما فيه الألف واللام ، نحو : « البكرى » ولا يقال : الضاربُ زيدٌ ، كما تقدم شرحه في باب الإضافة .

وبيان ذلك في البيت الثاني أن قوله « عبد شمس ونوفلا » عطف بيان على قوله : « أخويننا » ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محلّ الأوّل ؛ فكانت قلت : « أيا عبد شمس ونوفلاً » وذلك لا يجوز ؛ لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام ، وجب أن يُعطى ما يستحقه لو كان منادى ، و « نوفلا » لو كان منادى لقليل فيه « يا نوفلُ » بالضم ، لا « يا نوفلاً » بالنصب ؛ فلذلك كان يجب أن يقال ^(١) هنا « أيا أخويننا عبد شمس ونوفلُ »

(آ) أي ليصبح كونه بدلاً ، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد رقم ١٤٠ .
ومن هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح هربية ، لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلاً ، فافهم ذلك .

وعند جماعة من المحققين في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلاله محل المبدل منه نظر :
أما أولاً : فلأنهم يقررون أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ، والمبدل من الثواني بدليل أنه تابع فكيف يغتفروا فيه ما لا يغتفر في متبوعه الذي هو من الأوائل ؟
وأما ثانياً : فلأن جماعة من النحاة قد أجازوا في نحو قولك « نعم الرجل زيد ، أن يكون زيد بدلاً من الرجل ، مع أنه لا يصح إحلاله محله ؛ لأن فاعل نعم لا يكون إلا مقترناً بال ، كما أجاز بعض النحاة في قولك « إنك أنت الكريم ، أن يكون « أنت ، توكيداً وأن يكون بدلاً ، مع أنه لا يصح إحلاله محل السكاف ، فإنه لا يجوز لك أن تقول « إن أنت الكريم ،

ص - وَطَفُ النَّسَقِ بِالْوَاوِ .

ش - اِزْجَاعٌ مِنَ التَّوَابِعِ : عَطْفُ النَّسَقِ (١) .

(١) اعلم أن عطف النسق - بالنظر إلى الإعراب - يتبع المظوف عليه في واحد من ثلاثة أشياء :

الأول : أن يتبع الإعراب الذي في لفظ المظوف عليه ، نحو قولك وجاء زيد وعل ، ورأيت زيدا وعليا ، ومررت بزيدا وعل ، وشرط هذا النوع أن يكون المظوف صالحا لأن إلى العامل في المظوف عليه . فإن لم يصلح المظوف لأن إلى العامل ، كأن يكون المظوف معرفة في حين أن المظوف عليه اسم للنافية للجنس ، نحو ، لارجل في النار ، ولا فائمة ، لم يجر العطف على اللفظ ؛ لأن اسم لا النافية للجنس لا يكون إلا مكرة . وكان يكون المظوف معرفة أيضا في حين أن المظوف عليه مجرور بمن الزائدة نحو ، قولك ، عافى النار من امرأة ولا زيد ، لأن من الزائدة لا تجر إلا التكرات .

النوع الثاني : أن يتبع محل المظوف عليه ، ويشترط لصحة العطف على المحل ثلاثة شروط : أولها أن يكون ذلك المحل بما يظهر في فصيح الكلام ، وثانيها أن يكون استحقاق المظوف عليه لذلك المحل بمن الأصلة ، وثالثها أن يكون الطالب لذلك المحل باقيا في فصيح الكلام ؛ فلا يجوز أن تقول ، مررت بزيدا وبكرا ، فإك تعلم أن محل الجار والمجرور نصب لأنه في معنى المفعول به ، امكن لما كان لا يجوز لك أن تقول في الفصيح ، مررت زيدا ، لم يجر لك أن تنصب المظوف في هذا المثال ونحوه لأن ذلك المحل لا يظهر في فصيح الكلام . ومثال ما لم يكن استحقاق المظوف عليه للمحل بحسب الأصلة كل وصف مستكمل لشروط العمل لو نصبت مفعوله ثم عطفت على هذا المفعول لم يجر لك أن تجر المظوف على محل ذلك المفعول المنصوب على فرض أنه مجرور بالإضافة ، فلا تقول ، زيد ضارب عمرا وأخيه ، لأن استحقاق مفعول الوصف الجري ليس بالأصلة ، بل الأصل أن يكون منصوبا . والجر بالإضافة لقصد التخفيف وقد تقدم لنا ذكر هذه المسألة . ومثال انتفاء وجود الطالب لذلك المحل العطف على اسم إن المنصوب بالرفع ، باعتبار أن عمله على الابتداء لا يجوز ؛ فيه العطف بالرفع على الصحيح ؛ لأن طالب الرفع وهو الابتداء قد زال ، فلا تقول على الصحيح ، إن زيدا وعالم في النار .

النوع الثالث : العطف على التوهم . ويشترط لهذا النوع عدم وجود الطالب للمحل

وقد مضي تفسير العطف ؛ فأما اللسق فهو « التابع ، المتوسط بينه وبين
معبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكراها » ولم أحده بحد لوضوحه
على أنني فسرتة بقولي : « بالواو - إلخ » فإن معناه أن عطف النسق

على المعمول ، وإذا كان دخول العاطف المتوهم على المعمول كثيراً فإن العطف على
التوهم حينئذ يكون حسناً ، ولهذا النوع باب يكثر فيه وهو خبر ليس ، ونضرب لك
الأمثلة المتنوعة لهذا الباب ، ونبين لك في كل مثال منها ما يجوز فيه من وجوه الإعراب
ونوع كل وجه :

المثال الأول : أن تقول وليس زيد قائماً ، يجوز أن تعطف على خبر ليس هذا بالنصب .
فتقول « ولا قاعداً » وهذا العطف حينئذ من باب العطف على لفظ المعطوف عليه ، ويجوز
لك العطف على خبر ليس المنصوب بالجر ، فتقول « ليس زيد قائماً ولا قاعداً » وعليه جاء
قول الشاعر ، وينسب إلى زهير بن أبي سلمى المزني :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

عطف قوله « ولا سابق » بالجر على قوله « مدرك » المنصوب ، ويسمى هذا العطف
على التوهم ، لأنه توهم أن الباء قد دخلت في خبر ليس لسكثرة وقوعها فيه ، ومن أجل
هذا التوهم جر المعطوف .

المثال الثاني : أن تقول « ليس زيد بقائم » يجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور
بالباء الزائدة بالجر ، فتقول « ليس زيد بقائم ولا قاعداً » ويكون هذا عطفاً على لفظ
المعطوف عليه ، ويجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالنصب ،
فتقول « ليس زيد بقائم ولا قاعداً » وعليه جاء قول الشاعر :

مُعَاوِيَ إِنَّمَا بَشَرٌ فَأَنْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

عطف قوله « الحديدَا » بالنصب على خبر ليس المجرور في قوله « لسنا بالجبال » وهذا
عطف على المحل ، وهو مستكمل لشروط جواز العطف على المحل ؛ فنصب خبر ليس يظهر
في الكلام الفصيح بل هو الأصل ، واستحقاق ليس لنصب خبرها بحسب أصلها في العمل ،
وطالب النصب موجود في الكلام وهو ليس .

وقد أحلت عليك في هذا الموضوع ، فاكتف بهذا ، واحرص عليه ، والله ينفعك به .

هو للمطف بالواو والفاء وأخواتهما ، وامترضتُ بعد ذكرى كل حرف
بتفـير . معناه .

•••

ص - وهي إيطاق الجمع .

ش قال السيرافي : « أجمع النحويون والفقهاء من البصريين والكوفيين على
على أن الواو لا جمع من غير ترتيب » اهـ .

وأقول : إذا قيل « جاء زيدٌ وعمرو » فمعناه أنهما اشتركا في الجيء ، ثم يجعل
الكلمة ثلاثية مكان : أحدها : أن يكونا جاءا معاً ، والنسائي : أن يكون
مجهولاً على الترتيب (١) ، والثالث : أن يكون على عكس الترتيب ؛ فإن فهم أحد
الأمور مخصوصه من دليل آخر ، كما فهمت المعية في [نحو] قوله تعالى : (وَإِذْ
رَفَعْنَا إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلَ) (٢) ، وكما فهم الترتيب في قوله
تعالى : (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ
الْإِنْسَانُ مَا لَهَا) (٣) ، وكما فهم عكس الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن منكري
البعث : (مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا) (٤) ، ولو كانت للترتيب لكان
اعتراضاً بالحياة بعد الموت .

وهذا الذي ذكرناه قول أكثر أهل العلم (٥) : من النعانة وغيرهم ، وليس
بإجماع كما قال السيرافي ، بل روي عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب ،

(١) المراد ترتيب مجيئها على ترتيب ذكرهما في الكلام ، وذلك بأن يكون جيء زيد

قبل جيء عمرو في هذا المثال . (٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة .

(٣) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة الزلزلة . (٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٥) قالوا : وتدل على كل واحد من هذه المعاني الثلاثة دلالة اللفظ المشترك على أحد

معانيه . ومع ذلك فدلالته على المعية أكثر وعلى الترتيب أكثر .

وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتولد صغارنا فنحنيا ، وهو بعيد ،
ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب : اخْتَمَ زَيْدٌ وَعَمَرُو ، وامتناعهم من أن
يعطفوا في ذلك بالفاء أو بهم ؛ لسكونهما للترتيب ، فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك
معها ، كما امتنع معهما .

ص — وَالْعَاذُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّمْقِيبِ .

ش — إذا قيل : « جاء زيدٌ وعمرو » فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد
من غير مُهَلَّة ، فهي مُفِيدَةٌ لثلاثة أمور : الترتيب في الحكم ، ولم أنبه عليه لوضوحه ،
والترتيب ، والتعقيب .

وتمقيب كل شيء بحسبه^(١) ، فإذا قلت : « دخلت البصرة فبغداد » وكان
بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تمقيب في مثل هذا عادة ، فإذا دخلت بعد
الرابع أو الخامس فليس بتمقيب ، ولم يجز الكلام .

وللفاء معنى آخر ، وهو التَّسْبِيبُ ، وذلك غالب في عطف الجمل^(٢) ، نحو قولك :
« سها فسجد » و « زنى فرجيم » و « سرق فقطع » وقوله تعالى : (فَتَلَقَى آدَمُ
مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ)^(٣) ، ولدالاتها على ذلك استعميرت للربط في جواب

(١) معنى التعقيب أن يكون وقوع المعطوف بعد وقوع المعطوف عليه بلا مهلة
بينهما وهو - مع ذلك ، كما قال المؤلف - في كل شيء بحسبه .

(٢) وقد تجيء الفاء الدالة على التسبب في عطف الصفات ، نحو قوله تعالى : (لَأَكُونُ
من شجر من زقوم ، فالتون منها البطون ، فشاربون عليه من الحميم) ومن أمثلة الفاء
الدالة على التسبب في عطف الجمل - سوى الآية التي تلاها المؤلف - قوله تعالى : (فوكزه
موسى ففضى عليه) وقول كعب بن زهير :

بانت سعاد فقلبي اليوم متقبل
مقيم إثرها لم يفد مكبول

(٣) من الآية ٣٧ من سورة البقرة .

النسب ، نحو « من تأني قولي أكرمته » ولهذا إذا قيل « من دخل داري فله
دينم » أقد استحقاق الدين بالدخول ، ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار
بالدين له .

وقد تخلوا الفاء العاطفة للجمل من هذا المعنى ، كقوله تعالى : (الذي خلق فسوى ،
والذي قدر قهدي ، والذي أخرج الرمي ، فجعله غثاء أحوى)^(١) .

•••

ص و ثم للترتيب والترخي .

ش إذا قيل « جاء زيد ثم عمرو » فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد
بمقدار : هي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور : التشريك في الحكم ، ولم أنبه عليه لوضوحه ،
والترتيب ، والترخي .

وما قوله تعالى (وأخذ خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة)^(٢) ،
فقيل : التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ؛ فحذف المضاف منها^(٣) .

•••

(١) الآيات ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من سورة الأعلى . (٢) من الآية ١١ من سورة الأعراف .
(٣) قد تأتي « ثم » بمعنى الواو ، نحو قوله تعالى : (خلقكم من نفس واحدة ثم جعل
منها زوجها) وإما قلنا إن « ثم » في هذه الآية بمعنى الواو لأنه ورد في آية أخرى من
سورة الأعراف : (هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها) والقصة
واحدة ، فكان حل إحدى الآيتين على الأخرى أولى .
وقد تأتي « ثم » بمعنى الفاء ، نحو قول الشاعر :

كَمْزِ الرُّدْبِي تَحْتَ التَّجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

وزعم الاخفش ونحاة الكوفة أن « ثم » جمع زائدة ، ومثلوا له بقوله تعالى (ثم تاب
عليهم ليتوبوا) من . وردة التوبة ؛ فجعلوا (تاب عليهم) جواباً ، و « ثم زائدة » وهذا
صلم ، بل الجواب محذوف ، و « ثم عاطفة » .

ص -- وَحَتَّى لِلغَايَةِ وَالتَّدرِيجِ .

ش -- معنى الغاية: آخر الشيء ، ومعنى التدريج : أن ما قبلها ينقضى شيئاً فشيئاً إلى أن يَبْلُغَ إلى الغاية ، وهو الاسم المعطوف ، ولذلك وجب أن يكون المعطوفُ بها جزءاً من المعطوف عليه : إما تحقيقاً كقولك « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا » أو تقديراً كقوله :

١٤١ -- أَلْتِي الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَ رَحْلُهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَمَاهُ أَلْفَاهَا

١٤١ -- حكى الاخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي ، يقوله في قصة المتلس وفراره من عمرو بن هند ، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً إلى عامله يأمره فيه بقتل المتلس ، وأوهم المتلس أنه أمر له في هذا الكتاب بقطاع عظيم ، ففتحه واقرأه ، فلما علم ما فيه رمى به في النهر . وبعد هذا البيت المستشهد به قوله :

وَمَعْنَى يَبْظُنُّ بِرِيدِ عَمْرِو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَالَهَا

الإعراب : « ألتى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الصحيفة » مفعول به لآلتى « كى » حرف تعليل وجر ، أو حرف مصدرى ونصب « يخفف » فعل مضارع منصوب إما بأن مضمرة إن قدرت كى تعليلية ، وإما بكى نفسها إن قدرت مصدرية ولام التعليل مقدرة قبلها ، وفاعل يخفف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « رحله » محل مفعول به ليخفف ، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه « والزيد » معطوف بالواو على الصحيفة « حتى » حرف عطف « نعله » نعل : معطوف على ما قبله ، ونعل مضاف والضمير الذى للغائب مضاف إليه « ألقاها » ألتى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير العائد إلى النعل مفعول به لآلتى ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وذكر هذه الجملة يرجح عندنا رواية رفع « نعله » على أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة .

الداهديه : قوله « حتى نعله » على رواية النصب ؛ فإن النعل وإن لم تكن جزءاً من الذى قبلها على وجه الحقيقة ، فهى جزء منه بسبب التأويل فيها قبلها ؛ لأن معنى الكلام : ألتى كل شيء يثقله حتى نعله ، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويعوقه فى سيره لأنه يسير به الهارب المتوجس .

فطاف « نَدَّه » ، بحق ، وليست جزءاً مما قبلها تخفيفاً ، لاسكتها جزءاً تقديراً ، لأن
 معنى الكلام : ألقى ما يُنْقَلُ حتى نَدَّه ^(١) .

• • •

ص - لا ترتيب .

ش - زعم بعضهم أن « حتى » تفيد الترتيب كما تفيد « ثم » والفاء ^(٢) ،
 وليس كذلك ، وإنما هي لطاق الجمع كالوار ، وبشبه ذلك قوله عليه الصلاة

(١) وكما يشترط في المعطوف بحق أن يكون جزءاً من المعطوف عليه يشترط فيه أيضاً
 أن يكون اسماً ، فلا يكون ما بعده حتى العاطفة فعلاً . كما لا يكون جملة ، ويشترط في الاسم
 أن يكون ظاهراً ، فلا يجوز أن يكون ضميراً ، فلا نقول : قام القوم حتى أنا .
 وإنما وجب في المعطوف بحق أن يكون اسماً ظاهراً ، لأن حتى العاطفة منقولة من حتى
 الجارة ، وهي تختص بالاسم ولو تأويلًا وتختص بالظاهر من الأسماء على الراجح .
 واشترط بعضهم شرطاً زائداً على ما ذكرنا ، وهو أن يكون المعطوف شريكاً للمعطوف
 عليه في معنى العامل ، إذ لو لم يشارك في معنى العامل لكان من جنس آخر غير جنسه ،
 فلا يصح أن يكون غاية و آخراً له . فلا يجوز أن تقول : صمت ما بقي من رمضان حتى يوم
 الفطر ، لأن يوم الفطر لا يصام ، فليس يشارك في العامل ؛ والحق أن هذا الشرط مستغنى
 عنه باشرط أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، لأنه لا يكون غاية له إلا إذا كان جزءاً منه
 (٢) الذي زعم أن « حتى » تفيد الترتيب هو جار الله الزمخشري ، وقد رد ذلك عليه
 كثير من العلماء منهم المؤلف وابن الحاجب وسعد الدين التفتازاني ؛ والحق أن المعنى في
 « حتى » ترتيب أجزاء ما قبلها في الزمن ، من الأضعف إلى الأقوى ، أو من الأقوى إلى
 الأضعف ؛ ولا يعتبر الترتيب الخارجي ؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها
 حاصلة قبل ملابسته لما قبلها نحو : مات كل آباء حتى آدم ، أو أن تكون ملابسته لما بعد
 حتى في أثناء ملابسته لما قبلها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو تكون ملابسته
 لما بعد حتى مع ملابسته لما قبلها نحو أن تقول : جاءني القوم حتى خالد ، إذا كان مجيئهم
 في وقت واحد ، وكان خالد أضعف القوم أو أقوام حتى يكون غاية لما قبله على المعنى الذي
 ذكره المؤلف .

والسلام : « كَلُّ شَيْءٍ يَقْضَاهُ وَقَدْرٌ حَتَّى الْمَعْجُزِ وَالْكَيْسُ » ولا ترتيب بين القضاء
والقدر ، وإنما للترتيب في ظهور المقضييات والمقدرات

ص - و « أَرَى » لأحد الشئيين أو الأشياء ، مُفِيدَةٌ بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرِ أَوْ
الإِبَاحَةِ ، وَبَعْدَ التَّخْيِيرِ الشُّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ .

ش - مثلها لأحد الشئيين قوله تعالى : (كَيْفَ نَأْتِيهِمْ يَوْمَئِذٍ) (١) ،
ولأحد الأشياء : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْمَامُ عُشْرَةِ مَسَاكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
أَهْلِيكُمْ ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) (٢) ، ولكونها لأحد الشئيين أو الأشياء
امتنع أن يقال : « سَوَاءٌ عَلَيَّ أَفَمْتُ أَوْ قَعَدْتُ » (٣) ؛ لأن « سواء » لا بُدَّ فيها من
شئيين ؛ لأنك لا تقول : سواء على هذا الشيء .

ولها أربعة معانٍ : مَعْنَيَانِ بَعْدَ الطَّلَبِ (٤) ، وهما : التَّخْيِيرُ ، وَالْإِبَاحَةُ ،

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنین (٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٣) سنحرر لك هذه المسألة في « مباحث أم » ، ص ٤٣٥ .

(٤) المراد بالطلب هنا العبارة الدالة على الطلب ، وإن لم يكن ثمة طلب نفسي ، إذ كيف
يكون هناك طلب نفسي وهي دالة على التخيير ، واعلم أن هذين المعنيين إنما يحسنان بعد
الصيغة الدالة على الأمر كشالي المؤام ، وبعد الصيغة الدالة على التحضيض نحو : « هلا تزوج
هندا أو أختها ، في التخيير ، و « هلا تصاحب الحسن أو ابن سيرين ، في الإباحة ؛ فأما
الاستفهام نحو « أعندك زيد أو عمرو ، فإنه لا يدل على تخيير ولا إباحة ؛ وأما في التمني نحو
« ليت لي ألف دينار أو خراطة كتب ، فإن ظاهر أمر المتكلم بهذا الكلام يدل على جواز
الجمع بين المتعاطفين دائماً ؛ وإذن فيكون المراد بالطلب في هذا المقام صيغة الأمر
والتحضيض ليس غير ، من باب إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص .

أَوْ مُؤْمِنِينَ بَعْدَ الْحَبْرِ ، وَهِيَ : الشك ، والشكيك^(١) .

فذلها للتخيير ، تَزَوُّجٌ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا ، وَالْإِبَاحَةُ ، جَالِسِ الْحَنِّ أَوْ
ابْنِ سَبْرِينَ ، وَالْفَذَقُ بَيْنَهُمَا أَنْ التَّخْيِيرُ بِأَبْنَى جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ،
وَالْإِبَاحَةُ لِأَنَّهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ تَزَوُّجِ هِنْدٍ وَأُخْتِهَا ، وَهُوَ أَنْ
يَجَالِسَ الْحَنَّ وَابْنَ سَبْرِينَ جَمِيعًا ؟

وَمِثْلُهَا لَشَكِّ قَوْلِكَ : « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » إِذَا لَمْ تَعْلَمْ الْجَائِيَّ مِنْهُمَا .

وَمِثْلُهَا لَشَكِّكَ قَوْلِكَ « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » إِذَا كُنْتَ عَالِمًا بِالْجَائِيَّ مِنْهُمَا ،

وَأَنَّكَ أَهْمْتُمْ عَلَى الْمُخَاطَبِ .

وَأَمَّا ذَلِكَ مِنَ التَّزْوِيلِ فَوَلَهُ تَعَالَى : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ)^(٢)

لَا يَبْهَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجَمِيعِ عَلَى امْتِقَادِ أَنْ الْجَمِيعُ هُوَ الْكُفَّارَةُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :

(أَلَيْسَ عَلَيْنَاكُمْ جُنَاحٌ أَنْ نَأْكُلَ مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ)^(٣)

الآيَةُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّا بَنَيْنَا بُيُوتَنَا مِنْ قَبْضِ يَوْمٍ)^(٤) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّا أَوْ إِبْنَانَاكُمْ

أَعْمَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)^(٥) .

• • •

(١) الفرق بين الشك والشكيك أن الأول يكون من المتكلم ، وأما الشكيك فهو قصد

المتكلم إيقاع المخاطب في الشك ، وهو بين واضح من شرح المواضع لمخاليها .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٦١ من سورة النور ؛ والتلاوة في الكتاب الكريم : (ليس على

الاعمى حرج ، ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج ، ولا على أنفسكم

أن تأكلوا) .

(٤) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنین . (٥) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

وبني عليه من المعاني التي ترد لها أو ، ثلاثة معانٍ ، الأول أن ، أو ، تأتي للدلالة

النفسية ؛ ومنه قول النحاة : « الكلمة اسم أو فعل أو حرف » ومنه قول النحاة : «

ص - و « أم » اطلب التعمين بـمـد همزة داخلية على أحد المستويين
ش - تقول : « أزيد عندك أم عمرو » إذا كنت قاطماً بأن أحدهما عنده ،
ولكنك شككت في عينه ، ولهذا يكون الجواب بالتعمين ، لا بـ « نعم »
ولا بـ « لا » وتسمى « أم » هذه مُعَادِلَةً ، لأنها عَادَاتِ الهمزة في الاستفهام بها ،
الأتري أنك أذخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم في ظنك
بالنسبة إليهما ، وأذخلت « أم » على الآخر ، وَوَسَّطْتَ بينهما مالا تشك فيه -
وهو قولك « عندك » ؟ - وتسمى أيضاً مُتَّصِلَةً ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى
بأحدهما عن الآخر (١) .

= وَتَأَلُّوا : لَمَّا تَنَتَّانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَّاسِلُ
ومنه قوله تعالى (إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد) وقوله
سبحانه : (أفلم يسيرا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها ، أو آذان يسمعون بها) .
والثاني : قال قوم : تكون « أو » للإضراب نحو قوله تعالى : (وأرسلناه إلى مائة
ألف أو يزيدون) .

والثالث : قد تأتي « أو » بمعنى الواو ، كقول جرير :

جاء الخِلافة أو كانت له قَدْرًا كَمَا أتى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ
واعلم أن التخيير والإباحة لا يقمان إلا بعد عبارة الطلب بالمعنى الذي بيناه ، وأن الشك
والإبهام يقمان بعد الكلام الخبري ، واختلف فيما عدا هذه المعاني الأربعة ، فقيل : لا تقع
إلا بعد الخبر وهو الصحيح ، وقيل : تقع بعد الطلب أيضاً .

(١) اشتهر عند كثير من العلماء أنه لا يعطف بعد سواء إلا بأم ، وذلك لأن التسوية
التي يدل عليها لفظ سواء من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً ، والعطف في
هذه الحالة بما اختصت به الواو ، وتشارك الواو في ذلك « أم » ، لأن وضعها على ألا يستغنى
فيها بما قبلها عما بعدها ولا عكسه .

لكن هذا الذي اشتهر عند كثير من العلماء ليس على إطلاقه ، بل في الكلام
تفصيل ، وحاصله أنك إن جئت بعد سواء بالهمزة لم يحز أن تعطف إلا بأم كما في قوله

ص - وَإِلَّا رَدَّ عَنِ الْخَطِّ فِي الْحُكْمِ «لَا» بَعْدَ إِجَابٍ ، وَ «لَيْكِنْ» ،
و «بَل» بَعْدَ نَقْيٍ ، وَإِصْرَافِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا «بَل» بَعْدَ إِجَابٍ .

ش - - حَاصِلُ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ بَيْنَ «لَا» وَ «لَيْكِنْ» ، وَ «بَل» ،
اشْتِرَاكَ وَافْتِرَاقًا .

فَأَمَّا اشْتِرَاكُهُمَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا عَاطِفَةٌ ، وَالثَّانِي : أَنَّهَا تُبَيِّدُ رَدَّ
الْمُتَأَمِّعِ عَنِ الْخَطِّ فِي الْحُكْمِ إِلَى الصَّوَابِ .

وَأَمَّا افْتِرَاقُهُمَا فَمِنْ وَجْهَيْنِ أَيْضًا ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ «لَا» تَكُونُ إِقْصَرِ الْقَلْبِ
وَإِقْصَرِ الْإِفْرَادِ^(١) ، وَ «بَل» ، وَ «لَيْكِنْ» ، إِنَّمَا يَكُونَانِ لِإِقْصَرِ الْقَلْبِ

عَنْ نَعَالٍ : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذَرُوا) وَمَا نَحَبُ أَنْ تُنْبِذَ إِلَيْهِ هَهُنَا أَنْ
«سَوَاءٌ» خَيْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَالْمَصْدَرُ الْمَذْبُوكُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ .
وَإِنْ لَمْ تُذَكَّرِ الْهَمْزَةُ بَعْدَ سَوَاءٍ جَازَ الْعَطْفُ بِأَمْ عَلَى مَعْنَى التَّسْوِيَةِ ، وَجَازَ الْعَطْفُ
بِأَمْ عَلَى مَعْنَى الْمَجَازَةِ . تَقُولُ : «سَوَاءٌ عَلَى قَتِ أَوْ قَدِمْتَ» وَمَعْنَاهُ : إِنْ قَتِ
أَوْ قَدِمْتَ فَالْأَمْرَانِ عَدِي سَوَاءٌ ، وَعَلَيْهِ قَرَأَ ابْنُ عِيصِينَ (سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذَرُوا)
بِدُونَ هَمْزَةٍ وَبِالْعَطْفِ بِأَمْ ؛ وَعَلَيْهِ يَكُونُ سَوَاءٌ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مُخَذَّوْفٌ ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي
تَقْدِيرِ الْكَلَامِ .

(١) اعْلَمْ أَوْلَا أَنْكَ إِذَا قُلْتَ «مُحَمَّدٌ عَالِمٌ» فَمَعْنَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ الَّذِي قَصَدْتَ إِلَيْهِ هُوَ
ثُبُوتُ الْعِلْمِ لِمُحَمَّدٍ ، وَلَا دَلَالَةٌ هَذِهِ الْعِبَارَةِ عَلَى ثُبُوتِ شَيْءٍ مِنَ الْأَوْصَافِ غَيْرِ الْعِلْمِ لِمُحَمَّدٍ .
كَأَنَّ دَلَالَةَ أَمَّا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَوْصَافِ عَنْهُ ، وَلَا دَلَالَةَ لَهَا أَيْضًا عَلَى أَنَّ غَيْرَ مُحَمَّدٍ
مِنَ النَّاسِ قَدْ ثَبِتَ لَهُ الْعِلْمُ أَوْ اتَّفَقَ عَنْهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : «إِنَّمَا مُحَمَّدٌ عَالِمٌ» أَوْ قُلْتَ : «مَا هُوَ
إِلَّا عَالِمٌ» دَلَّتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَلَى شَيْئَيْنِ :

الأول : ثُبُوتُ الْعِلْمِ لِمُحَمَّدٍ .

والثاني : انْتِفَاءُ غَيْرِ صِفَةِ الْعِلْمِ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَكُونُ مَثَارَ جَدَلٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ غَيْرِكَ

عَنْهُ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُسَمَّى قَصْرًا .

فقط ، تقول : « جاءني زيدٌ لا عمروٌ » ردًا على من اعتقد أن « عمراً » جاء دون « زيد » أو أنهما جاءا معاً ، وتقول : « ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ » ، أو « بل عمرو » ردًا على من اعتقد العكس ، والثاني : أن « لا » إنما يُعطفُ بها بعد الإثبات ، و « بل » يُعطفُ بها بعد النفي ، و « لكن » إنما يُعطفُ بها بعد النفي ، ويكون معناها كما ذكرنا ، و يُعطفُ بـ « بل » بعد الإثبات (١) ، ومعناها

== ثم اعلم ثانياً أن المخاطب الذي يلي إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً لضد الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه ، كأن يكون معتقداً أن محمداً جاهل ، فإذا قلت في هذه الحال : إنما محمد عالم ، كنت قد قلبت عليه اعتقاده ، فهذا يسمى قصر قلب ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفتين ؛ كأن يعتقد أن خالداً شاعر ونائر ، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر ؛ فتقول : إنما خالد شاعر ، فهذا يسمى قصر أفراد ، لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما جميعاً ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بهذه الصفة بذاتها ، كأن يكون متردداً في أن تكون هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر ؛ فإذا قلت حينئذ : إنما خالد كاتب ، كنت قد عيذت للمخاطب الصفة التي انصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه . وهذا يسمى قصر التعيين .

فالقصر على ثلاثة أنواع ؛ قصر قلب ، وقصر أفراد ، وقصر تعيين ، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً ، وانقسام القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب ؛ فإن كان المخاطب يعتقد ضد ما تثبته فهو قصر القلب ، وإن كان يعتقد ما تثبته وزيادة فهو قصر الأفراد ، وإن كان متردداً بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين .

(١) في كل نسخ الأصل « ويعطف بها بعد الإثبات ، فيعود الضمير إلى « لكن » ، لأنها أقرب شيء مذكور في الكلام وهو خطأ ؛ فقد قرر المؤلف قريباً أن « لكن » يعطف بها بعد النفي وحده .

حينئذ اثبات الحكم لما مدها ومصرفه ما قبلها وتصديره كالمسكوت عنه ، من قبل
أه لا يحكم عليه بشيء ، وذلك كقولك : « جاءني زيد قبل عمرو » .

وقد تضمن مسكوتى من « إنا » أنها غير عاطفة ، وهو الحق ، وبه قال الفارسي ،

وقال الجرجاني : « مذهب في حروف اللغات فهو ظاهر »^(۱)

• • •

من - والبدال ، وهو : تابع ، مقصود بالحكم ، بلا واسطة ، وهو ستة :
بدل كان ، نحو : (مفازا حداثق) وبعض ، نحو : (من استطاع) ، وأشتمال ،
نحو : (قيل فيه) واضراب ، وغاط ، ونيسان ، نحو : « تصدقت بدينار » ،
نحسب قصد الأول والثاني ، أو الثاني وسبق الأمان ، أو الأول وتبين الخطأ .

ش - الباب الخامس من أبواب التوابع : البذل .

(۱) خاتمة - كما يجوز عطف الاسم على الاسم يجوز عطف الفعل على الفعل ، سواء
أكانت صيغة المعطوف والمعطوف عليه واحدة - بأن كان كل منهما ماضيا نحو قوله تعالى
(الحشر فنادى فقال) أو كان كل منهما مضارعا نحو قوله جل شأنه (انجي به بلدة ميتا
ولسفيه) - أم اختلفت صيغة المعطوف والمعطوف عليه - بأن كان المعطوف ماضيا
والمعطوف عليه مضارعا كقوله تعالى (يقدم قومه يوم القيامة فأوردكم النار) أو بالعكس
فكان المعطوف مضارعا والمعطوف عليه ماضيا كقوله تعالى : (تبارك الذي إن شاء جعل
لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويحمل لك قصورا) وأما فعل الأمر فعطف
مثله عليه من باب عطف الجمل ، لأن في فعل الأمر ضميراً مشتركاً وجوباً .

ويجوز أيضاً عطف الفعل على اسم يشبه الفعل ، نحو قوله تعالى (فالغيرات صباحاً فأذن
به نقما) ويجوز عكس ذلك ، وهو عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل ، وجعل ابن
مالك من هذا النوع قوله تعالى : (يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) وليس
ذلك بمنين ، فلا يصلح دليلاً ، وإمكانه يصلح مثلاً ، لأن المثال يكفي فيه الاختلاف
كلان ذكره غير منين لجواز أن يكون مخرج ، معطوفاً على (فالغيرات صباحاً)

وهو في اللغة : العوضُ ، قال الله تعالى : (عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا)^(١) ،
وفي الاصطلاح : « تابع ، مقصود بالحكم ، بلا واسطة » فقولى : « تابع » جنس
يشمل جميع التوابع ، وقولى : « مقصود بالحكم » مخرج للذمت ، والتأكيد ، وعطف
للبيان ؛ فإنها مُكَمَّلَةٌ للتبوع المقصود بالحكم ، لا أنها هي المقصودة بالحكم ،
و « بلا واسطة » مخرج لعطف النسق ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » فإنه وإن كان تابعاً
مقصوداً بالحكم ، ولكنه بواسطة حرف للعطف .

وأقسامه سِتَّةٌ^(٢) :

أحدها : بدلُ كلِّ من كلِّ ، وهو عبارة عما الثانى فيه عينُ الأولِ ، كقولك :
« جَاءَ نِي مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » ، وقوله تعالى : (مَفَازًا حَدَائِقَ)^(٣) .

وإنما لم أقل : « بدل الكل من الكل » حذراً من مذهب مَنْ لَا يُجِيزُ
إدخالَ آلِ على كلِّ ، وقد استعمله الزجاجى فى جملته ، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه
مواقفةً للناس^(٤) .

(١) من الآية ٣٢ من سورة ن .

(٢) زاد بعضهم بدل الكل من البعض ، عكس النوع الأول ، ومثل له بقولك ولقيته
غدوة يوم الجمعة ، بتدوين غدوة . واستشهدوا له بقول الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِّسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ

وزعم السيرطى أن منه قوله تعالى : (فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات
عدن) لأن الجنة مفرد وجنات عدن جمع .

(٣) من الآيتين ٣١ ، ٣٢ من سورة النبأ (عم يتساءلون) .

(٤) قد وقع المصنف فى هذا الذى فر منه هنا ، وذلك فى كلامه على التوكيد بكلِّ ،
ونبينا عليه هناك .

والثاني : بدل بمصر من كل^(١) ، وضابطه : أن يكون الثاني جزءاً من الأول
كقوله : « أكلت الرغيف ثلثه » ، وكقوله تعالى : (وَفِي قَتْلِ النَّاسِ حَيْجُ
الْبَيْتِ مِنَ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٢) ، فن استطاع : بدل من الناس ، هذا هو المشهور ؛
وقيل : فاعل بالحج ، أى : وقف على الناس أن يحج مستطيعهم

وقال الكسائي : إنها شرطية مبهمة ، والجواب محذوف ، أى : من استطاع
فأحج ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام ؛ والوجه الثاني
يقضى أنه يحج على جميع الناس أن مستطيعهم يحج ، وذلك باطل باتفاق ، فيعين
القول لأول .

وإنما لا أقل من الضم ، — بالألف واللام — لما قدمت في كل

والثالث : بدل الاشتغال ، وضابطه : أن يكون بين الأول والثاني ملاءمة
بغير الجزئية ، كقوله : « أعجبت زيدا علمه » وقوله تعالى : (بِأَلْوَنِكَ

(١) إن قلت : هل يجب في بدل بمصر من كل أن يضاف البديل إلى ضمير يعود إلى المبدل

منه ليكون رابطاً للبديل بالمبدل منه ؟

فالجواب عن ذلك أن أكثر النحويين ذهبوا إلى أنه لا بد في هذا النوع من البديل أن
يضاف إلى ضمير المبدل منه ، فإن لم يكن في الكلام ضمير قدر الضمير ، فإنه ما ذكر معه
الضمير قوله تعالى : (قم الليل إلا قليلاً نصفه) ومثال ما لم يذكر معه الضمير قوله تعالى :
(والله هل للناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فن استطاع : بدل من الناس ، ولا ضمير
معه في اللفظ ، وقديره : من استطاع منهم ، واخافت كلبة ابن مالك ، فذكر في التسهيل أنه
لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالألف واللام ، وقال في شرح الكافية : الصحيح أنه
لا يشترط ، لكن وجوده أكثر من عدمه .

(١) من الآية ٩٨ من سورة آل عمران .

عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ (١)

ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاثة على أن البديل والمبدل منه يكونان نكرتين ، نحو [قوله تعالى] : (مَفَازًا حَدَائِقَ) ، ومعرفتين مثل الناس وَمَنْ ، ومختلفين مثل الشهر وقتال .

والرابع والخامس والسادس (٢) : بَدَلُ الإِضْرَابِ ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ ، وَبَدَلُ النِّسْيَانِ ، كقولك : « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ » فهذا المثال محتمل لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ، ثم عن لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار ، وهذا بدل الإِضْرَابِ ؛ ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدينار فَسَبَقَ لِسَانُكَ إِلَى الدَّرْهِمِ ، وهذا بدلُ الْغَلَطِ ، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم ، فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد ، وهذا بدلُ لِلنِّسْيَانِ

وربما أشكل على كثير من اللطافة الفرق بين بَدَلِي الْغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ ،

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٢) اختلف النحاة في حواز بدل الغلط ، فذهب سيدييه وكثير من النحاة إلى أنه جائز في النثر والنظم ، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز في الشعر ، وعكس بعضهم فأجازه في النثر دون الشعر زاعماً أن الشعر يقال عن روية وتفكير ، وما كان كذلك لا يسوغ فيه الغلط ، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز مطلقاً ، لا في النثر ولا في الشعر ، وزعم أنه بحث عن مثال له من كلام العرب فلم يجد ، وأنه طالب من لقيه عن يشبهه بمثال ، فلم يأت بشيء ، فاستقر عنده أنه لا يجوز ، لكن قال ابن السيد : إنه وجد له المثال المنشود ، وذلك قول ذي الرمة :

أَمِيَاءُ فِي شَفَقَتِهَا حُوَّةٌ لَعَسُ وَفِي لَلَّاتِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبُ

والحوة - بوزن القوة - السواد ، واللعس - بالحريك - السواد المشرب

حبة والشنب : طيب ريح الفم ، وهذا البيت يحتمل التأويل فلا يصلح دليلاً .

وقد بيناهُ ، وبوضوحه أيضاً أن اللفظ في اللسان ، والنسيان في الجنان (١) .

• • •

ص - باب : القَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى تِسْعَةٍ بُؤُوثٌ مَعَ الذَّكْرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ
بُؤُوثٍ دَائِمًا ، نَحْوُ : (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) ، وَكَذَلِكَ الْعَشْرَةُ إِنْ لَمْ
تُرَكَّبْ ، وَمَادُونِ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلِ كَثَاكٍ وَرَابِيعِ عَلَى الْقِيَاسِ دَائِمًا ، وَيُفْرَدُ
فَاعِلًا ، أَوْ يُصَافُ لِمَا أَشْتَقَّ مِنْهُ ، أَوْ لِمَا دُونَهُ ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ .

ش - اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يجري دائماً على القياس في التذكير والتأنيث ، فيذكر مع الذكور ،
ويؤنث مع المؤنث ، وهو الواحد ، والاثنتان ، وما كان على صيغة فاعل ؛ تقول في
الذكر : واحد ، واثنتان ، وثنان ، وثالث ، ورابع - إلى عاشر ، وفي المؤنث : واحدة ،
واثنتان ، وثنان ، وثالثة ، ورابعة - إلى عاشرة .

والثاني : ما يجري على عكس القياس (٢) دائماً ، فيؤنث مع الذكور ، ويذكر مع
المؤنث ، وهو الثلاثة والنسعة وما بينهما ؛ تقول : « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » و « ثَلَاثُ نِسْوَةٍ » ،
قال تعالى : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا) (٣) .

والثالث : ما له حالتان ، وهو « الْعَشْرَةُ » فإن استعملت مركبة جرت على

(١) الجنان - بفتح الجيم ، بزنة السحاب - القلب ، وهو موضع التفكير فيما ظن العرب .

(٢) ذكر ابن مالك أن السر في حذف التاء من عدد المؤنث وإثباتها في عدد المذكر

أنه ثلاثة ، وهـ أربعة ، وأخواتهما من أسماء الجماعات مثل زمرة وفرقة وأمة ، فالأصل

فيها أن تكون بالهاء ، فوقعت أولاً على المذكر بالتاء لتقدم رتبته ، فلما أريد إيقاعها على

المؤنث لم يكن بد من الفرق ، فحذفت التاء .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

القياس ؛ تقول : « ثَلَاثَةٌ عَشْرَ عَيْدًا » بالتذكير ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ أُمَّةً » بالتأنيث
وإن استعملت غيرَ مركبة جَرَتْ على خلاف القياس ، تقول : « عَشْرَةُ رُجَالٍ »
بالتأنيث ، و « عَشْرُ إِمَاءٍ » بالتذكير^(١) .

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعِلٍ أربعَ حالات :

إحداها : الإفراد ، تقول : ثَانٍ ، ثَالِثٌ ، رَابِعٌ ، خَامِسٌ ، ومعناه واحدٌ
موصوف بهذه الصفة .

الثانية : أن يضاف إلى ما هو مُشْتَقٌّ مِنْهُ ؛ فتقول : « ثَانِيِ اثْنَيْنِ ، وَثَالِثُ
ثَلَاثَةٍ ، وَرَابِعُ أَرْبَعَةٍ ، وَمَعْنَاهُ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَوَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَوَاحِدٌ مِنْ
أَرْبَعَةٍ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيِ اثْنَيْنِ)^(٢) ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
(لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ)^(٣) .

الثالثة : أن يضاف إلى مادونه ، كقولك : « ثَالِثُ اثْنَيْنِ ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ ،
وَخَامِسُ أَرْبَعَةٍ » ومعناه جاعلُ الاثْنَيْنِ بِنَفْسِهِ ثَلَاثَةً ، وَجَاعِلُ الثَّلَاثَةِ بِنَفْسِهِ أَرْبَعَةً ،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ
إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)^(٤) .

الرابعة : أن يَنْصِبَ مَا دُونَهُ ؛ فتقول : « رَابِعُ ثَلَاثَةٍ » بتثوين رابع ، ونصب
ثلاثة ، كما تقول : « جَاعِلُ الثَّلَاثَةِ أَرْبَعَةً » ولا يجوز مثلُ ذلك في المستعمل مع
ما اشتق منه ، خلافاً للأخفش والعلاب .

(١) فإن قلت : فقد قال الله تعالى « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » فجاء بالعدد خالياً
من التاء ، مع أن المعدود مذكور ، وهو الأمثال ، لأنها جمع مثل ، وإذا كان المعدود جمعا
نظر إلى مفرد ، ومقتضى ما أصلتم من القواعد أن يقال : عشرة أمثالها :
فالجواب عن ذلك : أن المعدود ليس هو الأمثال كما توهمت ، بل المعدود هو الحسنات ،
والأمثال صفة لها ، وكأنه قيل : فله عشر حسنات أمثالها . فاستقامت القاعدة التي أصلها
الحياة ،

(٢) من الآية ٤ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٨ من سورة المجادلة .

ص - باب : مَوَانِعُ صَرْفِ الْأَسْمِ نِسْمَةً ، يَجْتَمِعُ .
 عَزَنُ الْمَرْكَبِ نَجْمَةٌ تَمْرِيضُهُمْ قَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَنَعِ زِدٌ تَأْنِيثًا
 كَأَحَدٍ ، وَأَحْمَرٌ ، وَيَمْلِكُ ، وَإِزَاهِيمٌ ، وَهَمْرٌ ، وَأَخْرٌ ، رَأْحَادٌ ، وَمَوْحَدٌ إِلَى
 الْأَرْبَعَةِ ، وَمَسَاجِدٌ ، وَدَنَابِيرٌ ، وَسَلْمَانٌ ، وَسَكْرَانٌ ، وَفَاطِمَةٌ ، وَطَلْحَةٌ ، وَزَيْنَبٌ ،
 وَسَهْلٌ ، وَصَحْرَاءٌ .

قَائِمُ التَّائِبِ وَالْجَنَعُ الَّذِي لَا تَنْظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ كُلِّ مِنْهُمَا يَنْتَأَثِرُ بِالْمَنْعِ ،
 وَالرَّوْفِ لِأَنَّ مِنْ مُجَامَعَةٍ كُلُّ هَلَةٍ مِنْهُنَّ لَصْفَةٌ أَوْ الْعَلِيَّةِ .
 وَتَتَمَعَّنُ الْعَلِيَّةُ مَعَ : التَّرْكِيبِ ، وَالتَّائِبِ ، وَالْمُعْجَمَةِ .
 وَتَشْرُطُ الْمُعْجَمَةُ الْعَلِيَّةُ فِي الْمَعْجَمِيَّةِ ، وَزِيَادَةُ قَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالصَّفَةِ : أَحَادِثُهَا ،
 وَعَدَمُ قَبُولِهَا الْقَاءِ ؛ فَمُرْبَانٌ ، وَأَزْمَلٌ ، وَصَفْوَانٌ ، وَأَرْزَبٌ - بِمَعْنَى قَاسٍ ،
 وَذَلِيلٌ - مُنْصَرِفَةٌ .

وَيَحْوِزُ فِي نَحْوِ هِنْدٍ ، وَجِهَانٍ ، بِمَخْلَافِ زَيْنَبَ وَسَقَرٍ وَبَلَخٍ ؛ وَكَهْمَرَ عِنْدَ
 تَمِيمِ أَبِي تَدَايِرٍ ، إِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ بِرَأْسِ كَتْفَارٍ ، وَأَمْسٍ إِهْتِئَانٍ إِنْ كَانَ رَفُوعًا ،
 وَيَنْفَعُهُمْ لَمْ يَشْرُطْ فِيهِمَا ؛ وَصَحْرٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مَعْمُومًا .

ش - الأصل في الاسم العربي بالحركات الصرفة ؛ وإنما يخرج عن ذلك الأصل
 إذ وجد فيه علقان من علل تسع^(١) ، أو واحدة منها تقوم مقامها .

(١) المراد أن يكون فيه علقان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى .
 فإن وجدت علقان - أو أكثر - ترجعان كليهما إلى اللفظ لم يمنعاه من الصرف .
 وذلك نحو : أذربيجان . فإن فيه التائيب وزيادة الألف والنون والتركيب والمعجمة .
 وأريد أن أوضح لك أمر الممنوع من الصرف في إيجاز :
 أنت تعرف أن الاسم إذا أشبه الحرف في لفظه أو في معناه أو في استعماله فإنه يخرج عن الصرف .

وقد جمع المال الذم في بيت واحد من قال :

اجمع ، وزن ، عادلاً ، أنت ، بمعرفة
ركب ، وزد مجمة ، فالوصف قد كمل

وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبتته في المقدمة ، وهو لابن النحاس ، وقد

مثلتها في المقدمة على الترتيب ، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول :

العلّة الأولى : وزن الفعل ، وحقيقته . أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل ،

أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل ، وهو مسآور له في وزنه ؛ فالأول كأن تسمى رجلاً

« قَتَل » بالتشديد ، أو « ضَرِبَ » أو نحوه من أبنية ما لم يسم فاعله ، أو « انطلق »

ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل ؛ فإن هذه الأوزان كلها خاصة

بالفعل ، والثاني مثل : « أَحَدَ » و « يَزِيدَ » و « بِشَكَرَ » و « تَغَلَّبَ »

و « تَرَجَسَ » علماً .

العلّة الثانية : التركيب ، وليس المراد به تركيب الإضافة كما مرى القيس ؛

لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة ، فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة

== هذه انشائية تعطيه حكم الحرف المشبه به وهو البناء ، واعلم الآن أن الفعل يشتمل على

علتين فرعيتين عن الاسم ، وإحدهما راجعة إلى لفظه والآخرى راجعة إلى معناه ، أما التي

ترجع إلى لفظ الفعل فهي عند البصريين أنه مشتق من المصدر . وعند الكوفيين دلالة على

معنى مركب من الحدث والزمان في حين أن المصدر دال على الحدث وحده والمركب فرع

ملا تركيب فيه ، وأما العلة الراجعة إلى المعنى في الفعل فهي افتقاره إلى الاسم ؛ لأنه دال

على الحدث ، وكل حدث لا بد له من فاعل ؛ ولا يكون الفاعل إلا اسماً ؛ وأنت تعلم أن من

أحكام الفعل أنه لا يجر ولا ينون ؛ فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان وكانت إحدى هاتين

العلتين ترجع إلى اللفظ كالتركيب والآخرى ترجع إلى المعنى كالعلية كان هذا الاسم قد

أشبه الفعل في وجود علتين ترجع إحدهما إلى اللفظ والآخرى ترجع إلى المعنى ؛ وقد علمت

أن العرب قد جروا في أساليب كلامهم على أن يعطوا المشبه حكم المشبه به ؛ ومقتضى هذا

أن تمنع الاسم صاحب العلتين من الجر ومن التنوين ، وهذا هو المنع من الصرف .

ولا تركيب الإسناد كشأب قرناها وتأبط شرا ، فإنه من باب المحكي ، ولا التركيب المزجي الخنوم يوبه مثل سيبويبه وعمرؤبه ، لأنه من باب المبني ، والصرف وعدمه إنما يقالان في المرب ، وإنما المراد للتركيب المزجي الذي لم يحتم يوبه ، كجملتك وعصر موت ومدبكر ب .

الفة الثالثة : المعجمة ، وهي : أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية ، كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، وبمقرب .

وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وصالح ، وشعيب ، وهود^(١) ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وبشروط لا اعتبار المعجمة أمران ؛ أحدهما : أن تكون الكلمة علما في لغة المعجم كما قلنا ؛ فلو كانت عندم اسم جنس ثم جعلناها علما وجب صرفها ، وذلك بأن تسمى رجلا بلعام ، أو ديباج .

الثاني : أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف ؛ فلهذا انصرف نوح ولوط ، قال الله تعالى : (إِنْ لَوْ طِ تَجْمِينَاكُمْ)^(٢) ، وقال الله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ)^(٣) ، وَمَنْ زَعَمَ مِنَ الْبَعَثِينَ أَنْ هَذَا النَّوْحُ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ فَلَيْسَ بِمَصِيبٍ .

الفة الرابعة : التعريف ، والمراد به تعريف العلة ؛ لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا تبديل لدخول تعريفها في هذا الباب ؛ لأنها مبيات كلها ، وهذا باب إعراب ، وأما ذر الأداة والضاف فإن الاسم إذا كان غير متصرف

(١) وبقى اثنان على الراجح — وهما نوح ؛ ولوط — وقد اعتبرهما المؤلفان أجمعين بدليل ما بعده ، وهو رأى فيهما .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٣) من الآية ١ من سورة نوح .

ثم دَخَلَتْهُ الأداة أو أضيف انْجَرَ بالكسرة ، فاستعمال اقتضاؤهما الجر بالفتحة ،
وحينئذ فلم يبق إلا تعريف العلمية

العلّة الخامسة . العَدْلُ ، وهو : تَحْوِيلُ الأسم من حالة إلى حالة أخرى ، مع بقاء

المعنى الأصلي

وهو على ضربين : وائع في المعارف ، وواقع في الصفات

فالواقع في المعارف يأتي على وَزْنَيْنِ ، أحدهما : فَعَلٌ ، وذلك في المذكر ، وَعَدْلُهُ
عن فاعل ، كعَمَرَ ، وَزُفِرَ ، وَزُحِلَ ، وَجُمِعَ^(١) ، والثاني : فَعَالٌ ، وذلك في المؤنث ،
وَعَدْلُهُ عن فاعلة ، نحو : حَذَامٍ وَقَطَامٍ وَرَقَاشٍ^(٢) ، وذلك في لغة تميم خاصة ،
فأما الحجازيون فيبدونهم على الكسر ، قال الشاعر :

١٤٢ — أَتَارِكَةٌ تَدَلُّهَا قَطَامٌ ؟ رَضِينَا بِالتَّجِينَةِ وَالسَّلَامِ

(١) وكذلك : مضر ، وجشم ، وهبل ، وقزح ، ودلف ، وقثم ، وأدد ، وشمل ،

(٢) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام ، وشاهد الثالث قول جذية

الأبرش فيما يقوله لاخته رقاش — وقد زوجها ثم أنكر عليها — في قصة طويلة :

خَبْرِي رِقَاشٍ لَا تَكْذِيبِي أَجْرٌ زَنَيْتِ أُمَّ بَهَجِينَ ؟

أُمُّ بَعِيدٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِعَبْدٍ أُمُّ بَدُونٍ فَأَنْتِ أَهْلٌ لِدُونٍ ؟

١٤٢ — هذا البيت مطلع كفة طويلة للنابغة الذبياني ، يمدح فيها عمرو بن هند ، وكان قد

غزا بلاد الشام بعد قتل أبيه المنذر .

اللغة : « تاركة » مؤنث تارك ، وهو اسم فاعل فعمله ترك ، ومعناه خلى وفارق « تدلها »

التدل هو الدلال ، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة « قطام » اسم امرأة .

الإعراب : « أتاركة » الهمزة للاستفهام ، تاركة : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة

« تدلها » تدلل : مفعول به لتاركة ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتدل مضاف وضمير

الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه « قطام » فاعل بتاركة أغنى عن خبر المبتدأ ؛ لأن المبتدأ

وصف معتمد على الاستفهام ، وقطام مبنى على الكسر في محل رفع « رضينا » فعل ماض =

وقال الآخر :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(١)

وبن كان آخره راء كـفـارٍ - اسم لماء ، وحـصارٍ - لكوكب ، ووبـارٍ -
قبيلة ؛ ما كثرتهم يوافق اخباريين على بناؤه على الكسر ، ومنهم من لا يوافقهم ،
بل يأنزه لإعراب وفتح الصرف^(٢)

وختلف فيه التميميون أيضاً « أمس » الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك ؛
فكثرت بتممه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه ممدول عن الأمس ؛
وقول : « معنى أمس بما فيه » ، وَيَبْتَدِئُهُ عَلَى الْكُسْرِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى أَنَّهُ
مُتَّصِنٌ مَعْنَى لِأَمِّ وَاللَّامِ ؛ فَيَقُولُ : « اءَمْسَكْتُ أَمْسِي » ، و « مَا رَأَيْتُهُ
مُدَّ أَمْسِي » ، وبضمهم يُقَرِّبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ مَطْلَقًا ، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي
صَدْرِ هَذَا الشَّرْحِ^(٣)

وأما « سحر » لجميع العرب بتممه من الصرف ، بشرطين ؛ أحدهما : أن

= وفاعله ، بالنحية ، جار ومجرور متعلق برضي ، والسلام ، معطوف بالوار على التحية ،
مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشامد فيه : قوله « طعام » ، فإنه علم على زنة فعال - بفتح الفاء - فهو ممدول عن
قاطمة ، وهو مكسور في حالة الرفع ، فذلك دليل على أنه مبنى ؛ إذ لو كان مربعا لارتفع
لأنه في موضع الفاعل ، والفاعل مرفوع ألبتة . فلما لم يكن مرفوعا في اللفظ حكنا ببناؤه
ليكون رفعه محليا .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول هذا الكتاب (ص ١٨) . وشرحناه هناك
شرحا وافيا ، فارجع إليه في الموضع الذي دللناك عليه ، واعلم أن الاستشهاد به هنا
كالاستشهاد به هناك ؛ فلا داعي لإعادته من الكلام عليه .

(٢) ارجع في بيان ذلك إل (ص ١٩) .

(٣) ارجع إل إيضاح ذلك في (ص ٢٠) وما بعدها .

يكون ظَرْفًا ، والثاني : أن يكون من يوم مُعَيَّن ، كقولك : « جئتُك يوم الجمعة سَحَرَ »
لأنه حينئذ مَعْدُولٌ عن السَّحْرِ ، كما قَدَّرَ التَّمِيمِيُّونَ « أَمْسٍ » مَعْدُولًا عن الأَمْسِ ،
فإن كان سَحَرَ غير يومٍ مُعَيَّن انصرف ، كقوله تعالى : (نَجَّيْنَاكُمْ بِسَحَرٍ)^(١) .

والواقع في الصفات ضربان : واقع في العدد ، وواقع في غيره .

فالواقع في العدد يأتي على صيغتين : فَعَالٌ ، وَمَفْعَلٌ ، وذلك في الواحد والأربعة
وما بينهما ، تقول : أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ ، وَثُنَاءٌ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثٌ وَمَثَلَاثٌ ، وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ ؛
قال اللججاري رحمه الله تعالى : لا تتجاوز للعرب الأربعة ؛ فهذه الألفاظ الثمانية معدولة
عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة ؛ لأن « أحاد » معناه واحد واحد ، و « ثناء » معناه
اثنان اثنان ، وكذا الباقي ، قال الله تعالى : (أُولَىٰ أُجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثَلَاثٌ وَرُبَاعٌ)^(٢) ،
فَمَثْنَىٰ وما بعده صفة لأجنحة ، والمعنى والله أعلم : أولى أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة
ثلاثة ، وأربعة أربعة ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ » ؛
فمثنى الثاني للتأكيد ، لا لإفادة التكرار ؛ لأن ذلك حاصل بالأول .

والواقع في غير العدد « آخِرٌ » وذلك نحو قولك : « مَرَرْتُ بِبَيْتِ سَوْدَةَ آخِرَ »
لأنها جمعُ الآخِرَى ، وَآخِرَى أَي آخِرَ ، ألا ترى أنك تقول : « جَاءَنِي رَجُلٌ
آخِرٌ ، وَأَمْرَأَةٌ آخِرَى » والقاعدة أن كل فُعْلَى مؤنثة أفْعَلَل لا تُسْتَمْعَلُ هي
ولا يجمعها إلا بالالف واللام أو بالإضافة ، كالكُبْرَى والصَّغْرَى ، والكَبْر
والصَّغْر ، قال الله تعالى : (إِنَّهَا لِأِخْدَى الكَبْر)^(٣) ، ولا يجوز أن تقول

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٢) من الآية ١ من سورة فاطر . (٣) من الآية ٣٥ من سورة المدثر .

(٢٩ - شرح قطار الندى)

« صُنْرِي ، ولا ، كَبْرِي ، ولا ، كَبْرِي ، ولا ، صُنْرِي ، ولهذا لَعَنُوا المروضيين في
نزلهم : فاصلة كَبْرِي ، و فاصلة صُنْرِي ، وَلَعَنُوا ابا نُوَاسٍ في قوله :

٤٣ - كَأَنَّ صُنْرِي وَكَبْرِي مِنْ تَقَاتِيهَا

حَضَبًا ، ذُرًّا قَتَى اَرْضٍ مِنْ التَّمْرِ

١٤٣ - هذا البيت من كلمة لابي نواس - بضم النون ، وفتح الواو مخففة - واسمه
الحسن بن هاني ، الحكمي ، الدمشقي يصف فيه الخمر ، وقوله قوله :

سَعِ بِكَاسٍ إِلَى نَاسٍ مِنَ الطَّرَبِ كِلَانًا عَجَبٌ فِي مَنفَارٍ عَجَبِ
قَامَتْ رَبِيبِي وَأَمْرٌ لِلَّيْلِ مُخْتَمِعٌ صُبْحًا تَوَلَدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالنَّهَبِ

الغنة : ، وناقضها ، وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين : الاولى ، فواقها ، وهي
على هذه الرواية جمع فاقعة ، وأراد بها ما يطوف فوق الكأس من النفاحات إذا مزجه
الخمر بالماء ، ويروى ، فقاقها ، وهي جمع فقاعة - بضم فتشديد - ومعناه ما ذكرناه
في الرواية الاولى ، والموجود في كتب اللغة يرجع الرواية الثانية ، وحباء ، هي
صغار الحصى .

الإعراب : ، كان ، حرف تسميه ونصب ، صُنْرِي ، اسمه ، منصوب بفتحة مقفولة
على الالام منع من ظهورها التعذر ، وكَبْرِي ، معطوف عليه ، من ، حرف جر ، فقاقها ،
فقاقع : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
صفة لاسم كان وما عطف عليه ، حبباء ، خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، وحبباء
مضاف و ، در ، مضاف إليه ، على ارض ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر
كان ، من الذهب ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لارض .

التثيل به : في قوله ، صُنْرِي وكَبْرِي ، فإن المؤلف بكجاعة من النحاة قد اعتبروا كل
واحدة من هاتين الكلمتين أفعال تفضيل ، وروا على ذلك تخطئة أبي نواس ، لأن من حق
أفعال التفضيل إذا كان مجرداً من ال والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن اسم
الموصوف به ، فكان عليه أن يقول : كان أصغر واكبر من فقاقها - إلخ ، أو يقول :
كان الكبري والصنري - إلخ .

فكان للقياس أن يُقال « الأخرُ » ولستكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا :
« أحرُّ » كما عدل التميميون الأمسَ عن الأمسِ ، وكما عدل جميع العرب سحرَ عن
السحر ، قال الله تعالى : (فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)^(١) .

العلة السادسة : الوصفُ ، كَأَحْمَرٍ ، وَأَفْضَلٍ ، وَسَكْرَانَ ، وَغَضْبَانَ .

ويشترط لاعتباره اسمان ، أحدهما : الأصل ، فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً
ثم طرأت لها الوصفية لم يُمتدَّ بها ، وذلك كما إذا أخرجت « صفوانا ، وأرنبنا »
عن معناها الأصلي — وهو الحجر الأملسُ ، والحيوان المعروف — واستعملتها بمعنى
قاس وذليل فقلت : هذا قلب صفوان ، وهذا رجل أرنب ، فإنك تصرفهما ،
لعروض الوصفية فيهما ، الثاني : أن لا تقبل الكلمة تاء التانيث ، فلماذا تقول : مررتُ
برجل عريان ، ورجل أرمِل^(٢) بالصرف ، لقولهم في المؤنثة : عريانة ، وأرملة .
بمخلاف « سكران » و « أحر » فإن مؤنثهما سكرى وخمراء ، بغير التاء .

= إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل ، وإنما أراد معنى
الصفة المشبهة : أي كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر - إلخ ،
والصفة المشبهة تطابق ما تجرى عليه ، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان
الواجب فيها الإفراد والتانيث ، وهذا هو الذي فعله الشاعر ؛ لذلك نرى أنه لم يأت
إلا بالقياس المطرد ، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال في توجيه قول العروضيين :
فاصلة كبرى ، وفاصلة صغرى ؛ فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة ، ولا يريدون
معنى أصغر وأكبر .

(١) من كل من الآيتين ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة .

(٢) من مجيء الأرملة وصفاً للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز :

هذي الأرملة قد قضيت حاجتها فمن حاجة هذا الأرملة الذكرك ؟

اللمة السابعة : الجمع ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِيغَةٍ لَا يَكُونُ عَلَيْهَا الْأَحَادُ . وَهُوَ
نوعان : مَفَاعِيلُ ، كـجَادٍ وَدَرَامٍ ، وَمَفَاعِيلُ ، كصَابِيحٍ وَطَوَاوِيرٍ .

اللمة الثامنة : الزيادة . والمراد بها الألفُ والنون الزائدتان ، نحو : مَكْرَانٌ ،
وَعَائَاتٌ .

اللمة التاسعة : التانيث . وهو على ثلاثة أقسام : تانيث بالألف كعُنْبَلٍ وَصَحْرَاءَ ،
وتانيث بانفاء كطامحةً وَحَمْرَةَ ، وتانيث بالمعنى كزَيْنَبَ وَسُعَادَ .

وتأثيرُ الأول منها في منع الصرف لازم مطلقاً من غير شرط كما سيأتي . وتأثير
الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي . وتأثير الثالث كتأثير الثاني ، ولكنه تارة يؤثر
وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جَوَازَهُ ، فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة
أمور ، وهي : إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسُعَادَ وَزَيْنَبَ ، وإما تحريك الوسط كسَقَرًا
وَلَقَى ، وإما العجمة ككَاهَ وَجُورَ وَحَمْرَ وَبَلَّخَ ، والثاني فيما عدا ذلك كهَذَا وَدَعْدَ
وَجَلَّ ، فهذه يجوز فيها الصرفُ وعدمه ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

١٤٤ - لَمْ تَتَلَفَّحْ بِفَضْلِ مِثْرَهَا
دَعْدَ ، وَلَمْ تُنْقِ دَفْدُ فِي الْمَلْبِ

فهذه جميع المثلِّ وقد أنبأنا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر .

١٤٤ - هذا البيت من شواهد ميبويه (ج ٢ ص ٢٢) وقد لسه الأعمى إلى جرير
ابن عطية ، وينسبه بعض الناس لعبد الله بن قيس الرقيات ، وقد استشهد به المؤلف في
كتابه شذور الذهب (رقم ٢٣٨) .

اللمة : تَلَفَّحَ ، تَتَلَفَّحُ ، ويقال : التَلَفَّحَ هو إدخال فضل الثوب تحت أصل المصنوع
، الملب ، بضم ففتح - جمع علبه : وهي - بضم فسكون - ولاء من جلد يشرب فيه الأعراب
، دَعْدَ ، اسم امرأة .

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يؤثر وحده . ولا يحتاج إلى انضمام حلة أخرى . وهو شيطان : الجمع ،

والفأ التانيث^(١) .

والثاني : ما يؤثر بشرط وجود العملية وهو ثلاثة أشياء : التانيث بغير الألف ،

والتركيب ، والمعجمة ، نحو : « فاطمة ، وزينب ، ومعد يكرب ، وإبراهيم » . ومن

ثم انصرف صنجة وإن كان مؤنثاً أعجمياً ، وصو بلجان ، وإن كان أعجمياً ذا زيادة ،

ومسلة وإن كان مؤنثاً وصفاً ، لانقفاء العملية فيهن .

== المعنى : يصف هذه المرأة بأنها حضرية ، رقيقة العيش ، ناعمة الحال ، فهي لا تلبس لباس الأعراب ، ولا تتغذى غذاهم .

الإعراب : « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تلتفع » فعل مضارع مجزوم بلم « بفضل » جار ومجرور متعلق بتلطف ، وفصل مضاف ومتر من « مزرها » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومتر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه « دعد » فاعل تلتفع « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تسق » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « دعد » نائب فاعل تسق « في العلب » جار ومجرور متعلق بنسق .

الشاهد فيه : قوله « دعد » في المرتين ؛ فإن هذا علم مؤنث ، وهو ثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي ، وقد أتى به الشاعر منوناً في الجملة الأولى ، وغير منون في الجملة الثانية ، فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ، وكان مع ذلك ساكن الوسط ، ولم يكن أعجمياً . جاز فيه الصرف وعدمه .

(١) أما أن هذا النوع قد اكتفى فيه بعلة واحدة فلأن هذه العلة الواحدة قامت مقام العلتين ، وذلك بسبب أن لهذه العلة الفرعية جهتين : جهة راجعة إلى المعنى ، وهي عدم النظير فيهما ، وجهة راجعة إلى اللفظ ، وهي كونه جمعا والجمع فرع المفرد ، أو كونه مؤنثا والمؤنث فرع المذكر .

الثالث : ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين : العلمية ، أو الوصفية ، وهو ثلاثة
أيضاً : العدل ، والوزن ، والزيادة ، مثال تأثيرها مع العلمية « عَمَّرُ ، وَآخَدُ ، وَسَلَّكَانِ »
ومثال تأثيرها مع الصفة « ثَلَاثَ ، وَآخَرَ ، وَسَكْرَانَ » .

•••

ص - باب : التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ : مَا أَفْعَلَ زَيْدًا ، وَإِفْرَابُهُ : « مَا » مُبْتَدَأُ
بِمَعْنَى نَوْءٍ عَظِيمٍ ، وَ « أَفْعَلَ » فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ تَضْيِيرُ « مَا » وَ « زَيْدًا »
مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالْجُزْءُ خَيْرٌ « مَا » وَأَفْعِلْ بِهِ ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ وَأَصْلُهُ ، أَفْعَلَ
أَي حَارَ ذَا كَذَا ، كَأَغَذَ الْبَعِيرُ ، أَي : حَارَ ذَا خُدَّةٍ ، فَفَعَّرَ الْفَنَظَ ، وَزَيْدَتِ الْبَاهُ
فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ الْفَنَظِ ، فَمِنْ تَمَّ لَزِمَتْ هُنَا ، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كُنِيَ .

وإِنَّمَا يُدْرِكُ فِعْلًا التَّعَجُّبِ وَأَنْتُمْ التَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلِ : ثَلَاثِي ، مُثَبَّتٍ ، مُتَّفَاوِتٍ ،
نَامٌ ، مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، أَيْسَ أَنْتُمْ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلَ .

ش - التعجب : تَفَعَّلَ مِنْ التَّعَجَّبِ ، وَهُوَ الْفَاعِلُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُبَوَّبٍ لَهَا فِي
النَّحْوِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ)^(١) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
« سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْأَوْزِينَ لَا يَنْجِسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا » وَقَوْلُهُمْ : اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا
وقول الشاعر :

١٤٥ - يَا سُبْحَانَ مَا أَنْتَ مِنْ سُبْحَانَ

مُورَطًا الْأَكْفَابِ رَحْبَ الذَّرَاعِ

(١) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

١٤٥ - هذا هو البيت الثالث من المفضلية ٩٧ للسفاح بن بكير الهذلي ، وصدره كما

أفنده المؤلف إحدى روايتين ، والأخرى « يا فارساً ما أنت من فارس » وهو من شرواح

المؤلف في تذوق الذهب (رقم ١٢١) .

فأما الصيغة الأولى فما : اسم مبتدأ ، واختلف في معناها على مذهبين :
أحدهما : أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر ، وجاز
الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب ، كما قالوا في قول الشاعر :

١٤٦ - عَجَبٌ لِيَلِكَ قَضِيَّةٌ ، وَإِنَّمَا سَتِي
فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أُعْجَبُ

اللفظة : موطأ الاكشاف ، الاكشاف : جمع كنف - على مثال سبب وأسباب ،
والكنف : هو الجانب والناحية ، ويقال : أنا في كنف فلان ، إذا كنت تنزل في جواره
وتستظل بظله ، ويقال : فلان موطأ الاكشاف ، إذا كان مهدها ، وكان يسهل النزول في
حماه والاستجارة به ، ورحب الذراع ، هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه .

الإعراب : دياء حرف نداء «سيداً» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة دياء، اسم استفهام
مبتدأ «أنت» خبر المبتدأ ، وهذا أحسن الأعراب لمثل هذه العبارة «من سيد» تمييز ،
وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها «موطأ» نعت للمنادى
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه ، فالكلمة
على هذا مجرورة ، وهي منصوبة على الإعراب الأول ، وموطأ مضاف و «الاكشاف»
مضاف إليه «رحب» نعت ثان لنفس المنعوت الذي ينعت بالنعث السابق ، ورحب
مضاف و «الذراع» مضاف إليه .

الشاهد فيه : أنود المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب ؛ لأن
الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم ، وهذا
التعجب ليس هو المبوب له في علم النحو بعنوان التعجب .

وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله «يا سيداً» وذلك أنه نكرة مقصودة ، كما
هو واضح ؛ فكان حقه أن يبنى على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة
النكرة غير المقصودة ، فنصبه منونا .

١٤٦ - اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله ؛ فمنهم من نسبته لزرافة
الناخلي ، ومنهم من نسبته إلى عمرو بن الفوث بن طيء ، ومنهم من نسبته لهنى بن أحر =

وإما لأنها في قوة الموصوفة ، إذ المعنى شيء عظيم حسن زبداً ، كما قالوا في « قمر
أهره ذاتاب » : إن معناه شيء عظيم أهره ذاتاب .

والثاني : أنها تحتمل ثلاثة أوجه ، أحدها : أن تكون نكرة تامة ، كما قال
سيدويه ، والثاني : أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، والثالث : أن تكون
معرفة موصولة بالجملة التي بعدها ، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف ، والمعنى شيء
حسن زبداً عظيم ، أو الذي حسن زبداً شيء عظيم ، وهذا قول الأخفش .

وأما « أممل » فزعم الكوفيون أنه اسم ، بدليل أنه يُصغَرُ ، قالوا :

= الكدال . ولبه سيدويه لرجل من مذبح ولم يعينه ، وقد استشهد به في البيت سيدويه
(ج ١ ص ٦١) والاشموني في باب المتبدا والخبر (رقم ١٤٦) .

الإعراب : « عجب » مبتداً ، مرفوع بالضم الظاهرة ، لك ، جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر المتبدا ، أو متعلق بنفس عجب ، وعليه إما أنه لا خبر لهذا ابتداءً ، أو خبره
محذوف ، أو عجب خبر لمبتدا محذوف ، وأصل الكلام على هذا : أمرى عجب ، حذف
المبتدا ، قضية ، بالصب حال من اسم الإشارة ، وإقامتي ، الواو عاطفة ، وإقامة : مبتداً ،
وإقامة مضاف وباء المتكلم مضاف إليه ، فيكم ، جار ومجرور متعلق بإقامة ، على تلك ،
الجار والمجرور متعلق بإقامة أيضاً ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب ، القضية ، بدل
من تلك المجرور محلا بعل ، وهذه الكلمة مجرورة على التبعية للمجرور بعل ، أعجب ، خبر
المبتدا الذي هو إقامة .

الشاهد فيه : ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى
النعجب جار الابتداء بها ، وكان ذلك مسوغاً لها ، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل إذ
تدل على ما يدل عليه ، أعجب ، في هذا البيت قوله ، عجب ، نكرة ولدالاتها على معنى
النعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء بها ، فتكون وما ، التي في قولهم ، ما أحسن
زبداً ، مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتداً ، لدالاتها على معنى النعجب ، فليس في قولهم

حَسْبِنَا « و « مَا أُمِّيَا حَةٌ » (١) ، وزعم البصريون أنه فعلٌ ماضٍ ، وهو الصحيح ، لأنه مبني على الفتح ، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر ، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، يقال : « مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ » ، ولا يقال : « مَا أَفْقَرِي » وأما التصغيرُ فَشاذٌّ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بمجوده ، وأنه لا مصدر له ، وأشبه أفعال التفضيل خصوصاً بكونه على وزنِهِ ، وبدلته على الزيادة ، وبكونهما لا يُبَيِّنُ أَنْ إِلَّا مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها وفي « أَحْسَنَ » ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية ، راجع إلى « ما » وهو الذي دللنا على اسميتها ؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء .

و « زَيْدًا » مفعول به على القول بأن أفعَلَ فعل ماضٍ ، ومُشَبَّه بالمفعول به على القول بأنه اسم .

وأما الصيغة الثانية فأفْعِلْ فِعْلٌ باتفاق (٢) لفظه لَفْظُ الأَمْرِ ، ومعناه التمجيبُ

(١) من ذلك قول الشاعر :

يَا مَا أُمِّيَا حَ غَزَلْنَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَا نِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُ

والذي جراً على تصغيره أنه أشبه في اللفظ أفعال التفضيل كما قال المؤلف ، وأفعال التفضيل بما لا غرابة في تصغيره لكونه اسماً .

(٢) إذا قلت « أحسن بزيد » فإن أحسن من حيث المعنى فعل ماضٍ ، كما هو ظاهر من كلام المؤلف ، ولكن صورته صورة فعل الأمر ، وهل يراعى لفظه في الإعراب فيقال : مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، ويحذف آخره إن كان حرف علة ، أو يراعى معناه ، فيقال : مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره بجيئه على صورة الأمر ؟ اختلفت كلية العلماء في هذا الموضوع ، لكن الذي يترجح عندنا أن تعامله بالنظر إلى لفظه ، فتقول : مبني على السكون ، وتحذف آخره إن كان حرف علة ، كما حذفه ذلك الذي يقول :

وَأَخْرِي إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أُنْحَوْلَا

وهو حال من الضمير، وأصل قولك : «أَحْسِنْ زَيْدٌ» أَحْسَنَ زَيْدٌ : أى صَارَ ذَا حُسْنٍ ، كما قالوا : «أُورِقَ الشَّجَرُ» ، وَأَزْهَرَ البُسْتَانُ ، وَأَتْرَى فُلَانٌ ، وَأَتْرَبَ زَيْدٌ ، وَأَعْدَى البعير^(١) ، ومعنى صَارَ ذَا وَرَقٍ ، وَذَا زَهْرٍ ، وَذَا تَرْوَةٍ ، وَذَا مَتْرَبَةٍ - أى قَرَّبَ وَرَقَهُ - وَذَا عُدَّةً^(٢) ، فَضُنَّ معنى التمتع ، وَحَوَّلَتْ صيغته إلى صيغة أَفْعِلُ - ككسر العين - فصار : أَحْسِنْ زَيْدٌ ، فَاسْتَقْبَحَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فَعَّلِ الأفعال ، فبدلت الباء لإصلاح اللفظ ، فصار : أَحْسِنْ زَيْدٌ ، على صيغة أَمْرٌ زَيْدٌ ، وهذه الباء تشبه الباء في (كَتَبَ يَكْتُبُ كَاتِبٌ)^(٣) في أنها زيدت في الفاعل ، وذلكما تحذف من حمة أنها^(٤) لازمة وتلك جائزة الحذف ، قال سحيم :

١٤٧ تَمِيَّةٌ وَدَعَى بِأَنْ تَجْمُزَتْ غَازِبِيًّا

كَتَبَ الشَّيْبُ وَالْإِنْسُ لَأَمْ الرِّمَّةُ نَاهِيًّا

(١) الغدة - بضم الفين وتثنية الدال مفتوحة - طاعون يصيب الإبل فتفأ عنه ثأليل (جراح) وقول : أَعْدَى البعير فهو مفعد ، وَأَعْدَى القوم : أى أصابت إبلهم الغدة .
(٢) من الآيتين ٨٧ و ١١٦ من سورة النساء ، ومن الآية ٥٤ من سورة الرعد ، ومن الآية ٩٦ من سورة الإسراء ، ومن الآية ٢٥ من سورة الفتح .
(٣) إنما يجب وقوع فاعل أفعل مجرورا بالباء الزائدة إذا لم يكن الفاعل اسما مؤولا من أن والمضارع أو من أن المشددة واسمها وخبرها ، مثال الأول قول علي بن أبي طالب .

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ تَقَدَّوْا وَأَحْبِبُوا إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْقَدَمَا

ومثال الثاني قول الشريف الرضي :

أَهْوَنَ عَلَيَّ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكُرَى أَنِّي أَيْتُ بِأَيْلَةٍ لِلنُّسُوعِ

١٤٧ - هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي ، وقد استشهد به الأعمش في باب التمتع (رقم ٧٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٩)

ولا يُدني فعلُ التعجبِ واسمُ التفضيلِ إلا مما اسكت كل خمسة شروط :
 أحدها : أن يكون قبلًا ، فلا يُدنيان من غير فعل ، ولهذا خطيء من بناء
 من الجلف ، والحمار ، فقال : ما أجلفه ، وما أحمره ، وشذ قولهم : ما أئصه ،
 وهو أئص من شظاظ (١) .

== اللغة : « عميرة » اسم امرأة « ودع » أمر من التوديع ، وأراد أترك مواصلتها والتودد
 إليها ، تجهزت غازيا ، أراد أعددت العدة للغزو في سبيل الله ، وأغلب الظن أنه أراد جهاد
 النفس ، ووقع في ديوان سحيم (ص ١٦) « إن تجهزت غاديا ، »

المعنى : أترك مواصلة الغواني والتودد لهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك
 وبين شواغل الدنيا ، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الضلال ،
 ويروى أن عمر بن الخطاب قال له : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك .

الإعراب : « عميرة » مفعول به تقدم على عامله وهو ودع ، منصوب بالفتحة الظاهرة
 « ودع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط
 جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « تجهزت » مجهول : فعل
 ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر في محل جزم ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبنى على
 الفتح في محل رفع « غازيا » حال من الفاعل « كفي » فعل ماض « الشيب » فاعل كفي
 « والإسلام » معطوف عليه « للبر » جار ومجرور متعلق بقوله « ناهيا » الآتي « ناهيا »
 حال من الشيب .

الشاهد فيه : قوله « كفي الشيب » فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفي غير مجرور بالباء
 الزائدة كالتي في قول الله تعالى من الآية ٧٩ من سورة النساء : (كفي بالله شهيدا) فدل البيت
 على أن الباء غير لازمة في فاعل كفي بحيث لا يجوز حذفها ، وهذا وجه مفارقة هذه الباء
 للباء في فاعل أفعل في التعجب في نحو قولك « أجمل بالمجتهد » فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها
 من الكلام أصلا .

(١) شظاظ — بزنة كتاب — اسم رجل من بني ضبة . يضرب به المثل في اللصوصية
 فيقال : أئص من شظاظ ، وأسرق من شظاظ (انظر مجمع الأمثال ١٨٦٨ : ٢٧٤٥ و ٢٧٤٧ بتحقيقنا)

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً ؛ فلا يُبَيَّنَّانِ من نحو : « دَحْرَجَ ، وَأَطْلَقَ ، وَأَسْمَخَرَجَ » وعن أبي الحسن جَوَازُ بِنَاءِ مِنَ الثَّلَاثِ الزَّيْدِ فِيهِ ، بِشَرَطِ حَذْفِ زَوَائِدِهِ ، وَعَنْ سَيِّبُوهُ جَوَازُ بِنَاءِ مِنْ أَفْعَلٍ ، نَحْوُ « أَكْرَمَ ، وَاحْسَنَ ، وَأَعْطَى » .
الثالث : أن يكون مما قبل معناه الضاوت ، فلا يُبَيَّنَّانِ من نحو « مَاتَ ، وَفَسِيَ » لأن حقيقتهم واحدة ، وإنما يتممب مما زاد على نظائره .

الرابع : أن لا يكون مبنيًا للمفعول ، فلا يُبَيَّنَّانِ من نحو « ضَرِبَ ، وَقَتَلَ » .
الخامس : أن لا يكون اسمُ فاعِلٍ على وزن أَفْعَلٍ ، فلا يُبَيَّنَّانِ من نحو : « قَتَلَ ، وَعَرَجَ » وَشَبَّهِمَا مِنْ أفعالِ العيوبِ الظاهرة ، ولا من نحو « سَوَدَ ، وَحَمَرَ » ونحوها من أفعالِ الألوانِ ، ولا من نحو « كَلِمَى ، وَدَمَجَ » ونحوها من أفعالِ الخلقِ ، التي الوصفُ منها على وزن أَفْعَلٍ ، لأهم قالوا من ذلك : « هَوَّأَعَى ، وَأَعْرَجُ ، وَأَسْوَدَ ، وَأَحْمَرُ ، وَالنَّيْ ، وَأَذْمَجُ » .

•••

ص - باب : الوُقُوفُ فِي الْأَفْصَحِ عَلَى تَحْوِ « رَحْمَةٍ » بِالْهَاءِ ، وَعَلَى تَحْوِ « مُشَلِّمَاتٍ » بِالغَاءِ .

ش - إذا وَقِفَ على ما فيه تاء التانيث ، فإن كانت ساكنة لم تغتصم ، نحو « قَامَتْ » و « قَعَدَتْ » وإن كانت متحركة : فإما إن تكون الكلمة جَمَّةً بالألف والياء ، أولاً ، فإن لم تكن كذلك فالأفصحُ الوُقُوفُ بإبدالها هاءً نقول : « هَذِهِ رَحْمَةٌ » و « هَذِهِ شَجَرَةٌ » وبعضهم يقف بالياء ، وقد وقف بعضُ السبعة في قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) (١)

(١) من الآية ٦٦ من سورة الأعراف .

و (وَإِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ) (١) بالتاء ، وُسمِعَ بعضهم يقول : يَا أَهْلَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ!
فقال بعضٌ مَنْ سَمِعَهُ : وَاللَّهِ مَا أَحْفَظُ مِنْهَا آيَةً ، وقال الشاعر :

١٤٨ - وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَى مَسَلَتْ

مِنْ بَعْدٍ مَا وَبَعْدٍ مَا وَبَعْدٍ مَتَّ

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ

وَكَادَتْ الْخُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتِ

(١) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

١٤٨ - هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة ، أبي النجم ، المعجلى ، وقد أنشده المؤلف
في أوضحه (رقم ٥٥٤) .

الإعراب : « الله » مبتدأ ، « أنجأك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى الله ، وكاف المخاطب مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بكفى » ،
جار ومجرور متعلق بأنجى ، وكفى مضاف ، و « مسلت » مضاف إليه مجرور بالفتحة
نيابة عن الكسرة ، وإنما سكن لأجل الوقف « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى « ما »
مصدرية « وبعدها » معطوف على سابقه « وبعدها » كذلك « كانت » كان : فعل ماض
ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث « نفوس » اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، و« نفوس
مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ،
وعند مضاف و « الغلصمت » مضاف إليه ، وما المصدرية مع كان وممولها في تأويل
مصدر مجرور بإضافة بعد إليه : أى من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة .

الشاهد فيه : قوله « مسلت » وقوله « مت » وقوله « الغلصمت » وقوله « أمت » أما
الأول فأصله مسلة - بفتح الميم أوله - فقلب هاء التأنيث تاء في الوقف ، ومثله الغلصمة
وأمة ، وقد نص ياقوت الحموى في معجم البلدان (مادة ظفار) على أن الوقف على هاء
التأنيث بالتاء لغة حير ، وأما قوله « مت » فأصله « ما » فقلب الألف هاء ثم قلب هذه
الهاء تاء ، تشبيهاً لها بهاء التأنيث .

وإن كان جماً بالالف والتاء فالأصحُّ الوَقْفُ بالتاء ، وبعضهم يقف بالهاء ، ويُصحح
من كلامهم : « كَيْفَ الإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ ؟ » وقالوا : « دَفَنُ البِنَاءِ مِنَ المَكْرُمَاءِ »
وقد تَهْتَمُ على الوقف على نحو : « رحمة » بالتاء ، و « مسلمات » بالهاء بقولي بَدْءُ :
« وَقَدْ يُنْكَسِرُ فِيهِنَّ » .

• • •

من على نحو : « قاضٍ » رفماً وجراً بِالْحَذْفِ ، وَتَوْرٍ : « القاضِي »

فيهما بالإثبات .

ش - إذا وقعت على المنقوص - وهو الاسم الذي آخره باء مكسور ما قبلها -
فإنما أن يكون ممنوناً ، أو لا .

وإن كان ممنوناً فالأصحُّ الوَقْفُ عليه رفماً وجراً ، بِالْحَذْفِ ، تقول : هذا قاضٍ ،
ومررت بقاضٍ ، ويجوز أن تقف عليه بالياء ، وبذلك وقف ابن كثير على (هاد)
و (رال) و (واق) من قوله تعالى : (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي)^(١) (وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ
مِنْ وَّالِي)^(٢) ، (وَمَا لَهُمْ مِنْ أَفْهٍ مِنْ وَّاقِي)^(٣) .

وإن كان غير ممنونٍ فالأصحُّ الوَقْفُ عليه رفماً وجراً بالإثبات ، كقولك :
هذا للقاضي ، وصدرت بالقاضي ، ويجوز الوَقْفُ عليه بالحذف ، وبذلك وقف الجمهور
على (المتعالم) و (التلاق) في قوله تعالى : (وَهُوَ الكَبِيرُ المْتَعَال)^(٤) (لِيُنذِرَ يَوْمَ
التَّلَاقِ)^(٥) ، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأصح .

• • •

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الرعد

(٤) من الآية ٩ من سورة الرعد

(٥) من الآية ١٥ من سورة (المؤمن)

ص — وَقَدْ يُنْكَسُ فِيهِنَّ .

ش — الضمير^(١) رَاجِعٌ إِلَى قَلْبِ تاء « رحمة » هاء ، وإثبات تاء « مُسلمات » وحذف ياء « قاض » وإثبات ياء « القاضى » أى : وقد يُوقَفُ عَلَى « رحمة » بالتاء ، وعلى « مُسلمات » بالهاء ، وعلى « قاض » بالهاء ، وعلى « القاضى » بالحذف .

ص — وَآيِسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلاَّ الْيَاءُ .

ش — إِذَا كَانَ الْمَنْقُوصُ مَنْصُوبًا وَجَبَ فِي الْوَقْفِ إِثْبَاتُ يَاءِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا أَبْدَلُ مِنْ تَنْوِينِهِ أَلْفٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (رَبَّنَا إِنَّا أَسْمِعْنَا مُنَادِيًا)^(٢) ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ وَقَفَ عَلَى الْيَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي)^(٣) .

ص — وَيُوقَفُ عَلَى « إِذَا » وَنَحْوِ : (لَنَسْتَعْمَأ) و « رَأَيْتُ زَيْدًا » بِالْأَلْفِ .

ش — يَجِبُ فِي الْوَقْفِ قَلْبُ النُّونِ السَّاكِنَةِ أَلْفًا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :

إِحْدَاهَا : « إِذَا » هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَجَزَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمَلِ بِأَنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالنُّونِ ، وَبَنَى عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا تَكْتَبُ بِالنُّونِ ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ، وَلَا تَخْتَلِفُ الْقُرْءَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ : (وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدَأ)^(٤) أَنَّهُ بِالْأَلْفِ .

(١) يريد الضمير في قوله « فيهن » ، (٢) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٢٦ من سورة القيامة (٤) من الآية ٢٠ من سورة الكهف .

الثانية : نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتح ، كقوله تعالى : (لَقَدْ نَعَّمْنَا)
(وَلَيَكُونَنَّ)^(١) وقف الجميع عليهما بالألف ، قال الشاعر :

١٤٩ - وَإِيَّاكَ وَالْمَنَعَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهُ فَأَعْبُدَا

أصله « أَعْبُدَنَّ » .

الثالثة : تنوين الأسم المصوب ، نحو : « رَأَيْتُ زَيْدًا » هذا وقف عليه
العرب بالألف ، إلا ربعة فإنهم وقفوا على نحو : « رَأَيْتُ زَيْدًا » بِالْحَذْفِ
قال شاعرهم :

(١) من الآية ١٥ من سورة الطق (٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف و

١٤٩ - هذا القاعد من كلمة الأضى ميمون بن قيس التي كان قد هيأها لكي يمدح بها
النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدم عليه بها لينفد ما بين يديه ، فنته فريش أن يصل إليه ،
وأغرتة بالمال ، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحة (رقم ٤٧٦) .

الإعراب : « إِيَّاكَ » إيا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، والكاف حرف خطاب
والمبتدات ، معطوف على المفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتح لأنه جمع مؤنث
سالم ، لا ، ناهية « تَقْرَبْنَهَا » تقربيه : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة
مفعول به « وَلَا » الواو عاطفة ، لا : ناهية ، تعبد ، فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة
جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين ، الشيطان ، مفعول به لتعبد
منصوب بالفتح الظاهرة ، والله ، الواو عاطفة ، الله : منصوب على التعظيم ، فأعبدا
الفاء زائدة ، أعجدا : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا
للوقف ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون المنقلبة ألفا لأجل الوقف
حرف لا محل له من الإعراب .

القاعد فيه : قوله « أعجدا » فإن أصله « أعبدن » بنون التوكيد الخفيفة ، قلنا

الوقف قلب هذه النون ألفا .

١٥٠ - أَلَا حَبِذَا غُنْمٌ وَحُسْنٌ حَدِيثُهَا
أَقْدَ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفٌ

١٥٠ - لم أقف لهذا البيت على لسبة إلى قائل معين .

اللغة : « حبذا » كلة يقال عند إرادة المدح ، وأصلها مركبة من « حب » الذي هو فعل ماض ، و « ذا » الذي هو اسم إشارة ، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب ؛ فقيل : هي الآن كلمتان ، وقيل : هي كلة واحدة ، والذين قالوا إنها كلة واحدة اختلفوا فمنهم من قال : هي فعل ماض تغليبا لصدرها ، ومنهم من قال : هي اسم ، تغليبا لعجزها ، فأما الذين قالوا هي كلمتان فقد جعلوا « حبذا » فعلا وفاعلا والجملة خبر مقدم ، والمرفوع بعدها مبتدأ ، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلا ، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوها مبتدأ والاسم المرفوع بعدها خبراً ، وكأنه قد قيل : الممدوح - أو المحبوب - غنم « هائماً » اسم فاعل فعله قولك : هام فلان على وجهه يهيم ، إذا كان لا يدري أين يتوجه و « دنف » صفة مشبهة من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض ، وفعله من باب فرح يفرح .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام وينبه به المخاطب ، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعي الاهتمام ولو ادعاء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماض دال على المدح ، و « ذا » فاعل حب ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « غنم » مبتدأ مؤخر « وحسن » معطوف على غنم ، وحسن مضاف وحديث من « حديثها » مضاف إليه ، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه « لقد » اللام موطئة للقسم قد : حرف تحقيق « تركت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غنم « قلبي » : قلب : مفعول به لترك ، و « قلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه » جار ومجرور متعلق بقوله هائماً الآتي « هائماً » حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة و « دنف » صفة هائماً ، أو حال ثانية من قلبي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « دنف » فإن موضع هذه الكلمة نصب ؛ لسكونها حالاً أو نعمتاً للاسم المنصوب ، على ما قررناه في الإعراب ، ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون ، وهذه لغة ربيعة ، وليس لغة جمهرة العرب ، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المنون بالالف .

(٣٠ - شرح قطر الندى)

ص - كَا بُكَّتَيْنِ .

ش - لما ذُكِرَتْ الْوَقْفَ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ذَكَرْتُ كَيْفِيَةَ رَسْمِهَا فِي الْخَطِّ اسْتَطْرَادًا ؛ فَذَكَرْتُ أَنَّ النَّونَ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ تُصَوَّرُ الْفَاءَ عَلَى حَسَبِ الْوَقْفِ ، وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ تُصَوَّرُ نُونًا ، وَعَنِ الْقُرَّاءِ أَنَّ « إِذَا » إِذَا كَانَتْ نَاصِبَةً كَتَبَتْ بِالْأَلْفِ وَإِلَّا كَتَبَتْ بِالنُّونِ ؛ فَرَفَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ « إِذَا » الشَّرْطِيَّةِ وَالنُّجَاتِيَّةِ ، وَقَدْ تَلَخَّصَ [أَنْ] فِي كِتَابَةِ « إِذَا » ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ : بِالْأَلْفِ مَطْلَقًا ، وَالنُّونَ مَطْلَقًا ، وَالتَّفْصِيلَ .

• • •

ص - وَتُكْتَبُ الْأَلْفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَ « قَالُوا » دُونَ الْأَصْلِيَّةِ كَ « زَيْدٌ يَدْعُو » وَتُرْسَمُ الْأَلْفُ بِأَمْ « إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ » كَمَا خَدَّمَتِي وَالْمَضْمُونِ ، أَوْ كَانَتْ أُمَّلًا الْبَاءُ كَرَمَى وَالْفَتْحَى ، وَالْفَاءُ فِي غَيْرِهِ كَقَفْنَا وَالْمَصَّ ، وَبِمَكْسُوفِ أَمْرٍ أَلِفِ الْفِعْلِ بِالنَّهْ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ ، وَالْأَسْمَ بِالْعُنَيْنِ كَمَصُورِينَ وَفَتَيَيْنِ .

ش - لما ذُكِرَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَسَائِلِ الْكِتَابَةِ اسْتَطَرَدْتُ بِذِكْرِ مَسْأَلَتَيْنِ هُمَئِينَ مِنْ مَسَائِلِهَا :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْوَاوِ فِي قَوْلِكَ : « زَيْدٌ يَدْعُو » وَبَيْنَهَا فِي قَوْلِكَ : « الْقَوْمُ لَمْ يَدْعُوا » فزَادُوا الْفَاءَ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ . وَجَرَّدُوا الْأَصْلِيَّةَ مِنَ الْأَلْفِ قَصْدًا لِلْفَرْقَةِ بَيْنَهُمَا .

الثَّانِيَةُ : أَنَّ مِنَ الْأَلْفَاتِ الْمُتَطَرِّفَةِ مَا يُصَوَّرُ الْفَاءَ ، وَمِنْهَا مَا يُصَوَّرُ بِأَمْ .

وَضَابِطُ ذَلِكَ : أَنَّ الْإِفَّ إِذَا تَجَاوَزَتْ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، أَوْ كَانَتْ مُقْلَبَةً مِنْ

صُورَتِ بَاءً ، مِثَالُ ذَلِكَ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ « اسْتَعْدَمَتِي » وَالْأَصْلِيُّ « اسْتَعْدَمْتِي »

الثاني « رَمَى ، وَهَدَى ، وَاللَفَى ، وَالْمُدَى » وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صُوِّرَتْ أَلْفًا ، وَذَلِكَ نَحْوُ : « دَعَا ، وَعَفَا ، وَالْمَصَا ، وَالنَّفَا » .

ولما ذكرتُ ذاك احتججتُ إلى ذكر قانونٍ يُمَيِّزُ به ذواتُ الواو من ذواتِ الياء .

فذكرتُ أنه إذا أشكل أمر الفعل وَصَلْتَهُ بِتَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْخَاطِبِ ؛ فهِمَا ظَهَرَ فَهُوَ أَصْلُهُ ؛ الْآتِرَى أَنْكَ تَقُولُ فِي « رَمَى ، وَهَدَى » : رَمَيْتُ ، وَهَدَيْتُ وَفِي « دَعَا ، وَعَفَا » : دَعَوْتُ ، وَعَفَوْتُ .

وإذا أشكل أمرُ الاسمِ نظرتُ إلى تَدْبِيئِهِ ، فهِمَا ظَهَرَ فِيهَا فَهُوَ أَصْلُهُ ، الْآتِرَى أَنْكَ تَقُولُ فِي « الْفَتَى ، وَالْمُدَى » : الْفَتَيَانِ ، وَالْمُدَيَانِ ؛ وَفِي « الْعَصَا ، وَاللَّفَا » : الْعَصَوَانِ ، وَاللَّفَفَوَانِ ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

وَتَدْبِيئَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا ، وَإِنْ رَدَدْتُ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مِنْهَا

رَقَالَ الْحَرِيرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا خَمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَالْحَقُّ بِهِ تَاءُ الْخِطَابِ وَلَا تَقِفْ
فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا كَتَبْتَهُ بِالْيَاءِ ، وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ

ص - فصل : هَمْزَةُ أُنْثَى بِكَثِيرٍ وَضَمٍّ ، وَأُسْتِ ، وَإِنْ ، وَإِبْنِهِ ،
وَابْنَتِهِ ، وَأَمْرِي ، وَأَمْرَاءَ ، وَتَشْنِيئِهِنَّ ، وَائْتِنِينَ ، وَائْتِنِينَ ، وَالغُلَامِ ،
وَإِيْمَنَ اللَّهِ - فِي اللَّقْمِ - بِفَتْحِهَا أَوْ بِكَسْرِ فِي أَيْمَنَ - هَمْزَةُ وَصَلٍ ، أَيْ :
تَقَبَّلْتُ ابْتِدَاءً وَتُحَدِّفُ وَصَلًا ، وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ

كاستخرج ، وأمره ، ومصدريه ، وأمر الثلاثي ، كاتقل ، وأخر ، وأخرى ، وأخرى ، وأضرب وأمشوا وأذهب بكسر كالتبواقي .

ش - هذا الفصل في ذكر همزات الوصل - وهي : التي تثبت في الإهداء وتُحذف في الوصل - والكلام فيها في فصلين :

الأول : في ضبط مواقعها ؛ فنقول :

قد استقرر أن للكلمة إما اسم ، أو فعل ، أو حرف .

فأما الاسم فلا تكون همزة همزة وصل إلا في نوعين :

أحدهما : أسماء غير مصادر ، وهي عشرة محفوظة : اسم ، وامت ، وابن ، وابنة ، وابنم ، وأمرؤ ، وامرأة ، واننان ، واننان ، وابنان ، وابنتان ، وابنان ، وامرآن ؛ وامرآنان ، قال الله تعالى : (فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ)^(١) .

بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع ؛ قال الله تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُوهَا)^(٢) (فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ)^(٣) .

النوع الثاني : أسماء هي مصادر ؛ وهي مصادر الأفعال الخماسية : كالانطلاق ؛ والافتداء^(٤) والسداية : كالاستخراج .

وأما للفعل : فإن كان مضارعاً فهمزاته همزات قطع ، نحو : أعوذ بالله ، واستغفر الله ، واتخذ الله ، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزاته همزات قطع ، فالثلاثي نحو : « أخذ ، وأكل » والرباعي نحو : « أخرج ، وأعطى » وإن كان خماسياً أو سداسياً ، فهمزاته همزات وصل ، نحو : « انطلق ، واستخرج » .

(١) من الآية ٢٨٢ من -سورة البقرة (٢) من الآية ٦٣ من سورة النجم .

(٣) من الآية ٦١ من سورة آل عمران .

(٤) في نسخة ، الاقتدار ، وكلناهما صواب .

وأما الأمر : فإن كان من الرباعي فهزاتُه همزاتُ قَطْعٍ ، كقولك « يَا زَيْدُ أ كَرِيمٌ
مَهْرًا » و « يَا فُلَانُ أَجِبْ فُلَانًا » (١) .

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وَّصَلٌ إلا على اللام نحو قولك « الْفُلَامُ ،
وَالْفَرَسُ » وعن الخليل أنها همزة قَطْعٍ عُوْمِلت في الدَّرَجِ بمعاملة الوصل تخفيفًا لكثرة
الاستعمال ، كما حذفت الهمزة من « خَيْرٌ » و « شَرٌّ » في الحالتين للتخفيف ، وبقيت
الحروف همزاتها همزاتُ قَطْعٍ ، نحو : « أُمٌ ، وَأَوْ ، وَأُنٌ » .

الفصل الثاني : في حركة همزة الوصل

اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر ، وبالضم في لغة ضعيفة ، وهو « اسم »
وقد أشرت إلى ذلك بقولي : « همزة اسم بكسر أو ضم » ومنها ما يحرك بالفتح خاصة ، وهي
همزة لام التعريف ، ومنها ما يحرك بالفتح في الأفتح وبالكسر في لغة ضعيفة ، وهـ
« ائِمْنُ » المستعمل في القسم في قولهم : « ائِمْنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَانٍ » وهو اسم مفرد مشتق
من الئِمن ، وهو البركة ، لا يجمعُ يَمِينٍ خلافاً للفرءاء ، وقد أشرت إلى هذا القسم
والذي قبله بقولي : « بفتحهما أو بكسر همزة ائمن » ومنها ما يحرك بالضم فقط ، وهو
أمر الثلاثي إذا انضمَّ تَالِيَهُ ضمًّا متواصلًا نحو : « ائِقُلْ ، وَاكْتُبْ ، وَاذْخُلْ » ودخل
تحت قولنا « متواصلًا » نحو قولك للمرأة « اغزِي يَا هِنْدُ » لأن أصله « اغزَوِي »
— بضم الزاي وكسر الواو — فأسكنت الواو للاستئصال ، ثم حذفت ، ثم كسرت
الزاي لتناسب الهاء ، وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزِي ، ومثَّلتُ قبلها باغزُ ،
لأنه على أن الأصل « اغزَوِي » — بالضم — بدليل وجوده إذا لم توجد

(١) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المدار هل أن يكون أصله رباعيا ،
سواء أسلم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول ، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر
كالمثال الثاني .

بأه المحاطبة ، وخرج عنه نحو قولك : « أمشوا » فإنه يبدأ بالكسر ؛ لأنه أصله
« أمشيوا » بكسر الشين وضم الهاء ، فسكنت الهاء للاستتقال ، ثم حذفت لالتقاء
الساكنين ، ثم ضمت الشين ليجانس الواو ، وَلَتَسَلَّمَ من القلب بآء ، ولهذا مَثَلْتُ به في
الأصل لما بكسر مع التثنية باضرب ؛ لالتقاء على أنها من باب واحد ، وإنما مَثَلْتُ
بأذهب دفعا لتوم من يعوم أنهم إذا ضَمُّوا في مثل الكُفِّ ، وكسروا في مثل أُضْرِبُ
فيضين أن يفتحوا في مثل أذهب ؛ ليكونوا قد رَاحُوا بحركة الهززة مُجَانَّة حركه
لثالث ، وإنما لم يفعلوا ذلك لثلاث بلعبر بالمضارع المبدوء بالهززة في حال الوقف ، ومنها
ما يكسر لا غير - وهو الباقي - وذلك أصلُ الباب .



وهذا آخر ما أردنا إملأه على هذه المقدمة ، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّبَ اللَّبَّازِ ،
مشيد الماني ، محكم الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام ، تَقَرُّ به عين الودود ،
وَتَكْتُمُ به نَفْسُ الجاهل الحمود :

إِنْ يَحْسُدُونِي فَبِئْسَ لَأَنفُسِهِمْ
قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلِ الْفَضْلِ قَدْ حُدُّوا
فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ
وَمَا أَكْثَرْنَا . فَهَيْفَا بِمَا يَجِدُ
أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ
لَا أَرْتَقِي صَدْرًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ^(١)

(١) في قول الشاعر : يجدوني ، من هذا البيت مقال ؛ فإنه فعل مضارع
انصلت به وار الجماعة ، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بلبوت النون ، وقد انصلت به
بأه المتكلم ، والفعل إذا انصلت به بأه المتكلم لوصف قلبها نون الوقاية ، فسكنت بغير النون

والى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفاً ا وعلى الذفع به موقوفاً ، وأن يكفينا شرَّ الحساد ، ولا يفضحنا يوم التناد ا بئنه وكرمه ؛ إنه الكريم القواب ، والرؤوف الرحيم الوهاب .

== يقول : أنا الذى يجدونى ، بنونين : إحداهما نون الرفع ، وثانيتها نون الوقاية ، كما فى قوله تعالى : (لم تؤذونى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) وكما فى قوله سبحانه (أنعداننى أن أخرج) هذا هو الأصل .

وللمرب فى مثل ذلك ثلاث لغات : إحداهما : إثبات النونين من غير إدغام كالآيتين اللتين تلوناهما ، والثانية : إثباتهما وإدغامهما كما فى قوله تعالى (أغير الله تأمرونى أعبد) والثالثة : حذف إحداهما كما فى البيت ، والعلماء يختلفون فى المحذوفة منهما : أهى نون الرفع أم نون الوقاية ؟ ونحن نرجح أن المحذوفة نون الرفع ؛ لأن نون الوقاية أتى بها لغرض خاص ، وهو وقاية الفعل من الكسرة التى لا تدخله ، والمأتى به لغرض لا يذغى أن يحذف ، ولأنه قد حذفت نون الرفع للضرورة - من غير الاتصال بياء المتكلم - فى نحو قول الشاعر :

أَبَيْتُ أَسْرَى وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي شَعْرَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِي
فإن الأصل آبيت أسرى وتبيتين تدلكين شعرك - إلخ .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو مما ينسب إلى امرئ القيس ، وينسب لسكيب بن ربيعة وينسب لغيرهما :

يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَعْرٍ خَلَالَكَ الْجَوْ قَبِيضِي وَأَصْفِرِي
وَنَقْرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُنْقِرِي قَدْ رَفِعَ الْفَيْحُ فَمَاذَا تَحْمَذِرِي
أصله ، فإذا تحذرين ، لحذف نون الرفع حين اضطر .

ونظيره قول أبى حية النيرى :

أَبَالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنَى مُلَاقٍ - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفِينِي
أصله ، تخوفيننى ، لحذف نون الرفع حين اضطر ، ولذلك نظائر كثيرة لا تنحصر .

قال أبو رجاء : محمد محي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم . رحمهم
الله تعالى ، ورضي عنهم ، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين والشهداء ا ا
قد تم - بحمد الله تعالى ، وحسن توفيقه - مراجعة هذا الكتاب ، والكتابة
عليه ، وحسن تنسيقه ، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من
عام ۱۳۵۵ من الهجرة (الموافق ۲۲ من أكتوبر سنة ۱۹۳۶ الميلادية) .
وانا اسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله ، وأن يجعله مقصوداً به وجبته الكريم ؛
ليكون لي حجة يوم الدين . آمين .



وقد زدت في هذه الطبعة في كتابي « سبيل الهدى » زيادات كثيرة بلغت
بالكتاب ضعف حجمه ، أداء لما وجب في عنق الذين يُقبلون على هذا الكتاب
ويلحظون في طلبه ، ويكتبون لي من بليغ عبارات الثناء ما يعجز قلبي عن مقارنتهم
أمثالها ، فاق يتولى جزاءهم بفضله ، ويميني على أن أكون عند حسن ظنهم :

فهارس

شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصاري

١ — فهرس الموضوعات .

٢ — فهرس الشواهد .

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٣	علامة الفعل المضارع	٢	كلتا ابن خلدون عن ابن همام
٤٤	حكم الفعل المضارع	٤	خطبة صاحب سبيل الهدى
٤٥	بناؤه على السكون ومواضعه	٧	ترجمة ابن همام
٤٦	بناؤه على الفتح ومواضعه	١٢	خطبة الثعلب ابن همام
٤٧	إعرابه	١٣	تعريف الكلمة
٤٨	علامة الحرف	١٣	بيان ما تطلق عليه الكلمة لغة
٤٨	• إذما ، حرف شرط عند سيويه	١٤	انقسام الكلمة إلى اسم وفعل
	وظرف عند المبرد وجماعة		وحرف
٤٩	• وهما ، اسم شرط عند الجمهور ،	١٥	علامات الاسم
	وزعم السهيلي وابن يسمون أنها	١٦	انقسام الاسم إلى معرب ومبني
	حرف	١٧	اختلاف العرب في باب وحذامه
٥٣	• ماء ، المصدرية ، ومعنى مصدريتها	٢٠	اختلاف العرب في كلمة ، أمس ،
٥٤	ذهب سيويه إلى أنها حرف ، وزعم		مراداً بها اليوم الذي قبل يومك
	الأخفش وابن السراج أنها اسم	٢٤	المنى على الفتح مثل أحد عشر
٥٥	تردد ، لما ، في العربية لثلاثة معان		وأخواته
٥٥	• لما ، الرابطة لوجود شيء ، بوجود	٢٥	لقبل وبمدر ونحوهما أربع حالات
	ظهوره حرف عند سيويه ، وظرف	٣٣	المنى على السكون مثل كم ومن
	عند الفارسي وجماعة	٣٣	الفعل ثلاثة أقسام ، وعلامة كل قسم
٥٦	جميع الحروف مبنية	٣٥	علامة الفعل الماضي ، وحكمه
٥٧	صور اتلاف الكلام ستة ،	٣٥	نعم وينس فعلان ، خلافاً للكوفيين
	ولكل صورة أنواع	٣٦	ليس فعل ، خلافاً للفارسي
٥٨	تعريف الإعراب وبيان أنواعه ،	٣٦	عسى فعل ، خلافاً للكوفيين
	وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل ،	٣٩	علامة فعل الأمر ، وحكمه
	وما يختص به كل واحد منهما ،	٤٠	هلم : اسم فعل في لغة الحجازيين ،
	وبيان العلامات الأصول والفروع		وفعل أمر في لغة بني تميم
٥٩	الباب الأول بما خرج عن الأصل :	٤١	هات ونعال : فعلا أمر ، خلافاً
	الأسماء الستة ، وبيان إعرابها		لبعض النحويين

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧٧	الثالث : المنقوص	٥٩	شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف
٧٧	الرابع : الفعل المعتل بالالف	٦٢	الافصح استعمال والهن منقوصاً بحذف لامه كغفد
٧٧	الخامس : الفعل المعتل بالواو أو الياء	٦٣	البابان الثاني والثالث : المثني وجمع المذكر السالم
٧٨	رفع الفعل المضارع ، والخلاف في رافعه	٦٤	بيان إعراب المثني وبيان ما يلحق به بشرط ، ومن غير شرط
٧٩	نواصب المضارع	٦٥	بيان إعراب جمع المذكر السالم ، وبيان ما يلحق به
٧٩	الكلام على « ان »	٦٨	الباب الرابع : الجمع بالالف والتاء الزائدين ، وما ألحق به
٨٠	الناصب الثاني « كي » المصدرية	٦٨	بيان إعراب هذا الجمع ، مع بيان ما يلحق به
٨١	الناصب الثالث « إذن »	٧٠	الباب الخامس : ما لا ينصرف
٨٢	شروط النصب بإذن ثلاثة	٧٠	تعريف الاسم الذي لا ينصرف
٨٤	الناصب الرابع « أن » المصدرية ظاهرة أو مقدرة	٧١	حكم الاسم الذي لا ينصرف
٨٦	لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات	٧١	شرط جره بالفتحة ألا يضاف ، أو يقترن بأل
٨٩	إضماره أن ، إما جاز ، وإما واجب	٧٤	الباب السادس : الأفعال الخمسة
٨٩	الإضمار الجائز في مسائل	٧٤	حكم هذه الأفعال
٩٢	لان بعد اللام ثلاث حالات :	٧٥	الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر
ووجوب الإظهار ، ووجوب الإضمار ، وجواز الأمرين	٩٣	علامة الإعراب ظاهرة أو مقدرة	
المسألة الأولى : بعد « حتى »	٩٣	الذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع	
النصب بعد حتى بأن المضمره ، لا يحق نفسها	٩٤	الأول : المقصور	
رفع الفعل بعد حتى ثلاثة شروط	٩٥	الثاني : المضاف إلى ياء المتكلم	
المسألة الثانية : بعد « أو » التي بمعنى إلى أو إلا			

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٣	الثاني من المعارف: العلم، تعريفه وانقسامه إلى شخصي وجنسي	٩٨	المسألة الثالثة: بعد فاء السبية في جواب نفي أو طلب
١٣٣	ينقسم العلم إلى مفرد ومركب، وأنواع المركب ثلاثة	١٠٥	المسألة الرابعة: بعد واو الميم في جواب نفي أو طلب أيضاً
١٣٤	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب	١٠٩	جوازم الفعل المضارع على ضربين: ما يهزم فعلاً واحداً، وما يهزم فعلين
١٣٥	حكم اجتماع هذه الأنواع أو بعضها في الكلام	—	الذي يهزم فعلاً واحداً نحو أشياء:
١٣٦	الثالث من المعارف: اسم الإشارة	—	الأول: الطلب، أمراً، أو نهيًا
١٣٦	الفاظ الإشارة، ومواضعها	١١٤	الثاني: د، لم،
١٣٨	المشار إليه قريب أو بعيد	١١٤	الثالث: د، لما، أختها
١٣٩	الرابع من المعارف: الاسم الموصول	١١٥	الرابع: اللام الطلية
١٤٠	الموصول خاص أو مشترك، والفاظ كل من النوعين	١١٦	الخامس: د، لا، الطلية
١٤٢	متى تكون د، أل، موصولة؟	١١٦	ما يهزم فعلين إحدى عشرة أداة
١٤٣	متى تكون ذو، موصولة؟	١٢٦	إذا لم يصلح الجواب لأن يقع شرطاً وجب قرنه بالفاء
١٤٥	متى تكون ذا، موصولة؟	١٢٨	النكرة والمعرفة
١٤٩	صلة الموصول جمة أو شبه جمة، وشروط الجمة	١٢٩	تعريف النكرة
١٥٠	حذف العائد، ومواضعه	—	أقسام المعرفة ستة
١٥٣	أنواع شبه الجمة، وشرط كل نوع	١٢٩	الأول: الضمير أو الماضر، وانقسامه إلى مستتر وبارز
١٥٤	الخامس من المعارف: ذوالإفام	١٢٩	المستتر إما واجب الاستتار، وإما جائز الاستتار
١٥٤	الخلاف في الأداة، أم، د، أل، أم اللام وحدهما؟	١٣٠	البارز متصل أو منفصل والمنفصل مرفوع الموضع أو منصوبه
١٥٦	د، أل، على ثلاثة أنواع: عهدية وجنسية، واستغرافية	١٣١	لا يؤول بالمنفصل متى أمكن المتصل، إلا في صائتين
١٥٨	د، أم، في التقدير كالتصريح بالمراد		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
ترد كان ناقصة ، وتامة ، وزائدة وشروط زيادتها	١٩١	السادس من المعارف : المضاف إلى واحد من الخمسة	١٦٠
يجوز حذف نون كان بخمسة شروط	١٩٢	المبتدأ والخبر ، تعريف كل منهما وحكما	١٦٠
يجوز حذفها وحدها أو مع اسمها	١٩٣	الابتداء بالنكرة يحتاج إلى مسوغ	١٦١
ما ، النافية تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز بشروط	١٩٧	إذا وقع الخبر جملة احتاج إلى رابط من أربعة ، ما لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى	١٦٣
لا ، النافية تعمل عمل ليس في الشعر بشروط	١٩٩	إذا وقع الخبر ظرفا فهو متعلق بمحذوف اسم أو فعل	١٦٥
لات ، النافية تعمل عمل ليس بشروط	٢٠٣	لا يخبر باسم الزمان عن اسم ذات	١٦٦
إن ، وأخواتها ، معنى هذه الحروف	٢٠٤	يقنى عن الخبر فاعل الوصف المعتمد أو نائب فاعله	١٦٧
إذا اتصلت بإحداها داء الحرفية بطل عملها إلا وليت ،	٢٠٧	تعدد الخبر لمبتدأ واحد	١٧٠
إذا خففت ، إن ، المكسورة جاز إعمالها	٢١١	تقديم الخبر على المبتدأ إما جائز وإما واجب	١٧١
إذا خففت ، لكن ، أهملت	٢١٢	حذف المبتدأ أو الخبر جائز لدليل	١٧٢
إذا خففت ، أن ، المفتوحة عملت وجوبا ، ووجب في اسمها وخبرها أربعة أمور	٢١٣	يجب حذف الخبر في أربع مسائل	١٧٣
إذا خففت ، كأن ، عملت ، وقد يذكر اسمها ، ويجب إن كان خبرها فعلا أن يفصل بينها وبينه بلم أو قد	٢١٧	النواسخ للمبتدأ والخبر ثلاثة أنواع	١٧٥
لا يتوسط خبر هذه الحروف إلا أن يكون ظرفا	٢٢٣	كان وأخواتها	١٧٦
تكسر همزة ، إن ، في مواضع	٢٢٥	هذه الأفعال على ثلاثة أقسام	١٧٦
		قد يتوسط خبرها	١٨٠
		وقد يتقدم خبرها إلا مع دام وليس	١٨٣
		يرد بمعنى تضار خمسة أفعال منها	١٨٦
		يأتي ما عدا ليس وزال وفقى	١٨٩
		تاما	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
تغير صورة الفاعل إذا أسند الفعل نائب عن الفاعل	٢٦٥	يجوز دخول اللام على خبر إن	٢٢٦
الاشتغال	٢٦٦	أو اسمها ، أو معمول خبرها ،	
ضابطه	٢٦٧	أو ضمير الفصل	
يجوز في الاسم المتقدم الرفع والنصب	٢٦٨	ولا ، النافية للجنس وشروط عملها	٢٢٩
يترجع نصبه في مسائل	٢٦٨	الذم على اسم ، لا ، مع	٢٣٣
يجب نصبه إن تقدمت أداة	٢٧١	تكرارها ، وبدونه	
تخص الفعل		نعت اسم لا	٢٣٥
يجب رفعه إذا تقدمت أداة تخص	٢٧٢	ظن ، وأخواتها ، عدد هذه	٢٣٥
الاسم		الأفعال ، والاستشهاد لكل منها	
قد يستوي رفعه ونصبه وضابط ذلك	٢٧٢	الإلغاء ، والتعليق ، ومعنى كل	٢٤١
يترجع رفعه فيما لم يذكر في أحد	٢٧٢	منهما ، وبيان الفرق بينهما	
الأحوال السابقة		الفاعل : تعريفه	٢٤٩
التنازع	٢٧٢	أحكام الفاعل	٢٥٢
ضابطه وأهله	٢٧٥	لا يتقدم على عامه	٢٥٢
إن أهلت العامل الأول أضمرت	٢٧٦	لا يلحق عامه علامة نفية أو جمع	٢٥٢
في الثاني كل ما يحتاجه		إن كان للفاعل مؤنثا أنت له الفعل	٢٥٢
إن أهلت الثاني أضمرت في	٢٧٦	يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع	٢٥٥
الأول المرفوع ، دون سواه		الأصل في الفاعل أن يلبى الفعل ،	٢٥٦
قد توجه صورة التنازع ولا	٢٧٧	وقد يتأخر عن المفعول ، جوازا ،	
يكون منه ، محافظة على المعنى		أو وجوبا	
المفعول ، وأنواعه	٢٧٨	قد يجب تقديم المفعول على الفاعل	٢٥٧
المفعول به	٢٨٠	وقد يجب تأخيره عنه	
من المفعول به المنادى	٢٨٠	قد يجب تقديم المفعول على الفعل	٢٥٨
نصب المنادى في ثلاثة أنواع	٢٨٤	فاعل نعم وبئس	٢٥٨
إذا كان علما مفردا بنى على	٢٨٤	نائب الفاعل	٢٦٠
ما يرفع به		بعض أسباب حذف الفاعل	٢٦٠
المنادى المضاف لياء المتكلم		ينوب عن الفاعل واحد من	٢٦٢
حكم وأبى ، وهو أهم في التنازع	٢٨٧	أربعة أشياء	
إذا كان المنادى		شروط ياباة الظرف أو المصدر	٢٦٢

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٢٣	المفعول معه	٢٨٨	حكم المنادى المضاف إلى مضاف
٢٢٤	للإسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات		إلى الياء
٢٢٧	الحال : تعريفه	٢٩٠	أحكام تابع المنادى
٢٣٠	شرط الحال التنكير	٢٩٥	حكم المنادى إذا تكرر مضافا
٢٣٠	وشرط صاحبها التعريف ، أو التخصيص أو التعميم ، أو التأخير .	٢٩٦	الترخيم : معناه ، شروطه
٢٣٣	التمييز	٢٩٨	يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف ، ويجوز ألا تقطع النظر عنه
—	تعريفه ، الفرق بينه وبين الحال	٢٩٩	المحذوف لترخيم إما حرف ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها
٢٣٤	التمييز نوعان : مفسر لمفرد ومفسر للنسبة ، ومواقع كل منهما	٣٠٣	المستغاث به : معناه
٢٣٥	حكم ، على نوعين ، وبيان حكم تمييز كل منهما .	٣٠٤	لام المستغاث به مفتوحة ، إلا أن يعطف بدون يا
٢٣٧	قد يكون الحال أو التمييز مؤكدا	٣٠٦	للمستغاث به استعمالان آخران
٢٤١	المستثنى بإلا وأحواله ، وحكم كل منهما	٣٠٨	التدبئة : معنى المندوب
٢٤٧	المستثنى بغير وسوى	٣١١	لا يستعمل في التدبئة إلا يا أو وا
٢٤٨	المستثنى بليس ، ولا يكون وما خلا وما عدا	٣١١	حكم المندوب
٢٤٩	المستثنى بخلا وعدا وحاشا	٣١٢	المفعول المطلق : معناه وأمثلة
٣٥٠	مخفوضات الأسماء :	٣١٤	ما ينوب عن المصدر في كونه مفعولا مطلقا
٣٥١	حروف الجر ، وأنواعها	٣١٦	المفعول له
٣٥١	د اعل ، حرف جر في لغة عقيل	٣١٦	تعريفه ، وشروطه
٣٥٢	د متى ، حرف جر في لغة هذيل	٣١٦	إذا فقد شرطا وجب جره بحرف التعليل
٣٥٣	د كي ، تجر بها د ما ، الاستفهامية	٣٢٠	المفعول فيه
٣٥٣	د لولا ، يجر بها الضمير	٣٢٠	تعريفه
٣٥٥	المجرور بالإضافة	٣٢١	جميع أسماء الزمان تقبل النصب ولا يقبله إلا المبهم من أسماء المكان مع بيان أنواع المبهم

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٩٩	التوابع خمسة :	٣٥٦	الإضافة المعنوية على ثلاثة
٤٠٠	الأول : النعت	أقسام	
٤٠٢	ثالثة النعت	٣٥٧	إضافة الصفة لمعمولها على ثلاثة
٤٠٣	ما يتبع فيه منوعة	أنواع	
٤٠٧	يجوز قطع الصفة إن لم	٣٥٧	الإضافة المعنوية لا تجماع
	الموصوف ولو ادعاء	التويز ، ولا آل	
٤٠٩	التوكيد لفظي ومعنوي ،	٣٥٩	يعمل عمل الفعل بسبعة أشياء :
	والكلام على اللفظي	٣٦٠	الأول : اسم الفعل
٤١٣	الكلام على المعنوي : الفاظه ،	٣٦٣	أحكام اسم الفعل
	ومواقفها	٣٦٥	الثاني : المصدر
٤١٦	أوجه الفرق بين التوكيد والنعت	٣٦٦	شروط إعماله
٤٢٠	العطف ضربان : عطف بيان ،	٣٧٤	المصدر العامل على ثلاثة أنواع
	وعطف لنق	٣٧٨	اسم الفاعل ، وشروط إعماله
	عطف البيان	٣٨٥	أمثلة المبالغة ، وإعمالها
٤٢١	كل ما يصلح جعله عطف بيان	٣٨٨	اسم المفعول
	يصح جعله بدلا ، إن صح وقوعه	٣٨٩	الصفة المشبهة
	موقع المتبوع	٣٩١	تخالف الصفة المشبهة اسم الفاعل
٤٢٦	عطف النسق	من خمسة أوجه	
٤٢٨	معنى الوار	٣٩٣	لمعمول الصفة المشبهة ثلاثة
٤٢٩	معنى الفاء	أحوال	
٤٣٠	معنى ثم	٣٩٤	اسم التفضيل
٤٣١	معنى حتى	٣٩٥	لاسم التفضيل ثلاثة أحوال
٤٣٢	لا تفيد حتى الترتيب ، خلافا	٣٩٧	أجمروا على أنه لا ينصب
	لبعضهم	المفعول به	
٤٣٣	معاني أو	٣٩٧	يرفع الضمير المستتر انطافاً
٤٣٥	معاني أم	واختلفوا في رفعه الظاهر	

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٥٩	لا تبنى صيغة التعجب إلا بما	٤٣٦	لا ، وبل ، ولكن
	استوفى خمسة شروط	٤٣٨	البدل : معناه ، أقسامه
٤٦٠	الوقف	٤٤٢	العدد ، الفاظه على ثلاثة أقسام
٤٦٠	الوقف على تاء التانيث	٤٤٣	الاسماء العدد التي على زنة فاعل
٤٦٣	الوقف على المنقوص المنصوب		أربعة أحوال
٤٦٣	الوقف على « إذن »	٤٤٤	موانع الصرف
٤٦٤	الوقف على نون التوكيد	٤٤٥	العلة الاولى : وزن الفعل
	الخفيفة	٤٤٥	العلة الثانية : التركيب
٤٦٤	الوقف على الاسم المنصوب	٤٤٦	العلة الثالثة : العجمة
	المنون	٤٤٦	العلة الرابعة : التعريف
٤٦٦	تكتب الالف بعد واو الجماعة	٤٤٧	العلة الخامسة : العدل ، وهو
٤٦٦	تكتب الالف المنطرفة ياء		على ضربين
	أو واو	٤٥١	العلة السادسة : الوصف
٤٦٨	همزة الوصل — ضبط	٤٥٢	العلة السابعة : الجمع
	مواضعها	٤٥٢	العلة الثامنة : الزيادة
٤٦٩	حركة همزة الوصل	٢٥٢	العلة التاسعة : التانيث
٤٧٠	خاتمة « شرح قطر الندى »	٤٥٣	هذه العلة على ثلاثة أقسام
٤٧٢	خاتمة « سبيل الهدى »	٤٥٤	التعجب ، له صيغتان

تمت فهرس الموضوعات الواردة في كتاب

« قطر الندى ، وبل الصدى ، لابن هشام الانصارى

والحمد لله ذي الجلال والإكرام ، وعلى نبيه وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام

٢ - فهرس الشواهد

الواردة في شرح قطر الندى ، وبل الصدى ، لابن همام
مرتبة على حروف المعجم بالنظر إلى قوافيها

الشاهد

رقم الشاهد	الشاهد
٧	إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لغاؤك إلا من وراء وراء
٢٢	أم أك جاركم وبكون بين وبينكم المودة والإعلاء
١٠٤	ليس من مات فاستراح يميت إنما الميت ميت الأحياء إنما الميت من يعيش كثيرا كاسفا باله قليل الرجاء
حرف ابياء	
٨	والله ما ليل بنام صاحبه ولا مخالط اليان جانبه
١١	يسر المرء ما ذهب البالي وكان ذهابه له ذهابا
١٣	إذن والله نزمهم بحرب تهب الطفل من قبل المشيب
٤٥	أحسى يمزق أنوابي ويضربني أبعث شبي يني عندي الأدبا
٥٣	ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب
٧٠	زعمتني شيخا ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديبا
٧٢	القوم في أثرى ظننت ، فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وغابوا
٧٧	وإنما يرضى المشيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه
٩٥	يبكيك ناه بعيد الدار مغرب بالكهول والبيان للعجب
٩٧	ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب
١٠٩	وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب
١١٥	وا ، بأبي أنت وفوك الأشنب كأنما فر عليه الروب
١١٨	وعدت وكان الخلف منك بجمية مواعيد هرقوب أعاه ييب
١٢٠	يحاني به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملافس واكب
١٣٨	لكنه شافه أن قيل ذارجب ياليت عدة حول كله وجب
١٤٠	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أهدكا باقه أن تصدنا حربا
١٤٣	كان صغرى وكبرى من فقامها حباء در على أرض من الذهب
١٤٤	لم تلتفع بفضل مزورما دعد ؛ ولم تسق دعد في العلب
١٤٦	عجب لتلك قضية ، وإقامتي فيك على الأمل والطلب

رقم الشاهد	الشاهد
	حرف التاء
٥	فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات
٢١	فإن الماء ماء أبي وجدى وبهرى ذو حفرت وذو طويت
٧٤	وما كنت أدري قبل عزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت
١٢٨	خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهي إذا الطير مرت
١٤٨	والله أنجأك بكفى مسلت من بعد ما وبعدهما وبعدهما كانت نقوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت
	حرف الجيم
٣٠	متى تأتتا تلم بنا في ديارنا تجد خطبا جزلا ونارا تأججا
١١٢	شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نثيخ
١١٣	أومت بعينها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج
	حرف الحاء المهملة
١٨	ياناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنسريحا
١١٧	وقولي كلما جشأت وحاشت : مكانك تحمدى أو تستريحي
١٢٤	أخاك أخاك ؛ إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
	حرف الدال المهملة
٢٠	هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
٣٤	ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
٣٦	ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد
٤٤	أمت خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لبد
٤٦	تطاول ليلك بالإثم وبات الخلى ولم ترقد وبات وبات له ليلة كليلة ذى العار الأرمد وذلك من نيا جاءنى وخبرته من بنى الأسود
٥٥	أعد نظراً يا عبد قيس لعلى أضاءت لك النار الحار المقيدا
٥٦	قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إل حمامتنا أو نصفه ، فقد
	ألفى الرجل غير أن ركابنا لما نزل برحالتنا ، وكان قد

الشاهد

رد	القامد
٦٧	رأيت الله أكبر كل شيء
٦٨	دريت الوقي الدهد يا عمرو فاغضب
٨٥	يا بن أمي ويا شقيق نفسي
٨٨	فما كعب بن مامة وابن أروى
٩٤	يا لقوى ويا لامثال قوى
١٠٠	تألى ابن أوس حلقة ليردني
١٣١	اناني أنهم مزقون عرضي
١٣٦	لا لأبوح بحب بثنة ؛ إنها
١٤٩	ولإياك والميتات لا تقربنا

حرف الراء المهملة

١٦	لا تسلمن الصعب أو أدرك المني
٣٠	فأصبحت أني تأتها تلتبس بها
٤١	ألا يا أسلى يا دارى على البلى
٦١	كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا
٦٦	فلا أب وابننا مثل مروان وابنه
٦٩	وحلت بيوتى في بفاع يمنع
٧١	أبا لأراجيز يا ابن التوم والخور
٧٥	جاء الخلافة أو كانت له قدرا
٩٢	فنى فانظري يا أسم هل تعرفينه
٩٨	حلت أمراً عظيماً فاصطبرت له
١٠٢	وإني لتعروني لذكراك مرة
١٢٥	عجبت من الرزق المسمى إله
١٣٠	ضروب بنصل السيف سوق سمانها
١٣٣

الشاهد

رقم
الشاهد

حرف السين المهملة

منع الإقواء تغلب الشمس وطلوعها من حيث لا تسمى	}	٢
وطلوعها حراء صافية وغروبها صفراء كالورس		
اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس	}	٣
لقد رأيت عجباً مذ أمس عجايزاً مثل السعالى خماً		
ياكلن ما فى رحلمن همساً لا ترك الله لمن ضرساً	}	
ولا لقين الدهر إلا تعساً		

ياصاح ياذا الضامر العنس والرحل ذى الانساع والجلس	٩٠
بامرو إن مطيتى محبوسة ترجو الحياء ، وربها لم يياس	٩١
فأين إلى أين النجاة بيغاتي أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس	١٣٥

حرف العين المهملة

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك ، فما راه كمن سمعا	٢١
خليلى ، ما واف بعدى أتيا إذا لم تكونا لى على من أقاطع	٣٨
أبا خراشة ، أما أنت ذا نفر فإن قوى لم تأكلهم الضبيع	٤٧
سبقوا هوى وأعنفوا طموام فتخرموا ، ولاكل جنب مصرع	٧٨
لا تجزعى إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى	٧٩
يا ابنة عما لا تلومى واجمعى	٨٦
أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا	١٣٩
يا سيدا ما أنت من سيد موطأ الاكشاف وحب الذراع	١٤٥

حرف الفاء

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفف مولى عليه العواطف	٤
ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف	١٥
بنى غدانة ما إن أتم ذهب ولا صريف ، ولكن أتم الخزف	٥٠
تنقى يداها الحصى فى كل هاجرة نقى الدراهم تنقاد الصيارف	١٢٤
ألا حبذا غم وحسن حديثها لقد تركت قلبى بها هاتماً ذنف	١٥٠

حرف القاف

عس ، ما لعباد عليك إمارة أمنت ، وهذا تحملين طليق	٣٣
--	----

الشاهد

رقم العامة	
٨٩	ألا يا زيد والضحاك سيرا قد جاوزتما خر الطريق
١٠٨	والتغليون بنس الفعل ظلم غلا ، وأهمم زلاء منطقاً
	حرف الكاف
٨٧	يا حكم الوارث عن عبد الملك (مهرات أحساب وجود منسك)
	حرف اللام
٦	لمعرك ما أدري ، وإني لا وجل
٩	(أيا جارنا، ما أنصف الدهر بيننا)
١٢	رأيت الوليد بن يزيد مباركا
٢٤	فقابلك من ذكرى حبيب ومنزل
٢٥	أفرك مني أن حبك قاتل
٢٧	إذا النجاة المجفأ كانت بقفرة
٣٢	وقصيدة تاني الملوك غريبة
٤٢	سلى إن جهلت الناس عنا وعهم
٤٩	لا يأمن الدهر ذو بنى ولو ملسكا
٥٧	علوا أن يؤملون لجادوا
٥٨	بانك ربيع وغيبك مريع
٦٥	لا سابقات ولا جاوا. باسلة
٧٦	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن
٨٠	جفوني ولم أجف الاخلاء ؛ إني
٨١	ولو أن ما أسمى لادنى معيعة
٨٢	ألا يا صباد الله قلب مني
١٠١	لجنت وقد نضت لنوم ثيابها
١٠٣	فكونوا أنتم وبنى أيكم
١٠٥	لبية موحها . ظل
١١٠	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
١١٤	فهيأت هيأت العقيق ومن به

الشاهد	رقم
إن وجدى بك العديد أراى	١٢١
عاذرا فيك من رأيت عذولا	
ألا إن فلم نفسه المرء بين	١٢٣
إذا لم يصنمها عن هوى يغلب العقلا	
القاتلين الملك الملاحلا	١٢٦
خير معد حسبا وناثلا	
أخا الحرب لباسا إليهما جلاها	١٢٩
وليس بولاج الخوائف أغفلا	

حرف الميم

فلولا المزعجات من الليالى	١
لما ترك القطا طيب المنام	
إذا قالت حذام فصدقوها	٥
فإن القول ما قالت حذام	
فساغ لى الشراب وكنت قبلا	١٠
أكاد أغص بالماء الخميم	
ومهما تسكن عند امرىء من خليفة	١٤
وإن خالها تخفى على الناس تعلم	
أقول لهم بالشعب إذ يأسرونى :	١٧
لم تياسوا أنى ابن فارس زهدم	
وكنت إذا غمزت قناة قوم	٢٣
كسرت كعوبها أو تستقيا	
لاته عن خلق وتأتى مثله	٢٥
عار عليك إذا فعلت عظيم	
نصلى للذى صلت قريش	٢٧
ونعبده وإن جحد العموم	
ذاك خليلي وذو يواصلنى	٤٣
يرى ورأى بامسهم وامسله	
لا طيب للعيش مادامت منغصة	٤٨
لذاته بادكار الموت والهرم	
لا تقربن الدهر آل مطرف	٥٩
إن ظالما أبدا وإن مظلوما	
ويوما توافينا بوجه مقسم	٦٣
كان ظلية تعطو إلى وارق السلم	
كأنى من أخبار إن ، ولم يجز	٧٣
له أحد فى النحو أن يتقدما	
ولقد علمت لتأتين منيتى	٩٣
إن المنايا لا تطيش سهامها	
تسكرت منا بعد معرفة لمى	٩٩
(وبعد التصافى والشباب المكرم)	
واحر قلباه بمن قلبه ضم	١٠٦
ومن بجسمى وحالى عنده سقم	
وتضوء فى وجهه الظلام منيرة	١١١
كجانة البحرى سل نظامها	
لعل الله فضلكم علينا	١١٩
بشئء أن أمكم شريم	
وما الحرب إلا ما علمتم وذقم	١٢٧
وما هو عنها بالحديث المرجم	
إنى حلفت برافعين أكفهم	١٣٧
بين الحطيم وبين ركنى زمزم	
إلى الملك القرم وابن الهمام	
وليث الكتبية فى المردحم	



الشاهد

نقلها نظام رحمتنا بالتحية والسلام

حرف النون

رب وفقني فلا أعدل من سنن الساعين في خير سنن	١٩
أنا إن جلا وطلاع الثنايا من أضع المهمة تعرفوني	٢٦
حيثما تستقم بقدر ك الله نجاحا في غابر الأزمان	٢٨
أقطن قوم سلسي أم نووا ظفنا ؟ إن يظعنوا فسيب عيش من قطننا	٢٩
صاح شمرا ، ولا تزل ذا كرام الموات : فنياته خلال ميين	٤٠
فواته ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون	٥٤
وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان	-
أقا ابن أباه الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن	٦٤
ولست براجع ما فات مني بلهف ، ولا بليت ، ولا لوان	٨٤
يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد قاعة وهوان	٩٦
ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا	١٠٧
هل تذكرون إلى الدارين هجرتمكم ومسحكم صلبيكم رحمان قربانا ؟	١٢٢
ما رأيت أمرا أحب إليه ال بذل منه إليك يا ابن منان	١٣٢

حرف الهاء

واها لسلي ثم واما واما باليت حينما لنا وقاما	١١٦
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والراد حتى نعله ألقاما	١٤١

حرف الباء

وإنك إذا نأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا	٢٩
تفر فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا	٥١
إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ، ولا المال باقيا	٥٢
أباراكبا إما عرضك فبلغن ندامي من نجران أن لا تلاحيا	٨٣
حميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى العيب والإسلام للره ناهيا	١٤٧

تم فهرس الشواهد الواردة في كتاب « فروح فطر القدي ، لابن مهام »
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاة وسلامه على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

